التنمية البشرية في العراق

للمدة من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م

دراسة ميدانية في مدينة بغداد

رسالة تقدم بها

وليد عبد جبر الخفاجـــي

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في علم الاجتماع

بإشراف

الأستاذ الدكتور

مازن بشير محمد الراوجي

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً))

صدق الله العظيم

سورة الاسراء ـ الآية / ٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ))

صدق الله العظيم

سورة النحل ـ الآية / ٧٨

الإهـــــــداء

إلى : والدي رحمهُ الله أهدي ثمرة جهدي المتواضع ...

إلى : والدتي أطال الله عمرها التي ضحّت وعانت وجاهدت الأيام الصعاب ...

إلى : أفراد عائلتي جميعاً لمشاركتهم المعاناة والمشقة معي في هذا المشوار الصعب ...

إلى : كل من قدّم لي العون والمشورة لإنجاز هذه الدراسة العلمية ...

إلى : العزيزة نـــور ...

وليـــــد

إقرار المشرف

أشهد بأن اعداد هذه الرسالة الموسومة ***(التنمية البشرية في العراق)*** للمدة من عام ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٥ دراسة ميدانية ، والمقدمة من الطالب ***(وليد عبد جبر الخفاجي)*** جرى تحت إشرافي في كلية الآداب . جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في علم الإجتماع .

التوقيع :

الأستاذ الدكتور

مازن بشير محمد الراوجي

المشرف

التاريخ : ٢١ / ١١ /٢٠٠٧

بناءاً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الأستاذ الدكتورة

ناهدة عبد الكريم حافظ

رئيس قسم الاجتماع

التاريخ : ٢١ / ١١ /٢٠٠٧

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، بأننا اطلعنا على الرسالة الموسومة ***(التنمية البشرية في العراق للمدة من عام ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٥)*** دراسة ميدانية ، وقد ناقشنا الطالب ***(وليد عبد جبر الخفاجي)*** في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير آداب في علم الإجتماع بتقدير ( ).

التوقيع :
الاسم: أ.م.د. حبيب عبد القادر الشاوي
(عضواً)
التاريخ : ٢١ / ١١ /٢٠٠٧

التوقيع:
الاسم: م.د. صبيح عبد المنعم أحمد
(عضواً)
التاريخ :٢١ / ١١ /٢٠٠٧

التوقيع :
الاسم : أ.د. مازن بشير محمد
(عضواَ/ مشرفاً)
التاريخ : ٢١ / ٢٠٠٧/١١

التوقيع :
الاسم: أ.د. عبد المنعم علي الحسني
(رئيس اللجنة)
التاريخ : ٢٠٠٧/١١/٢١

(مصادقة مجلس الكلية)

صدقت من قبل مجلس كلية الآداب . جامعة بغداد

التوقيع:
الأستاذ الدكتور
فليح كريم خضير الركابي
عميد كلية الآداب
٢٠٠٧/١١/

فهرس المحتويات

الموضـوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب – ت
فهرس المحتويات	ث – ح
فهرس الأشكال	خ
فهرس الأشكال البيانية	خ– ش
فهرس الجداول	ص – ي
مقدمة	١–٨
الباب الأول : الجانب النظري	
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	٩–١٠٤
تمهيد	٩
المبحث الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها	٩–١٣
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية	١٤–٣٩
المبحث الثالث : تطور مفهوم التنمية البشرية	٤٠–١٠٣
خلاصة الفصل الأول	١٠٤
الفصل الثاني: نماذج من دراسات سابقة	١٠٥–١٣٧
تمهيد	١٠٥
المبحث الأول : دراسات عراقية	١٠٦–١١٦
المبحث الثاني : دراسات عربية	١١٧–١٢٦
المبحث الثالث : دراسات أجنبية	١٢٧–١٣٢
خلاصة الفصل الثاني	١٣٣–١٣٧
الفصل الثالث : التخطيط والتنمية البشرية	١٣٨–٢١٢
تمهيد	١٣٨
المبحث الأول : التحول في الفكر التنموي	١٣٨–١٥٧
المبحث الثاني: التخطيط أساس التنمية البشرية	١٥٨–١٧٦
المبحث الثالث : تحديات التنمية البشرية في العراق	١٧٧–٢١١

الموضـوع	الصفحة
خلاصة الفصل الثالث	٢١٢
الفصل الرابع : العولمة والتنمية البشرية	٢١٣-٢٩٣
تمهيد	٢١٣-٢١٤
المبحث الأول : جدلية العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية	٢١٥-٢٤٠
المبحث الثاني : آليات وابعاد العولمة وإنعكاساتها على التنمية البشرية	٢٤١-٢٧٤
المبحث الثالث : العلاقة التكاملية بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية	٢٧٥-٢٩١
خلاصة الفصل الرابع	٢٩٢-٢٩٣
الباب الثاني : الجانب الميداني	
الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة واجراءاته الميدانية	٢٩٤-٣١٤
تمهيد	٢٩٤
أولاً: مناهج الدراسة	٢٩٤-٢٩٨
ثانياً: فرضيات الدراسة	٢٩٨-٢٩٩
ثالثاً: مجالات الدراسة ، وتصميم العينة الاحصائية	٢٩٩-٣٠٧
رابعاً: وسائل جمع البيانات	٣٠٨-٣١١
خامساً: تبويب وتحليل البيانات الاحصائية	٣١١-٣١٢
سادساً: الوسائل الاحصائية المستخدمة في الدراسة	٣١٣-٣١٤
خلاصة الفصل الخامس	٣١٤
الفصل السادس : البيانات الأساسية والبيانات المتعلقة بالمؤشرات التنموية كما أشرتها وحدات عينة الدراسة الميدانية	٣١٥-٣٧٠
تمهيد	٣١٥
المبحث الأول : البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة الميدانية	٣١٦-٣٣٥
المبحث الثاني: البيانات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للتنمية البشرية لوحدات عينة الدراسة الميدانية .	٣٣٦-٣٥٨
المبحث الثالث : البيانات المتعلقة بالمؤشرات التنموية الأخرى للتنمية البشرية لوحدات عينة الدراسة الميدانية .	٣٥٩-٣٦٩
خلاصة الفصل السادس	٣٧٠

الموضـــوع	الصفحة
الفصل السابع : العلاقة بين المؤشرات الأساسية والثانوية للتنمية البشرية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة الميدانية .	٣٧١-٤٤٠
تمهيد	٣٧١
المبحث الأول: العلاقة بين المؤشرات التنموية الأساسية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة	٣٧٢-٤٠١
المبحث الثاني: العلاقة بين المؤشرات التنموية الثانوية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة	٤٠٢-٤٢٠
المبحث الثالث : العلاقة بين بعض المؤشرات التنموية الثانوية الأخرى وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة	٤٢١-٤٣٩
خلاصة الفصل السابع	٤٤٠
الفصل الثامن : مناقشة فرضيات الدراسة والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات	٤٤١-٤٦٤
تمهيد	٤٤١
أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة	٤٤١-٤٥٤
ثانياً: الاستنتاجات	٤٥٥-٤٥٨
ثالثاً: التوصيات	٤٥٩-٤٦١
رابعاً: المقترحات	٤٦٢-٤٦٣
خلاصة الفصل الثامن	٤٦٤
الخلاصة	٤٦٥-٤٦٧
المصادر	٤٦٨-٤٩٤
المصادر العربية	٤٦٨-٤٨٧
المصادر الأجنبية	٤٨٨-٤٩٠
مصادر الانترنيت	٤٩٠-٤٩٤
المقابلات الشخصية	٤٩٤
الملاحق	
استمارة الاستبيان	٤٩٥-٥٠٢
المعادلات الرياضية	٥٠٣-٥٠٨
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	1-3

مقدمـــــة

(إن تحريك عمليـة التنميـة لا يمكـن أن يـتم فقـط عبـر السياسـات الاقتصـادية والمالية الإجمالية من قبل الجهاز المركزي للدولة تحت ضغوط الظروف الدولية المختلفة التي لا يمكن السيطرة عليها بل ان القاعدة الحقيقية لانطلاقة التنمية المستدامة هـي التـي تسـتغل قـدرات المجتمـع ، الماديـة والبشـرية الاسـتغلال الأمثل) . (internet) [*] .

تحتل قضية التنمية مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي المعاصر ، وقد حظيت بإهتمام كبير من جانب المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فأقبلوا على دراستها ، محاولين تحديد ابعادها ، وتحليل عناصرها ، وكان لهم فضل كبير في تعميق المفاهيم المتصلة بها، وفي إرساء كثير من الأسس النظرية الرائدة في هذا الميدان . ولما كانت قضية التنمية من القضايا التي تتعدد جوانبها ، وتتشعب ابعادها ، فقد حرص كل فريق من المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية على دراسة الجوانب التي تدخل في مجال تخصصه ، غير أن علماء الاقتصاد كانوا أسبق من غيرهم إلى دراسة الجوانب التي أصطلح على تسميتها بالتنمية الاقتصادية، وكانوا يلقون تشجيعاً متزايداً من جانب المسؤولين السياسيين الذين كانوا يهتمون بمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي أكثر من إهتمامهم بمعالجة مشكلات التخلف الاجتماعي ، فكان من نتيجة ذلك أن قدم الاقتصاديون كثيراً من الإضافات النظرية في هذا المجال تفوق ما قدمه غيرهم من المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى . غير أن الحقيقة التي أتضحت معالمها بمرور الوقت واصبحت تحظى بإجماع شامل من جانب المفكرين ورجال السياسة إلى الوقت الحاضر هي أن جوانب التنمية متكاملة بحيث لا يتسنى وضع نظرية مثمرة للتنمية ما لم يأخذ الباحثين في اعتبارهم مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها صلة بالتنمية كما اصبح من الأمور المتفق عليها أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بحيث تناظر الاجراءات الاقتصادية اجراءات اجتماعية أخرى تواكبها وتسير معها جنباً إلى جنب .

(*) قرم ، جورج، التحديات التي تواجه التنمية البشرية في الوطن العربي ، المؤتمر العربي الأول لمنتدى التنمية البشرية ، القاهرة، ٢٤-٢٦ شباط / فبراير ، ٢٠٠٣ . مقال منشور على شبكة الانترنيت عبر الموقع الألكتروني :

Http://www .georgescorm.com/ar/articles/articledetail/article 08.Shtm1.36k.

(تنويه) . الذي نود التنويه إليه إلى ان المصادر المأخوذة من الانترنيت سيتم ذكر المصدر بدون صفحة لعدم احتواء مصادر الانترنيت على صفحات وفي حالة تكرار المصدر نفسه يؤشر كمصدر سابق بدون الصفحة .

فهنا نحتاج إلى توضيح بعض التساؤلات وهي :

٠١ ما هي فلسفة التنمية ؟ وما الحاجة إلى هذه الفلسفة ؟

٠٢ ما هي الإضافات التي يمكن لعلم الاجتماع أن يقدمها لميدان التنمية ؟

يجيب الدكتور إبراهيم احمد عمر : حول هذا التساؤل فيقول : إن فلسفة التنمية كما يراها بعض الفلاسفة تختص بالأفكار الأساسية والافتراضات المركوزة في عمليات التنمية التي تتم أو يخطط لها على نطاق الإنسان والمجتمعات والطبيعة وغيرها ، مما يعدُّ مجالاً للنماء والكثرة واستبدال الحال بالحال والتقدم درجات في سلّم الرخاء وتحسين ظروف الحياة . ولفهم التنمية أو لإستخراج الفلسفة الكامنة فيها أو لبناء تصوّر ينطلق منه إلى الظواهر التنموية والقوى الفاعلة في مجال التنمية ، ربما استفاد الإنسان مما يحدث في مجالات أخرى كمجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية .

فقد كان للتقدم الذي أصابه العلم الطبيعي حظ وافر من الدراسة ، مما جعل الإستفادة من تلك الدراسات أمراً متوقعاً سواء اكان ذلك بالقياس أو بالتعميم .

هذا ويجدر بنا أن نذكر إن على الفيلسوف أن يعي حدوده ، فتعامله مع المجال الذي يتفلسف فيه يختلف عن تعامل العالِم في ذلك المجال . فبالرغم من أن أبحاث العلماء تنصب على كثير مما ذكرنا إلا أن الاسئلة التي يتصدون للإجابة عليها تختلف عن اسئلة الفيلسوف ، وكذلك تختلف طرائق الإجابة . فإطار الفيلسوف الذي تنبثق منه الاسئلة وتنشأ فيه التوقعات أوسع من إطار العالم ، واسئلة الفيلسوف تسائل في كثير من الأحيان مسلّمات العالم [١] .

لقد أختلف المفكرون في تحديد محوراً رئيسياً تدور حوله عملية التنمية . فقال بعضهم أن محور التنمية هو الإنسان وقال آخرون أنه المجتمع ، وفريق ثالث جعل البيئة والطبيعة محوراً للتنمية ، واعترض الحكماء منهم على التفريق بين الإنسان وهذه الأشياء.

وكما أختلف المفكرون في تعيين محور للتنمية ، فقد أختلفوا أيضاً في تحديد أغراض التنمية ، هذه الأختلافات حول تحديد محور التنمية وأهدافها لم تكن نهاية المطاف ، إذ أن الرؤى ظلت تتعدد أيضاً حول أسلوب التنمية ومقاييس تحقيقها والمشاكل المرتبطة بها . فمن المفكرين من اعتقد أن الاسلوب الرشيد للتنمية هو الاهتمام بالإنسان وجعل تنميته هي الأصل لأنها ستفيض من بعده على الجماعة، ومنهم من جعل المقياس كما يحدد بإنتاج المصانع والحقول وبعدد الوظائف ومستوى الدخول الفردية والقومية ... الخ ، ومنهم من حدد أنماطاً سلوكية وقيماً

---

[١] عمر، إبراهيم احمد ، فلسفة التنمية رؤية إسلامية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، الرياض ، ١٩٩٥م ، ص١٤.

معينة تقاس التنمية بانتشارها أو انحسارها . هذا الاضطراب الفكري حول تحديد مفهوم التنمية وغاياتها يُعدُّ مشكلاً إضافياً من مشاكل التنمية ، خاصةً في الدول النامية ، فقد ارتبطت مسيرات الأمم التنموية بمشاكل كثيرة أشهرها عجز الدول الفقيرة عن الوفاء بضروريات التنمية من حيث المال والعلم والخبرة والرجال ، ومن حيث التأثير على الدول التي زخرت بهذه المقومات وحفزها على المساعدة الفاعلة أو المشاركة في السراء والضراء . إلا أن الإشكال الإضافي الخطير الذي يفاقم هذه الاشكالات ويعمقها هو ابناء هذه المجتمعات الفقيرة الذين علمتهم لكي يرفعوها من كبوتها . هؤلاء الابناء لم يفعلوا أكثر من تغذيتها بالتبعية بدلاً من الاصالة ، فهم قد صاروا لا يدركون مفهوماً للتنمية سوى الذي بنت عليه الدول الغنية ثرواتها وافقرت به الأمم الأخرى ولوثت به البيئة واجدبت به الأرض ولطخت به المحيطات . لقد رأينا الاختلاف على محاور التنمية وأهدافها ومقاييسها، مما يجعلنا نلتمس منطلقاً أكثر عمقاً وإطاراً أوسع مدى ، حتى يصير من الممكن تفضيل محور على آخر أو صب جميع المحاور في قالبٍ واحد ، وهذه ستكون أهم ركائز فلسفة التنمية ويذهب بعض الباحثين في هذا المجال من الفلاسفة المعاصرين أن هذه المنطلقات العميقة توجد في الأفكار والتصورات التي يحملها مخططو التنمية ومنفذوها كما توجد أيضاً فيما تدل عليه أعمالهم التي أُنجزت أو دراساتهم التي هي في طريقها للإنجاز . هذا وما يزال السؤال الأساسي يلازمنا : ما هي فلسفة التنمية؟

نقول أنه إذا كانت التنمية هي انشاء المصانع وشق القنوات وتوصيل الثقافة واستثمار الأموال ... الخ فلا ينبغي أن نتوهم أن فلسفة التنمية هي الموازنات التي توضع لتلك الأغراض، وإنما نقصد بفلسفة التنمية تلك الأفكار والمقاصد التي يحشد كل ما ذكرناه آنفاً من دراسات وانشاءات من أجل تحقيقها . أي نقصد بفلسفة التنمية تلك "النظرة " التي ينطلق منها العمل التنموي وتلك المقاييس التي يحكم بها بالنجاح أو الفشل النهائي .

كما أن هناك فلسفات تتبناها مؤسسات عالمية ، وهناك أيضاً ما سمي بفلسفة التنمية الإنسانية وهي في أساسها ردة فعل لطغيان الصناعة وتحكم الخبراء والفنيين في رغبات الناس وما يريدون . إذن تلك لمحات من فلسفة التنمية ، فهنالك مثلاً فلسفة التنمية المنبثقة من فلسفة التطور والتي تذهب إلى أن التنمية لا بد لها من أن تعبّر مراحل معينة وقد ارتبطت هذه الفلسفة بالفيلسوف الألماني " هيجل" وبفلسفته في التأريخ الإنساني وبفلسفة " كارل ماركس " كما أن هنالك فلسفة التنمية التي يقرأها الإنسان في مسار البلاد التي أنعتقت أخيراً من أسر الإستعمار وأرادت أن تلحق بالدول المستعمرة فتوهمت أن ذلك لا يتم إلا باستيراد العلم والثقافة والخبراء وترك الأمر لجماعة الفنيين(التكنوقراط) ، وأطلق على هذه الفلسفة ، " فلسفة الفنيين أو التكنوقراطية" . المبالغة

في تقدير قيمة التقدم العلمي والتقني المعاصر ، حتى أن متخصصيه تُركوا ليكيفوا رغبات الناس وآمالهم وأغراضهم بدعوى أن هذا ما يريدون ، حتى أن كان ما يدعوا إليه هؤلاء الفنيون والخبراء غريباً عن البيئة والثقافة والمزاج المحلي [١] .

أما فيما يتعلق بالإضافات التي يمكن لعلم الاجتماع أن يقدمها لميدان التنمية ينبغي أن نشير إلى الإتجاهات البارزة التي ظهرت في هذا المجال وهي :

الإتجاه الأول [٢] : يرى أصحابه أن علم الاجتماع عليه أن يدرس الوضع القائم في مجتمعه في ضوء أيديولوجية معينة يأخذ بها ، أو وفق تصور عام للعالم ، ثم يقترح إدخال تغييرات بنائية في المجتمع وفق الايديولوجية التي يأخذ بها ، أو التصور العام الذي يراه .

والإتجاه الثاني [٣] : وهو إتجاه أكثر تواضعاً من الإتجاه الأول فينادي بتعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون المناداة بتعديل البناء الاجتماعي بأكمله ، ومن أمثلة ذلك ما طالب به " أوكست كونت " حينما أراد أن ينقل المجتمع الفرنسي من مرحلة التفكير الديني الميتافيزيقي إلى المرحلة العلمية حتى يمكن القضاء على الفوضى العقلية من ناحية ، والفوضى الأخلاقية والاجتماعية من ناحية أخرى .

أما الإتجاه الثالث والأخير هو أحسن الإتجاهات الثلاثة وأكثرها علمية وموضوعية وأقربها إلى منطق النظرية السوسيولوجية الحديثة فيرى اصحابه أن علم الاجتماع يمكن أن يقدم نظرية علمية تتضمن تفسيراً علمياً لأسباب التخلف ، وعوامل التغير وعوائقه ، والعمليات المصاحبة له على أن تقوم هذه النظرية على استقراء الحقائق الاجتماعية وتحليلها مبتعدة عن التفكير العقلي المجرد ، والتصور الفلسفي الذي لا يعتمد على الواقع، وبحيث تقدم تشخيصاً للمواقف المدروسة.

وفي ضوء هذا التشخيص يمكن إقتراح مجموعة حلول لاختيار ما يتناسب منها مع الإمكانيات المتاحة وهذا الإتجاه يأخذ به مفكرون كثيرون من أمثال " هاجن" و" ويلبرت مور" و" دانيل ليرنر" وغيرهم ، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن نشير في هذا المجال إلى أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يستغني عن بقية العلوم الاجتماعية في دراسة قضايا التنمية .

إن دراستنا الحالية : التنمية البشرية في العراق خلال المدة المحددة بين عام (٢٠٠٣-٢٠٠٥) سوف تثير أهم التساؤلات وأخطر القضايا والتحديات الاجتماعية والاقتصادية

---

[١] المصدر السابق ، ص ١٧-٢١.

[2] Devries , E., and Echavarria, J., Social Aspects of Economic Development in Latin America. Vol.1, Unesco, 1963,P. 22.

[٣] حسن، عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية ، الطبعة السابعة، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٢٣-٢٤.

والثقافية والسياسية التي تواجه مجتمعنا في الوقت الراهن بسبب غياب الأمن والاستقرار وما يواجهه بلدنا من تحديات جسيمة داخلية وخارجية وبنى تحتية منهارة بشكل كامل وتغلغل الفساد الإداري والمالي في أغلب مفاصل الحياة . لقد جاءت هذه الرسالة لتبحث التأثيرات السلبية لهذه المعوقات على حركة التنمية البشرية في العراق خلال المدة المشار إليها في أعلاه ووضع المعالجات اللازمة لها من أجل التمكن من جعل العراق بيئة مستقرة مؤاتية للتنمية من أجل إحداث عملية التنمية البشرية للوصول إلى حياة الرفاهية التي يجب أن ينعم بها كل المواطنين على حدٍ سواء خصوصاً وأن العراق يمتلك الإمكانات المادية والبشرية التي تتطلبها هذه العملية الحيوية .

وقبل ان نستعرض فصول الدراسة بجانبيها النظري والميداني ، نجد من المفيد ذكر بعض الصعوبات التي أعترضت طريق الباحث لإتمام الدراسة ، ونوضحها بالنقاط الآتية :

١- ليس غريباً إذا قلنا أن أكبر الصعوبات التي واجهت الباحث ، هي قلة المصادر لحداثة الموضوع خصوصاً وأن الدراسة حددت بمدة حرجة جداً من تاريخ العراق، وعدم التمكن من إيجاد البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع ، بصورة تغنيه بالمعلومات المفيدة والضرورية لتنسجم وموضوع الدراسة بالشكل المطلوب مما تطلب جهد كبير في عملية جمع المعلومات وتوظيفها بالشكل الذي يتلائم ومضمون الرسالة .

٢- خلو معظم المكتبات من المصادر التي تعين الباحث في دراسته ، مما أضطر إلى شراء وتصوير العديد من الكتب والبحوث والدراسات التي تتعلق بالموضوع ، وكذلك استخدام خدمة الانترنيت وهذا قد كلّف الباحث مبالغ باهضة أضافت له معاناة أخرى .

٣- عملية أعداد وصياغة اسئلة الاستبيان تطلبت بذل جهد ووقت كبيرين ودقة متناهية، خاصةً وان موضوع الدراسة يمس جوانب حساسة ومهمة من حياة المواطنين ، مما تطلب الدقة والصراحة والموضوعية من أجل أن تساهم إجابات المبحوثين بشكل إيجابي في إغناء الجانب الميداني بالبيانات اللازمة من دون تشويه للحقائق . فقد استغرقت هذه العملية أكثر من خمسة اشهر .

٤- الصعوبة الأخرى التي واجهت الباحث خلال عمله في الجانب الميداني ، هي تردي الوضع الأمني بشكل سيء جداً ، خاصةً وأن الدراسة قد استخدمت العينة العشوائية المنتظمة ذات المراحل المتعددة (العينة المركبة) وحددت وحدات العينة بأساتذة جامعة بغداد ولمختلف الألقاب العلمية ، ونظراً لعدم انتظام الدوام الرسمي في الجامعة نتيجة اعمال العنف واستهداف التدريسيين في الجامعات ، تطلب ذلك من الباحث الانتظار لوقت

ليس بالقليل والمتابعة المستمرة للمبحوثين للتمكن من جمع المعلومات والبيانات اللازمة إضافة لما تطلبته عملية تفريغ البيانات من جهد ووقت كبيرين .

٥- لقد لاحظ الباحث تردد كبير وامتناع لدى نسبة كبيرة من المبحوثين في الإجابة عن اسئلة الاستبيان ، مما تطلب ذلك منه إعادة توزيع الاستمارات الفارغة مرة ثانية لأقسام علمية أخرى علماً أن الباحث قد وزع ٤٣٠ استمارة أكثر من حجم العينة ، وهذا مما أخذ وقتاً كبيراً من مدة الدراسة وقد بذل الباحث جهداً كبيراً في إعطاء صورة واضحة لأهداف الرسالة وقد تمكن من إزالة التردد والشك واللبس لدى المبحوثين مؤكداً لهم بأن إجاباتهم كلما اتسمت بالموضوعية ومن دون تشويه للحقائق تساهم في التلافي أو التقليل من السلبيات التي تقف عائقاً دون إحداث عملية التنمية البشرية والتي تعد ضرورية وحاجة ماسة لكل المواطنين ، وأن دورهم كفئة مثقفة في المجتمع يقع عليهم عبءٌ كبير لنشر هذا المفهوم والاسهام الفاعل لتحقيق هذه العملية الحيوية وقد تمكن الباحث بعد جهد وصبر كبيرين استغرق وقتاً ليس بالقصير من مدة الدراسة مع المبحوثين والادلاء بإجابتهم بشكل علمي ودقيق وأن تحقيق ذلك ليس بالأمر الهيّن ، إذ تطلب نوعاً من الحذق والصبر والمرونة من الباحث بما يخدم الدراسة .

٦- إن كل دراسة علمية أكاديمية تعدُّ في حد ذاتها معاناة ، وهي أشبه بحالة من الصراع يعيشها الباحث وتبقى هذه الحالة مستمرة ، وزوالها أو بقاؤها يعتمد على نتيجة تقييم هذه الدراسة ، وعلى الرغم من كل تلك الصعاب والمعاناة ، التي لم تكن غائبة عن ذهن الباحث . فكل الصعاب تحتاج إلى إرادة قوية يجب أن يتحلى بها الباحث ، هذه الإرادة هي التي تخلق الجد والمثابرة والعزيمة والاصرار لتجاوز الصعوبات التي تواجه دراسته من أجل إنجاحها وإظهارها بالشكل الذي يوازي ما بذله من جهد ومثابرة بصورة علمية جهدَ إمكانه .

إن الرسالة قد تضمنت ثمانية فصول انقسمت على بابين رئيسيين ، إذ شمل الباب الأول الجانب النظري الذي يتكون من الفصول الأربعة الأولى ، أما الباب الثاني فقد شمل الفصول الأربعة الباقية تحت إطار الجانب الميداني ، وقد جاءت هذه الفصول ذات تسلسل منطقي وموضوعي يتفق ومضمون الرسالة .

إن الجانب النظري تضمن أربعة فصول هي :

الفصــل الأول : تنــاول مشــكلة الدراســة وأهميتهــا وأهــدافها ومــن ثــم تحديــد المفــاهيم والمصـطلحات العلميـة للدراسـة ، بعـد ذلـك تعـرض الباحـث إلـى التطـور التـاريخي لمفهـوم التنميـة البشرية .

أمـا الفصـل الثـاني : فقد تنـاول نمـاذج مـن دراسـات سـابقة مماثلـة أو قريبـة مـن موضـوع دراستنا وقد قسمت إلى ثلاثة مباحث ، الأول تضمن دراسات عراقية ، والثاني دراسات عربية ، أما المبحث الثالث فقد تناول الدراسات الأجنبية .

وقد تناول الفصل الثالث : ويقع ضمن ثلاثة مباحث أيضاً هي مبحث تناول التحول في الفكر التنموي ، ومبحث تطرق فيه الباحث إلى عملية التخطيط كاساس للتنمية البشرية، وأخيراً مبحث تناول التحديات التي تواجه التنمية البشرية في العراق.

الفصل الرابع : ويتناول ثلاثة مباحث أولها العلاقة الجدلية بين العولمة والتنمية البشرية، وثانيها آليات وابعاد العولمة وإنعكاساتهما السلبية على حركة التنمية البشرية ، والعلاقة التكاملية بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية في المبحث الثالث .

أما الباب الثاني وهو الدراسة الميدانية ، وهذا الباب يتكون من أربعة فصول هي:

الفصل الخامس : يحتوي الإطار المنهجي للدراسة واجراءاته الميدانية .

الفصل السادس : فقد تناول البيانات الأساسية والبيانات المتعلقة بالمؤشرات التنموية ، فالمبحث الأول تناول البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة وتضمن ثلاث محاور رئيسة هي البيانات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية ، والثاني تناول البيانات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للتنمية البشرية كالدخل والصحة والتعليم، أما المبحث الثالث فقد تناول البيانات المتعلقة بالمؤشرات التنموية الأخرى للتنمية البشرية ، كمؤشر عدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة)، ومؤشر سوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ومؤشر عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ، ومؤشر الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين .

الفصل السابع : تناول العلاقة بين المؤشرات الأساسية والثانوية للتنمية البشرية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة ، وتضمن ثلاث مباحث ، أولها تناول العلاقة بين المؤشرات التنموية الأساسية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة كعلاقة الدخل والصحة والتعليم بالمتغيرات (النوع ، العمر، الموطن الأصلي ، المرتبة العلمية ، مقدار الدخل الشهري ، والمبحث الثاني تناول العلاقة بين المؤشرات التنموية الثانوية كمؤشر البطالة ، وسوء الفهم للحقوق والواجبات بالمتغيرات في المبحث الأول ، في حين تناول المبحث الثالث العلاقة بين

مؤشر عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ومؤشر الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين مع المتغيرات نفسها في المبحثين أعلاه.

أمـا الفصـل الثـامن : فقد تخصص بمناقشة فرضيات الدراسة والاستنتاجات فضلاً عن التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تلافي أو التقليل من التأثيرات السلبية لغياب الأمن والاستقرار وكذلك عوامل اللاأمن على حركة التنمية البشرية في العراق .

وأخيراً وبعدما قدمه الباحث من جدٍ واجتهاد لإكمال محتويات هذه الرسالة ويتمنى أن تكون دراسته هي الانطلاقة الحقيقية للباحثين في علم الاجتماع ، وخاصةً (علم اجتماع التنمية) لتناول المواضيع التي تخص واقع ومعاناة المجتمع بما يسهم في بناء مجتمع حضاري متقدم ذو صبغة معرفية بعيدة عن التخلف والإنحطاط الحضاري الذي لازمه قرون طويلة .

شكر وتقدير

الحمدُ والشكرُ لله العليّ القدير ، خالق كل شيء ورب العالمين ، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا ونبينا وشفيعنا نبي الرحمة (أبي القاسم محمد) وآله الطيبين الطاهرين واصحابه الغرُّ المنتجبين.

واجب الامتنان والوفاء والتقدير يقتضي مني أن أبدي خالص شكري وتقديري وامتناني إلى استاذي المشرف الأستاذ الدكتور مازن بشير محمد الراوجي، لتفضله مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة ، فقد كان لجهوده وملاحظاته وتوجيهاته وتشجيعه الدائم الأثر الكبير في إنجاز هذه الرسالة وإظهارها بهذه الصورة ، فله مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والامتنان وفائق الاحترام إلى جميع أساتذتي الأفاضل في قسم الاجتماع ، واخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور عبد المنعم علي الحسني لما أبداه من توجيه ومشورة ، وايضاً الأستاذ الدكتور كريم محمد حمزة ، لما أبداه من رعاية وإهتمام وتشجيع منذ بداية اختيار موضوع الدراسة ، وتزويده لي بما تيسر من مصادر تخص الموضوع وسؤاله الدائم ، فلهم مني جميعاً خالص شكري وتقديري وامتناني لما قدّموه من جهود علمية طيبة .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور مهدي العلاق رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لما قدّمه من ترحيب ومشورة علمية وتسهيلات أعانت الباحث كثيراً في دراسته .

ويطيب لي تقديم شكري إلى جميع زملائي من طلبة الماجستير والدكتوراه والبكالوريوس واخص منهم بالذكر : (عبد الحميد علي، محمد، حمدية حميد، جميل، احمد، عبد الله صالح ، ذكرى) ولكل طالب علم في أرجاء المعمورة .

ومن الوفاء والتقدير أن أتقدم بشكري الخاص إلى زميل دراستي الأخ (محمد ديلان حنون) ، والأخ الزميل (مازن مرسول محمد) والأخ الزميل (يحيى خير الله عودة) الذين كان لصحبتهم ومشورتهم الأثر الطيب .

كما لا يسعني إلا أن أتوجه بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى مسؤولة مكتبة قسم الاجتماع (الست إيمان) ، ومسؤولة مكتبة الدراسات العليا الست نجاة (أم علي) ، والعاملين في المكتبة المركزية . جامعة بغداد ، وايضاً إلى موظفي مكتبة بيت الحكمة ، والست (ميسون) في شعبة الدراسات العليا ، وسكرتيرتي القسم (زينب وزينا) لما أبدوه من تعاون كبير فلهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير والامتنان .

وبعد، كل الشكر والوفاء والاعتزاز والاحترام والمحبة إلى اسرتي الغالية، التي ضحت وعانت معي وقدمت العون الكبير فلهم مني كل محبتي وشكري واعتزازي .

وأيضاً كل الشكر والتقدير والامتنان للأخوان (عدنان ، أحمد، زهير) لما قدموه من تعاون كبير .

وختاماً ... إلى جميع من قدّم لي العون في سبيل إنجاز هذه الدراسة ، أدعو الله عزّ وجل لهم بالتوفيق والسداد في حياتهم ، إنه سميع مجيب ، والحمدُ للهِ لرعايته وتوفيقه .

الباحث

تمهيـــد :

للأطار العام للدراسة أهمية كبيرة للبحوث والدراسات ، إذ يتضمن هذا الأطار توضيح ماهية مشكلة الدراسة بغض النظر عن كون الموضوع يتناول مشكلة معينة أم لا ، مع بيان أهمية اجراء وتطبيق الدراسة بالنسبة للمجتمع ككل ، فضلاً عن تحديد الأهداف التي تطمح الدراسة الى إنجازها ، وقد أشتمل المبحث الأول من هذا الفصل على عدة محاور ، مع تسليط الضوء على واقع التنمية البشرية وماهيتها في العراق خلال مدة الدراسة .

١ . مشكلة الدراسة :

عندما يطرح أي باحث موضوع بحثه أو دراسته الى حيز الوجود يجب أن تكون هذه الدراسة قد أعتمدت لها قاعدة تنطلق منها ، وهي القدرة أو الامكانية على معرفة الأسباب ، أي أسباب المشكلة المدروسة وأقتراح الحلول لهذه المشكلة أو لهذا الموضوع .

وما يمكن أن تضيفه هذه المعرفة من حصيلة للتراكمات العلمية والمعرفية في هذا الجانب أو ذاك ، والتي على ضوئها تختلف وتتمايز البحوث والباحثين فيما بينهم . بالإضافة الى ذلك تعتبر مرحلة أختيار مشكلة البحث أو الدراسة من المراحل الضرورية والمهمة جداً في عمليات البحوث الاجتماعية [١] .

وتأتي أهمية تلك المرحلة من أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على جميع اجراءات وخطوات البحث [٢] . لأنها هي التي تحدد للباحث ماهية الدراسة والتعرف على المفاهيم والفروض وطبيعة المناهج المختارة والبيانات التي يجب الحصول عليها والعينة المستخدمة في الدراسة ٠٠٠ الخ [٣] .

وتمثل مشكلة البحث نوعاً من التحدي يواجهه الباحث باستجابة منظمة ندعوها بعملية البحث الاجتماعي فهي ، بأختصار مجموعة من الاسئلة تتناول ظاهرة أو موقعاً ما يجد الباحث

أن الاجابات المطلوبة عليها قاصرة بصورة أو بأخرى [١] . فقد تكون قاصرة بسبب عدم توفر

---

(١) حسن ، عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي ، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١، ص ١٣٩.

(٢) زكي ، جمال ، والسيد ياسين ، أسس البحث الاجتماعي ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٦٨ ، ص ٢٥.

(٣) شفيق ، محمد ، البحث العلمي ، الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٨، ص ٢٥.

(١) حافظ ، ناهدة عبد الكريم ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٨١،

دراسات سابقة عملية للبحث ، إذن تبدأ بالتساؤلات وينبغي تحديد بعضها التي نرى من الأهمية أثارتها ، إذ ان الباحث يتميز بأنه يظل يسعى وراء الحقيقة حتى يدرسها ويعرضها عرضاً موفقاً عن طريق التساؤلات والتأملات وتفيده التساؤلات في معرفة اسباب حدوث الوقائع والظواهر وتعاقبها متى وجدت شروطها وعلاقاتها والوصول الى معرفة السبب ، معناه فهم واستيعاب وتفسير الواقعة بالشكل الأمثل [١] .

إلا ان المقصود من مشكلة البحث هو أن الظاهرة التي يختارها الباحث موضوعاً لبحثه تصبح مسألة علمية وتتحدى تفكير الباحث وتدفعه الى محاولة الكشف عن جوانبها الغامضة وليس من الضروري في كل بحث أن يوفق الباحث الى الكشف عن جوانب المشكلة [٢] . بالاضافة الى قيامه بالكشف عن جوانب معينة فيها كتفاصيلها واوصافها أو نشأتها وتطورها وأسبابها والعوامل الكفيلة لعلاجها أو أستمرارها وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للظاهرة موضوع البحث . فمشكلة البحث لا تكون بالضرورة مشكلة إجتماعية ، بل قد تكون ظاهرة سوية . فقد يرى البعض أن مشكلة البحث يجب أن ترتبط بمشكلة معينة وإلا لما كانت جديرة بالبحث [٣] . وتحدد مشكلة دراستنا الحالية بالنقاط الآتية :

أ- موضوع هذه الدراسة جعل نطاق دائرة بحثه يدور حول واقع التنمية البشرية في العراق خلال الفترة الزمنية من بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ لغاية عام ٢٠٠٥م ، ومعرفة هل أن هنالك أية مؤشرات تنموية لحدوث تغير واضح في واقع التنمية البشرية في العراق خلال هذه الفترة الزمنية المحددة من خلال ملاحظة تغير مستوى الدخول للمواطنين من ناحية انخفاضه أو ارتفاعه مما ينعكس سلباً أو إيجاباً في تردي أو تحسن المستوى المعيشي للمواطنين مما يوضح توفر أو انعدام فرص العمل وهذا ما سيعكسه الجانب الميداني من الدراسة بصورة واضحة ودقيقة.

ب- الوقوف بصورة واقعية وميدانية على واقع الخدمات الصحية والطبية وطبيعة الأمراض

ص ٤٨.

للمزيد ينظر : د. مصباح الخيرو ، وكريم محمد ، البحث الاجتماعي والتنمية ، من بحوث المؤتمر العلمي الثاني لمؤسسة البحث العلمي ، بغداد ، ١٩٧٥.

(١) فهمي سعيد، يعرب، طرق البحث الاجتماعي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧٣م، ص ١٧.

(٢) حسن، عبد الباسط ، مصدر سابق، ص ١٤١.

(٣) دليو، فضيل وآخرون ، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، منشورات جامعة منتوري ، مطابع دار البعث ، قسطنطينة، ١٩٩٩، ص ٧١.

السائدة من خلال ارتفاع أو إنخفاض نسبة الولادات والوفيات وخاصة بين الأطفال الرضع ومن هم دون سن الخامسة من العمر واعطاء فكرة واضحة وتصور دقيق للواقع التعليمي خلال المدة الزمنية للدراسة بالاعتماد على المؤشرات الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي (الدخل ، الصحة ، والتعليم) والمعتمدة من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في قياس تطور الشعوب والمجتمعات أو تخلفها ومدى ترابط هذه المؤشرات الأساسية فيما بينها ، وكذلك تأثير المؤشرات التنموية الثانوية الأخرى في واقع التنمية البشرية في البلد .

جـ - يمكن القول ان مشكلة دراستنا الحالية تتمثل بمحاولة التعرف على واقع عملية التنمية البشرية في العراق والتوضيح هل أن المؤشرات الأساسية والثانوية للتنمية البشرية ذات مفعول إيجابي أم سلبي بسبب انعدام الأمن الانساني بعد تغيير النظام السياسي في العراق ، وانعدام الاستقرار فيه . ودور الاقتصاد العراقي في عملية التنمية البشرية رغم عدم وضوح معالم هذا الاقتصاد خلال الفترة الراهنة .

وبذلك نستطيع القول ان مشكلة البحث هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلاً أي كل ما يبدو عليه أنه يتطلب الدراسة .

وعليه فإن التساؤلات التي يسعى الباحث توضيحها والاجابة عنها تتمثل بالتساؤلات الآتية :

أ- ما هي التحديات التي تواجه التنمية البشرية بصورة عامة وتحدياتها الخاصة على التنمية البشرية في العراق ؟

ب- ما هي الآثار السلبية والايجابية التي يتركها الوضع الأمني في حركة التنمية البشرية في العراق ؟

٢ . أهمية الدراسة :

نظراً لأهمية التنمية ، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الانسانية، ولاسيما المتخلفة منها فأن مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والاعمال على مختلف الأصعدة ، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات ، وأن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي ، ويرتبط الى حدٍ بعيد بالعمل على زيادة الأنتاج الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستهلاك لدرجة اصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه واسهاماته الانسانية ، واعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة ، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها . ناهيك عن أن هذه النظرة المادية لعملية التنمية قد استكنت في عقول معظم شعوب العالم النامي ، وسيطرة على تفكيرهم ، نتيجة الهيمنة

الغربية ، وسيطرة ثقافتها . لقد أصبح من المسلّم به أن قضية التنمية ، قضية علم، وقضية سياسة في الوقت نفسه ، ولم يعد من المقبول أن يتخلف العلم انتظاراً لنتائج التجارب ، كذلك لم يعد من المقبول أن تجرب السياسة أو تخطط في غيبة العلم ، هذا فضلاً عن أن التجريب في التنمية والبحث العلمي لها ، لا ينبغي أن يسيرا في خطين متوازيين ، بل وفقاً لما هو متراكم من حصيلة التجارب على المستوى المحلي والعالمي . يجب أن يتفاعلا على مستويات متعددة ؛ حتى ينمو التجريب في إطار من التقييم المستمر ، وبأرشاد دائم من نتائج الدراسات العلمية التي يمكن ترجمتها عملياً .

فالتنمية البشرية لا بد أن تنطلق من أن الانسان هو ثروتنا التي لا تنضب وهو الأهم من توفر الموارد الطبيعية للثروة ، إذ أن تنمية طاقات الانسان ومؤسساته هي القادرة على توليد الثروة بصورة متجددة من خلال توفر المهارات المطلوبة والمعرفة العلمية بقرارات عقلانية وتنظيم مخطط .

هذا ما دعانا للتوجه لدراسة موضوع التنمية البشرية في العراق ، محاولين قدر الأمكان وضع أيدينا على حقيقة ما يجري، في ظل الاوضاع الراهنة التي يعيشها البلد والتداعيات المختلفة في كافة المناحي السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والصحية ، وانعكاساتها على مؤشرات التنمية البشرية الأساسية والتي من خلالها يقاس مستوى التنمية البشرية ارتفاعاً أو إنخفاضاً مما يعكس حقيقة هذه الأوضاع بصورة دقيقة على المواطنين . في الوقت الذي يتحول فيه العالم الى تكتلات كبرى قوية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، في اطار قوانين الليبرالية الجديدة ، واكتساح النظام الرأسمالي لأنظمة العالم ، إذ ساعد على ذلك التقدم العلمي الهائل والتكنلوجيا الحديثة وثورة الاتصالات وتقنياتها المتطورة . كما ساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وهيمنة القطب الواحد متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية وتفردها بالعالم كقوة عظمى اقتصادياً وعسكرياً . وارتباط هذه القوة العظمى بمؤسسات دولية تطبق سياساتها على العالم الثالث مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ، خاصةً أن تمويل التنمية في هذه البلدان يعتمد على قروض صندوق النقد الدولي ، مقابل تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي تؤدي الى تدمير اقتصادات هذه البلدان وتشوه عملية التنمية البشرية . وتتلخص أهمية الدراسة الحالية بالنقاط الآتية :

أ- أنها تسلط الضوء على موضوع نجد أنه لم يحظَ بالاهتمام الكافي والدراسة العلمية المنظمة

من قبل الباحثين الاجتماعيين في مجال علم اجتماع التنمية .

ب- أنها تدرس التحديات (المعوقات) التي تقف حجرة عثرة أمام حدوث عملية التنمية وتقديم المقترحات والتوصيات في معالجتها .

جـ - أنها تدرس المتطلبات الأساسية من أجل إحداث عملية التنمية البشرية في العراق .

د- بيان أهمية التنمية البشرية في تقدم المجتمعات والشعوب ورقيها وتحقيق حالة الرفاهية لابناءها مع تسليط الضوء بصورة خاصة واعطاء صورة واضحة لحركة التنمية في العراق خلال مدة الدراسة .

هـ - بيان هل أن مصطلح العولمة نقيض أم مرادف للتنمية البشرية وإذا كان نقيضاً لها توضيح الأسباب الكامنة التي تقف خلف هذه الظاهرة وتداعياتها وآثارها السلبية على مسار التنمية البشرية في البلدان النامية بصفة عامة والعراق منها بصفة خاصة .

٠٣ أهداف الدراسة :

لكل دراسة هدف أو مجموعة أهداف يسعى الباحث للوصول اليها واهم أهداف دراستنا الحالية المتمثلة بـ " التنمية البشرية في العراق " خلال مدة الدراسة واعتماداً على ما تم طرحه في مشكلة الدراسة وأهميتها ، تحدد الدراسة نفسها بالأهداف الآتية :

أ- توضيح مفهوم التنمية البشرية والمؤشرات الأساسية المستخدمة في قياسها وهي (الدخل ، الصحة ، التعليم) علماً أن هذه الجوانب الثلاث تمثل المحاور الرئيسة لمشكلة الدراسة الحالية ، وانعكاساتها سلباً أم إيجاباً على واقع التنمية البشرية الراهن في المجتمع العراقي .

ب- معرفة العلاقة التكاملية بين الأمن الانساني والتنمية البشرية وانعكاسات هذه العلاقة على الوضع في العراق بصورة خاصة .

جـ - معرفة أهم المعوقات أمام حدوث عملية التنمية البشرية وما هي أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها لمواجهة هذه المعوقات التي تقف عائقاً كبيراً أمام حدوثها ووضع آلية عمل جادة لمواجهة تحديات هذه المعوقات والتوصل الى نتائج وتوصيات ومقترحات يمكن أن تساهم في تلافي أو التقليل من أضرارها .

" تمهيـــــد "

يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع دراستنا المتمثلة بـ (التنمية ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، التنمية البشرية المستدامة) ،والتي سيتم القاء الضوء عليها لمعرفة ماهيتها واهميتها بالنسبة لموضوع الدراسة بصورة دقيقة . علماً أن تعريف المفاهيم الأساسية قد اصبح من الأمور المألوفة والضرورية عند كتابة أي بحث أو دراسة نقوم بها. فسنحدد بوجه عام المقصود بهذه المفاهيم . إن معطيات الواقع تؤكد أن معظم الأدبيات الخاصة بالتنمية البشرية تنصرف ، في الأعم الأغلب ، الى العموميات التي تنطبق بطبيعة الحال على جميع البلدان التي يقال عنها أنها نامية .

فالتطور الذي حصل في أدبيات التنمية منذ أزدهارها أوائل الخمسينيات الى اليوم، هو تطور أفقي : الأنتقال من مستوى الى آخر (إقتصادي ، إجتماعي وثقافي) على صعيد واحد يجمع مختلف البلدان في صف واحد وعلى درجة واحدة من أستلهام نموذج واحد هو النموذج الغربي ، واسقاطه على جميع البلدان النامية ، التي لا يجمع بينها إلا هذا الوصف الذي يطلق عليها [١] .

إن التلازم بين التنمية والاقتصاد في الفكر الغربي ، وانتشار هذا المنظور وهيمنته الناتجة عن الهيمنة الغربية على العالم ، والتبعية التي تميّز بها العالم الثالث، جعلت المؤسسات الرسمية في العالم العربي الاسلامي ، ولاسيما المسؤولين عن مجال التنمية يتجهون هذا الاتجاه الغربي في حصر التنمية في المجال الاقتصادي وإهمال ما سواها ، ظناً منهم أن هذا التبني سيقود حتماً الى تنمية بلدانهم والخروج بها من التخلف والانحطاط الاقتصادي ولكن الواقع خيّب ظنهم [٢] .

ولذلك يعتبر (أمارتياصن) إن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية ، سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي (الحرية من الفقر مثلاً) أو الحرية بمعناها الإيجابي (كحرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب بعيشها بأكبر درجة ممكنة). مثلاً ، من المهم أن يملك المرء

---

(١) مصطفى، عدنان ياسين ، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب ، رؤية سوسيولوجية، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد، ع٩، السنة الثالثة ، ٢٠٠١، ص ٩.

(٢) عارف، نصر محمد، نظرية التنمية السياسية المعاصرة ، فرجينيا ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، ١٩٩٢، ص ٣٩.

المقدرة على الحصول على غذاء مناسب ، وهو ما يمكن أن يحقق بالتنمية [١] . إذن فلكل مجتمع بشري وجهة هو موليها ، هذه الوجهة هي بؤرة تستقطب طاقاته وجهوده وتستلهم روحه وتدفع إبداعاته وتفجرها[٢]. فالتنمية الحقيقية لا بد ان تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات.

٠١ التنمية (Development) :

لا يزال مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم مثاراً للجدل لأنه لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه لهذا المفهوم حتى بين العلماء الاجتماعيين ، إن هذا الاختلاف في تعريف وتحديد مفهوم التنمية ليس بالأمر المستغرب [٣] . على الرغم من أن مصطلح التنمية ليس بالجديد فهو مصطلح قديم، جديد ويعدُّ من أكثر المصطلحات تداولاً ويمكن ان يمتد ليشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات الأخرى كافة .

وقد تناول " التنمية" عدد كبير من المفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين ، وكل ضمن حيز إطار رؤيته الخاصة والعامة فبعض هؤلاء قال بأنها (عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية) [٤] .

وان كل الجوانب المذكورة أعلاه يمكن أن تدخل فيما يطلق عليه بـ (التنمية الشاملة) وهي مترابطة من الناحية العلمية ، ويؤثر بعضها في البعض الآخر . ولكن التنمية ذاتها هي التي ستحسم لصالحها تطوير سلوك الأفراد ، والمجتمع وعليه فأن التنمية الحقيقية تعني أول ما تعني النمو مضافاً اليه التغيير ، والتطوير في آن واحد [٥] .

نعود لنسأل من جديد عن معنى التنمية والمفاهيم المتعددة التي أعطيت لها لنجد أن هنالك أتجاهين في هذا الموضوع هما :

---

(١) مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، (من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الأردن) ، مقال منشور على الموقع :
www.nic .Jordan /Ar/annual 2005/96. htm- 93k.

(٢) عارف ، نصر محمد ، مفهوم التنمية ٠٠٠ إعادة الاعتبار للانسان ، مقال منشور على موقع اسلام أون لاين ، شباط ، ٢٠٠٤.
www.Islam Online. Net/Arabic/mafaheem/2004/02/article 01/Shtml.

(٣) الحسني ، عبد المنعم علي ، القوى العاملة والتنمية في العراق ، مجلة العلوم الاجتماعية، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد، العراق ، ١٩٨٠، ص ٩٧.

(٤) عبد القادر ، محمد أحمد ، دور الأعلام في التنمية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد، ١٩٨٢، ص ١٢٣.

(٥) زين ، الياس ، تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي ، قضايا عربية ، بيروت ، لبنان، ع٦، السنة العاشرة، ١٩٨٣، ص ١٤١.

الاتجاه الأول : يحاول ان يكشف عن معنى التنمية بوصفها حالة معاكسة للتخلف ، قد تكون التنمية النشاط الانساني الموجه للقضاء على التخلف .

أما أصحاب الاتجاه الثاني : فقد عملوا على تعريف التنمية بذاتها . ونذكر من هذه التعاريف ، تعريف الدكتور الكواري الذي يرى فيها [١] :

(عملية مستمرة ومتصاعدة تعبّر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها ويجب اشراك كل القطاعات المختلفة فيها بوصفها عملية مجتمعية لا يجوز أعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد بالاضافة الى انها عملية واعية أي أنها ليست عشوائية وانما محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى ، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج لتحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع نتاجاً وتوزيعاً) .

وعرّفها النجار وشلاش بأنها :

(أداة لبلوغ المجتمع غايته النهائية في أدامة الحياة وتطويرها وبناء الشخصية وتحريرها، هي أداة التغيير التي تجعل النظام الاجتماعي يحول الجهود والرغبات داخل النظام من أوضاع يعتقد أنها غير مرضية نحو أوضاع من الحياة أفضل مادياً وروحياً ، أو بالنسبة لهما فأن تحقيق ذلك يتطلب [٢] :

٠١ تنمية عامة في القوى المنتجة ، بتطوير مصادر الطاقة والمواد الأولية وأدوات العمل وبالذات انتاجية العمل .

٠٢ تطوير شامل للعلاقات الانتاجية .

٠٣ تطوير شامل في الأفكار والنظام والمؤسسات الاجتماعية ، يسبق التنمية ويصاحبها ويترتب عليها ويعمق من آثارها .

وضمن الاتجاه الثاني ، ظهرت محاولات عديدة لجعل مفهوم التنمية أكثر تحديداً بالهدف أو بالمنهج أو بالبيئة ، فبرزت الى ساحة الفكر الاقتصادي مصطلحات أكثر تخصيصاً عن التنمية مثل (التنمية المستقلة) ، و(التنمية العربية) و(الطريق الاشتراكي للتنمية) ٠٠٠ الخ.

---

(١) الكواري، علي خليفة ، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ، المستقبل العربي ، ع ٤٩ ، ١٩٨٣، ص ٤.

(٢) النجار ، يحيى وشلاش ، آمال عبد الامير ، التنمية الاقتصادية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص ١١٨.١٣٢.

وإذا تفحصنا بعض هذه المفاهيم سنجدها اقل عمومية في تحديد المشكلات وحلولها من تلك التي عرضناها فيما سبق ، فالتنمية المستقلة مثلاً عند الدكتور إسماعيل صبري عبد الله (الاعتماد على النفس) [١].

كما عرّفت التنمية تعاريف عديدة : يرى (غوران هدبرو) أن التنمية (هي شكل خاص من اشكال التغير الاجتماعي ، وتعني ظروفاً معيشية محسنة ، إلا أنها لا تشير الى عملية التغيير فقط ، وإنما تصف الحالة في نهاية العملية على أنها أيضاً الهدف) [٢].

كما عرّفت بانها (عملية داخلية ، ذاتية مستمرة ، تشترط التفاف كل الجماهير ، للسير بإرادة موحدة لتحقيقها ، ولازالة كل العقبات الهيكلية التي تعترضها ، وهو ما يتطلب مشاركة هذه الجماهير في وضع واتخاذ القرارات التنموية ، والحصول على نواتجها المادية ، بحيث يشعر الفرد بأنها تعبّر عن ارادته وانها لصالحه) [٣].

وتعني التنمية ايضاً :

(بأنها العملية التي تجعل المجتمع قادراً على استخدام موارده . مادية وبشرية . استخداماً فعالاً لتحسين مستوى المعيشة) [٤].

كما تعني التنمية بالمعنى الحضاري الشامل فهي (التغيير الاقتصادي والاجتماعي للانسان والجماعة والمجتمع والذي يؤدي الى تغير في العلاقات والانماط السلوكية وتفجير الطاقات والامكانات وتوظيفها لصالح المجتمع وتقدمه وتبدله ونموه نحو الاحسن والافضل)[٥].

فالتنمية بعد ذلك من حيث الجوهر وكما يرى الدكتور مهدي صادق : (هي مجموعة من العمليات المترابطة المخططة والموجهة بهدف احداث تغير مقصود ، ومرغوب فيه في بناء المجتمع ، ووظيفته وفي اتجاهات الأفراد نحو أنفسهم ونحو مجتمعهم) [١].

---

(١) عبد الله ، أسماعيل صبري ،(التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجمل) ، بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٢) هدبرو ، غوران ، الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية ، الطبعة الأولى، ترجمة محمد ناجي الجوهر ، بغداد، ١٩٩١، ص ٩.

(٣) الجوهر ،محمد ناجي ، دور الاعلام في التنمية القومية ، حوليات الاعلام ، كلية الاعلام، بغداد، ١٩٩١، ص ٩ .

(٤) الحسني ، عبد المنعم علي ، مصدر سابق ، ص ٩٨.

(٥) البياتي ، علاء الدين جاسم ، محو الأمية والتنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد، العراق ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٥.

أما التنمية الشاملة فيقصد بها (عملية تغيير وتطوير ، وانماء لكل جوانب الحياة ، وتفضي بالنتيجة الى مولد حضارة جديدة أو مرحلة من مراحل التطور الحضاري ، وهكذا يتضح ان للتنمية الشاملة أساساً . مادياً وآخر فكرياً ، والتنمية ثمرة التفاعل المستمر والدائم بين المادة والفكر يفضي الى التطوير والابداع الحضاري في مختلف المجالات) [٢].

ورغم الآراء والتعاريف العديدة التي تناولت مفهوم التنمية ، ومع ذلك كمصطلح صعب التحديد ، والصعوبة تعود الى تنوع الجوانب المتصلة به ، وكذلك لاختلاطه بمصطلحات أخرى، ولعل التداخل فيما بين مصطلحي " النمو" و" التنمية" والفرق بينهما يُعد واحداً من الاشكالات المهمة ، وأن كان هناك بعض المفكرين يستعملون المفهومين استعالاً واحداً أي لا يفرقون بينهما ، إلا أن بعضهم الآخر يحرص على التمييز الواضح والمحدد بينهما ولعل الفارق بينهما لدى هؤلاء هو أن التنمية (Development) ، تعني " انبثاق حالة عقلية ونفسية واجتماعية من شأنها أن تجعل النمو (Growth) ممكناً " [٣] .

وتشير الكتابات الاقتصادية والسوسيولوجية المعاصرة الى الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو (Growth) والتنمية (Development) .

ويمكن تحديد أوجه الاختلاف القائمة بين الاصطلاحين في أن اصطلاح "النمو" يشير الى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما " التنمية" فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة عبر فترة من الزمن [٤] .

فالزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات الى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي ، أما التنمية فتتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع، وخلال فترة ممتدة من الزمن والنمو يحدث في الغالب الأعم عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي ، والتنمية تحتاج الى دفعة قوية (Big Push) ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف (back wardness) الى حالة التقدم والنمو . وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور والتدرج [٥] .

---

(١) صادق ، مهدي ، الحلقات الدراسية في خدمة التنمية ،الطبعة الأولى ، مركز التدريب الاجتماعي ، ١٩٨١، ص ١٩١.

(٢) زين، الياس ، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٤) حسن ، عبد الباسط محمد ، التنمية الاجتماعية ، مصدر سابق، ص ٨٩ .

(1) Felipe Pazos: Requirements For Rapid Economic and Social Development ; in Social Aspects of Economic development in Latin Amreica, Vol.1, 1963, P. 175.

والظواهر والاشياء حينما تنمو لا بد ان تتغير خلال عملية النمو ، غير ان القدر المستحصل من التغير عن طريق النمو إلا قدراً ضئيلاً لا يُعتد به، وهو أقرب ما يكون الى التغير الكمي منه التغير الكيفي ، أما التغير الذي يسبق التنمية او يتحصل عنها فهو تغير كبير يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية ، وهو أقرب ما يكون الى التغير الكيفي منه الى التغير الكمي (*) ، والتغير الكيفي من سماته العمق والجذرية والسرعة الفجائية ومن نتائجه تحول الظواهر والاشياء وانتقالها من حالة الى حالة أخرى.

ولذا تشير الكتابات الاجتماعية المختلفة كما تشير تقارير الأمم المتحدة الى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها الى مجرد النمو ، وانما في حاجتها للتنمية ، ويمضي أحد هذه التقارير في شرح مفهوم التنمية بقوله: " والتنمية تشتمل على النمو وعلى التغير " والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي ٠٠٠ وهو كيفي كما هي كمي " .

فالتنمية إذن . وفقاً للعبارات السابقة لا تعني بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو السياسي وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة (١) .

ويرى الدكتور أحمد زكي بدوي : أن هنالك فارقاً بين " التنمية " و" النمو" ، فبينما تنطوي الأولى على زيادة الانتاج فحسب ، سواء كانت الزيادة جماعية أو متناسبة مع عدد السكان ، يوحي اصطلاح النمو بتغيير الاقتصاد والمجتمع ، كما أن النمو يفترض أن يستتبع التنمية (٢) .

ويشير معجم المصطلحات العلمية والفنية بأن مصطلح النمو (Growth) يعني : " أزدياد الحجم أو القوة " (٣) .

(*) يعتبر التغير الكمي والتغير الكيفي سمة من سمات الجدل ٠٠٠ إن الجدل بعكس الميتافيزيقيا لا يعتبر عملية التطور مجرد عملية تزايد لا تؤدي فيها التغيرات الكمية الى تغيرات كيفية، بل يعتبر تطوراً ينتقل من التغيرات الكمية الكامنة التي لا دلالة لها الى تغيرات ظاهرة وجذرية، أي الى تغيرات كيفية. وفي هذا التطور لا تكون التغيرات تدريجية بل سريعة وفجائية وتقع طفرات من حالة الى أخرى وليست هذه التغيرات طارئة بل هي ضرورة . فهي نتيجة تراكم التغيرات الكمية غير الملحوظة والتدريجية .

(٢) حسن، محمد عبد الباسط ، مصدر سابق، ص ٩٠.

(١) بدوي ، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٨ ، ص ١٢٤.١٢٣.

(٢) خياط ، يوسف ، معجم المصطلحات العلمية والفنية ، دار لسان العرب ، بيروت، بدون سنة، ص ٤٦٢.

أما اصطلاح التنمية فهو أصطلاح محدد يطلق على ما يحدث في المناطق أو البلاد المتخلفة فقط مع زيادة سريعة وتراكمية [١] . وثمة فارق آخر بين عمليتي النمو والتنمية ، فالنمو ينظر اليه على أنه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الانسان ، أما اللفظ العربي للتنمية فلا يشير إلى النمو التلقائي ، وإنما يشير الى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة ، وفي هذه الحالة تصبح التفرقة بين النمو والتنمية ، كالتفرقة بين التطور والتطوير ، والتغير والتغيير ، فالفارق بين الاصطلاحات المختلفة انما يتمثل في مدى تدخل الانسان في احداث التنمية أو التطور أو التغيير[٢] .

واصطلاحاً النمو والتنمية يتفقان من حيث الاتجاه ، وهما في هذه النقطة يختلفان عن اصطلاح التغير [*] ÿlch ÿÿ28ÿÿÿÿ8 ÿÿch(Change) .

فمفهوم التغير يشير الى حدوث تغيرات في الظواهر والاشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وما سيكون . فالتغير قد يكون ارتقاءاً أو تقدماً ، وقد يكون نكوصاً وتخلفاً ، ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض مظاهر حياتها والتأخر والتخلف، فليس هناك تقدم مطرد أو تحسن مطلق،ولكن هناك تغيراً [٣] .

ولقد أرتبط مفهوم التنمية بمفاهيم أخرى مشابهة . واحياناً مرادفة . له ، وهي مفاهيم التقدم والتطور والتحديث ٠٠٠ الخ . ولكن إذا حاولنا أن نلتمس المعنى الشائع لمفهوم التنمية سنجد أنه يعني الزيادة والنمو ، وأنه في مجال الانشاءات الصناعية والعمرانية والاقتصادية والزراعية خاصةً يعبّر عنه بالاشياء المتحققة نتيجة للأخذ به . فالتنمية تعني مصانع تقام ، وطرقاً تعبّد ، وعمائر تُبنى ، ومالاً يستثمر ، وقنوات تشق ، وأرضاً تستصلح ، ونباتاً يزرع ويحصد ، وحيواناً يُرعى ويراعى فيتوالد ويكثر ٠٠٠

وهكذا ، وهي . أي التنمية . تعني أيضاً هياكل وادارات تشكل ، وتدريباً علمياً وفنياً وبحثاً علمياً ، وهي المستشفيات والمدارس ، وهي الانسان يعلّم ويطبّب ويرفّه . ولكل هذا ، فقد صار

---

(3) Felipe Pazos, Op.Cit., P. 176.

(٤) حسن ، عبد الباسط محمد ، مصدر سابق ، ص ٩١.

(*) التغير: كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة : ينظر في ذلك د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق ، ص ٣٨٢.

(٥) حسن، عبد الباسط محمد ، مصدر سابق، ص ٩١. ٩٢.

لزاماً على أي نظرة تنموية أن تفسر طبيعة هذا النمو وكيفيته والعوامل المؤثرة فيه والمشاكل المحيطة به وكيفية التعامل مع ذلك [١] .

وبناءً على ما تقدم تعد التنمية في أي مجتمع ما هي إلا عملية شاملة وتمثل شكلاً من اشكال التغير الاجتماعي الهادف بشكل خاص والدائم بشكل عام نحو صورة معينة أفضل من سابقتها ، والتنمية بأختصار وكما في (معجم مفاهيم التنمية) : " هي عملية هادفة لتحسين نوعية الحياة لكل البشر وهناك ثلاثة نواحي في التنمية متساوية من حيث الأهمية . أولها رفع المستوى المعيشي للناس عبر زيادة مداخيلهم ومستوى استهلاكهم من الطعام والخدمات الطبية والتعلم ٠٠٠ الخ، الأمر الذي يتم عبر تأمين تنمية اقتصادية ذات علاقة بالأهداف أعلاه ؛ وثانيها خلق الظروف المساعدة على نمو احترام الذات عند الناس من خلال إقامة أنظمة ومؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية تشجع الكرامة الانسانية والاحترام الانساني ؛ وثالثها زيادة حرية الناس عبر توسيع مجال خياراتهم مثل زيادة تنوع السلع وزيادة الخدمات للمستهلك"[٢] .

ويرى " ويلبرت مور" أن التنمية التي تنشدها حكومات الدولة النامية والمتقدمة على السواء تتطلب أكثر من الرغبة المتفائلة في حياة أفضل ، وانما تتطلب توافر مجموعة مقومات هي : القيم ، النظم ، التنظيم ، الحوافز [٣] .

والتنمية لأغراض هذه الدراسة يراد بها :

" عملية مجتمعية واعية وهادفة لتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع ، من خلال رفع المستوى المعيشي للناس نتيجة زيادة دخولهم وحصولهم على التغذية الجيدة والرعاية الطبية اللازمة بالاضافة الى تمكنهم من الحصول على التعليم لكافة المراحل والفئات العمرية ، وخلق البيئة التي تساعد على نمو احترام الذات عند الناس من خلال إقامة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشجع الكرامة والاحترام الانساني وزيادة حرية الناس من خلال توسيع خياراتهم " .

٢- التنمية الاقتصادية (Economic Development) :

(١) عمر، إبراهيم أحمد ، فلسفة التنمية رؤية إسلامية ، مصدر سابق ، ص ١٥. ١٦.

(٢) معجم مفاهيم التنمية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . الاسكوا ومؤسسات الإمام الصدر والبنك الدولي ، مؤسسات الإمام الصدر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤ ،ص ٣٥.

(3) Moor, Wilbert , Social Change, 1964,P. 93- 94.

إن مفهوم " تنمية اقتصادية " يحمل معنيين مختلفين في اللغة الانكليزية ، فهي تعني (التطور الاقتصادي) ، ويقصد به التغيير الاقتصادي الذي يحدثه الاقتصاد ذاتياً بسبب من تفاعل قوانين السوق ، وتعني كذلك (التنمية الاقتصادية) حين يكون التغيير تغييراً عمدياً ومخططاً له.

وقد نال مفهوم (التطور الاقتصادي) الاهتمام الاكبر من العدد الأكبر من الاقتصاديين الغربيين ، فكما لاحظ فرجاني [١] ، فأن الفكر الاقتصادي الغربي ينشغل بموضوع التنمية الاقتصادية بالمعنى الذي تواتر فيما يتعلق بالبلدان "المتخلفة" بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى على مستوى المصطلح ، لم تستعمل عبارة (Economic Development) إلا إستثناءاً ، إذ بدأ مفهوم (التطور الاقتصادي) بالانسحاب أمام مفاهيم جديدة أكثر تحديداً وادراكاً لآلية الأداء الاقتصادي، وعلاقة هذه الآلية بالعوامل الاجتماعية والسياسية وحتى البيئية ، من هذه المفاهيم مفهوم (النمو الاقتصادي) و(الرفاهية الاقتصادية) و(نوعية الحياة) ، وذلك بعد الانتقادات التي وجهت الى المفاهيم الكلاسيكية في الاقتصاد من المدرسة الاشتراكية والماركسية منها بشكل خاص ، والارشادات الاجتماعية التي اثارها كل من فيلسوف مذهب (المنفعة) الانكليزي "جيرمي بنتهام" (١٧٤٨. ١٨٣٢) ،" وجون ستيوارت ميل " (١٨٠٦ . ١٨٧٣) ، "وأيدجورت " (١٨٤٥. ١٩٢٤) ، و" بيكو" (١٨٧٧. ١٩٥٩) [٢].

ولا بد لنا أن نعيد التأكيد على مسألة التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادي (Economic Growth) هو الزيادة في الانتاج او الدخل في الاقتصاد الوطني ، في حين تشمل التنمية الاقتصادية (Economic Development) نمو الانتاج أو

الدخل والتحول او التغير السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع للتغلب على عقبات التنمية[٣]. وترى البلدان النامية التي تعتقد بوجود آثار سلبية للمساهمة في التجارة الخارجية إن التنمية الاقتصادية تعني التصنيع (Industrialization) الذي يمكن إنجازه عن طريق احلال الانتاج المحلي بدلاً من استيرادات السلع المصنعة من الدول المتقدمة[٤] .

---

(١) فرجاني ، نادر ، (عن غياب التنمية في الوطن العربي) في (التنمية العربية . الواقع الراهن والمستقبل) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ،١٩٨٤، ص ٤٤.

(٢) دوهيم، روجيه ، مدخل الى الاقتصاد ، ترجمة د.سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧١، ص ٢١٤.

(٣) النجفي ، سالم توفيق ، وتركي القريشي ، محمد صالح ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨، ص ١٦٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧٩.

كما أن معنى التنمية الاقتصادية قد تغير بشكل جذري نتيجة للتغيرات العميقة خلال مدة السبعينيات من معنى ضيق يخص عملية الدخل القومي الى معنى أشمل واعمق يتجاوز نمو الدخل الكلي أو الانتاج الكلي الى مناقشة التغيرات الهيكلية واشباع الحاجات الأساسية وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع وهذا الوضع يجعل تحديث المبادىء والافكار التي يرتكز عليها اقتصاد التنمية مسألة ضرورية وملحة [١] .

أما التنمية فهي غير التطور الاقتصادي ، فالفواعل الاقتصادية التي يمكن ان تحدث التغيير الذاتي في الاقتصاد ، غير موجودة في الاقتصادات النامية كما هو الحال في الاقتصاد العراقي واقتصادات بلدان العالم الثالث ، ويمكن أن نعرض لخمسة من المظاهر التي يمكن أن تبرز في اقتصادات الدول النامية مؤشرة حدوث (تطور) أو (نمو) في الاقتصاد ولكنها لا تؤشر تحقق أي نوع من التنمية [٢] :

٠١ إمكان تحقيق نمو سريع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع تباطؤ عملية التنمية الحقيقية .

٠٢ متوسط الدخل الفردي الحقيقي يمكن أن يشهد ارتفاعاً مع غياب التوازن في عناصر المجتمع والاقتصاد .

٠٣ أزدياد نمط توزيع الثروة والدخل مع تزايد التفاوت بين الشرائح العليا والدنيا.

٠٤ تحقق النمو الاقتصادي الى جانب وجود بطالة مكشوفة وبطالة مستقرة أو مقنعة كبيرة الحجم .

٠٥ تعاظم تبعية الاقتصاد مع تزايد نموه الاقتصادي .

أما الوجه الثاني فهو تبعية الاقتصاد المتخلف لاقتصادات الدول المتقدمة [٣] . يعتبر العنصر البشري ، كقوة عمل (Labour Force) الركن الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية وكذلك في التنمية الاجتماعية ، إذ يصعب التصور أن نشاطاً اقتصادياً يمكن ان يتحقق دون أن يكون للجهود البشرية ، العقلية والبدنية ، دور في ذلك . أنه من الخطأ الافتراض أن عنصر العمل مجرد عامل انتاجي كبقية عوامل الانتاج الأخرى كرأس المال مثلاً . فالانسان أكثر من يد تعمل

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١١.

(٢) الصائغ ، يوسف ، التنمية العربية والمثلث الحرج ، في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤، ص ١٠٢. ١٠٧.

(٣) عيسى ، نجيب ، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت، ١٩٧٦ ، ص ٩. ١٥.

فهو العنصر الذي يشعر ويفكر ويعمل وفق ارادته ، وانه العنصر الذي لا يمكن خزنه، إذ ليس من المبادىء والقيم الانسانية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أن يترك دون عمل ، كما لا يمكن أعتباره مجرد وسيلة لتحقيق غاية معينة وإنما هو كذلك الغاية الرئيسة للنشاط والطرف المنتفع الذي تؤول اليه ثمار ذلك النشاط ، والعنصر البشري بعد ذلك يعتبر المقرر للنشاط ، وهو الذي يحدد اتجاهات التقدم ومستوياته[١] . وليس أدل على قيمة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية مما قاله " مارشال " في كتابه " أصول الاقتصاد " : أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن ان تعيش فقيرة ، ذلك لأن الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والانتاج والقدرة على الخلق والابداع ، يستطيع أن يستثمر كل قوى الطبيعة ومصادرها ، وكل ما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه ، والارتفاع بمستوى معيشته ، وتوفير الحياة الكريمة له [٢] .

أما التنمية الاقتصادية فيعرّفها " الدكتور الكواري " بذاتها بأنها (عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية ، وموفراً لضمان الأمن الفردي والاجتماعي والقومي) .

ولا بد من تساؤل يطرح نفسه على أرض الواقع : كيف تقاس التنمية الاقتصادية ؟

هذا التساؤل أصبح ملازماً لكل دراسة حاولت ان تقدم فهمها للتنمية ، فلا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية وتحققها بغير قياس التغييرات التي احدثتها هذه التنمية في المجتمع الذي تبنى هذه العملية ، وإذا كان قياس التطور الاقتصادي ممكناً من ملاحظة التطورات التي تحدث في الناتج القومي ، فأن هذا المعيار غير قابل للاستخدام في حالة التنمية الاقتصادية ، فأكثر التعريفات التنموية تمسكاً بالجانب الاقتصادي من الموضوع لا تستطيع القفز فوق الجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تسعى التنمية الى احداث التغييرات النهائية فيها ، حتى وان

---

(١) الوحيد، مهدي علي، وأدريس مجيد ، هلال ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد، ١٩٨٨ ، ص ٢٨٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥.

كانت أدوات هذه التغييرات اقتصادية صرفة [١] . إلى ذلك فقد تعددت مؤشرات قياس تحقق التنمية وفقاً للمرجعيات الفكرية التي انبثقت ، وخضوعاً للصعوبات المنهجية والعملية المركبة التي تواجه العملية والتي ينبع بعضها من إتساع مفهوم التنمية وتعدد أبعادها ، بينما ينبع البعض الآخر من غياب معيار موضوعي للتعريف على الأوزان المناسبة لترجيح المقاييس الفرعية للتنمية . ولهذا فقد اتجه العاملون في هذا المجال الى وضع جملة من المؤشرات التي تم اعتمادها في هذا المجال وتشترك في أنها كانت تدور أساساً حول مفهوم التقدم أو الرفاه الاجتماعي ثم توسعت لتشمل مفاهيم الوفاء بالاحتياجات الأساسية والأداء الاقتصادي الكفء ، ومن هذه المؤشرات المقترحة [٢] :

٠١ مؤشرات التغييرات الهيكلية .
٠٢ مؤشرات التنمية القومية .
٠٣ دليل التنمية البشرية والتبعية .
٠٤ أدلة تقارير التنمية البشرية .
٠٥ معامل التنمية المستقلة .

ومن خلال هذه الأدلة والمؤشرات يمكن قياس التنمية الاقتصادية على وفق التصورات عن شمولية مفهوم التنمية الاقتصادية للجوانب المختلفة من حياة البشر إضافة إلى الجوانب الأساسية للاقتصاد .

و" التنمية الاقتصادية " لأغراض هذه الدراسة يراد بها :

" عملية مجتمعية واعية موجهة تهدف الى رفع مستويات المعيشة عن طريق تزايد مستويات الانتاجية بصورة متوازنة مع النمو السكاني وانخفاض معدلات البطالة والاعالة وارتفاع مستوى الصحة والتعليم بصورة تخلق حالة من التوازن بين عملية الانتاج وعملية التوزيع أي تحقيق التوزيع العادل للثروات بما يؤدي الى زيادة متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار

---

(١) السامرائي ، هناء عبد الغفار ، وسالم ، عماد عبد اللطيف ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤٤٤. للمزيد ينظر: محمد، عدنان شهاب، والعلاق ، مهدي محسن، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد، ٢٠٠٠م.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٥٠.

العلاقات الاجتماعية التي تؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد وتعمق متطلبات المشاركة الجماهيرية لتوفير الاحتياجات الأساسية وضمان الأمن على كافة المستويات".

٣. التنمية الاجتماعية (Social Development) :

تعتبر الجوانب الاجتماعية للتنمية من الجوانب المهمة التي يجب أن تولي لها الدولة عنايتها. . إذ بدون إحداث تغيرات اجتماعية في البنى التقليدية لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية . فالتنمية كتطور للقوى الانتاجية لا يمكن حدوثها دون أن تواكبها احداث تغيرات في التراكيب الاقتصادية والاجتماعية القائمة كالقضاء على المؤسسات والتراكيب الاجتماعية التي تدعم حالة عدم المساواة ، والتي ينبثق عنها نمط لتوزيع الناتج بنحو يخدم زيادة التفاوت في الدخول . لذلك فمن الصعوبة بمكان قيام عملية التنمية الاقتصادية ما لم يرافقها تغيرات اجتماعية ملائمة وقد تكون هذه التغيرات اصعب بكثير من التغيرات الاقتصادية وفي هذا الصدد يرى الاقتصادي (ميردال) [١] ، إن تنفيذ اجراءات في المجال الاقتصادي أسهل بكثير من تنفيذها في مجال السياسة الاجتماعية التي تتعدى على حرمة المصالح الملكية وتغزو مجال النزعات المحافظة ذات الجذور العميقة ، وتخل بالتقاليد المصانة بعناية . ما يزال إصطلاح التنمية الاجتماعية غير محدد المعالم ، فقد أختلف في رسم أبعاده المفكرون الرأسماليون عن المفكرين الاشتراكيين ، ثم اختلف الرأسماليون فيما بينهم على مفهوم رأسمالي محدد ، كما أختلف المفكرون الاجتماعيون من ذوي التخصصات المختلفة . على مفهوم واحد يجمعون عليه ، وسأتعرض لهذه الاتجاهات المختلفة في تعريف مفهوم التنمية الاجتماعية :

التنمية الاجتماعية في المفهوم الرأسمالي والاشتراكي :

يسلّم المفكرون الرأسماليون صراحةً بأن الدول النامية توجد حالياً في مرحلة من مراحل النمو متخلفة عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة ، ويسلّمون بفكرة النمو التدريجي المستمر ، ولذا يُعرّفون التنمية الاجتماعية بأنها " إشباع الحاجات الاجتماعية للانسان عن طريق اصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والاهلية " [١] .

أما النظرة الاشتراكية فلا ترى في التنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية ، وانما تنظر اليها على انها عملية تغير اجتماعي موجه

(1) G. Myrdal : Asian Drama, Vol. 111, New York,1968, P. 1907.

[١] حسن ، عبد الباسط محمد ، مصدر سابق، ص ٩٢. ٩٣.

تهدف الى القضاء على مكونات " البناء الاجتماعي" [*] في البلاد المتخلفة إذ أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول اليه . وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم ، وتقيم بناءاً جديداً تنبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة . وإذا رجعنا الى الفكر الماركسي بشأن اصطلاح التخلف الاجتماعي والتنمية الاجتماعية تجده يرفض بصفة نهائية لفظ التخلف معتبراً أياه من خلق واختراع النظام الرأسمالي الذي يحاول إيهام الدول المتخلفة بأنها في أسفل السلم الدولي ، بينما الدول الرأسمالية المتقدمة تتربع على العرش ، ويرفض الفكر الماركسي لفظ الدول النامية ، ويحل محله لفظ الدول المُستغلة أو التابعة ، أو الدول ذات الاقتصاد المزدوج . ومن حيث المضمون ، يسلّم الفكر الماركسي بأن الدول النامية توجد اليوم في وضع مختلف لا في مرحلة متخلفة بخلاف الفكر الرأسمالي الذي يسلّم بأن الدول النامية توجد في مرحلة متخلفة من مراحل التطور ٠٠٠ والفارق كبير بين اصطلاح الوضع المختلف والمرحلة المتخلفة ٠٠٠ فالوضع المختلف في البلاد النامية نشأ عن تبعية تلك البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد المستعمرة [٢] .

ولذا يمكن لتلك الدول أن تمضي في طريق التقدم أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستقلال السياسي كخطوة أولى وأساسية للقضاء على التخلف[**] (back wardness) ، ولهذا فان كل خطوة في تطور الصناعة والزراعة تؤدي بالتالي الى رفع المستوى المعيشي

للشعب والى تحقيق التنمية الاجتماعية . كما أختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم " التنمية الاجتماعية" ، فبينما يعرفها بعضهم بأنها عملية (توافق اجتماعي) ، يعرفها آخرون بأنها (تنمية طاقات الفرد الى أقصى حد مستطاع) [١]؛ أو بأنها (إشباع الحاجات الاجتماعية للانسان) [٢]، أو (الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة) [١]، أو (عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد) [٢] ، إلى غير ذلك من التعريفات .

(*) البناء الاجتماعي عند ايفانز بريتشارد : بأنه يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص ضمن نسق متكامل يضم هذه الجماعات كلها : ينظر كتاب البناء الاجتماعي (المفهومات) ، د. أحمد أبو زيد ، ج١، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٠.

(٢) نامق ، صلاح الدين ، قضايا التخلف الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر، ١٩٦٨ ، ص ٣٥.

(**) يقصد بالتخلف : الجمود وتوقف النمو وقد يكون عاماً يشمل جميع النواحي أو خاصاً يظهر في ناحية معينة كالتخلف الثقافي (Cultural backwardness) ويتميز بسيادة التقاليد البالية او التخلف العقلي أي النقص في درجة الذكاء . ينظر في ذلك : د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٣٣.

(١) حسن، عبد الباسط محمد ، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٥.

والتنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الانسانية والاجتماعية هي (تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ، ونفسي ، واجتماعي ٠٠٠) [٣] .

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي (الوصول بالانسان الى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه بوصفه حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الامكانيات المتاحة ، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة [٤].

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية (توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان ، والدخل الذي يوفر له احتياجاته ، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي ، والترويج المجدي ، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص ، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية مع الاحتفاظ لكل مواطن بالادلاء برأيه في كل ما ذكر ، وفيما ينبغي أن يكون عليه مستوى أدائه [٥].

وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية : أولاً بالحفاظ على كرامة الانسان بوصفه خليفة الله في أرضه وأن يستوعب تحقيق العدالة الجامعة بين العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية ، وقيام التعاون على كافة المستويات ، والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياته ومستقبله ، وتنظيم المجتمع من الأسرة الى المجتمع المحلي الى المجتمع الكبير [٦] .

وإن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف التعريفات توقفنا على إتجاهات ثلاثة في التعريف بالتنمية الاجتماعية :

الاتجاه الأول : يرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية .

---

(١) المصدر نفسه،ص ٩٥.

(٢) المصدرنفسه، ص ٩٥.

(٣) المصدر نفسه ،ص ٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٩٦.

والرعاية الاجتماعية . في مفهومها الضيق . لا تمثل إلا جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية [*] التي تقدمها الدولة للمواطنين .

والاتجاه الثاني: يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم ، والصحة والاسكان ، والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية [١] .

أما الاتجاه الثالث : يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه لغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد [٢].

وهذا الاتجاه في التعريف بالتنمية الاجتماعية هو الذي نتجه اليه ونأخذ عنه، فهو يشير الى ان التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات وانما تشتمل على عنصرين أساسيين :

أحدهما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر .

والآخر: إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات .

ونجد ان هذا الاتجاه بتعريف التنمية الاجتماعية هو السبيل الأجدى لتحقيق تنمية اجتماعية متكاملة بالمعنى الصحيح للمفهوم تكون أساساً قوياً وصحيحاً لتحقيق التنمية الاقتصادية التي يكون أساسها تنمية اجتماعية راسخة وقوية لبناء المجتمع وتطويره نحو الأفضل .

لا بد لنا ان نتسائل : ما هي الحاجات الاجتماعية التي ينبغي ان تشبع عن طريق التنمية الاجتماعية ؟

إن المدخل التقليدي للاجابة على هذا السؤال هو تحديد الحاجات الاجتماعية . من وجهة النظر الفردية المحضة . فالاحتياجات الأساسية التي تلزم الفرد تنقسم الى احتياجات بيولوجية ، واقتصادية ، ونفسية ، واجتماعية [٣] .

غير أن وجهة نظرنا في تحديد الاحتياجات الاجتماعية هي النظر الى الاحتياجات أو المتطلبات الاجتماعية ، فعن طريق إشباع تلك الاحتياجات المجتمعية يمكن الوفاء باحتياجات الأفراد والجماعات والهيئات الحكومية أو الأهلية المختلفة حينما تحاول تقديم خدمات معينة تعليمية أو ترويحية أو دينية للأفراد ، إنما تفعل ذلك عن طريق المؤسسات التعليمية أو الترويحية أو الدينية ولتحديد الاحتياجات المجتمعية يمكن الرجوع الى النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع ، فكل نظام اجتماعي يقوم أساساً حول إشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية

---

[*] تعني الخدمات الاجتماعية (Social Servics) مختلف الجهود المنظمة التي تهدف الى تنمية الموارد البشرية .

(1) U.N:Economic Bulletin for Asia and the Far East, Social Development Planning , Vol. 2, Sept. 1963, P. 10.

(2) Ibid., P. 11.

(3) Ibid., P. 11-12.

للانسان وهذه الأنظمة التي تنتظم حولها الحاجات الاجتماعية الأساسية هي: النظام الاقتصادي ، الأسري ، الديني ، السياسي ، التعليمي (التربوي) ، الترويحي ، الاخلاقي، الجمالي أو التعبيري ، ونظام الرعاية الاجتماعية . ووفقاً لهذا التقسيم فأن التنمية الاجتماعية تتعامل مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية ، إذ تختص بها التنمية الاقتصادية ، بهذا المفهوم العريض للتنمية الاجتماعية ، ولما تهدف الى تحقيقه من أهداف وغايات ، يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية في ثلاثة هي :

أ٠ **تغيير بنائي (بنياني) (Structural Change) :**

ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف أختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع . ويعرّف " جينز برج Ginsberg " التغير البنائي بأنه : التغير الذي يحدث في بناء المجتمع ، أي في حجمه وتركيب اجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي ، وعندما يحدث هذا التغير في المجتمع ترى أفراده يمارسون أدواراً اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترة زمنية سابقة [١] . والتغير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فليس من المتصور اطلاقاً أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف اجتماعياً دون ان يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع. ويفرق "سملزر Smelser " بين التغير البنائي وبين غيره من أنواع التغيرات ، فيرى أن أبسط أنواع التغيرات هو الذي يحدث في بناء اجتماعي معين عن طريق دوران المكافآت والجزاءات أو تغيير مكانات الأفراد وما يصاحب ذلك من تغير أنماط التفاعلات والعلاقات المؤقتة التي تنشأ بين الأفراد دون ان تتغير العلاقات الأساسية أو الجماعات المؤقتة التي تدخل في تكوين البناء

الاجتماعي ويطلق على هذا النوع اسم " العملية الاجتماعية Social Process " ، والنوع الثاني من التغير هو الذي يحدث عن طريق تكرار العملية الاجتماعية ، مثال ذلك التحرك الاجتماعي أي انتقال الأفراد من مركز اجتماعي الى مركز اجتماعي آخر دون أن يصحب هذا الانتقال تغير في التركيب الطبقي ، والنوع الثالث للتغير هو الذي يطلق عليه " سملزر" أسم " الانقسام أو التعدد " (Segmentation) وينشأ عن إضافة وحدات جديدة الى جانب الوحدات القائمة دون أن تختلف عنها اختلافاً نوعياً مثال ذلك الزيادة المستمرة في عدد الأسر نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان ، أما النوع الرابع والأخير فهو التغير البنائي وهو في رأي " سملزر" التغير الأساسي لأنه

---

[١] شافعي ، محمد زكي، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٧ ، ٧٧.

يحدث تحولاً واسعاً وعميقاً في بناء المجتمع وظواهره والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه وهو لا يقتصر على نمط واحد من أنماط السلوك والنشاطات والعلاقات الاجتماعية وانما يشتمل على كل الأنماط السائدة في المجتمع [١] .

ب٠ الدفعة القوية (big Push) :

لا بد لخروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف من حدوث دفعة قوية ، وربما سلسلة من الدفعات القوية ليتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود ، وهذه الدفعات القوية ضرورية لاحداث تغيرات كيفية في المجتمع ، ولاحداث التقدم في أسرع وقت ممكن . ويذهب أنصار الفكرة في تقريبها للذهن الى الإشارة لعملية ارتفاع الطائرة فوق الأرض ذلك أن هناك حد أدنى من السرعة الأرضية ينبغي أن تتجاوزه الطائرة قبل أن يحملها الهواء ، وينطبق نفس الشيء على المجتمع المتخلف، ذلك ان هناك حد أدنى من الجهد الانمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يموج بها المجتمع المتخلف والانطلاق به وبالتالي في معارج النمو الذاتي [٢] . والحكومات في البلدان النامية مسؤولة . الى حد كبير . عن إحداث الدفعة القوية ، فهي التي تمتلك امكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد عن طريق تقليل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ، وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بينهم ويجعل التعليم الزامياً ومجانياً بقدر الامكان وبتأميم العلاج والتوسع في مشروعات الاسكان ٠٠٠ الخ من الخدمات.

ج٠ الاستراتيجية الملائمة (Suitable Strategy) :

ويقصد بها الاطار العام ، أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الانمائية في الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي ، وتختلف الاستراتيجية[*] عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحاً لا بد وان تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة حسنة الاعداد من شأنها ان تمكّن واضع

---

(1) Smelser,N. J., The Sociology of Economic Life Foundations of Modern Sociology Series. New Jersey, 1963, P. 99- 100.

(٢) شافعي ، محمد زكي ، مصدر سابق، ص ٨٠.

(*) يقصد بالاستراتيجية ، الأهداف التي تبتغيها عملية التنمية والاولويات التي تحدد الأهداف بالاضافة الى الاسلوب الذي تلتزمه في تحريك عجلة التنمية ضمن أفق زمني معين لإزالة حالة التخلف والقضاء على القيود التي تعيق تلك العملية .

التكتيك من ان يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً كاملاً . ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة ان تكون هناك خطط استيراتيجية واخرى تكتيكية تساعد على الحصول على أحسن النتائج ، فالخطط الاستراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسة ، أما الخطوط التكتيكية فأنها تنشأ لمواجهة المواقف العملية، والتصرف في هذه المواقف سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة تصرفاً سليماً [١] .

و" التنمية الاجتماعية" لأغراض هذه الدراسة يراد بها :

" عملية تغيير اجتماعي تطرأ على البناء الاجتماعي ووظائفه لغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وبتوفير السكن الملائم لهم والصحة والتعليم والعمل المناسب لقدراتهم والدخل الذي يوفر لهم متطلباتهم وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال والحفاظ على كرامتهم وذلك يستوعب تحقيق العدالة بكافة أوجهها لتحقيق مستوى معيشي يحقق احتياجات المواطنين بوصفه حقاً لكل منهم تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الامكانيات المتاحة" .

٠٤ التنمية البشرية (المستدامة SHD أو Sustainable Human Development):

ربما من المفيد ، في البداية ، أن نعرج على مفهوم التنمية البشرية ، كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الانمائي لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، فقد جاء فيه :

" التنمية البشرية عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ، ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، أما من حيث التطبيق ، فقد أتضح أنه على جميع مستويات التنمية ، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة ، هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ، وان يكتسبوا المعرفة ، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال ".

وجدير بالذكر ان التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد ، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس ، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى فرص الخلق والابداع ، واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي ، وضمان حقوق الانسان [١] .

لذلك فأن الكلام عن هذا المفهوم يُعدُّ من أخطر القضايا ، لصلته الوثيقة بالانسان شاغل هذه الأرض ويتطلب القيام به لبقاءه حياً ومنعماً عليها ، فربما عرض مفهوم التنمية حالياً يحتاج في الغد الى إعادة صياغة من ناحية إضافة وادخال بعض المتغيرات الضرورية ، وهذه ليست حرفنة فكرية وانما حاجات البشر تستوجب ذلك ، ومع ذلك لا يمكن الوصول بالتنمية البشرية الى

(1) Beveridge , W. L., The art of Scientfic investigation, London, 1953,P. 121.

[١] الحمش ، منير ، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، بيت الحكمة ، بغداد، ج٦، ١٤. ١٦ نيسان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٩.

اقصى درجاتها وغاياتها ، لأن ذلك قد يكون رجماً في الغيب وشيئاً من اليوتوبيا غير المتحققة على أرض الواقع فعلياً .

فالتنمية تعني تنمية الانسان الذي هو رأس المال الحقيقي هدفاً وغاية نهائية مطلقة ، من خلال توفير وإشباع جميع حاجاته المادية واللامادية وتوفير الظروف والاجواء المجتمعية التي تحقق له قدر من الاستمتاع بحقوقه كانسان [٢] .

إن هناك اختلاف أساسي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ، إذ إن مفهوم (تنمية الموارد البشرية) يعد البشر بمثابة موارد تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية . ومثلما رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار ، فبالمقابل فأن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار وتنمية الانسان بتوفير التغذية والتعليم والصحة له . والتنمية البشرية هي أحد جوانب التنمية الواسعة وكمفهوم بدأ وتطور من عقد إلى آخر إضافة الى الدور الذي لعبه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة منذ أصدار تقريره الأول عام ١٩٩٠ ، بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على شكل رأس المال واستثماراته ، وبعد ان كان الأهتمام مركزاً على الانسان كمورد اقتصادي فقط ينتظر منه زيادة الانتاج وتطويره ، ومن ذلك اتسع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الانتاج ، حيث كثيراً ما يلاحظ أن الحديث عن الموارد البشرية انما يعد مرادفاً للحديث عن القوى العاملة ومقتصراً فقط عليها ، وهو ناجم عن تلك النظرة الاقتصادية للانسان من حيث كونه قوة منتجة اقتصادية فقط ، دون النظر الى ما يحتاجه الانسان كونه كيان لا ينبغي ان يعامل كآلة الى تشغيل واطفاء فقط للانتاج،

وانما مراعاة كون الانسان له حقوق يجب أن تلبى للوصول الى تطوير الشخصية الانسانية والحفاظ على كرامتها . لذلك فأن التنمية الانسانية تتبلور عبر جانبين [١] :

الأول: تطوير الامكانيات الشخصية على الأصعدة الغذائية والتعليمية والصحية .

الثاني: دعم قدرات الانسان الثقافية بما يسهم في تحقيق استقلال الانسان ورفاهيته .

---

(٢) رزق ، هدى ، الثقافة والتنمية البشرية ، مقال منشور على الموقع الألكتروني :
www. Imamsadr news .net/ archeive/ news/999/99 1111-12.htm.

(١) المصدر السابق .

(٢) توفيق ، محسن عبد الحميد وآخرون ، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢، ص ١٧.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣، ص ٣.

نستطيع القول ان المشكلة الأساسية التي تواجه تنمية البشر هي الاتجاه بالتركيز على الشكل دون المضمون باستخدام الانسان لتحقيق الربح دون تحقيق مكاسب له ، حتى ان الاتجاهات الأخيرة أخذت تؤكد على مفهوم التنمية الانسانية دون البشرية ، على أعتبار ان تنمية الانسان تشمل احراز مكاسب لانسانية الانسان من حقوق ورفاه ، في حين ان التنمية البشرية قد تشمل الجانب المادي دون التأكيد بشكل كبير على الجانب المعنوي . وحدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتقارير الخاصة بالتنمية البشرية منذ بداية التسعينيات المفهوم على انه (عملية توسيع للخيارات المتاحة أمام الناس ، واهم هذه الخيارات ، تحقيق حياة خالية من العلل واكتساب المعرفة ، والتمتع بمعيشة كريمة ، على أن هناك خيارات أخرى ، من بينها الحرية السياسية ، وضمان حقوق الانسان ، واحترام الانسان لذاته[٢] . أما في تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية عام ١٩٩٣ فقد عرّفها بكونها (تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس ، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر ، سواء في التعليم ، أو الصحة ، أو المهارات ، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاّق ، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً ، أي اعطاء كل امرءٍ فرصة المشاركة فيها) [٣].

وقد وردت تعاريف عديدة لمفهوم التنمية البشرية ، ففي مقدمة الاعلان العالمي عن الحق في التنمية : بأنها صيرورة شاملة ، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، تهدف الى تحقيق تقدم مستمر في حياة السكان ورفاهيتهم وهذه الصيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها .

أما الجمعية العمومية للأمم المتحدة فتقر بأن الانسان هو الموضوع المحوري لصيرورة التنمية ، وان السياسات التنموية يجب ان تجعل من الكائن الانساني المشارك الأساس في عملية التنمية ، والمستفيد الأول منها ، وتقر بأن إيجاد الشروط المساعدة على تنمية الشعوب والأفراد ، هو المسؤولية الأولى للحكومات ، كما أنها تدرك بأن الجهود العالمية المبذولة من أجل تطوير الالتزام بحقوق الانسان والدفاع عنها لا بد ان تتلازم مع جهود مماثلة من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد [١].

وقد عرّف (جيمس سميث) المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تقريره " مبادرة من أجل التغيير " ، التنمية البشرية المستدامة على انها :(تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب ، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً . وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكن الناس بدل

---

(١) هادي ، غزوان ، التنمية البشرية المفهوم ... المكونات ، صحيفة الصباح ، ع ٨٢٦ في ٦ آيار ٢٠٠٦، ص ٢.

تهميشهم ، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم . أن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة ، وتوفير فرص العمل ، وفي صالح المرأة. انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة ، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم) .

أما مكونات التنمية البشرية المستدامة فهي الانصاف ، والانتاجية ، والاستدامة ، التمكين (المشاركة) . هذه المكونات هي أيضاً بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها . وتكمن المسألة في ان تعطي لكل منها المضمون الملموس على الصعيد الكوني، بالاضافة الى اعطائها مضمونها الخاص المعبّر عن ظروف كل بلد ومجتمع وتنص هذه المكونات على ما يأتي [١]:

١٠ **الانصاف:** يستخدم مصطلح الانصاف هنا بديلاً عن مصطلحي المساواة والعدالة الأقرب الى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في حقبات سابقة ويتميز هذا المفهوم عن المفهومين السابقين بكونه يركز على تكافؤ الفرص ، على الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات ويلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الافادة منها ، وذلك كي لا يأتي المفهوم متعارضاً مع الميل السائد نحو تقليص دور الدولة كمسؤول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية وتأمين العدالة .

٢٠ **الانتاجية:** لقد أثبتت التجربة بطلان النظرة التقليدية التي كانت تذهب إلى أن مراحل الاقلاع الاقتصادي لا بد أن يقترن حكماً بتراجع الانصاف في توزيع الثروة ان النظرة الجديدة تتميز باقتناعها بان التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة من شأنه أن يعزز فرص النمو الاقتصادي، إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يركز على زيادة النمو والانتاجية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية .

٣٠ **الاستدامة:** لا يقتصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي وحده ، بل هو يعني أن تكون التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية ٠٠ تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية .

٤٠ **التمكين:** ينظر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الى الناس بوصفهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي ، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج من دون مشاركة نشيطة ، وهو يعني ان يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة .

والتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية . الاجتماعية ، لا الاقتصادية فحسب ، تجعل الانسان منطلقها وغايتها ، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية

---

[٢] نشرة التنمية البشرية ، مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، بغداد، بيت الحكمة ، ع٢، السنة الأولى ، شباط ، ٢٠٠٦ ، ص ١.

بوصفها العنصر المهيمن ، وتنظر للطاقات المادية بوصفها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل اهميتها التي لا تنكر ، إذن التنمية المستدامة لا تنكر أهمية النمو الاقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة، بيد إنها تريد له أن يكون نمواً يوسع خيارات الناس ، أي نمواً يمكن أن يستمتعوا بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل ، وحياة أكثر أماناً ، ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي ، ووصول أفضل للمعرفة ، وساعات راحة أكثر كفاية وحريات سياسية وثقافية ، وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الانسان ضمنه، فهدف التنمية الحقيقي هو خلق بيئة تمكن الانسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاّقة . ومن هنا فأن الرابط بين النمو الاقتصادي وحياة البشر لا بد أن يكون سياسة عامة واعية تبدأ وتنتهي بالانسان والمجتمع وليس بنمو الارقام على أهميتها [١] .

فالقضية إذن ليست فقط من يستفيد من النمو ؟ بل قضية نمط النمو بشكل عام وكيف يمكن أن ينتج تغييراً في البيئة الاقتصادية والاجتماعية نحو الأفضل بالنسبة للجميع، حتى بالحد الأدنى من سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة . واليوم أصبحت الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تدرك ان الاستثمار في الدائرة الاجتماعية عملية مجدية اقتصادياً ومكون أساسي من مكونات التنمية ، وقد وضعت نظرية التنمية البشرية المستدامة في البداية على يد الباحثين " محبوب الحق" (باكستاني)،و" أمارتياصن" (هندي) ، خلال عملهما في البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ويقول امارتياسن ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، أن المرحوم "محبوب الحق" هو الذي وضع الشكل الأساسي لنظرية التنمية البشرية . وبالرغم من ذلك ، فأن ابحاث " أمارتياصن" ، تبقى مرجعاً لا غنى عنه لنظرية التنمية البشرية المستدامة ، خاصةً ما وضعه عام ١٩٩٠ حول مفهوم تطوير المقدرة البشرية كهدف لعملية التنمية البشرية المستدامة ، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الانتاج ، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء وليعيشوا حياة أطول وأفضل وليتجنبوا الأمراض القابلة للعلاج وليملكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة والى ما هنالك [١] . وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاه الاقتصادي كما يُنظر اليها اليوم . فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب ، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاءً وان يمارسوا مواهبهم ويرتقوا بقدراتهم.

---

(١) مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، (من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الأردن) ، مصدر سابق .

(١) المصدر السابق .

ويتضح هنا مثلاً أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية ، تتجاوز بكثير فوائدهما الانتاجية ، من احترام الذات الى القدرة على التواصل مع الآخرين الى الارتقاء بالذوق الاستهلاكي . ذلك أن التنمية المستدامة ليست مفهوماً لفظياً مجرداً يقود اليه التأمل المجرد المنعزل عن الواقع ، وانما هي مؤشرات ومفردات تعبّر عن حقيقة مدركة بطرق مختلفة مرتبطة بأهداف ومسارات ذات أطر ايديولوجية .

إن الرؤية السوسيولوجية تركز على التصورات التي لحقت بهذا المفهوم ، من خلال مجموعة من التساؤلات حول مفهوم التنمية المستدامة ، وتأريخ بروزها وتجلياتها المختلفة وكيفية التعامل معها وما هي فرصتها وآفاقها ، وهل هي دواء ناجح لما تعانيه البلدان النامية من مخاطر وتحديات بعدما أخذت تتدحرج ، وأصبحت مهددة بكوارث بيئية واجتماعية واقتصادية ٠٠٠ والواقع ان استخدام مفهوم التنمية قد تطور منذ الخمسينيات ، فأنتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية (خلال الخمسينيات والستينيات) ، إلى التركيز على الجانب الاجتماعي خلال (السبعينيات والثمانينيات) ، والى طرح مفهوم التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة التي يصدرها البرنامج الانمائي منذ عام ١٩٩٠ . فصفة الاستدامة لا تشكل هوية مميزة لما نحن بصدده ، إذ لم يقل أحد من قبل أن التنمية الاقتصادية ، او الاجتماعية ، أو الاقتصادية . الاجتماعية هي مؤقتة أو ليست مستدامة [٢] . كما لم يقل أحد أن تلك (الأنماط التنموية)

كانت تساوم على قدرة الأجيال القادمة . إذن ما هو المستدام ؟ هل هو مجرد التواصل والمواصلة زمنياً ، أم أن في المفهوم أبعاداً أخرى أكثر خطورة ؟ وتوضح مراجعة الأدبيات ، أن مفهوم التنمية المستدامة ظل غامضاً وأختلط بمفهوم التحديث ، أو التغريب بحيث استخدمت هذه المفاهيم جميعاً للإشارة الى الظاهرة نفسها رغم الاختلافات الجوهرية بينها في العديد من الكتابات،إلا أن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب (مستقبلنا المشترك) الصادر عام ١٩٨٧ كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية . فكان صدور هذا الكتاب بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة ، إن التنمية المستدامة كما جاء في الكتاب المذكور هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها هذا النموذج من التنمية يستهدف في ستراتيجيته نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية، ومن خلال هذا التصور فأن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب :

٠١ نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .

٠٢ نظام اقتصادي قادر على احداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة .

٠٣ نظام اجتماعي يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة .

---

[٢] مصطفى ، عدنان ياسين ، التنمية المستدامة بين آيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، رؤية سوسيولوجية، مصدر سابق، ص ٥.

٠٤ نظام انتاجي يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .
٠٥ نظام تكنولوجي يبحث في استمرار عن حلول جديدة .
٠٦ نظام دولي يرعى الانماط المستدامة للتجارة والتمويل .
٠٧ نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .

كانت هذه التصورات قد اعلنت لأول مرة مؤكدة ان التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وانسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية ، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب الأهتمام بالحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات. إضافة الى كل ذلك، أخذ هذا المفهوم يعاني تزاحماً شديداً في التعريفات والمعاني المتداخلة والمتضاربة بعضها مع البعض الآخر ، إنعكست على خلط واضح بين التعريف والشروط والمتطلبات مما أفقد المفهوم تركيزه ووضوحه . ولعل الاستعراض السريع لمتضمنات هذه التعاريف نجدها تركز على أنها :

٠١ هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .
٠٢ هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة .
٠٣ هي التنمية التي تضع نهاية لعملية استنزاف لا نهائية للموارد الطبيعية [١] .

وهذه التعريفات الاحادية للتنمية المستدامة جعلتها أقرب الى المضامين الشعاراتية التي تفتقد العمق النظري والتحليل ، الا ان مضامين هذا المفهوم توسعت كثيراً في تعريفات شمولية أخرى . يعدُّ (أدوارد بابير) أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة ، إذ يعتقد ان التنمية المستدامة هي أهم تطور في الفكر التنموي الحديث . ويحاول بابير تحديد أربع سمات رئيسة للتنمية المستدامة هي أنها [٢]:

٠١ أنها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وخاصةً فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .
٠٢ التنمية المستدامة تتوجه أساساً الى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم .

---

(١) مصطفى ، عدنان ياسين ، المصدر السابق ، ص ٦.

(٢) عبد الله ، عبد الخالق ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، السنة ١٥ ، كانون الثاني ، ١٩٩٣، ص ١٠٤.

٠٣ للتنمية المستدامة بُعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

٠٤ لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الابعاد الكمية والنوعية .

فالتنمية المستدامة (عند بابير) هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة . دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى.

وهذا يعني أن الانسان أولاً وأخيراً هو العنصر الأهم في العملية التنموية لكونه الوحدة الأساسية في المجتمع وبنائه .

" **أما تعريفنا الاجرائي للتنمية البشرية** " **فهو ينص على أنها :**

" صيرورة شاملة ، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع الناس ورفاهيتهم وهذه الصيرورة تقوم على أساس مشاركة جميع الناس بشكل نشيط وحر في عملية التنمية وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها بما يخدم الانسان ويفيده من العيش حياة طويلة خالية من العلل واكتساب المعرفة والعيش بمستوى معيشي لائق لأنه أساس الحركة التنموية ومحورها الرئيسي أي هو الوسيلة والغاية في آنٍ واحد وفي أي مجتمع .

الدراسات العراقية:

٠١ دراسة د. آمال شلاش الموسومة : " التنمية البشرية المستدامة : المنظور العام ومنظور الخصوصية " [١]

تناقش الباحثة من خلال دراستها النظرية التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية . وترى الباحثة ان التحولات الكبيرة التي مر بها الفكر التنموي وما استوعبه فيها من النجاحات والفشل وهذه التحولات طرحت بدورها مفاهيمها الخاصة وصولاً الى التنمية البشرية المستدامة ، إن في تحول أهتمام الفكر الاقتصادي العالمي بالتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها شكل من أشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية ومحاولة لبلورة نظرية للتنمية تتلائم مع خصائص وواقع الحياة في البلدان النامية وقادرة على الكشف عن عناصر الاختلال في عناصر التوازن على الصعيد العالمي مثلما تكشف عن اختلال عناصر التنمية في داخل هذه البلدان . فالعالمية التي خلص اليها الفكر الاقتصادي كمنهج للتنمية تزداد فيها التجزئة والفوارق ، فالعالم الأكثر تقدماً يدير التنمية على النحو الذي يخدم مصالحه ، وتبقى تطلعات البشر وحقوقهم في التنمية والأمن معلقة في ثنايا التقارير . إن الفكر والمفهوم الذي ينبع منه لكي يكون عالمياً يجب ان يكون إنسانياً ، ولكي يكون إنسانياً يجب أن يفي بأحتياجات الناس وأن يحقق أهدافهم وليس أهداف البعض أو القلة منهم . فإن مفهوم التنمية بارتقائه الى التنمية البشرية يتسع ليستوعب تعدد خيارات الشعوب . وهذا المضمون تدركه بوعي والتزام تقارير التنمية البشرية وهي تودع القرن العشرين برغبة في اضفاء الوجه الانساني على العولمة (تقرير ١٩٩٩) ، وتستهل الألفية الثالثة بحقوق الانسان(تقرير ٢٠٠٠).

أولاً: التنمية البشرية المستدامة منهج للتنمية :

اوضحت الدراسة من خلال هذا القسم منها على التناقض بين النموذج الغربي وعدم صلاحيته للبلدان النامية وإذ ساد اعتقاد شائع بين الاقتصاديين ومنظري العلوم الاجتماعية في البلدان النامية بأن اقتصاد البلدان النامية لم يكن موضع أهتمام مفكري وعلماء الاقتصاد الغربيين لخلو ميدان الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في الغرب من أية نظرية علمية هامة صيغت انطلاقاً من أهتمام فعلي بظروف العالم الثالث ، فكل ما له صلة بدراسة المجتمعات النامية هو اجزاء مبسترة ليس لها دلالة كافية ، أما لعدم اكتمالها أو لبعدها من السياق العام الذي نشأت فيه٠٠٠ حتى

[١] شلاش ، آمال عبد الأمير، التنمية البشرية المستدامة : المنظور العام ومنظور الخصوصية ، من كتاب دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، مجموعة من الباحثين ، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية، بغداد ، العراق ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦.٢٢.

أصبحت ظروف اقتصادات العالم الثالث مليئة بالتناقضات . لكن أربعة عقود من رحلة التنمية التي قطعتها البلدان النامية أصبحت كافية للتسليم بان علم اقتصاد التنمية لم يحاول التلاؤم مع خصوصية تجربة البلدان النامية لأنه لم يكن بوسعه سوى أن يعكس النزعة السائدة آنذاك في التيار الرئيسي للفكر الغربي وهي صعود الاقتصاد " الكينزي " و" النظرية البنيوية " على حساب الفكر الكلاسيكي. وفي أعقاب فترة الركود خلال السبعينيات حدث التحول نحو النهج الكلاسيكي، فأن دراسة التنمية غالت في تغيير وجهتها نحو النهج الكلاسيكي رغم جوانب القصور التي كان يعاني منها هذا النهج أصلاً ازاء تجربة البلدان النامية وأهدافها التنموية المغايرة ، وكان من الواضح ان تطويع العلوم الاجتماعية الغربية لتتلائم مع واقع الحياة في البلدان النامية يعني التشكيك في متضمناتها الأساسية وهي عالمية العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد وصلاحية وتفوق النمط الغربي للحياة وعالمية نمط التنمية التي ظاهرها إشتراك جميع المجتمعات في عمليات التحديث واكتسابها مظاهر الحداثة في مسار ارتقائي وصولاً الى مجتمع ما بعد الحداثة . ولم يكن ثمة مكان في أي من المنهجين لأدماج البشر في غايات التنمية لأنها منطلقة من قيم السوق التي تتعامل مع الإنسان كمستهلك وكفرد (عامل أو عاطل) ، وهكذا تختزل التنمية إلى بعدها الاقتصادي البحت . وتم رفض هذا النموذج التنموي الذي لم يترتب عليه سوى اختلالات اقتصادية واجتماعية ناجمة عن التصنيع والتوسع الحضري وتركز رأس المال . وأصبحت البلدان النامية تنظر الى التنمية وكأنها شيئاً وافداً يسبب الهدم ، وبدأ البحث عن اشكال تجمع مرة بين الخصوصية والعالمية أو بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية مرة أخرى . ولم تفضِ الجهود الى تقديم منظور بديل على مستوى الفكر ولم تعزز تجارب الواقع نموذج صالح للتعميم وأعيد تعريف التنمية بطرق شتى حتى في نطاق التيار الرئيسي لليبرالية الجديدة في محاولة لادخال القيم غير الاقتصادية في التعريف وفي السياسات فظهرت مفاهيم المشاركة الشعبية في التنمية ، إعادة التوزيع والنمو ، اشباع الحاجات الأساسية ، التنمية من الأسفل . ولقد أسهمت المنظمات الدولية في تشكيل مفاهيم واستراتيجيات التنمية منذ ولادتها . إن مفهوم التنمية البشرية بما آل اليه بعد تشريح وانضاج متتابع منذ أطلاق أول تقرير عالمي للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ . فأنه بحاجة لأن يعبّر عن منظور عام للحاجات ويدرك في الوقت ذاته منظور خصوصية الخيارات .

ثانياً: محاور أساسية فى الرؤية الوطنية لستراتيجية التنمية البشرية المستدامة وتتضمن :

٠١ الدولة والتنمية البشرية المستدامة :

تؤكد الباحثة بأن هنالك علاقة عضوية بين الدولة والتنمية بغض النظر عن أي اعتبارات ايديولوجية ، فقد حسم الموضوع لصالح المجتمع بضرورة توسيع قدرات الدولة ومديات استعدادها للهيمنة على كافة الأدوار المتعلقة بعملية التنمية وضمن مديات مثلت تطويعاً للإطار المؤسسي للدولة فيما أنجزته بخصوص مؤشرات التنمية البشرية مثل توقع الحياة ، الصحة والولادات والوفيات ، الأمية ، سنوات التدريس ، الدخل فرص العمل والتدريب والاستهلاك . إن لم تضع التنمية الإنسان كمحور لها ، تصبح هذه التنمية مشوهة ، لقد خضعت عملية التنمية في العراق بشكل مباشر الى توجيه الدولة من خلال السياسات العامة . إن اعطاء دوراً أقوى لمؤسسات المجتمع المدني يعني توسيع المشاركة وتحفيز المبادرات المجتمعية. وتؤكد الباحثة أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصبح قادرة على الاحلال بأي قدر من النجاح محل الأدوار الإيجابية المتعددة التي يمكن أن تمارسها الدولة لأن هذا يمثل حسب اعتقاد الباحثة تحدي أساسي بعد سنوات من الحصار للأسباب الآتية :

٠١ توفير مكونات رأس المال ستبقى مسؤولية الدولة قائمة ولأمد طويل لأن تكوين رأس المال المالي حسب نسبة الائتمان الخاص من مجموع الائتمان لا تزال هامشية وتكوين رأس المال البشري (التعلم والصحة والعمل والتدريب) ليس لاعتبارات الكلفة العائد وانما لأنها من الاحتياجات الأساسية للانسان كهدف للتنمية في العراق .

٠٢ توفير فرص عمل ، فالاسواق تفشل دون تدخل الدولة في توفير فرص عمل ذات انتاجية عالية .

٠٣ الحاجات لإقامة وحدات اقتصادية ذات حجم كبير لتأمين رفع معدلات الانتاجية والاستخدام للتكنولوجيا بكفاءة تعوض عن تدني الانتاجية المرتبط بالمشروعات الفردية الصغيرة والمتوسطة .

٠٤ استهداف الأمن الاجتماعي وعدالة التوزيع وهذين الهدفين قد يشكلان ضمانة لاستدامة التنمية والحفاظ عليها .

٠٥ إن جوهر الاستدامة هو تأمين طاقات وقدرات ومصادر نمو لأجيال المستقبل ولا بد من تدخل الدولة لضمان تخصيص الموارد بكفاءة بين احتياجات الجيل الحاضر والاجيال اللاحقة .

٠٦ تتطلب الاستدامة التصدي لآليات الأفقار المترتبة على الحصار والتي تتعرض لها الفئات الضعيفة من السكان فتنتشر بينهم أوضاع مضادة للتنمية البشرية مثل عمل الأطفال والتسرب من التعليم وتكثيف ساعات العمل للتعويض عن الأجور المتدنية .

٠٧ تتطلب الاستدامة التصدي لمخاطر التخلف العلمي والتكنولوجي وهذا يتوقف على الاستثمار في التطوير العلمي والتكنولوجي فهل نعوّل على القطاع الخاص أم أن الدولة تتحمل ذلك كما في الدول المتقدمة ؟

٠٢ أهمية إدماج البعد الثقافي في التنمية البشرية المستدامة :

للثقافة تأثيرها الانساني على المجتمع فهي تتوافق مع روح التنمية البشرية ومنطقها وقد كشفت جهود التنمية في العراق في العقود الأخيرة عن أهمية البعد الثقافي في التنمية، ان القيم والثقافة تشكل تراث المجتمع وما يحويه من عناصر التجديد بعض هذه العناصر سريعة التغير وبعضها متغيرات طويلة الأجل بل ثوابت تشكل الأهداف وأسس الانتماء لكل مجتمع . إن صياغة مفهوم ووضع دليل للتنمية البشرية خالٍ من البعد الثقافي سيكون قاصراً عن التعبير عن العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعنا وسيجعل من مفهوم التنمية البشرية قاصراً بدوره عن الارتقاء الى صياغة ستراتيجية ونظرية بديلة للتنمية .

كما تطرقت الدراسة الى العلاقة بين الريف والتنمية البشرية المستدامة واهتمامها بالنوع الاجتماعي دون التفريق بين الريف والحضر ، وهذه النظرة متوافقة مع تراث الأهمال للمجتمعات الفلاحية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (رأسمالي أو ماركسي) الذي يرى في مجتمع الفلاحين قوة رجعية وعبء يعوق عجلة التاريخ ، فالكثير من المجتمعات البشرية ونحن منها ، ستبقى فلاحية (كنشاط اقتصادي) بل أن المجتمعات الصناعية ستتحول من جديد الى مجتعات زراعية كما تنبأ البعض . وتصل الدراسة بذلك الى أن أي منهج أو سياسة للتنمية البشرية لن تحقق نتائجها إذ هي استبعدت أو تجاهلت الريف .

٠٢ دراسة د. حميد الجميلي الموسومة : العولمة واشكالية تحقيق التنمية البشرية المستدامة ٢٠٠١ [١]

هدفت هذه الدراسة الى توضيح النواحي الإيجابية والسلبية للعولمة وانعكاساتها على مدى تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، وقد ركز الباحث بصورة دقيقة جداً على الجوانب السلبية للعولمة

[١] الجميلي، حميد، العولمة واشكالية تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، من كتاب التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، مجموعة من الباحثين ، الطبعة الأولى ، المطبعة العالمية ، بغداد، العراق ، ٢٠٠١، ص ١٩٤. ٢٠٢.

وتداعياتها على التنمية البشرية التي تحول دون تحقيقها وأوضح الظروف التي تكون فيها العولمة إيجابية وتخدم بلدان الجنوب وتحقق المناخ المناسب لحدوث عملية التنمية البشرية وحصول حالة الرفاه الانساني. مستنداً بذلك الى تقارير التنمية البشرية التي القت الضوء على الجوانب السلبية للعولمة وأكدت بأن العولمة قد زادت من تهميش ملايين كثيرة من البشر ، فأنها توصي باتخاذ تدابير أقوى للحماية من آثار اقتصاد الانتكاس ثم الانتعاش وتحث واضعي السياسات على موازنة حرصهم على الأرباح بالحرص على الناس الذين يتسبب اضطراب السوق العالمية في حرمانهم وتهميشهم وتحميلهم تكاليف التكيف الباهضة . فالفقراء والعمال ضحايا العولمة بمرجعياتها الحالية .

ولكي لا تتحول العولمة إلى امبراطورية الفوضى فلا بد أن يصاحبها نظام للأمن الاقتصادي العالمي يجسد ما يسمى بالحكم العالمي وعند ذلك تكون العولمة ممكنة دون الحاق الضرر بالآخرين وتهميشهم وتكبيدهم خسائر اقتصادية واجتماعية لا حصر لها . لقد سلبت العولمة الاقتصادية ومرجعياتها الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية ووضعت قيوداً على قدرة راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية. كما أصبحت الكثير من الدول تعمل طبقاً لشروط نمو مراكز الرأسمالية المتقدمة بغض النظر عن مصالحها الاقتصادية الوطنية . وأصبحت التجارة بالنسبة للبلدان النامية والتي لا تتمتع بقدرة تنافسية عالية غالية الثمن . وفي ظل هذا التوجه وتمركز إدارة الاقتصاد العالمي من قبل الشركات متعددة الجنسية وأفرعها من الشركات الأجنبية المنتشرة العاملة في مختلف دول العالم فقد تم تهميش بلايين من البشر التي وجدت كما يقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الحدود أعلى وأسوار الأمن الاقتصادي شديدة الانخفاض وقابلة للضمور ، فالعولمة أزالت الحدود بالنسبة للبعض وعملت على رفعها للبعض الآخر . وفي عالم العولمة اختفاء منطق الحواجز الاقتصادية وسقوط منطق الحدود الجغرافية تنتشر المساوىء على نطاق غير مسبوق وبسرعة غير مسبوقة ويزداد إنخفاض مستويات التنمية البشرية لملايين البشر . وإذا كانت العولمة ستعمل على زيادة القدرة التنافسية ، وستجعل الأسواق تعمل بكفاءة أعلى ، إلا أن هذه القدرة وهذه الكفاءة لن تحقق العدالة الاجتماعية ولن تساعد على زيادة مستويات الرعاية الاجتماعية ، أما عملية دمج الأسواق العالمية وإدارتها إدارة شديدة من قبل القوى الاقتصادية لمراكز الرأسمالية المتقدمة فأن ذلك سيؤدي الى دكتاتورية السوق التي تعمل على تهميش الفقراء وتركيز القوة . لذا فأن العولمة بهذا المعنى حملت بذور أزمتها وستفضي في نهاية الأمر الى نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الخطورة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل . وفي نهاية المطاف

سيرفض الجميع من بشر ودول الاندماج العالمي إذا لم يستفيدوا منه وادى الى زيادة تهميشهم وفقرهم .

ونذكر بعض المؤشرات الاقتصادية التي عكست المزايا التي حققتها بلدان الشمال على حساب المصالح الاقتصادية لدول الجنوب من خلال العولمة الاقتصادية: حيث أن (٨٦%) من الناتج الاجمالي العالمي البالغ (٢٩) ترليون دولار يذهب الى خمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً وتحصل هذه الفئة على (٦٨%) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية البالغة (٦٤٤) مليار دولار في عام ١٩٩٨ . أما خمس السكان ممن يعيشون في أدنى البلدان دخلاً وأشد البلدان فقراً فأنهم يحصلون على نحو ١% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. كما ان حصة الدول المتقدمة النمو من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الوافدة (٧%) في عام ١٩٩٨ أي ما يعادل (٤٦٠) مليار دولار بينما تحصل الدول النامية (٢٥%) فقط من هذه التدفقات أي ما يعادل (١٦٦) مليار دولار. ويشير تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩ الصادر عن الاونكتاد أن المبيعات من السلع والخدمات للشركات غير الوطنية (٦٠٠٠٠) شركة وأفرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة(٥٠٠٠٠٠) شركة قد بلغ (١١,٤) ترليون دولار . وان مجموع اصول الشركات الأجنبية المنتسبة قد بلغ (١٤,٦) ترليون دولار عام ١٩٩٨ ، وتمتلك أكبر (١٠٠) شركة متعددة الجنسية من الموجودات الأجنبية ما قيمته (١,٨) ترليون دولار وان (٩٠%) من أكبر شركة متعددة الجنسية هي أمريكية ويابانية وأوربية ، وتمتلك الدول المتقدمة (٩٧%) من جميع براءات الاختراع على نطاق العالم . فقد أدت العولمة الى تخفيض مستوى الرعاية الاجتماعية واتاحت في مقابلها فرصاً واسعة لعمليات غسيل الأموال القذرة وانتشار الجريمة الاقتصادية والأتجار الاقتصادي غير المشروع وزيادة نسبة البطالة وخاصةً بين الخريجين نتيجة للاستخدام الواسع للتكنولوجيا والاتصالات الحديثة وزيادة اعداد الفقراء المهمشين. ومثل هذه التوجهات لا تدمر التنمية البشرية فحسب ، بل تقوض النمو الاقتصادي كذلك . وبهذا المعنى وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ فأن العولمة تبدو وكأنها جاءت لمعاقبة الرعاية الاجتماعية بدلاً من أن تسهم في تحقيق الأمن البشري وتعزيز اجراءات الحماية الاجتماعية . أننا بحاجة إلى " عولمة" تخدم الناس فضلاً عن خدمتها للأرباح واننا بحاجة الى " عولمة " تصحح الاختلالات خاصةً ان آليات العولمة غير قادرة على مثل هذا التصحيح . إنها عولمة بدون وجه إنساني ذات قيم مادية ترتكز على الأرباح ، فحضارة العولمة ستدمر مستقبل الجنوب وتزيد من ساكني الشوارع والنائمين على قارعة الطريق . أي أنها تجعل حياة البشر أقل أمناً ، إذ أن انتشار التهديدات العالمية لرفاه الانسان تفوق سرعة التدابير التي تتخذ للتصدي لها . فالعولمة بهذا تفكك نظم الحماية الاجتماعية

وتلغي الرعاية وفي المقابل تمنح فرصاً ذهبية للمجرمين في التجارة غير المشروعة وفي المخدرات والاسلحة والسلع والنقود والنساء والاطفال ، ولعل من أخطر النتائج الاجتماعية للعولمة هو تعميم الفقر وانتشار ظاهرة تسريح العمال والموظفين وزيادة معدلات البطالة . وإذا كانت العولمة ستفكك النسيج الاجتماعي للمجتمعات بعد تفكيكها للنسيج الاقتصادي من خلال تقليص القدرة على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وبذلك تتجاهل العولمة البعد الاجتماعي بذريعة ان السوق ينظم نفسه بنفسه فأنها ستؤدي الى تدمير الاستقرار الاجتماعي . إن العولمة بالاطار الجديد المحقق للتنمية البشرية تستوجب إعادة النظر في مرجعيات منظمة التجارة العالمية والتي أوضح مؤتمر "سياتل" عدم ديمقراطيتها وإعادة النظر في اتفاقيات "جولة أوروغواي" كما طالبت الجمعيات والنقابات عدم زج منظمة التجارة العالمية بقضايا ليست من اختصاصاتها كمعايير البيئة ، ومعايير العمل الأساسية وبالتالي استخدام هذه المعايير لاغراض سياسية من قبل مراكز المنظومة العالمية .

واوضح الباحث أن طريق المستقبل من وجهة نظره يستوجب مرجعيات جديدة للعولمة أبرزها بالآتي :

٠١ الابقاء على مزايا الأسواق التنافسية مع وضع قواعد وحدود واضحة لها .
٠٢ اتخاذ اجراءات دولية مع توافر الالتزام السياسي لتلبية احتياجات التنمية البشرية .
٠٣ تحقيق التوازن بين الحرص على تحقيق الأرباح والحرص على البشر .
٠٤ بناء نظام للحكم العالمي يكون أكثر تمثيلاً وترابطاً للحماية من آثار اقتصاد الانتعاش ثم الانتكاس .
٠٥ جعل العولمة في خدمة الناس لا في خدمة المال فحسب .
٠٦ جعل الشواغل البشرية في صدارة النقاش بشأن العولمة والتركيز على تكافل البشر عالمياً في إطار التنمية البشرية المستدامة .
٠٧ جعل الأسواق المفتوحة وسيلة لتحقيق رفاهية الانسان لا وسيلة للمضاربين لتحطيم اقتصادات الدول .
٠٨ بناء الأمن الاقتصادي العالمي وتحقيق الثقة في بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصةً النظام النقدي المالي العالمي .
٠٩ أعمال الحق في التنمية وتنفيذ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .
٠١٠ تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .
٠١١ الرصد المستمر لأثر العولمة على التنمية البشرية المستدامة .

٣. دراسة د. علي عبد محمد الراوي الموسومة : " التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية ، ٢٠٠١ " [١]

مع بداية دراسته يحاول الباحث أمام رؤية حاضرة ومستقبلية وقد تزداد الصورة قتامة عندما نضع في الحسبان أن العالم مقبل على متغيرات جوهرية في آليات ومهمات وثوابت وقواعد نظمه الاقتصادية والاجتماعية في ظل موجة عارمة تنتاب العالم داعية الى العولمة والاندماج مهما كانت الظروف وفي ظل تزايد الدعوات لتخلي الدولة عن وظيفتها الاجتماعية والتأريخية وترك الأمر لآليات السوق والموازنات التلقائية فيه والقوى الخفية التي تضمن التوازن في الأواني المستطرقة مهما كان الثمن ومهما كان الأجل الذي يستغرقه .

تسعى هذه الدراسة الى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات التي يهتم بها جُل المثقفين والمفكرين وعلماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة وهو موضوع تحقيق التنمية البشرية بابعادها المختلفة واتجاهاتها المتعددة . ويشير الباحث الى أن هذا الهدف ذا الأبعاد الانسانية يشكل خطورة وتهديداً للمجتمع الانساني إذا لم تتحقق الحدود الدينامية فضلاً عن انه لا يحتمل التأجيل بعد هذا الشوط البعيد الذي قطعته الانسانية في مسارها التطوري ولا ينسجم مع سمعة وشفافية الانجازات العظيمة التي حققها الانسان على ظهر كوكب الأرض بعد التمكن الشديد الذي حققه هذا الانسان في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية والقدرات الكبيرة التي منحتها هذه التكنولوجيا للانسان على صعيد تحقيق أهدافه الكبيرة هذه وتسخيرها لخدمة الانسان الذي أبتكرها .

كي يؤطر الباحث دراسته ، فقد قسمها الى ثلاثة مباحث رأى بأنها مفيدة لمناقشة الاشكالية المطروحة ، لذا فأنه تناول :

أولاً: التمكين الاقتصادي (في المفهوم والبعد الاخلاقي والضرورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة) :

لقد أكد الباحث أن مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي ينصرف الى كل الممارسات والأفعال والأنشطة والاجراءات التي تفضي الى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة (المادية، الذهنية ، التأهيلية ، التدريبية) وحفزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على ان يكونوا ناشطين ومسهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع ومؤهلين لأن يحصلوا على فرصتهم في الحياة بمستوى إنساني معقول وفق قدراتهم المتفاوتة وتبعاً لحقوقهم الانسانية

بوصفهم شركاء مع الآخرين ومنحهم فرص متكافئة مع الآخرين وعلى وفق استطاعتهم واستحقاقاتهم .

---

[١] الراوي ، علي عبد محمد ، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية ، في كتاب دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية، بغداد، العراق ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٤. ١٨٦.

وبهذا المعنى الواسع للتمكين فأنه ينصرف الى بعدين :

١- تأهيل إقتصادي إجتماعي سياسي قانوني للمجتمع وللمشمولين من أجل القبول بالتمكين بصفته حقاً إنسانياً وواجباً أيضاً وعلى الجميع أن يعمل لكي يكون مؤهلاً لذلك وقابلاً له.

٢- منح الفرصة لكي ينخرط الجميع في ممارسة الآفعال الاقتصادية . الاجتماعية وحسب قدراتهم ومؤهلاتهم وتفضيلاتهم مؤطرة بحاجة المجتمع وقوانينه .

يرى الباحث بأنه على الرغم من أن أستخدام المصطلح هذا حديث العهد نسبياً وقد استعمل بمفهومه الضيق في أدبيات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بعد التسعينيات بوصفه درجة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المجتمع ونوعية هذه المشاركة وتباينها عن نسبة مشاركة الرجل واستنباط معيار من هذه الحقيقة اطلق عليه معيار (التمكين الاقتصادي) . فإن قضية التمكين من الناحية الاجرائية قديمة قدم المجتمعات المدنية ، واكدتها الثقافات الانسانية الحية عموماً والتزمتها الأديان السماوية والايديولوجيا ودعاة حقوق الانسان والمهتمون بالجوانب الانسانية والفقر . وتتسق الدعوة الى زيادة فرص التمكين الاقتصادي مع الدعوة لتعميق وزيادة التنمية البشرية وجعل التنمية أكثر عدلاً (التنمية الودودة) وأقل وحشية وابراز الوجه الاجتماعي النبيل لها واكسائها بوجه إنساني وتقليل ضحاياها وعوادمها لتكون تنمية بشرية وانسانية حقاً .

ثانياً: متطلبات التمكين الاقتصادي وشروطه الأساسية :

ويؤكد الباحث أنه ما دام التمكين الاقتصادي يهتم بإحداث تغييرات جوهرية لصالح اولئك الذين لا يتحكمون كثيراً في عيشتهم ومصائرهم ، وما دام يشتمل على الرعاية والمساندة ورد الحقوق أو تثبيتها وخلق (مجتمع الشبكة) ، فأنه يستلزم مجموعة كبيرة من الاجراءات والترتيبات والتدابير التي تقتضيها مثل هذه المهمة الكبيرة وعلى أصعدة متعددة بعضها ذو طبيعة اجرائية والآخر ذو طبيعة تشريعية وآخر ذو طبيعة فنية واقتصادية وهيكلية ومؤسسية ٠٠٠ الخ . ومن غير الممكن ان تحدد كل الاجراءات التي تخلق التمكين الاقتصادي ، الا إنه سيتم ذكر بعض أهم هذه المجالات والحقول وعلى قدر يسير من التبسيط ويبقى الافق مفتوحاً لفتح مجالات أخرى وقطاعات يمكن أن تسهم وتزيد من درجة التمكين الاقتصادي بمفهومه الواسع وكالآتي :

٠١ خلق بيئة سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية يتحقق فيها الاقرار الاجتماعي القانوني بحقوق الملكية والحقوق المدنية والسياسية والتزام سياسي واجتماعي لضمان هذه الحقوق وحمايتها وصيانتها على الدوام وهو ما يقتضي إعادة النظر بقوانين الملكية الاجتماعية والتوزيع معاً .

٠٢ إشاعة التعليم ونشره وبمستوياته الأولية وجعله في متناول الجميع وبيسر وسهولة وخلق فرص مناسبة للتدريب والتأهيل ولو بمستويات ابتدائية وتيسيره للراغبين والمؤهلين ودعمه بوسائل مباشرة وغير مباشرة حتى تتهيأ فرص حقيقية للأفراد تمكنهم من زيادة قدراتهم الذهنية والبدنية وحتى يكونوا قادرين على دخول سوق العمل والانتاج ومؤهلين للمنافسة مع الآخرين لكي تعطيهم فرصة مناسبة لتوليد الدخل وزيادة الثروة على وفق الاعتبارات الأهلية .

٠٣ تحسين الوضع الاستهلاكي للأفراد يعتبر من الوسائل الفاعلة لزيادة تمكينهم إقتصادياً .

٠٤ رفع المستوى الصحي للأفراد وزيادة الاستثمار في المجالين الوقائي والعلاجي حماية وصيانة لقدراتهم الفردية وتطويراً لها وحفاظاً عليها من الهدر وزيادة مستوى مناعتها وصلابتها يعتبر من الوسائل الأساسية لزيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأفراد .

٠٥ بناء وتطوير البنى الارتكازية وخاصةً نظام النقل والمواصلات والخدمات المنتجة الأخرى لها أهمية خاصة في زيادة تمكين الأفراد من فرص الحياة المناسبة لما تتيحه لهم من وعي واندماج بالمجتمع وسرعة إنجاز وتعريف بالفرص البديلة وغيرها .

ثالثاً: هندسة السياسة الاقتصادية ومقتضيات التمكين :

يرى الباحث إنه ما دامت السياسة الاقتصادية تعبّر عن مجموعة الاجراءات والقوانين والتدابير التي تؤطر عمل القوانين والأفعال الاقتصادية في مجتمع ما ووظيفة السياسة الاقتصادية على صعيد التمكين الاقتصادي والاجتماعي تنتشر على مساحة واسعة من الاجراءات تتمثل بالآتي :

٠١ صياغة توجهات البرامج الانمائية وتحديد أهدافها والقطاعات التي تتمحور حولها واولوياتها .

٠٢ مهمة السياسة الاقتصادية تتمثل في الفعل التنموي المجسد للتوجهات التنموية المنحازة للانسان والتمحور حول تنمية قدراته والتي يعبّر عنها بنسبة الموارد المخصصة لصالح الاستثمار البشري .

٠٣ خلق الفرص التي تستوعب المتاح من الأفراد الأقل مهارة وقدرة وبمستوى أجر مقبول.

٠٤ خلق الأسواق المساعدة للطبقات الأفقر في المجتمع والأقل قدرة وفاعلية والمناصرة لها .

٠٥ تهيئة فرص مناسبة وعادلة للأفراد في الحصول على التمويل المناسب لقدراتهم وخاصةً الشرائح الأضعف إقتصادياً في المجتمع .

٠٦ بناء وتأسيس وتشجيع ورعاية شبكات الأمان الاجتماعي ونشرها وتحفيزها لتؤدي خدماتها بفاعلية أكبر .

إن إنجاز (مجتمع الشبكة) يقتضي أن تؤدي هذه الشبكات دورها الاجتماعي كحاضنات ترعى الطبقة الأضعف في المجتمع وتمديد المساعدة على كامل المساحة التي تنيطها بها مسؤولياتها الاجتماعية .

إن برامج التمكين الاقتصادي تحتاج الى أرقام هي أقل بكثير من التقديرات التي وردت في تقارير التنمية لمتطلبات البرنامج العالمي للقضاء على الفقر لأن التمكين ببساطة هو جزء من هذا البرنامج .

تمهيـــــد

تكمن أهداف عدة من خلال عرض الدراسات السابقة ، ومن أبرز هذه الأهداف على سبيل المثال لا الحصر الاستفادة من النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات من أجل مقارنتها بنتائج الدراسة الحالية لمعرفة مدى الاختلاف ، والتشابه، والظروف المؤدية اليها ، والعمل على توظيف ذلك في تحقيق أهداف دراستنا الحالية .

إضافة لذلك من الأهداف الأخرى التعرف على المنهجية المستخدمة ، وأهم الوسائل والأدوات التي اعتمدت فيها لجمع البيانات ومعرفة أوجه القصور ، لتجنبها والوقوف على أهم الصعوبات التي واجهت تلك الدراسات من أجل تجاوزها.

وقد قسمت الدراسات السابقة التي ركزت على التنمية البشرية بصورة عامة في البلدان النامية التي تعتبر الأسرة العريضة التي تنتمي اليها الأمة العربية والعراق جزء من الأمة العربية لأن أغلب البرامج المتبعة في الوطن العربي من أجل احداث عملية التنمية البشرية تكاد تكون متشابهة . الى دراسات عراقية ، ودراسات عربية ، ودراسات أجنبية . وقد تم ترتيب هذه الدراسات وفق التسلسل الزمني لاجرائها ضمن مباحثها داخل الفصل الثاني الخاص بها .

أهم الدراسات المستعرضة في الفصل "

المبحث الأول : الدراسات العراقية :

٠١ دراسة الدكتورة آمال شلاش ٢٠٠١ .

٠٢ دراسة الدكتور حميد الجميلي ٢٠٠١ .

٠٣ دراسة الدكتور علي عبد محمد الراوي٢٠٠١.

المبحث الثاني: الدراسات العربية :

٠١ دراسة الدكتور محمد محمود الإمام ١٩٩٥ .

٠٢ دراسة الدكتور علي الحوات ٢٠٠٢.

المبحث الثالث : الدراسات الأجنبية :

٠١ دراسة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ١٩٩٥.

٠٢ دراسة آديمار ماينيرو ٢٠٠٢ .

٠٣ دراسة أمارتيا صن ٢٠٠٤.

أولاً: آليات العولمة

لقد أصبحت ملامح جديدة للنظام العالمي تُرسم كي يخضع لها العالم الثالث واصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم ، وبمساندة دول الغرب ، تسوق نموذجها المثالي لكل الناس ، مستغلة في ذلك التكنولوجيا المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة كالاقمار الصناعية والانترنيت وغيرها ، وباتت دول العالم النامية لا تقوى سوى على الرضوخ للأمر الواقع والقبول بما تأمر به الدول الكبرى، أو الامتعاض من هذه الأساليب الذي لا يجدي نفعاً . هذه الآليات التي تعمل وتنتشر من ورائها ظاهرة العولمة في محاولة لطبع العالم بالطابع الغربي ومدى تأثير ذلك على مجتمعنا العربي بصورة خاصة . ويبدو أن هناك إجماعاً على أن أبرز آليات العولمة تتضمن (وسائل الاتصال الحديثة ، الشركات متعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين) وسنتناول هذه الوسائل بصورة موجزة للوقوف على إنعكاساتها السلبية على عملية التنمية البشرية في العالم النامي عموماً ووطننا العربي بصورة خاصة .

١- وسائل الاتصال الحديثة والاعلام المعولم :

من خلال الهيمنة التي حققتها القوى العظمى على العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فأنها حاولت بحكم قوتها العسكرية والاقتصادية وسطوتها على هذا العالم ان تسخر امكانات الآخرين لفائدتها وخدمتها ، إذ وظفت هذه الآليات ما تحقق من تقدم علمي هائل الذي أدى إلى تطور كبير في تكنولوجيا ووسائل الاتصالات الحديثة ، إذ استطاعت الأقمار الصناعية ربط العالم بعضه ببعض بدون التأثر بأية عوائق ، فأصبح الانسان يعيش مع الحدث أينما كان ، في نفس لحظة الزمان وحدود المكان الذي وقع فيه ، فوسائل الاتصال الحديثة من قنوات فضائية وشبكة عالمية (الانترنيت) والهواتف النقالة ... أستطاعت بالفعل ضغط الزمان والمكان حتى أصبح العالم بأسره يعيش فعلاً ضمن اطار القرية الكونية الصغيرة بكل ما يعني ذلك من انتقال المعارف والمعلومات والافكار وانتشارها والتأثر بها من دون أن تستطيع الدول القومية أن تمنع أو تحجب تلك المعارف والعلومات والأفكار عن مواطنيها مهما كانت التوجهات الرسمية لتلك الدول تجاهها .

يعتقد البعض . ونحن منهم . أن وسائل الاتصال والاعلام العالمية قد أصبحت إلى حدٍ كبير في أيامنا هذه تقوم برسم أجندة للشعوب وترسم لها منهاج حياتها ، والسبيل لذلك الامبراطوريات الاعلامية التي يقودها أفراد أثرياء أو شركات كبرى ، أو دول وحكومات أو اجهزة استخباراتية ، تقوم بهذا الدور في صياغة الرأي العام الدولي ، وترسم الخطط المؤثرة في كيفية اسلوب حياة الأفراد والمجتمعات ، وهنا يكمن الخطر في هذا النوع من الاعلام خاصةً على شعوب الدول النامية ومنها الوطن العربي ، إذ يكون التأثير في اتجاه واحد من الدول الصناعية المتقدمة

وامبراطورياتها المحتكرة لوسائل الاتصال والاعلام وشركاتها عبر الوطنية من الأعلى ، إلى تلك البلدان المتخلفة سياسياً واقتصادياً واعلامياً إلى الأسفل ، وما ينتج عن ذلك من تدمير للقيم والمبادىء والمعتقدات وتغيير سلوك الأفراد والمجتمعات بما يسهل الاختراق لثقافات الشعوب والأمم وطمس هويتها الثقافية ، مما يؤدي إلى تبعيتها وسهولة السيطرة عليها ومن ثم تنفيذ أوامر ورغبات الرأسمالية الغربية التي تسيطر على تلك الآليات .

وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: أن التكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصالات والاعلام هي التي تدفع العولمة [١] ، ولكنها تقسم العالم إلى " موصولين " و" معزولين" . فمع إنخفاض تكاليف الاتصالات وزيادة سهولة استخدام الأدوات المبتكرة اندفع الناس في شتى انحاء العالم في محادثة باستخدام الانترنيت واجهزة الهاتف المحمولة واجهزة الفاكس. وفي منتصف عام ١٩٨٨ كان عدد مستخدمي الانترنيت ، التي تعتبر أسرع أدوات الاتصال نمواً على الاطلاق ، يناهز (١٤٠) مليوناً ، ومن المتوقع أن يتجاوز عددهم (٧٠٠) مليون بحلول عام ٢٠٠١ . وباستطاعة شبكات الاتصالات تعمل على فتوحات كبيرة في مجالي الصحة والتعليم . وبأستطاعتها أيضاً تمكين صُغرى الجهات الفاعلة فقد ساعدت أصوات المنظمات غير الحكومية التي كانت لا تسمع من قبل ، على وقف المفاوضات التي كانت منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي تجريها في تكتم من أجل التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار ، ودعت إلى مسائلة الشركات [٢] ، واوجدت دعماً للمجتمعات الهامشية ، ومن ثم تنهار حواجز الحجم والزمن والبعد بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة ، وبالنسبة لحكومات البلدان الفقيرة ، وبالنسبة للاكاديميين والاخصائيين الموجودين في أماكن نائية .

هذا التنامي السريع في تطور تكنولوجيا الاتصالات واستخداماتها أدى إلى أن تتعولم السياسة كيف ، بتحررها من سيطرة الناخبين ، فالقرارات اليوم لم تضعها مؤسسات الدولة الحكومية والهيئات التي تمثل الشعوب أو الآليات الانتخابية من برلمانات واستفتاءات بل أصبحت شأناً عالمياً يتعلق بسلطات جديدة أصحابها هم المسيطرون على وسائل الاعلام بأموالهم ويحركونها بإرادتهم من طرف لآخر في شتى انحاء العالم حسب ما تبتغيه مصالحهم متجاوزين الحدود بين الدول والمجتمعات والثقافات ، لذلك يقال ، أن الناخب الأكبر اليوم ليس المواطن بل السوق ،

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م ، مصدر سابق ، ص ٥. ٦.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦.

والحاكم الفعلي ليس رجل السياسة بل المسيطر على الأسواق المالية والشبكات الاعلامية ، الأمر الذي يحول السياسة إلى سلطة ثالثة بعد الاقتصاد والاعلام [١] .

مما تقدم يتضح لنا أن العولمة ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثورة المعلوماتية والاتصالاتية وما نتج عنها من وسائل متقدمة ألغت كل الحواجز الجغرافية التي كانت تفصل المجتمعات والشعوب في العالم ، فأصبح الناس جميعاً يتعايشون مع بعضهم بطرق شتى ، مما أتاح ذلك المزيد من التحرر للبشرية بصفة عامة ، وان الفائدة الحقيقية لا تتم إلا لبعض الفئات على حساب فئات أخرى ، ولبعض المجتمعات على حساب مجتمعات أخرى ، خاصةً وأن إرادة الهيمنة هي الصفة المميزة لحد الآن ، لنظام العولمة الذي هو أكثر شمولاً من أي نظام شمولي مرت به البشرية سابقاً . إن نفوذ الاعلام قد أصبح كبيراً جداً وساعد في ذلك وسائل الاتصالات والتقنيات الحديثة ، فأصبح بامكان الاعلام أن يقرر نجاح أو فشل اشخاص أو دول ، وبأستطاعته أن ينتقي ما ينشره عن طريق وسائله السمعية والمرئية والمقروءة على نطاق ضيق محدود أو يوصله لأوسع قاعدة من المتلقين [٢]. وهذا ما تقوم به الشركات التي تسيطر على الاعلام العالمي من تزييف للحقائق وقلب الاوضاع بما يخدم مصلحة النظام الرأسمالي المتمثل بالليبرالية الجديدة التي أوهمت الناس بالحرية الشخصية وحقوق الانسان والمصلحة الفردية كغطاء ومبرر معلن، في الوقت الذي كان فيه همها الوحيد هو تحويل المجتمعات البشرية من مؤسسات انتاجية إلى مؤسسات استهلاكية مدمرة لقدرات الشعوب على النهوض والتقدم وتحقيق التنمية [٣] .

فوسائل الاعلام العالمية تعد اليوم ، كما يقول " برهان غليون" أكثر فتكاً بالشعوب النامية من حرب الافيون التي دمرت المجتمع الصيني لحينه، الا أنها بقدر ما تزيد من فاعلية وقدرة الامبريالية العالمية في السيطرة والهيمنة على تلك الشعوب، فأنها بعكس نظم الهيمنة الاستعمارية القديمة تنطوي على ثغرات تتيح بصورة أسهل للشعوب والمجتمعات التي تمتلك الوعي والارادة والقوة أن تقلب جزءاً من اللعبة ، إذ يمكن أن تكون وسائل الاعلام العالمية مصدراً لتعزيز الموارد العلمية والتقنية للمجتمعات الضعيفة وتفتح لها فرص التحول بأسرع مما كان يحدث في السابق ،

---

(١) حرب ، علي ، حديث النهايات ، فتوحات العولمة ومأزق الهوية ، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء / بيروت، ٢٠٠٠م ، ص ١٠٣.

(٢) زلوم ، عبد الحي ، نُذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٣٠٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٥.

وذلك يعتمد على الرصيد الحضاري والثقافي الذي يميز مجتمع ما عن غيره وعلى قدرة مؤسساته على التكيف مع وضع جديد فرضته المرحلة الراهنة [١].

لذلك كله كان لا بد على الاعلام العربي أن يجدد وسائله ويطور نفسه ويعتمد الحقيقة والشفافية والصراحةفي التعامل مع المواطنين الذين اتسعت ادراكاتهم وآفاقهم ، نتيجة لما حصل في العالم من تقدم كبير جداً وهائل في تكنولوجيا الاتصالات ، وأن القاعدة الأساسية لنجاح الاعلام العربي ، بحيث يمتلك مقومات القوة والاتزان وهذا لا يتم إلا من خلال الجماهير الشعبية لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء نظام قيمي ويحافظ على الهوية الثقافية وأصالتها، ويقتبس من هذا التقدم التكنولوجي ما يتناسب مع ذلك من دون إفراط ولا تفريط لأن كلاهما مضرّ، حتى لا تهمش شعوبنا ومجتمعاتنا وتصبح أسيرة للهيمنة الغربية . الأمريكية المعولمة ، وحتى يكون الاعلام العربي هادفاً وفي خدمة الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية والتي بدورها تعتبر من الخيارات التي تسعى التنمية البشرية لتحقيقها للناس .

٢- الشركات متعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية ودورهما في الاقتصاد العالمي مع التركيز على العراق :

إن الشركات المتعددة الجنسية من أكثر التعبيرات حداثة في الأدبيات السياسية والاقتصادية ،وقد بدأ استخدامه خلال عقد الستينيات من القرن الماضي ، إذ أن أول من استخدم تعبير الشركة المتعددة الجنسية هو(ديفيد ليلنتال David E.Liliethal) في الدراسة التي تقدم بها عام ١٩٦٠ إلى معهد (كارينجي) للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية [٢] .

تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بامكانيات مالية كبيرة مقارنة بالشركات المحلية ، وهذا يعكس القدرة الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها هذه الشركات في الاقتصاد العالمي ، بل أن بعض تلك الشركات تجاوز حجم أعمالها مجموع الناتج المحلي الاجمالي للكثير من الدول ، فعلى سبيل المثال شركة " جنرال موتورز" بلغت قيمة مبيعاتها (١٦٤) مليار دولار ، وهذا المبلغ تجاوز الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا والبالغ (٩٨) مليار دولار ، أو الناتج الاجمالي لتايلند والبالغ (١٥٤) مليار دولار عام ١٩٩٨[٣] .

---

(١) الجميل ، سيار ، العولمة والمستقبل ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، ٢٠٠٠م ، ص ٨١.

(٢) الاتربي ، محمد صبحي ، مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات،الطبعة الأولى ، دار الثورة للصحافة والنشر ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مصدر سابق ، ص ٣٢.

هناك حالة من التوافق والتناغم والتكامل بين هذه الشركات وحكومات دولها الأم طالما أنتفت مدخلات التناقض في المصالح بينهما ، ومتى ما كان هناك تناقض في المصالح فأن الاولوية تكون لكفة الشركات وهذا يعود إلى الدور الكبير والمؤثر الذي تمارسه الشركات في صياغة الحكومة وتشكيلها وبالتالي جعلها أداة في رسم سياسات تخدم الاستراتيجية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية ، فالذي يحكم في الولايات المتحدة الأمريكية هي المجموعة الاقتصادية (رجال المال) وعليه فأن السياسة تصبح إنعكاساً لمصالح رأس المال أي المجموعة الاقتصادية ، وهذا متأتٍ من النفوذ الكبير الذي تمتلكه الشركات الكبرى ، في التحكم بالرأي العام ومن ثم يكون لها دور في اختيار الحكومة (المنتخبة) ، وبدورها تعمل الحكومة على وضع سياسات خارجية على وفق ما تراه تلك الشركات أي هي إحدى أدوات تنفيذ هذه السياسة وهي صاحبة المصلحة في صياغة هذه السياسة [١] .

وهذا يتضح أكثر إذا علمنا أن الرؤساء المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمثلون سوى (٢٠%) من الناخبين [٢] ، وعليه فان الرؤساء يمثلون الشركات التي كان لها دور كبير في تمويل حملاتهم الانتخابية وبالنتيجة يعملون من أجل تحقيق مصالح تلك الشركات وتتجسد تلك الروابط بين الشركات وعملية صنع السياسة الخارجية في مجموعة من قنوات الاتصال [*] تساهم في نقل آراء الشركات الكبرى إلى مؤسسات صنع القرار مباشرة . وعليه فأن العلاقة بين الاثنين علاقة اعتماد متبادل ، إذ ان الدولة بحاجة إلى القوة الاقتصادية للشركات، وفي الوقت نفسه الشركات هي بحاجة لقوة الدولة السياسية والعسكرية لحمايتها .

وكذلك فأن العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدولية هي علاقة معقدة ومترابطة بين هذه المؤسسات بعضها مع بعض أولاً ثم ما بينها وبين الشركات ثانياً ، فكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [*] مترابطان في عملها إذ أن البنك الدولي يشترط عند تمويله

---

(1) Dexter, Perking, the American approach to Foreign Policy, Harvard University Press , U.S.A, 1952, P. 46.

(٢) أرووجودي ، نيلسون ، انهيار الليبرالية الجديدة ، ترجمة جعفر علي السوداني ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩، ص ١٢٩.

(*) قنوات الاتصال هي: وتتضمن صندوق النقد الدولي وهو أحد المؤسسات المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ ، باعتباره مؤسسة تعاونية ، واحياناً يشبه باتحاد للاقراض ، معني بتوفير مساعدات مالية مؤقتة لأي قطر يعاني من صعوبات في تمويل وارداته او تمويل خدمة ديونه الخارجية ، مقابل تعهد البلد بتطبيق سياسات الاصلاح التي يقدمها الصندوق لمعالجة المشاكل الموجودة في ميزان المدفوعات .

(*) والبنك الدولي: وهو أيضاً أحد المؤسسات المنبثقة أيضاً عن اتفاقية بريتون وودز ، دخل حيز التنفيذ عام ١٩٤٥ وهناك تعاون وثيق بينه وبين الصندوق ، وقروضه هي قروض تنموية مشروطة ومحددة ومرتبطة بأهداف الصندوق من ناحية وأهداف المنظومة الرأسمالية من ناحية أخرى . ينظر في ذلك :

وتقديم قروضه بضرورة تطبيق البنود التي يجددها الصندوق أي ربط موافقته بمدى تبني الدولة للسياسات التي يحددها الصندوق وذهب إلى توسيع نطاق مشروطيته وجعل فيها نوع من التداخل مع مشروطية الصندوق ويمكن التدليل على هذا التداخل من خلال ما يعرف بالمشروطية المتبادلة [١] .

وكذلك الحال بالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية ، إذ أنها جاءت مكملة لعمل المؤسستين الدوليتين (الصندوق والبنك) ، فهي تسير أيضاً ضمن النهج الليبرالي الجديد الذي تحاول نشره في العالم ، إذ أن هناك حركات متناسقة يكمل بعضها بعضاً في إطار شمولي موحد ينبغي العمل على نشره في كل دول العالم ويجب أن يُدار من قبل دول الشمال ولمصلحة شركاتها الكبرى ، ولنا في قول الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا ميتران) ، من أن كل المجتمعات في دول الجنوب ينبغي أن تُدار من خلال فكر شمولي ينطوي على قيم موحدة تنتجها وتسيطر عليها دول عالم الشمال [٢] .

وعليه فأن المجموعات المالية هي التي تسيطر على المشروعات المتعددة الجنسية ، ففي الولايات المتحدة نلاحظ سيطرة (١٨) مجموعة مالية على مجمل الاقتصاد الأمريكي ، إذ هناك من بينها أربع مجموعات تسيطر على (٧٥) شركة متعددة الجنسية من أصل أكبر (٢٠٠) شركة متعددة الجنسية [٣] ، وهذه المجموعات تقود وتراقب أكثر من (٧٠٠) مليار دولار ، وتسيطر على (٣١٥) مليار دولار في المصارف ، و(٣٨٥) مليار دولار في الصناعة والتجارة [٤] .

كذلك الحال بالنسبة إلى الدول المتقدمة الأخرى إذا نلاحظ أن سيطرة المجموعات المالية مثل مجموعة (روتشيلد) هي من أكبر المجموعات المالية في بريطانيا ، ومجموعة (لازار) في فرنسا، أما في المانيا فنلاحظ أن هناك ثلاث مجموعات مالية فقط تسيطر على (٣٠٠) شركة وهذه تملك أكثر من (٨٠%) من حركة رأس المال في المانيا [١] .

إذن في عالم تتحكم بضعة مئات من الشركات المتعددة الجنسية في أغلب شؤونه الاقتصادية ، تصبح الدولة في العالم الثالث أداة في خدمة الشركات المتعددة الجنسيات ، وهي في إطار هذه التشكيلات الاجتماعية لم تعد تهتم ، كما كان الحال منذ عشرين عاماً مضت ، بمشاكل

International Monetry Fund , what is the IMF Financial role, International Monetry Fund, March , 2000, P.2.

(١) هينو ، هيرويوكي ، التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، التمويل والتنمية ، ع٣، ١٩٨٦، ص ١٤.

(٢) مركز الدراسات الدولية ، العولمة بين التقييم وتحديد المواقف منها ، محطات ستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد، ع٩، ١٩٩٨، ص ٦.

(٣) رشدي ، مصطفى ، البناء الاقتصادي للمشروع ، ط١، الدار الجامعية للطباعة ، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥٧.

(٤) بحث بعنوان (الاحتكارات الدولية) منشور عبر شبكة الانترنيت وعلى الموقع :
Http:// www. Alharamain.Co.uk/text/lotab/64/txt/1.htm.

التنمية ولا تبحث عن وسائله لتحسين الخدمات العامة ، ولكنها تسعى للتوافق مع اقتصاديات الشركات المتعددة الجنسيات في مرحلة الهوس باقتصاد السوق ، فيتحدد دورها في ثلاث وظائف رئيسة تتمثل بخلق بنية تحتية لتسهيل أنشطة الشركات المتعددة الجنسية وأن تتبنى سياسة نقدية وميزانية من أجل الاستقرار الماكرو اقتصادي (الواسع) بشكل لا يزعج فوائد البنوك والشركات العابرة للقوميات وأن تقوم بقمع مطالب الجماهير العاملة وأن تخلق مناخاً يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية [٢] ،إذ يبقى الرأسمال الوطني مجرد امتداد ضئيل للرساميل العالمية . وعندما يسيطر رأس المال الكبير على مستوى العالم يؤدي وجود الدول القومية المنفصلة والمتعددة إلى تسهيل هذه السيطرة . ونستطيع أن نفسر أهمية وضرورة الاحتكار التكنولوجي وضرورته في سلوك الدول المتقدمة وشركاتها العابرة القارات بوصفها أهم مصدر لتوليد التكنولوجيا لأنها آلية لتدعيم قوة البقاء للدول المتقدمة وشركاتها المتعدية الجنسيات في تنافسها مع بعضها في الأسواق العالمية .

يمكن أن يكسب المتغير التكنولوجي الدولة ديمومة قوتها حتى بلا وجود القوة العسكرية ولكن العكس لا يمكن أن يحصل [٣] .

ومن المناسب هنا الإشارة إلى أن الكونغرس الأمريكي وضع قانوناً رسمياً (قانون الرقابة التصديرية) عام ١٩٤٩ من أجل منع تصدير الدول المتقدمة منتجاتها التكنولوجية وتقاناتها العسكرية إلى الدول الاشتراكية والتزمت الدول المتقدمة الأخرى به [٤] .

إضافة إلى ذلك القوانين التي تحول دون نقل التكنولوجيا وخاصةً ذات التقنية العالية فقد أنشئت معاهد ومراكز دراسات متخصصة لمنع انتشار التكنولوجيا وخاصةً ذات الاستخدام المزدوج [١] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) بسكايا، فكرت ، ما العمل ضد الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية ، في كتاب صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، تحرير د. فخري لبيب ، مطبوعات التضامن ، القاهرة، ١٠- ١٢مارس ، ١٩٩٧، ص ٥٠٧ . ٥٠٨.

(٣) البستاني ، باسل ، الاقتصاد يعتلي العرش الدولي، دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت، ع٩، تموز، ١٩٩٠ ، ص ١٦.

(٤) مقال منشور عبر شبكة الانترنيت على الموقع : www.Arabic.Peopledaily.Com

(١) كورا، كالوس ، نقل التكنولوجيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، الأمم المتحدة ، جدول الاعمال الايجابي ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥٢.

وكذلك معهد هدسون ، ومؤسسة هيريتيج وهما متخصصتان بأمور الدفاع القومي ومبادىء الأعمال الحرة ينظر : جيمذج ، مكغان، مؤسسات الفكر والرأي ، أجندة السياسة الخارجية الاميريكية ت٢/ نوفمبر، ٢٠٠٢ على الموقع :

www.usinfo.state.gov/jounals/itps/1102/ijpa/1102, htm.

وان التحالفات والتواطؤات الاستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسية لم تعد ظاهرة عرضية في الاقتصاد العالمي ، وانما أصبحت قاعدة مركزية ، وأحد الخيارات المهمة في التفكير الاستراتيجي للشركات الكبرى في تطلعاتها إلى العالمية والشمولية ، منها على سبيل المثال لا الحصر التحالف الذي تم بين شركتي " شل وتوتال" إذ أتفق رئيس مجلس إدارة شركة " شل " العالمية (ميرون فندر فير) ، مع إدارة شركة " توتال " من أجل تنسيق موقفهما التفاوضي مع السعودية فيما يخص عمليات استكشاف الغاز وانتاجه في مناطق واسعة من الربع الخالي تصل مساحتها إلى حوالي (٢٠٠,٠٠٠) كم٢ [٢] .

أما طبيعة العلاقة بين العراق والشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فالمنظور التأريخي لهذه العلاقة بدأ منذ المراحل الأولى لنشأة الدولة العراقية عام (١٩٢١) وتعمقت العلاقة على أثر اكتشاف النفط في العراق عام (١٩٢٧) ، ومع رغبة الحكومات العراقية بتنفيذ مشاريع انمائية [٣] ، ثم توقف التعامل مع هذه الشركات بعد أزمة حرب الخليج الثانية ، عندما قام العراق بمنع حق الاستثمار حتى للمستثمر العربي من التملك أو الاستثمار في الاقتصاد العراقي وذلك بموجب قرار رقم (٢٣) في ١٩٩٤/٣/٧ [٤] . أما في الوقت الحاضر منح العراق تصاريح لشركات أجنبية لتعمل في العراق ، إذ أنه ينتهج سياسة الباب المفتوح في تسجيل هذه الشركات بعد ذلك تحسنت العلاقة بين العراق والشركات المتعددة الجنسية [١] . وادت لذلك عدة عوامل منها :

٠١ صدور قانون الاستثمار الجديد (الذي تم التنويه اليه في المبحث الثالث من الفصل الأول للدراسة) .

٠٢ تعديل قانون الشركات العراقي المعدل رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ .

٠٣ انشاء دائرة خاصة بالاستثمار الأجنبي في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي هدفها تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات إلى الاقتصاد العراقي .

---

(٢) مقال منشور على الموقع :
www.alwatan.com/graphics/2003/07 ju;/177/heads et 8.htm.

(٣) غيلان، بدر ، مناخ الاستثمار وتطوير الصناعة الوطنية ، بحث مقدم إلى اتحاد رجال الأعمال العراقيين في ٢٠٠٤/٩/١،ص ٢. ١٠.

(٤) بموجب القرار المرقم ٢٣ في ١٩٩٤/٣/٧ ، منشور في الوقائع العراقية ، ع ٣٥٠١ في ١٩٩٤/٣/١٤، وجاء فيه (يوقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان) .

(١) العراق يعطي تصريحات لشركات أجنبية ، البوابة ، ١٨ آذار ٢٠٠٤ ، على الموقع
www. Albawaba. Com/headlines/the news, php 31.sid=2728438 Lang, a & dir= business.

٠٤ العقود الممنوحة إلى الشركات المتعددة الجنسية وخاصةً الأمريكية بعد تغيير النظام السياسي في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ ، وحدث تحول في طبيعة النظرة إلى هذه الشركات ، وهذه العقود منحت لهذه الشركات من أجل المساهمة في إعادة اعمار العراق بعد استقرار الوضع الأمني فيه .

وعليه نرى أن تغيير النظام السياسي في العراق كان مرده دوافع عديدة من بينها الآتي [٢] :

٠١ ضمان سيطرة الشركات المتعددة الجنسية الامريكية على الغالبية العظمى من عقود العمل داخل العراق ، أي حققت الولايات المتحدة أهدافها في ضمان مصالح شركاتها بعد أن قام النظام السابق بأستبعاد الشركات الأمريكية من ابرام أية عقود مستقبلية في العراق ، الا أنه بعد الحرب على العراق وتغير النظام السياسي فيه أصبح توزيع العقود حكراً على الشركات الأمريكية وان السلطة المانحة لتلك العقود هي " الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USADI) " [٣] .

٠٢ قطع الطريق على الدول الأخرى التي كانت لشركاتها علاقات وثيقة مع العراق كالشركات الفرنسية والروسية والالمانية والصينية بل أن بعض شركات هذه الدول قد تم أدراجها ضمن القائمة السوداء .

٠٣ ضمان السيطرة على النفط العراقي وتحت الإدارة المباشرة من قبل الشركات المتعددة الجنسية [*] الأمريكية وهذا يتضح أكثر عند العلم بأن قطاع النفط العراقي وضع تحت اشراف (فليب كارول) وهو الرئيس التنفيذي لشركة (رويال دويتش / شل) و(رودني شاس) مدير شركة (برتش بتروليوم)، وأن الدوافع الحقيقية هي السيطرة على النفط ومحاولة لكسرقوة الأوبك وهو ما يجعل دوافعنا أكثر لصوصية من كونها نموذجية ، وهذا ما

---

(2) Robert Collier and San Francisco Chroncile, Oil Firms Wait as Iraq Crisis un Folds, September 29, 2002 , P. 2.

(٣) مقال على الانترنيت على الموقع :
www. Global Policy, org/security/oil/2002/0929 courtesy htm.

(*) لنا مثال في نيجيريا حيث تلحظ الشركات النفطية (رويال داتش / شل/ توتال فينا الف) تحالفت مع بعضها في تخفيض انتاج النفط في نيجيريا التي تعتبر سادس أكبر مصدر للنفط في العالم وهذا يمثل ضربة للاقتصاد النيجيري الذي يعتمد اقتصادها على تصدير النفط بصورة كلية، هذا أثر على (٣٠%) من اجمالي انتاجها البالغ (٢,٠١٨) مليون برميل يومياً . انظر الموقع : www. XNN.Com./24/3/2003 .

أوضحه "مايكل كالير استاذ دراسات السلام والأمن العالمي في كلية (هامبشاير) الأمريكية [١] .

٠٤ نشر الخصخصة على وفق ذلك عملت على الدفع باتجاه احداث تغيرات كبيرة من الناحية التشريعية والقانونية ، بما يتيح تدفق الاستثمارات والشركات إلى داخل الاقتصاد العراقي .

٠٥ تحويل الاقتصاد العراقي الموجه إلى اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في العراق .

٠٦ إن سيطرة الشركات الأمريكية على نفط العراق يتيح لها امكانية كبيرة في التحكم في السوق العالمية للنفط من حيث سياسات الانتاج والأسعار وكذلك اضعاف منظمة أوبك .

لذا فأن السيطرة على العراق تأتي ضمن الإدراك الاستراتيجي لهذه الشركات التي هي إنعكاس لاستراتيجية الإدارة الأمريكية في ضمان سيطرتها على الاقتصاد العالمي وعلى مراكز القوى الأخرى في المنظومة الرأسمالية العالمية وضمان مصالح شركاتها وتفوقها على شركات الدول الأخرى .

ومن دوافع عمل هذه الشركات في العراق أيضاً هو أن السوق العراقي يشكل جزءاً من السوق العالمي الذي تنشده الولايات المتحدة وشركاتها فضلاً عن أنه سوق واسعة وذات نزعة استهلاكية عالية وهذا يمثل عامل جذب لهذه الشركات واستثماراتها التي تبحث دائماً عن المواقع التي تمكنها من تحقيق زيادة في معدل التراكم الرأسمالي لديها [٢] . وكذلك مما يشكل عامل جذب الثروات الطبيعية التي يمتلكها العراق وخاصةً النفط [١] ، وأيضاً الحوافز والضمانات التي يقدمها العراق ضمن قانون الاستثمار الجديد .

على ضوء ما تقدم ينبغي التأكيد أن ليس هناك اتفاق بشأن أهمية الشركات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في عالم الجنوب ، فأن العديد من الكتّاب والباحثين اختلفوا في رؤيتهم إلى الشركات والاستثمارات الأجنبية وبالتالي يمكن أن نجد هناك من يدعو إلى الاستعانة بهذه الشركات واستثماراتها الأجنبية في سبيل تحقيق التنمية وهناك من يحذر بشكل كبير من التعامل معها ووصفها أداة الهيمنة على مقدرات الاقتصاد الوطني وان لها الدور الكبير في إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي وصياغته على النحو الذي يبقيه يدور في فلك التبعية المطلقة لتلكم الشركات. وان اتجاه العراق نحو سياسات التحرر الاقتصادي وتبني استراتيجية التحرر المالي والمصرفي وهذا واضح من خلال تغير البيئة التشريعية والقانونية ، فأن هذا التوجه إذا ما ترك بدون تنظيم يمكن أن

---

(1) Robert Collier and San Francisco Chromicle. Ib.d, P. 2.

[٢] المسافر ، محمود خالد ، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، مصدر سابق ، ص ١٣٧.

[١] رجب، علي ، دور النفط العراقي في الأسواق العالمية للنفط ، الثقافة الجديدة ،ع٣١١، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٩.

ينطوي على مخاطر عديدة تتمثل بمخاطر الاندماج المالي والمصرفي العراقي بالمصارف الأجنبية وهذا يؤدي إلى وجود قطاع مالي معولم لا يرتبط بالحاجات الحقيقية للاقتصاد العراقي بقدر ما هو مرتبط بتحقيق الأرباح .

وكذلك هناك احتمالات تتعلق برهن الاقتصاد العراقي بيد المضاربين وشركات الوساطة المالية . ثم ان العراق يتسم بضعف قاعدته التصنيعية وتخلف القائم منها لاسباب عديدة منها نقص التمويل والمهارات والتكنولوجيا المتقدمة والسياسات الحكومية المفيدة للقطاع الخاص ... الخ .

وما زاد الأمر سوءاً هو الحصار الاقتصادي على العراق منذ عام ١٩٩١ ، لذا فأن مسألة انفتاح العراق على العالم الخارجي وتطبيق الفروض الصناعية لمنظمة التجارة العالمية فضلاً عن السماح لدخول الشركات الأجنبية إلى العراق تواجد ثمة اشكالية تواجه انضمام العراق الى المنظمة تتمثل بعدم تنوع هيكل صادراته إذ أنها تعتمد على النفط وبنسبة (٩٠%) في حين ان قوة الانضمام تعتمد على مدى امتلاك البلد لسلع تتمتع بمزايا تنافسية تفوق السلع المماثلة لها في السوق العالمية وهذا ما يفتقر اليه العراق . وهذه التوجهات غير المنظمة وغير المدروسة بشكل دقيق تشكل تداعيات كبيرة مما تؤثر سلباً على تحقيق عملية التنمية الشاملة لأنه لا تتوفر البيئة الملائمة من استقرار أمني واقتصادي وسياسي واجتماعي يمهد لاحداث عملية التنمية البشرية وتحقيق حالة الرفاه الانساني للمواطنين في ظل عدم وضوح الرؤية الحقيقية لحالة البلد والاقتصاد العراقي في ظل غياب الأمن والاستقرار والاستقلال بالاضافة الى قيام المؤسسات المالية الأجنبية والشركات الأجنبية بشراء الديون المترتبة على الشركات الوطنية فضلاً على تكلفة خدمة الدين، ثم تقوم بتحويل تلك الديون بعد تقويمها باحدى العملات الأجنبية إلى أوراق مالية صالحة للتداول في الأسواق العالمية [١] . على سبيل المثال لا الحصر قيام نادي باريس إعادة جدولة المديونية للدول المدينة .

ومن خلال ما تقدم نجد أن سياسات الشركات الأجنبية هذه تقف حائلاً دون احداث عملية التنمية البشرية في البلدان النامية ومنها بلدنا العراق . ولدت الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (الكات) عن مؤتمر دول عقد في هافانا ١٩٤٧ وقعت عليها (٢٣) دولة ، وفي عام ١٩٤٨ دخلت الكات مرحلة التنفيذ بعد تشكيل سكرتارية مؤقتة لها . وجاء تشكيل السكرتارية

---

[١] احمد بلبل ، علي، تحليل قضايا رئيسة في التخصيص ، في سياسة وبرامج التخاصية في المملكة الأردنية الهاشمية ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٩٧، ص ٣٠. ينظر كذلك د. صباح نعوش ، إعادة جدولة الديون على الموقع :
http://www.aljazeera.net/in- depth/arabic-depts/2002/4/4-29-1.htm.

المؤقتة للكات على أمل تشكيل منظمة التجارة الدولية ، وفي عام ١٩٤٨ صدر فعلاً ميثاق هافانا من قبل (٥٣) دولة عقب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة وتضمن الفصل الأول منه انشاء منظمة التجارة الدولية) إلا أنها لم ترَ النور وجمدت بسبب عدم تصديق الكونغرس الأمريكي عليها لأن المنظمة في حينه لم تكن تحقق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة ، حتى انتهاء مفاوضات جولة اورغواي التي بدأت عام ١٩٨٦ في بونتاديل أس تي وانتهت بصدور بيان مراكش ١٩٩٤ ، وصدر عن هذه الجولة (٢٦) اتفاقية إضافة إلى الاتفاقية المُنشئة لمنظمة التجارة العالمية وهذه الجولات وما صدر عنها من اتفاقيات وضعت قواعد النظام التجاري العالمي الجديد وقواعد منظمة التجارة العالمية لاعمالها في عام ١٩٩٥ أصبحت الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية وتعديلاتها فأصبحت منظمة التجارة العالمية (WTO) الوريث الحقيقي (للكات) ، وأصبحت بالتالي اعضائها (١١٧) دولة [٢] .

وهنا ينبغي التوقف والبحث عن مكانة الدول النامية في ذلك الوقت وباختصار نقول أن ولادة الجات سابقاً وولادة منظمة التجارة العالمية حالياً لا علاقة لها بالدول النامية وباقتصادها إذ

لم تكن هذه الدول موجودة أصلاً في مؤتمر هافانا ولم تشارك فيه ولا في جولاتها اللاحقة للكات باستثناء مشاركة ضعيفة جداً في جولة اورغواي .

إن الدور الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية يكمن في أحكام الهيمنة على حركة التجارة الدولية وهو يتناقض مع الخطاب الايديولوجي الرأسمالي حول حرية التجارة وكذلك مع الخطاب السياسي لمنظمة التجارة العالمية . ويمكن القول أن ثلاثية هيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي سيمكّن مراكز الرأسمالية العالمية من إدارة اقتصادية مركزية وسيمكّن هذه المراكز من فرض اللبرلة الاقتصادية أو المؤدلجة ، أي فرض التحررية الاقتصادية الجديدة المعولمة بطابع ايديولوجي يعكس توجهات الرأسمالية العالمية فكراً وتطبيقاً [١] .

وفيما يتعلق بالاتفاق بشأن قضايا التجارة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي فقد نص على منع أي اجراء قد تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى عرقلة نمو التجارة الدولية أو يقيد مسارها ، مما يؤكد من هذا المنع هو المزيد من تحجيم أو تقليص سيادة الدولة القومية في اتخاذ قرارات من شأنها المساعدة على نمو اقتصادها القومي ، أو خلق وتوفير فرص

---

[٢] الجميلي ، حميد ، المحتوى الايديولوجي لمنظمة التجارة العالمية رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي للعولمة النيوليبرالية ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، ج٣، في : منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العربي ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٥ . ٧.

[1] المصدر السابق ، ص ٧.

أكبر للعمل لعمالها ، على الرغم من أن مثل تلك الاتفاقيات تفيد نظرياً بأنها تطبق على جميع دول المنظمة المتقدمة والنامية منها على حد سواء ، فإن مؤشرات الواقع الفعلي تشير إلى ان الدول الصناعية وشركاتها الكبرى ذات النشاط العالمي والتي تستثمر أموالها في دول أخرى لقدرتها على ذلك بخلاف استثمارات الدول النامية النادرة التي لا تتعدى الاستثمارات المالية في البورصات العالمية وهذه تقوم بها الدول النفطية بوجه خاص، إذ أن الشركات متعددة الجنسية وصلت إلى درجة كبيرة من الاحتكار ولكل شيء [٢] .

إن مقولة التجارة هي محرك النمو صحيحة للبلدان المتقدمة النمو، ولكن هذا التوصيف لا يفيد الدول النامية ومنها العربية لضعف الانتاجية وعليه يلاحظ بأن شعار التجارة محرك النمو ومكاسب تحرير التجارة ستتلائم كثيراً مع شروط نمو الدول المتقدمة ، وان تحرير التجارة الخارجية سيجعل اقتصادات البلدان النامية ومنها العربية تتمحور لا حول نمط تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها من غذاء ولباس وسكن وخدمات ٠٠٠ الخ وانما يجعل اقتصادات البلدان النامية تؤدي وظائف محددة طبقاً لمصالح مراكز الرأسمالية العالمية . إن التجارة الحرة طبقاً لاتفاقيات جولة أورغواي غالباً ما تعني تجارة غير عادلة ، تجارة غالية الثمن للدول النامية ،
لأن هذه الدول لا تتمكن من المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية لتعرض منتجاتها لمنافسة أجنبية شديدة لا تقوى على مجابهتها والتي ستجبر الشركات الصغيرة في هذه البلدان على الافلاس فضلاً عن زيادة معدلات البطالة [١] .

ومن خلال تعاون منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز أصبح الاقتصاد العالمي خاضعاً لدرجة أقوى من الاشراف ، أي أن الاقتصاد العالمي أصبح يدار إدارة شديدة المركزية من قبل كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين . إن الانضمام إلىمنظمة التجارة العالمية بالنسبة للكثير من البلدان النامية لا يعني سوى الازالة المتسرعة لدور الدولة وضوابطها ، وهناك دعوات عالمية تنتقد بشدة اسلوب عمل منظمة التجارة العاالمية وما حققته من نتائج في غير صالح البلدان النامية .

والسؤال الذي يواجهنا هو كيف تقبل بعض الاقتصادات العربية تحرير تجارتها وفقاً لاطار منظمة التجارة العالمية وترفضها وفقاً لاطار العمل الاقتصادي العربي المشترك ؟ وكيف ستوافق هذه الدول على تمويل جزء من السيادة القطرية لصالح السيادة المتعددة الأطراف أي لصالح العمل الدولي ؟ في الوقت الذي رفضت فيه تحويل أقل من هذا الجزء من السيادة الوطنية لصالح العمل العربي المشترك ؟

---

(2) أمين ، جلال ، العولمة والتنمية العربية ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سبتمبر / أيلول ، ١٩٩٩ ، ص ١٧٨.

(1) الجميلي ، حميد ، مصدر سابق، ص ١٢. ١٣.

إن اتفاقات منظمة التجارة العالمية تفرض على الدولة التي تنضم اليها أن تكيف سياساتها لناحية تحويل جزء من السيادة الوطنية لصالح العمل الدولي وهو ما رفضته الدول العربية في المحيط العربي ، لذلك فأن هذه الهيمنة الغربية الرأسمالية وتقليص سيادة الدولة وتحجيم اقتصاديات الدول العربية وجعل الدول أسواق مفتوحة للمنتجات الرأسمالية ، هذه كلها عوامل تقف عائقاً كبيراً وتحدياً يقف أمام انجاز عملية التنمية البشرية مما يحول دون تحقيق خيارات هذه العملية الحيوية وتحقيق مستوى معيشي لائق للوصول إلى حالة الرفاهية الانسانية التي تنشدها التنمية البشرية لمجتمعاتها . لذلك يجب أن لا تتسرع الدول العربية في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الا بعد أن تسعى لتشكيل كتلة تجارية بمثابة معقل تجاري يحقق لها فوائد الانضمام ويقلل من الخسائر المتوقعة ، وان أي انضمام بصورة فردية سيكون عديم الجدوى وسوف يُعظم الخسائر، لذلك فأن ترتيب الأوضاع التجارية العربية داخل البيت العربي ضرورة مركزية قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لذلك فأن الدول العربية مُطالبة بإعادة صياغة تكاملها الاقتصادي كخيار مركزي للتعامل مع متغير الجات .

وقيام الأقطار العربية في اطار التجمع العربي بإعادة حسابات المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها تأريخياً في اطار الاقتصاد العالمي والاستفادة من هذه المزايا بشكل فعال وقيام الدول العربية بوضع برنامج عربي متكامل لمعالجة اختلالات الهيكلة القطاعي بصورة عامة ومعالجة تدني انتاجية العمل ورأس المال والمواد والارض بصورة خاصة [١] . وتوجيه الاستثمارات العربية إلى داخل الوطن العربي وتوظيفها لخدمة برامج التنمية البشرية العربية . وتطبيق المزيد من الديمقراطية واعطاء مزيد من الحريات للجماهير العربية التي هي صاحبة المصلحة والحق في الاستفادة القصوى من مواردها ، والتي بإرادتها يتحقق هذا المشروع المصيري . والاهتمام بكافة مجالات التنمية البشرية ورفع مهارة الأيدي العاملة واعتماد البرامج العلمية والاستفادة من المعلوماتية والتكنولوجيا المتطورة لمواكبة حركة التقدم العلمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وإقامة سوق عربية مشتركة ، والتوجه لتوظيف الأموال العربية داخل محيط الوطن العربي بما يسهم في وضع الخطط العلمية والامكانات والموارد المطلوبة لتحقيق عملية التنمية البشرية بصورة ناجحة .

٣- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :
International Monetary Lund & International Bank

(١) الجميلي، حميد ، المصدر السابق ، ص ٢١. ٤٩.

إتجهت جهود البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية نحو إعادة تنزيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، من أجل ضمان استقرار سعر الصرف ، وحرية تحويل العملات ، وتأمين حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير المناخ المناسب للاستثمار العالمي ، وضمان حرية التجارة العالمية .

وضمن هذه التوجهات جرت محادثات (بريتون وودز ١٩٤٤) في الولايات المتحدة الأمريكية التي أنتهت بانشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أنيطت بالاولى مهمة تطبيق قواعد النظام الرأسمالي النقدي ، خاصةً ما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف وحرية تحويل العملات وتمويل العجوزات المؤقتة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

وأنيطت بالثانية مهة إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية ، والعمل على تمويل التنمية في الدول الأعضاء التي تحتاج إلى تمويل ، مع تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وهذه هي الأهداف المعلنة لهاتين المؤسستين ، في حين أن الأهداف الخفية فإنها تتمثل بالآتي :

١- الحفاظ على موقع الاحتكارات والمؤسسات المالية الكبرى ، والشركات متعدية الجنسية في الاقتصادات العالمية ، وخاصةً تجاه استثماراتها في بلدان العالم الثالث .

٢- حجب القروض والمساعدات عن الدول التي تخرج عن طوع المنظومة الرأسمالية العالمية .

٣- المساعدة في توسيع أسواق التصريف أمام منتجات الاحتكارات العالمية والشركات متعدية الجنسية .

٤- الزام دول العالم الثالث المدينة بتطبيق آليات اقتصاد السوق .

لقد أصبح للنظام الرأسمالي العالمي أداة نقدية واخرى مالية ، تم تعزيزها بتوقيع الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الكات G.A.T.T)في جنيف التي أصبحت مقراً لها عام ١٩٤٨ [١] . بحيث عملت على ترتيب العلاقات التجارية الدولية ، بما يتفق مع مصالحها . وأحالت هذه المنظمة إلى مجرد نادٍ للاغنياء ، الأمر الذي شكل ويشكل مصدر قلق للبلدان النامية ، التي تخسر نحو (٥٠ مليار) دولار في السنة على الأقل نتيجة انتقال عبء الضريبة من الغني الى الفقير [٢] . وهي خسارة تعادل المساعدات الرسمية السنوية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى البلدان النامية . هذه هي الكمية المطلوبة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لتحقيق أهداف التنمية نتيجة هذا الانتقال من اعباء الضريبة الملقى على عاتق

---

(١) الناصر ، ناصر عبيد ، العولمة ومنظمة التجارة العالمية إلى أين ؟ بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، ج٣، في : منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العربي ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢م ، ص ٦١. ٦٣.

(٢) مقال منشور عبر شبكة الانترنيت على الموقع :
http:// www. OxFam.org.uk/shat new / Press/ tax.htm.

الفقراء بارادة وسطوة الاغنياء [٣] . وفي كل عام يضع البنك الدولي تقويماً لاداء كل حكومة مستدينة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بناءً على مدى موافقتها لتحديدها الخاص بها للـ " الجيد" من سياساتها ومؤسساتها . ومن أجل ذلك يستعمل البنك أداته التي تسمى " نظام تقويم سياسة البلد والمؤسسات"[٤] .

على الرغم من الأهداف المعلنة لهاتين المؤسستين والتي كانت ذات طابع اقتصادي وانساني وهذه تمثل المرحلة التي تلت مؤتمر (بريتون وودز) ، إلا أن ذلك تم تجاوزه الى مرحلة جديدة بدأت واضحة في مرحلة عولمة الاقتصاد وهي المرحلة التي تمثل التحول الى إملاء الشروط ورسم السياسات رغم أن ذلك يتعارض مع الخطاب الايديولوجي الذي يصدر عن هذه المؤسسات والمتمثل بحرية التجارة واقتصاد السوق ٠٠٠ الخ . فقد أصبحت الدعوة إلى التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي لا تعدو كونها تكيفات ظرفية لا تؤدي بأية حال إلى إعادة هيكلة البناء الاقتصادي ، بل تكون خاضعة لمنطق إدارة الأزمة في الأجل القصير، علماً أن هذه البامج لا تناسب الخطط التنموية في الوطن العربي وهذا له ما يبرره لأن الدولة في البلدان النامية والعربية لا زالت تشكل صمام الأمان من أجل حماية الفقراء وهي المصدر الرئيسي للرعاية الاجتماعية [١] . وهذه السياسات التي تتبعها مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين تسعى إلى ان ترفع الدولة يدها مضطرة عن كل أو معظم الخدمات التي تقدمها للمواطنين لأن هذا الدور للدولة يتعارض مع الاجراءات المقترحة من قبل هذه المؤسسات الدولية .

إن الدول النامية ومنها الدول العربية التي طبقت وصفات هاتين المؤسستين الدوليتين وقعت في مصيدة القروض ، وهذا يسير بها نحو التبعية لهذه المؤسسات ودولها التي ترعاها ، وهذه التبعية تقف نداً قوياً أمام عجلة التنمية البشرية التي هدفها وغايتها ووسيلتها هو الانسان (المواطن) ، لأنه أضحى ضحية لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متردية جداً ، لأن ثروات وموارد بلده هي تحت الوصاية الغربية الامبريالية الرأسمالية فقوة دولتهقد تقلصت في إدارة اقتصادها الوطني لأنها تردح في مديونية كبيرة لهذه المؤسسات .

إن تحرير الاقتصاد يخص أساساً البلاد الفقيرة ٠٠ فالبلاد الغنية وقادتها يقولون " أفعلوا ما نقول ولا تفعلوا ما نفعل " وقد خلقت ديون العالم الثالث وضعاً محبذاً لقبول بلدانه بالسياسة المسماة

---

(3) غورتنر ، برونو، التهرب من الضريبة : مليارات محجوبة عن التنمية ، تقرير الراصد الاجتماعي ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ٣١.

(4) الكسندر ، نانسي ، القاضي والمحلفون : جدول اولويات البنك الدولي لسرقة الحكومات، تقرير الراصد الاجتماعي ، ٢٠٠٤، المصدر السابق ، ص ٢٢.

(1) أمين، جلال ، مصدر سابق ، ص ١٣٣.

بالاستقرار والتعديل الهيكلي ومع هذا التوجه تخلت البلاد المتخلفة ، بما فيخا البلاد شبه الصناعية ، عن كل محاولة واعية للتصنيع والتنمية ، وما أن تم الاختيار لصالح الاستقرار والتعديل الهيكلي حتى لم يعد الخطاب التنموي موضع اهتمام قادة البلاد المتخلفة لقد تغير الزمن، لم يعد هناك حديث سوى عن الانفتاح على السوق العالمي والقدرة على المنافسة وتشجيع الصادرات ، ولكي تكون دولة ما تلميذاً محبباً لتوأم بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ينبغي دفع الديون بطريقة سليمة ، فذلك شرط لانقاذ البنوك الدولية ومنهم النظام المالي العالمي ، ولاتمام ذلك ينبغي زيادة الصادرات ٠٠٠ ولو أتبع العالم كله هذا الاسلوب لأدى إلى إنخفاض مفاجيء لسعر الصادرات [٢] .

أضحت مسألة الأخذ بالاصلاح المالي ضرورة لا بد منها في ظل وصول انماط التنمية المعتمدة في معظم البلدان النامية إلى مأزق حقيقي كانت تعبيراته تتجسد في جملة من المشاكل التي سكنت بنية اقتصادات هذه البلدان وفاقمت من اختلالاتها الاقتصادية داخلياً وخارجياً ، والتي كان للتدخل الحكومي الواسع النطاق دور بارز في تصعيدها من خلال تزايد العجز في الموازنات العامة وتزايد عجوزات موازين المدفوعات وإنعكاس ذلك مجتمعاً بتزايد حجم التضخم وتدهور المؤشرات الاقتصادية لهذه البلدان .

وفي ظل إتساع نطاق أزمة المديونية للدول النامية التي برزت على نحو رئيس في عام ١٩٨٢ ، والتي نتجت عن اختلالات اقتصادية كبيرة ذلك من ناحية ، وفشل الاقتصادات المخططة في معالجة الاختلالات الهيكلية التي طالت هذه الاقتصادات من ناحية أخرى ، حدث تحول رئيس خلال عقد الثمانينيات نحو اعتماد آليات السوق من قبل البلدان النامية مما أدى إلى إضعاف الدور الاقتصادي للدولة[١].

على ضوء ما تقدم آنفاً تعتبر سياسة مؤسسات (بريتون وودز) لا تشغل نفسها بالاختلالات الهيكلية فحسب ، وانما في سياسة ترتكز على التدفقات المالية والمظاهر النقدية التي يبديها ميزان المدفوعات . ولعل أخطر نتائج الرأسمالية المعولمة التي ينفذها صندوق النقد الدولي تكمن بالزام البلدان المدينة لها بأن تنتهج سياسة الانكماش لغرض توجيه مواردها المالية لسداد ديونها الخارجية إضافة لذلك فان الصندوق تبعاً لذلك لا يسهم بتحقيق التنمية في هذه البلدان بالقدر الذي يهمه بتوازن ميزانياتها . وهذه كلها أدت الى أزمات اقتصادية واجتماعية وارتفاع

---

[٢] بسكايا ، فكرت ، مصدر سابق ، ص ٥٠٢. ٥٠٣.

[١] عبد العزيز ، إكرام، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، الطبعة الأولى، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٩.

معدلات الفقر والبطالة والتبعية كما في حال البلدان التي طبقت سياساتها مثل المغرب والجزائر والأردن ... الخ . وهذه تمثل عوامل هدم لأي نهوض تنموي عربي شامل لأن الدولة أسيرة سياسات هذه المؤسسات .

الدراسات العربية :

١٠ دراسة د. محمد محمود الإمام الموسومة : " التنمية البشرية من المنظور القومي ١٩٩٥ " [١] :

يؤكد الباحث أننا نتحاور مع قضية في غاية الحيوية . ونستعرض في مناقشتنا الى هذه الدراسة بدايةً الى البعدين الدولي والقطري في محاولة مختصرة لاستخلاص بعض الاستنتاجات والمضامين جاعلينه مرحلة تهيئة ونقطة الانطلاق لما يليه في القسم الثاني من الدراسة الذي (يبين لمسات البعد القومي) . فيطرح الباحث في القسم الأول للدراسة (مواطن الاختلال في المسيرة التنموية) فيقول ان مسار التنمية قد اتخذ صورة سلسلة مترابطة الحلقات ، الحلقة الأولى تمثلت بالتحول الهيكلي وهي عملية ديناميكية شمولية ومستمرة الزخم وقد تفاعلت هذه العملية مع استراتيجيات تنموية تعززها اجتهادات ونماذج إقتصادية تنموية ، لتتمخض عنها أنماط تماثلت في قواسمها المشتركة ، على رغم تنوع اشكالها . ولكن ما إن حلت الأزمة الاقتصادية الدولية في الثمانينيات ، حتى انكشف وبصورة صارخة عمق المحدودية والاختلالات التي نتجت من أنماط التنمية المعتمدة في الدول النامية . وعندما حصلت المواجهة جاء الحل الهادف متمثلاً بالتكييف الهيكلي ، تحت المظلة المشروطة لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وتأتي التسعينيات ويحين الموعد النهائي لجني الحصاد ، فإذا به شامل في سلبياته ساحق في تأثيراته من منطلقه الاقتصادي ، وامتداده الاجتماعي والبشري والصورة الكلية هذه تعكسها مؤشراته الحيوية في إطار ملامحها ونتائجها ومعالجاتها والقناعات الممكن استخلاصها منها :

١- الملامح :

أ- تأكيد أنماط التنمية على التنويع والتصنيع والتحديث ، بريادة الدولة ، على حساب القطاع الزراعي التقليدي والقطاع غير الرسمي (الهامشي) .

ب- توجه نظام التعليم برمته نحو القطاع الحديث ، بما في ذلك مرافقة السياسة التعليمية ، وبصورة حثيثة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية .

ج- هيمنة استخدام التقانة الكثيفة رأس المال على أنماط التصنيع .

د- القناعة بأن الأثر التساقطي للانتاج والعمالة والدخل سيحقق عدالة أكبر في التوزيع .

---

(١) الإمام ، محمد محمود ، التنمية البشرية من المنظور القومي ، في: كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، ط١، شباط/ فبراير، ١٩٩٥، ص ٣٨٩. ٤٥٥.

٢- النتائج :

أ- ثبوت عدم فاعلية الأثر التساقطي للمنافع ، وبالتالي غياب العدالة في توزيع منافع التنمية الاقتصادية .

ب- انتشار البطالة المكشوفة والبطالة غير المنتجة بصورة مبكرة ، والتي بدأت تتعايش حتى مع أفضل ظروف للنمو الاقتصادي .

ج- انتشار ظاهرة بطالة الخريجين بصورة شاملة مما يعطي دليل على عدم قدرة التوسع والنمو الاقتصادي على استيعاب مخرجات النظام التعليمي.

د- حصول توسع هائل في القطاع " الهامشي " الخدمي ، حيث اضحى ملجأ لتصدير الهجرة الداخلية اليه .

هـ - هيمنة القطاع الخدمي في الدول الصناعية لاعتماد المعرفة والعلم والتقانة حتى سميت بـ الدول الخدمية بدل من الدول الصناعية . فان التوسع المحسوس في قطاع الخدمات في الدول النامية يأتي نتاجاً لعامل الطرد المتعاظم من القطاع الزراعي من جهة ومحدودية استيعاب القطاع الحديث زخم القوى المتفاقم من جهة ثانية .

و- بروز أزمة تمويلية شاملة تعبيرها العجز الداخلي والخارجي المحسوس والمستمر والمديونية الخارجية ، وثقل اعبائها وآثارها تحجيم لقدرات التنمية في مختلف صعدها .

ز- أخيراً، يقع العبء شاملاً ماحقاً على القطاع الاجتماعي عموماً والبشري فيه خصوصاً ، فالتراجع في مؤشراته كافة هو سمته ، والدول النامية كلها ، فعلياً ، أرضيته . وفوق هذا كله ، تأتي الآثار المدمرة للقيم والتقاليد ، وبالتالي للاستقرار الاجتماعي والسياسي .

٣- المعالجات :

إذ تتركز هذه في إطار التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي عموماً، فالتجربة تؤكد:

أ- أهملت عملية التكييف ومنذ البداية الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على تطبيقها .

ب- الضغط الذي تفرضه على القطاع العام باتجاه تقليص العجز في الميزانية ، بتخفيض المصروفات وزيادة الضرائب ، وقد وقع عبؤه الأكبر على الخدمات الاجتماعية إذ كانت ضحيته الأولى .

ج- تعميق مشكلة البطالة الواسعة في بعديها المكشوف والمستتر .

د- ثبوت عدم كفاءة آلية السوق وقدرتها على ضمان الحد الأدنى من متطلبات التنمية الاجتماعية ، وبالأخص التنمية البشرية .

هـ - إن توجه برنامج التكييف في تأكيده زيادة الصادرات ، وخصوصاً الزراعية منها ، إنما قد حصل على حساب الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية ، وبالتالي أدى الى تخفيض مستويات المعيشة في الدول النامية .

٤- القناعات :

أ- إن تزاحم أولويات الحاجات ، وانحسار الامكانيات ، دفعا بالدول النامية الى انفتاح اعتمادي هائل على الخارج ، وهذا ظرف يفرض تداعي استراتيجية التنمية الذاتية والاعتماد الجماعي على النفس . لا ريب . فهدف التنمية المستقلة في التصور ، قد خلق نقيضه في الممارسة .

ب- تفاقم أعباء خدمة المديونية الخارجية من جهة ، وتوجيهات المعالجة الدولية من جهة أخرى ، حوّلا مواقع القرار الاقتصادي والاجتماعي من قاعدته الوطنية الى قاعدة دولية وفي ذلك تراجع سيادي حاسم وتهديد شامل للأمن الوطني والقومي .

ج- إن توجه الاستراتيجية الاقتصادية الدولية نحو تحميل الدول النامية عبء المسؤولية في المعالجة يأتي منسجماً مع إصرارها على ان أسباب الاختلالات التي تعانيها هذه الدول تكمن ذاتياً فيها وليست نابعة من ظروف البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية وهذا تجاوزاً لبعد الحقيقة والواقع دليلها.

د- إن محدودية التنمية الاقتصادية وعدم فاعليتها قد أديا الى تطويق انفتاح التنمية الاجتماعية ، ومنها التنمية البشرية التي تقع في أحضانها.

هـ - إذا كانت نتائج المسيرة التنموية قد خلقت طبقة دائمية من الفقراء ، فأنها في تدميرها القيم والتقاليد قد فرضت الغربة على مواطنها ، فأضحى هامشياً في المجتمع والحياة معاً .

إن مأزق التنمية ، إذاً ، وباختصار ، قد أضحى بالنسبة الى الاقتصاد الدولي واقعاً ملموساً ، والتنمية الاحباطية في الدول النامية أصبحت مساراً ميؤساً . وان المفارقات التي نتجت تشهد كم كانت ، وما زالت ، التجربة التنموية مختلة قاسية .

ثانياً: المسيرة التنموية القطرية : " الحلقة المفقودة " :

يؤكد الباحث وبصورة عامة على أنه هنالك قواسم مشتركة واسعة بين ما حصل في الحالة العامة للدول النامية ، وما تعكسه تجربة الحالة الخاصة للبلدان العربية . فالمسيرة التنموية العربية تتابعت فيها الحلقات نفسها وتماثلت عندها النتائج نفسها . وهذا لا ريب أمرٌ متوقع . فأنتماء الأقطار العربية يعود الى الدول النامية، فهي أسرتها العريضة وفي المعاناة تتواصل . ولكن على الرغم من هذا التماثل ، هناك مواقع للتباين في غاية الحيوية تميز الحالتين عن بعضهما البعض وملامح التباين تبرز على العديد من الصعد :

أ- القرار السيادي الاقتصادي الاجتماعي ، ففي الدول النامية ، يأتي انطلاقة من قاعدة قومية مقارنة تتفتح على أبعاد اقليمية دولية ، أما الحال بالنسبة الى الأقطار العربية ، فقاعدة الانطلاق قطرية متفتحة على بعدها القومي .

ب- على صعيد الآليات فإن الأقطار العربية تأتي ركيزتها أساساً في مؤسسات سيادية قطرية تتفاعل مع أخرى قومية في إطار العمل العربي المشترك .

ج - ومن حيث توجهات القرار ، فإن هيمنة العوامل السياسية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية تأتي حاسمة على الصعيد العربي .

ويوضح الباحث في دراسته بصورة شاخصة الاختلالات التي نتجت من أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية نذكر منها بإيجاز :

- حصول تباينات قطاعية شاملة نتيجة لاتساع تدفقات الهجرة ومعدلات البطالة.
- أنماط التنمية أدت الى أضعاف المفاصل الاجتماعية ذات التأثير المباشر في التنمية البشرية .
- إن مؤشرات الاختلال الواسعة قد إنعكست على التعليم والخدمات الاجتماعية والسكان والأمن الغذائي يقابلها تفاقم حالات البطالة والفقر .
- حصول فوارق خطيرة في الدخول بين الأقطار العربية وداخلها .

وفي تتابع المسيرة التنموية " القومية" يتضح لنا الآتي :

- كل الممارسات العربية على صعيد التنمية البشرية جاءت محدودة الفاعلية في أحسن الأحوال .
- هدف التكامل الاقتصادي كان مآله الفشل في الأقطار العربية والنامية معاً .
- المجهود العربي " الأطري والفكري " في العديد من المؤتمرات والندوات والقرارات حول التنمية البشرية لم يحصد إلا الضياع .

- هيمنة القرار السياسي على الحركة الاقتصادية والاجتماعية في مؤشراتها الحيوية كالعمالة العربية وتحويلات العاملين العرب والمساعدات المالية العربية .

ويرى الباحث : انه على الرغم من كل هذه الاحباطات في المسيرة التنموية العربية فإنه يؤكد ضرورة تجاوز المأزق التنموي العربي من خلال الآتي :

- إن النظرة القومية الى التنمية البشرية لن يقيض لها أن تكون رافداً للتنمية العربية إلا إذا أعيد النظر في المناهج التنموية من ناحية ، ومنهج التكامل العربي من جهة أخرى ، بحيث تؤخذ الأبعاد المجتمعية في الاعتبار .
- إن العرب يملكون من المقومات ما يهيء لتجمعهم أساساً مجتمعياً أكثر تجانساً من أي تجمع اقليمي آخر .
- إن التكامل هو الجسر الذي ينقلنا إلى رحاب المستوى القومي وآليته هي المنظمات التكاملية القائمة حالياً وبالأخص جامعة الدول العربية . تلك دعوة صميمية تناشد الأمل من بعد ثبوت الفشل ولكن ما الذي حصل ؟ هل ثمة حلقة مفقودة تمنع التوصل إلى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المطلوبة ؟

التجربة التنموية العربية المعاصرة تقول بحزم : نعم . فلقد خُلق فيها تناقض عضوي بين القطرية والقومية : السيادة القطرية قد حاصرت فاعلية الحركة القومية، فوضعت الاثنتان في دوامة الاختلال إذ لا مخرج من مأزقه إلا غياب التناقض ذاته.

ثالثاً: مكامن " الخصوصية " العربية :

يبين الباحث في القسم الأخير من الدراسة لمسات البعد القومي من خلال مراجعة المسيرة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، فبرزت لنا جملة حقائق أساسية هي :

٠١ وجود فجوة مستمرة ومتباعدة المسافات بين التطلع وسمته الأقدام والممارسة التي يطويها الاحجام .

٠٢ إن المجهود التنموي العربي الذي تم لم يوفر القاعدة الاقتصادية الرصينة لكيما يمكن تشييد صرح البناء الاجتماعي والبشري على ثوابتها .

٠٣ إذا كانت الليبرالية " الاقتصادية" تؤكد الجانب الاقتصادي في التنمية ، فتلك قد تكون مسألة مقبولة .

القضية الجوهرية هنا لا تتعلق بحيوية العامل الاقتصادي بحد ذاته ، إنما بصميم فلسفته وتوجهه وآلياته في امتداد المجهود التنموي الشامل . وتثبت مصداقية الدراسة مرة أخرى في

تأكيدها مركزية البعد الاجتماعي للرؤية الى التنمية البشرية ، وكذلك ضرورة تحقيق التوازن بين ثلاثية أطرافه : الفرد والمجتمع والدولة .

٠٤ إن النظرية التنموية العربية لم تزل تفتقر إلى الابداع الذاتي ووحدة البناء الكياني . واستناداً الى هذه القناعات المدعومة بواقعها ، نصل مباشرة الى حدود القضية المركزية. إن الفشل التنموي في كل جوانبه قد وقع لأنه أهمل حيوية "الخصوصية " العربية وشروطها بوصفها المفتاح الذي من خلاله فقط يمكن تجاوز التناقض المتحكم فيما بين القطرية والقومية . ومكامن الخصوصية العربية يمكن ان نجدها في بعدين مترابطين : فلسفي وتكاملي .

أ٠ البعد الفلسفي : قدرة كل أمة ، على العطاء الحضاري والمساهمة في التقدم الانساني تجيء مرهونة وبشكل فعال بامتلاكها حرية تقرير مصيرها المعززة بتكامل شروط تكوينها وتعاضد مقوماتها .

ب٠ البعد التكاملي: تسعى الاقتصادات المختلفة النامية والصناعية لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بينها ، مدفوعة لبلوغ هدفين أساسيين مترابطين : خارجي وداخلي .

خارجي، وهو الهدف التساومي فينغي جني حصاد ومزايا التكتلات في تعظيمها القدرات التساومية في التعامل الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي في نطاقه الأقرب ، وما يمكن أن يتضمنه هذا من تعزيز لمنافع سياسية واستراتيجية في مداه الأبعد ، وهذا هو الميل الغالب لدى الدول الصناعية .

داخلي ، وهو الهدف التنموي ، وتستهدفه الدول النامية خصوصاً ، إذ يمثل التكامل لديها نموذجاً تنموياً يساعد على تعزيز المقومات القائمة، وصولاً الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر رصانة وفاعلية.

وأخيراً يختم الباحث دراسته بالقول إن التحدي الذي نواجهه في سعينا لتحقيق " تنمية بشرية من منظور قومي" ، هو تحدٍ عاصف جارف . وان ذلك يتطلب أن نخضع جهدنا الفكري العملي في أقصاه لمسار يكسبه الديمومة المؤسسية ، ليترجم الى برامج ومناهج عمل متصلة ومتواصلة لكيلا يضيع عطاءً ويتراجع انتماءً .

وقد فتحت أمامنا هذه الدراسة آفاقاً رحيبة أمام الخيارات المستقبلية للتنمية العربية ، ومسؤوليتنا ان نديم المساهمة في الاجتهادات ، ونبلورها ونعمقها لكشف ما ينبغي ان يكون عليه مسارنا المستقبلي في التنمية البشرية ، فنحن أولى بها ، لأننا بها ، ومن خلالها نتمكن من أن ندافع عن حق وجود في عالم جحود لا يجود .

٠٢ **دراسة د. علي الحوات الموسومة :" التنمية البشرية في ليبيا ٢٠٠٢"[١]**

هدفت هذه الدراسة الى عرض وتحليل نموذج التنمية البشرية في ليبيا في ملامحه العامة ويحدد الباحث طبيعة التنمية البشرية في ليبيا ونموذجها المشتق من فلسفة وتوجهات خطط التنمية المتتالية التي طبقت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي . ينطلق مفهوم التنمية البشرية في ليبيا من معطيات الاطار العام للتنمية الانسانية ، والذي أتفقت عليه جميع دول العالم تقريباً منذ العقد الأخير من القرن الماضي . ويعتبر هذا المفهوم الناس هم الثروة الحقيقية للأمم ، وتبعاً لذلك فأن الهدف الأساسي للتنمية الانسانية من وجهة نظر ليبيا بما في ذلك التنمية البشرية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاّقة ، وفي هذا السياق لا بد أن نفرق بين مفهوم التنمية الانسانية والتنمية البشرية ، فعلى الرغم من ارتباطهما وتداخلهما أي المفهومين فأن هناك من المختصين من يرى أنهما مفهوم واحد لا توجد فروق بينهما إلا في مدى شمولهما لعناصروأبعاد التنمية .

ويتساءل الباحث ما هي نظرة ليبيا الى التنمية البشرية ؟

وتكون الاجابة بفحص كل خطط ليبيا البشرية والانسانية منذ تنفيذ أول خطة انمائية (١٩٧٣. ١٩٧٥) وحتى الوقت الحاضر يتضح بجلاء ان مفهوم التنمية البشرية في ليبيا مشتق من التوجهات والمنطلقات التي تحكم فلسفتها في التنمية، والتنمية البشرية وهي :

٠١ مبادىء وإطروحات النظرية العالمية الثالثة وتوجهات المجتمع الجماهيري الذي يسعى الى قهر التخلف وتحقيق التقدم والعيش الكريم لكل مواطن .

٠٢ ضمان عنصر الاستدامة مبدأ الاعتماد على الذات وتنويع مصادر الدخل الوطني في وضع وتنفيذ خطط التنمية .

٠٣ رفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر العوز والفقر والحرمان وضمان العدالة في توزيع الدخل .

٠٤ الأهتمام بتنمية الموارد البشرية وذلك بتكوين وتنمية القدرات والكفاءات والمهارات العلمية والمعرفية وتوسيع النطاق المكاني والاجتماعي للتعليم والتكوين الفني والمهني والتأكيد على تنمية وتطوير رأس المال الثقافي والعقلي .

٠٥ تحقيق العدالة في التوزيع المكاني والاجتماعي لمشاريع التنمية .

٠٦ تحقيق مبدأ أسهام الجميع والمشاركة الشعبية في التنمية الشاملة من التخلف إلى التقدم .

---

[١] الحوات ، علي ، التنمية البشرية في ليبيا ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، مصدر سابق، ص ١٠. ١٢.

٠٧ اعطاء أهمية خاصة للمرأة والشباب والطفولة بما يمكنهم من توظيف امكاناتهم الذاتية واشباع حاجاتهم ومشاركتهم بفاعلية في نمو المجتمع .

٠٨ تحقيق نهضة اجتماعية وعلمية وتقنية تكسب المجتمع الريادة والتميز وتحقيق الكفاية في الانتاج والخدمات .

ويعطي الباحث عرض مختصر للملامح العامة للتنمية البشرية في ليبيا :

تحتل ليبيا المرتبة ٦٤ من ١٧٤ بلداً صناعياً ونامياً تضمنها التقرير الدولي للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٨ الى جانب تحقيقها المركز الأول على المستوى الأفريقي والخامس على مستوى المناطق داخل الجماهيرية ، فقد حققت المعدلات الانمائية المطلوبة وبفروقات بسيطة بينها ، إذ سجلت أدنى منطقة ٧٤% وأعلى منطقة ٨٣% مقارنة بالمعدل الوطني الذي وصل الى ٧٨% . كما يلاحظ ارتفاع حصة الفرد من المصروفات في المناطق النائية تقارب حصة الفرد الواحد من هذه المصروفات عموماً بين المناطق مما يعكس احتياجات التنمية المكانية والعمل على سد التفاوتات الاجتماعية بين المناطق . كما أن هناك تقارباً في نسب توزيع ملكية السلع المعمرة بين سكان المناطق الحضرية والريفية ، إذ أستفادت ٩٧% من الأسر الحضرية من هذه السلع مقابل ٩١% للأسر الريفية وفق ارقام تعداد عام ١٩٩٥ . أما بالنسبة الى اطار تحديد أهم البيانات والبرامج التنموية التي أسهمت في تخفيض التفاوتات في توزيع الدخل يعود الأمر الى تبني الدولة لسياسة الباب المفتوح في ضمان العمل والاستخدام للجميع ، الأمر الذي أوصل نسبة العاملين في قطاعات الخدمة المدنية والقطاعات الانتاجية المملوكة من قبل المجتمع الى (٨٤,٦%) وفق نتائج تعداد ١٩٨٤ وبنسبة (٦٧%) حسب نتائج تعداد ١٩٩٥ . إضافة الى اتباع سياسة عادلة لتوزيع السلع لجميع المناطق دون تمييز وهدفت البرامج التنموية الى تحسين القدرة الشرائية للمواطن عن طريق تحقيق نمو جيد في متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الأجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بتكلفة عوامل الدخل الجارية ومن (٢٣٧) ديناراً عام ١٩٧٠ الى نحو (١٩٦٣) دينار عام ١٩٩٧، إضافة الى زيادة الدخل الاجتماعي للفرد من خلال توفير الخدمات المجانية التعليمية والصحية وتطوير الاوضاع السكنية واتاحتها للجميع وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية وتخصيص مرتبات للمعوزين ومن لا عائل لهم . إضافة الى تقديم خدمات الكهرباء والماء والنقل وبأسعار معقولة جداً . كما عملت الدولة على توفير مظلة وطنية للأمان الاجتماعي عن طريق اتباع نظام شامل للتأمين الاجتماعي ويقدم صندوق النقد الاجتماعي خدماته واعاناته الى أكثر من (٢٨٥) ألف مستفيد وفق تعداد عام

١٩٩٧ ، إذ وصلت القيمة الاجمالية لما صرفه الصندوق الى نحو نصف مليار دينار ليبي منذ إنشائه .

أما فيما حققته مخططات التنمية في الجماهيرية الليبية في اطار التنمية البشرية هي :

٠١ قطاع التعليم : وفي قطاعي التعليم والصحة تفيد دراسات التنمية البشرية الليبية أن هذين القطاعين استأثرا بنحو (١١%) من اجمالي الانفاق على ميزانية التنمية خلال فترة الخطط الانمائية ١٩٧٣/١٩٨٥ وبنحو (٥١,٧%) خلال الفترة (١٩٨٦ـ١٩٩٦) وفي الجانب التعليمي تشير دراسات التنمية البشرية الى أن (٣٧%) من المجتمع الليبي هم طلاب يجلسون على قاعد الدراسة في مستويات ومراحل مختلفة . بالاضافة الى اعداد الاطار التدريسي العامل في قطاع التعليم ، ومن مؤشرات تطور الهكيل التعليمي هي المعدلات المتصاعدة للالتحاق المدرسي الصافي من الفئة العمرية في السن المدرسية (٦ـ ٢٤) سنة نتيجة لتوسيع القاعدة التعليمية وتوفير البيئة المناسبة حيث ارتفع معدل الالتحاق داخل كل فئة عمرية بنسب كبيرة .

٠٢ قطاع الصحة: لقد تحسنت صحة المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية ، فبعد أن كان المواطن الليبي لا يعيش بالمعدل اكثر من ٤٦ سنة في الستينيات ، أما الآن يصل الى ٧٠ سنة . كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع مما جعل نموذج ليبيا في مضمار التنمية البشرية من بين النماذج المتميزة في العالم الثالث فقد إنخفض بالمعدل من (١١٨) بالالف عام ١٩٧٣ الى (٢٤,٤) بالالف خلال عام ١٩٩٥ ، وقد شمل الانخفاض كلاً من سكان المدن والأرياف على حدٍ سواء مما يدل على التوسع الأفقي الكبير في الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق.

٠٣ تحسين نوعية الحياة : يعتبر السكن من شروط الحياة الجيدة وتحسين نوعيتها ، وكذلك عملت ليبيا على زيادة عدد المساكن العصرية بنحو (١٣) ضعفاً في الفترة ١٩٧٣/١٩٩٦ ، إذ كانت بحدود (١٨٣) الف وحدة سكنية في عام ١٩٧٣ فأصبحت الآن نحو (٣٦٥) ألف وحدة سكنية وفي مجال الكهرباء يصل نورها الى (٩٩%) من المساكن كما عملت ليبيا على معالجة العجز المالي في البلاد من خلال تنفيذ النهر الصناعي العظيم وعندما ينتهي المشروع في عام ٢٠٠٧ ستكون تكلفته بحدود (١٥) مليار دينار ليبي كما اقيمت محطات تحلية مياه البحر في بعض مدن الساحل على البحر المتوسط . وتوفير وإعادة توزيع شبكة المياه التي يصل طولها الى نحو (٤٠٠٠) كم ، إضافة الى مؤشرات عديدة مثل تمتع المساكن بشبكات المياه والكهرباء والمرافق الصحية .

٤٠ مشاركة المرأة في المجتمع : يلاحظ أن معدل توقع الحياة عند الولادة قد ارتفع بين النساء ليصل الى ٧٤ سنة عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٤٨ سنة عند نهاية الستينيات، كما إنخفض معدل وفيات الأمهات إذ أصبح بحدود (٦٢,٨) بالالف في الوقت الحاضر مقارنة بنحو (٧٧) بالالف عام ١٩٦٣ ، كما تؤكد إنجازات التنمية البشرية في ليبيا ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل وزيادتها بما يساوي اربع مرات وفق نتائج التعدادات السكانية المتعاقبة ، وارتفع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة من (٤%) عام ١٩٦٤ الى (٢٠%) عام ١٩٩٥ . وفي حقل الأمن الاجتماعي فإن القانون الليبي يضع المرأة في مركز متساوٍ مع الرجل من أجل ضمان أمنها الاجتماعي داخل مؤسسة العائلة وفي المجتمع . وانخفضت نسبة الطلاق من (٣١%) عام ١٩٧٣ الى نحو (٦,٧%) عام ١٩٩٨ نتيجة لانتصار المشروع المناصر لحقوق المرأة . ومشاركتها في الحياة السياسية ، فهناك مؤشرات إيجابية جداً من بينها ارتفاع نسبة النساء من مجموع الاعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية إذ تصل الى (٣٥%) .

ويرى الباحث ان التنمية البشرية في ليبيا حققت إنجازاً متميزاً تمكنت معه سياسات التنمية البشرية من أن تنتج " مجتمع الرفاه" وان ترسي دعائم المرافق والبنية الأساسية. وبناءاً على ما سبق فإن توجهات التنمية البشرية في ليبيا تسعى في المستقبل لتحقيق الأهداف الآتية في إطار الخطط الانمائية وهي :

٠١ تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية .

٠٢ خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط بوصفه مصدراً غير متجدد وقابل للنفاذ .

٠٣ تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول .

٠٤ المحافظة على المستوى المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه بأستمرار .

٠٥ الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المقدرة المعرفية والمهارية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية .

٠٦ بناء الهياكل الاقتصادية الارتكازية بوصفها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وضمان كفاءته .

٠٧ تحقيق تنمية مكانية واجتماعية متوازنة لعموم البلاد .

٠٨ التقييم والمتابعة المستمرة لتحقيق التنمية البشرية وبما يتفق والمعدلات الدولية والخصوصيات الوطنية .

الفصل الثالث

التخطيط والتنمية البشرية

" تمهيـــــد "

المبحث الأول : التحول في الفكر التنموي

المبحث الثاني : التخطيط أساس التنمية البشرية

المبحث الثالث: تحديات التنمية البشرية في العراق

خلاصة الفصل الثالث

المبحث الثالث

" تطور مفهوم التنمية البشرية "
" تمهيـــــد "

٠١ نظرة تاريخية عن التنمية البشرية .

٠٢ مؤشرات (عناصر) التنمية البشرية.

٠٣ قياس التنمية البشرية .

٠٤ هدف التنمية البشرية .

خلاصة الفصل الأول

تأريخ الفكر التنموي :

تزايد خلال السنوات الأخيرة أهتمام معظم المنظمات والهيئات الدولية بالبعد أو الجانب البشري للتنمية ، ومن خلال ملاحظة الأدبيات الصادرة حول الموضوع ان السياسات التي أُعتمدت في البلدان النامية خلال عقود التنمية المتتالية لم تولِ العنصر البشري ما يستحق من أهتمام ، وحصرت جهودها في الجانب المادي للتنمية (موارد طبيعية ، رأس مال مالي وعيني). وحتى عندما تناولت السياسات المذكورة العنصر البشري فإنها تناولته بوصفه عنصراً من عناصر الانتاج وحسب ، أي مجرد أداة لزيادة الانتاج . حتى هذا الجانب من الأهتمام بالعنصر البشري أخذ يتضاءل مع توالي عقود التنمية وخصوصاً في عقد الثمانينيات .

وركزت الأدبيات المذكورة على الأبعاد الخطيرة لإهمال البعد البشري ، وترى في هذا الأهمال أساساً لفشل السياسات التنموية وتدعو بالتالي ، كي تستقيم هذه السياسات ، الى وضع العنصر البشري في بؤرة أهتماماتها بوصفه ليس فقط وسيلة أو صانعاً للتنمية ، بل وغاية التنمية ومحورها [1] .

وقد استعملت مصطلحات متعددة لتلك التنمية التي يجب أن تعد البشر محور أهتمامها مثل " تنمية رأس المال البشري " و" تنمية العنصر البشري " و"تنمية الموارد البشرية " وتباينت المضامين التي تعطيها مختلف الأطراف للتنمية المعنية ، الى أن انتهت الى غلبة واضحة لصالح استعمال مصطلح " التنمية البشرية " ، وفيما يتعدى المصطلحات نلاحظ أنه بذلت في السنوات الأخيرة جهود كبيرة في سبيل تطوير مقولة التنمية البشرية من خلال أربعة محاور هي:

٠١ محور تحديد مفهوم التنمية البشرية .

٠٢ محور إيجاد أدوات لقياس المنجزات في مجال التنمية البشرية : المؤشرات .

٠٣ محور قياس منجزات مختلف بلدان العالم في مجال التنمية البشرية .

٠٤ محور تصور الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تعزيز مفردات التنمية البشرية والمضي بها قدماً الى الأمام .

ولا تزال التباينات واضحة في مسألة تحديد ابعاد التنمية البشرية والعناصر المكونة أياها. أما المسألة الأهم ، فهي أولاً انتقاء بعض المتغيرات المرتبط بعضها ببعض أصلاً ، ارتفاع توقع الحياة عند الولادة يرتبط بالمستوى التعليمي كما يرتبط بارتفاع نصيب الفرد من الدخل ، واستبعاد بعض المتغيرات التي تعكس تردي الأوضاع الاجتماعية في الدول المصنّعة بشكل خاص (

---

[1] التنمية البشرية في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، شباط/ فبراير ، ١٩٩٥، ص ١٧. ١٨.

معدلات الانتحار ، حوادث السير ، التفكك الأسري ، إدمان المخدرات ... الخ) إضافة الى مسألة الاختزال الذي تقوم به المؤشرات لمفردات التنمية البشرية الى مجرد الكم ، وتغييبها الكيف، فمؤشرات التعليم مثلاً ، هي في عدد سنوات الدراسة وحصة التعليم من الانفاق العام، وليست في محتوى التعليم والبرامج [١] .

وإذا طرحنا بعد ذلك مسألة التنمية البشرية في الأدبيات العربية ، نجد أن مجال الاجتهاد ما زال متسعاً سواء بالنسبة الى تحديد المفهوم أو الى بلورة مضمونة أو رسم السياسات العملية الصحيحة الكفيلة ببلوغ تنمية بشرية متكاملة [٢] .

تبدو المقولة بأن " البشر هم صانعوا التنمية ويجب أن يكونوا هدفها " بديهية من البديهيات . وقد عُني الفكر البشري بهذه المقولة منذ القدم ، فلم يُعتبر النمو الاقتصادي قط هدفاً في حد ذاته ، بل وسيلة لتحسين حياة الانسان والوصول بها الى مراحل أرقى وأكثر تقدماً . وإذا كانت التنمية البشرية عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس . ومن حيث المبدأ ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت . أما من حيث التطبيق ، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية ، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة : هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ، وأن يكتسبوا المعرفة ، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة . وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة ، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال . بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد ، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الى فرص الخلق والابداع ، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي ، وضمان حقوق الانسان .

وللتنمية البشرية جانبان : الاول تشكيل القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات . والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ ، أو في الاغراض الانتاجية ، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية ، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالاحباط يصبح محصلة طبيعية

---

[١] ملخص موجز لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١،(توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية) ، منشور في موقع اسلام أون لاين ، تموز ، ٢٠٠١ :
Http:www.Islam onLine.net/arabic/economics/2001/07/article/8.shtm1-11ok.

[٢] التنمية البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق، ص ١٩.

[١] . أما معجم مفاهيم التنمية ، فقد عرّف التنمية البشرية بأنها : (عملية توسيع خيارات الناس كي يعيشوا الحياة التي يطمحون اليها ويمكن تمييز أربعة أبعاد لهذه التنمية : العدالة الاجتماعية ، تكافؤ الفرص ، الاستدامة ، التمكين والمشاركة ، التنمية البشرية عمل هادف لتنمية النواحي الفكرية لأفراد المجتمع ، وامتلاك المهارات المهنية وتطويرها، وتأمين فرص التمتع بالفنون ، واكتساب المعارف العلمية على أنواعها، بما يخدم تطور المجتمع ويزيد من رفاهيته . توفر التنمية المستدامة فرص حماية الحياة للأجيال الحالية والاجيال القادمة عبر التركيز على احترام النظم الطبيعية لدى استثمار الموارد ، كما تسعى التنمية البشرية في نهاية المطاف الى تحقيق الأهداف الآتية : وفرة أكبر في الانتاج مع الحرص على ديمومته ، تحسين الأوضاع المعيشية والصحية وتحرير الناس من الجهل والمعتقدات الخرافية والقمع [٢] .

وهكذا يبدو واضحاً إن مفهوم التنمية البشرية المقترح من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة هو مفهوم شمولي دينامي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلاً أمام البشر . وكذلك قال أرسطو إنه " من الواضح ان الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه ، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر " [٣] .

وعند الانتقال الى العلاّمة ابن خلدون الذي ذكر في الباب الخامس من مقدمته (في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله ، ففي الفصل الأول من هذا الباب في حقيقة الرزق ، والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية)[٤] .

إذ يقول ابن خلدون : أعلم أن الانسان مفتقر بالطبع الى ما يقوته ويمونه ، في حالاته وأطواره ، من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره . والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للانسان وامتنَّ به عليه في غير ما آيةٍ من كتابه فقال تعالى **(وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ)** [٥].

يتبين لنا ان ابن خلدون يجعل الانسان محور العملية التنموية وان الانسان غاية جميع ما في الطبيعة ، وكل ما في الطبيعة مسخر له ، إذ انه خلق محتاجاً لغيره فيما يقوته ويمونه في

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، وكالة الاهرام للاعلان ، ١٩٩٠، ص ١٨. ١٩.

(٢) معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق ، ص ٣٨.

(٣) التنمية البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ٣١.

(٤) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، دار الأرقم ابن أبي الأرقم ، بيروت، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ٤١٧.

(٥) القرآن الكريم ، سورة الجاثية ، الآية (١٣) .

حالاته ، واطواره منذ صغره الى أشد كبره ، ويد الانسان مبسوطة على العالم وما فيه ، بما جعل الله له من الاستخلاف ، وأيدي البشر منتشرة ، فهي مشتركة في ذلك ، وما حصل عليه يُد هذا أمتنع عن الآخر إلا بعوض [١] .

أما آدم سميث (١٧٢٣. ١٧٩٠) ويعتبر أحد الاقتصاديين الاوائل إذ أنه تجاوز العديد ممن سبقوه من الاقتصاديين ليعرض برنامجاً اجتماعياً واخلاقياً على اعتبار اجتماعي لقوى السوق من حيث امكانياتها في ضبط تآلف المجتمع ، وتوازنه، إذ نادى من خلال كتاباته الى التخصص بالعمل ، وتقسيمه ، وحرية التجارة . (حيث أبرز النزعة النفسانية للفرد المتصفة أساساً بتأمين المنفعة الشخصية ، فقد ظل الانسان في تصور " سميث" مادياً فردانياً قانونه الأساسي (المنفعة الشخصية) [٢]. لأن الانسان يعمل وشغله الشاغل ما سيعود عليه من كسب من خلال هذا العمل ، وكيف سيقوم بالاستفادة منه في إشباع وتلبية احتياجاته الأساسية المختلفة النفسية والبايولوجية والاجتماعية والثقافية ٠٠٠ الخ .

وعند استعراض التأريخ والتعمق فيه نجد أن بحوث المفكرين والفلاسفة لم تهمل ما يخص تنمية الانسان ، وتنمية الموارد البشرية . ولقد أخذت مسألة التنمية البشرية كل مأخذ في علم الأخلاق ومن ابرز فلاسفته الالماني عمانوئيل كانت (١٧٢٤. ١٨٠٣) عندما قال " لنتصرف في تعاملنا مع البشر ، سواء في أنفسهم أو في غيرهم ، كغاية وليس كوسيلة فقط [٣] .

وهذا هولونارد توبلون هوبهاوس (١٨٦٤. ١٩٢٩) فيلسوف وعالم اجتماع انكليزي يؤكد هو الآخر في كتابه (الحضارة المادية والنظم الاجتماعية عند الاقوام البدائية) ، ان هناك نوعاً من الأطراد بين الناحية الاجتماعية ، والاقتصادية في تنمية المجتمعات .

وليس الأمر مقتصراً على جانب من دون آخر وان احتياجات الانسان من خدمات ورعاية تقع في شكلين :

الأول: خدمات أساسية كالتعليم ، والصحة ، والأمن ، والثقافة ، والعدالة ، والخدمات الاجتماعية والدينية وهي قريبة للجانب الاجتماعي .

الثاني: خدمات عامة كالاسكان ، والمواصلات ، وشق الطرق ، وهي قريبة للجانب الاقتصادي.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، مصدر سابق، ص ٤١٧.

(٢) عبد الله ، طارق ، التنمية مطلب حضاري أم استمرارية وهم ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٢٢ ، ع ٢٤٦ ، ١٩٩٩ ، ص ١١.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، مصدر سابق، ص ١٢.

والشكلين يتصفان في انهما مسيّران لخدمة الانسان [١] .

وان التركيز على جانب دون آخر يؤدي الى خلل في العملية التنموية ، وهكذا نجد أن الفلاسفة والاجتماعيين والاقتصاديين كانوا قد تناولوا المفهوم من حيث المعنى في كتاباتهم ، وكانوا على يقين بأن أساس حركة المجتمع هو الانسان ، وأنه هو صانع التنمية وهو هدفها .

على ضوء ما تقدم أن تتبع مسيرة التنمية البشرية في الفكر التنموي الحديث نجدها تعكس مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي ، ذلك أن التنمية البشرية هي جزء من كل ، فهي لم تُطرح مستقلة بحد ذاتها . ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى عقد مع تطور الأصل ، ولقد تم استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية ، فلقد استخدم مثلاً في البداية تعبير " تنمية العنصر البشري " أو " تنمية الرأسمال البشري " أو " تنمية الموارد البشرية " أو "التنمية الاجتماعية " ... الخ ، إلى أن أستقر الرأي حالياً ، أقله على المستوى الفكري ، عند استخدام هذا المفهوم بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الانمائي عبر عمله الرائد الذي برز مع بداية التسعينيات عبر إصدار تقرير التنمية البشرية . وبالطبع كان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المتعددة وسنحدد مضمونها خلال العقود الأربعة منذ بداية الخمسينيات حتى التسعينيات كما وردت في أدبيات الأمم المتحدة وبالأخص برنامجها الانمائي . ولا بد أولاً من أستعراض سريع لأهم نظريات النمو الاقتصادي وكيفية تعاملها مع التنمية البشرية [٢] .

أ- <u>نظريات النمو الاقتصادي وارتباطها بالبعد البشري للتنمية :</u>

في بداية عقد الخمسينيات ساد النموذج الاقتصادي المرتكز حول تكوين رأس المال والقائل بأن عمليات التنمية تحتاج في الأساس إلى تمويل خارجي ، وان تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفضل الأثر التساقطي (trickling down effect) [*] .

وعلى ضوء هذا النموذج تم إعمار اليابان وأوربا الغربية التي دمرتها الحرب من خلال مشروع مارشال . أما في البلدان النامية ، فأن الفشل أصاب الجهود التنموية حيثما طبق هذا

---

[١] شكارة ، عادل عبد الحسين ، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق ، مطبعة دار السلام ، بغداد، ١٩٧٥، ص ٩٩ . ١٠٠.

[٢] القصيفي ، جورج، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، مصدر سابق، ص ٨١. ٨.

[*] الأثر التساقطي : هو الزيادة في الانتاج والدخل نتيجة تراكم رأس المال المستمر الذي ينعكس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً ، على مختلف الفئات الاجتماعية ، مما يساهم في بلوغ التنمية المنشودة .

النموذج ، ذلك ان التمويل الخارجي جاء في حالة أوروبا واليابان يدعّم قوى عاملة مؤهلة تأهيلاً عالياً أصلاً ومجتمعاً ذا مستوى تعليمي مرتفع فجاءت الأموال لتوفر التشغيل لقوى عاملة ذات انتاجية مرتفعة نسبياً . ضمن هذا النموذج تم النظر الى العنصر البشري كوسيلة للتنمية ، وتم اغفال أن هذا العنصر هو هدف التنمية بحجة ان النمو الاقتصادي المستمر كافٍ بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة [١] .

وفي بداية عقد الستينيات إتجهت نماذج النمو الاقتصادي الى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء اولوية للتعليم والتدريب ، وظهر أثناء تلك الفترة مفهوم "تنمية الموارد البشرية " مع أصوله الاقتصادية الواضحة . ودلت الدراسات التطبيقية التي قام بها (كِنْدريك) و(شولتز) و(كازنتس) على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي ، بحيث اتضح ان (٩٠%) من ذلك النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الانسان ومهاراته والمعرفة والإدارة، فالقدرة الانسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد [٢] .

أما في عقد السبعينيات فقد عالج الفكر التنموي مسألتين مهمتين : الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر ، والثانية ارتبطت بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كافة ، ولقيت هاتان المسألتان دعماً قوياً من خلال تبني منظمة العمل الدولية والبنك الدولي لهما، إذ أشار (مكنمارا) ، رئيس البنك في تلك الفترة ، الى " أن أهمال جانب التوزيع توقعاً لأن يلعب الأثر التساقطي للزيادة في الانتاج والدخل دوره ، قد حدّ من بلوغ التنمية المقصودة [٣] .

يتضح لنا أن جانب " البشر هم هدف التنمية" قد بدأ يتضح أكثر فأكثر ، وأن بقي الأمر مقتصراً على توزيع الثمار المادية للتنمية من دون التطرق الى الجوانب السياسية والثقافية والروحية ، إلا أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي إنحرف في الثمانينيات عن مساره ، وتم تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد ، من خلال التأكيد على جانب التمويل الذي كان سائداً خلال عقد الخمسينيات . وعلى ضوء هذا المنحى الجديد تم إقتراح سياسات التكيف الهيكلي مع ما أستتبع ذلك من تقليص لدور القطاع العام وتعظيم لدور القطاع الخاص [٤] .

إن سياسات التكيف ركنت البشر في الصف الثاني ، وأصبح الهمّ منصباً من جديد على النمو الاقتصادي بحد ذاته بغض النظر عن آثار هذه السياسات في الفئات الاجتماعية المختلفة مما دعا برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع الجمعية الدولية للتنمية الى الطلب إلى

---

(١) الإمام ، محمد محمود ، التنمية البشرية من المنظور القومي ، مصدر سابق، ص ٢. ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤.

(٤) القصيفي ، جورج ، مصدر سابق، ص ٨٤.

صندوق النقد الدولي أن يعطي أهتماماً أكبر للنواحي البشرية ، بحيث يتم التخفيف من وطأة هذه البرامج وخصوصاً على الفئات الأكثر استضعافاً[١] .

وعند منتصف الثمانينيات بدا واضحاً أن هناك تيارين رئيسيين على المستوى الدولي يتعارضان بالنسبة الى موقفهما بخصوص التنمية البشرية : الأول حمل لواءه صندوق النقد الدولي، يركز على النمو الاقتصادي أساساً ، إذ أنه في غياب هذا النمو لا يمكن توزيع سوى الفقر ، وبالتالي فإنه يرجىء الأهتمامات البشرية كافة الى مرحلة لاحقة ، والثاني حمل لواءه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يحاول جاهداً أن يضع البشر أولاً في صلب العملية التنموية .

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن الغلبة في الواقع الملموس لا زالت لجهة صندوق النقد الدولي كونه يمتلك أساساً قروض التنمية المقدمة الى الدول النامية والفكر المستخدم على أرض الواقع هو مزيج مركب من أكثر من مصدر بحيث يدور الكلام اليوم على تكيف هيكلي بوجه انساني وأيضاً أن العمل الفكري الريادي الذي يقوم به حالياً برنامج الأمم المتحدة الانمائي ما زال بحاجة الى تدعيم ومساندة وخصوصاً لجهة أسماع صوت العالم الثالث بشكل عام ، والوطن العربي بشكل خاص بصورة أوضح [٢] .

ب- <u>مراحل تطور مفهوم التنمية البشرية ومضمونها :</u>

ميّز برنامج الأمم المتحدة الانمائي بين حقبتين زمنيتين في تتبع مسيرة مفهوم التنمية البشرية هي فترة ما قبل التسعينيات وما بعدها وسنتعرض لهاتين الحقبتين بصورة مقتضبة :

١- <u>فترة ما قبل التسعينيات :</u>

في عقدي الخمسينيات والستينيات تطور مفهوم التنمية البشرية ، علماً بأن التعبير الشائع وقتذاك كان " تنمية الموارد البشرية " أي أن التركيز تم أساساً على اعتبار البشر كونهم وسيلة التنمية ، ويمكن القول إيجازاً إن المضمون تركز في الستينيات على تدريب الكوادر الوطنية الفنية في الدول النامية لتسريع عجلة التصنيع ثم بعد ذلك انتقل الى التأكيد على أهمية التعليم والتدريب ، وقد بقي هذا التوجيه ماثلاً في المضامين اللاحقة كافة ، ليُوسع في الثمانينات ليشمل مسائل التغذية والاسكان والتقانة ٠٠٠ الخ ، رغم ذلك بقيت هناك اختلافات ظاهرة بين مضمون وآخر ، ومع نهاية هذه الفترة تزايد أهتمام ، مفهوم تنمية الموارد البشرية بالبشر على اعتبارهم ليس فقط وسيلة التنمية بل وغايتها أيضاً ، وان بقي هذا الأهتمام على المستوى النظري ولم يبلور في مضمون عملي . إن عقد الخمسينيات ركز على مسائل الرفاه الاجتماعي ، وكما ذكرنا فان عقد الستينيات أعتبرت العنصر المتبقي للتنمية من خلال تركيزه على تنمية الموارد البشرية بالذات .

---

(1) Development Study Programme and North South Round Table, United Nations Development Programme, Budapest Statemmention, Human Development in a Changing World, Budapest, 6-9 September, 1987, P. 7.

(٢) القصيفي ، جورج، مصدر سابق، ص ٨٥.

إن أهم المضامين التي تبلورت لمفهوم " تنمية الموارد البشرية " خلال العقود الثلاثة التي تسبق التسعينيات . يبدو أن استراتيجيات التصنيع المعتمدة في خطط التنمية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات قد دفعت باتجاه التركيز على تأهيل الكوادر الفنية الوطنية في الدول النامية ، لذا فأن مضمون التنمية أبان تلك الفترة ركز على تأهيل هذه الكوادر . وبقي هذا التركيز واضحاً في أدبيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى منتصف الثمانينيات ، إذ تم اعتبار تدريب الكوادر المؤهلة يشكل جزءاً مهماً لا ينفصل عن تنمية الموارد البشرية [١] .

على ضوء ما تقدم ، نجد أن التعليم والتدريب شكّل النواة التي تمحور حولها مضمون التنمية في منظومة الأمم المتحدة [٢] . فقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقرير له عام ١٩٦٧ ثلاثة أوجه رئيسة لتنمية الموارد البشرية هي [٣] :

١- استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج .
٢- تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم المهني والتدريب .
٣- تحفيز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وإشراك أوسع الفئات الاجتماعية.

ويبدو أن تركيز تنمية الموارد البشرية على التعليم والتدريب بقي على حاله خلال السبعينيات ، إلا أن المضمون توسع كثيراً خلال الثمانينيات ، خصوصاً بعدما بدا واضحاً الدور الرائد والمتنامي الذي أخذ يلعبه برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعد منتصف عقد الثمانينيات [٤]. وتوسع المضمون وأضيفت مجالات أخرى غير التعليم والتدريب ، شملت تعزيز دور المرأة وتحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الكفوء للموارد البشرية والاهتمام بتوفير الحاجات الأساسية للبشر ، وترافق الأهتمام بتوسيع مضمون تنمية الموارد البشرية مع الاخفاقات التي منيت بها برامج التكيف الهيكلي المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي ، والتي أهملت الى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية[٥].

وترافق مع هذا الأهتمام وضع الجزء وهو " تنمية الموارد البشرية " ضمن الكل وهو " التنمية البشرية " مع التأكيد على ضرورة النظر الى مختلف جوانب السياسة الاجتماعية بشكل متكامل ، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقرير لها صدر عام ١٩٨٨ ينص على أنه : " من المتفق عليه الآن على نطاق واسع أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية تركز على البشر وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية ، إن هذه المقاربة تركز على البعد البشري وتؤكد على أن البشر هم في المرتبة الأولى ، على الرغم من ذلك أن عملية وضع الجزء ضمن

---

(١) القصيفي ، جورج ، مصدر سابق، ص ٨٦.

(2) United Nation Economic and Social Council, Development and Utilization of Human Resources in Developing Countries, Report of the Secretary- General, 3 May 1967, P. 7.

(3) Ibid ., P.4.

(4) Development Study Programme and North Siuth Round Table, Istanbul, Statement on Development: The Human Dimension Istanbul, 1-4 September 1985, P. 24.

(5) Ibid., P. 3.

إطار الكل هذه لم تتبلور بشكل كامل إلا بعد عقد التسعينيات مع إصدار تقارير التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة [١] .

ويمكن عموماً تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود الأربعة التي سبقت عقد التسعينيات بالقول : " إنها ركزت خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينيات أُعتبرت " العنصر المتبقي للتنمية " وفي السبعينيات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية ، في حين أضحت في الثمانينيات الجانب المهمل " [٢] .

وما يجب أن نشير اليه الى أن عقد الثمانينيات شكّل أيضاً عهداً شهدت الساحة الدولية رواج مصطلح إنمائي آخر هو مصطلح التنمية المستدامة ، وثمة تساؤل هنا يطرح نفسه ماذا أضافته صفة الاستدامة على كلمة التنمية ؟

وهل ان المسألة هي مجرد تلاعب بالألفاظ ؟

قبل الاجابة عن هذه التساؤلات يعرّف معجم مفاهيم التنمية، التنمية المستدامة بأنها : (هي سياسة لتشجيع النمو المستمر والمتناسق مع الحفاظ على توازن موارد البيئة ، وذلك من خلال ترشيد استغلال الموارد القابلة للنفاذ والانتقال الى الموارد القابلة للتجديد ، ومشاركة الجماعات المحلية في مشاريع التنمية ، والوصول إلى حلول تسوية في المفاوضات الدولية ، والاعتراف بمصالح الدول الصناعية والدول غير الصناعية على السواء) [٣] .

من خلال ما تقدم وما استدل عليه معجم مفاهيم التنمية ، يتضح لنا أن مصطلح التنمية المستدامة غالباً ما يستخدم على سبيل الإشارة الى البيئة على الرغم من أن معناه اوسع بكثير من أن يقتصر على البيئة وحدها . وقد ظهر منذ المؤتمر الذي عقد في استكهولم عام ١٩٧٢ بشأن البيئة البشرية تفهّم أكبر فيما يتعلق بضرورة حماية البيئة وإدامة الموارد الحياتية في كل من بلدان الشمال والجنوب . وثمة مسألة أساسية أخرى تتمثل في المسؤولية المتعين على الأجيال الحاضرة الاضطلاع بها للابقاء على الخبرات العالمية المشتركة لتستفيد منها الأجيال المقبلة.

ولقد أفضى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد عام ١٩٩٢ إلى أعتماد جدول أعمال القرن (٢١) ، وهو اتفاق حكومي دولي يسلّم بترابط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية . وقد تعهدت جميع البلدان في هذا الاتفاق بالعمل معاً من أجل

تحقيق تنمية مستدامة اجتماعياً وبيئياً ، وخلاصة القول ، إن نعت التنمية بـ " البشرية " و" المستدامة" تولد من شعور لدى عدد غير قليل من الحكومات والسكان بضرورة تغيير محط تركيز

---

(1) United Nations , General Assembly, " Forty- Fourth Session, Human Resources Development & the Activities of the United Nations System in that Field : Report of the Secretary General, May , 1989, P.1.

(2) United Nations Development Programme , Development Study Programme and North South Round Table, " Amman Statement on Human Development: Goals and Strategies For the Year 2000, Amman, 3-5 September 1988, P. 7-8.

(٣) معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق، ص ٤٥. ٤٦.

التنمية ، أي الانتقال من التركيز المنصب كلياً على نمط غير مستدام من أنماط النمو الاقتصادي الى منظور مستدام بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية [١] .

٢- فترة مطلع التسعينيات :

لا يعدُّ من قبيل المغالاة أو المبالغة إذا قلنا أنه قد حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي مع صدور تقرير التنمية البشرية الأول عام ١٩٩٠ من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من حيث معالجته التنمية البشرية ، فإذا ما كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينيات ، ليشمل جوانب لتشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الانتاجية ، فإن مفهوم التنمية البشرية قد ركز إضافة الى ذلك على كيفية الانتفاع بالقدرات البشرية ، بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى " ان الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها " .

بالإضافة الى عملية إعادة التوازن هذه ، التي تمت صياغتها بشكل مرن وخلاّق، فقد أصبح هنالك مجالاً مفتوحاً للاجتهاد في مجال توسيع مفهوم تشكيل القدرات البشرية ومجال مفهوم الانتفاع بهذه القدرات ، بحيث يتم الارتقاء من مستوى معين الى مستوى آخر أكثر تقدماً، مما يضفي على العملية التنموية صيغتها الدينامية ، إلا أنه على الرغم من هذه القفزة النوعية فما زال هناك بعض النقاط الأساسية التي يجب إدخالها على مفهوم التنمية البشرية الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بحيث يكون صوت الانسان مسموعاً سواء في الشمال أو في الجنوب بشكل أكثر توازناً [٢] . أما مفهوم التنمية البشرية المستدامة كما ورد في التقارير الصادرة منذ عام ١٩٩٠،وكما يعرفه معجم مفاهيم التنمية فهو يعني[٣]:(هي مقاربة متكاملة ومتعددة الاختصاصات في التنمية يكون فيها الانسان محور العملية التنموية ؛ وتشجع التنمية البشرية المستدامة حماية فرص الحياة للأجيال الحالية والأجيال القادمة مع أحترام النظم الطبيعية التي تعتمد عليها كل حياة) .

إن ربط التنمية البشرية بزيادة الخيارات المتاحة امام البشر قد أضفى عليها دينامية ، لأن الخيارات البشرية غير محدودة وتتطور بأستمرار ، وللتنمية البشرية كما أسلفنا جانبان الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات ، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الانتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية٠٠٠ الخ ، بالاستناد الى هذه المقولة نتعرف الى طرفي المعادلة الداعية إلى " أن الانسان هو صانع التنمية " ، وهذا ما تعكسه أساساً مسألة تشكيل القدرات والاستثمارات في البشر ، وكذلك " الانسان هو هدف التنمية " ، وهذا ما تعكسه مسألة انتفاع البشر بقدراتهم

---

(١) التنمية البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٢) القصيفي ، جورج ، مصدر سابق، ص ٨٨. ٨٩.

(٣) معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق ، ص ٤٦.

المكتسبة . بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد ، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الى فرص الخلق والابداع ، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي ، وضمان حقوق الانسان . ويضع هذا المفهوم أي (التنمية البشرية) مسافة بينه وبين مفاهيم الرفاه البشري التي تركز على الانتفاع بالقدرات البشرية المكتسبة، وتغفل جانب اكتساب القدرات وعملية الاستثمار في البشر ، وأيضاً يضع هذا المفهوم مسافة بينه وبين منهج توفير الحاجات الأساسية من حيث أن هذا المنهج الأخير يحد الخيارات البشرية ويُفقد عملية التنمية ديناميتها [١] .

لذا إنه من الضروري تحديد الفروق بين هذه المناهج بوضوح لتجنب أي لبس فنجد أن مناهج الرفاهية البشرية تنظر الى الناس كمنتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها ، وتهتم هذه المناهج بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الانتاج .

ويركز منهج الاحتياجات الأساسية على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة مثل : الغذاء ، والمأوى والملبس ، والرعاية الصحية ، والمياه ، وازاء هذا التركيز على توفير السلع والخدمات تتوارى مسألة الخيارات البشرية .

ويوضح مفهوم التنمية البشرية علاقته مع مفهوم النمو الاقتصادي المستمر فهو يوافق على هذا النمو المستمر غير أنه لا يوافق النموذج الاقتصادي البذي يرى في هذا النمو هدفاً بحد ذاته ، بحيث يكون الأثر التساقطي كفيلاً بتوزيع ثمار التنمية على أوسع الفئات الاجتماعية ، بل يعتبر هذا النمو بمثابة الشرط الضروري وغير الكافي ، فهي تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بالتوزيع ، وتهتم بالاحتياجات الرئيسة بقدر ما تهتم بالشريحة الكاملة للتطلعات الانسانية ، وتهتم بمآزق الناس في الشمال بقدر ما تهتم بحرمان الناس في الجنوب ، لا تبدأ فكرة التنمية البشرية بأي نمط سبق إعداده ، انها تستمد إلهامها من الأهداف البعيدة المدى لأي مجتمع ، وهي تنسج حول الناس وليس حول التنمية [٢] .

ومع حلول عام ١٩٩٣ تم توسيع مفهوم المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، وتم تعريف التنمية بكونها " تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس ". وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر ، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات ، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاّق . والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ١٨.

[٢] تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٢ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢.

الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً ... والتنمية بواسطة الناس ، أي اعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها [١] .

ومع بلورة المشاركة الشعبية يتخذ طرفا المعادلة في مقولة " الانسان صانع التنمية وهو هدفها " بعدهما الحقيقي ،ذلك أن المشاركة الاقتصادية تعكس صنع التنمية ، في حين تعكس المشاركة الاجتماعية والسياسية جانب هدف التنمية ، خصوصاً إذا ما تم تطبيقها بشكل فعال وخلاّق وعلى ضوء ذلك يبدو واضحاً أن مفهوم التنمية البشرية المقترح من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي هومفهوم شمولي دينامي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلاً أمام البشر [٢] .

وخلاصة مراحل تطور مفهوم التنمية البشرية فأنه تم التركيز خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل بعد ذلك مركز الثقل الى التعليم والتدريب خلال الستينيات ، ومن ثم الى التركيز ، خلال السبعينيات على تخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر ، غير أن هذا الأهتمام بالجانب البشري من قبل الفكر الاقتصادي ، قد تم إغفاله لاحقاً في الثمانينيات إذ تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي التي حمل لواءها صندوق النقد الدولي .

جـ - الآثار المترتبة على استخدام التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية:

في البداية لا بد من ذكر البلدان العربية التي طبقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وهي (مصر ، تونس ، المغرب ، الجزائر ، الأردن ، السودان ، موريتانيا) ومن العقبات التي تواجه أي باحث هو حداثة عهد هذه البلدان بتلك البرامج ، إضافة لعدم توافر دراسات أو احصاءات تساعدنا على تحليل تأثير هذه البرامج ومتابعته ، لكن ذلك لا يمنع من بذل جهد في المحاولة ، لأنه باستطاعتنا أن نستخرج من سياسات هذه البرامج تأثيراتها المنطقية ، الراهنة والمحتملة ، في أوضاع التنمية البشرية ، إضافة الى نمطية هذه البرامج منذ سنوات طويلة في جميع البلدان العربية وغير العربية ، فإن خبرة الدول التي سبقتنا في تطبيقها ، سوف تساعدنا على أستشراف صورة هذه الأوضاع في بلادنا بوصفها خبرة مرجعية . يعترف خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين بأن لتلك البرامج تكاليف اجتماعية تضر بما يسمى بالقطاعات الاجتماعية الأشد تعرضاً للمخاطر ، وبهذا الخصوص كتبت احدى العاملات في البنك الدولي (واند تسينغ) وهي تقول بصراحة تامة : " ولما كان التكييف بالتالي يتضمن عادة تخفيضاً في مجموع الطلب ، وتغيرات في الأسعار النسبية

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، مصدر سابق، ص ٣.

(٢) القصيفي ، جورج ، مصدر سابق، ص ٩١. ٩٢.

لعوامل الانتاج وللمنتجات وتحولاً في تخصيص الموارد ، فإن هذا يستتبع بالضرورة تكاليف ، مثلاً في شكل تقليل الاستهلاك ، أو تخفيض الاستثمار أو الأبعاد المؤقت للعمل (زيادة البطالة) [١] .

ويعترف كل من (يوكون هوانغ وبيتر نيكولاس) وهما من خبراء البنك الدولي أيضاً ، " أن تدابير التكيف الرامية الى موازنة إجمالي الطلب والعرض عادةً ما تؤدي الى انكماش الناتج والعمالة والاستهلاك ٠٠٠ ولا يكاد يمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية " [٢] .

ويقول هؤلاء الخبراء أيضاً : " ولا بد لأي تقدير للتكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف أن يقيم آثارها على رفاهية الفقراء ، الثلاثين أو الأربعين في المئة من أدنى درجات سلم الدخل والاستهلاك بالنسبة للفرد بين السكان . وتضم هذه المجموعة صغار المزارعين والعمال غير الماهرين أو منخفضي الأجور ٠٠٠".[٣] رغم عدم اختلاف خبراء الصندوق والبنك الدوليين حول الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، ومن ثم تأثيرها في أحوال البشر ، إلا أنهم جميعاً ومن دون استثناء يتفقون على مقولة محددة ، لا يملّون من تكرارها دوماً ، لتبرير الآثار والدفاع عنها ، وهي المقولة التي تقول إن التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف، سيجعلها أكثر عبئاً في المستقبل ، إذا أجل البلد تنفيذ برامج التكيف ، وان الآثار السلبية التي تنجم عن هذه البرامج هي تكلفة لا مهرب منها ، ومرارة دواء لا بد من تجرعه حتى يمكن التكييف أن يأخذ مجراه وينتقل البلد الى أوضاع أفضل في الأجل المتوسط والبعيد ، وفي هذا السياق نستدل بقول (واند تسنيغ) التي تقول : " لكن هذه التكاليف ٠٠ لا بد وأن تقارن بتكاليف عدم اعتماد سياسات التكيف في حينها، أو اجراء التكيف بطريقة غير منظمة ، وكلتا الحالتين يمكن أن تفرض عبئاً أكثر ثقلاً . فمع تأجيل التكييف يزداد عمق جذور التشوهات ، ويصبح تصحيحها أكثر تكلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً "[٤] .

إلا أنه مع تصاعد موجات النقد الموجهة الى هذه البرامج بسبب فداحة آثارها السلبية سواء على صعيد الخبراء والمفكرين المعارضين او صفات الصندوق والبنك الدوليين وما بني عليها من سياسات ، أو على صعيد قادة الدول النامية نفسها الذين أصبحوا عرضة لانتقادات سياسية حادة في مجتمعاتهم جراء ما تمخض عن هذه البرامج من آثار سلبية وقلاقل ، وفي ضوء الهبات

---

(١) تسينغ ، واند ، " آثار التكيف ، للتكيف تكاليفه ، لكن تكلفة عدم التكيف قد تكون أكثر " ، التمويل والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٢١ ، ع٢، ك١/١٩٨٤، ص١٢.

(٢) هوانغ ، يوكون ونيكولاس ، بيتر، " التكاليف الاجتماعية للتكيف " ، التمويل والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٢٤ ، ع٢ ، حزيران/ ١٩٨٧ ، ص ٢٢. ٢٤.

(٣) المصدر السابق ، ص٢٢.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٢.

الشعبية الساخطة ضد ما تنطوي عليه هذه البرامج من اعباء كبيرة وفادحة على المحرمين والفقراء ومحدودي الدخل[*] ... في ضوء كل ذلك بدأت بعض المنظمات الدولية تتحدث عما يسمى بالتكيف ذي الوجه الانساني وعن اعطاء أهمية كبيرة لمراعاة أحوال الفقراء، وان سياسات هذه البرامج يجب أن تحقق كلاً من الكفاءة والعدالة ، وأنه يتعين على البنك الدولي أن يقدم المساعدة الى الحكومات للتخفيف من الآثار السلبية للتكيف ، وبالأخص الى الفقراء ، ولهذا بدأ البنك الدولي يقترح ، عمل ما يسمى بشبكات الأمان وتأسيس صناديق تعويضات ومساعدات للفئات الأشد تعر ضاً للآثار السلبية لهذه البرامج ، وهي مقترحات هزيلة، وتمثل مواردها رذاذاً طفيفاً لا يتمكن من تخفيف لهيب هذه الآثار الاجتماعية لتلك البرامج .

مما تقدم لا بد أن نسأل ما أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت وستنجم عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي سيكون لها علاقة مباشرة بأوضاع التنمية البشرية ؟

تتضمن الاجابة عن هذا التساؤل الإشارة أولاً الى أهم ثلاث خصائص جوهرية في تلك البرامج تنبثق منها كل الآثار السلبية التي تضرب في الصميم تنمية الموارد البشرية [١] :

١- **<u>الطبيعة الانكماشية لتلك البرامج:</u>** هذه الطبيعة أمر مؤكد ولا ينكرها خبراء الصندوق والبنك الدوليين . فيؤدي خفض الطلب الكلي الذي يشمل (الاستهلاك + الاستثمار) للقضاء على فائض الطلب ، من أجل خفض العجز في ميزان المدفوعات وخفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حجم الاحتياطات الدولية ، لا بد من أن يؤدي كل ذلك الى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص العمل ، وبالتالي الى زيادة الكساد والطاقات العاطلة وحالات الافلاس وما يترتب على ذلك من هبوط في مستوى المعيشة وارتفاع في معدلات البطالة ، وتزداد حدة هذا الأثر الانكماشي خصوصاً إذا لم يكن تطبيق تلك البرامج مصحوباً بدعم خارجي ملائم من المعونات والقروض الميسّرة ، وهذا ما حدث بالفعل في جميع الدول التي طبقت هذه البرامج .

(*) نشير هنا الى مظاهرات الخبز الشهيرة التي حدثت في مصر ١٩٧٧ وتونس ١٩٨٣ والمغرب ١٩٨٤ والسودان ١٩٨٥ والبرازيل ١٩٨٣ ... الخ .

(١) زكي ، رمزي ، أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية ، في كتاب : التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت، لبنان ، ١٩٩٥، ص ٢٢٤-٢٢٥.

٢- **انحياز تلك البرامج الى مصلحة رأس المال :**

إن انحياز وصفة هذه البرامج الى اصحاب رؤوس الأموال ووقوفها بقوة ضد مصلحة عنصر العمل ، لا تدعو الى الشك ، لأن معظم السياسات التي صممت لخفض مستوى الطلب الكلي نتج عنها إعادة توزيع واضحة في الدخل والثروة القوميين لصالح أصحاب رؤوس الأموال وضد كاسبي الأجور والرواتب الشهرية ، لأن ارتفاع أسعار الفائدة ، وخفض الضرائب على الدخول العالية والثروات ، والاعفاءات الضريبية التي تقررت للاستثمار الخاص ، وإعادة النظر في العلاقات الايجارية بين المالك والمستأجر ، أدت الى زيادة نصيب أصحاب عوائد حقوق التملك في الدخل والثروة القوميين ، وفي المقابل أدت هذه السياسة الى خفض نصيب عنصر العمل من الدخل ، مثل تجميد الأجور وزيادة الأسعار والغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار الخدمات العامة ورسومها (التعليم ، الصحة ، المرافق العامة٠٠٠) ٠٠٠ كل هذا ألحق ضرراً شديداً بكاسبي الأجور والرواتب وخفض نصيبهم النسبي في الناتج المحلي الاجمالي .

٣- **أضعاف قوة الدولة :**

هذه الخاصية التي أتصفت بها هذه البرامج ، وألقت بظلها الشديد على أحوال التنمية البشرية فهي الاضعاف المحسوس الذي حدث في دور الدولة بعد اطلاق قوى السوق والمراهنة على الدور الرائد للقطاع الخاص ،وتجلى ذلك في الخفض المباشر والواضح في النفقات الجارية والاستثمارية للحكومة ونزع ملكية القطاع العام (الخصخصة) ، وحرمان الدولة من الفائض الاقتصادي المتحقق منه ، وأجبار الدولة على الأخذ بسياسة حرية التجارة ، حتى وأن أدى ذلك الى تحطيم صناعاتها المحلية ، وحرصت أدبيات الصندوق والبنك الدوليين ومعهما جماعة التكنوقراط المرددة فكرهما ، على تصوير الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي على انها منبع الأزمات والكوارث وانها العدو الأول للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

في ضوء هذه الخصائص الثلاث التي أتصفت بها كل من برامج التثبيت والتكيف الهيكلي يمكننا الآن أن نحدد بعضاً من الآثار السلبية التي نجمت وستنجم عن هذه البرامج في التنمية البشرية وهي [١] :

أ- **تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل :**

إن العبء الأساسي للكلفة الناجمة عن تطبيق هذه البرامج يتحمله الفقراء ومحدودي الدخل . الفقراء أي الفئات والشرائح الاجتماعية الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته أو فوقه بمسافة قريبة ، ويضاف اليهم العاطلون عن العمل ، والقطاع العام ذوي الأجور المنخفضة والمحدودة ،

(١) زكي ، رمزي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧. ٢٢٩.

والمهمشون في المدن ممن يعملون في أنشطة تافهة في القطاع الهامشي لحساب انفسهم ... الخ وهؤلاء يمثلون في الحقيقة الشطر الأكبر من سكان البلدان العربية غير النفطية، ولا يمكن أن نتصور حدوث تنمية بشرية من دون الارتقاء المحسوس والمتعمد بمستوى معيشتهم استهلاكاً وصحة وإسكاناً وتعليماً وتثقيفاً وأن أي اهمال لهذه الكتلة الأساسية من السكان هو بالقطع حديث زائف لا يؤدي الى حدوث تنمية بشرية .

ومن المؤكد أن جميع هؤلاء قد تأثروا بشكل مباشر من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي ، من خلال الغاء أو تخفيض الدعم المخصص للمواد التموينية الغذائية وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام وأسعار الطاقة والنقل ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، وزيادة الرسوم على هذه الخدمات ، فإن كثيراً من النتائج السلبية على التنمية البشرية يمكن تحديده كنتاج مباشر لتطبيق هذه البرامج مثل :

١. تردي سوء الأحوال الغذائية والصحية للفقراء ومحدودي الدخل .
٢. تدهور نسب الالتحاق بالتعليم الالزامي بسبب إضطرار العوائل الفقيرة الى اخراج اطفالها من المدارس والحاقهم بالعمل مبكراً (تزايد ظاهرة عمالة الأطفال) .
٣. تزايد الفقر والبطالة وتردي سوء الخدمات الاجتماعية في الريف مما أدى الى زيادة الهجرة من الريف الى المدن .
٤. بروز ظاهرة الاحياء العشوائية التي لا تتوافر فيها الظروف الانسانية اللائقة للمعيشة .
٥. النزوع الى الجريمة والعنف والتطرف .

ب- <u>تزايد معدلات البطالة وإهدار قوة العمل البشري :</u>

تعتبر مشكلة البطالة أحد القواسم المشتركة لجميع البلدان العربية التي طبقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وزادت حدتها منذ منتصف الثمانينيات ، عندما هبطت في جميع هذه البلدان معدلات الاستثمار نتيجة لتدهور أسعار صادراتها وارتفاع أعباء خدمة ديونها الخارجية وانخفاض التحويلات المناسبة اليها وضعف قدرتها على الحصول على قروض أجنبية جديدة وهبوط الطلب على العمالة التي كانت ترسلها هذه البلدان الى بلدان الخليج ودول أوروبا . على أن خطورة تفاقم مشكلة البطالة الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي لا تتمثل في جانبها الاجتماعي والانساني فحسب نتيجة ضعف الضمانات الاجتماعية وغياب نظم اعانات البطالة وضعف الدور الذي تلعبه نقابات العمال العربية للدفاع عن حقوق عمالها على نحو ما هو معروف في الغرب الرأسمالي ، بل فيما تنطوي عليه هذه المشكلة من هدر في قيمة العمل الانساني ، خاصةً وان النسبة الأكبر من

العاطلين عن العمل هم من الشباب وبذلك تخسر بلادهم حجم العطاء الانتاجي الذي كان ممكناً أن يقدموه لتعطلهم .

جـ - تردي إشباع الحاجات الأساسية :

على ضوء الطابع الانكماشي الصارم الذي تتسم به برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وما تؤدي اليه من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وخفض في الأجور الحقيقية ومن إعادة توزيع جذرية للدخل والثروة القوميين وما يُبنى على ذلك من تفاوت اجتماعي صارخ ... تتردى درجة إشباع الحاجات الأساسية لمعظم السكان الذين يكونون أشد تعرضاً للمخاطر والآثار السلبية التي تنجم عن تلك البرامج . وهنا نؤكد على مسألتين أساسيتين بهذا الخصوص ، وهما مسألة الأسعار ، ومسألة الخفض الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة في مجال النفقات ذات الطابع الاجتماعي بوصفهما من أهم المسائل الفاعلة في تردي درجة إشباع الحاجات الأساسية لقسم كبير من السكان . أما الأسعار ، فإن أهم ما تركز عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلي هو الغاء الرقابة على الأسعار والتدخل الحكومي في الأسواق والغاء الدعم وزيادة أثمان السلع والخدمات للاقتراب مما يسمى بالأسعار العالمية ، وذلك يتم تحت عناوين محددة ، مثل " تحرير الأسعار " و" إزالة التشوهات السعرية " ولا يخلو أي برنامج من تلك البرامج من موجة من الارتقاءات المتتالية العمدية ، والحجة النظرية التي يستند اليها الصندوق والبنك ، هي أن تحرير الأسعار سيؤدي الى تنافس الأسواق وتخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل [1] .

هكذا يتضح لنا أن السياسات الراهنة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ذات تأثير سلبي للغاية في التنمية البشرية ، فهي تزيد من درجة الحرمان البشري في إشباع الحاجات الأساسية (الغذاء ، الصحة ، التعليم ، الأسكان ... الخ) ، وتؤدي الى زيادة البطالة وتخفيض الدخول والأجور الحقيقية لقطاع عريض من الناس ، كما أنها تقود الى تهميش دور الدولة في التنمية والنشاط الاقتصادي ، وتنقل صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني الى مستوى المؤسسات الدولية ومانحي القروض ،وهي أيضاً تعتبر معطلة ومضادة للنمو (anti-growth) . لكن هذه البرامج نجحت ، فيما كانت ترمي اليه من أهداف جوهرية ، وهي زيادة مقدرة البلاد المدنية على رفع أعباء ديونها مستقبلاً بعد أن تنتهي فترة إعادة جدولة ديونها. وعلى الرغم من ذلك أن خبراء الصندوق والبنك يعترفون بالآثار السلبية لهذه البرامج في النمو الاقتصادي وأحوال البشر في الأجل القصير ، فإنهم يبررون ذلك بأنه الثمن الذي يجب أن يُدفع لتجاوز محنة الأزمة وتحقيق التوازنات الاقتصادية . وهم يعدون البلاد التي تطبق هذه البرامج بأن صورة الغد ستكون وردية بعد ترتيب

---

[1] النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلي المصري ، السنة ٤٤ ، ع٤ ، القاهرة ، ١٩٩١، ص٣١٧.

البيت من الداخل من خلال هذه البرامج ، إذ يستعيد الاقتصاد القومي عافيته في النمو وزيادة الدخل وفرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة [١] .

مواطن الاختلال في المسيرة التنموية :

من خلال ما تقدم عن مسيرة التنمية في الدول النامية بوصفها الأسرة العريضة للدول العربية والتي تعتبر جزءاً مهماً من هذه البلدان يمكن أن نختصر عقود التنمية في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونستطيع القول إن مسارها قد أتخذ صورة سلسلة مترابطة الحلقات ، تمثلت الحلقة الأولى منها بالتحول الهيكلي (Structural trans Formation) ، وهي عملية ديناميكية شمولية ومستمرة الزخم ، وقد تفاعلت هذه العملية مع استراتيجيات تنموية تعززها اجتهادات ونماذج اقتصادية تنموية لتتمخض عنها أنماط من تنمية تماثلت في قواسمها المشتركة ، على الرغم من تنوع اشكالها . ولكن ما إن حلت الأزمة الاقتصادية الدولية في الثمانينيات ، حتى في الدول النامية ، وعندما حصلت المواجهة ، جاء الحل الهادف متمثلاً بالتكييف الهيكلي تحت المظلة المشروطة لكل من البنك وصندوق النقد الدوليين [٢] .

ويأتي عقد التسعينيات ، ويحين الموعد النهائي لجني الحصاد ، فإذا به شامل في سلبياته، ساحق في تأثيراته من منطلقه الاقتصادي ، وامتداده الاجتماعي والبشري ، وهذه الصورة الكلية تعكسها مؤشراته الحيوية في إطار ملامحها ونتائجها ومعالجاتها والقناعات الممكن استخلاصها منها . والملامح تمثل بالآتي :

١. إن أنماط التنمية أكدت على التنويع والتصنيع والتحديث بريادة الدولة ويأتي هذا التأكيد على حساب القطاع الزراعي التقليدي والقطاع غير الرسمي (informal) [٣].
٢. توجه نظام التعليم برمته نحو القطاع الحديث ومرافقة السياسة التعليمية وبصورة حثيثة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية .
٣. هيمنة استخدام التقانة الكثيفة رأس المال (Capital- intensive) على أنماط التصنيع .

---

(١) زكي ، رمزي ، الليبرالية المتوحشة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، ١٩٩٤، ص ٢٣٢-٢٤٧.

(٢) الإمام ، محمد محمود ، مصدر سابق، ص ٤٥٦.

(3) R. Graboski, " Economic Development and the Traditional Secter, The Development Economics , Vol. 3, 1991, P.3.

٠٤ القناعة بأن الأثر التساقطي (trickling- dowen effect) للانتاج والعمالة والدخل سيحقق عدالة أكبر في التوزيع [١] .

أما النتائج فتمثلت بالنقاط الآتية :

٠١ ثبوت عدم فاعلية الأثر التساقطي للمنافع ، وبالتالي غياب العدالة في توزيع التنمية الاقتصادية ، وكان لطبيعة عملية التحول الهيكلي وتوجهها دورهما المهم في ذلك .

٠٢ انتشار البطالة المكشوفة (Unem Ployment) والبطالة غير المنتجة (Underem Ployment) بصورة مبكرة ، والتي بدأت تتعايش حتى مع أفضل ظروف للنمو الاقتصادي .

٠٣ انتشار ظاهرة بطالة الخريجين بصورة شاملة مما يعطي الدليل على عدم قدرة التوسع والنمو الاقتصادي على استيعاب مخرجات النظام التعليمي [٢].

وتتركز المعالجات في اطار التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي عموماً فالتجربة تؤكد على :

٠١ إن عملية التكييف هذه ، ومنذ البداية ، أهملت الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة عل٣ى تطبيقها .

٠٢ الضغط الذي تفرضه على القطاع العام بأتجاه تقليص العجز في الميزانية بتخفيض المصروفات وزيادة الضرائب ، وقد وقع عبؤه الأكبر على الخدمات الاجتماعية التي كانت ضحيته الأولى .

٠٣ لم تساهم الخصخصة في زيادة ديناميكية في الكفاءة مما أدى الى تخفيض الاستخدام والانتاج .

٠٤ ثبوت عدم كفاءة آلية السوق وقدرتها على ضمان الحد الأدنى من متطلبات التنمية الاجتماعية ، وبالاخص التنمية البشرية .

٠٥ إن توجه برنامج التكييف في تأكيده زيادة الصادرات، وخصوصاً الزراعية منها ، انما قد حصل على حساب الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية ، وبالتالي أدى الى تخفيض مستويات المعيشة في الدول النامية .

---

(١) D. Hunt , Economic Theorise of Development , New York: Harvester, 1989, P.3

(٢) M. Blay, Economics of Education in Developing Countries, Third Qorld Quarterly, No.2, 1983, PP. 73-83.

وتتلخص القناعات بأن تزاحم أولويات الحاجات وإنحسار الامكانيات ، دفعاً بالدول النامية إلى انفتاح اعتمادي هائل على الخارج ، وهذا ظرف يستدعي استراتيجية التنمية الذاتية والاعتماد الجماعي على النفس ، لا شك ، فهدف التنمية المستقلة في التصور ، قد خلق نقيضه في الممارسة ، وإذا كانت نتائج المسيرة التنموية قد خلقت طبقة دائمية من الفقراء فإنها في تدميرها القيم والتقاليد قد فرضت الغربة على مواطنها ، فأضحى هامشياً في المجتمع والحياة معاً [١] .

وخلاصة القول : إن تحقيق التنمية بالمفاهيم المجردة أمر غير ممكن ، وإن إغفال دور الناس والجماهير في إنجاز برنامج التنمية ، كمشاركة في صنعها ، كإغفال حقها في التمتع بثمار التنمية . والحديث هنا يجتاز الديمقراطية وحقوق الانسان إلى ضرورة المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار وتنفيذه ، فعملية التنمية لا يمكن أن تتم بمعزل عن مشاركة صانعيها والقوى الأساسية المحركة إياها .

[١] التنمية البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق، ص ٤٦٠.

الدراسات الأجنبية :

١. دراسة د. إسماعيل صبرى عبد الله الموسومة : التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً : حالة كوريا الجنوبية ، ١٩٩٥ [١]

هدفت هذه الدراسة الى الاحتذاء بنموذج التنمية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً أو ما يسمى بالنمور الآسيوية ، وهي تشمل (هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة، كوريا الجنوبية) التي كانت محل الاعجاب في السبعينيات . وقد أكد الباحث أن ما يستحق الدراسة هو فهم حقيقة الأوضاع في كوريا الجنوبية بالذات .

ويرى أيضاً أن الفكرة المحورية في هذه الدراسة هي التركيز على أهمية توافر عناصر الاستقلالية والقدرة الذاتية على مواصلة التنمية . وتلك بلا شك قضية أساسية تنبهت لها واهتمت بها وبضرورتها حتى الكيانات الاقتصادية العملاقة في صراعاتها وتنافساتها على السوق العالمية.

في المقدمة يبين الباحث أن افتقاد عناصر الاستقلالية هو المفسر لعثرات التجربة البرازيلية التي اعتمدت على الاقتراض الأجنبي من ناحية ، وعلى السوق الخارجي الذي لا تملك السيطرة عليه من ناحية أخرى .

وبالانتقال الى تجارب " النمور الأربعة " فالقاسم المشترك في ثلاث منها (هونغ كونغ ، وتايوان ، وسنغافورة) هو غياب الاستقلالية في النموذج المطروح، وأن تفاوتت تفاصيل التغيرات والأسباب .

إن القراءة المتأنية للتجربة الكورية تقود إلى عدد من الاستنتاجات المهمة :

١- ضرورة تكوين القوى الانمائية الذاتية التراكمية ، وهو ما توفر للتجربة الكورية ، بدءاً من المعايشة التأريخية للتقاليد والامكانات اليابانية ، واستفادة كوريا الجنوبية من المعرفة الأجنبية لإعادة التعمير ، والتسهيلات التي حظيت بها صادراتها في الأسواق الغربية ، يرى الباحث كل ذلك مجرد عوامل مرحلية لا تكفي في حد ذاتها لقيام تجربة انمائية مستقرة . ومن ثم فهو يركز على دور كل من التراكم الرأسمالي الثابت والتنمية البشرية وتعطي الدراسة عناية خاصة للعنصر الأخير بالذات حيث ركزت التجربة الكورية تركيزاً رئيساً على التعليم بدءاً من أهداف محو الأمية ثم تعميم التعليم الابتدائي لكل المواطنين بعدها تعميم التعليم الثانوي تلاها تعميم التعليم العالي .

---

[١] عبد الله ، إسماعيل صبري ، التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً : حالة كوريا الجنوبية، في: كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٥، ص ١٨٣. ١٩٤.

٢- إن تنظيم القيمة المضافة من جهد العنصر البشري يقتضي تشغيل المهارات المدربة من خلال توسيع قاعدة الانتاج وفرص العمل المحلية .

٣- إن التجربة الانمائية الناجحة هي التي تقوم على بناء قاعدة انتاجية قوية .

٤- تحقيق أهداف تنمية الصادرات يتطلب توافر شروط المزايا التنافسية على المستوى العالمي وهذه الشروط تقتضي خطوات عملية جادة لدفع إنتاجية العنصر البشري وتطوير انماطه السلوكية تطويراً جذرياً .

وإذا كان عنوان الدراسة هو محددات التنمية الشرية في الدول المصنعة حديثاً ، فانها مع ذلك لا تقتصر على تناول العنصر البشري وانما تتعرض أيضاً لجوانب أخرى تؤثر جوهرياً في عملية التنمية ، فهناك على سبيل المثال ، أهمية توافر البيئة القادرة على الحفاظ على رؤوس الأموال المحلية ، وهناك أيضاً التأكيد على دور الدولة .

ويرى الباحث ان أهم ما تضمنته هذه الدراسة أيضاً هو التنبيه لنقاط ضعف جوهرية . في تجارب معروفة بنجاحها المتميز . أهمها افتقاد الاستقلالية الذاتية (هونغ كونغ وتايوان) وضآلة الكيان وغياب سيادة الدولة (سنغافورة) . وبالنسبة الى تجربة كوريا الجنوبية هناك أيضاً جوانب قصور مهمة في مقدمتها : سياسة التوسع في استيراد الغذاء ، والاعتماد على اسلوب ضغط الأجور إلى ما دون معدلات تحسن الانتاجية لضمان اسعار تنافسية للصادرات ، الأمر الذي انطوى على التضحية بالحريات العامة وبنمط أفضل لتوزيع الدخول . فلا شك في ان النظرة المتوازنة الى التجارب الانمائية للدول الأخرى من خلال ادراك سلبياتها جنباً الى جنب مع إيجابياتها ، هو أفضل السبل لانتهاج النموذج الملائم لخصوصية كل دولة على حدة .

وتخلص الدراسة عدد من نقاط الاسترشاد المهمة للبلدان العربية في مجال أهتمامها بالتنمية البشرية كمدخل فعال للتنمية الناجحة وهي :

١- إذا كانت عناصر الاستقلالية والقدرة الذاتية على مواصلة التنمية شرطاً جوهرياً للنجاح، وهذا متوافر في البلدان العربية ، فان طرح قضية التعاون والتكامل العربي يجب أن تستمر دون كلل أو ضعف .

٢- على البلدان العربية . كل على حدة ، وكمجموعة متجانسة . أن تطرح بجدية قضية الديون الخارجية وأن تنتهج السبل الحاسمة الكفيلة بتحرير اقتصاداتها من أعبائها في أقصر مدة ممكنة .

٣- أن القبول بضغوط التوجهات العالمية (globalization) وتياراتها ، لا يعني نبذ الأهتمام بالتوجهات الأقليمية وبالمقومات الاستقلالية القومية ، بل يبررها ، باعتبار أن تلك التوجهات والمقومات هي دعائم وركائز من ثم ضمانات التواجد القومي على الصعيد العالمي .

٠٢ **دراسة آديمار ماينيرو الموسومة : " العولمة : الآثار الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية ودور المنظمات غير الحكومية ٢٠٠٢" [١]**

يرى الباحث : أن مصطلح تحرير التجارة واتفاقيات التجارة العالمية لا يحتل، إلا حيزاً صغيراً من السياسة الدولية التي عرفت بـ (اتفاق واشنطن) . ومن أجل أن نفهم الاطار الذي يلائم تحرير التجارة حسب هذا المفهوم . ويشخص الباحث العلاقة بين تحرير التجارة وبين الاستثمار الخارجي المباشر ، والخصخصة وتخفيض أو الغاء القيود التجارية ، وتوفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية .

بعد مرور (١٠. ١٥) سنة من تبني هذه المقترحات ، أظهرت الأوضاع الاقتصادية العامة بأنها لا تقود الى تنمية عادلة وفاعلة ، بأي شكل من الأشكال . فقد ارتفعت المخاطر في العمليات الاقتصادية وازدادت حالة عدم الاستقرار ، وبسبب هذه الاجواء المفعمة بالخطورة ، وعدم الاستقرار بالنسبة للشركات ونشاطها. فقد أدى ذلك الى تعزيز اتجاهات تركز رؤوس الأموال ومركزيتها بحيث ساهم في رفع معدلات البطالة على امتداد العالم . فالاضافة الى لك ، فأن أرتفاع وضخامة حجم الديون الخارجية والداخلية مع ارتفاع درجة التحكم الخارجي بحركة رأس المال سيؤدي الى زيادة ذلك الجزء من الميزانية القومية الخاص بدفع وتسديد الاعباء المالية الباهظة الناجمة عن هذه المديونية مما يحرم الدولة من الموارد المالية التي تحتاجها لتنفيذ سياساتها الاجتماعية والتنموية . إن تحرير رؤوس الأموال من القيود والتدفق المتزايد للاستثمارات الخارجية المباشرة أدى الى زيادة تبعية اقتصاديات معظم البلدان والى اختلال حسابات ميزان مدفوعاتها .

يرى الباحث أيضاً ان تدفق الاستثمارات الخارجية مع الغاء القيود التجارية والخصخصة، في الغاء تأميم العديد من القطاعات التجارية المهمة داخل معظم الدول المسماة بالنامية .

ويوضح الباحث ان مفهوم " التجارة الحرة " يبدو غامضاً عند التطبيق الاقتصادي العلمي ، إذ تكون النسبة العالية من التجارة أما متركزة داخل شرات معينة أو تتم بواسطة (تكتلات) يسيطر عليها أما المنتجون (شركات أو دول) أو المستهلكون (ليس الأفراد بل أيضاً شركات أو دول) .

وهنا يوضح الباحث دور المنظمات غير الحكومية نتيجة لهذه الأوضاع فيقول بان معظم هذه المنظمات تقف موقفاً معارضاً من خلال ثلاثة اشكال من المنظمات :

٠١ المنظمات التي تعارض العولمة ، بدون التعرف بالضرورة على مبادئها الأساسية .

---

[١] ماينيرو ، آديمار، العولمة : الآثار الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية ودور المنظمات غير الحكومية ، ترجمة د. عبد العزيز صبحي حسون ، في: كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، ج٦، بيت الحكمة ، بغداد ، نيسان ، ٢٠٠٢، ص ١٩٣. ١٩٤.

٠٢ المنظمات التي تنتقد ليس فقط الآثار بل المبادىء المتعلقة بالعولمة ولكنها تأخذ موقفاً من الحوار مع المؤسسات الرئيسة التي تستطيع تنظيم ودفع العملية إلى الأمام مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

٠٣ المنظمات التي تنتقد وتعارض آثار العولمة ومبادئها ، ولكنها ترفض الحوار مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتصر على حشد طاقاتها كلها في الشارع وعند الرأي العام لمعارضة سياسات مثل هذه المنظمات والحكومات التي تمثلها .

نستدل من هذه الدراسة كذلك أن العولمة بآلياتها العالمية المعروفة التي تهدف الى حجب مليارات الدولارات عن مشاريع التنمية البشرية وخصوصاً عن البلدان النامية ومنها وطننا العربي ، لذلك تؤكد هذه الدراسة بأن العولمة تشكل نقيضاً للتنمية وعائقاً كبيراً يجب على البلدان النامية أن تتعامل بحذر مع هذه المنظمات التي تدير العولمة بآلياتها المختلفة لتقضي على أي نهوض أو مشروع تنموي في بلد نامي أو عربي لكي تبقى هذه الدول هي المسيطرة والمهيمنة على مقدرات وثروات الشعوب وابقاءها أسيرة لنهجها الليبرالي الرأسمالي بشكله الاستعماري الجديد .

٠٣ دراسة أمارتياصن الموسومة : " التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال ٢٠٠٤[١]

هدفت هذه الدراسة من خلال مؤلفها المولود في البنغال والمتخصص بالاقتصاد ذو الثقافة الهندية الشرقية ان تنظر الى التنمية من رؤية أو أفق جديد يأخذ في حسابه الهدف الذي وضعه الباحث هو أن الحرية هي الهدف الرئيس للتنمية . مثل هذا الهدف يمثل أختراق وتجديد لما تعارف عليه التنمويون خصوصاً في عالم الجنوب أو الدول النامية انطلاقاً من تخصصهم بالاقتصاد ، بأن هدفهم التنموي هو زيادة الدخل الفردي (Perecapitaineme) وتحقيق أعلى قيمة مضافة (Added Value) عن طريق التصنيع (industrialization) وهذا ما يحاول الباحث (أمارتياصن) التأسيس لهذه رغم حرفيته (تخصصه) بالاقتصاد . فالباحث تتنازعه قوتان : الاولى ثقافته الهندية / الشرقية التي تنظر إنسانياً للتنمية ، والثانية تنعكس في حرفيته التي تجمع في سياقها التنموي بين الموارد الطبيعية (معادن، خامات، مصادر مياه) والموارد البشرية (قوى

---

(١) صن ، أمارتيا، التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال ، الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى، الكويت ، ٢٠٠٤ ، والمنشور على موقع الانترنيت :

http: www. Alsahab Fa- info/index, php ? =7 & id= 399 issue-no= 4057 & issue-date = 2004- og- 13.

وينظر كذلك :

السامرائي ، متعب مناف ، مراجعة كتاب التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد، ع ١٧ ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٥، ص١٠٧. ١٠٩.

عاملة/ منتجة) . فكلها موارد ، ويمكن أن يتم التعامل معها بأرقام باردة وفق معادلات أفرزتها ثقافة المال والأعمال التي وصل بها الأمر الى الغاء التأريخ الراهن وانهائه ، وإعادة (التزمين) ابتداءاً بالتسلط المطلق للقطب الواحد .

إن هذا التمزق بين الثقافة الأم انسانية النزعة وبين الثقافة من خلال (الاحتراف أو التخصص) ، إنما تنعكس في معاناة اغلب أفراد جيلنا التخطيطي في العالم النامي الذي أوقعته الصدمة الحضارية في فخها فأراد احلال ثقافة الحرفنة محل الثقافة الأم حتى أصبحا على ناقوس العولمة (Globality) . ويكاد يطغي هذا التمزق بين الثقافتين على عنوان كتاب أمارتياصن ، إذ أنه اطلع وعن كثب من خلال اشتغاله زميلاً رئاسياً للبنك الدولي مع جيمس وولفسنون رئيس البنك الدولي، على ما يطرحه البنك الدولي لتنمية العالم النامي ، وما يتستر عليه من أهداف سياسية غير معلنة ، لعل من المقدمة منها تكريس التفاوت بين شعوب العالم ومجتمعاته ، ويعطي الباحث دليل على ذلك بأن الدخول قد ارتفعت وحدثت وفورات مالية ضخمة فاقت كل التوقعات بالحسابات الرقمية . ولكن هذا الثراء والغنى الفاحش لم يوقف التفاوت بين بلدان أو مجتمعات الشمال الغني وبلدان أو مجتمعات عالم الجنوب الفقير ، بل إزدادت الهوة بينهما إتساعاً . بعد هذا التمزق والذي حدث بفعل تبني ثقافة الاحتراف (اقتصاد أو أرقام) بدأت الصحوة والعودة نحو الثقافة الأم (الهندية أو الشرقية) التي تربط بين التنمية وبين حرية الفرد أو الانسان دون تحويله الى رقم جدولي .

ويمثل الفصل الثاني عشر من الكتاب (الحرية الفردية التزام اجتماعي) انتصار ثقافة الأم على الثقافة الحرفية (الاختصاص) الدخيلة .

لأن التنمية حرية إنما تفك ارتباط التنمية بالموارد والتي نزلت بالانسان الى مستوى المورد وان التخطيط امتياز للدول الغنية من ذوات التكنولوجيا المتفوقة (Advanced Technology) في الوقت الذي يهمش فيه دور البلدان النامية ليحصر في زاوية التنفيذ .

وبذلك يعاد ربط التنمية بالانسان ، والانسان الحر من خلال دخوله على التنمية تخطيطاً وتنفيذاً كمشارك ولاعب أساس في المجال التنموي . وهذا ما أكده (أمارتياصن) من أنه لم يعمل مستشاراً أو واعظاً سلطانياً في مجال الاقتصاد والتنمية.

إنها الحقيقة التي يجب على بلدان العالم ومجتمعاته المتفوقة مالياً وعسكرياً وتكنولوجياً ومن يدور في فلكها من الدول التي تريد أن تخترق تخلفها من خلال الفجوات التي تفتحها لها متفضلة بلدان القوة والمال والثقافة ، لذا فهي تمارس الاستقواء على مواطنيها للحصول على شهادة حسن سلوك حضاري ممن تعتقد أنه يمسك بمفاتيح المفاضلة .

ويؤكد " أمارتياصن" في الفصل الأخير من كتاب " التنمية حرية" والذي يفتتحه بتلخيص المشكلة التي تجعل من التنمية حرية فيقول : (كم عسير أن نفهم كيف لنظام عالمي قائم على التراحم أن يشمل على هذا الكم الهائل ممن أضناهم البؤس الحاد والجوع المزمن وحياة اليأس والحرمان . ولماذا يلقى ملايين الأطفال الأبرياء حتفهم سنوياً بسبب نقص الطعام أو بسبب الأهمال الطبي للعلاج أو بسبب نقص الرعاية الاجتماعية والكلمة الغريبة في تلخيص الوضع العالمي الذي تجمعه العولمة ويفرقه الجوع ، التراحم ، إذ ليس هناك تراحم وانما تزاحم) .

والخلاصة لهذه الدراسة : أن مراجعة كتاب أمارتياصن (التنمية حرية) أنه كتاب يستحق القراءة من قبل الدوائر الاكاديمية في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية وكذلك الدوائر القرارية التي تعيش وتعايش العراق الراهن وهو يتلمس طريقه وسط كلمات الماضي وتمزقات الحاضر ، بأننا وفي بلدان مجتمعات الحضارات التي يطول صيفها وجوعها ويقصر شتاؤها وشبعها ، علينا أن نضع لها عقداً اجتماعياً جديداً يؤكد أن الحرية إلتزام إجتماعي .

لقد تضاءل تاثير العقد الاجتماعي الذي ولد قبل أكثر من (٢٠٠) سنة لأنه تحول الى عقد سياسي بين السلطة والناس أو المجتمع . لذا فأننا بحاجة الى عقد اجتماعي واقعي وفاعل بين الفرد والمجتمع يعتمد حرية الانسان وحقه في الاختلاف رجلاً كان أم أمرأة ، ضامناً لحق الاطياف الاجتماعية مهما أختلفت أو تخالفت وبذلك نكرس وبواقعية أن تكون الحرية الفردية إلتزاماً إجتماعياً .

"خلاصة الدراسات السابقة "

من هذه الدراسات البحثية التي أستعرضناها والتي وجدنا بأنها يمكن ان تساند موضوع دراستنا الحالية لأنه على حد علم الباحث لا توجد دراسات اكاديمية قد تناولت موضوع الدراسة الحالية رغم أن ما كتب عن التنمية البشرية ليس بالشيء القليل على شكل بحوث ومقالات ودراسات نظرية مقتضبة تناولت التنمية البشرية بأطار عام . غير أن الذي يميز دراستنا الحالية أنها جاءت لتركز على العراق بشكل خاص خلال فترة زمنية حرجة جداً تمتد من بعد تغيير النظام السياسي في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية عام ٢٠٠٥ . لذلك نأمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية جديدة تستطيع ان تسد النقص الحاصل في مكتباتنا وإنجاز يحسب لصالح العلوم

الاجتماعية لأن دراسة التنمية البشرية يشكل الجانب الاقتصادي فيها محوراً رئيساً يحسب ويختص به الاقتصاديون أكثر من غيرهم . علماً أن جميع الدراسات التي تم تناولها هي دراسات نظرية ودراستنا ميدانية وقد جاءت جميع هذه الدراسات متفقة مع دراستنا الحالية في الأهداف والأهمية . ولأننا اعتمدنا رغم ذلك في الجانب النظري من دراستنا على المسوح والاحصائيات والتقارير الوطنية والعربية والدولية لتزودنا بالارقام والاحصائيات التي توثق وتدعم الجانب النظري وكانت تصب في محور الدراسة بشكل كبير وفعال . ويمكن أن نستخلص مجموعة من النقاط والمحاور والاستنتاجات والتي ربما سنؤكد بعضا منها أو نفند بعضها من خلال دراستنا الحالية وهو ما سيتضح جلياً خلال فصول الجانب النظري وما سيتمخض عنه من إنعكاسات في الجانب الميداني من الدراسة . أما ما يمكن أن نخرج به من الدراسات المذكورة ، وما توصل اليه الباحثون فأننا نوجزه في النقاط الآتية :

١- التحول في الفكر التنموي أدى من خلال التركيز على التعليم الى اعداد البشر واكسابهم موقعاً مهماً في معالجة العوامل المحددة للتنمية منها التركيز على الانتاج والتمييز بين الجانبين الكمي والنوعي للبشر .

٢- محاولة بلورة نظرية للتنمية تتلائم مع خصائص وواقع الحياة في البلدان النامية وقادرة على الكشف عن عناصر التوازن على الصعيد العالمي مثلما تكشف عن اختلال عناصر التنمية في داخل هذه البلدان .

٣- عالمية الفكر الاقتصادي التي خُلص اليها كمنهج للتنمية تزداد فيها التجزئة والفوارق فالعالم الأكثر تقدماً هو الذي يدير التنمية على النحو الذي يخدم مصالحه وتبقى تطلعات البشر وحقوقهم في التنمية والأمن آمال معلقة .

٤- التناقض بين النموذج الغربي وعدم صلاحيته للبلدان النامية وعدم اهتمام مفكري وعلماء الاقتصاد الغربيين بإقتصاد البلدان النامية وهو اعتقاد شاع بين الاقتصاديين ومنظري العلوم الاجتماعية في البلدان النامية لخلو ميدان الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في الغرب من أية نظرية علمية هامة صيغت انطلاقاً من أهتمام فعلي لظروف العالم الثالث .

٥- خضوع عملية التنمية في العراق بشكل مباشر الى توجيه الدولة المشدد من خلال السياسات العامة المتبعة دون اعطاء دوراً مميزاً وواضحاً لمؤسسات المجتمع المدني على تحفيز المشاركة الشعبية في عملية التنمية البشرية إضافة الى الحروب وما خلفته سنوات الحصار على قدرات البشر وموارد المجتمع . وهذا ما إنعكس سلباً على احداث عملية التنمية البشرية بشكل خاص .

٦- التأثر الواضح بالبعد الثقافي في التنمية وهذا ما كشفته جهود التنمية في العراق خلال العقود الأخيرة فأي صياغة مفهوم ووضع دليل للتنمية البشرية خالٍ من البعد الثقافي سيكون قاصراً عن التعبير عن العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعنا .

٧- جوهر الاستدامة هو تأمين طاقات وقدرات ومصادر نمو لأجيال المستقبل .

٨- أهمال المجتمعات الريفية في الفكر التنموي التي ينظر اليها قوة رجعية وعبء يعوق عجلة التأريخ دون اعتبارها ذات نشاط اقتصادي .

٩- إتخاذ تدابير أقوى للحماية من آثار الانتكاس ثم الانتعاش وحث واضعي السياسات على موازنة حرصهم على الأرباح بالحرص على الناس .

١٠- تحرير التجارة أدى الى آثار إيجابية منها يعدُّ ضرورياً للأسراع في عملية التنمية ، وإنخفاض أسعار السلع وزيادة حجم التبادل ٠٠٠ الخ وآثار سلبية منها ارتفاع معدلات التضخم ، ارتفاع معدلات البطالة ٠٠٠ الخ .

١١- التجارة بالنسبة للبلدان النامية أصبحت لا تتمتع بقدرة تنافسية عالية الثمن وفي ظل هذا التوجه وتمركز إدارة الاقتصاد العالمي من قبل الشركات متعددة الجنسية وفروعها أدى الى تهميش بلايين من البشر .

١٢- العولمة أزالت الحدود بالنسبة للبعض وعملت على رفعها للبعض الآخر أي اختفاء منطق الحواجز الاقتصادية وسقوط منطق الحدود الجغرافية مما أدى الى انتشار مساوئها بصورة غير مسبوقة كأزدياد إنخفاض مستويات التنمية البشرية وزيادة الفقر والحرمان لملايين من البشر .

١٣- عملية دمج الأسواق العالمية وإدارتها بشدة من المراكز الرأسمالية المتقدمة سيؤدي الى دكتاتورية السوق التي تعمل على تهميش الفقراء. لذا فأن العولمة بهذا المعنى ستفضي في نهاية الأمر الى نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الخطورة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل .

١٤- إن العولمة أدت الى تخفيض مستوى الرعاية الاجتماعية واتاحت في مقابلها فرصاً واسعة لعمليات غسيل الأموال القذرة وانتشار الجريمة الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة وخاصة بين الخريجين نتيجة للاستخدام الواسع للتكنولوجيا والاتصالات الحديثة .

١٥- حضارة العولمة ستدمر مستقبل دول الجنوب وتزيد من ساكني الشوارع والنائمين على قارعة الطريق أنها تجعل حياة البشر أقل أمناً .

١٦- جعل العولمة في خدمة الناس لا في خدمة المال فقط .

١٧- تعميم التعليم ونشره بكافة مراحله الابتدائي والثانوي والعالي ضمن الشريحة العمرية المعروفة وجعله في متناول الجميع بيسر وسهولة وخلق فرص مناسبة للتدريب والتأهيل ولو بمستويات ابتدائية وتوفيرها للراغبين والمؤهلين ودعمه بوسائل مباشرة وغير مباشرة حتى تتهيأ فرص حقيقية للأفراد تمكنهم اقتصادياً .

١٨- رفع المستوى الصحي للأفراد وزيادة الاستثمار في المجالين الوقائي والعلاجي حماية لقدراتهم الفردية وتطويراً لها يعتبر من الوسائل الأساسية لزيادة التمكين اجتماعياً واقتصادياً للأفراد .

١٩- بناء وتأسيس وتشجيع شبكات الأمان الاجتماعي ونشرها وتحفيزها لتؤدي خدماتها بفاعلية أكبر يساهم في تنشيط عملية التنمية البشرية .

٢٠- أهمال عملية التكييف والأصلاح الاقتصادي الآثار السلبية المترتبة على تطبيقها .

٢١- هيمنة القرار السياسي على الحركة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى تعثر حركة التنمية البشرية .

٢٢- إن منهج التكامل العربي هو الجسر الذي ينقلنا الى رحاب المستوى القومي وآليته هي المنظمات التكاملية القائمة حالياً ومنها جامعة الدول العربية .

٢٣- اكدت التجربة التنموية العربية المعاصرة على وجود حلقة مفقودة تمنع التوصل الى أهداف التنمية البشرية وهي التناقض العضوي بين القطرية والقومية ، السيادة القطرية قد حاصرت فاعلية الحركة القومية ووضعت الاثنتان في دوامة الاحتلال .

٢٤- ضرورة تحقيق التوازن بين ثلاثية اطراف البعد الاجتماعي لرؤيته للتنمية البشرية وهي الفرد والمجتمع والدولة .

٢٥- اعتبار الناس هم الثروة الحقيقية للأمم أي هم وسيلة وغاية التنمية البشرية التي تهدف الى إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بمستوى معيشي لائق وحياة طويلة وصحية واكتساب المعارف .

٢٦- تحقيق العمالة في التوزيع المكاني والاجتماعي لمشاريع التنمية .

٢٧- الانتقال من الهيمنة السياسية الواضحة ، الى الهيمنة الاقتصادية الواضحة ذات البعد السياسي العولمي غير المعلن .

٢٨- الاختلال في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية بسبب التخلف والتبعية والتجزئة وبروز الطابع الاستهلاكي ، وضعف الصناعات التحويلية .

٢٩- ضرورة الربط بين العولمة والجانب الانساني والاخلاقي كي لا تتحول الى ايديولوجية شمولية .

٣٠- إنقسام الباحثين بين متشائم ومتفائل تجاه آثار وانعكاسات العولمة .

٣١- يحتاج العالم الجديد أو العولمة الى التضحية للتكيف معه .

٣٢- التسلط المطلق للقطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية بسبب تفوقها الاقتصادي والعسكري .

٣٣- اعتماد الولايات المتحدة الامريكية في نهجها الاقتصادي والاجتماعي غير الاخلاقي على ثنائية قلة ثرية وأكثرية فقيرة مهمشة .

٣٤- الليبرالية الرأسمالية عملت على تكريس التفاوت بين شعوب العالم ومجتمعاته نتيجة ارتفاع الدخول وحدوث وفورات مالية ضخمة فاقت كل التوقعات بالحسابات الرقمية خدمةٍ لمصالحها واستمراراً لهمينتها .

٣٥- حرية التنمية انما تفك ارتباط التنمية بالموارد والتي نزلت بالانسان الى مستوى المورد.

٣٦- التخطيط للتنمية امتياز للدول الغنية ذات التقنية المتفوقة وحصر البلدان النامية وتهميش دورها ليحصر في زاوية التنفيذ .

٣٧- ضرورة الاستفادة من التجارب الأخرى التي سبقتنا في التنمية البشرية كالدول الآسيوية او النمور الآسيوية التي اعطت أولوية للتعليم كعنصر حاسم في نجاح التنمية لأن التقدم السريع في العلم والتقانة لا يترك مكاناً للعمالة غير المؤهلة .

٣٨- إن التنمية لا يمكن ان تطرد إلا إذا كانت شاملة تغطي كل جوانب المجتمع وفي مقدمتها الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف المستويات .

٣٩- إن الحرية الفردية هي التزام اجتماعي مما يؤكد انتصار ثقافة الأم على ثقافة الحرفية (الاختصاص) الدخيلة .

٤٠- دخول الانسان على التنمية تخطيطاً وتنفيذاً كمشارك ولاعب أساس في المجال التنموي .

٤١- من خلال الدراسات العراقية التي تناولناها يتبين لنا أن عملية التنمية البشرية في العراق قد واجهت تحديات كبيرة وخصوصاً الانسان العراقي الذي هو هدفها وغايتها نتيجة دخول العراق في حروب لا مبرر لها على مدى عقدين من الزمن ثم جاءت مرحلة الحصار الشامل عليه ولمدة تزيد عن (١٣) سنة زادت من درجة الحرمان والبؤس والشقاء وزيادة الفقر والفقراء في البلد وارتفاع معدلات الوفيات نتيجة التلوث الذي سببته الحروب وخاصةً بين الأطفال الرضع أو ممن هم دون سن الخامسة وكذلك زيادة نسبة الأمية نتيجة لتسرب

الأطفال من المدارس للعمل لاعانة عوائلهم مما أدى الى انتكاس عملية التنمية البشرية في العراق .

" تمهيـــــد "

يعدُّ موضوعا التنمية والتخطيط من المواضيع الحديثة نسبياً في علم الاقتصاد ، إذ أن الفكر الاكاديمي الرأسمالي افتقر الى مثل هذه المواضيع استناداً إلى جملة المسلّمات التي تتعلق بتجربة التنمية التي مرت بها البلدان الرأسمالية المتقدمة في مراحل نموها الأولى . وكان هذا الفكر ، والى وقت قريب يهتم في موضوع النمو الاقتصادي لهذه البلدان وكيفية إحداث التوازن الاقتصادي والقضاء على الأزمات التي رافقت النظام الرأسمالي . وبقدر تعلق الأمر بالبلدان النامية ، فحتى الحرب العالمية الثانية كان التصور والفكر السائدان ان هذه البلدان تمثل ماضياً للبلدان المتقدمة وأنها سائرة لا محالة بنفس الطريق الذي سارت فيه الرأسماليات المتطورة ، بعبارة أخرى لم يكن هناك وعي بأن هذه البلدان تجابه مشاكل ذات طبيعة وخصوصيات مختلفة نوعياً عن المشاكل والظروف التي جابهتها ومرت بها البلدان المتطورة في مراحل نموها الأولى.

وكان لظهور الفكر الاشتراكي والتطور الكبير والنمو السريع الذي تحقق في البلدان الاشتراكية من خلال اعتمادها التخطيط الاقتصادي الشامل ، وللمساوىء والأزمات العديدة التي رافقت النظام الرأسمالي وانتشار الدعوة الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الأثر المهم في بلورة الافكار الاقتصادية وتأكيد ضرورة انتهاج التخطيط الاقتصادي كاسلوب في توجيه الاقتصاد القومي .

وعلى صعيد البلدان النامية ، فأن قيام حركات التحرر الوطني والقومي في العديد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وانتشار الوعي والشعور بأن استمرار حالات التخلف والضعف التي تعيشها لا يمكن أن تؤدي إلا لواقع اكثر تخلفاً وأشد وطأة وقد وعت هذه البلدان على حقيقة أساسية إلا وهي ازالة التخلف وتحقيق التنمية الشاملة والسريعة فيها وأعتماد أسلوب التخطيط الاقتصادي وتثبيت مقوماته لتحقيق الأهداف المرجوة [١] .

المنهج التنموي العراقي :

بدايةً لا بد من التطرق الى تعريف " مفهوم التخطيط " الذي هو نوع من تدخل الدولة ، لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكلة من جهة ، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى ، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقبلي ، وذلك لضمان اتجاه وقيم

المتغيرات الاقتصادية الهامة [١] .

---

[١] الوحيد ، مهدي علي وادريس ، مجيد ،مقدمة في التنمية والتخطيط ، مصدر سابق، ص٧.

[١] قنديل ، عبد الفتاح محمد ، اقتصاديات التخطيط ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٧م ، ص ٢٣.

وتعريف التخطيط بهذا المعنى العام لا يدل على شكل النظام الاقتصادي الذي يتبع هذا الاسلوب فليس هناك ترادف بين التخطيط والاشتراكية ، أو بين عدم التخطيط والرأسمالية ؛ بعبارة أخرى قد تتبع دول أسلوب التخطيط دون أن تعتنق الاشتراكية ، وأوضح مثال على ذلك هو المانيا النازية التي اتبعت اسلوب التخطيط العيني (*) ، وهو النموذج المتبع في الاتحاد السوفيتي السابق . كذلك قد تعتنق دولة ما الاشتراكية دون أن يكون ذلك مقترناً بأتباع اسلوب التخطيط.

وقد كان الاتحاد السوفيتي السابق في مثل هذا الوضع ولمدة تقرب من عشر سنوات بعد أن اعتنق المذهب الاشتراكي (٢) .

ويتبادر الى الذهن سؤال مؤداه : ما هي دواعي الأخذ باسلوب التخطيط الذي لجأت اليه الكثير من المجتمعات الانسانية لحل مشكلاتها الاقتصادية ؟

الاجابة على هذا التساؤل تكمن في حاجة المجتمعات الانسانية الى جهاز يضمن للمجتمع حلاً لمسألتين هامتين هما قوام استمراره الاقتصادي ، الأولى تتبلور أنه كيف يضع المجتمع لنفسه نظاماً لانتاج السلع والخدمات اللازمة لاستمرار بقائه، والمسألة الثانية هي كيف ينظم طريقة توزيع الناتج بين أفراده على نحو يسمح بمزيد من الانتاج في المستقبل (٣) .

ويعتبر التخطيط اسلوباً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يلازمها من التنظيم السياسي والأهداف الاجتماعية والسياسية والعسكرية . لذا فهو لا يقوم إلا في ظل سياسات اقتصادية واجتماعية وأهداف اقتصادية واجتماعية أيضاً، إذ أنه وسيلة للسير في اتجاه تلك السياسات نحو تحقيق أهدافها مستخدماً ما يتيسر من تنظيمات وامكانيات وموارد ، كما أنه

يساعد على وضع المقترحات التنفيذية لتلك السياسات والإهداف ، وهناك مجموعة من المبادىء والأسس التي يجب مراعاتها في عملية التخطيط (١) :

١- أن يكون التخطيط علمياً .

(*) التخطيط العيني : وهو أحد أنواع الاقتصاد الذي يتضمن نوعين الاقتصاد العيني، والاقتصاد النقدي ، والاقتصاد العيني هو اسلوب للتخطيط كان سائداً في الفترات السابقة عندما كانت هناك ظاهرة المقايضة وهذا النوع يقصد به تبادل السلع والخدمات باسلوب المقايضة . للمزيد ينظر في ذلك : د. حسين عمر ، مبادىء المعرفة الاقتصادية ، منشورات ذات السلاسل، ط١، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٦٣٢.

(٢) قنديل ، عبد الفتاح محمد ، مصدر سابق، ص ٢٤.

(3) Heilbroner, The making if Economic Society, Prentice- Hall , N.H., ; 1963, P. 9-13.

(١) المقدم ، مهى سهيل ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها ، مصدر سابق، ص١٠٣. ١٠٤.

٢- أن يستفيد التخطيط من التقدم التكنولوجي في العالم .

٣- أن يكون التخطيط انسانياً ، وهذا يعني إلا يكون شعار التنمية هو التضحية البعيدة المدى على حساب متطلبات الجمهور في الاستهلاك أي التضحية بالاجيال الحاضرة في سبيل إقامة صناعة ثقيلة قوية مثلاً ، فانسانية التخطيط ترفض هذا المبدأ .

تنطلق عملية تخطيط التنمية في العراق من مرحلة وصف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الاتجاهات العامة لاستراتيجية البلد التنموية من قبل الدولة ، وبناءاً على الدراسات والبيانات المتوفرة لديه ، يتولى الجهاز المركزي للتخطيط (مجلس التخطيط ووزارة التخطيط) تحديد الأهداف الأولية الاجمالية للخطة . يتفق الجميع على عدم وجود تنمية بدون تخطيط أو خطة . وقد تكون الخطة أما مباشرة أو غير مباشرة ، وينصرف هذا الأمر الى الآليات المستخدمة في التخطيط ايضاً فهي قد تكون مباشرة أو غير مباشرة .

كما أن الاقتصاد أما أنه يكون ذا توجه رأسمالي أو مخطط ، وفي البلدان التي تعتمد آلية السوق في إدارة دفة الاقتصاد فأن الدولة لا تمتلك جهات أو وزارات تخطيطية ، ولذلك فهي تقوم بإدارة وتخطيط الاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال سياسات صارمة ذات الزام قانوني بحيث إن معارضة الأهداف الاقتصادية للدولة يعني الخروج عن القانون في الدولة المعنية .

وفي دول كثيرة ومنها العراق يوجد هيكل رسمي مسؤول عن التخطيط ولذلك فأن كثيراً من الخطط يتم وضعها وتنفيذها بأشراف مباشر من الدولة ، وكما هو معلوم فأن العراق قد أعتمد وضع الخطط منذ منتصف القرن الماضي [١] .

إن مسألة التخطيط والتنمية ، تحتاج الى وقفة وعمل جاد فالتنمية لا تحدث بمحض الصدفة وإنما تحتاج الى عمل واعٍ مدرك وأهداف واضحة . إن العراق أعتمد الخطط الخمسية كجزء من المنهج الاقتصادي العراقي إلا أنه توقف العمل بها بسبب الحروب والحصار الذي تعرض لها العراق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي وأدت الى أهدار معظم الموارد والامكانيات بسبب انفاقها على التسليح والتجهيز العسكري مما إنعكس سلباً على الاقتصاد وحال دون تحقيق التنمية [١] .

لذلك لم يعد البحث في الشأن الاقتصادي العراقي مسألة ترفيه بقدر ما هي ضرورة قصوى تمليها الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وترتبط بالتنمية البشرية ورفاهية أفراد المجتمع . ولكن محنة الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينيات وما تمخض عنه من انحرافات في نسق

---

(١) سالم ، عماد عبد اللطيف ، نحو منهج تنموي عراقي جديد ، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد ، بيت الحكمة ، ع٣، السنة الثانية ، خريف ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٥.١١٩.

ومسار المتضمنات الرئيسة للاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً مغلقاً [*] ، خلال النصف الأول من عقد التسعينيات ، وشبه مغلق في نصفه الثاني ، وما ترتب عليه من ظواهر اقتصادية غير مرغوبة ، قد أوجب على السياسات الاقتصادية تفعيل الوسائل المؤدية الى إزالة أو التخفيف من الظواهر التي أحدثها الحصار والبحث عن أفضل الصيغ لوضع الاقتصاد العراقي في مساراته التنموية الملائمة لمكانته وقدراته الموردية [٢].

ومن أهم السمات التي أتصفت بها الخطة الخمسية للسنوات (٢٠٠١- ٢٠٠٥) والتي لم يتم انجازها بسبب تغيير النظام السياسي في العراق ، هي تركيزها على الاستثمار الذي ينمي الثروة وليس الاستثمار الذي يديم الحياة .

وتؤكد هذه الخطة على أبراز دور القطاع الخاص في خدمة التنمية ولا ينبغي النظر اليه على أنه نشاط استغلالي وعلى نحو مطلق وتخليصه ما يلوثه أو يتربص به ورعايته من الدولة. ومن المؤشرات الجديدة لهذه الخطة هو تضمينها لما تحقق نتيجة تطبيق قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ، وقد تحققت نتائج إيجابية من عام ١٩٩٦ حتى منتصف عام ١٩٩٩ ، وكانت الطفرة التي تحققت في هذا المجال هي عدم الانفاق بدون موارد ، وتم وضع ذلك أمام عين المخطط بحيث يتم وضع الاولويات المختلفة وفقاً لمحدودية الموارد المتوفرة . وأخيراً فأن الخطة هي دليل لرسم السياسات وان الهدف الرئيس منها هي منح المخطط والمنفذ، وصانع القرار ، مدى أوسع للرؤية وتناول اعمق للمشكلات ، وتصميم أكثر تفصيلاً للسياسات واستشراف أكثر إحاطة للمتغيرات [٣] .

موازنة التنمية البشرية مع الديمقراطية :

لعل أصعب ما تواجهه القيادات ، في بلدان العالم الثالث ، هي الموازنة بين تحقيق خطوات نحو إقامة الديمقراطية وتنفيذ برامج التنمية خلال مراحل التحول الديمقراطي ، أو في المراحل الأولى للاصلاح السياسي في هذه البلدان .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١١٥. ١١٩.

(*) الاقتصاد المغلق : ويقصد به أن البلد المعني يعتمد على امكاناته الذاتية في توفير متطلبات أفراده لعدم توفر التبادل التجاري مع المجتمعات الأخرى ، وكحالة العراق فأنه مفروض عليه قرار دولي يمنع أي نشاط اقتصادي أو تجاري ... الخ .مع أي بلد في العالم فيكون البلد مغلقاً على نفسه .

(٢) النجفي ، سالم توفيق ، بيئة الاقتصاد العراقي (مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار) ، من كتاب الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤١٣.

(٣) سالم ، عماد عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص ١٢٢. ١٢٣.

وتواجه العراق ، اليوم ، أزمة التحول إلى الديمقراطية من جهة وأزمة تفعيل برامج التنمية ، في جميع جوانبها ، من جهة ثانية ، مما يتطلب موازنة علمية وعملية ، وإدارة تأخذ بالحسبان ، واقع العراق وظروفه ، من أجل السير بخطى متوازية لتحقيق الديمقراطية جنب السير بخطوات عملية في التنمية ، مستفيدين أيضاً ، من التجارب العالمية بهذا الشأن . ويؤكد بعض الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين ان التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة ، في إشارة الى برهان مؤثر في أنه يجب على الدول النامية والفقيرة أن تنمو اقتصادياً قبل ان تتمكن من تعميم الديمقراطية .

ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية عززت مثل هذه الآراء بأعتبار أن تنمية الوطن وقدراته المختلفة ذات الطبيعة الستراتيجية والمجتمعية ، التي لا يستطيع القطاع الخاص في البلدان النامية القيام بها ، فتكون من اختصاص الدولة ، وأخذ هؤلاء ، الذين يعتقدون أن تحقيق الديمقراطية مرهون بتحقيق النمو الاقتصادي ، واستغل الحكام السياسيون والجنرالات المسيطرون على دفة الحكم في غالبية بلدان العالم الثالث هذه المقولة لطرح مقولات التنمية أولاً، متمسكين برأي عالم الاجتماع السياسي (سيمور مارتن) وآخرين ، قبل نحو خمسة وأربعين عاماً مفاده أن النمو الاقتصادي يضع البنى التحتية الضرورية لخلق الديمقراطية بزيادة نسبة المتعلمين وإقامة طبقة متوسطة آمنة وتغذية الآراء عالمية النزعة ، أما السبب الثاني فأنها تلبي احتياجات العصر الذي ولدت فيه ، أي عصر الحرب الباردة ، عندما صُنف ما يقارب من ثلث دول العالم على أنها ديمقراطيات ، وكانت القلة القليلة منها دولاً فقيرة [١] .

لقد تأصلت نظرية التنمية أولاً، التي تؤسس لمفهوم الميزة الاستبدادية في عالم ما بعد الحرب الباردة بالرغم من السجلات الاقتصادية السحيقة للحكومات العسكرية في اميركا اللاتينية، والحكام الذين يتبعون سياسة (الرجل القوي) في أفريقيا والدول الشيوعية ومعظم بلدان الشرق الأوسط . ويبدو أن الدراسة العلمية تثبت بالبرهان العملي تفوق الديمقراطيات على الانظمة الشمولية في العالم النامي تفوقاً كبيراً ، ويمسي التفوق الذي اجرته الديمقراطيات على الأنظمة الشمولية أكثر وضوحاً عندما يتحول النقاش من نسب النمو ليتناول مقاييس واسعة في الرفاهية ، وتعد المؤشرات الاجتماعية مقياساً جيداً للتنمية ، إذ يشمل احصائيات متوسط عمر الفرد ، والمياه الصالحة للشرب ، ونسب المتعلمين والغلات الزراعية ، ونوعية الخدمات الصحية العامة ، وحسب جميع مؤشرات نمط الحياة تلك ، على وجه التقريب يتضح التفوق الكبير الذي تحققه الديمقراطيات واطئة الدخل بالمقارنة مع نظيراتها في الأنظمة الشمولية . كما تبلي الديمقراطيات بلاءاً حسناً في

---

[١] عليوي، هادي حسن، التنمية في العراق ،صحيفة الصباح ، ع ٨٢٦ في ٦آيار/٢٠٠٦، بغداد ، ص ٨.

التصرف حيال أزمات الطوارىء الانسانية ، فعلى سبيل المثال حدثت (٨٧) أزمة لاجئين كبرى في العالم خلال العقدين المنصرمين داخل الانظمة الاستبدادية ، وان (٨٠%) منها كان خلال عام ٢٠٠٣ ، وكل البيانات تشير الى ان الديمقراطيات الفقيرة ، كانت أفضل من الدول الاستبدادية في مسيرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان شعوب هذه النظم تنشط بقوة للتخلص من أنظمتها تلك ، في حين يتعزز الاستقرار والحوار والتقدم والرقي في الأنظمة الديمقراطية الفقيرة .

إن عراق اليوم يتطلب منه السير بشكل متوازن بتحقيق الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي ستراتيجية لتحقيق مستلزمات الأمن الداخلي والخارجي والاستقرار للوطن والمواطن بشكل سريع يؤمن حقوقه وحريته وتنقله بأمان ، وحماية الوطن من كل أشكال الخرق والعدوان والجريمة بكل أشكالها، وتوفير الخدمات العامة وحماية الثروة الوطنية ، واستكمال متطلبات ملفات حقوق الملكية للمتضررين والمهجرين ، والعمل على حل مخلفات النظام السابق ومشكلة البطالة ومؤسسات الدولة المخربة والمنهوبة [١] .

والمسألة الأخرى ، هي التنمية البشرية ، التي تتواءم معها التنمية بشكل عام، وهي المسألة الأكثر تعقيداً في بلد انتقل بشكل مفاجيء من نظام شمولي يسيطر بشكل شبه تام على اقتصاد البلد ، ويدير بقبضة حديدية عملية التنمية ، وفي يده كل الثروات الوطنية وإدارتها وتقديم كل الخدمات الأساسية للبلد ، ويقبض بقوة على قوت الشعب وتوفيره وتوزيعه . إضافة الى ما أصاب البلد ، بعد سقوط النظام ، من تخريب وتدمير جراء الحرب واعمال السلب والنهب والتخريب ، وتوقف تام للتنمية البشرية وتباطؤ كبير في عملية إعادة اعمار البلد ، وتضخم كبير في البطالة والجريمة ، ويبدو أن هناك حائلاً جديداً يقف بوجه أية حكومة لتحقيق هذه المهمة الكبرى ، إلا وهي الخصخصة لمؤسسات الدولة (القطاع العام) ، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية [٢] .

إن طبيعة النظام الديمقراطي مع اتجاه الخصخصة والحرية الاقتصادية ، وبالرغم من إيجابيات الخصخصة في المستقبل ، فأن سلبياتها كبيرة ومؤذية لاقتصاد البلد في المرحلة الراهنة ، خاصةً ما تعززه عملية الخصخصة من بطالة وارتفاع هائل في الأسعار ، والغاء مسألة المنفعة على حساب جني الربح الخاص ، فمسألة الملكية العامة والملكية الخاصة تعدُّ أساساً لكل نظام سياسي ، وما هو معروف أن الملكية الخاصة تعني تلك التي تخضع لقواعد ولوائح السوق . أما

---

(١) عليوي، هادي حسن ، التنمية في العراق ، المصدر السابق، ص ٨ . ٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ . ٩ .

الملكية العامة فهي التي تخصص لمنفعة المجتمع أو لخدمة عامة ، ومن ثم لا تصلح لها قواعد السوق والاساليب التجارية وفي الوقت الذي يكون العائد أو الربح معياراً للأولى لا يكون للثانية ، بل ان المعيار الرئيس لها هو مقدار المنفعة التي يجنيها المجتمع من تلك الملكية [١] . حتى المشاريع الاقتصادية ، التي تعود للملكية العامة، والمختصة لانتاج السلع يكون الأساس في انتاجها سلعاً متينة الصنع ، وبربح قليل جداً ، وبالتالي فالملكية العامة تمثل حاجة لتطور المجتمع النامي (اقتصادياً واجتماعياً) ، بينما الملكية الخاصة ضرورة لاستثماره واستقراره [٢] . وكما اوضحنا استغلت الأنظمة الشمولية أوضاع البلدان النامية الاقتصادية للسيطرة عليها سياسياً واقتصادياً ، وتعزف عن تطبيق الديمقراطية تحت ذريعة التنمية الاقتصادية والبشرية أولاً .

المعالجات :

إن الأوضاع المتردية في البلدان النامية لا يعفي حكوماتها من القيام بالموازنة بين تحقيق الديمقراطية والتنمية في آن واحد ، وأفضل مثال على ذلك النموذج الهندي ، فقد أسهمت عدة عوامل في إقامة وترسيخ الديمقراطية ، كان ابرزها التزام القيادة الهندية والقوى السياسية في البلاد بالنموذج الديمقراطي ، بوصفه الإطار الوحيد القادر على الحفاظ على تماسك ووحدة الدولة الهندية ، مع تبني النظام الفيدرالي ، الذي يراعي التنوع الاجتماعي ، ويتيح أكبر قدر ممكن من المشاركة ، الأمر الذي أوجد مناخاً ملائماً للتعددية ، التي كفل الدستور حرية تكوينها ونشاطها .

وتجربة الهند ، من جانب آخر ، تفردت عن تجارب الدول النامية في التركيز على التنمية ، وعدم التراجع عن الديمقراطية أو تغييبها تحت ذريعة الاصلاح الاقتصادي ، لا بد أن يسبق التطور السياسي ، بل حرص الهنود على مواءمة النموذج التنموي مع الطرح الديمقراطي، وبهذا الصدد قال " جواهر لال نهرو" . رئيس وزراء الهند الاسبق : (أنني أفضل البطء في التنمية مع الديمقراطية على النمو مع الدكتاتورية) ... وحالة الهند تنطبق على حالة العراق، إضافة الى ما يمكن أن يفعله السوق ، أو ما لا يستطيع فعله يختلف جذرياً وتأريخياً في الدول الغنية المتقدمة عن الدول الفقيرة والمتخلفة ، وهو ما ينطبق على العراق، البلد متخلف واقتصاده مدمر ومدين بـ (١٢٧) مليار دولار ، ويتطلب منه إعادة اعمار شاملة للبلاد ، وسبق أن جرّب في الثمانينيات من القرن العشرين ان قام بخصخصة للعديد من مشاريع ومصانع القطاع العام ، فكانت الخسارة كبيرة ، سواء بمردودات المنفعة العامة أم بالمردودات الاقتصادية [١] .

---

[١] البلاوي ، حازم ، دور الدولة في الاقتصاد ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٤٧. ٥٠.

[٢] ملتون ، فريدمان ، الرأسمالية والحرية ، ترجمة يوسف عليان ، عمان ، ١٩٨٧، ص٣٠.

[١] عليوي ، هادي حسن ، التنمية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٩.

كما ان دول المعسكر الاشتراكي ودول الاتحاد السوفيتي السابق خصخصت الغالبية العظمى من مصانعها ومؤسسات الدولة فيها بشكل سريع المرور بمرحلة انتقالية بين ملكية الدولة والخصخصة ، فكان أن أنهار اقتصاد غالبية تلك الدول ، وفقد المواطن العديد من الخدمات الأساسية والسلع الضرورية التي كانت تقدمها له الدولة بأسعار مخفضة تتلائم مع دخله ، وإذا به بعد الخصخصة الفجائية يعجز عن توفير الحد الأدنى من مستلزماته وحاجاته الضرورية ، ما إنعكس بالتالي على الديمقراطية واقتصاد البلد .

من جانب آخر إن تجربة الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية في إقامة انظمتها الديمقراطية وتطورها الاقتصادي هي مسألة تطورية لمجتمعات تلك الدول ، وحتى بعض دول آسيا المتقدمة ، لكن عملية الخصخصة في الدول الوطنية الناشئة يعني تدميراً للتطور المجتمعي، وعرقلة جدية لتقدمه إذا جرت العملية بطريقة الصدمة ، لذا لا بد من احتفاظ الدولة بالمشاريع الستراتيجية لضمان سيطرتها على الثروات الكبرى للبلد والعمل على تنميتها وابقاء الدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الخدمات العامة للمجتمع ، خاصةً التعليم والصحة ومشاريع الخدمات الأساسية الأخرى ، وبعكس ذلك يعني أستمرار الفوضى والتخلف وظهور جيوش جديدة من البطالة ، وبالتالي توسعاً في التضخم وأزدياداً كبيراً في الفقر ، كل ذلك يشكل إتجاهات لاعدام الديمقراطية وإعادة النظام الشمولي ، وإذا كانت العولمة ، بشكل خاص ، الاقتصادية واحدة من أهم التحديات ، التي واجهت وتواجه الديمقراطية الناشئة ، فأن دراسة الواقع والعمل على تحقيق متطلباته بشكل موضوعي هو القادر على وضع اللمسات الاستشرافية لمستقبل العراق الديمقراطي الجديد ، دون الوقوع في مطبات أو هزات عنيفة للمجتمع والنظام وثروة البلاد ورقيه ، والمخطط في الشكل أدناه يوضح عناصر المشروع التنموي المعاصر إذا ما تمسكت به الدول الفقيرة بصورة صحيحة وجدية وعملت بشكل متناسق ومترابط على تطبيق مفرداته ، يمكن أن تحقق درجة عالية من الرفاهية لأفراد المجتمع تضعها في مرتبة الدول التي تتربع في خانة التنمية البشرية العالية .

شكل رقم (١) (*)

يبين عناصر المشروع التنموي المعاصر

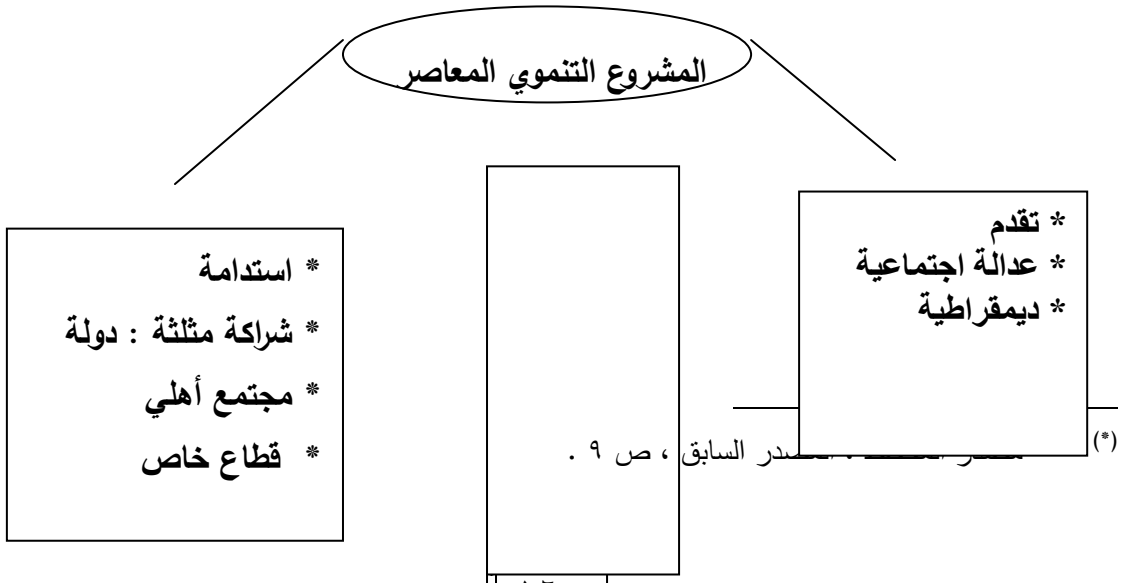

(*) المصدر السابق ، ص ٩ .

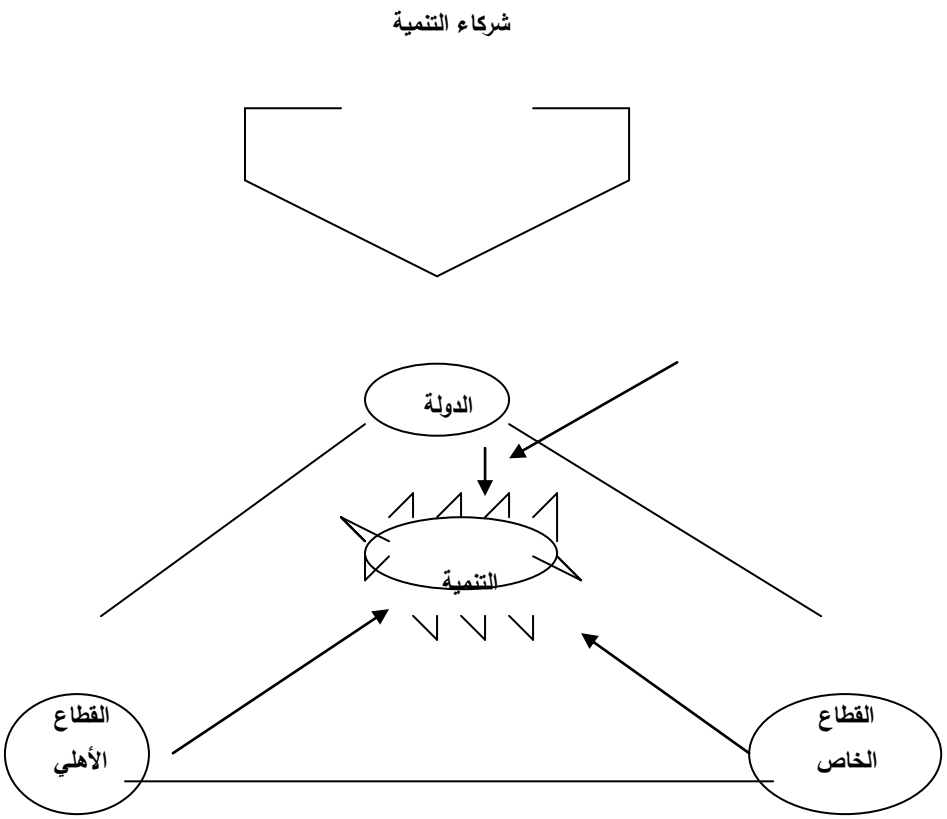

التخطيط أساس التنمية البشرية :

تقوم إدارة التنمية بمجموعة من الوظائف الأساسية التي تتمحور حول تحقيق الأهداف التنموية الشاملة من خلال الاستخدام الأمثل للمدخلات المتاحة . إذ نشأت إدارة التنمية بقصد تلبية الطموحات والأهداف ومعالجة المشكلات التي ظهرت بعيد استقلال كثير من الدول النامية. ويتمثل الدور الوظيفي لإدارة التنمية في المجالات الرئيسة الآتية :

١. التخطيط التنموي بكافة أنواعه ومستوياته .
٢. الاشراف على تنفيذ الخطط التنموية ومتابعتها والرقابة عليها واجراء التقييم الضروري للخطط وتنفيذها .
٣. اجراء التنسيق والتعاون اللازم وعلى كافة المستويات المحلية والخارجية من أجل ضمان نجاح الخطط .
٤. الأهتمام بالاتصالات الرسمية والجماهيرية الملائمة للتعبئة التنموية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بحيث يتم الاستفادة من كافة المعطيات المتاحة في مجال الجهود التنموية .

٠٥ بناء نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية وغيرها في مجال التنمية الشاملة بحيث تقدم المعلومات الحديثة والسليمة للمخططين والمنفذين ومتخذي القرار من أجل متابعة الجهود التنموية بكفاءة وفاعلية وكفاية .

٠٦ بناء المؤسسات التنموية وفقاً لخطة مدروسة تبين الأهداف والجدوى وآلية العمل والرقابة على هذه المؤسسات .

٠٧ الأهتمام بالتطوير الإداري والتنظيمي الشامل لمختلف الجوانب الانسانية والهيكلية والوظيفية والاجرائية والتشريعية وغيرها .

أما إدارة التنمية فتعني تحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال الإدارة الكفوءة والفعالة للجهود والمدخلات التنموية المتاحة [١] .

أولاً: <u>التخطيط التنموي</u>

<u>مفهوم التخطيط :</u> يمكن تعريف التخطيط بأنه " تنبؤ مدروس ومنظم بالمستقبل بما فيه من أهداف ونشاطات وفرص ومحددات ، كما أنه تقدير وتخمين للظروف المستقبلية وبيان بالنوايا والتوقعات والبرامج المراد انجازها في فترة زمنية قائمة ومحددة " [٢] .

يتضمن التخطيط عملية تحديد الأهداف والسياسات والاجراءات والبرامج الزمنية والموضوعية وأساليب العمل ومصادر التمويل والمشكلات المتوقعة وسبل علاجها ومواجهتها . فالتخطيط المنظم والمدروس يتضمن التحليل التفصيلي لكافة جوانب المستقبل بما فيها من احتمالات وبدائل وتوقعات إيجابية أو سلبية .

بينما هناك من يعرّف التخطيط بأنه " الوسيلة لاحداث التغيير في المجتمع من أجل توجيه التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بوسائل واعية لتحقيق أهداف محددة ضمن حيز من المكان والزمان المحدد " [٣] .

إن اعتبار تحقيق عملية التنمية في ذاتها هي الغاية ، بينما يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق هذه الغاية . ويستهدف التخطيط التطوير في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، فالتخطيط

---

(١) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، إدارة التنمية وتطبيقاتها ، عمان ، الأردن ، ط٣، ٢٠٠٠، ص ١٩. ٢٠.

(2) المصدر نفسه ، ص ١٠١.

(3) شكارة، عادل عبد الحسين ، والحسني ، عبد المنعم علي ، التخطيط الاجتماعي ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٢.

الاقتصادي كما عرّفه الاقتصادي البولندي (اوسكار لانكه): (بأنه الوسيلة لاخضاع سريان القوانين الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للمجتمع لتوجيه الإرادة البشرية) [١] .

بينما التخطيط الاجتماعي : يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تنمية التعليم والصحة والخدمات الدينية والثقافية والترويحية والسياحية ودراسة الآثار الاجتماعية للخطة الاقتصادية [٢] .

ويعدُّ التنبؤ الاقتصادي من أهم الخطوات اللازمة للتخطيط ، ومثال ذلك التنبؤ بما يلحق المتغيرات خارجية النمو ، أي تحدد خارج العلاقات الاقتصادية (الهيكلية) مثل عنصر السكان ، أو التطور الفني ، أو حتى احتمال قيام حرب . وأثر ذلك على المتغيرات داخلية النمو ، أي التي تتحدد داخل العلاقات الاقتصادية مثل اتجاه ارقام الانتاج ، والاستهلاك ومستوى الدخول ٠٠٠ الخ [٣] .

نستطيع القول أن مفهوما التنمية والتخطيط لا يمكن النظر اليهما الا على أساس ان احدهما لازم ومكمل للآخر ، وربما جاء الارتباط الوثيق بينهما الى كون أحدهما وسيلة (التخطيط) والآخر هدف (التنمية) .

ولكن تبني التخطيط ، كوسيلة ، لا تؤدي بالضرورة وبصورة تلقائية الى تحقيق التنمية ، وعلى الرغم من ان أهمية التخطيط في التسريع بعملية التنمية إلا أنه لا يحقق أهدافه إذا لم توجد الظروف الرئيسة اللازمة لذلك . فالتخطيط للتنمية بالنسبة لاغلب المختصين في علم الاقتصاد يعني وضع الخطط والبرامج من أجل زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي والفردي .

وبإيجاز فأن التخطيط هو عملية واعية ومقصودة تنطلق من امكانيات المجتمع الطبيعية والمادية والبشرية وفق أيديولوجية أو فلسفة محددة لنقل المجتمع من وضع يفترض فيه أن يكون متأخراً أو متخلفاً وغير مرغوب فيه ، الى وضع يفترض فيه ان يكون متقدماً ومرغوباً فيه، لأننا بصدد عملية (تغيير) التي ترادف مفهوم التنمية [٤] .

يعتقد (ولبرت مور) بأن التغير السريع المستمر أو المتقطع الذي يحدث في المجتمع أو الحضارة والنسبة العالية للتغير في الوقت الحاضر بالمقارنة مع الماضي وخاصةً في الجانب

---

(1) Oskar Lange, on the Functioning of the Socialist Economy, C.S.P.in Warsaw, A. C.N. E.P., Part 1 , Vol.23 Warsaw, 1968,P. 32.

(٢) شكارة ، عادل عبد الحسين ، والحسني ، عبد المنعم علي ، مصدر سابق، ص ١٣.

(٣) قنديل ، عبد الفتاح محمد ، اقتصاديات التخطيط ، مصدر سابق ، ص ٢٦.

(٤) شكارة ، عادل عبد الحسين ، والحسني ، عبد المنعم علي ، مصدر سابق، ص ٢٥٧.

المادي والتكنولوجي من الحضارة والصفة الشمولية للتغيير من ناحية تأثيره في جميع اجزاء المجتمع ، من أهم خصائص التغير في المجتمع المعاصر [١] .

أهمية التخطيط: يحتل التخطيط مكانة حيوية بوصفه عملية عقلانية منظمة تساعد في إنجاز الأهداف المرسومة بطريقة علمية وعملية تحت الفعالية والكفاية وتساعد في الاستخدام الأمثل للمصادر المحدودة والمتاحة . والتخطيط هو أسلوب محكم للربط بين الوسائل والغايات ضمن إطار بيئي معقد ومفتوح ويمثل عملية اضاءة لطريق المستقبل وفتح للآفاق المجهولة . إن غياب التخطيط يعني التخبط والعشوائية والسير في دهاليز مظلمة وبالتالي ارتفاع نسبة المخاطرة وضياع في الجهود والوقت والمال وخسارة للفرص المحتملة وتعاظم المشكلات وغير ذلك من سلبيات غياب التخطيط وتكمن أهمية التخطيط في الفوائد الآتية [٢] :

١. الاستخدام الأفضل للمصادر النادرة (المحدودة) لأن التخطيط اسلوب عقلاني يعتمد على المعلومات والتحليل والمقارنة بين البدائل والاولويات .
٢. الوعي بالمستقبل وما يحتويه من فرص ومحددات وبالتالي سهولة وفعالية التعامل مع المستقبل المتوقع نسبياً وبالتالي تجنب المفاجآت والمخاطر .
٣. التخطيط يسمح بالاستفادة من مبادىء الإدارة المعاصرة مثل التنسيق والتعاون والتخصص وتقسيم العمل والجدارة ... الخ .
٤. التخطيط يساعد في تحقيق الأهداف المرسومة بكفاية وفعالية وكفاءة .
٥. التخطيط يمكن من تدبير كافة المدخلات الضرورية لانجاز الأهداف بما في ذلك الأموال والمصادر البشرية والتكنولوجية والمادية وغيرها .
٦. التخطيط أسلوب لترسيخ العدالة من خلال المشاركة في تحديد الأهداف والاولويات ومراعاة التوازن بين المصالح والاطراف المختلفة .
٧. التخطيط يساعد في جذب الاستثمارات والمساعدات والقروض اللازمة للتنمية الشاملة بمختلف جوانبها ومستوياتها التنظيمية والقومية .

مقومات التخطيط الفعال :

---

(١) ميشيل ، دينكن ، معجم مصطلحات علم الاجتماع ، ترجمة د. إحسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر، بغداد ، العراق ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٦. ٢٧٧.

(٢) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق ، ص ١٠٢. ١٠٤.

يتوقف نجاح عملية التخطيط ومدى فعاليتها على مجموعة مترابطة من العناصر والمقومات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والبيئية ، إذ تتصف هذه المقومات بالتفاعل والتداخل لأنها تمثل زوايا مختلفة (نظم فرعية) لنظام موحد ومعقد ومفتوح واهم هذه المقومات هي [١] :

١. القناعة التامة بأهمية وجدوى التخطيط ودوره الفعال في تحقيق الأهداف المرسومة بكفاية وفعالية .
٢. تصميم الخطط بمنظور نظامي يربط بين الفرص والمحددات بصورة واقعية وقابلة للتنفيذ .
٣. وعي الجهات المعنية بالخطط وتنفيذها بأهمية وجدوى هذه الخطط وفائدتها العامة والخاصة .
٤. توفر الاستقرار البيئي العام وبدرجة ملائمة تسمح بتنفيذ الخطط بشكل فعال ويتضمن مفهوم الاستقرار العام الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية وغيرها من الجوانب البيئية المحيطة بالخطط .
٥. توفر نظام حديث ومتكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية المنظمة بطريقة سهلة وفعالة تسمح بالرجوع اليها عند الحاجة .
٦. أعتماد الاسلوب العقلاني والعلمي المنظم في عملية التخطيط بالاستناد الى المعلومات والتمليك في تحديد الأهداف .
٧. اتباع الاسلوب الديمقراطي في تصميم الخطط وتنفيذها ومتابعتها من خلال المشاركة الفعالة والتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالخطط وفي كافة مراحلها .
٨. توفير كافة المتطلبات والمدخلات الضرورية لتصميم الخطط ولتنفيذها ومتابعتها وخصوصاً العناصر البشرية الكفوءة علمياً وفنياً ، الامكانات المالية، الامكانات التكنولوجية ، الاطار التشريعي الملائم بما في ذلك تحديث التشريعات المختلفة وتطويرها بحيث تواكب المستجدات ومتطلبات التخطيط.

وهنا لا بد من التطرق الى بعض المشكلات التي تعيق التخطيط من القيام بدوره في المجتمع لأن المعوقات هي نقيض المقومات فينبغي تحديدها وتتصف هذه المعوقات بالتغير (كمياً ونوعياً) وفقاً لمتغيرات عديدة أهمها المنظمات والبيئات والازمان المختلفة . إذ أن ما تواجهه منظمة معينة من معوقات تخطيطية وغيرها لا تنطبق بالضرورة على غيرها من المنظمات في نفس المجتمع أو غيره أو في الفترة الزمنية نفسها أو غيرها . ولكن التعرف على أهم معوقات

---

(١) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق ، ص ١٠٥. ١٠٧.

التخطيط يمكن ان يساعد في مواجهتها أو لتخفيف منها على الأقل وضمن الامكانات والمعطيات المتاحة ، ومن أهم هذه المعوقات ما يأتي :

٠١ نقص الامكانات البشرية والمادية والتكنولوجية والمالية أو غيرها من المدخلات اللازمة للتخطيط بمختلف جوانبه .

٠٢ عدم توفر خبراء التخطيط : أي أن البلاد المتخلفة ليس لديها العدد الكافي من خبراء التخطيط وهذا النوع من الخبراء نادر وتزداد هذه الندرة خطورة لعدم اقتصارها على نوع واحد وإنما تضم الاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، والمهندسين ، والفنيين في الانتاج وتنظيم الإدارة [١] .

٠٣ التنظير في التخطيط ويتمثل ذلك في التفكير المثالي أو الخيالي والمغالاة في الطموحات والابتعاد عن الاجرائية والواقعية في تحديد الأهداف والاولويات والبدائل .

٠٤ عدم توفر المعلومات والبيانات الدقيقة والحديثة والكافية ، إذ أن التخطيط بدون معلومات سليمة وكافية هو مضيعة للوقت والجهد والمال .

٠٥ غياب الوعي بأهمية وجدوى التخطيط وتنفيذ الخطط بدون تمهيد كافٍ لمختلف الجهات المعنية به .

٠٦ تقادم التشريعات وعدم مواكبتها للمستجدات البيئية ومتطلبات التطور والتنمية.

٠٧ عدم الاستقرار البيئي لأن حركية البيئة وسرعة التطورات قد تظهر مشكلات ومعوقات.

٠٨ مقاومة التخطيط (الفاعلة أو السلبية) بطرق ومصادر عديدة بسبب غياب المشاركة أو عدم القناعة أو الآثار السلبية التي تتحملها بعض الأطراف أو غير ذلك من أسباب المقارنة للتخطيط [٢] .

مراحل التخطيط : لا بد في البداية أن ننظر الى التخطيط بصورة عامة في بلد من البلدان على انه تخطيط متكامل شامل اقتصادي واجتماعي معاً لأن هناك أنواع متعددة من التخطيط فمنه تخطيط توجيهي لا نجد فيه الزاماً من قبل الدولة للمؤسسات كما هو الحال في فرنسا ، أو تخطيط جزئي يتناول بعض الجوانب التخطيطية ، بينما يكون في الجهة المقابلة التخطيط الالزامي كما في

---

[١] المقدم ، مها سهيل ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها ، مصدر سابق، ص ١٠٦.

[2] العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق، ص ١٠٦.

الدول الاشتراكية [١] . تتكون عملية التخطيط من مجموعة من المراحل أو الخطوات التي تمثل حلقات مترابطة ومتفاعلة في نظام وتعتبر خطوات التخطيط مراحل متسلسلة منطقياً وزمنياً وهذه الخطوات او المراحل كما يأتي [٢] :

١. تحديد الأهداف والطموحات المشمولة بالخطة المراد أعدادها ضمن تصور زمني وموضوعي ومكاني محدد .
٢. تحديد البدائل المتاحة لإنجاز الأهداف المرسومة .
٣. اختيار وتبني البدائل الملائمة والقابلة للتنفيذ بعد دراستها بعناية والمفاضلة السليمة بينها في اطار علمي وموضوعي وعملي وقانوني .
٤. مصادقة الجهات المخولة قانونياً على الأهداف وبدائل إنجازها .
٥. التنفيذ العملي للخطط من خلال بذل الجهود واتخاذ كافة الاجراءات العملية من قبل الجهات المعنية .
٦. المتابعة والرقابة والتقييم من خلال نظام اتصال فعال ومتطور .
٧. إعادة التخطيط في ضوء التنفيذ العملي للخطط والمعلومات الراجعة بهذا الخصوص .

أنواع التخطيط: تختلف طبيعة ومحتوى التخطيط القومي الى حد كبير بين الدول ويتراوح هذا الاختلاف ما بين التخطيط الشامل والتكاملي في النظم الاقتصادية التي تعتمد على التخطيط المركزي ، والذي يشتمل على جميع مجالات النشاط الاقتصادي٠٠٠ الخ الى التخطيط الجزئي في النظم الاقتصادية التي تعتمد على السوق . وفي الدول النامية التي يوجد لدى معظمها خليط من النوعين سالفي الذكر، يقتصر محتوى التخطيط على اعداد خطط متعددة للقطاعات تشتمل على أنشطة لكل من القطاعين العام والخاص ، والتخطيط إما أن يكون تخطيطاً هيكلياً يعمل بموجبه على تغيير العلاقة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وفقاً للفلسفة التي تتبناها سياسة الحكم او التخطيط أما ان يكون ملزماً لأنه يصدر بقانون أو بقرار من هيئة ذات سلطة عليا وقد يسمى بالتخطيط المباشر . أو يكون التخطيط غير ملزم إذ يعتمد على الترغيب والارشاد والتوجيه وقد يسمى بالتخطيط غير المباشر (الديمقراطي) ولا يرتكز على قرارات ملزمة صادرة من هيئة مخططة عليا . أما من جهة التخطيط الكلي والقطاعي فيكون شاملاً على المستوى القومي أو

---

(1) شكارة ، عادل عبد الحسين ، والحسني ، عبد المنعم علي ، التخطيط الاجتماعي، مصدر سابق ، ص ١١٧.

(2) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق ، ص ١١٣.

خالصاً على المستوى الأقليمي ، فالاول يعمل في اطار الاقتصاد القومي ويشمل كافة قطاعاته مستهدفاً الناتج العام لها الاقتصاد . أو أن يكون التخطيط أقليمياً وهو الذي يشتمل على خطة اقتصادية لمنطقة إدارية واحدة قد تكون مستقلة ، وقد تشكل جزءاً من الخطة القومية الشاملة [١] . والتخطيط أما أن يعمل على تحقيق التوازن في معدلات النمو الاقتصادي في جميع انحاء البلاد تطبيقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي أو الإداري بغض النظر عن المعطيات الاقتصادية القصوى للتنمية . أو أن يبنى التخطيط القومي على أساس تحقيق النمو الاقتصادي بأفضل وجه بصرف النظر عن مبدأ التوزيع الجغرافي أو الإداري ، إذ ينظر الى المبدأ الاقتصادي ونتائج النمو كأن تتركز الصناعات الثقيلة أو النوعية في منطقة معينة بسبب أفضلية ناتجها في التنمية[٢] . إضافة لذلك فأنه يوجد في الأدب الاقتصادي مجموعة من الأفكار التي تنتسب بشكل أو آخر الى فكرة التخطيط . فهناك مثلاً التخطيط الوظيفي ، والتخطيط الهيكلي ، وهناك التخطيط الدائم والتخطيط للطوارىء وهناك ثالثاً التخطيط بشكل كلي والتخطيط المفصل كما أسلفنا ، وهناك رابعاً التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي واخيراً هنالك التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل . هذه كلها أمثلة مما يندرج تحت مفهوم لفظ التخطيط ، ولكل منها خصائصه وطرقه الخاصة [٣] . ويمكن تحديد أنواع عديدة للتخطيط وفقاً للمعيار الموضوعي ومن أهمها ، التخطيط الاقتصادي ، التخطيط الاجتماعي ، التخطيط الإداري ، التخطيط السياسي، والتخطيط العلمي والتكنولوجي والتخطيط الصحي والتخطيط التعليمي [٤] .

يتباين تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي وبالتالي مستوى الاعتماد على الأخذ باسلوب التخطيط كأداة لتنظيم هذا التدخل وضمان فاعليته ويتم التمييز بشكل عام بين نمطين للأخذ باسلوب التخطيط الاقتصادي : اولهما يمثل النمط الرأسمالي ، وثانيهما يمثل النمط الاشتراكي ، ويعتبر النمط الأخير الصيغة التي تكشف المعنى العلمي والفعال للتخطيط الاقتصادي، بينما يعكس النمط الأول صيغاً للتدخل الحكومي المجرد على الأغلب ، وتعتبر هيمنة النشاط الخاص وسيادة الملكية الفردية لوسائل الانتاج حقيقتين من الحقائق الأساسية في النظام الرأسمالي ، أما في الجانب المتعلق بالخطة القومية فأنها لا تعدو أن تكون خطة تأشيرية غير

---

(١) شكري ، فهمي محمود ، النظرة المستقبلية لتكامل الموازنة العامة والخطط القومية للتنمية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٠، ص ٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩.

(٣) قنديل، عبد الفتاح محمد ، مصدر سابق، ص ٢٤.

(4) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق ، ص ١٢٠.

ملزمة بسبب سيادة القطاع الخاص وضآلة دور القطاع العام [٥] . ويعتقد البعض أن اللجوء الى الوسائل التأشيرية في ظل الاجراءات التخطيطية الرأسمالية ، يعتبر من الوسائل المستخدمة في ظل التخطيط اللامركزي والتي تعني الحالة التي يعطى فيها حق اتخاذ القرار الى المستويات الدنيا بخلاف التخطيط المركزي التي يحصر فيها حق اتخاذ القرار الى المستويات الدنيا. أما التخطيط الاشتراكي الذي يقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج يكون الهدف المباشر للاقتصاد الاشتراكي هو تحقيق أقصى مستويات الاشباع الممكن للحاجات الجماعية . وحتى تتضح الأبعاد الرئيسة لمفهوم التخطيط الاشتراكي يقتضي تحديد الخصائص الأساسية للاقتصاد المخطط ، الذي يعتبر تجسيداً موضوعياً وانعكاساً للتخطيط الاشتراكي . كما أن التخطيط الاقتصادي لا يبلغ مستواه الفاعل كأداة في توجيه النشاط نحو غايات محددة ، إلا في النظم الاشتراكية التي تعتمد أسلوب التخطيط الاشتراكي ، وعندما تتحقق الشروط الأساسية للاقتصاد المخطط الذي يعبّر عن التنظيم الاقتصادي الذي بموجبه يتم أخضاع الأنشطة المختلفة لارادة الانسان ، وبنحو واعٍ من أجل بلوغ غايات مرسومة وبوسائل محددة وخلال فترة زمنية معينة ، وبموجب ذلك تتحدد طبيعة وتطور ونتائج الفعاليات الاقتصادية سلفاً [١] . أما بخصوص المعيار الزمني للخطط فتقسم الى [٢] :

أ- التخطيط قصير الأمد (Short – Range) ويشمل فترة زمنية قصيرة نسبياً لا تتجاوز السنة عموماً .

ب- التخطيط متوسط الأمد (Middle – Range) ويشمل مدة زمنية أطول نسبياً وقد تقترب من السنتين أو تنحرف عنها قليلاً بالزيادة أو النقص .

جـ - التخطيط طويل الأمد (Long- Range) ويمتد لمدة زمنية طويلة نسبياً وتتجاوز في العادة ثلاث سنوات وقد تصل الى عشرين عاماً أو أكثر على الأقل من الناحية الاحتمالية والنظرية .

إن التحديد الزمني المذكور آنفاً هو أمر نسبي وليس تحديداً جامداً .

ثانياً: <u>التخطيط الاستراتيجي وتقييم البرامج التنموية :</u>

الاستراتيجية هي هدف عام ضمن إطار زمني يزيد عن سنة ويؤثر في توجهات المنظمة ونشاطاتها المختلفة . أما التخطيط الاستراتيجي فهو عملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية باستخدام

---

(٥) الوحيد ، مهدي علي ، وادريس ، مجيد ، مصدر سابق، ص ٢٠١. ٢٠٥.

(١) الوحيد ، مهدي علي، وادريس ، مجيد ، مصدر سابق، ص ٢٠٧.

(٢) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق ، ص ١١٤.

المصادر المتاحة أي كيفية تنفيذ الاستراتيجية . إن التخطيط الاستراتيجي وليد لعملية تطورية (تدريجية) مكونة من أربع خطوات متكاملة تشمل صياغة وتصميم الاستراتيجية ، والخطط الاستراتيجية وتنفيذها وتقييمها ومتابعتها والرقابة عليها . أي ان الأهداف العامة والكبرى التي تتضمنها الاستراتيجية لا بد أن تترجم الى خطط وسياسات ومخصصات وبرامج محددة وقابلة للتطبيق والقياس والانجاز والتقييم ، ويعتبر التقييم عملية نظامية تتضمن مجموعة من الأهداف ووسائل قياسها (المعايير) ، تخضع الخطط والبرامج والمشاريع والجداول لعملية التقييم المستمر بطرق مختلفة ووفقاً لمعايير محددة سلفاً [١] .

إن اعتماد المشاركة في التخطيط يعدُّ وسيلة مجدية وعملية تستهدف مساعدة الجمعيات الأهلية في بذل الجهود البناءة بالامكانيات المطلوبة في المنطقة ، أي الموارد المحلية المتاحة في المنطقة التي تحتاج الى هذه الجهود ويهتم هذا النوع من التخطيط في الوقت نفسه . بمشاركة كل من المرأة والرجل في وضع الخطط فيما يتعلق باحتياجاتهما وبعد ذلك في عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم [٢] .

ثالثاً: <u>تمويل التنمية :</u>

على الرغم من جدلية العلاقة بين التمويل والتنمية ، فإن الأموال هي من الأعصاب الحيوية في أي كيان تنظيمي هادف . إن الأموال عنصر أساسي من عناصر الانتاج وبواسطتها يمكن تفعيل الكثير من العناصر الأخرى وتدبيرها وتسخيرها من أجل بلوغ الأهداف المرسومة . لكن توفر الأموال بحد ذاتها لا يؤدي حتماً أو بالضرورة الى الانجاز الملائم للأهداف بل يجب أن تتوفر بالاضافة الى الأموال عناصر ومتطلبات أخرى عديدة . ومن بين هذه العناصر الأخرى تأتي الإدارة والعناصر البشرية المؤهلة والتكنولوجيا وغيرها . ويقصد بتمويل التنمية توفير المصادر المالية اللازمة والملائمة للأهداف والطموحات التنموية . إذ تتأثر الخطط والمستويات التنموية بطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة وغيرها . وتختلف طبيعة التمويل حسب الوفرة الكمية للأموال ومصادرها وشروط استثمارها والعوائد المتوقعة منها وتكلفة الفرصة الضائعة (البديلة) وغير ذلك من المتغيرات المتعلقة بتمويل التنمية . تواجه الدول النامية وغيرها مشكلات عديدة ومتفاوتة في مجال تمويل خططها وبرامجها التنموية [٣] . وبالرغم من الوفرة المالية أو نسبياً ووفقاً لمقاييس اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وتكنولوجية وغيرها .

---

(١) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق، ص ١٣٧. ١٤٠.

(٢) الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية للدولة ٢٠٠٢ـ ٢٠٠٧ لقطاعي التعليم والصحة في مصر ،معهد التخطيط القومي،القاهرة ، ٢٠٠٣،ص ٣٥.

(3) العواملة ، نائل عبد الحافظ ، مصدر سابق، ص ١٧٩.

كما ان موضوع المساعدات الخارجية احتل مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية والمالية العامة خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد أزدادت أنواع ومصادر واحجام المساعدات الخارجية بشكل ملموس واصبحت المساعدات الخارجية أداة سياسية واقتصادية هامة في العلاقات الدولية والسياسية الخارجية ، وتختلف القروض العامة عن الأنواع المتعددة من المنح والمساعدات . فالأخيرة تعطى دون مقابل أو التزام محدد بسدادها أن العبء الناتج عن المنح يقع بشكل رئيسي على الدول المانحة بينما يقع العبء الأكبر من القروض على الدولة المستقبلة للمساعدة ، كما أن المنح قد لا تخلو من بعض التكاليف أو التنازلات السياسية من جانب الدول الممنوحة وهناك مصادر متعددة للقروض العامة والتنموية ومنها الثنائية والمتعددة الاطراف أو الدولية والاقليمية التي تكون مقدمة كالامم المتحدة وأجهزتها المختلفة ومؤسسات الاقراض الدولية كالبنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) بالاضافة الى المنظمات الاقليمية المنتشرة في انحاء العالم . وخير دليل على اعباء المنح والمساعدات المالية الدولية التي يتطلع اليها العراق بأهتمام بالغ نتيجة المديونية المالية الخارجية الكبيرة التي يتحملها لدول العالم المختلفة نتيجة سياسات النظام السابق المتفردة والخراب والدمار الذي حصل بالبنى التحتية الارتكازية للبلد والتي سحبت العراق الى الاعتماد على هذه السياسيات المالية من منح وقروض ومساعدات من أجل إعادة بناء البلد وما سيترتب على هذه السياسات من تنازلات سياسية أو اقتصادية [١] .

وخلاصة القول أن العلاقة بين التنمية البشرية والتخطيط علاقة تكاملية وثيقة مترابطة ومتبادلة التأثير والتأثر ، إذ أن الدولة التي تعتمد التخطيط الشامل المتكامل في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والإدارية والصحية والتعليمية وفي كل القطاعات إنما يؤدي الى زيادة الانتاج ومعدل الأستهلاك الفردي ورفع الناتج القومي الاجمالي مما يؤدي الى زيادة الدخل الفردي أيضاً اعتماد التخطيط العلمي المنظم والمدروس على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من خدمات صحية وتعليمية ورعاية اجتماعية وزيادة رفاهية المجتمع من خلال المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية وهي أن يحيا الانسان حياة طويلة خالية من العلل والامراض مما يؤدي الى زيادة العمر المتوقع للمواطنين نتيجة الرعاية الصحية والتغذية الجيدة وزيادة انتشار التعليم المخطط بشكل مدروس وفق أسس علمية حديثة يؤدي الى اكتساب المعرفة وتطوير قابليات الأفراد عن طريق التدريب والتأهيل العلمي والفني المتطور . كل هذه العوامل إذا تحققت في بيئة مستقرة آمنة تؤدي الى تقدم المجتمعات وتطورها وتقدمها بين البلدان في سلم التنمية البشرية بمستوياته الثلاث العالية ، والمتوسطة والمنخفضة مما يخلق مجتمعاً مسلحاً بالعلم والمعرفة متطوراً في كافة المجالات .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٩٢.

تمهيـــــد :(Preface) :

يمثل هذا الفصل بداية الدراسة الميدانية للدراسة ، وفيه يقوم الباحث بعرض الإطار المنهجي للدراسة واجراءاته الميدانية المتبعة والذي يشكل خطوة مهمة في عملية اجراء البحوث والدراسات العلمية .

يتضمن هذا الفصل عدة محاور تبدأ بتوضيح المناهج التي اعتمدتها الدراسة وايضاً الفرضيات المستخدمة فيها، وتحديد مجالات الدراسة ، وتصميم العينة الاحصائية التي من خلالها يتم استقراء الجانب النظري للدراسة وإنعكاساته الميدانية سلباً أو إيجاباً ، ثم وسائل جمع البيانات ، يضاف إلى ذلك عرض تبويب وتحليل البيانات الاحصائية والوسائل الاحصائية المستخدمة في الدراسة .

أولاً: مناهج الدراسة (Study Methods)

تتميز البحوث والدراسات العلمية بأن لكل منها إطار منهجي يتم من خلاله وضع الخطوط العريضة لسير تلك البحوث أو الدراسات . وبذلك فأن المنهج (Method) يهدي الباحث إلى الطريق المؤدي إلى الهدف المطلوب أو هو الخيط غير المرئي الذي يشد البحث من بدايته إلى نهايته من أجل الوصول إلى نتائج معينة [١] .

إن المنهج ترجمة للكلمة الانجليزية (Method) وللكلمة الفرنسية (Methode) وللكلمة نظائرها في مختلف اللغات . استعملها افلاطون بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة ، واستخدمها أرسطو بمعنى البحث . والمعنى الاشتقاقي الأصلي لها يدل على الطريق أو المنهج المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال العقبات ، ولكنه لم يتخذ معناه الحالي ، أي بمعنى أنه طائفة من القواعد العامة المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم ، إلا ابتداءً من عصر النهضة الأوربية[٢] .

ولأجل معرفة أهمية المنهج العلمي ، فقد عرّف البعض العلم بأنه مجموعة من الحقائق والمعارف التي توصل إليها العلماء بالطرق العلمية ، والبعض الآخر يُعرّف العلم بأنه الطريق في الوصول إلى المعرفة ، والمقصود بالطريق أو الطريقة من خلال التعريفين هي المنهج ، وبهذا يكون المنهج والعلم صنوان يعني أحدهما الآخر . ويُعدُّ تقدم البحث العلمي رهينٌ بالمنهج، ومن هنا كان الإهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمي في مختلف العصور التاريخية وحتى وقتنا الحاضر

---

(١) بدوي ، عبد الرحمن ، مناهج البحث العلمي ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٠.

(٢) حسن ، عبد الباسط محمد ، اصول البحث الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص ٣٣٢.

[١] . وأن المعرفة بمناهج البحث العلمي تمكن العلماء والباحثين من إتقان البحث وتلافي كثير من الخطوات المتعثرة أو التي لا تفيد [٢] .

وبذلك تكون فكرة المنهج العلمي بالمعنى الاصطلاحي المستعمل اليوم ، معناه إذن السبيل المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم ، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[٣].

إن لكل ظاهرة أو مشكلة صفات تختلف عن الأخرى ، وهذه الصفات تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها أو لحلها ، نفهم من ذلك ، إن اختيار نوع منهج البحث من قبل الباحث لا يحصل اعتباطاً أو حسب اختيار الباحث ، بل يفرضه نوع وطبيعة الموضوع الذي يقوم بدراسته ، أي بمعنى إن لكل منهج شروط أو متطلبات وقدرات محدودة في البحث والتقصي تفرض على الباحث استخدامها في حالات معينة ، أي أنه وعلى ضوء ما تقدم نفهم أن الظواهر والمشاكل الاجتماعية متنوعة ومختلفة وكل نوع يتطلب منهجاً خاصاً بها ، لذلك تنوعت مناهج البحث الاجتماعي واختلفت حسب متطلبات موضوع الدراسة [٤] .

ويتوقف نوع المنهج المستعمل في دراسة أي ظاهرة على موضوع الظاهرة، وعلى الأهداف التي يروم الباحث تحقيقها [٥] .

إن دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية تتطلب إتباع أكثر من منهج علمي للوصول إلى الحقائق والبيانات الموضوعية المطلوب جمعها وتحليل مفرداتها وعرضها بغية معرفة أسباب المشكلة المدروسة ومعالجتها ، لأن الاعتماد على طريقة بحثية واحدة وإهمال الطرق المنهجية الأخرى لا بد وان يعرض الدراسة إلى اخطاء وملابسات سلبية تؤثر في صحة المعلومات والبيانات التي يحاول الباحث تقصيها وكشفها [٦] .

---

(١) حافظ ،ناهدة عبد الكريم ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، مصدر سابق، ص ٥.

(٢) عبد الباقي ، زيدان ، وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والأعلامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٢-٣٤.

(٣) حافظ ،ناهدة عبد الكريم ، مصدر سابق ، ص ٧.

(٤) عمر، معن خليل ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، الطبعة الأولى، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٣-٤٥.

(٥) عمار، حامد ، المنهج العلمي في دراسة المجتمع ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٦.

(٦) الحسن ، إحسان محمد ، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي ، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦.

إن البحث باستخدام طريقة بحثية واحدة قد لا يكون كافياً بل في معظم الأحيان قد تنعدم إمكانية استخدام هذه الطريقة الواحدة في مساعدة وتمكين الباحث على دراسة موضوع البحث دراسة شاملة ومفصلة تزوده بالحقائق والمعلومات جميعها أو البيانات المطلوب دراستها [١] .

وعليه فالباحث يستعين بمنهج أو أكثر للوصول إلى تحقيق الغرض الذي يسعى إليه من خلال بحثه . وان طبيعة الدراسة قد تستلزم وتتطلب من الباحث استخدام عدة مناهج فيها ، ونظراً إلى شمولية دراستنا الحالية ، فأنها تطلبت إتباع عدة طرق منهجية لجمع المعلومات والبيانات وتحليلها للكشف عن أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام حدوث التنمية البشرية في المجتمع العراقي ومعرفة المتطلبات الحقيقية التي تحتاجها هذه العملية الحيوية لإتمام قيامها بنجاح ، ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من الدراسة والتي يسعى الباحث إلى تحقيقها ، فقد استخدم الباحث ثلاثة مناهج علمية هي : (المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، ومنهج المسح الاجتماعي) ، للضرورة التي حتمتها طبيعة الدراسة .

فالمنهج التاريخي: (Historical Method) يقصد به الوصول إلى المبادىء والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية ، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر ،وبرجوع الباحث إلى التاريخ لا يحاول تأكيد الحوادث الفردية ، ولا يهدف إلى تصوير الأحداث والشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد ، وإنما يحاول تحديد الظروف التي أحاطت بجماعة من الجماعات وبظاهرة من الظواهر منذ نشأتها، وذلك لمعرفة طبيعتها وما تخضع له من قوانين [٢] .

وقد استخدم الباحث هذا المنهج في المبحث الثالث من الفصل الأول وفي الفصل الثالث من خلال تناول تاريخ الفكر التنموي ومراحله منذ بداية تطوره منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين حتى صدور أول تقرير للتنمية البشرية من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ ، وحتى وقتنا الحاضر ، واستخدم هذا المنهج كذلك في الفصل الرابع ، من خلال التتبع التاريخي لظاهرة العولمة ، أو النظام العالمي الجديد وكيفية نشوئها وما هي الظروف الذاتية والموضوعية التي أحاطت بها ، ثم تتبعنا التطورات التي حصلت حيالها من كافة الجوانب ، والجدلية القائمة بينها وبين التنمية البشرية وإنعكاساتها السلبية على مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للمجتمعات في العالم النامي ومنه وطننا العربي ، وكذلك من خلال تسليط الضوء على الواقع الأمني في العراق وتدهوره ووقوفه تحدياً كبيراً أمام إنجاز أي نهضة تنموية في العراق .

---

(١) حسن ، عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة التضامن ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠٥.

أما المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) : Deduction Method فيدل هذا الاصطلاح في المنطق على التفكير الذي ينتقل من المقدمات إلى النتائج أو تستخرج بمقتضاه من المبادىء الموجودة مبادىء أخرى . وتكون المقدمات عادة أعم من النتيجة ، ولذا ينطوي الاستنباط على الانتقال من الكل إلى الجزء ، أو من العام إلى الخاص [١] . ويقابل الاستنباط الاستقراء . وقد استخدم الباحث هذا المنهج في أكثر من مبحث من مباحث فصول الدراسة .

والمنهج الأخير الذي تم استخدامه في هذه الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي: فهو يشبه العينه بإطاره العام ، لكن الفرق الوحيد بينهما هو " حجمهما" أي أن حجم المسح الاجتماعي أكبر بكثير من حجم العينة ، فمثلاً ، قد يأخذ المسح الاجتماعي المجتمع بأكمله بينما تأخذ العينة عدداً قليلاً من الأفراد [٢] .

ومنهج المسح الاجتماعي : Social Survey Method هو منهج علمي متميز يتمثل بدراسة الأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية معينة . ويصنف هذا المنهج إلى صنفين هما المسوح الاجتماعية الشاملة التي تقوم بدراسة كل مفردات المجتمع التي تتضمنه الدراسة ، والصنف الآخر هو المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، وهو الذي يكتفي بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والامكانيات المادية ، ويلجأ أكثر الباحثين نحو استخدام هذا النوع الذي يوفر الوقت والجهد والامكانيات المادية ، ويدرس المجتمع موضوع الدراسة بطريقة عشوائية [٣] .

ولقد تم استخدام الطريقة العشوائية في الدراسة ، لكي تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً دقيقاً من جيث خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية .

وعن طريق منهج المسح الاجتماعي الميداني بطريقة العينة تم التوصل إلى أهم الإنعكاسات والنتائج السلبية التي تتركها عملية التنمية البشرية على كافة مفاصل المجتمع العراقي نتيجة مواجهتها لتحديات كبيرة تحول دون تحقيقها، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل اليها فأنها جاءت متقاربة إلى درجة كبيرة مع ما ذكرناه في الجانب النظري للدراسة ، وذلك من أجل وضع المقترحات المناسبة لذلك والمناهج الثلاثة المستخدمة التي ذكرت أعلاه قد أعانت الباحث إلى

---

(١) بدوي ، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مصدر سابق ، ص ٩٩.

(٢) عمر ، معن خليل ،الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ،مصدر سابق، ص ٥١.

(٣) العتابي ، جبر مجيد ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص ٥٥.

درجة كبيرة في التوصل إلى الحقائق والاستنتاجات المتعلقة بهذه الدراسة مما يساعد على وضع التوصيات الخاصة بها .

ثانياً: فرضيات الدراسة (Study Hypotheses)

إن الفرض هو مجموعة المبادىء الأولية التي يسلم العقل بصحتها ، والتي لا يستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها [١] .

وعرّف أرسطو " الفرض بأنه : نقطة البدء في كل برهنة وأنه المنبع الأول لكل معرفة يكتسبها الإنسان ، أي أنه المبدأ العام الذي يستخدم كإحدى مقدمات القياس . أما في العصر الحديث فأننا نستعمل كلمة الفرض لنشير بها إلى التعميمات التي لم تثبت صحتها والتي يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها ليتخذها سبيلاً إلى فهم الظواهر وتفسيرها [٢] .

ويعبّر الفرض أيضاً بأنه : (فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة وبين أحد العوامل المرتبطة بها ، أو المسببة لها) [٣] .

أو أنه تعميماً مبدئياً يخضع للاختبار للتعرف على مدى صدقه أو خطأه [٤].

أما الدكتور " معن خليل عمر " فيعرّف الفرضية بأنها : نقطة البدء في كل بحث قائم على الاستدلال التجريبي والتي بدونها لا يمكن القيام بأي بحث يهدف المعرفة العلمية الزمنية وإلا أصبح البحث الاجتماعي تتحكم فيه الصدفة المحضة[٥].

إذن الهدف الأساسي للباحث لا يكمن في برهنة الفرضيات بل كشف واقع حدوث الظاهرة كما هو لا كما يجب أنه يكون أو كما يتصوره الباحث [٦] .

ولكي تكون الفرضية قادرة على الإجابة على تساؤلات الدراسة التي أثارتها مشكلة البحث ، يجب أن تكون الفرضية واضحة ومصاغة بإيجاز وقابلة للاختبار وخالية من التناقض وأن تتضمن إجوبة مناسبة لمشكلة محددة تستدعي الحل ، وتكون قابلة للرفض أو القبول .

وقد أعتمد الباحث كثيراً على الإطار النظري للدراسة في صياغة هذه الفرضيات بشكل علمي ينسجم ومحاور الدراسة .

---

(١) حسن ، عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٠.

(٤) حافظ ، ناهدة عبد الكريم ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، مصدر سابق، ص ٥٧-٥٨ .

(٥) عمر ، معن خليل ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٣٤.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٨.

ولقد قام الباحث ببناء الدراسة الميدانية على فرضية عامة ، وسبعة فرضيات فرعية تم صياغتها على النحو الآتي :

الفرضية العامة : (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين غياب الأمن والاستقرار وبعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق) .

الفرضيات الفرعية :

٠١ توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والمستوى المعيشي للمواطنين (مستوى الدخل).

٠٢ توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً .

٠٣ توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً .

٠٤ توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم توفر فرص العمل (إرتفاع نسبة البطالة) بين المواطنين .

٠٥ توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين.

٠٦ توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين .

٠٧ توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين .

ثالثاً: مجالات الدراسة ، وتصميم العينة الاحصائية :

لقد تضمن هذا المحور نقطتين أساسيتين ، النقطة الأولى تمثلت بتحديد مجالات الدراسة، وتمثلت النقطة الثانية تصميم العينة الاحصائية .

٠١ تحديد مجالات الدراسة Defining of the Areas of Study :

تكمن الأهمية الحقيقية في تحديد مجالات الدراسة ، إذ أنها تغني الدراسة والباحث بالكثير من المعلومات والحقائق التي قد أغفلها الجانب النظري أو لم يوضحها، ولكل دراسة ثلاثة مجالات مهمة وأساسية يجب تحديدها عند اجراء أي دراسة ، وهذه المجالات تتمثل بالمجال الزماني والمكاني والبشري ، ويمكن توضيح كلاً منها على النحو الآتي :

أ- **المجال الزماني** : ونقصد به السقف الزمني أو الوقت الذي أستغرقه الباحث لإعداد متطلبات الدراسة بأكملها . علماً أن تطبيقات الجانب الميداني قد إمتدت من ١٢/١٩/ ٢٠٠٦ إلى ٥/٢٩/ ٢٠٠٧ .

ب- **المجال المكاني** : ونقصد به المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة ،وقد أختار الباحث ستة كليات من جامعة بغداد ، ثلاثة كليات للدراسات الإنسانية وثلاثة منها للدراسات العلمية تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة ، علماً أن هذه الكليات تقع في مناطق جغرافية مختلفة من مدينة بغداد هي منطقة الجادرية وتضم كليات الهندسة والعلوم ، ومنطقة باب المعظم وتضم كليات الآداب والتربية / ابن رشد واللغات والصيدلة علماً بأنه في دراستنا الحالية فأن الأفراد الذين يمثلون عينة مجتمع البحث هم الذين يحددون من خلال إجاباتهم الاختلاف في الصفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية٠٠٠ الخ وليس المناطق الجغرافية التي تقع فيها هذه الكليات لأنها تمثل مكان عمل أفراد عينة البحث .

جـ - **المجال البشري** : والمقصود به وحدة الدراسة ، حيث حُددت (بالأفراد) ،إذ تم أختيار (٣٠٠) مبحوثاً من أساتذة جامعة بغداد لكلا الجنسين ولمختلف الاختصاصات والالقاب العلمية وبطريقة عشوائية منتظمة ذات مراحل متعددة كعينة (مركبة) للدراسة .

٠٢ <u>تصميم العينة الاحصائية Statistical Sample design :</u>

إن تصميم العينة الاحصائية يتطلب تحديد عدة نقاط ، كتحديد حجم العينة واختبار مصداقيتها وتركيزها في منطقة جغرافية معينة واختيار نوعها . وسوف نقوم بشرح هذه الخطوات كلاً على حدة .

أ- **<u>تحديد حجم العينة Sample Size :</u>**

إن الدراسة الحالية قد أعتمدت العينة العشوائية المنتظمة ذات المراحل المتعددة ، ولكون العينة هي مجموعة جزئية من المجتمع [١] . لذلك فقد أضطر الباحث إلى أختيار أساتذة جامعة بغداد ليمثلوا المجتمع المدروس لكون موضوع دراستنا الحالية حُدد بمدة زمنية حرجة جداً نتيجة لغياب الأمن والاستقرار في العراق ، ولكي تأتي إجابات المبحوثين بنتائج علمية ومصداقية تساهم في تحقيق الأهداف التي تتوخاها الدراسة وكذلك لعدم وجود وعي كافي بهذا المفهوم بين شرائح

[١] شفيق ، محمد، البحث العلمي ، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٣، ص ١٨١.

المجتمع المختلفة ، لذلك إنحصر بحثنا ضمن فئة مثقفة واعية كي نصل إلى نتائج ملموسة تغني البحث بما هو مفيد من اقتراحات وتوصيات لوضع المعالجات اللازمة لكل السلبيات التي يفرضها الواقع الراهن في المجتمع العراقي .

فإذا كان مجتمع الدراسة متجانساً في صفاته الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ، فستكون العينة صغيرة نسبياً ، أما إذا كان مجتمع الدراسة غير متجانس في الصفات المذكورة ، وخصوصاً أن العينة قد أعتمدت جميع الألقاب العلمية لفئة التدريسيين الجامعيين من كلا الجنسين، لذا فأن العينة المختارة سوف تكون ممثلة لمجتمع البحث المدروس تمثيلاً دقيقاً .

وبما أن الدراسة الحالية قد أعتمدت (الأفراد) كوحدة للعينة . وبما أن مجتمع الأفراد هو شبه متجانس من ناحية الخصائص والصفات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتعليمية ، فضلاً عن أن الباحث محدد بمدة زمنية معينة لإنجاز الدراسة، لذلك فقد أعتمد في دراسته على قانون موزر (Moser) لتحديد حجم عينة الدراسة المطلوبة ، ويمكن توضيح قانون " موزر " بما يأتي :[1]

$$\text{ن د} = \frac{\text{ع}^2 \text{م}}{\text{ع س د}^2} \quad \text{، علماً أن :}$$

(ن د) = حجم العينة الاحصائية المطلوب اختيارها من مجتمع البحث .

(ع م٢) = الإنحراف المعياري لمجتمع البحث المدروس (تربيع) .

(ع س د٢) = الإنحراف المعياري للوسط الحسابي لعينة البحث ، علماً أن :

$$\text{(ع س د}^2\text{)} = \frac{\text{حد الثقة الاحصائية}}{\text{درجة الدلالة الاحصائية لمستوى ثقة ٩٥\%}}$$

علماً أن حد الثقة الاحصائية هي التي يقدرها الباحث في إنحراف الخطأ المعياري وهي تقدر بدرجات من (٠,٥ . ٤) .

نفترض أن مستوى الثقة الاحصائية ٩٥% أي وجود خطأ معياري يقدر بخمس درجات، وهذا الخطأ ناجم عن عملية الاختيار العشوائي لعينة التنمية البشرية وبدرجة دلالة احصائية (١,٩٦) ،أما حد الثقة الاحصائية فنفترض أنه (٢).

بعد ذلك تعوض رموز المعادلة الاحصائية بالأرقام للحصول على الإنحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة .

$$\text{ع س}^2 \text{ د} = \frac{٢}{١,٩٦} = ١ \text{ الإنحراف المعياري للوسط الحسابي لعينة التنمية البشرية.}$$

(1) Madge, J, The tools of Social Science , Longmangroup, London, 1976,P.213.

ويفترض الباحث بأن الإنحراف المعياري لمجتمع البحث يساوي (١٧) ، لأن مجتمع البحث شبه متجانس ، وبعد ذلك قام الباحث بتعويض رموز المعادلة الاحصائية بالأرقام للحصول على حجم العينة المختارة .

$$\text{ن د} = \frac{(١٧)^{٢}}{\text{ـ}^{٢}_{١}} = \frac{٢٨٩}{١} = ٢٨٩$$

وللضرورة الاحصائية يقرب الرقم إلى (٣٠٠) وحدة ، وهو حجم عينة التنمية البشرية المطلوب دراستها .

ب- أختبار مصداقية عينة التنمية البشرية في تمثيلها للمجتمع المدروس Validity of Sample :

إن الغرض من اجراء هذه العملية الاحصائية هو للتأكد من مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة ، أم أنها تنحرف عنه بالصفات والخصائص الأساسية . فإذا كانت نتيجة الاختبار تقل عن (١,٩٦) لمستوى ثقة (٩٥%) و (٢,٥٨) لمستوى ثقة (٩٩%) ، فإن العينة تكون صادقة في تمثيلها لمجتمع البحث . أما إذا إزدادت درجة الخطأ المعياري عن الرقمين (١,٩٦و ٢,٥٨) ، فان العينة تكون مرفوضة لأنها لا تمثل مجتمع الدراسة من حيث الصفات والخصائص .

ولغرض أختبار مصداقية العينة حاولنا إيجاد الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في مجتمع الدراسة استخدمنا قانون الاستنتاجات الاحصائية الآتي :

$$\text{ي} = \bar{\text{س}} \pm ١,٩٦ \text{ ـ} \frac{\text{ع}}{\sqrt{\text{ن}}} \text{ ، علماً أن :}$$

ي= الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في مجتمع الدراسة المطلوب قياسه .

$\bar{\text{س}}$ = الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في العينة .

١,٩٦ = درجة الدلالة الاحصائية لمستوى ثقة ٩٥% .

$\text{ـ} \frac{\text{ع}}{\sqrt{\text{ن}}}$ درجة الخطأ المعياري الداخل في العينة .

علماً أن :

ع = الإنحراف المعياري لأعمار المبحوثين في العينة .

√ن = حجم العينة المدروسة تحت الجذر التربيعي .

وعند تعويض رموز المعادلة بالأرقام :

$$\text{ي} = ٣٤,٩ \pm ١,٩٦ = \frac{٧}{\sqrt{٣٠٠}}$$

$$\text{ي} = ٣٤,٩ \pm \frac{١٣,٧}{١٧,٣}$$

ي = ٣٤,٩ ± ٠,٧

ي = ٣٥,٦ أو ٣٤,٢ الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في مجتمع الدراسة .

وقد تم الاعتماد على القيمة الموجبة (٣٥,٦) ، بعد ذلك قام الباحث باستعمال قانون (T) لأختبار مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة ، والقانون على النحو الآتي :

$$\text{ت} = \frac{/ \bar{س} - \text{ي} /}{\text{ع ن}}$$

علماً أن :

ت = قيمة الاختبار المطلوب .

$\bar{س}$ = الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في العينة .

ي= الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في مجتمع الدراسة .

ع ن = الخطأ المعياري الداخل في العينة .

علماً أن :

$$\text{ع ن} = \frac{\text{ع}}{\sqrt{\text{ن}}}$$

إذ أن :

ع = الإنحراف المعياري لأعمار المبحوثين في العينة .

ن= حجم العينة . وبما أن :

$$\text{ع ن} = \frac{٧}{\sqrt{٣٠٠}} = \frac{٧}{١٧,٣} = ٠,٤$$

إذن $\text{ت} = \frac{/ \bar{س} - \text{ي} /}{\text{ع ن}}$

$$ت = \frac{/٣٥,٦ - ٣٤,٩/}{\frac{٠,٤}{٠,٧}} = \frac{١,٧}{٠,٤}$$

بعد اختبار أهمية الفرق المعنوي بين الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في العينة والوسط الحسابي لأعمارهم في مجتمع الدراسة ، لم نجد هناك فرقاً معنوياً بينهما على مستوى ثقة (٩٥%) لأن نتيجة الاختبار تقل عن (١,٩٦) ، وهي القيمة الجدولية لمستوى ثقة (٩٥%) ، وعليه فأن العينة المختارة صادقة في تمثيلها للمجتمع المدروس .

جـ - تحديد المنطقة الجغرافية التي تنتقى منها العينة :

Defining the area that the Sample has to Re taken From

لقد حددت الدراسة المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة ، كما اشار إلى ذلك عنوان الدراسة ، فعينة الدراسة قد تم أخذها من ست كليات في جامعة بغداد ثلاثة كليات للدراسات الإنسانية وثلاثة منها للدراسات العلمية ، وتقع هذه الكليات في مناطق جغرافية مختلفة من مدينة بغداد ، هي منطقة الجادرية وباب المعظم . فكانت حصة كلية اللغات (١٤%) من حجم العينة الكلي البالغ (٣٠٠) مبحوث،أي (٤٢) مبحوثاً ، كما كانت حصة كلية التربية . ابن رشد (١٤,٣%) من حجم العينة الكلي ، أي (٤٣) مبحوث ، أما حصة كلية الآداب فكانت (١٦,٦%) من حجم العينة الكلي ، أي (٥٠) مبحوثاً ، وبذلك تكون حصة كليات الدراسات الإنسانية (٤٤,٩%) ، أي (١٣٥) مبحوثاً من حجم العينة الكلي .

أما حصة كليات الدراسات العلمية فكانت (٥٥,١%) من حجم العينة الكلي ، أي (١٦٥) مبحوثاً ، فقد كانت حصة كلية الصيدلة (١٦,٦%)من حجم العينة الكلي أي (٥٠)مبحوثاً ، أما حصة كلية الهندسة فكانت(٢٠%) ،أي (٦٠) مبحوثاً، أما حصة كلية العلوم فكانت (١٨,٥%) ، أي (٥٥) مبحوثاً .

د- تحديد نوع العينة Kind of Sample :

لقد حددت المدة الزمنية للدراسة من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥ وهي مدة حرجة جداً للباحث ، نتيجة الواقع الراهن الذي يعيشه المجتمع العراقي عموماً نتيجة عدم الاستقرار وتردي الأوضاع الأمنية بشكل سيء ، وما لهذا الواقع من إنعكاسات سلبية على مؤشرات التنمية البشرية الأساسية المتمثلة بـ (الدخل والصحة والتعليم) والمؤشرات التنموية الأخرى وحركة التنمية البشرية في العراق

. نتيجة المعاناة التي يعيشها المواطنون حتى أنه قد لا نحتاج إلى عينة لإثبات ذلك ، لكن معايشة الواقع الحالي في جوانب الحياة المختلفة ، فضلاً عن دعم هذه المعلومات بعينة ما يعزز ويوثق حركة التنمية البشرية في بلدنا ويوضح ابعادها وتأثيراتها بصورة أفضل وأكثر تأكيداً ، ولهذا فقد اعتمد الباحث في دراسته (العينة العشوائية المنتظمة ذات المراحل المتعددة) فحدد مجتمع الدراسة بفئة التدريسيين الجامعيين من جامعة بغداد للأسباب الآتية :

٠١ لكون هذه الفئة ذات وعي كبير بمفهوم التنمية البشرية فضلاً عن أن أفراد هذه العينة يسمحون باجراء عدد من المقابلات معهم لأنهم يدركون أكثر من غيرهم أهمية ذلك وضرورة مشاركتهم في تنمية مجتمعهم من خلال هذا النوع من الدراسات ، مما يغني الدراسة بالبيانات الضرورية اللازمة لها.

٠٢ تتصف هذه الفئة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية المتباينة مما يعكس أثر مؤشرات التنمية البشرية بأشكالها الإيجابية والسلبية وحركة التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة المشار إليها سلفاً من خلال إجاباتهم .

٠٣ أعتقاد الباحث بأن هذه الفئة كمجتمع للدراسة ستساهم بتسليط الضوء بصورة حقيقية على واقع التنمية البشرية في البلد من خلال تشخيص معوقاتها وتقديم المقترحات اللازمة لمعالجتها .

وعلى ضوء ما تقدم ، فقد قام الباحث بتحديد حجم المجتمع الأصلي لمجتمع الدراسة بالرجوع إلى آخر احصائيات رئاسة جامعة بغداد لاعداد التدريسيين موزعين حسب الكلية والجنس واللقب العلمي للعام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ . والبالغ (٤٣٠٠) تدريسي واستثنى الباحث المعاهد الفنية للجامعة لأنه محدد بمدة زمنية معينة لإنجاز الدراسة ولسوء الأوضاع الأمنية التي تعيق جمع البيانات بحرية أكثر في مدينة بغداد ، وبأستخدام قانون موزر حدد الباحث حجم مجتمع الدراسة البالغ (٣٠٠) وحدة اجتماعية محددة (بالأفراد) . ثم قام بأختيار ستة كليات من الجامعة بالطريقة العشوائية البسيطة بعد وضعها في كيس وقام بالاختيار العشوائي لها محدداً ثلاث كليات للدراسات الإنسانية هي (اللغات ، التربية . ابن رشد ، والآداب) وثلاثة منها للدراسات العلمية هي (الصيدلة والهندسة والعلوم) وتقع هذه الكليات في مناطق جغرافية مختلفة من مدينة بغداد هي منطقة الجادرية وباب المعظم . ثم قام الباحث بتحديد عدد المبحوثين المطلوب أخذهم من كل كلية من حجم العينة الكلي ، ثم حدد نوعهم إلى ذكور وإناث لكل كلية ثم قام بتقسيم المبحوثين حسب الأقسام العلمية لكل كلية ولمختلف الألقاب العلمية وبالطريقة العشوائية المنتظمة . علماً أن هذا النوع من العينات ذات وحدات إجتماعية مختلفة وذات حجم صغير في الوقت نفسه . والعينة

المركبة ذات المراحل المتعددة تعني تقسيم مجتمع الأصل إلى أقسام كبيرة ثم إلى أصغر فأصغر وبالتالي سحب المبحوثين من مجتمع الأصل [١] . وكما اسلفنا فقد قام الباحث بعد تحديد حجم المجتمع الأصلي للدراسة وتحديد حجم العينة بتقسيم المبحوثين حسب الكلية والنوع والقسم العلمي ولمختلف الألقاب العلمية. وبهذه الطريقة يضمن الباحث موضوعية وعلمية سحب العينة المركبة المتعددة المراحل رغم أنها معقدة نسبياً [٢] . والجدول المدرج في أدناه يوضح توزيع وحدات عينة الدراسة حسب الكلية والقسم العلمي والنوع واللقب العلمي وعدد المبحوثين لكل كلية وقسم .

جدول رقم (٢١) يوضح توزيع عيتة الدراسة حسب الكلية والنوع والقسم واللقب العلمي على ضوء العينة العشوائية المنتظمة ذات المراحل المتعددة (العينة المركبة) [*]

(1) Blalock Hubert M, 1972, Social Statistics,MC Graw-Hill Book Co, New York , 1972, P. 523.

(٢) عمر ، معن خليل ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص١٣٣-١٣٤.

(*) المصدر : الجدول من أعداد الباحث .

ت	التخصص	أسم الكلية	عدد المبحوثين في كل كلية	النوع		أسم القسم العلمي	عدد المبحوثين في كل قسم	اللقب العلمي	المجموع	النسبة المئوية من حجم العينة
				ذكور	إناث					
١.	الدراسات الإنسانية	اللغات	٤٢	٢٥	١٧	١. اللغة الإنكليزية ٢. اللغة الألمانية ٣.اللغة التركية. ٤.اللغة العبرية ٥. اللغة الروسية	٩ ٩ ٨ ٨ ٨	مختلف الألقاب العلمية	٤٢	%١٤
٢.		التربية أبن رشد	٤٣	٢٨	١٥	١. العلوم التربوية والنفسية ٢. اللغة العربية . ٣.التاريخ . ٤. علوم إسلامية . ٥. اللغة الكردية	٩ ٩ ٩ ٨ ٨		٤٣	%١٤,٣
٣.		الآداب	٥٠	٣٠	٢٠	١. علم النفس . ٢. الجغرافية . ٣.اللغة الإنكليزية . ٤.الفلسفة . ٥.الآثار .	١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠		٥٠	%١٦,٦
٤.	الدراسات العلمية	الصيدلة	٥٠	٢٥	٢٥	١. السريرية ٢. تحليلات مرضية . ٣.الكيمياء الصيدلانية . ٤. السموم . ٥.الصيدلانيات	١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠		٥٠	%١٦,٦
٥.		الهندسة	٦٠	٣٠	٣٠	١. الهندسة المدنية . ٢. هندسة الكهرباء. ٣. هندسة البيئة . ٤.هندسة طرق . ٥. هندسة ميكانيك .	١٢ ١٢ ١٢ ١٢ ١٢		٦٠	%٢٠
٦.		العلوم	٥٥	٢٥	٣٠	١. الكيمياء . ٢. يايولوجي . ٣. الرياضيات . ٤. الفيزياء . ٥. حاسبات وبرامجيات	١١ ١١ ١١ ١١ ١١		٥٥	%١٨,٥
المجموع			٣٠٠	١٦٣	١٣٧		٣٠٠		٣٠٠	%١٠٠

رابعاً: وسائل جمع البيانات Devices of Gathering Information :

يعتمد الباحث على أكثر من أداة لجمع المعلومات والبيانات التي تتطلبها الدراسة ، لغرض دراسة الظاهرة من جميع إتجاهاتها . وتبرز أهمية أداة دون أخرى حسب طبيعة البيانات التي

يسعى الباحث لجمعها . وقد أستخدم الباحث في دراسته هذه أكثر من أداة لغرض الحصول على أكبر قدر من الدقة للبيانات التي يجمعها . والأدوات هي :

١- الاستبيان .
٢- المقابلة .
٣- الملاحظة البسيطة .

١- الاستبيان(Questionaire) :

الاستبيان ترجمة للكلمة الانكليزية (Questionaire) ، وفي اللغة العربية تترجم بأسم استقصاء واحياناً استفتاء واحياناً أخرى استبيان وجميعها تعني وسيلة للحصول على إجوبة لاسئلة توضع في استمارة يملؤها المبحوث نفسه .

والاستبيان هو أحد طرق جمع المعلومات من المبحوثين بواسطة اسئلة مكتوبة على استمارة يقدمها الباحث بنفسه أو بواسطة البريد ، إذ تكون الاسئلة منصبة حول معرفة الرأي العام والخاص ومواقفه أو حول الحقائق والظواهر الاجتماعية ، على ان يكتب الاسئلة بلغة بسيطة ومفهومة [١] .

والاستبيان يتطلب تصميم استمارة تضم مجموعة اسئلة تتناول كل الميادين التي يشملها البحث وتعطينا الاجابات للبيانات اللازمة للكشف عن الجوانب التي حددها الباحث وكلما كانت الاستمارة دقيقة توافرت لها أسباب النجاح [٢] .

وقد أعتمد الباحث في الحصول على المعلومات على استمارة بحث لكل فرد، وقام الباحث بملء الاستمارات بنفسه في اثناء المقابلة مع المبحوثين لضمان الإجابة على جميع الاسئلة التي تحويها الاستمارة ولغرض تحقيق دقة المعلومات ، ولتلافي حالات التناقض في الإجابات وضمان عدم تلف أو ضياع الاستمارة نتيجة اهمالها من قبل بعض المبحوثين ، إذ تم الاعتماد على هذه الأداة بشكل رئيسي للحصول على البيانات المطلوبة . وقد مرت عملية تصميم الاستبيان للدراسة الميدانية بأربعة مراحل أساسية هي :

المرحلة الأولى : مرحلة اعداد الاستبيان :

---

(١) حسن ، عبد الباسط محمد ، مصدر سابق، ص ٤٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

أعتمد الباحث في تصميم الاستبيان عدة أمور أساسية ، منها إطلاعه على ما هو متوافر له من الدراسات النظرية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة ، وكذلك استغل الباحث الجانب النظري من دراسته في صياغة محاور واسئلة الاستبيان .

ولقد تم صياغة الاسئلة التي بإمكانها تغطية موضوع الدراسة إلى حدٍ ما والتي تخدم أهداف الدراسة ، فضلاً عن ذلك فقد اعتمد الباحث في بناء محاور الاستبيان على الفروض الأساسية التي تضمنتها الدراسة لصياغة فقرات الاستبيان ، وخضعت فقرات الاستبيان إلى التعديل والحذف والدمج في الفقرات مرات عديدة، وعرضت الاستمارة الاستبيانية على عدد من الخبراء لاختبار صدق الاستبيان قبل وضع الصيغة النهائية لها .

المرحلة الثانية: أختبار صدق الاستبيان :

لغرض اختبار صدق الاستبيان ، قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الخبراء للتعرف على آرائهم حول فقرات الاستبيان ، وللحكم على مدى صلاحية تلك الفقرات على نحوٍ عام وقدرتها على قياس الأبعاد المحددة للدراسة ، وبعد الاطلاع والحصول على آراء الخبراء ، ثم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار من ناحية التعديل والحذف لبعض الفقرات وإضافة اسئلة إلى محاور أخرى لغرض جعلها تبدو أكثر ترابطاً وبما ينسجم وموضوع الدراسة.

وقد تم عرض الاستمارة على عدد من المختصين في علم الاجتماع ومن لهم خبرة في تصميم الاستبيان ، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وآرائهم جميعها حول الاستمارة ، وكان عددهم (٨) خبيراً [*] .

المرحلة الثالثة: اختبار ثبات الاستبيان :

---

[*] اسماء الخبراء الذين عرض عليهم الاستبيان :

٠١ أ.د. ناهدة عبد الكريم حافظ / علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

٠٢ أ.د. عبد المنعم علي نجرس الحسني/ علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

٠٣ أ.د. قيس النوري / علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

٠٤ أ.د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني/ علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

٠٥ أ.د. صبيح شهاب حمد / علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

٠٦ أ.د. نبيل نعمان إسماعيل / علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

٠٧ أ.م.د. فهيمة كريم المشهداني / علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

٠٨ د. م. كريم محمد حمزة / علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

يقصد بثبات الاستبيان قدرته على الوضوح ، بحيث عندما يطلب من المبحوث الإجابة عليه في أوقات معينة تكون الإجابة متشابهة تقريباً ، وهناك طرق ووسائل احصائية عديدة لقياس معامل الثبات ، لعل أهمها طريقة إعادة الأختبار الذي يطبق على مجموعة من الأفراد ثم إعادة اجراء الاختبار على المجموعة نفسها بعد مضي مدة زمنية معينة ، ويحصل كل فرد على درجة في أول اختبار وعلى درجة أخرى في الاختبار الثاني ، ثم يحسب معامل ارتباط درجات المرة الأولى بدرجات المرة الثانية للحصول على معامل ثبات الاختبار .

وقد قام الباحث بتطبيق الاستبيان على (١٠) مبحوثين منهم ، وكانت المدة بين المقابلة الأولى والثانية سبعة أيام ، وبعدها تم تحويل آرائهم إلى أرقام وطبق قانون (سبيرمن) لاحتساب معامل الارتباط المرتبي بين المقابلتين الأولى والثانية، فكانت قيمة الترابط (+٠,٩) أي وجود ترابط إيجابي عالي بين المقابلتين . وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان تتسم بسمة ثبات عالية ووجود إنسجام داخل فقراتها، ويمكن الاعتماد عليها في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة .

المرحلة الرابعة : تصميم الاستبيان بحالته النهائية :

بعد الانتهاء من مرحلة اختبار الاستبيان ، قام الباحث باعداد الاستبيان بصيغته النهائية ، لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة . وقد قسمت الاسئلة إلى محاور عديدة ، وقد كانت بعض اسئلة الاستبيان مغلقة أي أن الإجابات يجب أن تكون محددة يضعها الباحث أمام كل سؤال . إذ كانت الاسئلة سهلة الإجابة والمعالجة الاحصائية ، كذلك استخدم الباحث بعض الاسئلة المفتوحة التي تتطلب من المبحوث إجابة مفتوحة غير محددة ، وكانت الاسئلة بسيطة وغير غامضة بحيث أن المبحوث لم يجد أية صعوبة في الإجابة على الاسئلة ، وقد أخذ الباحث بعين الاعتبار الموضوعية والدقة العلمية فيها وكانت خالية من المصطلحات الغامضة التي يصعب على المبحوث فهمها ، وكذلك اهتم الباحث بترتيب هذه الاسئلة في الفقرات بشكل متسلسل ، بحيث لا يتشتت تفكير المبحوث بين الاسئلة ويسهل عليه الانتقال من سؤال إلى آخر .

٢- المقابلة (Interview) :

تعني المقابلة تفاعلاً لفظياً أو لغوياً بين الباحث والمبحوث ، يطرح فيها الباحث تساؤلات معينة ويطلب من المبحوث الإجابة عليها في إطار زماني ومكاني معين ، وفي موقف اجتماعي وصولاً إلى هدف أو أهداف معينة هي أهداف البحث ذاته [١] . وبعد انتهاء الباحث من تصميم الاستمارة الاستبيانية ، بدأت مرحلة المقابلات الميدانية مع المبحوثين . إذ قام الباحث بتوزيع

(١) حافظ ، ناهدة عبد الكريم ، مصدر سابق ، ص ٦٣-٦٤.

الاستمارات على المبحوثين حسب الطريقة العشوائية التي تم بها اختيار الكليات والأقسام العلمية والألقاب العلمية المختلفة لكلا الجنسين من المبحوثين ، إذ جرى حديث بين الباحث والمبحوثين حول الإجابات ليدونها بنفسه داخل الاستمارة الاستبيانية ، وقد حرص الباحث عند اجراء المقابلات على عدة أمور منها ، توفير الثقة بينه وبين المبحوثين، من خلال توضيحه لهم بعدم وجود إجابات صحيحة واخرى خاطئة، وأنه لا ينبغي تدوين اسمائهم ، وان ما يدلون به من معلومات سوف تكون سرية، وانها خاصة لأغراض هذه الدراسة والتحليل لبياناتها فقط ، وقد أكد الباحث أن دقة إجاباتهم سوف تساهم في انجاح هذ ه الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات ومقترحات تساهم في وضع الحلول الناجعة للأوضاع الأمنية المتردية في البلاد وخصوصاً في مدينة بغداد لأن استتاب الأمن وانتهاء اعمال العنف والقتل والتهجير يُعد أحد المستلزمات الضرورية لاحداث تنمية بشرية حقيقية تحقق الرفاهية والحياة الكريمة لجميع المواطنين .

٣- الملاحظة البسيطة (Simple observation) :

تعدُّ الملاحظة من الوسائل المهمة التي يستخدمها الباحثون الاجتماعيون في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات ، ولها أساليب متعددة ، وتصنف إلى نوعين ، هما الملاحظة البسيطة والملاحظة المنظمة [١] . ويجب أن يتحلى الباحث بالموضوعية مما يجعله فعالاً ونشيطاً نتيجة عدم الانقياد لاهوائه الشخصية . فالملاحظة الموضوعية كفيلة بتحقيق نتائج علمية ومطابقة لعمل الباحث ، لأن ملاحظة تصرف وسلوك وأحوال المبحوثين من دون تدخل في تغيير أو تعديل ما لاحظه [٢] . ولقد استخدم الباحث في دراسته الملاحظة البسيطة ، إذ قدمت هذه الأداة فائدة كبيرة له، إذ عن طريقها تمكن من معرفة أمور كثيرة عن المبحوثين من خلال ملاحظة سلوكهم وردود أفعالهم ومعرفة ظروف وأحوال معيشة المبحوثين أثناء الإجابة عن اسئلة الاستبيان ، مما أستفاد الباحث من ذلك في عملية تحليل البيانات حول الآثار السلبية التي يتركها الوضع الأمني المتردي وعدم الاستقرار في كافة جوانب الحياة على مؤشرات التنمية البشرية في العراق ، هذه الملاحظات كانت قد غابت من الجانب النظري للدراسة .

خامساً: تبويب وتحليل البيانات الاحصائية Statistical Data Analysis & Processing :

---

(١) حسن ، عبد الباسط محمد ، مصدر سابق ، ص ٤٦٤-٤٧٤.

(2) Schatzman, L. and Anselm L. Strauss, Field research: Strategies For a National Sociology, Prentice hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey , 1972, P. 63.

ويتألف هذا المحور من نقطتين رئيسيتين ، الأولى تبويب البيانات الاحصائية، والثانية تحليل البيانات الاحصائية .

١- تبويب البيانات الاحصائية Statistical Data Processing :

بعد انتهاء الباحث من اجراء المقابلات الميدانية مع المبحوثين ، قام بتبويب البيانات الاحصائية ، أي تفريغ إجابات المبحوثين وتحويلها إلى أرقام يمكن ان تدخل في جداول احصائية لأجل تحليلها تحليلاً علمياً .

وقد جرت عملية تبويب البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال الاستبيانات بصورة يدوية ، ومرت تلك العملية بثلاثة مراحل فرعية وهي كالآتي:

المرحلة الأولى : التدقيق Editing

بعد انتهاء الباحث من كل عملية مقابلة ، قام بتدقيق جميع اسئلة الاستبيان، وللتأكد من أن لكل سؤال جواب وأن الإجابات متكاملة وخالية من التناقض والتكرار، وتتصف بالصدق والصحة .

المرحلة الثانية : الترميز Coding :

بعد مراجعة البيانات ، قام الباحث بتحويل الإجابات إلى رموز في بطاقة الترميز ، لغرض وضعها في جداول احصائية خاصة .

المرحلة الثالثة : تكوين الجداول الاحصائية Tabulation of Data :

بعد الانتهاء من عملية الترميز ، قام الباحث بوضع النتائج في جداول احصائية لكي تكون مهيأة لمرحلة التحليل فيما بعد .

٢- تحليل البيانات الاحصائية Statistical Data Analysis :

قام الباحث بعد الانتهاء من مرحلة تبويب البيانات وتصنيفها إلى الانتقال إلى مرحلة تحليل الجداول الاحصائية ، إذ قام بتحليل الجداول تحليلاً علمياً مستعيناً بمقاييس التحليل الاحصائي لتحديد النتائج التي تمخضت عنها الدراسة .

سادساً: الوسائل الاحصائية المستخدمة في الدراسة Statistical Analysis :

لقد استخدم الباحث في عملية تحليل البيانات الاحصائية عدداً من الوسائل الاحصائية وهي :

١- النسبة المئوية : والقانون استخراجها على النحو الآتي :

$$\% = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

٢- قانون الوسط الحسابي لمعرفة معدل البيانات الاحصائية لوحدات عينة الدراسة ، والقانون على النحو الآتي :

$$س = ص + \frac{\sum ت ي}{ن} \times م$$

٣- قانون الإنحراف المعياري : استخدم لمعرفة الفرق المنتظم الصاعد أو النازل عن نقطة الوسط التكراري للبيانات الاحصائية لوحدات عينة الدراسة ، وهو على النحو الآتي :

$$ع = م \times \sqrt{\frac{\sum ت ي٢}{ن} - \left(\frac{\sum ت ي}{ن}\right)^{٢}}$$

٤- قانون موزر "Moser" : ويستخدم لتحديد حجم العينة ، والقانون على النحو الآتي :

$$ن د = م \times \frac{ع^{٢} م}{ع \bar{س} د^{٢}}$$

٥- اختبار (ت) لعينة واحدة T.Test : استخدم لاختبار مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع البحث ، والقانون على النحو الآتي :

$$ت = \frac{/ \bar{س} - ي /}{ع ن}$$

٦- اختبار مربع كاي : تم استخدام اختبار مربع كاي (كا٢) ، وهو يستخدم للتأكد من وجود العلاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها ، وعلى ضوء قيمة مقدار الفرق المعنوي بين المتغيرين ، يمكننا التأكد من صحة وصدق الفرضية أو عدم صحتها وصدقها من أجل قبولها أو رفضها .

٧- قياس درجة الحرية عن طريق القانون الآتي :

$$= \sqrt{\quad} \text{ (و ١٠) (د ١٠)}$$

٨- قياس الترابط المرتبي بأستخدام قانون (سبيرمن) : ويستخدم في إعادة الاختبار للتحقيق من ثبات الاستمارة الاستبيانية ، والقانون على النحو الآتي:

$$\text{ر م} = 1 - \frac{٦ \sum \text{ف}٢}{\text{ن} (\text{ن}٢ - ١٠)}$$

٩- أعتمد الباحث في تحليل المعلومات والبيانات بأستخدام برنامج (SPSS) ، وهي ملخص لـ (Statistical Pacage Social Sciences) : وتعني الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، وهو برنامج احصائي رياضي يتميز بذات تقنية عالية جداً في تحليل المعلومات والبيانات وبأساليب رياضية بسيطة ومعقدة ، وهو يحسب مقدار دلالة الارتباط بين المتغيرات .

خلاصة الفصل الخامس :

يُعدُّ استخدام الوسائل والطرق العلمية في البحث أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه . وقد استخدمت الدراسة أكثر من طريقة منهجية للحصول على المعلومات المتعلقة بها ، إضافة إلى تحديد فرضيات الدراسة ومجالاتها المختلفة ، وكيفية تصميم العينة الاحصائية ، وما الوسائل التي تم استخدامها في جمع البيانات ، وكذلك تم ذكر تبويب هذه البيانات وتحليلها ، والوسائل الاحصائية التي استخدمت لاستخراج البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة .

جدول (٦) (*)

يبين مقاييس الفقر الذاتية للأسر بالنسبة المئوية حسب المستوى التعليمي لمعيل الأسرة

المستوى التعليمي لمعيل الأسرة	أُسر لا تستطيع تحمل نفقات البنود الستة	أُسر لا تستطيع جمع مبلغ للطوارىء (١٠٠,٠٠٠) ألف دينار	أُسر تعتبر من بين الفقراء في العراق
لم يلتحق بالتعليم	%٢٢	%٤٣	%٣٥
لم يكمل الابتدائي	%٢١	%٤٤	%٣٦
الابتدائي	%١٦	%٤٠	%٣٠
متوسط	%١٣	%٣٥	%٢٥
اعدادي	%١٠	%٢٨	%١٩
تعليم عالي	%٨	%١٨	%١١

(*) **المصدر: مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، ج٢، التقرير التحليلي ، بغداد، ص ١٥٥.**

ليس عجباً أن يكون الاختلاف كبيراً على تعريف محدد للفقر ، فأنه كمفهوم شأنه شأن كثيراً من القضايا التي لها علاقة بالسلوك الانساني ، ويختلف باختلاف وجهات النظر من الزمان والمكان على حدٍ سواء .

ولا ريب ان الفقر لغةٍ ، يشير إلى الافتقار بمعنى العوز ، وقد تعارف الناس على استخدام مصطلح الفقر لوصف العوز المادي الذي يضطر الانسان للعيش فيه دون الكفاية بدرجات ، وقد يصل فيها سوء التغذية والمجاعة حد الهلاك (١) .

ولكن الحقيقة الأكيدة هي أن الفقر ظاهرة تشير الى حياة الناس الفقراء بجميع عناصرها، بالاضافة الى البيئة التي تؤلفها ، وهي ليست مجردة فحسب ، بل هي ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية . يقع الفقر في مجتمع ما ، إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الانساني ، أما مداه (أي الفقر) فيقوم على مجموعتين من الافتراضات المسبقة ، أولاً : تعريف الفقر ، وكيف يُقيّم الرفاه ، وعند أية نقطة يُعدُّ الفرد فقيراً ؟ وثانياً: التجميع ، أي كيف يمكن تجميع معانٍ وتعريفات مختلفة للفقر في مقياس واحد كامل؟ وبتعبير آخر كيف يمكن استهداف ورصد مفهوم للفقر يعبّر عن الخصائص العامة للفقراء (*) .

---

(١) العلي، أحمد أبريهي ، " في سبيل إزالة الفقر : مفاهيم وآراء " ، ورقة مقدمة إلى الاتحاد العام لنساء العراق بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، بغداد، ١٩٩٨، ص ٢.

(*) مقابلة خاصة مع د. محمد علي موسى المعموري ، أستاذ الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد سابقا . ، ومدير الشؤون الإدارية في رئاسة جامعة بغداد حالياً في ٢٠٠٦/٩/٦.

ومع أن مفهوم الفقر يختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ، إلا أن من المتفق عليه، أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي ، تتجلى أهم مظاهرها في إنخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى ، وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والأزمات [١] .

وقد عرّف البنك الدولي الفقر على أنه " عدم القدرة على ممارسة الحد الأدنى من مستوى المعيشة " ، في حين عرّفه صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بأنه " مشكلة انتاج وأن مجرد التخفيف من حدته يعتبر استثماراً" [٢] .

ولكن المفهوم الأكثر شيوعاً في أدبيات التنمية ، التي لها علاقة بموضوع الفقر ، يرى أن حالة الفقر توجد عندما يعجز الدخل عن الايفاء بالاحتياجات الأساسية الضرورية للحياة في مجتمع ما .

نتيجة للاختلافات في وجهات النظر الكثيرة بالنسبة لمفهوم الفقر ، فقد جرى طوال السنين الماضية تحديد مفاهيم عديدة للفقر ، وتبني أساليب كثيرة في القياس ، ولكن هذه الطرق أكدت على أن ليس هناك إلا ثلاثة مناظير للفقر يمكن اجمالها بما يأتي [٣] :

٠١ منظور الدخل ٠٢ منظور الاحتياجات الأساسية ٠٣ منظور القدرة

ولا يفوتنا أن نذكر هنا، أن هناك خطوطاً للفقر قامت على أساس المقارنات الوطنية ، كانت هناك خطوطاً للفقر لآغراض المقارنات الدولية ، إذ نجد ان هناك خطاً للفقر محدد بمبلغ دولار واحد يومياً للشخص (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام ١٩٨٥) يستخدمه البنك الدولي للمقارنات الدولية ، وهناك خط فقر مقترح بمبلغ (٢ دولار) يومياً (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام ١٩٨٥) لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وبالنسبة لبلدان أوربا الشرقية ورابطة الدول المستقلة استخدم خط فقر (٤ دولارات) يومياً (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام ١٩٩٠) . أو لأغراض المقارنة بين الدول الصناعية ، فقد استخدم خط الفقر

---

(١) باقر، محمد حسين ،قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٦، ص ١.

(2) International Fund For Agricultural Development (IFAD) , The State of World rural Poverty, Rome, 1992, P. 14.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، جامعة أكسفورد، نيويورك، ١٩٩٧، ص ١٦.

في الولايات المتحدة البالغ (١٤,٤٠ دولار) يومياً (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام ١٩٨٠) للشخص الواحد [١] .

إن قياس الفقر الذي يعتمد على خطوط الفقر [*] ، والمؤشرات الأخرى المشتقة منه هو دالة لمفهوم الفقر في منظور الدخل والاحتياجات الأساسية على حدٍ سواء ، مع اختلافات بسيطة غير جذرية . عندما أشاعت أدبيات التنمية البشرية مفهوماً جديداً للفقر دُعي بالفقر البشري

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٢.

(*) تشير الأنواع المختلفة لخط الفقر إلى أربعة أنواع تتمثل بـ :

٠١ خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line) :

هو الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان ، عبر التصرف بدخله من الوصول الى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل ، أي هو الخط الذي يمثل كلفة تغطية تلك الحاجات سواء للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا . ينظر في ذلك : ١- المهاجر، محمد كاظم، الفقر في العراق ، قبل وبعد حرب الخليج ، الأمم المتحدة ، الأسكوا ، نيويورك ، ١٩٩٦، ص ٢٦. وكذلك ٢- العلي، احمد بريهي، في سبيل إزالة الفقر ،مصدر سابق ، ص٤.

٠٢ خط الفقر النسبي (Relative Poverty Line) :

هو الخط الذي يشير إلى موقع الأسرة أو الفرد بالمقارنة مع متوسط الدخل في المجتمع المعني ويعتبر معيار نسبي يحدد عادة بجزء من متوسط الدخل القومي . ينظر في ذلك: ١- باقر ، محمد حسين ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مصدر سابق، ص ٦. وأيضاً: الصقور، محمد وآخرون ، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية ، مصدر سابق ، ص ٤.

٠٣ خط الفقر الاجتهادي (Subjective Poverty Line) :

هذا النوع من خطوط الفقر يستند الى مسألة تعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعتبر مقبولاً اجتماعياً ضمن ذلك المجتمع ولا يتغير بتغير الزمان والمكان فحسب ، وإنما يختلف باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه . ينظر إلى : باقر ، محمد حسين، مصدر سابق ، ص ٦.

٠٤ خط الفقر المدقع (Extreme Poverty Line) :

هو الحالة التي لا يتمكن فيها الانسان عبر التصرف بدخله من الوصول الى حالة إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة فهو الخط الذي يعبّر عن كلفة تغطية الحاجات الأساسية سواء بالنسبة للفرد أو الأسرة ، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة . وهو يقاس بالدخل المطلوب للفرد أو الأسرة لكي يحصل على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للابقاء عليه نشيطاً للقيام بوظائفه ، وهذه السعرات الحرارية محسوبة ومحددة وفق النمط الغذائي المقرر ، ومقدرة بحوالي (٢١٥٠- ٢٢٠٠) سعرة حرارية للفرد البالغ في اليوم الواحد . والأفراد الذين يصنفون ضمن هذا الخط هم كل الأفراد الذين يكون استهلاكهم قاصراً . ينظر في ذلك : ١- المهاجر ، محمد كاظم، مصدر سابق، ص ٢٦. ٢- الصقور ، محمد وآخرون ، مصدر سابق، ص ١٧.

(Human Poverty) يجري التركيز فيه على النظرة الشاملة للفقر ، نجد أن هذا المفهوم كان يقوم على أن الفقر ليس مجرد نقص الدخل ، بل إنتفاء الفرص والخيارات أو ضعفها ، والتي تعتبر في حد ذاتها جزءاً لمشكلة التنمية البشرية [١] . وتبعاً لذلك يفهم أن الإنسان يصبح فقيراً بسبب عدم توفر الفرص التي تمكنه من بناء القدرات الضرورية على أن ذلك يفرض علينا توضيح بعض الجوانب المتعلقة بمفهوم القدرة [٢] :

٠١ هنالك نوعين من القدرات : قدرة متحققة (بالفعل) وأخرى متحققة (بالامكان) وبالتالي فأن كل جهد للتخفيف من الفقر ينبغي أن يُزيد من القدرة المتحققة بالفعل من خلال رصيدها الممكن .

٠٢ إن مفهوم القدرة ليس شخصياً ، حتى ولو تم تعريفه من قبل (حياة شخص) فهو يشير الى قدرات بيولوجية ونفسية والى قدرات مجتمعية .

٠٣ إن القدرة الإنسانية ليست تعبيراً عن ثابت بل هي تعبير عن متغير وبالتالي فهي نسبية طبقاً لمظاهرها وأعراضها ، كما أنها متحولة من سبب إلى نتيجة ومن متغير مستقل الى متغير معتمد (سبباً للرفاه ونتيجة لسوء استثمار الموارد) .

٠٤ إن القدرة الإنسانية ليست مادية فقط ، بل روحية معنوية ، ولعل أهم اخطاء البرامج التنموية في دول العالم الثالث أنها ركزت على استثمار رؤوس الأموال قبل استثمار طاقات البشر .

علماً أن الفقر البشري مفهوم أدخل في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ويرى أن الإفقار متعدد الأبعاد ، فهو يمكن أن يعني ايضاً الحرمان من الفرص والخيارات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية أكثر من أي شيء آخر، وأن يعيش المرء حياة طويلة وصحية خلاّقة ، وان يتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين ، وبالاشياء التي يُعطى لها الناس قيمة في الحياة [٣] . إن ارتفاع نسبة فجوة الفقر في العراق نتيجة ما خلفته الأزمات والحروب التي مرت على العراق ولا زالت حتى يومنا الحاضر . والجدول المدرج أدناه يوضح ذلك :

---

(١) العلي، أحمد أبريهي ، مصدر سابق، ص ٣.

(٢) حمزة ، كريم محمد، " ستراتيجية التخفيف من الفقر " ، ورقة مقدمة الى الاتحاد العام لنساء العراق بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغداد، ١٩٩٨، ص ٢٥.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

جدول (٧) (*)

يبين مؤشرات الفقر والجوع في العراق

*	بلغت نسبة فجوة الفقر (٨٧,٧%) للحضر و (٨٦,٠٠%) للريف حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ١٩٩٣.
*	اظهرت نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٣ الآتي :
٠١	بلغت نسبة الأسر التي تعاني من الفقر الشديد (١١%).
٠٢	بلغت نسبة الأسر الفقيرة (٤٣%) ، وبهذا تكون نسبة الأسر الفقيرة ٥٤%).
٠٣	بلغت نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات(١١,٥%) .

(*) **المصدر :تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، مصدر سابق، ص ٣.**

ب- مؤشر الصحة (Health) :

يعتبر مؤشر الصحة من أهم المؤشرات فعالية في وجود الإنسان ، وفي استمرار بقائه، وهي تؤلف مع الدخل والتعليم مثلث مؤشرات التنمية البشرية الأساسية ، والصحة كما تعرفها منظمة الصحة العالمية . ليست مجرد الخلو من الأمراض أو العلل ولكنها حالة إيجابية من إكمال العافية البدنية والاجتماعية والعقلية، ومن ثم تعتبر الصحة من أهم حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو المعتقد السياسي أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي [١] . لذا كان الاهتمام والاستثمار بصحة الإنسان دائماً محوراً هاماً من المحاور التي ركزت عليها أدبيات التنمية منذ النشأة الأولى للفكر التنموي .

الدكتور أحمد زكي بدوي يعرّف الصحة على أنها (حالة تمتع الفرد بكامل العافية البدنية والعقلية والاجتماعية وليست مجرد خلوة من المرض أو العاهة) [٢] .

ومن خلال إطلاع الباحث على التعاريف الخاصة بالصحة يجدها أتت بنفس المعنى الوارد في تعريف منظمة الصحة العالمية الذي ذكرناه آنفاً ، وان دلَّ على شيء فانما يدل على أن المختصين والمهنيين في مجال الصحة يجدون أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجوانب البدنية والنفسية والاجتماعية في الإنسان ، والتي إذا ما أختل أي جانب فيها فأن تاثيره سيكون سلبياً في الصحة عامة ، ولأهمية عنصر الصحة للانسان والمجتمع فأن الانفاق الحكومي على الصحة أصبح يُعدُّ استثماراً غير مباشر للطاقات البشرية أو القوى العاملة مستقبلاً . فأن التغذية غير الجيدة تؤدي

(١) محمد، عصمت أبو العلا ، مصدر سابق، ص ٣٨٣.

(٢) بدوي ، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٩٢.

الى نقص المناعة المكتسبة للجسم وانتشار الأمراض واعتلال الجسم ، فالانسان العليل غير قادر على الوصول بطاقة العطاء الكامن فيه إلى أقصى مدى إلا في حدود قيد اعتلاله ، فالصحة الجسدية كهدف ، هي من الأشياء المتفق عليها في كل المجتمعات عبر التاريخ على المستوى الفردي والاجتماعي ، أما الحالة المثالية في مجال امكانية العطاء فتتمثل في تظافر صحة النفس والجسد مع نسق توجهات اجتماعية إيجابية ومعارف متطورة ، وقدرات راقية [١] . مما يؤدي إلى انخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع دون الخامسة وقلة انتشار الأمراض المعدية كالملاريا وزيادة المناعة المكتسبة للجسم .

التنمية البشرية والصحة (Health & Human Development) :

تعتبر الرعاية الصحية للمواطنين حقاً من حقوقهم ، فالانسان هو مصدر العمل والانتاج، وهو العامل الأول في الاقتصاد القومي ، ولذا ينبغي أن يكون عائد التنمية وقفاً عليه ، وحقاً من حقوقه . وقد أكد دستور هيئة الصحة العالمية في كثير من فقراته حق المواطنين في الرعاية الصحية ، فمن ذلك مثلاً :

" أن التمتع بأعلى مراتب الصحة أحد الحقوق الرئيسة لكل إنسان بغير ما تمييز بالنسبة لجنسه أو دينه أو عقيدته السياسية أو حالته الاجتماعية والاقتصادية " .

ومنها أيضاً :

" إن الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ، ولن يتأتى لها أن تضطلع بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير فعالة في إطار من العدالة الاجتماعية " .

والرعاية الصحية من ناحية أخرى تعتبر نوعاً من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية ، فعن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية كماً وكيفاً ، فمن الناحية الكمية تساعد الرعاية الصحية على تقليل نسب الوفيات بين الأطفال والشباب ، وهذا من شأنه أن يزيد في اعداد السكان ، فتزداد بذلك القوى البشرية القادرة على العمل والانتاج . ومن الناحية الكيفية ، تساعد الرعاية الصحية على القضاء على الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية التي تضعف حيوية المواطنين وتجعل الحياة عبئاً ثقيلاً عليهم ، فتتحسن صحتهم ، وتزداد مقدرتهم على العمل سواء بالنسبة لعدد الساعات التي يشتغلونها كل يوم أو بالنسبة لمقدار العمل الذي يؤدونه أثناء حياتهم ، وبذلك يرتفع معدل الكفاية الانتاجية ويزداد انتاج المجتمع [٢] .

---

(١) فرجاني ، نادر ، عن البشر والتنمية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، ع/١١٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، تموز ، ١٩٨٨، ص ٧.

(٢) حسن،عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية،مصدر سابق ، ص٣٦١.

إن عامل الصحة هو من العوامل الأساسية ذات التأثير الكبير على كل من النظام الاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء ، وإذا ما أردنا أن نستجلي دور الصحة في التنمية البشرية ، أو علاقة الصحة بالتنمية البشرية ، فأن هذه العلاقة تبرز من خلال وجود علاقات متشابكة ومتبادلة ، وكل منهما يعد الإنسان غاية وأن صحته تساعده على التمتع بمباهج الحياة من جهة ، وعلى العمل والابداع من جهة ثانية [١] .

لقد اصبحت التفاوتات الصارخة القائمة بين الأوضاع الصحية للشعوب الى موضوع يثير قلق جميع الدول ولا بد من تقلصها بشكل جذري ، إذ أن للناس حقاً، وعليهم واجب للمشاركة الفردية وجماعات في عملية التخطيط ، وتنفيذ الرعاية الصحية الخاصة بهم ، كما أن على الحكومات تقع مسؤولية الحفاظ على صحة شعوبها ، بل يجب على البلدان أن تتوصل الى الاعتماد على ذاتها في الأمور الصحية [٢] . ومن هنا يمكن القول أن مساهمة الدولة وأجهزتها المختلفة تبرز من خلال عملية التخطيط للبرامج الصحية المقدمة للمواطنين ، وكذلك التأكيد على المشاركة الجماهيرية ، والتي تعمل بدورها على أن تكون مساندة لخطط وبرامج الدولة وأجهزتها المختلفة ، والذي يعود بالتالي بالفائدة والخير على المواطنين انفسهم ، وحقيقة أن أي فصل للصحة عن بقية عناصر التنمية هو غير صحيح بل يُعدُّ إغفالاً وعدم التفات إلى تلك العلاقة الكبيرة والتفاعل المتبادل بينها . أي الصحة وبقية العناصر .

وفي هذا الصدد يشير (جونار ميردال Gunnar Myrdal) إلى أنه لا ينبغي أن نفهم الصحة بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية ، ذلك لأن الصحة تؤثر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، كما تتأثر هي ذاتها بهذه العوامل [٣] .

وإذا تفحصنا تلك العلاقة ، وذلك الاعتماد المتبادل فيما بين الصحة والتعليم ، نجده يتضح من خلال ذلك المقدار من مقدرة الطفل على الاستيعاب الجيد للمقررات التعليمية في المدرسة ، والذي يتوقف على صحته ولياقته الجسمية ، والعقلية أو الذهنية ، والتي تؤهله لاستخدام تلك المعارف والمهارات التي اكتسبها من خلال عملية التعليم في المدرسة .

إن الربط بين الصحة والتعليم والعلاقة بينهما اصبح من البديهيات التي لا خلاف عليها ، بل أصبح مثلاً يضرب (العقل السليم في الجسم السليم) ، وبعد الحديث عن علاقة الصحة

---

(١) تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بغداد ، العراق ، ١٩٩٥، ص ٧٨.

(٢) برنامج العمل العام الثامن ، منظمة الصحة العالمية ، سويسرا، ١٩٨٧، ص ٢٥.

(٣) محمد ، محمد علي، دراسات في علم الاجتماع الطبي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩، ص ٣٠٨.

بالتعليم ، فأن هذه العلاقة لا تختلف من حيث القوة في التأثير ، والتأثر بالعناصر الأخرى كالدخل ، إذ أن الصحة تؤثر في نوع وطبيعة العمل الذي يمتهنه الإنسان والذي يكون بالتالي مؤثراً في مقدار وكم الدخل الذي يحدد بدوره مستوى المعيشة ، ومن هنا فأنه من المنطقي أن يكون الشخص السليم هو أقدر على العمل والانتاج من الشخص العليل أو السقيم فتؤدي الى رفع مستوى معيشته وبالتالي تحقيق رغباته وأمانيه ، مما تقدم نرى بوضوح لا لبسَ فيه أن الصحة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعناصر التنموية الأخرى ، ولما كان هدف التنمية النهائي هو الإنسان وهو غايتها ايضاً ، فأن نتائجها ترجع لذات الإنسان نفسه .

كان العراق ، في الثمانينيات من القرن الماضي يمتلك أفضل نظام رعاية صحية في المنطقة بأساليب متطورة وبأستخدام التكنولوجيا المختصة في مجال الرعاية ، كما كان يتمتع بشبكة شاملة من الرعاية الطبية الأساسية . ولكن بعد سنوات من الحروب والعقوبات المفروضة، تغير هذا الوضع تماماً . ومن بين المشكلات الرئيسة الحالية عدم توفر العدد الكافي من الملاكات الصحية ومن الأدوية، بالاضافة الى المعدات الطبية المعطلة والمستشفيات والمراكز الصحية المدمرة . وقد تضررت الخدمات الصحية ايضاً بشكل كبير بسبب مشكلات البنية التحتية، بما في ذلك سوء توفير التيار الكهربائي وعدم استقراره وسوء توفير المرافق الصحية والاتصالات وعدم استقرارها . ويمكن وصف الوضع بالشكل الآتي : " العراق هو احد دول العالم الثاني ، الذي كان معتاداً على نظام صحي يرقى الى مستوى دول العالم الأول ، ولكنه الآن يعاني من المظاهر الوبائية لدول العالم الثالث [١] .

وقد افادت تقارير لوفود عديدة من موظفي الصحة الدوليين بحدوث انهيار سريع في النظام الصحي العراقي . إذ كان العراق يتمتع بشبكة من حوالي (١٨٠٠) مركز صحي قبل حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ ، وانخفض هذا الرقم بحلول عام ٢٠٠١ الى (٩٢٩) وكان ثلث هذه المراكز بحاجة الى إعادة تأهيل [٢] .

ووجدت مجموعة من الباحثين الدوليين في عام ١٩٩٦ أن حوالي ثلث أسرّة المستشفيات قد ألغيت وأن أكثر من نصف معدات المستشفيات معطلة وأدى عدم توفر الأودية والمعدات الى وضع اولوية لما يمكن عمله بدلاً مما يجب عمله .

---

(١) مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ٨١.

(٢) تقرير عن النظام الصحي في العراق منشور على الموقع الالكتروني :
http:// www. Irinnews org/reportasp ID= 41116& Seclect Region= Iraq- Crisis & Select Country = IRAQ, UN Office For the Coordination of Humanitarian Affairs.

وفي عام ١٩٩٧ ، أفادت التقارير أن ثلاثة أرباع المعدات الطبية معطلة . واثناء الحرب في عام ٢٠٠٣، أفادت تقارير اليونيسيف عام ٢٠٠٤ بأن مزيداً من الدمار قد لحق بالبنية التحتية والمرافق الصحية ، وقد بلغ اجمالي الانفاق على الصحة (٣,٢%) من اجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ بنسبة (٩,٥٥%) في الأردن.

في المدة بين (١٩٩٠.٢٠٠٣) ،كان في العراق (٥٣) طبيب لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان ، وهذا يعادل ثلث المستوى الموجود في دول الجوار ، كالاردن وسوريا ولبنان للمدة نفسها ، وثمة أسباب عديدة لعدم توفر الملاكات الصحية في العراق . ويكمن احداها في أن العراق كان لديه نسبة عالية من الأطباء والصحيين الأجانب الذين عادوا إلى أوطانهم بسبب حرب الخليج الأولى وبسبب تدهور قيمة الدينار العراقي ؛ ويكمن السبب الآخر في مغادرة موظفي الصحة المحليين لبلدهم للأسباب نفسها ، كما أن بعض موظفي الصحة تركوا عملهم في قطاع الصحة العام بحثاً عن فرص عمل أفضل في قطاع الصحة الخاص أو في القطاعات الأخرى . وقد يتحسن بعض هذا التدهور بسبب الارتفاع مؤخراً في رواتب القطاع العام ، بالاضافة إلى ذلك ، ثمة تأخر في التعليم للأطباء الشباب ، وقد تم إعاقة عملية التحديث والتطوير العلمي للأطباء المختصين بسبب عدم إمكانية الوصول الى المؤلفات الطبية الدولية الحديثة منذ عام ١٩٩٠ [١] . لقد ركز النظام الصحي العراقي ، تقليدياً على الرعاية الصحية المتخصصة والعلاج بعد اكتشاف الحالة بدلاً من الرعاية الصحية الأساسية الوقائي . أما فيما يتعلق بالاستشارة الطبية فتشير بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٤ ، بأن نصف الاستشارات مع أطباء مختصين و(٤٥%) مع أطباء عاميين و(٣%) مع صيادلة، كما طلبت المساعدة من الممرضات ورجال الدين والمعالجين التقليديين والجيران واشخاص آخرين من المجتمع بنسبة تقل عن (٢%) من الحالات . كما ان الاختلافات واضحة في سلوك طلب الرعاية الصحية ما بين المناطق الريفية والحضرية ، إذ كان السبب الأكثر تكراراً لعدم طلب المساعدة الخارجية في المناطق الريفية هو عدم القدرة على تغطية تكاليف العلاج بنسبة (٣٥%) ، وعدم توفر خدمات صحية ملائمة في المنطقة بنسبة (١٦%) ، وفي المقابل أشار (١٥%) في المناطق الحضرية إلى عدم قدرتهم على تغطية تكاليف الرعاية ، و(٢%) أكدوا بأن الخدمات الملائمة غير متوفرة أو أنهم لم يستطيعوا الوصول الى مستشفى ونسبة (٣٧%) في المناطق الحضرية لم يطلبوا المساعدة لأنهم عالجوا أنفسهم بالعلاج الطبي الحديث .

---

[١] مسح الأحوال المعيشية في العراق ، مصدر سابق، ص ٨٢.

وتعتمد التكاليف الطبية على شدة المرض ونوع الرعاية والدخل ، إذ أن تكلفة الرعاية الصحية المتخصصة أعلى من الرعاية ذات المستوى الأدنى ، إذ ان متوسط كلفة زيارة طبيب عام تبلغ (٩٠٠٠) ديناراً مقابل (٣٣٠٠٠) ديناراً لزيارة اختصاصي ، وأن الانفاق الصحي يرتبط بالدخل بشكل كبير ، إذ ان وسيط التكلفة لمجموعات الدخل المنخفض هو (٦٠٠٠) ديناراً، ويرتفع هذا المبلغ بشكل ثابت الى وسيط مقداره (١٠٠٠٠) ديناراً في مجموعات الدخل المرتفع ، وهذا يتعلق جزئياً بالتوجه لدى الأغنياء إلى طلب الرعاية الخاصة ، أي أنه مع ارتفاع الدخل تزداد نسبة استشارة اختصاصي في عيادة أو مستشفى خاصة . والعكس صحيح ، إذ تقل نسبة استشارة طبيب عام في مستشفى عامة . وهذا التناسب العكسي بين الرعاية الصحية والدخل يرتبط وبشكل وثيق مع المستوى التعليمي للمواطن وبالطريقة السابقة نفسها [١] .

أما فيما يتعلق بمستويات سوء التغذية العام والمزمن فأنها ترتبط بشكل وثيق بالمستوى التعليمي القائم على الرعاية أكثر من ارتباطها بمستوى دخل العائلة . والجدول المدرج أدناه يوضح ذلك :

جدول رقم (٨) [*]

يبين مستوى سوء التغذية حسب المستوى التعليمي للقائم برعاية الطفل

(من عمر ٦ أشهر . ٥ سنوات)

المستوى التعليمي/ مستوى سوء التغذية	نقص الوزن	قصر القامة	الهزال
لم يلتحق بالتعليم	%١٤	%٣٥	%٨
ابتدائية	%١٣	%٢٥	%٧
متوسطة	%١٢	%٢٠	%٦
أعدادية فأعلى	%٨	%١٧	%٥

[*] **المصدر: مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ٦١.**

إن سوء التغذية منتشر بين الأطفال الصغار في العراق ، إذ يعاني ربع الأطفال تقريباً من الستة أشهر والخامسة من العمر ، إذ بلغت نسبة سوء التغذية المزمن (٢٣%) ونسبة الذين يعانون من سوء التغذية العام (١٢%) أما سوء التغذية الحاد فقد بلغت نسبته (٨%) ، تصل نسبة تفشي سوء التغذية الحاد إلى أعلى مستوياتها في جنوب العراق ، إذ يعاني (١٧%) من الأطفال من سوء التغذية الحاد، وتنخفض نسبة تفشي سوء التغذية العام والمزمن بارتفاع المستوى التعليمي القائم على الرعاية ، ولكن لا توجد علاقة واضحة لهذا مع دخل الأسرة . إن العراق مجتمع فتي ، إذ يبلغ عمر أكثر من نصف السكان تقريباً أقل من (١٨ سنة) ، وفي عام ١٩٩٠ ، إحتل العراق المرتبة (٥٠) على مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة

[١] المصدر السابق، ص ٨٩.

الانمائي ، وبعد (١٠) سنوات أصبح ترتيبه (١٢٦) . إذ أن معظم أطفال العراق اليوم قد عاشوا معظم حياتهم تحت وطأة العقوبات الاقتصادية للحرب، فكيف أثّر هذا على صحتهم ووضعهم الغذائي خلال سنوات نموهم وتكونهم [١] ؟

وتشير احصائيات تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية الى تحسين صحة الامهات وانخفاض نسبة وفياتهن ونسبة الولادات بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص كما موضح في أدناه :

جدول (٩) [*]

يبين تحسين صحة الأمهات وإنخفاض نسبة وفياتهن ونسبة الولادات بإشراف طبي

- بلغت نسبة وفيات الأمهات (١١٧) لكل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية لسنة ١٩٩٠ وفقاً لدراسة جامعة هارفرد ، في حين بلغت النسبة (٢٩١) لكل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية حسب نتائج مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق لسنة ١٩٩٩، في حين إنخفضت هذه النسبة إلى (١٩٣) لكل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية حسب نتائج مسح أحوال الأسرة المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤ .
- بلغت نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص حسب بيانات وزارة الصحة . قسم الاحصاء الصحي والحياتي كما في أدناه :

السنة	النسبة %
٢٠٠٠	٧٩,٨٠
٢٠٠١	٧٩,٨٠
٢٠٠٢	٤٢,٨١
٢٠٠٣	٤٤,٨٨
٢٠٠٤	٢٣,٨٩

[*] **المصدر:تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، مصدر سابق ، ص ٨.**

كما بينت نتائج مسح أحوال الأسرة المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤ ، بأن (٩٦%) من الولادات تجري تحت إشراف موظفي الصحة : (٤٣%) تمت بإشراف طبيب ، (٢٠%) تمت بإشراف ممرضة ، (٣%) بإشراف قابلة مأذونة . أما بالنسبة لعدد الاصابات بمرض الملاريا فقد شهدت انخفاضاً كبيراً خلال العشر سنوات الماضية كما يوضحه الجدول أدناه :

[١] المصدر السابق ، ص ٥٧.

جدول (١٠) (*)

يبين عدد الاصابات بمرض الملاريا

- بلغت أعداد الاصابة بمرض الملاريا . حسب بيانات وزارة الصحة / قسم الاحصاء الصحي والحياتي وكما مبين في أدناه :

السنة	عدد الاصابات بمرض الملاريا
١٩٩٥	٥٥٠٢
١٩٩٦	٦٣٤٩
١٩٩٧	١٣٤٣
١٩٩٨	٠٠٠٠
١٩٩٩	٠٠٠٠
٢٠٠٠	٠٠٠٠
٢٠٠١	٢٣
٢٠٠٢	٢٤
٢٠٠٣	٢٦
٢٠٠٤	١٣

(*) **المصدر السابق، ص ١٠.**

ويوضح التقرير أيضاً معدل الاصابة بمرض السل والحالات التي تم اكتشافها وشفاؤها ، كما مبين في أدناه :

جدول (١١) (*)

يبين معدل الاصابة بمرض السل

السنة	معدل الاصابة لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان
٢٠٠٠	٢
٢٠٠١	١٤
٢٠٠٢	١٥
٢٠٠٣	١٤

- لا توجد أرقام ذات دلالة تشير الى انتشار مرض الأيدز .

(*) **المصدر السابق ، ص ١١.**

جدول (١٢) (*)
يبين حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها

السنة	عدد الاصابات	المعالجين	%
٢٠٠٠	٤٠٧	٣٥٣	٨٦
٢٠٠١	٣٥٥٩	٣٠٣٥	٨٥
٢٠٠٢	٣٩٩٥	٣٣٤٢	٨٦
٢٠٠٣	٣٥٧٧	٢٧٧٥	٧٨

(*) **المصدر السابق ، ص ١١.**

أما معدل انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر والمحصنين ضد الحصبة فيوضحها الجدول أدناه :

جدول (١٣) (*)
يبين انخفاض معدل وفيات الأطفال والمحصنين ضد الحصبة

- بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر (١٢٢) لكل(١٠٠٠) مولود حي حسب نتائج مسح وفيات الأمهات والأطفال لسنة ١٩٩٩ .
- بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع (١٠١) لكل (١٠٠٠) مولود حي حسب نتائج المسح أعلاه .
- أظهرت بيانات وزارة الصحة / قسم الاحصاء الصحي والحياتي بأن نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة كما مبين في أدناه :

السنة	النسبة %
٢٠٠٠	٩٣
٢٠٠١	٢,٧٣
٢٠٠٢	٧٩
٢٠٠٣	٤,٦٦

(*) **المصدر السابق ، ص ٧.**

وعلى ضوء ما تقدم ، فقد أكدت التقارير والمسوح التي استعنا بها ، تفيد بوجود نسبة كبيرة ، (٦٨%) من سكان الريف غير راضين من الخدمات الصحية المقدمة لهم ، قد تؤثر على خيار (١٧%) من الذين يعانون من امراض حادة في عدم طلب الرعاية ، وخاصةً اولئك الذين فضلوا معالجة الحالة بأنفسهم [١] ، ولا ننسى التأثير الكبير لتردي الوضع الأمني وانعكاساته السلبية على القطاع الصحي في العراق من استهداف للطاقات والكفاءات الطبية ، ونحن نعيش هذا الواقع فمنهم من تعرض للقتل والاختطاف والابتزاز من أجل المال واعداد كبيرة منهم قد هاجرت البلد هذا من جانب ، أما الجانب الآخر ما خلفته الحروب وخاصةً الاجتياح الأخير للعراق في عام ٢٠٠٣ وما تعرضت له البنى التحتية من دمار وخراب ونهب وسلب للممتلكات العامة ، ورغم ذلك تدني

(١) المصدر السابق ، ص ٩٠.

الدعم المادي لهذا القطاع وكوادره وانخفاض رواتبهم . هذه كلها تنعكس على أداء الأفراد للخدمات والرعاية الصحية التي يقدمونها للمواطنين إنعكاساً سلبياً غير منتج .

وبالرغم من وجود كثير من المؤشرات لالقاء الضوء على جوانب مفهوم الصحة ، فإن كثيراً من المعنيين في هذا المجال ، يرون أن هناك أربعة أمور في الأقل يجب ان تغطيها مؤشرات الصحة هي :

أولاً: مدى تمتع الناس بالصحة ، ثانياً: مدى توفر الخدمات الوقائية وامكانية الحصول عليها، ثالثاً : مدى توفر الخدمات العلاجية وامكانية الحصول عليها، رابعاً: نوعية الخدمات الصحية وفاعليتها .

وعلى ضوء ما تقدم ، فأن خدمات الرعاية الصحية الأولية ينبغي أن تتضمن محو الأمية الصحية ، والمساعدة على توفير الغذاء المناسب ، والتوعية بأصول التغذية السليمة ، وتعقيم المياه الصالحة للشرب ، وخدمات الصرف الصحي وما الى ذلك . فضلاً عن توفير خدمات العلاج من الأمراض والاصابات الواسعة الانتشار ، بما في ذلك توفير الأدوية الضرورية [1] .

وضمن هذا الإطار ستكون الاقتراحات للارتفاع بالمستوى الصحي في العراق :

١. تحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع الصحي ، وخاصةً الأطباء والمعاونين الطبيين .
٢. تفعيل العمل بالبطاقة الدوائية ولفترات قادمة ، مع تشديد الرقابة على صرف الأدوية .
٣. تشجيع القطاع الخاص بإقامة مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية وتقديم المشورة الفنية له .
٤. إقامة المستشفيات وخاصةً في الريف ، والتركيز على مراكز رعاية الأمومة والطفولة ، مع اعطاء دور فعّال للقطاع الخاص في هذا المجال ، وتقديم المعونة المادية والمعنوية .
٥. القضاء على الفساد المالي والاداري والمحسوبية والرشاوى التي تشكل آفةٍ ليس لهدم هذا القطاع ، بل لهدم المجتمع عموماً .

جـ . مؤشر التعليم (Education) :

(1) WHO, " Development of Indicators for Monitoring Progress to wards Health for All by the Year 2000" ,P. 33.

يهتم علم الاجتماع التربوي ببحث الوسائل التربوية التي تؤدي الى نمو أفضل للشخصية لأن الأساس في هذا الميدان هو أن التربية عملية تنشئة اجتماعية ، لذا فأن علم الاجتماع التربوي يبحث في وسائل تطبيع الأفراد بحضارة مجتمعهم . والتربية والتعليم أساساً ظاهرة اجتماعية يحب ان تُدرس في ضوء تأثيرها في الظواهر الاجتماعية الأخرى من سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتشريعية وتأثيرها في المتغيرات الاجتماعية الأخرى من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي، من هنا أكد الاجتماعيون على ضرورة تحليل الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في علاقته باجزاء البناء الاجتماعي الديمغرافية أو الاقتصادية أو السياسية [١] .

يعرّف الدكتور أحمد زكي بدوي التعليم بأنه (تلك العملية التي يتم من خلالها نقل المعرفة والمهارات ، والقيم من المعلم إلى المتعلم) [٢] .

ويتضح من خلال التعريف أنه يتطلب توفر شروط أساسية بتوافرها تسمى هذه العملية " تعلم " لذا يشترط وجود المعلم ووجود المتعلم لأن الدور الرئيسي للمعلم هو عملية نقل المعرفة أو المعارف والقيم إلى المتعلم ، وبذلك يُعدُّ التعليم من أبرز الوسائل لاعداد الطاقات البشرية وتطويرها وصقلها حتى أننا نجد اجماعاً فيما بين الباحثين على أن الحاجة الى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء ، والنماء للانسان في أي مجتمع من المجتمعات ، وفي أي زمان ومكان ومع تطور الحضارة الانسانية وتعقيدها أصبح حق الإنسان في أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية [٣] .

إن التعليم في شموله لا يقتصر على فئة عمرية ، أو مدة زمنية محددة من عمر الإنسان، وهو ليس مقيداً بحال محدد هو التمدرس كما يشيع في الفهم الجزئي للتعليم أو الفهم السطحي له، ولهذا يُعدُّ المجتمع بكل تضاريسه ، ونشاطاته المجتمعية مدرسة كبيرة تمارس من خلالها خبرات التعليم [٤] . ومن أبرز المفكرين الذين درسوا النظام التربوي في ضوء الاتجاه الوظيفي (دوركهايم ، بارسونز ، ومور) وغيرهم ، وينظر " دوركهايم " الى التربية بوصفها نظاماً اجتماعياً يؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى ، ويتأثر بها ، ويرى أن للنظام التربوي وظيفة مهمة في تجانس المجتمع بقيامه بنقل قيم المجتمع ومعاييره من جيل إلى جيل آخر. فالنظام التعليمي عند اصحاب الرؤية الصراعية وخاصةً الماركسية يعيد انتاج بناء الطبقة الموجودة ، بكل ما لها من إضطهاد واستغلال

---

(١) الجبوري، سطام حمد/ تطوير التربية والتعليم في العراق ، استشراف مستقبلي في ضوء علم الاجتماع التربوي ، مجلة دراسات اجتماعية ، ع/٩، السنة الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠١، ص ٨٦.

(٢) بدوي ، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق، ص ٤٢٢.

(٣) عمار، حامد ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، سينا للنشر ، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤٣.

(٤) عبد المعطي ، عبد الباسط ، بعض المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، ١٩٩٥، ص ٢٩٢.

، وهو يعيد انتاج الطبقة مادياً (أي عدم تكافؤ الفرص في الدخل والثروة ، وثقافياً ، كما في اتجاهات اعضاء الطبقات المختلفة وقيمها) [١] . أما المفكر العربي (ابن خلدون) فقد ربط في مقدمته بين التربية وعلم الاجتماع (العمران البشري) ليبين أهمية التعليم ومكانته وضرورة التعلم للعلم ، واصاب كل الصواب في تحليل وظائف العقل ، إذ طابقته تقريباً نظريات التعلم الحديثة في قوله [٢] : (ولا شك أن كل صناعة مرتبة يرجع منها الى النفس أثر يكسبها عقلاً جديداً ، تستعيد به لقبول صناعة أخرى ، ويتهيأ بها العقل بسرعة الادراك للمعارف ٠٠٠ وحسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية يزيد الإنسان ذكاء في عقله واضاءة في فكره بكثرة الملكات الحاصلة للنفس إذ قدمنا أن النفس إنما تنشأ بالادراكات وما يرجع اليها من الملكات) .

معلوم أن التربية تبحث في الإنسان وتتوجه اليه من حيث هو كائن بشري مخلوق لغاية وموجود على هذه الأرض لهدف ٠٠٠ وهو تبعاً لطبيعته الانسانية يعيش في مجتمع ويتعامل مع الآخرين ، ويؤدي وظيفة معينة ودوراً محدداً وفق قدراته واستعداده، من خلال عمل وخبرة وتواصل اجتماعي مما جعل التربية عملية اجتماعية تستمد مادتها من المجتمع وثقافته لتعمل على صياغة الناشئة والأفراد وفق هوية المجتمع وثقافته ، وتسعى الى تنمية الأفراد اجتماعياً وثقافياً للاسهام الفاعل في حركة المجتمع في كافة نواحي الحياة ، فالانسان معني بهذه الحركة ومسؤول عن تفعيلها وتشكيل اتجاهاتها ويتحمل عبء التنمية والاعمار [٣] .

ومن خلال ما تقدم آنفاً يُعدُّ التعليم هو الأداة التي يتم من خلالها تثقيف الأفراد والجماعات وفسح المجال أمامهم للاطلاع على الجديد من الأساليب والابتكارات التكنولوجية المستحدثة من الأفكار والنظريات التي تشكل في مجموعها حصيلة المعرفة العلمية والتجربة الحضارية لمختلف شعوب العالم ، فالتعليم يسهم بدور كبير في الارتفاع بمكانة الإنسان وانسانيته وتطوير مقدرته على الاستمتاع بحياته والمساهمة في خلق الإنسان المتحضر وهذا بحد ذاته يشكل الهدف الذي تسعى التنمية البشرية لتحقيقه ، كما يساهم التعليم بإنتاج العناصر القيادية التي تتولى قيادة المجتمعات الانسانية عبر مراحل تطورها وتسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب المتباينة فهو أي التعليم يمثل أحد الوسائل المهمة في الارتقاء الاجتماعي والمهني

---

(١) عمايرة ،محمد ناجي ، النظريات الوظيفية والصراعية وأثرها في التربية والتعليم، مجلة دراسات اجتماعية ، ع/١٦، السنة الرابعة ، بيت الحكمة ، خريف ٢٠٠٢، ص ٤-٧.

(٢) ابن خلدون ، عبد الرحمن ،مقدمة ابن خلدون، دار مكتبة الهلال ، بيروت، لبنان ، ١٩٨٦، ص ٤٣٣.

(٣) الذيفاني ، عبد الله أحمد، التربية والمجتمع والثقافة ، مجلة دراسات اجتماعية ، ع/٥، السنة الثانية ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٤.

للانسان وضرورة من ضروريات الحياة التي لا غنى لأي مجتمع من المجتمعات الانسانية من تحصيلها وتنميتها واستثمارها من أجل دفع حركة تقدم الانسان إلى الأمام .

إذ أننا نرى وبوضوح أن كل من التعليم والمتعلم وعلى سبيل المثال ، في المجتمعات الصناعية يختلف بالتلقي والاستفادة ، ومن ثم الابداع عنه في المجتمعات النامية أو الأقل تطوراً، لأختلاف الامكانيات ، والقدرات البشرية والمادية . وقد شهدت انظمة التعليم العربية كثيراً من الجهود في سبيل التطور والتجديد في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ومنها تطور الجوانب الكمية في نمو الأنظمة المدرسية وتضاعف أعداد الطلبة في جملة المستويات عدة لتكون نسب النمو خلال هذه العقود الثلاثة الأخيرة في الوطن العربي مستويات أعلى من مثيلاتها على الصعيد العالمي بل أكثر من مثيلاتها في سائر الأقاليم استناداً الى احصاءات اليونسكو ، منها ازدياد أعداد المعلمين في الوطن العربي وتحسن نسبة أعداد التلاميذ الى المعلم الواحد في المرحلة الأولى من التعليم بخاصة [١] .

وتدنت هذه النسبة في المرحلتين الثانوية والعالية مقارنة بمثيلاتها على الصعيد العالمي ، وتخطي نسبة الانفاق على التعليم في الوطن العربي للنسبة المثيلة على الصعيد العالمي ، ومع ما تحمل هذه الجوانب الكمية من دلالة على مدى جهود الأقطار العربية في نشر التعليم وتعميمه، على ما فيها من تفاوت بين قطر وقطر آخر، إلا أنها إجمالاً لا تبعث على الرضا قياساً على المقارنات بين ما يماثلها في الدول المتنامية والدول الصناعية وذلك لتقصيرها عن تلبية احتياجات الفئات المستحقة للتعليم حتى في مستوياته الدنيا، إذ ما زال ثلث الأطفال في عمر (٦-١١) سنة خارج المدارس كما أن نسبة الأميين الكبار يقدر لها التزايد أزاء النمو السكاني في الوطن العربي وتتحمل الإناث الشطر الأكبر من تلك النسبة المرتفعة اصلاً، وفي ذلك مؤشر مهم للحالة التعليمية في الوطن العربي رغم الجهود التي بذلت وتبذل في مكافحة الأمية فأن المشكلة ما زالت كبيرة ومتشعبة الأبعاد في معظم الأقطار العربية ، بل أن الاعداد المطلقة للأميين والاميات يزداد في بعض تلك الأقطار إذ بلغت نسبة الأمية فيها نحو (٤٧%) من مجموع الذكور ممن هم فوق سن (١٥سنة) ، بينما وصلت هذه النسبة بين الإناث الى نحو (٧٠%) في المتوسط عند منتصف العقد الأخير من القرن العشرين [٢] .

---

(١) الذهب، محمد عبد العزيز ، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

بدأت الدول النامية تنظر في مراحل بناء مجتمعاتها وتطوير اقتصاديها ونظمها الاجتماعية ، إلى التعليم كقوة من القوى الفعالة في عمليات التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي ، ذلك أن الاستثمار في التعليم إنما هو استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الانتاج فضلاً عن الأهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الأفراد والمجتمعات كالأهداف القومية والأهداف الانسانية العامة . لذلك فأن اعتبار التعليم عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية مجال مهم من مجالات الدراسة ، ومن مجالات الاعتبار في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أولى " جون ستيوارت مل" أهمية كبيرة لدور التعليم وتقدم المعرفة في الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية ، ونص " الفرد مارشال" على أهمية التعليم بوصفه استثماراً قومياً بل ذهب الى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر . ومن هنا جاءت الضرورة التي تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التعليم وما تزود به التلاميذ والطلاب من معلومات وقيم ترتبط بأنماط الانتاج والاستهلاك المنشودة [١] . وهكذا اصبح التعليم من مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد أن اصبح الفكر الانساني أكثر وعياً عن طريق الدراسة والمقارنة بعوامل هذه التنمية . وبذلك يتبين لنا أن التنمية ليست مجرد مشروعات وفنيين أو اخصائيين يديرون هذه المشروعات وينفذونها بل أنها إلى جانب ذلك وعي ثقافي عام واحساس بقيمة المواطنة ، ومشاركة حقيقية للتجاوب المشترك بين القاعدة والقمة في تحقيق أهداف التنمية [٢] .

التنمية البشرية والتعليم (Education & Human Development):

إن التعليم حاجة أساسية للبشر ، وإن دوره هام جداً في تطوير الموارد البشرية التي لا غنى عن تطويرها [٣] . ولأن التحضر سلوك ، أما المدنية فهي خلق الوسائل للارتقاء بهذا السلوك ، فأن الاحتياجات التعليمية في منظور التنمية لا تتوقف عند محو الأمية وبناء المدارس، وإنما تشمل . بالاضافة إلى ذلك . توفير فرص حقيقية للتعليم ، وتنمية القدرات الذهنية ، واكتساب المهارات العملية ، وتيسير نوال تلك الفرص للسكان ، والارتفاع بمستوى الخدمات التعليمية ، بكل ما يترتب على ذلك من توفير المدخلات الملائمة ، وتحقيق التناسب الكمي والملائمة الكيفية بين ما يتاح

---

(١) المقدم ، مهى سهيل ، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٠-١١١.

(٣) فرجاني، نادر ، هدر الامكانية في : مدى تقدم الشعب العربي نحو غايته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٧.

من صنوف التعليم ، وما يحتاجه مجتمع يصبو الى النمو الذاتي المستقل في عالم سريع التطور والنمو [١] .

إن التعليم شغل حيزاً كبيراً من اهتمام وفكر وكتابات الباحثين والعلماء وعلاقته بالتنمية البشرية ، لأنه هو الأداة التي تقوم على أعداد العنصر البشري ، ورفع درجة كفاءته . إن ضرورة التعليم تكمن في قدراته على تنمية الشخصية الانسانية ، ومساعدتها على تجسيد إرادتها، وحركتها وابداعاتها ، وانتمائها الحضاري ، والقومي ومشاركتها في مسيرة تنمية مجتمعها [٢] . من أجل هذا كله وجدت المؤسسات التعليمية التي أصبح وجودها ظاهرة عالمية تقريباً وان كانت طريقتها في تأدية مهامها تختلف من مجتمع إلى آخر [٣] . وهذا أمر طبيعي ، إذ أن تأدية هذه المؤسسات لواجباتها ومهامها يكون غالباً متاثراً بالوضع الاجتماعي والحضاري للمجتمع . وأن الباحث عندما يتناول موضوع التعليم يجد نفسه أمام حقيقة ثابتة وهي إنه أياً كان المجتمع فإنه يولي التعليم أهمية كبيرة تنعكس من خلال التخصيصات المالية الكبيرة ، والتأثير الكبير الذي يمكن أن تفرضه المؤسسة التعليمية على سياسة الحكومة [٤] .

أما المحاور الرئيسة التي من خلالها تناولت التنمية البشرية التعليم فهي ثلاثة محاور أهتمت بها وهي [٥] :

١. أهتمت بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التقانة (التكنولوجية) .
٢. ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل .
٣. طرحت التعليم كحق أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس فقط تحضير البشر للعمل .

وعند إمعان النظر بهذه المحاور والتي من خلالها تناولت التنمية البشرية التعليم نجد أن محورها الأول يؤكد على أن عملية الانتاج ، والابداع والتقدم في كل مجالات العمل تستند الى تطوير العنصر البشري علمياً وفنياً بالمعلومات الضرورية التي تواكب التطورات المتسارعة في عالمنا المعاصر ، أما المحور الثاني فإنه ينطلق من منطلق أن احتياجات سوق العمل من

---

(١) العيسوي، إبراهيم، مؤشرات قطرية للتنمية العربية في : عادل حسين وآخرون، التنمية العربية ، الواقع الراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٤٠.

(٢) عبد المعطي، عبد الباسط ، مصدر سابق، ص ٢٩٢.

(٣) ويبستر ، آندرو، مدخل سوسيولوجية التنمية ، ترجمة : حميدي يوسف ، ط١، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٥٣.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٣.

(٥) القصيفي ، جورج ، التنمية البشرية ، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، مصدر سابق، ص ٩٢.

الاختصاصات والمهن المختلفة هي في تغير مستمر ، وهذا يتطلب المواكبة والوضوح في رسم البرامج الجديدة مما يجعل استجابة التربية والتعليم وروافدهما لتلك الاحتياجات لا تقتصر على توفير قوة العمل فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى تطوير نظمها ومناهجها وأساليبها ، والمحور الثالث يؤكد ان التعليم عنصر مهم في التنمية البشرية يستهدف تغيير الانماط السلوكية ، والتصرف العقلاني بشؤون الحياة ، وتطوير التفكير الخاص والعام للانسان ، وان هذا الرافد الحيوي لم يعد يتصل بمهمته في التعليم والتعلم في بديهياته فحسب ، وإنما أصبح ذا اتصال واسع بشبكة الاستثمار للرأسمال البشري والمادي وتنمية المهارات البشرية ، إن أهمية التعليم في التنمية ليست وليدة الفكر الحديث ، إذ أكد " آدم سمث " على وجود علاقة قوية بين التعليم والاقتصاد وذكر أن التعليم ليس مجرد نتاج نظام دولة كفء بل ايضاً عنصر ترتكز عليه الدولة في سعيها لاحداث التنمية ، نظراً لما يلعبه التعليم من دور حيوي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، فالتعليم يؤدي الى تحسن مستمر في نوعية القوى العاملة لكي تتواءم مع التكنولوجيا المتقدمة التي يتطلبها التنظيم الاجتماعي المتزايد التعقيد [١] .

ويرى الدكتور إبراهيم بدران : أن الشخص المتعلم تعليماً جيداً يكون أكثر قدرة على اكتساب المعارف الجديدة واكثر قدرة على رعاية نفسه وأسرته صحياً وثقافياً ونفسياً ، كما يحسن استغلال وقت فراغه باختيار البديل الأفضل دائماً بكفاءة، كما انه يعرف قيمة الأدخار الذي يعتبر حجر الأساس لأي تنمية اقتصادية بالاضافة الى تنمية قدرة المواطن على التفكير المنطقي والابتكاري ومراجعة النفس وتعليمها النقد الذكي والسير في طريق الابداع والتحرر ونبذه للجرائم وزيادة قدرته على الترابط الاجتماعي ، والتغيير التكنولوجي ويكون أكثر قدرة على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية وعلى الممارسة السليمة والديمقراطية [٢] . أي أن التعليم واستثمار المعارف وتنمية المهارات يجعل الفرد والمجتمع أكثر اعتماداً على ذاته في تحقيق أهدافه وتنفيذها بالاضافة الى اعلائه لبعض القيم والفضائل والتي تعتبر أساسية لأي تنمية حقيقية . فالحضارة تتطور بشكل مستمر بسبب التغذية المستمرة من الروافد العديدة للمعرفة البشرية والتي ستجعل من التنمية البشرية مستدامة دائماً وأبداً ليس في بلدنا العراق وحسب ، بل في العالم أجمع .

---

(١) محمد، عصمت أبو العلا، نظام معلومات مقترح لدعم إتخاذ القرار للتنمية البشرية، مصدر سابق ، ص ٣٨٢.

(٢) بدران ، إبراهيم، تطلعات لمصر المستقبل في السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمي، نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٣٨٣.

يقاس الانجاز التعليمي حسب تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، بمؤشرين أساسيين هما معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) ومعدل السنوات الدراسية لجميع المراحل التعليمية (٢٥ سنة فأكثر) . بالاضافة الى هذين المؤشرين فأن بعض المختصين بالتعليم قد يضيفون مؤشرات أخرى على سبيل المثال لا الحصر ، نسبة جميع المراحل وحجم الرسوب أو التسرب [١] .

كما ان نظام التعليم في العراق من أفضل الأنظمة في المنطقة ، إذ كان العراق واحداً من الأقطار التي كان يُعدُّ ابناؤه من خيرة المتعلمين في المنطقة . وتتجلى نتائج الاصلاح التعليمي الذي جرى في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في معدلات التعليم العالية بين البالغين من السكان ولكن هذا النظام من ضحايا العقدين الأخيرين والحروب والصراعات ، والظروف الاقتصادية الصعبة ، يصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب الذين تقع اعمارهم بين (١٥-٢٤) سنة الى (٧٤%) ، وهي أعلى بقليل من نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة على مستوى سكان العراق بشكل عام ، لكنها في الوقت نفسه أقل من نسبة تعليم الفئة العمرية ما بين (٢٥-٣٤) سنة ، مما يشير الى ان أداء الجيل الأصغر يتراجع في مجال التعليم. وفي المقابل لم تتحسن معدلات التعليم بالنسبة للنساء حتى أن مستوى الأمية قد ارتفع بينهن في بعض المحافظات . وتتقلص الفجوة في التعليم بين الجنسين في الوقت الحالي ، إلا أن هذا يعود الى إنحدار مستوى معرفة القراءة والكتابة للرجال بدلاً من ارتفاعها بين النساء . ويبلغ معدل (الالتحاق الصافي) [*] في المدارس الابتدائية في العراق (٧٩%) منها (٨٣%) من الأولاد و (٧٤%) من الفتيات . وتنخفض نسبة الأطفال الملتحقين في المدارس في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية وخاصةً بالنسبة للفتيات ، إذ تبلغ نسبة الفتيات في سن التعليم الملتحقات بالمدرسة في المناطق الريفية (٦٠%) فقط ، مقابل (٨١%) في المناطق الحضرية ويرجع السبب وراء عدم التحاق الفتيات الى المدارس في الريف هو عدم رغبة العائلة بأن لا تذهب البنت الى المدرسة ولعدم وجود مدرسة قريبة من محل سكناهم، ويصل (٨٩%) من الأطفال في العراق اليوم الى الصف الخامس الابتدائي، وتعتبر معدلات رسوب الأطفال مرتفعة بشكل عام إذ تبلغ (٢٠%) ، منها (٢٣%) للأولاد، و(١٦%) للفتيات ، إذ رسبوا في المدرسة لمرة واحدة على الأقل، وتشير

---

(١) الحسني، عبد المنعم ، التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة للعالم العربي، مصدر سابق ، ص ٢.

(*) تعرّف نسبة الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية على أنها عدد الأطفال الملتحقين في المدارس الابتدائية وينتمون الى الفئة العمرية التي تتوافق رسمياً مع التعليم الابتدائي ، مقسمة على مجموع عدد السكان من نفس الفئة العمرية. ينظر : مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، ص ٩٥.

نسبة الرسوب العالي في العادة الى سوء نوعية التعليم [١] . والجداول المدرجة أدناه توضح ما تقدم آنفاً :

جدول (١٤) [*]

يبين معدل الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية حسب الجنس ومكان السكن(نسبة مئوية)

الملتحقون بالمدارس	ريـف		حضـر		المجموع في العراق
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
الملتحقون	٧٩	٦٠	٨٥	٨١	٧٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

[*] **المصدر: مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، التقرير التحليلي ، مصدر سابق، ص ٩٦.**

جدول (١٥) [*]

يبين نسبة عدد التلاميذ الذين يصلون الى الصف الخامس الابتدائي (%) ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة

المؤشر السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون الى الصف الخامس (%)	٨٣,٧	٩,٨٤	٠٠٠٠	١,٨٤	١,٨٨

[*] **المصدر : تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، مصدر سابق، ص ٥.**

فيما ارتفعت النسبة قليلاً في سنة ٢٠٠٤ لتصل الى (٨٩%) بحسب نتائج مسح أحوال الأسرة المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤ .

* بلغ معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الاشخاص من (١٥-٢٤) سنة (١,٧٢%) حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، فيما إنخفض المعدل الى (٧١%) وفقاً لنتائج مسح أحوال الأسرة المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤.

كما تختلف مستويات التعليم بحسب المناطق ، إذ توجد أقل مستويات التعليم في الشمال، إذ (٣١%) من سكان المنطقة ممن تزيد أعمارهم عن (١٥ سنة) لم يلتحقوا بالمدرسة قط ، و (٦%) بدأوا أو أكملوا تعليمهم العالي .

أما أعلى مستوى للتعليم فهو في بغداد ، إذ ان (٣%) فقط من عدد السكان لم يلتحقوا بالمدرسة ، و(١٦%) بدأوا أو أكملوا تعليمهم العالي . وعلى كل حال تقلصت هذه الفروق في السنوات الأخيرة ، فمعدل الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية في شمال العراق اليوم يفوق

[١] مسح الأحوال المعيشية في العراق ، مصدر سابق ، ٢٠٠٤، ص ٩٦.

المعدل الوطني ، ويرجع السبب في ذلك الى المساعدات الدولية الى حد كبير ؛ إذ أن برنامج المعونات الدولي بدأ عدداً من البرامج التعليمية في شمال العراق عام ١٩٩٧ ، بينما لم تتلقَ بقية البلاد دعماً دولياً إلا بعد اجتياح العراق عام ٢٠٠٣ [١] .

يحتاج (٧٣%) من الأطفال في العراق الى اقل من (١٥ دقيقة) للوصول الى مدارسهم باستخدام النسبة في الوصول الى المدارس (٨٠%) في المناطق الحضرية يحتاجون أقل من (١٥ دقيقة) للوصول الى مدارسهم مقارنة بنسبة (٥٦%) في المناطق الريفية . والجدول أدناه يوضح ذلك :

(١) المصدر السابق، ص ٩٣.

إن نسبة الالتحاق الصافي تعتبر متدنية مقارنة مع دول المنطقة . ففي الأردن على سبيل المثال ، تصل هذه النسبة في التعليم الابتدائي الى (٩٣%) للذكور و(٩٤%) للإناث ، وفي سوريا (٩٩%) للذكور ، و(٩٤%) للإناث .

أما بالنسبة لأسباب عدم التحاق الصبيان بالمدرسة كانت إجابة (٣٦%) من المبحوثين في المسح المذكور سابقاً أنهم غير مهتمين بالمدرسة ، و(١٦%) أرجعوا الموضوع لفقر العائلة، و(١٤%) أجابوا بأنه لا توجد مدارس قريبة من مكان سكنهم [١] .

تكلفة التعليم في العراق :

ترتفع الكلفة السنوية للتعليم كلما تقدم الأطفال في سلم التعليم ، إذ تكلف المدارس الابتدائية (٦٠,٠٠٠) ألف دينار بالسنة ، وترتفع الى (١٠٠,٠٠٠) ألف دينار في المدارس المتوسطة ، و(١٥٠,٠٠٠) ألف دينار في المدارس الاعدادية بالسنة وترتفع الكلفة في التعليم العالي الى أضعاف ذلك ، وتشمل هذه المبالغ الرسوم والمصاريف الالزامية كالزي المدرسي والمواد والوجبات الغذائية والدروس الخصوصية وتكاليف أخرى . ويوجد هناك تأثيراً مهماً لمستوى الدخل على الالتحاق المتوقع بالتعليم وخصوصاً الابتدائي وإن لم يكن بقوة تأثير سهولة الوصول الى المدرسة والجنس ومكان الاقامة ، والجدول أدناه يوضح لنا العلاقة المترابطة بين التعليم والدخل [٢] :

جدول (١٧)(*)

يبين نصيب الفرد من دخل الأسرة حسب درجة تعليم رب الأسرة (نسبة مئوية)

المستوى التعليمي	الأقل دخل	الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدخل العالي	الأعلى دخل	المجموع
لم يلتحقوا بالتعليم	٢٧	٢٣	٢٠	١٧	١٣	١٠٠
لم يكمل الابتدائي	٢٧	٢٥	٢٠	١٦	١٣	١٠٠
الابتدائي	٢٦	٢٥	٢٠	١٧	١٣	١٠٠
المتوسط	٢٢	٢٢	٢١	١٧	١٧	١٠٠
الاعدادي	١٨	١٩	٢٢	٢٠	٢٠	١٠٠
العالي	١٣	١٤	١٩	٢٥	٢٩	١٠٠
المجموع	٢٣	٢٢	٢٠	١٨	١٧	١٢٠٠

(*) **المصدر: مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ١٠٥.**

ويتضح لنا من الجدول السابق أن المردود الاقتصادي للتعليم ، يتناسب طردياً مع المستوى التعليمي العالي ، فأن اصحاب التعليم العالي في العراق يتمتعون بظروف اقتصادية أفضل من اصحاب التعليم المحدود أو غير المتعلمين ، إذ تنتمي (٢٩%) من الأسر التي يكون المسؤول عنها متعلماً الى خمس أعلى دخل ، و(٢٥%) إضافية بين خمس ثاني أعلى دخل ، وبالمقابل

(١) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٤.

(١٣%) من الأُسر التي يكون المسؤول عنها غير متعلم تنتمي الى اعلى دخل ، و(١٧%) تنتمي الى خمس ثاني أعلى، فمع أن دخول سوق العمل للشباب المتعلمين صعب ، إلا أن العوائد المالية للتعليم تكون عالية على المدى البعيد [١] .

أما بالنسبة للتفاوت بين الجنسين في التعليم ، إذ توضح بيانات تقرير مؤشرات رصد الأهداف الأنمائية للألفية أن هناك تقدماً كبيراً لإزالة التفاوت بينهما وتفاصيل ذلك يوضحها الجدول (١٨) :

[١] المصدر السابق ، ص ١٠٥.

بلغت نسبة الإناث الى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة ممن تتراوح اعمارهم ما بين (١٥-٢٤) سنة (٤,٩١%) في عام ٢٠٠٤ ، كما ان نسبة عمالة النساء المدفوعة الأجر في القطاعات غير الزراعية بلغت (١٦%) ، وقد بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (٢٥%) لسنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ في حين كانت النسبة (٢,١٣%) في سنة ١٩٩٠ و(٧%) لسنتي ١٩٩٥و ١٩٩٧[١].

أما بالنسبة الى التحديات التي تواجه قطاع التعليم ، فقد عانى هذا القطاع في العراق من حالة الفوضى التي مرت بها البلاد خلال العقدين الأخيرين ، إذ تدنت معدلات الالتحاق وارتفعت معدلات الرسوب وركد اهتمام الناس بالقراءة والكتابة للرجال والنساء ، وتبقى الفجوة في التعليم بين النساء والرجال ، والأداء التعليمي السيء للنساء ، في بعض محافظات القطر مصدراً للقلق، وبما أن مؤشر التعليم من المؤشرات الأساسية في عملية التنمية البشرية وركن أساسي في احداثها ، لذا يجب أن يتم تجديد النظام التعليمي في العراق للوصول الى شمولية التعليم الأساسي، كما يجب على الحكومة العراقية تسهيل الوصول الى المدارس في المناطق الريفية وتحسين نوعية التعليم بزيادة رواتب المعلمين وتعزيز تدريب المعلمين ، وتجديد المناهج في جميع المراحل ، كما يجب اعطاء أهمية خاصة لتعليم الفتيات خاصةً القاطنات في المناطق الريفية والمحافظات التي ترتفع فيها معدلات الأمية لدى النساء. يؤثر الاستثمار في قطاع التعليم بشكل فوري وقوي على المجتمعات الخارجة من الصراعات ، إذ تضفي المدارس الفعالة نوعاً من الظروف الطبيعية، وتشجيع السكان على الاستثمار للمستقبل . ويمتلك العراق رأسمالاً بشرياً قوياً سيكون العامل الأساسي لمهمة اصلاح قطاع التعليم [٢] .

إن قطاع التعليم خلال السنوات الثلاث المنصرمة فأنه يحتاج لإعادة بناء كاملة تبدأ من بناء المؤسسات التعليمية الحديثة التي يفتقر اليها البلد وترميم المدارس القديمة في المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء خاصةً وإنه توجد أكثر من (١٢٠٠) مدرسة طينية في عموم الريف في العراق ونحن في القرن الحادي والعشرين ويتمتع بلدنا بموارد وامكانات طبيعية وبشرية هائلة إضافة الى تحديث المناهج التربوية وتطوير تدريب الكوادر التدريسية بصورة علمية وحديثة واتباع أفضل التقنيات المتقدمة في عملية التدريس من التعليم الابتدائي حتى الجامعي للارتقاء بالعملية التعليمية نحو الأفضل .

---

(١) تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، مصدر سابق، ص ٦.

(٢) مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ١٠٥.

وعلى ضوء ما تقدم يجد الباحث أن التنمية البشرية لا بد أن تنطلق من الانسان الذي هو الثروة التي لا تنضب وهو الأهم من توفر الموارد الطبيعية للثروة، إذ أن تنمية طاقات الانسان ومؤسساته هي القادرة على توليد الثروة بصورة متجددة من خلال توفر المهارات المطلوبة والمعرفة العلمية بقرارات عقلانية وتنظيم مخطط وزيادة نسبة التمويل للمؤسسات التعليمية .

٣- قياس التنمية البشرية (Human Development Measuring):

أولاً: الإطار المفاهيمي للقياس

لقد كان التقدم البشري يتم استناداً إلى ما يوفره النمو الاقتصادي من بيانات ولكن الدراسات الأخيرة اثبتت أن ليس هناك وعلى الدوام رابطة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ، ولذلك اصبحت الحاجة ملحة لإيجاد مؤشر جديد لقياس التقدم المتحقق في مجتمع ما أو في بلدٍ ككل ، على اعتبار أن المؤشرات التي تعتمد على الدخل في القياس تظل قاصرة ، لأن الدخل ليس حاصل تكوين جميع حياة الانسان ، وهو لا يعدو كونه مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس ، وإن كان أحد الخيارات المهمة ، لكنه لا يشكل المجموع الكلي لغاياتهم في الحياة ، إضافة إلى ان الدخل وسيلة لتحقيق غاية أساسية هي التنمية البشرية .

ثم أن المشكلة التي قد تواجهنا هنا، هي كيف لنا أن نوفر مقياساً يمكننا من أن نفرّق بين ما يأخذه البشر ونعتبر ذلك تنمية بشرية ، وبين ما يستطيع أن يعطيه البشر ونعتبر ذلك تنمية بشرية أيضاً ، على أنه لا يوجد أي إثبات تاريخي حتمي وتلقائي بين ما يحصل عليه الناس وبين ما يقدمونه . فالأمر أكثر تعقيداً من أن نُقدم مؤشرات بعضها لظروف معينة يعيش فيها البشر وبعضها إنعكاس لهذه الظروف على البشر . ثم أن موضوع القياس هذا لا يعدو عن كونه التعبير عن الكيفية التي يتم بها قياس التنمية ، فبدلاً من قياسها اقتصادياً كما في منظور الدخل والاحتياجات الأساسية نلجأ مرة أخرى الى قياسها بشرياً ، وبالتالي يتعين علينا أن نوجد أدوات للربط بين المدخلات (Inputs) الداخلة في التنمية وبين مخرجاتها (Outputs) بالعلاقة مع محور التنمية وهدفها الذي هو الانسان [١] .

غير أن استنتاجاً كهذا ، كان وراء استمرار اتجاهين قويين في نطاق قياس مؤشرات التنمية . فمن ناحية لم يكن ممكناً الاستغناء عن مؤشر الدخل المتوسط للفرد على الرغم من أنه لا يصلح كمقياس تجميعي لمستوى المعيشة والحصول على الحاجات الأساسية . أما من ناحية ثانية ، فأن

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، جامعة أكسفورد ، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٤٤.

الحاجة الى مقياس تجميعي قد تطلب البحث في تركيب دليل لنوعية الحياة (Quality of Life Index) وهو مقياس مركب أوجده (درونسكي) لقياس نوعية الحياة بين الدول المختلفة والذي طور عام ١٩٧٤ ، أشتمل على عدد كبير نسبياً من المؤشرات الخاصة بنوعية الكساء والمؤشرات الخاصة بنوعية المسكن وكذلك نوعية الرعاية الخاصة الصحية ونوعية التعليم ومؤشرات البيئة الاجتماعية المحيطة ، إلا إنه على الرغم من التنوع الكبير في المقاييس لقياس مديات التنمية ، إلا أن هناك اتفاقاً واجماعاً على المؤشرات أو المقاييس الثلاثة الأساسية المشار اليها في أغلب تقارير التنمية البشرية [١]. ومع أن الفكر الانساني إنشغل منذ القدم بنوعية الحياة وبالتالي اختيارات البشر التي تتجاوز النطاق الاقتصادي لتشمل كل أوجه الحياة . إلا أن القرن العشرين شهد طغيان علم الاقتصاد ، فانصب الاهتمام على الثروة بدلاً من البشر ، وعلى الفرد بدلاً من المجتمع ، وعلى تعظيم الدخل بدلاً من توسيع الفرص أمام الناس.وبدلاً من النظر الى الدخل ونموه بوصفهما وسيلة لتحقيق مطالب البشر ، أصبح البشر يُعتبرون أدوات انتاج تُستخدم بهدف زيادة الثروة القومية . ولما كان النمو مطلوباً ، والنهوض برأس المال البشري واجب، فلا يعني ذلك إلا أن كلاً منهما أداة لتحقيق هدف أسمى هو تحسين نوعية الحياة [٢] .

ولأن نوعية الحياة هي النظرة الأحدث لموضوع قديم في العلم الاجتماعي، هو مسألة قياس الرفاه البشري ، نستطيع أن نتبين كيف تتحدد الصلة بين نوعية الحياة والتنمية البشرية كمفهوم . وإذا ما أستطعنا أن نؤطر هذه الصلة ، لم يبقَ إلا أن نعرف البعد الذي يأخذه مفهوم نوعية الحياة في علاقته بالتنمية البشرية .

ولما كان مفهوم نوعية الحياة يتعدى مسألة الحاجات الأساسية الى ما يُمكن أن نسميه المستويات الأعلى من الرفاه الاجتماعي أو التنعم ، ولاسيما بعدما تبين أن إشباع الحاجات الأساسية لا يؤدي الى الاحساس بالرفاه الانساني أو الاجتماعي إلا نادراً ، نجد أن هذا المفهوم يشمل مسائل تتعلق بالصحة والتعليم والسكن وما شابه ذلك ، فهو يتضمن (أي المفهوم) الحاجات الأساسية بالاضافة الى مسائل أخرى كالحرية والجمال والاطمئنان والمساواة [٣] .

وثمة نقطة أخرى تتعلق بهذا المفهوم وتتمثل في التوتر الداخلي بين الذات والموضوع ، إذ توجد هنا مدرستان كاملتان في قياس نوعية الحياة . الأولى تسمى المدرسة الموضوعية أو القياس

---

(١) لبيب ، الطاهر ، التنمية الاجتماعية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، ع/٢٥٣، السنة ٢٣، بيروت، آذار ، ٢٠٠٠، ص ٢٧.

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٣) فرجاني ، نادر، " مؤشر نوعية الحياة ، المدلول والبيانات " في: نادر فرجاني وآخرون، وقائع ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ١٩٩٥، ص ٢٨.

الموضوعي ، وتركز على قياس مؤشرات مثل التعليم أو الصحة . والمدرسة الثانية تسمى المدرسة الذاتية ، وهي تعطي أهمية كبيرة لأحساس الناس بالسعادة والرفاه والتنعم . ولماذا في كثير من الأحيان قد يتوفر إشباع معين في المستوى الموضوعي ، لكن الناس لأسباب معينة يشعرون بالتعاسة [١] . وإذا كنّا أمام ظاهرة مركبة مثل التنمية البشرية ، فيها جوانب ذاتية وموضوعية ، وقد تتأثر بالسياق الثقافي أوحتى التاريخي فكيف يمكن تقييمها ، لا بمعنى القياس الدقيق بل بمعنى الحكم عليها ؟

والحقيقة أن هنالك طريقة متبعة لمثل هذه الحالات تتمثل في تحديد مجموعة المتغيرات التي يمكن الاتفاق عليها طبقاً للقاعدة التي يمكنها أن تقيس نوعية الحياة بجوانبها المادية وغير المادية ، وفق المنهجية الذاتية أو الموضوعية ثم نجد طريقة لتركيب هذه المجموعة في عدد محدود من المقاييس نعتبرها مؤشراً لنوعية الحياة التي يمكن التعبير عنها من خلال التنمية البشرية .

ثانياً: <u>مقياس التنمية البشرية :</u>

لسنوات طويلة مضت ، ومع ما استخدم من مقاييس متنوعة لقياس التقدم المحرز في مستويات التنمية البشرية ، نجد أن هنالك مقاييس محدودة هي التي استحوذت على جانب كبير من الاهتمام باستخدامها للتعبير عن التنمية البشرية بمستوياتها المختلفة ، هذه المقاييس هي عبارة عن أدلة مركبة لقياس الجوانب المختلفة للتنمية البشرية . على أن من المفيد القول ، أن مفهوم التنمية البشرية ، أعمق واغنى كثيراً مما يمكن التعبير عنه في أي دليل مركب، أو حتى بواسطة مجموعة منفصلة من المؤشرات الاحصائية ، غير أن ذلك لا يلغي لزوم وجود أدوات لرصد المنجزات المتحققة في مجال التنمية البشرية[٢] . ومن هذه الأدوات ما يأتي :

<u>الدليل الأول: دليل التنمية البشرية :</u>

يعبّر دليل التنمية البشرية عن الانجازات التي تتحقق لبلد ما ، فيما يتعلق بالقدرات البشرية الأساسية للغاية ، وهي أن يحيا المرء حياة طويلة ، وتكون لديه معرفة ، وينعم بمستوى معيشة لائق . وقد أختيرت ثلاثة متغيرات لتمثل تلك الأبعاد، هي على التوالي : الدخل ، العمر المتوقع ، التحصيل العلمي [٣] . تتراوح قيمة الرقم القياسي لدليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح

(١) المصدر السابق، ص ٢٨.

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مصدر سابق ، ص ١٢٧.

، إذ تبين هذه القيمة لبلد ما ، مقدار الشوط الذي قطعه بالفعل نحو القيمة الممكنة القصوى والبالغة (واحد) .

إضافة إلى ذلك ، فأن هذه القيمة تتيح مجالاً للمقارنة مع البلدان الأخرى في الأداء . أما الفارق بين القيمة التي يحققها بلد ما والقيمة الممكنة القصوى ، فهو تعبير عن قصور البلد، أو الشوط الذي يتعين على البلدان قطعه ، للوصول إلى المستويات العليا من التنمية البشرية ، إذ يمثل التحدي عند ذلك في إيجاد الوسائل للحد من قصوره .

ولبيان الأسس التي تم عليها بناء دليل التنمية البشرية سيتم التركيز على الجوانب الآتية:

١- الأسس العامة لاختيار الدليل كمقياس للتنمية البشرية .

٢- الجوانب الرئيسة لبناء الشكل الهيكلي للدليل .

٣- حساب دليل التنمية البشرية .

وسنتعرض لهذه الجوانب بالتفصيل وكما يأتي :

١- الأسس العامة للاختيار [١] :

أ . صحيح أن التنمية البشرية عملية توسيع لخيارات الناس ، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون هذه الخيارات بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت ، ولكن ربما يكون من المتفق عليه أيضاً ، أن الخيارات الأساسية وعند جميع مستويات التنمية ، هي ان يحيا الناس حياة طويلة وصحية ، وأن يكتسبوا المعرفة ، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم ، وذلك لأنه إذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستظل هناك فرصاً أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها .

ب . لم يكن دليل التنمية البشرية هو المقياس الأول والوحيد لقياس التنمية، فقد كانت هناك مقاييس أخرى قبله ، ومن أهم هذه المقاييس نهج الاحتياجات الأساسية الذي اقترحته منظمة العمل الدولية كمقياس لكفاية عملية التنمية ، وهذه الاحتياجات الأساسية هي الصحة والتعليم والغذاء وإمدادات المياه والصرف الصحي والاسكان ، وهكذا كان دليل التنمية البشرية . لمثل هذه المقاييس .

جـ . إن الأدبيات التي تناولت المؤشرات الاجتماعية للتنمية بالتفصيل ، حددت ثلاثة طرق رئيسة للتعبير عن التنمية هي : (١) استخدام مقياس نقدي . هو الدخل. (٢) المؤشرات الاجتماعية الموضوعية . (٣) المؤشرات الاجتماعية الذاتية . ولذلك يسعى دليل التنمية البشرية لأن يستوعب المنهج الأول والثاني بشكل كامل وقد يتعدى ذلك الى المنهج الثالث في المستقبل .

٢- الجوانب الرئيسة في بناء الشكل الهيكلي للدليل [٢] :

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، مصدر سابق، ص ٢١.

[٢] ينظر في ذلك : - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، مصدر سابق ، ص ١٥٩.

أ- تكامل العلاقة بين الأبعاد والمؤشرات :

إن الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية تتعلق بقدرة واحدة أو أكثر من القدرات التي يتوقع منها أن تعبّر عنها. ولذلك فقد أقترح أن خير مؤشر قادر على التعبير عن القدرة على عيش حياة طويلة صحية هو طول العمر ، وكذلك فإن التحصيل العملي مؤشر يتميز بسمات كثيرة تفضله عن غيره من المؤشرات للتعبير عن القدرة على اكتساب المعرفة ، أما الحصول على المواد اللازمة لمستوى معيشة كريم فيعبّر عن القدرة على أن يحيا الانسان حياة صحية تكفل له الحركة المادية والاجتماعية والتواصل والمشاركة في حياة المجتمع .

ب- قياس المؤشرات للتعبير عن الأبعاد :

البعد الأول : (مستوى المعيشة) : ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) وقد تم اعتماد متوسط دخل الفرد محلّه على اعتبار أن متوسط دخل الفرد يدخل في دليل التنمية البشرية كناية عن جميع أبعاد التنمية البشرية التي لا تنعكس في بعدي الصحة والمعرفة .

البعد الثاني: (الصحة) : ويستند الى مؤشر طول العمر ، ويقاس هذا المؤشر بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وقد لقي هذا المؤشر قبولاً واسعاً كمقياس للتنمية ، على أساس أن العمر المتوقع عند الولادة هو متوسط لمجموعة بأكملها ، وليس ملكاً لفرد بصورة متميزة . كما هو الحال في حالة الدخل . إضافة إلى ذلك فأن للعمر المتوقع عند الولادة ميزة أخرى ، هي ان تفاوته الحقيقي بين الأفراد داخل بلد ما من المرجح أن يكون أقل من تفاوت الدخل ، ومن ثم فأن متوسط العمر المتوقع الجماعي كمؤشر لمستوى التنمية يكون أقل تضليلاً من متوسط جماعي للدخل .

البعد الثالث : (المعرفة) : يقوم على مؤشر التحصيل العلمي ، والذي يقاس بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ، والملحق (١) يوضح تفاصيل المعادلة الرياضية لحساب دليل المعرفة .

جـ . تحديد القيم الدنيا والقصوى :

لبناء دليل التنمية البشرية حُددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وكما يأتي :

- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، مصدر سابق، ص ١٠٧.
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٢٢.

المؤشـرات	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة	٢٥ سنة	٨٥ سنة
معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	صفر%	١٠٠%
نسبة القيد الاجمالي	صفر%	١٠٠%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	١٠٠ دولار	٤٠٠,٠٠٠دولار

د . لحساب دليل التنمية البشرية اعطيت أوزان متساوية لأدلة الأبعاد الثلاثة الرئيسة المتمثلة بدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل العلمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

٣- حساب دليل التنمية البشرية :

أ . حساب الأدلة الفرعية :

بالنسبة لأي مكون من مكونات دليل التنمية البشرية يمكن حساب كل دليل على حدة ووفقاً للمعادلة العامة المدرجة في الملحق (١) و(٢) .

ب . حساب دليل التنمية البشرية [١] :

دليل التنمية البشرية هو متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) لمجتمع معين في مدة معينة ، وبالتالي فهو يحسب بقسمة حاصل جمع هذه الأدلة الثلاثة على العدد (٣) وكما موضح في الملحق (٣).

الدليل الثاني: دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس [٢] :

إن دليل التنمية البشرية يشكل مقياساً لمتوسط الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ما ، ومن ثم فهو يخفي الاختلافات في التنمية البشرية بين الرجال والنساء أو بين الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد . ومن خلال تعديل النتائج في دليل التنمية البشرية ، يمكن قياس التنمية البشرية ليس على مستوى الدولة بأجمعها فحسب ، وإنما لأقاليم الدولة أو لفئات بعينها تتسم بالتماثل في أوضاعها الخاصة بها والتمايز عن غيرها من الفئات . ولذلك كان من أهم سمات دليل التنمية البشرية هو إمكانية تعديله للتعبير عن أوجه المساواة بين الجنسين من خلال دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس . ويستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية والاختلاف بينهما هو أن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مصدر سابق، ص ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٣.

متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقاً لدرجة التفاوت في الانجاز بين المرأة والرجل . أما عملية حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ، موضحة تفاصيلها في الملحق (٤) و(٥) .

٠٤ هدف التنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زماناً وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب ، والتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر الى الإنسان هدفاً في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والاعداد للحياة ، إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها . إن هدف التنمية تعني تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية ، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية [١] . وهكذا يمكن القول ان للتنمية البشرية بُعدين : أولهما يهتم بمستوى النمو الانساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الانسان ، طاقاته البدنية ، العقلية ، النفسية ، الاجتماعية ، المهارية ، الروحية٠٠٠

أما البعد الثاني فهو إن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والانتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس . إن البشر هم الرصيد الأساس لأي بلد ورفاهيتهم هي التي تحدد تعريف التنمية [٢] . واصبح لمفهوم التنمية البشرية أكثر شمولاً عندما أصبح الانسان صانع للتنمية وهدفها الأساسي ، أي باختصار أصبح هذا المفهوم يوازن بين تنمية القدرات الانسانية وتطويرها والانتفاع منها وكما أشرنا في بداية هذا المبحث هي (تنمية الناس بواسطة الناس من أجل الناس) وان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الانتاج ، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء وليعيشوا حياة أطول وأفضل ، حياة خالية من العلل والامراض والاوبئة وليملكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة والى ما هنالك ، وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاه الاقتصادي كما يُنظر اليها اليوم ، فالأساس في التنمية البشرية وخصوصاً المستدامة ليس

---

(١) ابو ملوح، محمد يوسف ، التنمية البشرية ودورها في التربية ، مصدر سابق .

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق ، ص ١٦.

الرفاهية المادية فحسب ، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاءاً وان يمارسوا مواهبهم ويرتقوا بقدراتهم [١] . كما أن مقررات القمم العالمية كلها ، ولاسيما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في " كوبنهاغن" ، دعت الى أعتماد استراتيجيات تنموية محورها الانسان ، بديلاً عن انسان النمو السائدة حالياً، والتي تغلب منطق الربح على التنمية الاجتماعية [٢] . أي ينبغي أن لا يُحرم الانسان من أي شيء يعود عليه بالفائدة ، فمنظور التنمية البشرية يقدر الحياة البشرية لذاتها، أي اعتبار الانسان هدفاً لجهود الانسان أي لتحقيق ذاته وانسانيته ، أي يصبح الانسان الهدف النهائي وغاية الغايات وذلك لآهميته ودوره فيالحياة بوصفه أداة التنمية وغايتها في آنٍ واحد بحيث لا يمكن أن تتحقق تنمية أو تقدم أو تطور في الحياة إلا عن طريق الانسان وبواسطته [٣] . وعلى ضوء ذلك يكون الانسان هو المحرك الأساسي لكل شيء في هذا الوجود لأنه وببساطة مبني على أساسه . لذلك تكون العملية التنموية تواصلية ومستمرة على مستوى الأفراد ومتواصلة على مستوى المجتمعات بحيث تتواصل من جيل إلى آخر دون توقف ، فإذا توقف جيل ما عن القيام بذلك يؤدي ذلك الى خلل في العملية غالباً ما يؤدي الى تراجع حضاري ، كما حصل في العالم الإسلامي الذي شهد نهضة حضارية ، ومن ثم بدأ تراجع طويل والسبب في ذلك راجع الى عدم استمرارية العملية التنموية وتواصلها بين أجيال مجتمع ما ، فضلاً عن ذلك فأن خاصية الاستمرارية في التنمية نابعة من النظرة الإسلامية السامية للكون والحياة والانسان ، فالانسان خلقه الله ليكون خليفة في الأرض ، كما قال تعالى " **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**"[٤].

وهذا الاستخلاف لا مجال فيه للعبث واضاعة الوقت فيما لا ينفع " **أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى** " [٥] وقوله تعالى " **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ** " [٦] ثم أن النظرة السامية للحياة مبنية على التصور القرآني لخلق هذا الكون وانه ليس للعب ولا للعبث كما قال تعالى " **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ** " [٧] . إذن فالانسان لم يخلق سدىً ولا الكون خُلق عبثاً أو لعباً ، فلئن يستثمر الانسان حياته لتنمية ما في الكون وهي المتمثلة في عملية التعمير حتى يؤدي مهمة الاستخلاف التي أنيطت به من قبل خالقه ويقوم بعملية التنمية والتعمير

---

(١) مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، مصدر سابق .

(٢) التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، مصدر سابق، ص ٦.

(٣) التومي ، عمر محمد ، قضايا الانسان ،في: كتاب الفكر التربوي العربي الإسلامي – الأصول والمبادىء ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٧، ص١٣٨.

(٤) القرآن الكريم ، سورة هود (٦١) .

(٥) القرآن الكريم ، سورة القيامة (٣٦).

(٦) القرآن الكريم ، سورة المؤمنون (١١٥) .

(٧) القرآن الكريم ، سورة الانبياء (١٦).

خير قيام . فالانسان هو الذي يفكر ويبدع ويخترع ويبتكر بعون وتوفيق من الله سبحانه وتعالى ويعطي الأشياء المصنعة قيمتها الحقيقية بما يضيفه عليها من صنعه وعمل مبدع ودقيق وجيد وهو الذي يحول الثروة العلمية والتقنية الى ثروة إنسانية تخدمه وتخدم المجتمع الذي يعيش فيه [١] .

لذلك يظل الأهتمام بالانسان وتكريمه وتفضيله على سائر المخلوقات الهاجس الأكبر والقضية الأساسية في مكونات الفكر الحضاري العربي ابتداءاً من حضارات بلاد ما بين النهرين وحضارات وادي النيل الى حضارة الجزيرة العربية الى الفكر العربي الإسلامي في العصر الوسيط ، من هنا شكلت قضية التنمية هاجساً طاغياً في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، فهي تستقطب أهتمام حكومات الدول المختلفة والمؤسسات ومراكز البحوث والدراسات والرأي العام معاً[٢] . لهذا تبدع الدول المتقدمة في اجتذاب ورعاية وتشغيل طاقات الإنسان المبدع وتقديم التسهيلات له لتحقيق النهضة المدنية الحديثة والرفاه للمجتمع لأنهم يدركون إن الإنسان هو أساس التقدم وهو يأتي قبل الموارد والخامات لأنه وسيلة التنمية وهدفها وغايتها الأساسية .

خلاصة الفصل الأول :

شمل هذا الفصل بما تضمنه من محتويات ثلاثة مباحث أساسية تصب في صلب الدراسة وما تصبو الى تحقيقه من أهداف وهذه المباحث هي :

المبحث الأول : عرضت فيه مشكلة الدراسة الحالية والتعريف بها ، وتوضيح ما تتضمنه الدراسة من أهمية ، وما تبغي هذه الدراسة من تحقيق بعض الأهداف المرسومة لها.

---

(١) التومي ، عمر محمد، مصدر سابق ، ص ١٣٨.

(٢) مصطفى، عدنان ياسين ، هاجس التنمية ، مجلة دراسات إجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد، ع/١٦، السنة الرابعة ، خريف ٢٠٠٢، ص ٣.

المبحث الثاني : شمل توضيح المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسة وتم عرض هذه المفاهيم بصورة مفصلة ومترابطة بين هذه المفاهيم وصولاً الى المفهوم الأساسي الذي ترتكز عليه الدراسة وهو التنمية البشرية وطرق أدامتها لتحقيق أهدافها المرجوة .

المبحث الثالث : أشتمل على توضيح موجز عن تاريخ التنمية البشرية ونشأتها وأهميتها بالنسبة لحياة الشعوب والمجتمعات وتم توضيح المؤشرات الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية البشرية التي تشكل العمود الفقري لحدوث هذه العملية الحيوية والضرورية لحياة الناس وكيفية قياسها من خلال مؤشراتها الأساسية التي أعتمدها برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) في تقاريره السنوية منذ صدور أول تقرير له عام ١٩٩٠ ، ثم عرج الباحث على توضيح الهدف من التنمية البشرية والغاية التي تصبو لتحقيقها . فالحياة الطيبة هي فن فردي ومجتمعي يستطيع الانسان بمقتضاه أن يحيا سعيداً ، وقد أستطاعت مجتمعات فقيرة أن تحقق لأفرادها المسكن والتعليم والغذاء والأمن دون تكاليف تذكر .

إن أولويات الفقراء مختلفة تماماً عما يفترضه الغرباء ، فزيادة الدخل هي شيء واحد مما يرغب فيه الفقراء ، ولكنهم يحتاجون الى تغذية كافية ، ومياه نظيفة، وخدمات طيبة ، وتعليم مدرسي لأطفالهم ، ومأوى مناسب ، وعمالة مستمرة ، ومصدر رزق مضمون ، وأعمال مجزية مرضية، وهي أمور لا تظهر في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ، لكنها ضرورية وأساسية للتنمية والحياة الطيبة الحرة . وهذا ما يفتقر اليه المجتمع العراقي من تردي الخدمات وارتفاع نسبة البطالة وتردي المستوى الصحي والتعليمي بسبب إنعدام الأمن والاستقرار في كافة مفاصل الحياة في العراق مما حال دون تحقيق أهداف التنمية البشرية الأساسية .

بالاضافة إلى ذلك ، فأن هناك عدد من المحددات والعوائق الاقتصادية التي تواجه دخول وعمل الشركات المتعددة الجنسية في العراق [١] ، ومنها ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ومعدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي . ويبين الجدول (١٩) معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من عام (١٩٩١-٢٠٠٤) [**] . والعائق الآخر هو افتقار العراق إلى الأسواق المالية المتطورة .

جدول (١٩) يبين معدل التضخم في الاقتصاد العراقي من (١٩٩١-٢٠٠٤)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)	معدل النمو (%)
١٩٩١	١٨	١٨٥,٠
١٩٩٢	٣٣	٨٣,٦
١٩٩٣	١٠٠	٢٠٧,٧
١٩٩٤	٥٥٨	٤٥٨,١
١٩٩٥	٢٦٢٧	٣٧٠,٨
١٩٩٦	٢٢٤٢	-١٤,٧
١٩٩٧	٢٧٥٩	٢٣,١
١٩٩٨	٣١٦٧	١٤,٨
١٩٩٩	٣٥٦٥	١٢,٦
٢٠٠٠	٣٧٤٣	٥,٠
٢٠٠١	٤٣٥٥	١٦,٤
٢٠٠٢	٥٤٩٩	١٩,٣
٢٠٠٣	٨٥٣٢	٢٩
٢٠٠٤ [*]	٧١١٠	٢٠

٢- العوامل الجغرافية :

إن تزايد السكان في الدول النامية يزيد من معاناة هذه الدول عندما تقدم على التنمية ، إذ أن الزيادة السكانية تلتهم الزيادة في الانتاج ، الأمر الذي لا يساعد على نمو وتراكم فائض في

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٢ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٣، ص ١٣٧.

(**) المصدر: البنك المركزي العراقي ، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي (1991-2003)، عدد خاص ، 2003 ، جدول (١١) ، ص ٢٦. وكذلك ينظر:

- IMF, Recent Economic Indictors About Iraq, Sptember 2004, P. (24).

(*) النسبة لعام ٢٠٠٤ هي تقديرية .

الانتاج ، ففي الوقت الذي يتوقع فيه مثلاً هبوط نمو السكان في الدول المتقدمة من (٠,٦٩%) عام ١٩٨٠ الى (٠,٤٩%) عام ٢٠٠٠، وفي بداية القرن الجديد سيكون أربعة أخماس سكان العالم من مواطني البلدان النامية . ومن المؤكد ان هذا الوضع للتزايد السكاني يؤثر على سير عملية التنمية في البلدان النامية [١] .

على الرغم من أن معدل تزايد السكان قد تراجع في العقدين الأخيرين من ٣,٢% عام ١٩٨٥ إلى ٢,٧% عام ١٩٩٢ الى ٢,٥% عام ١٩٩٦ فأن تزايد السكان سيستمر وهو يقدر الآن بحوالي ٢٨٠ مليون نسمة وقد يقارب الـ (٦٠٠مليون) نسمة عام ٢٠٣٥ . كما ان نسبة من هم دون (١٥ سنة) ستتضاعف في هذا الوقت وهي أصلاً نسبة مرتفعة وتشكل اكثر من (٥٠%) من مجموع السكان . ومن المهم الإشارة الى أن معدل نمو القوى العاملة ارتفع من (٣,٢%) خلال الثمانينيات الى ٣,٣ خلال النصف الأول من التسعينيات و(٣,٧%) خلال النصف الثاني من التسعينيات مما يزيد من معدلات البطالة والافقار الواسع . ويقدر معدل البطالة بحوالي ١٥% في عدد غير قليل من الدول العربية .

وتتسم التركيبة السكانية في العالم العربي بعدة خصائص ، منها تزايد النمو السكاني في المدة نتيجة هجرة الأرياف وهي تكون مصحوبة بترييف للمدينة في ظل المشاكل الحادة في الاسكان والتموين والمواصلات . وتقريباً يعيش أكثر من نصف السكان بقليل (٥٢%) في المدن من الممكن أن يتجاوز عدد سكان المدن ٣٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٣٥.

وتتسم تركيبة القوى العاملة العربية بعدد من السمات أهمها إنخفاض انتاجية العامل وتواضع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي التي قدرت عام ١٩٩٧ بحوالي (١٩%) فقط وارتفعت هذه النسبة الى (٢٦%) في عام ٢٠٠٠ من اجمالي قوة العمل ، يضاف الى ذلك ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة الى أكثر من نصف قوة العمل العربية وانتشار البطالة المقنعة وهجرة الكفاءات وتدفق نسبة كبيرة من الأطفال دون سن العمل (أقل من ١٥ سنة) إلى سوق العمل . وما زالت الزراعة تستأثر بحوالي (٤٠%) من اجمالي قوة العمل يليها الخدمات بحوالي (٣٨%) ثم الصناعة بحوالي (٢٢%) ، وهذه بالتأكيد تشكل عائقاً أمام حركة التنمية البشرية في البلدان النامية ومنها العراق [٢] .

---

(١) تقرير صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ، تقرير عام ١٩٨٣، الأمم المتحدة ، نيويورك، ١٩٨٣، ص ١٧-١٩.

(٢) التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، مصدر سابق، ص ص ٢٤-٢٥.

٣- طبيعة البناء الاجتماعي:

يؤدي البناء الاجتماعي دوراً مهماً في مسار التنمية ، إذ ان البناء الاجتماعي عبارة عن المنزلات التي يمثلها الأفراد والقيام بالأدوار التي تتلائم والمنزلات التي يمثلونها ، وان معظم البلدان النامية ومنها البلدان العربية بالذات ترتكز بناءاتها الاجتماعية على أنظمة قائمة على النظام القرابي ، إذ تمنح بموجبه تلك المنزلات وتؤدي الأدوار تبعاً لها ، وليس عن طريق الانجاز ، أي أن مكانة الفرد تحدد وفق انتمائه العائلي والقبلي وليس على ما يقوم به من انجاز ، وهذا ما يفسر لنا كيف أن العائلة الممتدة توسع من مسؤوليتها لاعالة الآخرين ممن هم يمتون لها بصلة القرابة الدموية أو المصاهرة ، الأمر الذي يرفع من نسبة الاعالة . إذ يعتمد البعض ممن هم في سن العمل والقادرين عليه على معونات ومساعدات العائلة دون ان يساهموا في نشاط اقتصادي يذكر [١] .

وتتضمن الأنظمة الاجتماعية في البلدان النامية كذلك مجموعة من القيم والتقاليد والمعتقدات التي تسود فيها وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية النمو الاقتصادي في نواحٍ عدة ، منها على سبيل المثال تحريم ذبح بعض الحيوانات وتقديسها مما يمنع الاستفادة منها في النشاط الانتاجي . وتشجع بعض القيم على ممارسة نمط استهلاكي يصل بعضه الى حد الافراط وهو ما يسمى باستهلاك التفاخر ويكون الغرض منه الحصول على الجاه والنفوذ الاجتماعيين . ومن ناحية أخرى تسود بعض القيم التي تختصر بعض المهن أو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية التي يعدها المجتمع غير منسجمة مع تقاليده ولا تحظى بقبول السكان. كما ان سيادة العائلة كوحدة اجتماعية أفرزت نتائج سلبية عديدة ليس آخرها انتشار البطالة المقنعة ، وتقليص عملية التبادل وتقليص انتشار العلاقات السلعية النقدية والاتكالية ، وروح المحافظة وتقديس الملكية الخاصة والمحسوبية . إن وجود المؤسسات الاجتماعية المتخلفة ، وما ينشأ عنها من عادات وتقاليد واعراف بالية وافكار غيبية ، أدت الى قتل روح المبادرة لدى أفراد هذه البلدان والى الاتكالية وتفضيل الأعمال المكتبية والخنوع وعدم المخاطرة واكتشاف آفاق جديدة على الصعيدين الاجتماعي والمهني وتحقير العمل اليدوي وأنواع معينة من المهن أو الأعمال ، بالاضافة الى ان بعض هذه المعتقدات تقف حائلاً أمام تحديد النسل واستخدام العلاجات الطبية ، رغم ارتفاع معدلات النمو السكاني وانتشار الأمراض[٢] ، كما أن تخلف البنى والعادات والتقاليد الاجتماعية تضع المرأة في منزلة متدنية ، تحول دون عملها وتعليمها مما جعلها الطرف الأكثر

---

(١) غيث، محمد عاطف، ومحمد ، محمد علي ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٥-١٤٨.

(٢) الوحيد ، مهدي علي، مقدمة في التنمية والتخطيط، مصدر سابق، ص ٧٠-٧١.

تخلفاً في هذه المجتمعات وأدى الى حرمانها من حقوقها وعدم مساهمتها بشكل جدي في بناء المجتمع وفي تهيئة جيل يتلاءم وطموحات هذه البلدان في التنمية والتقدم فأصبحت مجرد فئة هامشية مستهلكة ليس لها أي مردودات إيجابية . وبالتالي نجد الفرد في هذا النوع من المجتمعات منقاد وبشكل لا شعوري الى ما تفرضه القيم الى حد الاستسلام لها وكأنها قدر محتوم ولا مناص من عدم الاعتراض عليه أو محاولة تغييره وضعف الحافز للمبادرات والاسهام في المحاولات الهادفة الى احداث التغيير.

٤- <u>النظام السياسي :</u>

إن عملية التنمية ذات أبعاد سياسية ، تتأثر بالواقع السياسي للبلد وتؤثر فيه فمن جهة تتطلب هذه العملية توفر حد أدنى من الشروط السياسية ، كانهاء العلاقات الكولونيالية وشبه الكولونيالية [*] التي تربط هذه البلدان بالخارج ، مما يتطلب الاستقلال السياسي والاقتصادي وانهاء حالة التبعية بأشكالها كافة ، وتصفية مواقع رأس المال الأجنبي داخل البلد ، وإزالة المحددات الخارجية لعملية التنمية ، بحيث يكون القرار السياسي والاقتصادي قراراً وطنياً . كما تتطلب عملية التنمية اصطفافاً طبقياً يقود السلطة السياسية ويعبّر عن مصالح الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقية في إزالة الارتباط والتبعية والتخلف . وتؤدي الدولة دوراً فاعلاً في احداث التغيرات المطلوبة بشكل مخطط ومدروس على ضوء اعتبارات أيديولوجية محددة تحدد أهداف ودوافع ومدى تدخل الدولة ودورها في عملية التنمية[١] .

وهذا الطرح يخالف الواقع ، لأننا نلاحظ ان التغييرات في البيئة الاقتصادية الدولية هي التي تحكم القرارات السياسية والاقتصادية الوطنية ، وهذه التغييرات هي التي أفرزت تصاعد الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد العالمي ، وفي هذا يقول الدكتور فؤاد مرسي (بأن الحدود القومية لم تعد كافية في عصرنا لتوفير القاعدة التي تسمح لنمو القوى الانتاجية ولم يعد في الوسع تنمية هذه القوى ولا إدارتها إلا في اطار أوسع هو الاطار الدولي) [٢] . وتلك المبررات تتمثل بالتطورات

(*) الكولونيالية " Colonialism" تعني : استعمال دولة حق السيادة على أقليم خارج حدود أراضيها ، فتفقده كيانه الخاص وشخصيته الدولية ، وتسيطر على كافة شؤونه ، وتحصل على كل المزايا الاقتصادية التي تطمع فيها بشكل مجحف . للمزيد ينظر في ذلك : نعوم تشومسكي، سنة ٥٠١ الغزو مستمر ، ترجمة: مي النبهان ، المدى ، دمشق، سورية ، ط٢، ١٩٩٩.

(١) الوحيد ، مهدي علي، مقدمة في التنمية والتخطيط ، مصدر سابق، ص ص ٨٧-٨٨.

(٢) مرسي ، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ع ١٤٧، ١٩٩٠، ص ١٠٥.

الاقتصادية التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية التي تحتم على العراق وضمن تبنيه لسياسات الانفتاح الاقتصادي التعامل مع الشركات متعددة الجنسية ومن المتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية ، إذ أن انضمام العراق اليها يحتم عليه القبول بكل المتضمنات الاقتصادية التي تنطوي عليها .

ويمكن ان نبين حالة الترابط بين الخصخصة وبين الشركات متعددة الجنسية من خلال معرفة هدف هذه الشركات المتمثل بتحقيق الانفتاح الاقتصادي وجعل العالم سوقاً واحدة وهذه الشركات لا يمكن أن تعمل إلا في إطار هذه السوق العالمية، وتحقيق هذا الهدف يتمثل بالغاء كل العوائق التي تقف بوجه هذه الشركات واستثماراتها الخارجية والوسيلة لتحقيق ذلك هي الخصخصة بوصفها الأداة التي تعمل على تهيئة البيئة الملائمة لعمل الشركات بحرية كبيرة من خلال عملها في إعادة صياغة البيئة الداخلية للدول . وعليه لا يمكن أن يكون هناك انفتاح مطلق ما لم تكون هناك خصخصة ، ولا خصخصة بدون انفتاح، وعليه فأن الخصخصة هي الخطوة الأولى والضرورية لتحقيق هذا الانفتاح على أرض الواقع [١] . وهي أداة تسهم بدرجة كبيرة جداً في تهيئة الأرضية المناسبة التي تبنى عليها حالة التكامل بين الأسواق الدولية أولاً ثم التكامل بين الشركات المتعددة الجنسية عبر الحدود ثانياً. وفي النهاية حالة التكامل هذه هي المدخل الرئيسي المؤدي الى ظاهرة العولمة[٢] .

وعلى الرغم من أن مفهوم الخصخصة (Privatization) هي من المصطلحات التي ظهرت حديثاً ، ظهرت أولاً في بريطانيا منذ نهاية الستينيات ، فإن ما أكسبها الأهمية هو البرنامج الشامل الذي نفذته حكومة المحافظين في بريطانيا بزعامة مارغريت تاتشر وحزب الجمهوريين في الولايات المتحدة بزعامة ريغان عام ١٩٨٠ [٣] . وقد تضمن البرنامج تحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام الى القطاع الخاص ودفع نجاح التجربة البريطانية مختلف الدول الى تطبيق الخصخصة ضمن سياسات إعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي والتي تعتبر الخصخصة جزء من هذه السياسة وهي مكملة لسياسات التثبيت وهي سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز الثلاث سنوات

(١) الجميلي، حميد جاسم، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية ، بيت الحكمة ، بغداد، ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٢) صقر ، عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للطباعة ، قطر، ٢٠٠١، ص ٤٢.

(٣) النداوي ، خضير عباس ، العولمة المضامين والدلالات ، مجلة الحكمة ، بيت الحكمة، ع١٦، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٥٦.

يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها لمعالجة الاختلالات الطارئة في الاقتصاد الوطني أولاً [١] . وثانياً التكييف الاقتصادي وهذه البرامج من اختصاص البنك الدولي وتهدف الى تحقيق الاستقرار الكلي الشامل وعلى المدى الطويل لمعالجة الاختلالات العميقة في الاقتصاد الوطني والعجز المزمن في الموازنة العامة ومعدلات التضخم العالية [٢] .

وتعدُّ الخصخصة مرحلة أخيرة من مراحل الاصلاح الاقتصادي وعرفت بأنها عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي الى آلية الاقتصاد الحر في انتاج السلع والخدمات أي هي العملية التي بموجبها يحل القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي ، هذا تعريفها من وجهة " نظر اقتصادية " [٣].

أما وجهة " النظر السياسية " تتمثل من خلال الدور الذي تقوم به الدولة ودعت الى انهاء هذا الدور المركزي والمحوري للحكومة ، مقابل اعطاء هذا الدور الى القطاع الخاص [٤] .

وهناك من ذهب الى تعريفها " اجتماعياً " بأنها إعادة حقوق الملكية بكافة أوجهها من الدولة الى المجتمع باعتباره صاحب هذه الحقوق أولاً والمنتفع منها ثانياً وما تنطوي عليه من سلطات الى يد الفرد بعد أن كانت في يد الدولة [٥] .

بينما يشير تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " للخصخصة " الى أنها جزء من عملية الاصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة للقطاع الخاص [٦] .

---

(١) النجار، سعيد، التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في أبو ظبي ، ١٦-١٨ شباط ١٩٨٧ ، دار الهلال، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ٤٣.

(٢) عبد الرحمن ، عباس ، التكييف الاقتصادي الشامل والسياسات الزراعية ، مجلة الزراعة والتنمية ، ع٣، ١٩٩٤، ص ٣٠-٣٧.وكذلك : هدى السيد ، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ع٩، ١٩٩٧، ص ١٢١.

(٣) عيسى ، نجيب، الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٦، ص ٦٣.

(٤) الشربيني ، عبد العزيز ، حول برنامج متكامل للخصخصة ، مجلة اخبار الإدارة، ع١٨، آذار ، ١٩٩٧ ، ص ٢.

(٥) والرتز ، آلان ، التحرير الاقتصادي والتخصيصية نظرة عامة ، في: سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، ندوة مشتركة بين صندوق النقد العربي والدولي ، أبو ظبي ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠.

(٦) محمد ، أحمد ، الخصخصة الاتجاهات المؤيدة والمعارضة إشارة لبرنامج الخصخصة في الجمهورية اليمنية ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، ع٤، جامعة عدن، اليمن ، ١٩٩٩، ص ١٦٦.

إضافة الى ما تقدم فأن أهداف الخصخصة في دول الجنوب عامة ومنها العراق هي واحدة ومنها : رفع وزيادة الكفاية في أداء المؤسسات والشركات الوطنية وزيادتها على أسس تنافسية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص فضلاً عن تحديد دور الدولة وتقليصه في الحياة الاقتصادية ، وهناك أهداف مالية للخصخصة تتمثل في تخفيف الأعباء التي تتحملها الميزانية العامة للدولة نتيجة تقديمها الدعم للمنشآت الخاسرة في محاولة لتصفيتها وإقامة الأسواق المالية المحلية خاصةً وان العراق يفتقر الى مثل تلك الأسواق الفاعلة والكفوءة ومحاولة خلق الجو المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي من الخارج والتخفيف من أعباء الديون الخارجية وخاصةً أن العراق يعاني من مديونية كبيرة وتعزيز الكفاية الاقتصادية عن طريق المنافسة [١] .

لذا يمكن أن نحدد مبررات للخصخصة في الاقتصاد العراقي من خلال الشركات والمؤسسات العامة التي أقامتها الحكومة السابقة لم تحقق أرباحاً مجزية والمركزية الشديدة وسوء إدارة الاقتصاد بالاوامر والبطء في إتخاذ القرارات الإدارية وتعدد جهات الاشراف والوصاية على المؤسسات العامة وانعدام الرقابة الحقيقية وانعدام المسؤولية .

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن مبررات الخصخصة رغم أهميتها نظرياً واقتصادياً ، فإننا نقول بأن خصخصة الاقتصاد العراقي ستكون تحت مبررات ومسوغات داخلية وخارجية ، وهذه الأخيرة تتمثل بالضغوطات الخارجية التي ستمارسها الولايات المتحدة الأمريكية لأن أحد دوافعها في دخول العراق يكمن في خصخصة الاقتصاد العراقي فضلاً عن الضغوط التي ستمارسها المؤسسات الاقتصادية الدولية على العراق خاصةً بعد أن منحت العراق قرضاً ابتدائياً بلغ (٨٢ مليون دولار) ، إذ أن هذه المؤسسات وكذلك البنوك والمصارف التجارية غالباً ما تربط تقديم مساعداتها بمدى تطبيق هذه الدولة أو تلك لبرامج الخصخصة [٢] .

ويمكن القول أن الشركات متعددة الجنسية سوف تدخل الى الاقتصاد العراقي من خلال طريقين الخصخصة وعمليات الاندماج وشراء حصص في الشركات الوطنية العراقية ومن خلال

---

(١) الابرش ، محمد رياض ، ومرزوق نبيل ، الخصخصة . آفاقها وابعادها، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩، ص ٣٢-٣٦.

(٢) الفارس ، عبد الرزاق ، الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ع١٣٣، ١٩٩٠ ، ص ١١٤ ، وينظر كذلك : محمد، أحمد، الخصخصة الاتجاهات المؤيدة والمعارضة ، مصدر سابق ، اليمن ، ١٩٩٩، ص ١٧٠.وكذلك: بول بابادو بولس ، الخصخصة في البلاد العربية الاتجاهات والآفاق ، مجلة الاقتصاد والمال، ع١٩٩ ، تموز ١٩٩٦ ، ص ٧١.

إعادة جدولة المديونية الخارجية العراقية . في الوقت الذي أصبحت القوة هي المعرفة والمعرفة هي القوة ، وأن الموارد والمهارات البشرية أصبحت الأداة الرئيسة للقدرة التنافسية في الأسواق الدولية للسلع والخدمات نجد أن العراق يعاني من فجوة بين المهارات والكفاءات المطلوبة وبين تلك المتوفرة لدى القوى العاملة العراقية التي أصبحت بمرور الزمن متقادمة. وغني عن القول أن هذا يشكل كابحاً بوجه بناء قاعدة تكنولوجية وطنية يكون لها دور كبير في تطوير وتحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العراقية ومن ثم امتلاك القدرة التنافسية التي أصبحت أساس البقاء في الأسواق العالمية ، كما أن الشركات الأجنبية هي غير معنية بتنمية الموارد البشرية في البلد المضيف لها، ولا تقدم تدريباً للملاكات المحلية بسبب أفقها في التخطيط قصير المدى وأنها تقدم تدريباً أن وجد ضمن إطار شمولي وليس بتخصصي خوفاً من حصول الشركات الأخرى المنافسة لها على تلك المهارات لأنها تمثل كلفة مضافة وهذا يؤثر في قدرتها التنافسية في الأسواق ومن هنا تأتي أهمية الاضطلاع بتنمية الموارد البشرية العراقية لأنه لا يمكن الاعتماد على الشركات في تنمية الموارد المحلية البشرية [١].

وهنا نؤكد على ضرورة بناء رأس المال البشري العراقي وتطويره بل يمكن الجزم بأن التوظيف الجيد لرأس المال المادي يعتمد بدرجة كبيرة على مدى التقدم المتحقق في رأس المال البشري ، ومن كل ذلك يتوجب اصلاح النظام التعليمي لأنه ينطوي على امكانية اعداد ملاكات ومهارات متقدمة قادرة على استيعاب التكنولوجيا ومن ثم تكيفها وتطورها وصولاً الى مرحلة الخلق والابداع التكنولوجي (منظومة الابداع الوطني) ، وهذا ينعكس على تحسين القدرة التنافسية الوطنية في الأسواق العالمية من خلال الرؤى للمشاهد المستقبلية للاقتصاد العراقي نجد أن المستقبل ليس قدراً محتوماً ، بل أمام كل مجتمع في زمنٍ بعيد واحتمالات عدة للمستقبل . وفي ضوء المعلومات المتاحة يمكن تحديد التغيرات الواجب حدوثها في مجتمع ما ، كي يتشكل مستقبله بصورة أفضل [٢] .

ويتوقف الاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل وبدرجة كبيرة على مدى المعرفة الحقيقية بالواقع ، وبما أن المستقبل له مستويات عديدة، أي أننا نرمي الى بلورة رؤية ما يحتمل أن يكون لأن المستقبل " هو بطبيعته ميدان الاحتمال" [٣] .

---

(١) مكتب العمل الدولي ، تقرير بعنوان (التدريب من أجل الاستخدام) : الاندماج الاجتماعي ، الانتاجية واستخدام الشباب ، مؤتمر العمل الدولي ، التقرير الخامس ، جنيف، ٢٠٠٠، ص ١٩.

(٢) عبد الرحمن، عواطف، الدراسات المستقبلية الاشكاليات والآفاق ، عالم الفكر، بيروت، ع٤، آذار ١٩٨٨، ص ١٤.

(٣) زريق ، قسطنطين ، مطالب المستقبل العربي ، شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ع١١، كانون الثاني ، ١٩٨٢، ص ٩٠.

لذا سلّط الباحث الضوء على المشاهد المستقبلية القريبة من دون الخوض في المستقبل البعيد نظراً لسرعة التغير التي تكتنف العالم المعاصر .

يرى (لبيست) أن النسق السياسي إذا لم يكن متضمناً لنسق من القيم يعين على تسلسل القوة والقيادة فأن بديل ذلك لا محالة هو المزيد من الفوضى والارتباك كما هو الحال في كثير من البلدان النامية ، وما لم تستقر السلطة والنفوذ في أيدي مجموعة من القادة فستقوم حكومات غير ثابتة وغير مسؤولة [١] . ومن هذا المنطلق فأن ظاهرة ضعف وعدم كفاية الجهاز الحكومي وعدم حرصه أتجاه قضية التنمية يُعدُّ عائقاً رئيساً لتقدم التنمية وان عدم كفاية الإدارة الحكومية تؤدي الى إعاقة تنفيذ المشروعات الأساسية التي لا غنى عنها لتقدم عملية التنمية في مختلف ميادين الانتاج ، كما يعرقل سير النشاط الاقتصادي في المشاريع العامة والخاصة على حدٍ سواء[٢] . يصعب تصور تنمية حقيقية دون أداء سياسي مناسب ، ودون مشروع ثقافي مساند ، والمعيقان الرئيسيان في هذا المجال هما [٣] :

١. أزمة الديمقراطية في العالم العربي بمعناها الشامل ، إذ تبرز من جهة أولى الحاجة الى اجراء تحولات ديمقراطية في النظم ، والى دمقرطة الحياة السياسية بمعناها الواسع والمباشر . كما تبرز من جهة ثانية الحاجة الى دمقرطة الحياة الاجتماعية والى إفساح المجال أمام المشاركة الشعبية الفعالة في تحديد الخيارات الانمائية وهذا الواقع عدا كونه لا يساعد على إقامة تنمية حقيقية ، فهو يشكل أزمة لشرعية هذه الأنظمة ويهدد استقرارها مما يضعف الدولة بما هي مؤسسات وقوانين وعقد اجتماعي يحفظ الحقوق للمواطنين الأحرار الذين يغيبون وتغيب المواطنية ، ويغلب في الدولة طابعها السلطوي والاستبدادي على طابعها التعاقدي .

٢. أزمة الهوية الثقافية ، وخصوصيتها الغربية هي في العلاقة الثقافية والحضارية المضطربة مع الغرب ، والتي تتخذ أحياناً كثيرة تمظهرات دينية، إلا أنها في جوهرها ناجمة عن اختلافات في منظومات القيم وتنم عن رفض ومواجهة لمحاولة التغريب والاختراق الثقافي . الاعلامي المرافق للهيمنة الاقتصادية والسياسية والذي يهدف الى تنميط مستويات الحياة العربية وفق معايير المراكز الرأسمالية بما يسمح بادماجها بصورة عضوية أكثر في نظامها الاقتصادي والسياسي .

---

(١) غيث، محمد عاطف، ومحمد ، محمد علي، دراسات في التنمية والتخطيط ، مصدر سابق، ص ١٥٠.

(٢) محمد قفطان ، محمد فاضل ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٣) التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، مصدر سابق، ص ٢٧.

بالاضافة الى كل ما ذكر من معوقات ، فهناك مشكلة أخرى تعد معوقاً فاعلاً لخطط التنمية في الدول النامية وهي نقص الوعي التنموي والتخطيطي وتخلف الأجهزة الإدارية وتخبطها في بعض الأحيان في تقديم أو درج الاولويات او المسائل الملحة أو بين ما هو مطلوب من حل جذري بعيد المدى ، أو وضع الحلول الآنية لازالة المشكلة التي يعاني منها الناس ، وانتشارعدم المبالاة والسلبية وعدم الالتزام بالشعارات المعلنة . كما أن حدة فاعلية هذه المعوقات تختلف من بلد إلى بلد آخر ومن فترة إلى أخرى وذلك تبعاً لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل بلد من هذه البلدان [١] .

وتدخل في عدادها العقبات المتصلة بأستمرار الاختلالات التجارية وبطء الاقتصاد العالمي واستمرار مشكلة خدمة الديون والحاجة الى التكنولوجيات الحديثة والمساعدة الخارجية غير المشروطة ، وينبغي دعم تحقيق التنمية البشرية وخاصةً المستدامة والقضاء على الفقر بإتباع سياسات للاقتصاد الكلي ترمي الى تيسير بيئة دولية ملائمة وحسن إدارة دفة الحكم والسياسات الوطنية الفعالة والمؤسسات الوطنية الكفوءة [٢] .

رابعاً: <u>مستلزمات التنمية البشرية</u>

لا يمكن وضع الأساليب المناسبة لمعالجة التخلف والقضاء على معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دون وضع استراتيجية ملائمة للتنمية ، وبالتالي اختيار الطريق الأمثل للنمو تبعاً للظروف التي تعيشها هذه البلدان ، وهذا يعني أن وجود استراتيجية للتنمية يعتبر أحد أهم مستلزمات التنمية .

ويقصد بأستراتيجية التنمية، الأهداف التي تبتغيها عملية التنمية والاولويات التي تحدد الأهداف ، بالاضافة الى الاسلوب الذي تلتزمه في تحريك عجلة التنمية ضمن أفق زمني معين ، لإزالة حالة التخلف والقضاء على القيود التي تعيق تلك العملية .

إن أية استراتيجية للتنمية تتطلب بالضرورة الاجابة عن النقاط الآتية [٣] :

١. ما هو القطاع أو القطاعات التي تعطى الالولية ؟
٢. هل تعطى الاولوية للتراكم أو للاستهلاك ؟

---

(١) محمد قفطان ، محمد فاضل ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٢) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ١٩.

(٣) الوحيد، مهدي علي، مقدمة في التنمية والتخطيط ، مصدر سابق ، ص ٩٥.

٠٣ هل أفضلية الاستثمارات المكثفة لرأس المال أم للعمل ؟ وترتبط بهذه النقطة مسألة اعطاء الاولوية لتنمية القسم الأول من الاقتصاد (انتاج وسائل الانتاج) أو القسم الثاني (انتاج وسائل الاستهلاك) أي الصناعات الثقيلة والخفيفة .

٠٤ اختيار اسلوب التنمية عن طريق التوجه الواعي والاستخدام الموجه للمجتمع من خلال التخطيط للتنمية

في الواقع ، ليس هناك أجماع بين الاقتصاديين حول استراتيجية التنمية المثلى في البلدان النامية ، وبالتالي اختيار الأهداف والاولويات التي تم بموجبها إزالة حالة التخلف الاقتصادي ، لذا سنركز على أهم المبررات التي يستند اليها الاقتصاديون في اختيار تلك الاولويات وهي [١] :

٠١ إن اعطاء الاولوية لقطاع معين أو مجموعة من القطاعات يستند إلى جملة اعتبارات ، كمقدار الموارد الاقتصادية المتوفرة داخل البلد ، إضافة الى الاعتبارات الأخرى ، كالظروف المناخية والحاجات الآنية والمستقبلية الملحة ونظرية النمو الاقتصادي المبتغاة، ودرجة نمو أو تخلف البلد وكل من قطاعاته الاقتصادية .

٠٢ إن عملية التنمية تتطلب توجيه اقصى استثمار يمكن مما يتطلب معه بحث مسألة توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك والسؤال يطرح نفسه هنا تبعاً لمعطيات الواقع في البلدان النامية هو هل من الممكن زيادة التراكم الرأسمالي أو الاستثمار الى حده الأقصى؟ يمكن القول ان زيادة نصيب التراكم سيؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي بسبب زيادة الاستثمار والقدرة الانتاجية في البلد مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك في المدى الطويل ، وهذا ما حدث في تجربة الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة جملة ظروف تتعلق بالظروف الذي تم فيه الانتقال نحو الاشتراكية في هذا البلد ، والحرب العالمية الأولى والحصار الذي فرضته عليه البلدان الرأسمالية ، فمن غير المتصور تكرار تلك التجربة .

٠٣ المسألة التي تتضمنها استراتيجية التنمية ، هي المفاضلة بين الوسائل المكثفة لرأس المال والوسائل المكثفة للعمل .

٠٤ المسألة المهمة الأخيرة التي تتضمنها استراتيجية التنمية هي اختيار اسلوب التنمية ، هل تتم عملية التنمية من خلال التوجيه الواعي لها من قبل المجتمع عن طريق التخطيط لها أم تتم عن طريق التفاعل التلقائي لقوى السوق العفوية ، كما حدث في أوربا في القرن التاسع عشر ؟

---

(١) الوحيد، مهدي علي ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، مصدر سابق، ص ٩٥-١٠١.

لقد بات من بديهيات القول أو من المسلّمات التي لا يختلف فيها الاقتصاديون، بمختلف اتجاهاتهم الفكرية ، ضرورة تدخل الدولة لعملية التنمية من خلال التخطيط لها [١] .

إذن فالخلاف بين الاقتصاديين اليوم ، لا يدور حول تبني الدولة للتنمية والتخطيط بقدر ما يدور حول أهداف وأساليب ومدى هذا التخطيط . منها هي البلدان الرأسمالية تستخدم ما يسمى بالتخطيط التأثيري (البرمجة) لمحاولة التخلص من الأزمات الاقتصادية الدورية التي تكتنف اقتصادها ، أو على الأقل التقليل من الآثار السلبية لتلك الأزمات [٢] .

بالإضافة الى ما تقدم يعتقد الكثير من الاقتصاديين ويتفق معهم في ذلك الكثير من الاجتماعيين ، أن نقص الموارد الطبيعية والبشرية أو الاستغلال الناقص لها، من أهم سمات التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، بل أن البعض منهم يرد سبب التخلف الى نقص هذه الموارد . رغم قصور هذه النظرة في تفسير أسباب التخلف ، إلا أن ذلك لا ينفي الأهمية التي تشكلها الموارد الطبيعية في تسهيل عملية التنمية ، إذ أنها إحدى مستلزمات التنمية فتوفرها في بلد ما تعطيه فرصة أكبر لتحقيق التنمية بشرط توفر الشروط الأخرى التي تتطلبها هذه العملية ، كما أن توفرها سيقلل من التضحيات التي يتحملها الشعب من أجل تعبئة الموارد اللازمة لعملية التنمية [٣].

وكذلك فأن من المستلزمات الضرورية لعملية التنمية توفر الشروط الذاتية لهذه العملية كمساهمة الجماهير بشكل واسع وبحماس في عملية التنمية ، باعتبار أن الهدف من هذه العملية تحقيق الرفاهية لتلك الجماهير ، وتحقيق أقصى اشباع لحاجاتها في المدى الطويل . فمن المعلوم أن عملية التنمية لا تتطلب توفر خطة علمية دقيقة بشكلها الفني وحسب ، وانما أيضاً التنفيذ الواعي لتلك الخطة وهذا يتوقف بجزء كبير منه ليس على الكوادر الفنية وحدها، وانما على مدى مشاركة الجماهير الشعبية بحماس في تنفيذها وليس أخطر في هذا المجال بالنسبة لبلد متخلف من ان يتصور زعماؤه أن يكفي ان يلجأوا الى مجموعة من الفنيين ، تعد لهم خطة التنمية ، ثم يتوجهوا الى بعض الدول الأجنبية بطلب تمويل تنفيذها ، فالاكتفاء بذلك يمكن أن يحقق في بعض القطاعات نتائج محددة ، ولكنه لن يقدم شيئاً في ميدان النضال الحقيقي ضد التخلف ، لأن هذا النضال يقتضي مجهوداً ضخماً لزيادة التراكم القومي يفترض تحقيقه المشاركة الحماسية من جانب الجماهير .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٠.

إن نجاح عملية التنمية إذن يتوقف على مدى مشاركة الجماهير ، بالاضافة الى توفر قيادة مناسبة وخطة تنموية قادرة على تحقيق طموحاتها وهذان يتوقفان على مراعاة عدة اعتبارات أهمها :

٠١ توفر الوعي السياسي لدى الجماهير وايمانها بضرورة تحقيق الأهداف التنموية وهذا يتطلب بدوره بل يعتمد على ضرورة الارتفاع بمستوى وعي الجماهير مما يستلزم القضاء على الجهل والأمية ، ويقع المستوى الثقافي والتعليمي لها، ومشاركتها بالسلطة السياسية والحياة السياسية بشكل فاعل .

٠٢ إن سياسة التنمية يجب ان تخدم مصلحة أوسع الجماهير الشعبية ، ويجب أن تعي تلك الجماهير بأن مصلحتها ترتبط بتحقيق عملية التنمية البشرية .

٠٣ إن تكفل خطة التنمية القومية إشباع الحاجات الأساسية لتلك الجماهير .

٠٤ أن تكون السلطة القائمة منبثقة من الشعب تعبّر عن مصالحه وملتحمة به تعلمه وتتعلم منه وقادرة على تفجير مبادراته الخلاّقة .

من خلال هذا العرض يتبين إذن، أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون ضمان مشاركة الجماهير الواسعة في تنفيذها بثقة وحماس ، وخاصةً الفئات المحرومة التي يجب ان تهدف التنمية البشرية إلى تحقيق مصالحها .

ويلخص الاستاذ (شارل بتلهايم) ذلك بقوله " إن أحد عناصر التنمية الجوهرية ، من الناحية الايديولوجية هو في كل بلد متخلف قدر من الثقة المعقولة بقواه الذاتية وفي قوى شعبه ، كذلك لا غنى عن ممارسة إرادة صارمة ومثابرة لتحقيق الخطة الاقتصادية بعد اقرارها ، وجهد متواصل لضمان تعاون أوسع الفئات الشعبية في التنفيذ عن ثقة وبحماس ، وبالذات الفئات الأكثر حرماناً " [١] .

وقد أتفق المشتغلون بعمليات تنمية المجتمع وعلماؤها على عدة مبادىء وأسس يجب مراعاتها والاسترشاد بها، حتى تحقق خطة التنمية الغرض المرجو منها :

٠١ يجب مراعاة الحاجات المختلفة والمتغيرة للناس .

٠٢ ضرورة مراعاة رغبة الأهالي .

٠٣ أهمية التركيز على العمل الشعبي ، وتنمية القيادات المحلية .

٠٤ تملك الدولة لزمام المبادأة أمر ضروري لنجاح مشروعات التنمية .

---

(١) بتلهايم ، شارل ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله ، ط٢، دار المعارف ، مصر، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ٦٤.

٥٠ الايمان بالتخطيط كأساس لمشاريع التنمية ، إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التخطيط والتنمية البشرية .

ولما كان الطريق الوحيد ضد التخلف هو طريق التنمية بمفهومها الشامل، لأن التنمية تتضمن برامج ومشروعات تستهدف الزيادة في الدخل القومي عن طريق تنمية الانتاج القومي ، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد ، فقد كان لا بد من أن تكون التنمية مخططة ، فالتخطيط وسيلة لبلوغ أهدافها [١] .

وبتعبير (تالكوت بارسونز) ان الوعي الاجتماعي ضرورة من ضرورات استمرار النظام الاجتماعي . و(برهان غليون) واضح في هذا إذ يقول : " إن بناء الوعي واستقراره على ما يمكن ان نسميه نوعاً من الاجماع أو حصول تيار غالب في المجتمع هو ما نحتاجه "[٢].

إن السياسة الاقتصادية المشتركة التي يفرضها الأغنياء ، هي سياسة التقشف للشعوب ، سواء كانت في الشمال أو في الجنوب . صحيح انه لا يمكن انكار الاختلافات ، ودرجة التطور المختلفة التي تحققت هنا أو هناك ، لكنها في نهاية الأمر سياسة واحدة للتقشف ذات ملامح مختلفة . ففي الجنوب نجد سياسة المواءمة الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الشعوب . ومؤدى هذه السياسة أنه لكي تحصل هذه البلدان على قرض ، أو على نقل للتكنولوجيا ، فأنها مضطرة لتحمل إهانات هاتين المؤسستين . وتضطر هذه البلدان الى تقليص ميزانياتها على حساب الصحة والتعليم وتقدم شعوبها . كما أن الديون الخارجية تشكل وسيلة لاحكام الخناق على هذه البلدان للابقاء عليها خاضعة ، ليس مالياً ونقدياً فحسب ، وانما اقتصادياً وسياسياً أيضاً [٣] .

ولذا ، فقد ذهب كثير من المهتمين بالتنمية في العالم الثالث الى ان أزمة التنمية التي تعيشها الآن الدول المتخلفة تعود إلى هيمنة الفكر الغربي التقليدي وعدم قدرة هذا الفكر على تحليل أوضاع الدول المتخلفة ٠٠٠ أي يجب الاعتراف بأننا ما زلنا بعيدين عن تشكيل فكر تنموي عربي مستقل .

زيادة على ذلك فأن الواقع التأريخي يصدّق ذلك ، إذ أن الأمم قديماً وحديثاً حققت شهودها الحضاري بالاعتماد على ذاتها من خلال ما حققته من استقلالية في التنمية ، وليس ببعيد عنا

---

(١) المقدم ، مهى سهيل ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها ، مصدر سابق، ص ١٠٢.

(٢) حمزة، كريم محمد، التنمية البشرية والديمقراطية ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد، العدد ٣٦، آيار . مايو/ ٢٠٠٤ ، ص ١١٤.

(٣) الرداوي ، تيسير ، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب، ١٩٨٥ ، ص ٢٩٠ . للمزيد ينظر الموقع الالكتروني عبر شبكة الانترنيت :

www.Islam web.net .

التنمية الحديثة في اليابان وما نتج عنها من تحديث وتطوير لمجتمعها مع احتفاظها بثقافتها الخاصة ومعتقداتها ولغتها [١] .

وهذا ينطبق مع قول " المهاتما غاندي" : " أنني لا أريد أن ترتفع الجدران من كل جانب حول بيتي ، ولا أن يُحكم أغلاق نوافذي ، أنني أريد أن تهب ثقافة كل أرض حول بيتي بأقصى قدر من الحرية ، لكنني أرفض أن تقتلعني ريح أي منها من جذوري " [٢] .

بالإضافة الى ذلك يقول الكاتب " طاغور " : لقد ظل الغرب المزدهر يجرنا طيلة أكثر من قرن وراء عربته ، فكان الغبار يخنقنا وكان الضجيج يصمُ آذاننا ، وكنا مذلولين بعجزنا ومرتبكين نتيجة السرعة ، ووافقنا على أن نقر بأن مسيرة العربة هذه هي تقدم ، وأن التقدم حضارة ، وإذا جرؤنا مرة أن نتساءل ٠٠٠ نحو ماذا ؟ سيكون هذا التقدم ولمن ؟ لقد كان يُعد أن من غرابة الشرق وسخفه أن تساوره مثل هذه الأفكار عن القيمة المطلقة للتقدم [٣] .

لقد كانت العلة الأساسية في كل ذلك أن الفكر العربي الاقتصادي والاجتماعي في معظمه لم يقدم أسهاماً أصيلاً وافياً في بلورة فكر ومنظور ونموذج ونُسق تنموية كل منها عن التراث والمصالح والحاجات والحقوق العربية ، ويعكس كل منها قدراً من الأصالة والإبداع في مجاله [٤] .

كما أن تحليل التجربة العراقية الطويلة تشير الى أن : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العملية الدستورية ، السياسة النفطية ، تؤسس ثلاثة عناصر مترابطة رئيسة للسياسة الاقتصادية، فالاستثمارات في البنية الأساسية والفعاليات الانتاجية عنصر أساس في التنمية ، والايرادات النفطية محور التمويل والعملية الديمقراطية بضمنها المجتمع المدني ، توفر المناخ السياسي والاقتصادي الضروري للتنمية البشرية [٥] .

خلاصة الفصل الثالث

لا شك في أن الحصيلة العامة للتطور الاقتصادي في العراق خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم تكن بمستوى الآمال والطموحات . ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها تلكؤ العملية السياسية

---

(١) أ. أيف جرينيه ، صراع الحضارات ، أم حوار الثقافات ، تحرير د. فخري لبيب ، مطبوعات التضامن، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨٥.

(٢) ابو ملوح، محمد يوسف ، التنمية البشرية ودورها في التربية ، مصدر سابق.

(٣) المهاجر، محمد كاظم ، خيارات أمام تحديات التنمية العربية ، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ٦، السنة الثانية، بيت الحكمة ، بغداد ، صيف ٢٠٠٠ ، ص ٥.

(٤) الصائغ ، يوسف ، التنمية العربية من قصور الماضي الى هاجس المستقبل ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، الأردن ، حزيران/ يونيو، ١٩٩٤، ص ٥٨.

(٥) رشيد، عبد الوهاب حميد، من مستلزمات التنمية البشرية ، مقالة الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مصدر سابق .

وما صاحبها من تعقيدات وصراعات داخلية ، فضلاً عن غياب الأمن والاستقرار وعجز الدولة عن النهوض بوظائفها الطبيعية ولاسيما في حماية الأمن والنظام وترسيخ حكم القانون . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى الميدان الاقتصادي ، إذ أن عوامل جديدة أخرى تندرج في إطار السياسة الاقتصادية التي أتبعت وكان لها تأثير كبير في هذا المضمار ، ويجدر أن نشير أولاً الى العامل الأهم ٠٠ وهو إندفاع سلطة الاحتلال في تبني أولويات غير واقعية بالنسبة للاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار والتنمية . إذ أظهرت التجربة وجود خلل كبير في ترتيب الأولويات الاقتصادية وحتى الاجتماعية والمنهج الذي أتبع في إنجازها . وتقصد بذلك تبني تقييم خاطىء للأوضاع التي نشأت في أعقاب تغيير النظام السياسي وفرض الاحتلال الأجنبي .

لقد تضمن هذا الفصل ثلاث محاور رئيسة في حدوث عملية التنمية البشرية في العراق. ركز المحور الأول منها على تتبع مسيرة التنمية البشرية والتحول في الفكر التنموي خلال العقود الأربعة التي سبقت عقد التسعينيات وأصدار برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام ١٩٩٠ تقريره الأول حول مفهوم وقياس التنمية البشرية، كما أكد هذا المحور على أهمية ودور الانسان منذ اعتباره وسيلة انتاجية لتحقيق المكاسب والارباح وصولاً إلى أن الانسان هو صانع التنمية وهدفها بجعله وسيلة وغاية في آن واحد .

أما المحور الثاني أكد الأهمية العلمية بأعتماد عملية التخطيط كأساس للتنمية البشرية ، إذ أن من المتعارف عليه لا تنمية بدون تخطيط علمي مسبوق يدرس المناخ الاجتماعي للبلد وامكانياته وموارده المادية والبشرية والبيئة المناسبة لنجاح عملية التنمية البشرية .

فيما ركز المحور الثالث من هذا الفصل على الاستراتيجية الواجب أتباعها في العراق من أجل إنجاح هذه العملية الحيوية . كما تناول التحديات العامة التي تواجه عملية التنمية البشرية عموماً ، وكذلك التحديات الخاصة التي تواجه هذه العملية في العراق بوجه خاص خلال الوضع الراهن الذي نعيشه نتيجة تردي الوضع الأمني وانعدام الاستقرار في كافة مفاصل الحياة.

وحدد هذا المحور أهم معوقات التنمية البشرية وأهم المستلزمات الضرورية والمتطلبات الأساسية لاحداث عملية التنمية البشرية في حياة الناس من خلال تطوير مؤشراتها الأساسية التي تكمن في رفع المستوى المعاشي للمواطنين أي تحسن مستوى الدخول ، وتمتعهم بحياة طويلة وصحية وخلاّقة من خلال التسلح بالمعرفة التي أصبحت هي القوة المسيطرة في وقتنا الحاضر لتحقيق حالة الرفاهية الانسانية لجميع أفراد المجتمع .

" تمهيـــــد "

شـغلت التنميـة بمعناهـا العـام حيـزاً كبيـراً مـن اهتمـام العلمـاء والبـاحثين الاقتصـاديين والاجتماعيين منهم على حدٍ سواء ، وقسمت التنمية إلى تنمية اقتصادية، وتنمية اجتماعية، وكان من الصعب الفصل بينهما لأن كلاً منهما شرط لتحقيق الأخرى ، ولكن قد يزداد الاهتمام بهذا الجانب في وقت ما على حساب الجانب الآخر ، وما يلبث أن يحدث العكس في وقت آخر . ومع ذلك فأن كلاً من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية قد حظيا بالاهتمام والوقت والجهد غير القليل من العلماء والباحثين في هذين المجالين [١] . ففي حين كانت تجربة الدول الأوربية في نهاية الأربعينيات وعقد الخمسينيات ، وربما الستينيات تؤكد فكرة سحر المال في وضع التنمية في العالم المتطور تأتي التجربة اليابانية، ومعها تجربة بعض أقطار شرق آسيا لتؤكد رأس المال البشري الذي هو الركيزة الأساسية لعملية التصنيع والتنمية[٢]. التنمية البشرية تعني تنمية الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي هدفاً وغاية نهائية مطلقة وذلك في إطار توفير وإشباع جميع حاجاته المادية واللامادية وتوفير الظروف والاجواء المجتمعية التي تحقق له قدر من الاستمتاع بحقوقه كإنسان [٣] .إن هناك اختلاف أساسي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ، إذ أن مفهوم تنمية الموارد البشرية يعدُّ البشر بمثابة موارد تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية . ومثلما رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار ، فبالمقابل فأن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار وتنمية الإنسان بتوفير التغذية والتعليم والصحة له [٤].

وفي الوقت ذاته لا بد من وجود التنمية الاقتصادية كي تحقق التنمية البشرية أهدافها ، ففي الوقت الذي تمتلك التنمية البشرية تأثيراً متواصلاً في النمو الاقتصادي، إلا أن التوظيف المتميز لرأس المال البشري يعتمد على البيئة المؤسساتية ، والاستراتيجيات الاقتصادية ، التي اختارتها البلدان [٥] .

---

(١) المقدم ، مهى سهيل ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها ، تطبيقات على الريف اللبناني ، الطبعة الأولى ، معهد الأنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧.

(٢) النجار، باقر سليمان ، التعليم والتدريب والعمالة في الخليج العربي ، قراءة سوسيولوجية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الأول ،العدد(١-٢)، ١٩٩٣، ص ١٦٣..

(٣) رزق ، هدى ، الثقافة والتنمية البشرية ، مصدر سابق .

(٤) المصدر نفسه .

(5) Human Development , Atext Book , United Nations Development Programme, Moscow State University School of Economics , Moscow, 2000,P. 105.

إن التنمية البشرية لا بد لها من إطار اقتصادي ، والتنمية الاقتصادية لا بد لها من إطار بشري . وهذا يعني التكامل بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، فالتنمية الاقتصادية تؤدي بالمدى البعيد إلى وظائف إجتماعية تستهدف رفاهية الانسان ورفع مستوى معيشته ، والتنمية البشرية تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات البشرية في المجتمع . إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على ان الإنسان هو أداة وغاية التنمية ، إذ تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان بوصفه جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس ، إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات [1] . والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال ، زماناً وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب .

وفي هذا المبحث سنتناول تطور مفهوم التنمية البشرية مبتدئين بنظرة تاريخية للتنمية البشرية مع ذكر مؤشرات (عناصر) التنمية البشرية الواردة في تقارير التنمية البشرية مروراً بمقاييسها وأهدافها في حياة المجتمعات والشعوب .

٠١ نظرة تاريخية عن التنمية البشرية :

كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية (الغربية) الثانية حتى عقد الثمانينيات . قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية ، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة (١٩٩٠) عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها . كيف يمكن قياسها ؟ وما هي التحديات التي تواجه دولنا في القرن الجديد لتحقيق التنمية البشرية ؟ ما مقومات هذا المفهوم ؟

ونظراً لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة ، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية . وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر ، فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات

---

[1] أبو ملوح، محمد يوسف ، التنمية البشرية ودورها في التربية ، بحث منشور على شبكة الانترنيت عبر الموقع الالكتروني :

في مجلة المعلم ، مجلة تربوية ثقافية جامعة ، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي . غزة ، ٢٠٠٣م .

Http:// www.almualem. net /tanmiyal. Htm1.

البشرية مثل : تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات ؛ بل تمتد إلى ابعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع ، أو التمتع بوقت الفراغ ، أو الاستمتاع بأحترام الذات وضمان حقوق الإنسان ، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية ، وبالتالي فقد جاء مفهوم التنمية البشرية على النحو السابق أكثر إتساعاً وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات؛ والتي كانت تستند على أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية ، إذ كلما أستطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما أرتفع مستوى معيشته ؛ وبالتالي زادت رفاهيته وهنا تتحقق التنمية ، ونجد أنه مع توسيع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر ؛ وليس حياتهم فحسب ، وهو ما أكدت عليه الأصدارات المتوالية من تقارير التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، إذ ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل الفقر البشري والمقصود به ليس فقر الدخول ، ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن ان يعيشها ، مثل : عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الابداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة وأحترام الآخرين والمساواة بين الجنسين والأمن الإنساني ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض والجوع والبطالة؛ بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة أخرى للأمن منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والصحي والبيئي والغذائي [١] .

ويقول الدكتور " نصر محمد عارف ": الناظر في صيرورة حقل دراسات التنمية يجد أن هذا الحقل قد ولد ناقص النمو ، غير مكتمل المعنى أو واضح الحدود، ولعل تحليل التطور الذي مر به المفهوم المحوري للحقل ذاته ، أي مفهوم "التنمية " وما لحق به من إضافات يؤكد هذه الفرضية ، ففي البدء كانت التنمية كلفظ ومفردة تعبّر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها، أي أن هذا المفهوم . على الرغم من أدعائه الشمول من خلال تعدد أشكال التنمية ومجالاتها السياسية والاقتصادية ٠٠٠ الخ . قد تم مبكراً أستلابه من جانب علم الاقتصاد على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية والانسانية ، وأصبحت التنمية تطلق حاملة معاني الشمول لكل ابعاد

---

[١] عبد العزيز ، سيد، التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع ، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين ، تشرين الأول ، ٢٠٠٣.
HttP:// www.Islam on Line. Net/arabic/ mafaheem/200/article 1 shtm-81k.

المجتمع ، وهنا جاءت المرحلة الثانية من تطور هذا المفهوم وهي المرحلة التي اضيف فيها إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول ، فأصبح هناك ما يعرف بـ " التنمية الشاملة " وكان يقصد بها تلك العملية التي تشمل جميع ابعاد حياة الانسان والمجتمع وتغطي مختلف المجالات والتخصصات ، وتتقاطع مع مجمل العلوم الاجتماعية ورغم ظهور مفهوم التنمية الشاملة فإن الدلالة الأولى لمفهوم التنمية بقيت أسيرة الأبعاد الاقتصادية والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها ، فالتعليم يقاس بالبنية المادية وليس بالتنشئة الاجتماعية ومضمونها الثقافي والاخلاقي ، والاقتصاد يقاس بسوق العمل والتنافسية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وليس بمعايير عدالة التوزيع وتطوير وزيادة القدرات والموارد في علاقة ندية مع السوق المحلي [١] .

وإذا كان مفهوم التنمية الشاملة قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى ، فأنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي للمفهوم ؛ إذ ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الحداثي الصناعي الغربي ، ويحمل أيضاً أحكاماً قيمية تقضي بدنو وتواضع باقي الثقافات والحضارات أمام الحضارة المهيمنة في رؤاها للاقتصاد والإدارة ، بل فوق ذلك وقبله ظل هذا المفهوم يوظف أو يؤدي إلى توظيف طاقات وقدرات مجتمعات معينة لتقتفي خطى مجتمعات أخرى ، إذ يتم استنزاف مواردها وعقولها لخدمة دول ومجتمعات مركزية في ظل علاقة تبعية ؛ لذا ظل مفهوم التنمية . حتى وأن زاد عليه وصف " الشاملة " يتسم بالشمول ويرسخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش ، إلى متقدم ومتخلف إلى تابع ومتبوع ، إلى منتج للتكنولوجيا والأفكار والنظم ومستهلك لها ؛ ولذلك برزت الحاجة لمعالجة هذا القصور وإعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة[٢] ، وفي الوقت نفسه تتحرك بصورة تتسق مع إطارها الجغرافي ومحيطها الإجتماعي والثقافي والحضاري وهادفة استراتيجياً إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل لها ويسعى لتحقيقها ، ومدركة لمجمل أبعاد المعادلة الدولية القائمة . وهنا ظهر مفهوم التنمية " المستقلة " ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وابعاده ، وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستقلة الذي يمكن اعتباره " الجيل الثالث " لمفهوم التنمية

المولود ناقص النمو مشوه البنية فأن هذا الاصدار الثالث لم يفلح في أن يكون الأخير . فقد ظلت هناك ابعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت من شموله وامكانية تعبيره عن حركة نهوض حضاري شامل وأثرت بصورة مباشرة على قدرته على وصف الواقع والتعاطي معه وانتشاله من مأزق

---

(١) عارف ، نصر محمد ، مفهوم التنمية ... وإعادة الاعتبار للانسان ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

التخلف ، بل جعلت مفهوم التنمية سواء في طوره الأولي أو في مرحلته الشاملة أو مرحلته المستقلة ، يحمل في طياته نواقص ذاته ، وبذور فنائه وعوامل فشله ، بل قد لا يكون الأمر مجافياً للحقيقة إذا قلنا أن مفهوم التنمية أصبح لا يعكس مقاصد التنمية بل ويعمل ضدها ، والدليل على ذلك فشل العديد من الخطط والبرامج التنموية ، والصيحات التي إنبعثت من مختلف جنبات الأرض تدعو للحفاظ على البيئة وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية التي احدثها نموذج التصنيع الذي تحاكيه جهود التنمية .

وهنا برز مفهوم آخر (رابع !) للتنمية هو آخر صيحاتها الآن ، وهو مفهوم التنمية " المستدامة " وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك ليبين كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وابعاد مفهوم التاريخ والزمن لغلبة الفكر الحداثي لعصر التنوير على فلسفة العلوم الاجتماعية برمتها وتقديم الآني والعاجل على ما عداه لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بالمعيار الاقتصادي المادي ، مثلما غابت عنها مفاهيم العدل في الانتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وهو ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها . والحال هكذا فأن تناول أشكالية التنمية المستقلة وتحليلها على خلفية موقعها في إطار مشروع حضاري نهضوي عربي . فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها ، وأصل وجودها ، وإذا لم تكن مستقلة لا يصلح لغةً أن تسمى تنمية، بل قد نجد مفهوماً آخر نطلقه عليها [١] .

وعند تتبع تطور مفهوم التنمية البشرية نجد أنه في عقد الخمسينيات من القرن الماضي ساد النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال والقائل بأن عمليات التنمية تحتاج أساساً إلى تمويل خارجي ، أي أنها ركزت خلال هذا العقد على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينيات إتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب وظهر في تلك الفترة مفهوم " تنمية الموارد البشرية " وركز عقد السبعينيات على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كافة في حين أضحت في الثمانينيات الجانب المهمل [٢] .ولكن بعد التسعينيات ومع صدور أول تقرير للتنمية البشرية عام

١٩٩٠ م من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي في معالجته التنمية البشرية ، وعندما أتخذت مقولة (الإنسان صانع التنمية وهدفها) بُعدها الحقيقي

---

(١) المصدر السابق .

(٢) القصيفي ، جورج، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، من كتاب : التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥، ص ٨٧.

اصبح مفهوم التنمية البشرية أكثر شمولاً ويتضمن نوع من التوازن بين نمو قدرات الإنسان والانتفاع منها بالاضافة إلى توسيع الخيارات غير المحدودة أمام الناس [١] . وبإختصار أصبح هذا المفهوم يعني (تنمية الناس بواسطة الناس من أجل الناس) أي تنمية قدرات وإمكانات الإنسان لغرض ضمان أمنه ورفاهيته ومستقبله .

ينطلق مفهوم التنمية البشرية من معطيات الإطار العام للتنمية الإنسانية ، والذي أتفقت عليه جميع دول العالم تقريباً منذ العقد الأخير من القرن الماضي ، ويعتبر هذا المفهوم الناس هم الثروة الحقيقية للأمم [٢] . وتبعاً لذلك فأن الهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاّقة ، وفي هذا السياق لا بد أن نفرق بين مفهوم التنمية الانسانية ومفهوم التنمية البشرية ، فعلى الرغم من ارتباطهما وتداخلهما أي المفهومين فإن هناك من المختصين من يرى أنهما مفهوم واحد ولا توجد فروق بينهما إلا من مدى شمولهما لعناصر وابعاد التنمية وفي إطار هذه التفرقة بين المفهومين حدد المختصون في مجال التنمية الانسانية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشكل خاص عدة مقاييس للتنمية الانسانية من أهمها ما يأتي [٣] :

١. العيش حياة طويلة وصحية .
٢. اكتساب المعرفة .
٣. الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق .

فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية تظل فرص عديدة بعيدة المنال أما المختصون في التنمية البشرية وفي مقدمتهم خبراء البرنامج الانمائي للأمم المتحدة فقد طوروا مقاييس لقياسها تنحصر في أربعة متغيرات هي [٤] :

١. العمر المتوقع عند الميلاد بحيث يتم تحقيق بُعد الحياة الطويلة والصحية .
٢. نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة.
٣. مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي فهما يمثلان بُعد المعرفة .

---

(١) الحسني، عبد المنعم ، التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة للعالم العربي، مجلة شؤون عربية ، العدد/٩٢ ، ديسمبر / كانون الأول ، ١٩٩٧ ، ص ٢.

(٢) الحوات ، علي ، التنمية البشرية في ليبيا ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا، آيار ، ٢٠٠٢، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤.

(4) UNDP.(1995) , Human Development Report, 1995, New York,UNDP Puplication, 1995, P. 39.

٠٤ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد مقاساً بالدولار الأمريكي ليكون مؤشراً بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق .

٠٥ مؤشر مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهو مقياس إضافة الخبير المصري الدكتور " نادر الفرجاني " في أبحاثه في التنمية البشرية [١]. وعلى الرغم من أن الكثير من دراسات التنمية تفرق بين التنمية الانسانية والتنمية البشرية ، كما ذكرنا آنفاً ، فأنهما وكما يرى الكثير من الخبراء شيءٌ واحد ، بل أن أحدهما مكمل الآخر ، فلا يمكن تحقيق التنمية الإنسانية في أي بلد دون تحقيق معدلات عالية على مقاييس التنمية البشرية أو أن التنمية البشرية أساس التنمية الإنسانية ومن شروطها الأساسية ، فهما وجهان لعملة واحدة ، أو أن التنمية البشرية شرط مهم جداً لتحقيق التنمية الانسانية والتي هي في ذاتها ضرورية لتحقيق كل من النمو الاقتصادي المستدام وتخفيض حدة الفقر ، كما أن خلق مستقبل للجميع ليساهم في بنائه الجميع هو من ضرورات التنمية الانسانية والتنمية البشرية على حدٍ سواء ، ولا بد أن يكون هدفاً استراتيجياً لجميع بلدان العالم وهي تدخل القرن الحادي والعشرين [٢].

وتواجه التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين عدة تحديات على ضوء تصنيف الكوكب الأرضي وفقاً لمقاييس التنمية البشرية . لدى الأمم المتحدة . سوف نرصد أربع حالات : الأولى : عالم متقدم اقتصادياً وبشرياً ، والثانية : متقدم بشرياً ومتخلف اقتصادياً ، والثالث : متقدم بشرياً وفي سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي ، والأخيرة : متخلف اقتصادياً وبشرياً ، وإذا استثنينا الحالتين الثانية والثالثة نظراً لإندراجهما تحت مقياس متقدم للتنمية البشرية فإنه يتبقى لدينا حالتان الأولى لعالم متقدم كماً وكيفاً ، والثانية لعالم متخلف تنمية ونمواً . فيما يتعلق بالعالم المتقدم الذي يمتلك مقاليد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة ، لا شك أنه سينفق كلَّ غالٍ ونفيس من أجل الحفاظ على استمرار ريادته وتقدمه ، سواء كان ذلك من خلال بذل المزيد من الجهد لتنمية شعوبه أو اللجوء لاستقطاب العقول البشرية من كل حدبٍ وصوب أن لزم الأمر . أما بالنسبة للعالم المتخلف أو النامي . كما يُطلق عليه تجاوزاً . فإن مسيرته نحو معدلات أفضل من التنمية

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، عمان ، ٢٠٠٢، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢.

البشرية في القرن الجديد تعترضها العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة ، وتتمثل أهمها فيما يأتي [١] :

٠١ الفقر: يمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن الحادي والعشرين ، إذ تشير الاحصاءات الى ان نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو (١,٣) مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر . مع إتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء من ناحية ، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية ، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

٠٢ الأمية: وما تشكله من خطر داهم على شعوب الدول النامية ، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكل ومشرب وملبس، فأن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية . هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير ، ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائداً !! في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً شعار التعليم العالي للجميع .

٠٣ التلوث البيئى: الذي يهدد صحة شعوب البلدان النامية ، إذ أرتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية ، هذا بالاضافة إلى إفتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث ، هذا فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطناً لها أفضل من البلدان النامية ، وذلك بعد أدراكها ان هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها .

٠٤ شروط التجارة العالمية: غير المتكافئة واثرها على مستقبل اقتصادات البلدان النامية، إذ تؤدي هذه الشروط المجتمعة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر قدرتها أحدى المنظمات الأمريكية غير الحكومية تدعى " أوكسفام انترناشيونال " بمبلغ مليار دولار تقريباً في العام ؛ أي ما يعادل (١٤مرة) ضعف مما تتلقاه تلك الدول من (٧٠٠)

---

[١] عبد العزيز ، سيد، التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع ، مصدر سابق .

مساعدة مخصصة للتنمية !! من جانب آخر فقد أثبت فشل مفاوضات " سياتل " إلى تناقضات العولمة ، وعدم التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والنامية ، وهو ما عبّر عنه شعار المتظاهرين في " سياتل " والذي تمثل في (لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة) .

٥. أعباء التقدم التكنولوجي: أن التقدم التكنولوجي المعاصرة في المعلومات والاتصالات وأساليب الانتاج يضع تحدياً واعباء ثقيلة على كاهل الاقتصاد للبلدان النامية، فأن عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصحبه استفتاء عن العمالة غير المتوائمة . في النهاية تبقى حقيقة انه مع مضي أعصار العولمة قدماً وما يحمله في طياته من إرساء معيار البقاء للأصلح، الأمر الذي قد يتنافى في كثير من الأحيان مع المعايير الإنسانية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية إلى تحقيقه . لذا فإنه يتطلب من الدول النامية ان تصحو من غفوتها واعتقادها بأن محاكاتها للمظاهر المادية لحياة أهل الغرب من الكوكاكولا إلى المحمول يعني أنها تعيش حياة بشرية ناعمة ، ولكن عليها أن تؤمن بأن احداث أي تقدم اقتصادي أو إجتماعي مشروط بقدرتها على خلق إرادة وطنية واعية وقادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد (العولمة) . فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلاً مرتهن بقدرة أجيالها على التعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية لا بمظهرية ، وهذا لن يكون إلا باعتبارها مشاركة في صنع التقدم وليس مجرد متلقية لثماره . إن التنمية البشرية الحقيقية لا تتحقق إلا من خلال ثورة تعليمية . علمية . تطبيقية تعتمد على مجموعة من المؤثرات عبارة عن مزج بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يمكن تسميتها بمنشطات التنمية (Energisers of Development) وتتلخص بتوفير الصحة والغذاء السليم حتى يفي الفرد بمتطلباته ويتمتع بحقوقه وانتشار التعليم بكافة درجاته وتنمية المهارات والتمتع بالعدل والمساواة وحرية الرأي والديمقراطية ومحاولة التأثير على منظومة القيم السائدة الحضارية والدينية والسياسية بالقدر الذي يؤهل الإنسان على التكيف مع متطلبات التنمية والتطور وتحسين نوعية الحياة وزيادة الدخل بحسن إستغلال القدرات البشرية المتاحة [١] .

على الرغم من أن مفهوم التنمية صار من المفاهيم السائدة الدارجة في عصرنا خصوصاً بعد أن برزت مجموعة البلدان النامية أو ما يسمى أحياناً دول الجنوب . فإن المراجعة الواقعية للأدبيات حول هذا المفهوم الذي تبناه الفكر الغربي والتي طورت مقاييس التنمية الكمية في ضوئه

---

(١) محمد، عصمت ابو العلا ، نظام معلومات مقترح لدعم إتخاذ القرار للتنمية البشرية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، جامعة الزيتونة ، عمان . الأردن ، آيار ، ٢٠٠٢، ص ٣٨٠.

يركز بالدرجة الأساس على الجانب الاقتصادي المتمثل بتحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الاجمالي(G.N.P) وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد الاجمالي ، وما يؤدي اليه ذلك من تحسين في ظروف المعيشة للمواطنين في البلدان غير الغربية التي سميت البلدان النامية وحديثاً بلدان الجنوب [١] .

فضلاً عن ذلك ، إن هناك أتفاقاً شبه عام على أن الكثير من الاستخدامات المتعددة للتنمية المستدامة ليست سوى إنعكاس للتسييس والأدلجة السريعة لهذا المفهوم الذي لا زال حديث الولادة ، ذلك حداثة المفهوم ، ترك الباب مفتوحاً لبروز تيارات أيديولوجية تحاول استقطاب التنمية المستدامة وتوظيفها توظيفاً سياسياً وأيديولوجياً ، فالتيار المحافظ والرسمي يود حصر التنمية المستدامة ضمن إطار الاستعمار الاقتصادي والإداري الضيق [٢] .

أستهدفت الخطط والبرامج التنموية دمج اقتصادات الجنوب بالاقتصاد العالمي، وجعل ثقافاتها مخترقة [٣] . فهي لم تركز على توفير الأصول الانتاجية والخبرات التنموية الوطنية ، بل عممت الطابع الاستهلاكي التبذيري للحياة ، والتقبل المنفعل بأنماط الثقافة الغربية . وأن هناك إحتمالات لتزايد سهولة التأثير بانساق ثقافية غربية ، خاصةً مع تنامي المعلومات والاتصالات ، وزيادة التوجه نحو أنشطة التصدير ، وما يعنيه ذلك من نفاذ على المجتمعات ، ومن إغتراب في المكان [٤] .

هكذا يغرقنا الفكر الغربي في كل ما يبعدنا عن جوهر المشكلة إلى المظاهر الجانبية والثانوية ، أن جوهر المشكلة يتركز في إكتشاف الطريق إلى هذه التنمية.

٠٢ مؤشرات (عناصر) التنمية البشرية :

إن مفهوم التنمية البشرية يركز بوجه عام على ثلاثة مؤشرات أساسية هي: الدخل أي المستوى المعيشي والمتمثل بالعمل ومقدار الدخل الناتج عن ذلك ، والصحة ، والتعليم. وهذه

---

(١) مصطفى ، عدنان ياسين ، التنمية المستدامة بين أيدلوجيا الشمال ومأزق الجنوب، مصدر سابق، ص .

(٢) الجابري، محمد عابد، التنمية البشرية والخصوصية الاجتماعية : العالم العربي إنموذجاً، من كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي (الأبعاد الثقافية والمجتمعية) ، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم (٢) ، الأسكوا ،1995 ،ص ٧٠.

(٣) عبد الله ، عبد الخالق ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مصدر سابق، ص ٧٩-١٠٣.

(٤) الإمام ، محمد محمود ، الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية ، القسم الثاني من كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي :(الأبعاد الثقافية والمجتمعية) سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (٢) ، الاسكوا ، ١٩٩٥، ص ٩١.

المؤشرات أقرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ صدور أول تقرير له عام ١٩٩٠ لما لها من أهمية وعلاقة مباشرة بتطوير الإمكانات والقدرات الإنسانية وبالتالي استخدام هذه القدرات أو استثمارها في رفاه الإنسان وإسعاده ، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود عناصر أخرى مهمة تسهم في التنمية البشرية ، والمتتبع لتقارير التنمية البشرية يجد أن هناك تطويراً لهذا المفهوم وإدخال تعديلات على عناصره باستمرار وهو أمر طبيعي يتعلق بحداثة هذا المفهوم والرغبة باحتواء المتغيرات المستجدة بأستمرار ومعالجتها وتوظيفها من قبل المختصين، تعتبر مؤشرات التنمية البشرية أداة متعددة الوجوه ، إذ تساهم في رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القطر ومن متابعة هذه المؤشرات يتم أعداد الخطط التنموية اللازمة لتحسين وضع الأنشطة التي تعاني من قصور في الأداء [١] .

ومن خلال هذه المؤشرات يستطيع المواطنون معرفة الواقع وطرح مطالبهم التنموية ، وعلى مستوى العالم يتم من خلالها توفير مؤشرات قابلة للمقارنات الدولية مما يساعد في إتخاذ القرارات الدولية على الأصعدة الإقتصادية والتجارية والتعامل مع الديون الخارجية ... الخ وتتيح للدول المانحة إتخاذ القرارات بشأن أوجه تقديم المساعدات وخاصةً المساعدات الطارئة وتوجيه شكل المساعدة مع الزمن لرصد التغيرات التي تطرأ على المجتمع .

وسنتناول كل مؤشر من هذه المؤشرات التي أشرنا إليها أعلاه تبعاً لأهميتها بالنسبة للإنسان وعلاقتها بالتنمية . وبالمؤشرات الأخرى باعتبار أن مؤشرات التنمية البشرية هي مؤشرات متداخلة ومترابطة ، وتتبادل التأثير والتأثر على حدٍ سواء .

أ- الدخل (Income):

يعتبر مؤشر الدخل من المؤشرات الأساسية في قياس مستوى المعيشة (الفردي أو العائلي) ، أي أنه يمثل أحد المؤشرات الرئيسة في قياس عملية التنمية البشرية ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشري الصحة ، والتعليم ويتبادل التأثير والتأثر بينهما، وكذلك مع المؤشرات التنموية الأخرى كاحترام الذات وحرية الرأي والرأي الآخر والحريات الشخصية والتعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان ... الخ التي أعتمدتها تقارير التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة منذ صدور أول تقرير له عام ١٩٩٠م .

---

[١] تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاءات التنمية البشرية ، بغداد، العراق ،٢٠٠٥، ص١ .

على الرغم من الاستخدام الشائع لمفهوم الدخل [*] ، فإن الاتفاق على تعريفه بشكل محدد ودقيق ما زال يخضع لجدل واسع ومنذ سنوات عديدة ، أن هذا الاختلاف قد يخلق نوعاً من الالتباس حول مكونات الدخل وشموليته . (إن بحوث ميزانية الأسرة . المعنية بشكل محدد بالدخل الجاري للأسرة تُعرّف الدخل بكونه يشمل كافة الدخول النقدية والعينية التي لها صفة التكرار ، والمتجمعة من دخول جميع أفراد الأسرة ، وهو بذلك يمثل الدخل المتاح للأسرة للانفاق منه على احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات ، وعلى أوجه الإنفاق الأخرى ، وعادة ما يستلم بشكل شهري أو سنوي) [١] .

ويرى الدكتور أحمد زكي بدوي أن الدخل : عبارة عن العائد الدوري الذي يحصل عليه الفرد في نهاية كل فترة زمنية محددة ، ويحصل الفرد على الدخل من مصدرين هما:

١. رأس المال ويكون الدخل في هذه الحالة عبارة عن فوائد أو أرباح مترتبة على مزاولة نشاط صناعي أو تجاري أو زراعي أو ريع .
٢. العمل سواء كان ذهنياً أو يدوياً وهنا يتمثل الدخل في الرواتب والاجور والاتعاب ، وتندرج المعاشات تحت هذا البند لأنها تؤدي عن عمل سابق قام به من يتقاضى المعاش. والدخل الأسمي هو المقدار الفعلي الذي يحصل عليه الفرد مقدراً بالوحدات النقدية .

والدخل الحقيقي يشير إلى القوة الشرائية لمبلغ النقود الفعلي الذي يحصل عليه الفرد كدخل [٢] .

وبما أن الدخل هو حصيلة عائد العمل الذي يمارسه الإنسان ، فأنه من المفيد أن نتطرق في البداية إلى ما يعنيه العمل ، فهو كما جاء في المنجد : (ما يتولى عليه العامل) [٣] . فالعمل

---

[*] يشير الدخل القومي، الى ما يحصل عليه الأفراد من دخول نقدية مقابل مساهمتهم في العملية الانتاجية، أما بجهودهم او بتقديم ما لديهم من عناصر الانتاج ، أما الدخل الحقيقي: فهو يمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد بدخولهم النقدية ، أو بمعنى آخر فالدخل الحقيقي يكن أن يوصف بأنه القوة الشرائية للدخل النقدي ، وعلى هذا الأساس فإن معيار الرفاهية الاقتصادية والمستوى المعاشي يقاس بالدخل الحقيقي وليس بالدخل النقدي . للمزيد من المعلومات ينظر في ذلك : د. كاظم جاسم العيساوي ومحمد الوادي، الاقتصاد الكلي ، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧.

[١] الطاهر ، مي عصام ، قياس وتحليل أثر برامج التكيف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن ، إطروحة دكتوراه مجازة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ١٩٩٩، ص ٢٢.

[٢] بدوي ، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق، ص ٢١١.

[٣] المنجد، معجم مدرسي اللغة العربية ، تأليف لويس معلوف ، المطبعة الكاثوليكية ،ط١٢، بيروت ، نيسان ، ١٩٥١، ص ٥٥٥ .

يعني كذلك من الناحية الفسيولوجية (صرف الطاقة في اثناء الفعالية الجسدية ، ونفسياً هو إكمال مهمة ما) [١] .

ويظهر بوضوح أن التعريف الأخير للعمل من الناحية الفسيولوجية يعاني من قصور كبير ، إذ أن الإنسان يصرف طاقة سواء أكان يبذل جهداً أم لا، وأن أي فعالية من فعاليات الإنسان سواء كان منها البسيط أو المعقد يستلزم بذل وصرف الطاقة ، في حين أن المعروف واقعاً أن الكثير من هذه الفعاليات ليست بعمل بل قد تكون العكس أو الضد منه ، والثاني . أي نفسياً . فأن إكمال المهمة ليس بالضرورة أن يُستحصل حتى نطلق على هذا الفعل أو ذاك (عمل) ، وإذن فمن الناحية المنطقية أن كل من تعاريف العمل من الناحية الفسيولوجية والنفسية هي تعاريف ناقصة في حين أن من الشروط الأساسية للتعريف أن يكون جامعاً مانعاً[٢]. فالعمل في القاموس الاقتصادي يعدُّ أحد عناصر الانتاج ، ولكنه يتميز بكونه العنصر الحاسم الذي من دونه لا تنهض أي عملية انتاجية ، وهو في هذا يختلف عن باقي عناصر الانتاج مما يجعله المصدر الأساسي للقيمة في المجتمعات البشرية[٣] .

ويحدد العمل في علم الاقتصاد ، إذ يرى بعض من الباحثين فيما يخص العمل بأنه العنصر الثاني للانتاج . وهو أثر من آثار الحياة البشرية ومظهر من مظاهر قوتها ويمكن أن نحدد العمل بأنه (كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وقصد، ويحس بالألم حين يبذله ، وهدفه من ذلك خلق الأموال ،أي الأشياء التي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . فالعمل في العرف الاقتصادي يمتاز بثلاث خواص وهي أنه مجهود يبذل عن وعي وإرادة ، وأنه يسبب ألماً لمن يبذله وأخيراً فأنه يهدف إلى خلق الأموال [٤] .

يتبين لنا من خلال ما تقدم ، حقيقة العمل فهو حق الإنسان ، وأحد أهم الحاجات الأساسية وخصائصه المهمة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوعي والتنظيم الاجتماعي للحياة البشرية ، والشرط الأساسي لصيرورة البشرية ، وتطورها في المستقبل ، ولو لا ميل الإنسان إلى العمل والتجمع والتنظيم لما تمكن من التأثير في محيطه وأخضاعه إلى حدٍ كبير لإرادته ، وقد كان العمل منذ القدم مصدر غنى الإنسان وثروته . بالاضافة إلى كل ذلك فأن للعمل أبعاداً إنسانية ، ومجتمعية تجعله من أهم العمليات الاجتماعية الإنسانية التي تطور المجتمع انتاجاً وفناً وثقافة فهو الشكل

---

(١) عقل ، فاخر، معجم العلوم النفسية ، دار الرائد العربي ، بيروت . لبنان ، ١٩٨٨، ص ٤١٢.

(٢) المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٣، ص ١٢٠.

(٣) البصام ، دارم، التنمية البشرية وانظمة التعليم وأنماط التقانة في الوطن العربي : في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . لبنان ، ١٩٩٥، ص ٢٦٤.

(٤) عيد ، حسن إبراهيم ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٤، ص٥.

الجوهري للنشاط الإنساني والساحة المفتوحة لتحرير الإنسان وتنمية قدراته.. إذا لم تحدها وتغلقها المحددات البنائية خصوصاً العلاقات الانتاجية والانقسامية، والتمايزية ، التي انتجت تقسيماً للعمل باعد بين العقل والفكر وفتت وحدة العمل الإنساني وشموله الاجتماعي [١] .

لقد إزداد الاهتمام بالعنصر البشري في العقود الماضية بعد أن أصبح مؤكداً بأن ثروة المجتمع تقجر ما يملكه من موارد بشرية ومدربة قادرة على استثمار الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية ، وذلك لأن التنمية لا تتحقق مع وجود العناصر المادية ، بل لا بد من توفر الموارد البشرية اللازمة لاستغلال واستثمار هذه العناصر. ورغم تأكيد الباحثين والعلماء الاجتماعيين على تنمية العنصر البشري فقد ركز الاقتصاديون أيضاً ومنذ زمنٍ ليس بالقصير على ضرورة ذلك ، وهذا ما نجده واضحاً في كتابات الاقتصادي البريطاني " الفريد مارشال " على أهمية الاستثمار البشري عندما قال : (أن أفضل رؤوس الأموال قيمة هو رأس المال المستثمر في تنمية الإنسان) [٢] .

كما بيّن الاقتصادي " فوزنتز " أهمية الاستثمار في البشر حين قال : أن من نتائج دراسة النمو الاقتصادي [*] خلال مدة طويلة وفي مجتمعات متعددة ومختلفة، ينبغي توسيع إطار مفهوم رأس المال بصدد الاستثمار في العنصر البشري [٣] .

وأخيراً يتفق الباحث مع المقولة التي تنص على أن (الوظيفة لا تُعدُّ مجرد صيغة تعاقدية بين طرفين من أجل الحصول على راتب مقابل عمل محدد وإنما هي وسيلة لتنمية وتحقيق الذات وتعزيز الهوية في إطار اجتماعي وإقتصادي أكبر) [٤].

إن الباحث يتفق اتفاقاً تاماً مع هذه المقولة فينبغي ان لا يُنظر إلى العمل أو الوظيفة إلا على أنه وسيلة للوصول إلى غاية وهذه الغاية يجب ان تكون اجتماعية تؤكد إنسانية الإنسان لأنه هو الهدف والغاية الأسمى وأساس التنمية البشرية وليس مجرد الحصول على الكسب المادي .

إن رفع المستوى المعاشي للمجتمع وتقليل التفاوت بين الدخول يُعدُّ هدفاً أساسياً من أهداف خطط التنمية القومية في العراق وفي كل المراحل التي مرت على العراق ومن بينها فترات الحروب

---

(١) عبد المعطي ، عبد الباسط ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٥.

(*) النمو الاقتصادي: عبارة عن زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل . ينظر في ذلك : د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) الصطوف ، محمد الحسين ، التطور التقني والمعلوماتي ومنعكساتهما على التنمية البشرية ، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٢، ص ٤٢٣.

(٤) ياسين ، سعد غالب ، العرب والإدارة اليابانية ماذا يمكن أن نتعلم من اليابان ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع/ ٢٦٥ ، السنة ٢٣ ، بيروت . لبنان ، ٢٠٠١، ص ٥٤.

والحصار ، إذ أخضعت لهذا الاعتبار استراتيجيات كل خطط التنمية في العراق، ومن المؤشرات العامة المعبّرة عن تطور دخل الفرد هو كل من الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي [*] ونصيب كل فرد منهما وهذان المؤشران باحتوائهما على ناتجي القطاع النفطي يعبّران عن الامكانيات الكافية لتطور الدخل [١] .

وبما أن معدل الدخل الفردي يعطينا مؤشرات الإنفاق ، فقد أظهرت نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٣ نسبة الإنفاق الشهري للأسرة على المواد الاستهلاكية كما يوضحها الجدول المدرج أدناه :

جدول (١) [*]

يبين نسبة إنفاق سكان الحضر والريف على المواد الاستهلاكية لسنة ٢٠٠٣

معدل الانفاق الشهري للأسرة على المواد الاستهلاكية لسنة ٢٠٠٣ بالالف دينار		معدل الدخل الشهري للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٣ بالالف دينار		نسبة انفاق الأسرة الشهري على المواد الاستهلاكية لسنة ٢٠٠٣	
حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
١٩١,٥٠٠	١٧٩,٥٠٠	٢١٠,٣٠٠	٢٠١,٦٠٠	%٩١,١	%٨٧,٥

(*) المصدر : **تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد، العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ٤.**

إن نسبة ما تنفقه الدول النامية على الغذاء والخدمات الصحية والسلع الكمالية يفوق أضعاف ما تنفقه الدول المتقدمة على ذلك مما يسبب تفاوت كبير في متوسط للأسر . لذا يجب

(*) يشير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) : إلى ان يقيس قيمة المخرجات المتأتية عن عناصر الانتاج الموجودة في بلد ما بغض النظر عمن يملكها (DFID) ، في حين ان الناتج القومي الاجمالي (GNP) يمثل قيمة ما ينتجه افراد بلد معين سواء كانت وسائل إنتاجهم داخل البلد أو خارجه . أي أنه يساوي الناتج المحلي مضافاً إليه ما يكسبه أبناء البلد في الخارج ناقص ما ينتجه الأجانب في البلد المعني . والناتج المحلي الاجمالي هو المحصول النهائي من السلع والخدمات المعدة للاستعمال التي ينتجها الاقتصاد من قبل المواطنين وغير المواطنين وهو لا يحتوي الحسومات الناتجة عن الاهتلاك في الرأسمال أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها (HDROI) . أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فهو متوسط حسابي يعبّر عن الناتج المحلي الاجمالي في بلدٍ ما مقسم على عدد السكان فيه . وقد أُعتمد مؤشراً لقياس التنمية ثم تبيّن محدودية أثره نظراً لأن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا تعني بالضرورة نمواً اقتصادياً إذ لم تترافق هذه الزيادة مع نظام عادل لتوزيع الثروات . ينظر في ذلك : معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق، ص ١٧٢-١٧٣.

(١) الشماع ، همام ومهدي ، يسرى ، احتساب التفاوت في توزيع الدخول في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، ع ٤/٣، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، شتاء ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص ٣٢.

تقنين الدخول للأسرة في عملية المدخولات وتقنين عملية الصرف أي أنه ميزانية المدخولات ميوانية الصرف ، وينبغي كذلك ترشيد الاستهلاك من خلال توجيه سلوك المواطن اقتصادياً [*].

التنمية البشرية والدخل (Income & Human Development) :

إن موضوع العمل ومقدار الناتج عنه ، لما له من دور فعال وكبير في العملية الانتاجية وتكوين رأس المال ، لذلك يُعدُّ أحد العناصر الأساسية والمهمة في عملية التنمية البشرية ، وقد أعطى الباحثون والعلماء أهمية كبيرة للعمل لما له من أهمية وتأثير كبيرين في إحداث التنمية . لذا أصبحت تنمية رأس المال البشري دعامة رئيسة من دعامات التنمية البشرية ، إن اكتشاف طاقات الإنسان وقدراته هي التي أزاحت كابوس اليأس الذي جثم على صدر البشرية منذ أن أعلن " مالثوس " نظريته واعتنقها كثير من المفكرين . وقد بينت دراسات " سولو " (Solow) ، عن الانتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة بين عام (١٩٠٠) وعام (١٩٦٠) ، أن عوامل رأس المال المادي وتزايد السكان ، وتزايد منابع الثروة المادية تفسر (١٠%) فقط من النمو الاقتصادي الذي حدث هناك ، وأن ما تبقى ، أي (٩٠%) يرجع إلى عوامل متبقية " (Residual Factors) يفسرها ما ناله العنصر البشري من تربية وأعداد [١] .

ولقد توصلت دراسات " أوكرست" (Aukrust) حول عوامل زيادة الانتاج القومي في النرويج بين عام (١٩٠٠) و(١٩٥٥) إلى نتائج مماثلة ، فالانسان هو العنصر الأول والأخير الذي في أستطاعته أن يؤثر في تطوير المجتمع ، وعليه يتوقف نجاح التنمية أو فشلها . وتنمية

(*) في مقابلة خاصة مع د. مهدي محسن العلاق ، رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في ٢٠٠٦/٦/٢٠ ، حيث أوضح أن الدراسة الميدانية لميزانية الأسرة العراقية في آيار /٢٠٠٥ والتي تمت من قبل الجهاز المركزي للاحصاء والذي يعتبر أداة مركزية لتنفيذ المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية إذ أثبتت الدراسة بأن (٥٠%) لأكثر من (٣٥٠٠) أسرة كان معدل الدخول لها أكثر من (٣٢٥) ألف دينار، و (٥٠%) أقل من (٣٢٥) ألف دينار للأسرة الواحدة ، مما دلل على تفاوت كبير في متوسط الدخل للأسر ، وهنالك حوالي (مليون) أسرة بحاجة إلى شبكة الحماية الاجتماعية ونسبة (٢٠% – ٢٥%) بحاجة إلى دعم مباشر . مما يدل ذلك على أن الزيادة التي تحققت في نسب الدخول بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، لا تتناسب مع مستويات أسعار السوق ومعدلات الانفاق الشهري للآسر على المواد الاستهلاكية لسنة ٢٠٠٣ التي أشرنا اليها آنفاً خصوصاً وأن معدلات الانفاق على المواد الاستهلاكية عالية جداً مما يتطلب التوجيه نحو ترشيد الاستهلاك وتوفير فرص العمل لفئات المجتمع المختلفة . خصوصاً وان الزيادة شملت فئة العاملين في القطاع الحكومي فقط .

(١) المقدم ، مها سهيل ، مصدر سابق، ص ١٤٥.

الموارد البشرية [*] المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقة هي تنمية من نوع معين نضع فيها سلفاً أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونربطها به ، ذلك أن التنمية الاقتصادية المتزنة هي حركة متصلة بين عوامل الانتاج المادية وعوامله البشرية بحيث توفر هذه الحركة أحسن المقومات اللازمة لزيادة الدخل القومي ، وارتفاع مستوى المعيشة [١] .

إنه من الخطأ الافتراض أن عنصر العمل مجرد عامل انتاجي كبقية عوامل الانتاج الأخرى كرأس المال مثلاً ، فالانسان أكثر من يد تعمل ، فهو العنصر الذي يشعر ويفكر ويعمل وفق إرادته ، وإنه العنصر الذي لا يمكن خزنه ، إذ ليس من المبادىء والقيم الانسانية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أن يترك دون عمل، كما لا يمكن اعتباره مجرد وسيلة لتحقيق غاية معينة ، وإنما هو كذلك الغاية الرئيسة للنشاط والطرف المنتفع الذي تؤول إليه ثمار ذلك النشاط ، والعنصر البشري بعد ذلك يعتبر المقرر للنشاط ، وهو الذي يحدد إتجاهات التقدم ومستوياته[٢] .

لذلك فأن التحدي الأساسي في ستراتيجية التنمية البشرية يتطلب من المجتمع الدفاع عن المكاسب التي يحققها هو بإمكاناته البشرية وما تحققه الدولة له ، فإذا لم تضع التنمية الانسان كمحور لها ، تصبح هذه التنمية مشوهة وان وضع أسبقية الأهداف الأخرى على الاعتبارات الانسانية ستؤدي إلى تهميش البشر وتعطيل حوافز الإبداع . ولذلك لا يبدو ممكناً أن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها والمشاركة في تأمين مستلزمات النمو والتطور ، وقد تحتاج بعض المجتمعات إلى إطار اجتماعي . إقتصادي جديد وتكييف لدور الدولة في النهوض بمهامها في إطار الستراتيجية الجديدة [**] .

تشير المعطيات الاحصائية أن الوطن العربي خلال العقد الأخير من القرن العشرين يعيش حالة ركود اقتصادي [*] ، وان معدل انتاجية العمل والأجور الحقيقية هما يعادلان ما كان عليه

(*) تعني الموارد البشرية (Human Resources) : بأنها ذلك الجزء الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي . وتمثل الموارد البشرية لأية دولة أعز مواردها الطبيعية وأغلاها بحكم ما تمتاز به من إمكانيات النمو والقدرة على تسخير باقي الموارد الأخرى . ينظر في ذلك : د. أحمد زكي بدوي ، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

(١) المقدم ، مها سهيل ، مصدر سابق، ص ١٤٦-١٤٩.

(2) U.N.Investment in Human Resources and Man Power Planning, New York, 1971, P. 123-126.

(**) مقابلة خاصة مع د. آمال عبد الأمير شلاش ، أستاذ الاقتصاد ، رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة ، في ٢٠٠٦/٣/١٤.

عام ١٩٧٠ ووصلت قيمة الانتاج المحلي القائم للدول العربية إلى (٤٠٨) مليار دولار عام ١٩٩٧ وكان معدل النمو السنوي في المدة ما بين الأعوام (١٩٧٥-١٩٩٥) هو (٣,٢%) ، أما عام(١٩٩٩) فقد قدر بحوالي (٢%) فقط . أما متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي القائم كان (٢,٣٢٧) دولار عام ١٩٧٥ ، وارتفع إلى (٢,٩١٤) دولار عام ١٩٨٠ ليعود وينخفض إلى (١,٨٤٢) دولار عام ١٩٩٠ . إن وتيرة النمو الاقتصادي ونوعيته يعتبران العاملان الرئيسان الحاسمان في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي وهذا يتطلب تعاملاً مختلفاً مع النفط كمصدر ثروة هائلة وامكانية كامنة لتنمية حقيقية شاملة ، كما تطلب تعاملاً خلاّقاً وذكياً مع الموارد الطبيعية والاقتصادية الأخرى ومع القدرات البشرية التي تشكل مدخلات أساسية للتنمية [١] .

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق شكل عامل طرد للشركات والاستثمارات الأجنبية ، لأن الكثير من الآراء تؤكد على الافتراض بأن عدم حصول تقدم في المجال الأمني وشيوع الاستقرار هو معلماً بارزاً لهذه الاستثمارات الأجنبية وشركاتها العابرة الحدود تستند إليه في أحجامها عن الدخول في العملية الاقتصادية .

نؤكد هنا على معادلة التقييم الإيجابي وهي (البطالة ، الفقر ، تركز الدخل أو الثروة) وأن أي نجاح متمثل في الحد من معدلات البطالة ومن ثم الفقر وتحقيق حالة من التوازن في توزيع الثروة هو إشارة على تقدم البلد نحو تحقيق تنمية حقيقية، وبقدر تعلق الأمر باليد العاملة ومستويات الأجور ، أي أننا نتطرق إلى أحد متغيرات المعادلة المذكورة في أعلاه وهو متغير (البطالة) . إن تردي الوضع الأمني في العراق كان عاملاً مساعداً على ازدياد نسبة البطالة بين مختلف الفئات العمرية ، وهنا نتساءل وفي ظل هذا الواقع ماذا سيكون عليه الوضع في حالة دخول الشركات الأجنبية واستثماراتها إلى العراق ، وهل تسهم في زيادة نسبة البطالة أم أنها تسهم في زيادة نسبة التوظيف وبالتالي تقليل نسبة البطالة ؟

إن الاقتصاد العالمي يشهد مرحلة ما يسمى (بصناعات المقدرة العقلية) [٢]، القائمة على أساس المعلومات والمهارات ورأس المال البشري وهذا يعني أن العمالة غير الماهرة والمتوافرة في

(*) يقصد بالركود الاقتصادي : أن يكون معدل النمو الاقتصادي صفراً . وينظر في ذلك : د. جلال عبد الرزاق مهدي وآخرون ، الاقتصاد ، مطبعة شركة الاقلام المتحدة العالمية للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص ١٦٣.

(١) التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، تقارير مقدمة إلى الدورة غير العادية للأمم المتحدة في جنيف ، اصدارات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، جنيف ، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

(٢) المسافر ، محمود خالد ، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢١٢.

دول الجنوب قد فقدت أهميتها نسبياً لكن على الرغم نن ذلك ، يمكن القول بأن هناك حالة تباين في دور الشركات الأجنبية في خلق فرص عمل داخل الاقتصاد الوطني (الدولة المضيفة) وحسب العملية التكاملية لهذه الشركات لأنها قد تقيم فروعاً لها في بعض الدول المضيفة للأستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة في رفع مستوى أرباحها ، إذ أن مستوى الأجور [*] في الدول المتقدمة يصل إلى (٤٠%) ، في حين أننا نجدها في الدول النامية تكون بحدود (١٥%) [١] ، لأن هذه الشركات تمتلك احتياطياً كبيراً من الأيدي العاملة نتيجة لانتشارها الكبير والواسع لها في العالم . إن هذا الدخل يتمثل عن طريق عمليات الاندماج لهذه الشركات مع الشركات المحلية العراقية او تكون لها حصة كبيرة في رأس مال الشركات المحلية بحيث تؤثر في صياغة سياسات الشركة ، نلاحظ أن الشركة قد تعمل على وضع سياسات تشغيلية بناء على مقتضيات الربح الاقتصادي وهي غير مسؤولة عن وظائف العاملين ولا عن ضمان دخل لهم ، لذا فأنها سوف تعمل على تقليص العمالة في تلك الشركات أو العمل على أغلاق تلك الشركات أو المؤسسات ، وبالتالي تسريح العمال [٢] ، وهذا له آثار كبيرة في زيادة معدلات البطالة في

العراق [*] ، إذ ان نسبة كبيرة من العمالة العراقية هي موظفة في مشاريع تابعة للدولة وان انتشار البطالة هي بدورها تعني تفاقم مشاكل إجتماعية أخرى مثل تدهور مستوى الصحة والتعليم وسوء

(*) إن البطالة تخلق تباينات حادة في مستويات الأجور وتؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية وان انخفاض الأجور يؤثر على القدرة ويؤثر على القوة الشرائية وعلى الطلب الاجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي .

(١) شوسودوفسكي ، ميشيل ، عولمة الفقر ، ترجمة : جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ٩٨.

(٢) عالم المعرفة ، الإنسان هو مفتاح نجاح الشركات المندمجة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص ١٢-١٤. وينظر كذلك : تقرير بعنوان (الاندماجات المصرفية في ماليزيا) على الموقع الالكتروني :
www. Aljazeera. Net/NR/exeres .htmt.

(*) نسبة البطالة في محافظة نينوى (٣١,٢%) ، التأميم (١٩,٤%) ، صلاح الدين (٢٥,٤%) ، ديالى (٣١,٢%) بغداد (٣٣%) ، كربلاء (١٤%) ، بابل (٢١,٦%) ، واسط (١٦%) ، ديوانية (٢٣,٥%) ، النجف (١٨,١%) ، ذي قار (٤٦,٢%) ، ميسان (٣,٥%)، المثنى (٢٨,٢%) ، البصرة (١٥,٥%) . ينظر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٤، مايس ، بغداد ، ٢٠٠٤، ص ٧.

التغذية والفقر وتصاعد معدلات الجريمة وغيرها ، ولنا في جمهورية كوريا مثال على ذلك ، إذ أن عملية إعادة الهيكلة للاقتصاد الكوري تضمنت بيع الشركات الكورية واندماجها مع الشركات الأجنبية وهذا ترك تداعياته على الاقتصاد الكوري التي تمثلت بغلق الشركات الكورية وتسريح عمالتها أو تقليصها في بعض تلك الشركات سواء كانت انتاجية أو مالية ، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الكوري الذي بلغ (مليون) عاطل [١] .

وكذلك بالنسبة إلى مصر ، إذ نتيجة لعمليات بيع الشركات الوطنية تم التخلص من (٢٥٠ ألف) عامل في شركات القطاع العام وهذا أدى إلى زيادة معدلات البطالة في مصر الى (١٥%) من حجم القوى العاملة [٢] .

لذا ستكون هناك مخاطر كبيرة على العمالة العراقية لما تنطوي عليها عملية خصخصة المشاريع التابعة للدولة والبالغة (١٩٢) مشروعاً تضم الغالبية العظمى من العمالة العراقية ، ونحن هنا نؤكد على المخاطر التي أشار إليها البنك الدولي نفسه الذي يعتبر المدافع عن الخصخصة ، إذ حذر في تقرير له من المخاطر الحقيقية التي سيتعرض لها العراق من جراء الخصخصة وجاء فيه (أن القيام بعمل فوري بشأن (١٩٢) مشروع مملوك للدولة في العراق فيه مخاطر كبيرة ، ويتوجب البقاء عليها في القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي [٣] .

أظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة التي قام الجهاز المركزي للاحصاء ، أن معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥ سنة فأكثر) في العراق ، عدا محافظة الأنبار ومحافظات اقليم كردستان بلغ (١٧,٩٧%) لكلا الجنسين في عام ٢٠٠٥ ، وعند المقارنة مع نتائج مسح التشغيل والبطالة في عام ٢٠٠٤ ، نجد أن هناك إنخفاضاً بسيطاً قد طرأ على معدل البطالة بنسبة (٣٢,٩%) لكلا الجنسين خلال عام ٢٠٠٥ ، وبنسبة (٤٣,٦%) للذكور و (٥ر٧%) للإناث وفي المناطق الحضرية كان إنخفاض معدل البطالة بنسبة (٣٠,٤%) وفي المناطق الريفية بنسبة (٣٧,٤%) مقارنة بما كانت عليه معدلات البطالة خلال عام ٢٠٠٤ والتي إنخفضت (٤,٦%) لكلا الجنسين عن عام ٢٠٠٣، على الرغم من الانخفاض في معدلات البطالة في العراق بالمقارنة مع نتائج مسح التشغيل لعام ٢٠٠٣و ٢٠٠٤ مع استمرار الارتفاع في معدلات البطالة في كل من

---

(١) مكتب العمل العربي ، العمل اللائق في آسيا ، أنشطة منظمة العمل الدولية في الأقليم، الاجتماع الأقليمي الآسيوي الثالث عشر ، تقرير المدير العام ، جنيف ، آب ، ٢٠٠١، ص ٦٤.

(2) ينظر الموقع الالكتروني : WWW.Islamonline. net 10/May /2000.

(٣) ورثنفتون ، آمي ، وفيسك ، روبرت ، العراق ، الغزو ، الاحتلال، المقاومة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٨٠.

محافظات (كربلاء، صلاح الدين ، ذي قار ، النجف) [١] ، في حين إنخفضت المعدلات في المحافظات الأخرى بالمقارنة مع معدلاتها للعامين السابقين . والجدول (٢) يوضح ذلك[٢] :

جدول (٢) [*]

يبين معدل البطالة بين السكان بعمر(١٥) سنة فأكثر حسب البيئة والجنس لسنة ٢٠٠٥ في العراق

حضر			ريف			المجموع الكلي في القطر		
ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
١٨,٦٠	٢٢,٦٨	١٩,٢٧	٢٠,١٨	٢,٥٥	١٦,٠٩	١٩,٢٢	١٤,١٥	١٧,٩٧

[*] **المصدر : نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٥ ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، بغداد، كانون الأول ، ٢٠٠٥، ص ١٣.**

بينما كانت معدلات البطالة بين الشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة في العراق أعلى من نسبتها بين السكان بعمر (١٥) سنة فأكثر لسنة ٢٠٠٥ . والجدول (٣) يوضح ذلك :

جدول (٣) [*]

يبين معدل البطالة بين الشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة حسب البيئة والجنس في العراق لسنة ٢٠٠٥

حضر			ريف			المجموع الكلي في القطر		
ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٣٢,٢٨	٤٨,٠٤	٣٣,٨١	٣٠,٨٧	٣,٤٨	٢٤,٥٢	٣١,٦١	٢٨,٧٨	٢٩,٦٠

[*] **المصدر : نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٥ ، مصدر سابق، ص ٢٠.**

ولا تقتصر تداعيات الوضع الأمني على ارتفاع نسبة البطالة فحسب ، بل تسبب أيضاً في الارتفاع المستمر للأسعار مما أدى إلى إرتفاع (معدلات التضخم)[*] واستمرارها دون إنخفاض ،

---

[١] نسبة البطالة في محافظة نينوى (١٨,٢١%) ، التأميم (١٧,٩١%) ، ديالى (١٧,٨١%)، بغداد (١٦,٨٠%) ، بابل (١٠,٩٧%) ، كربلاء (١٧,٥٢%) ، واسط (٧,٢٥%) ، صلاح الدين (٢٠,١٤%) ، النجف (٢٣,٧٣%)، الديوانية (٢٦,٠٣%) ، المثنى (٢٧,٧٥%) ، ذي قار (٣٣,٢٤%) ، ميسان (٢١,٧٨%) ، البصرة (٧,٩٠%) ، ينظر: نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٥ ، مصدر سابق ، ص ١٣.

[٢] المصدر السابق، ص ٨-٩.

[*] يشير التضخم الى : زيادة الانفاق على الاستهلاك والاستثمار بما يفوق الامكانية الانتاجية للاقتصاد القومي . ينظر في ذلك :

مما يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للمواطنين الذين لم تتغير دخولهم النقدية وخاصةً ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من المجتمع ، وبالوقت نفسه يؤدي الى زيادة مدخولات الأقلية الغنية في المجتمع ويعمل على إعادة توزيع الدخل لصالحهم ، كما يؤثر في الرخاء والنمو الاقتصادي للبلد [١] . ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) مؤشراً للمستوى العام للأسعار لما له من مساس مباشر لرفاهية الفرد والمستوى المعاشي له ، إن هذا الارتفاع المستمر في معدلات التضخم له مردودات سلبية على مستوى الدخل للمواطنين، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال جدول السلاسل الزمنية لأسعار المستهلك في العراق والمدرج في جدول (٤) :

وتكمن إحدى المعالجات في تقليل نسبة البطالة في العراق من خلال العمل على إعادة تشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لأن لها دوراً كبيراً في تحقيق التنمية ، إذ تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية فيها ، ولها قدرة كبيرة على امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وأن تدهورها يؤدي الى تنامي ظاهرة البطالة وشيوع الركود الصناعي [٢] . فقد ارتفع عدد المشاريع الصغيرة في العراق من (٤٠٣٩٨) عام ١٩٩١ الى (٨٣٠٠٦) عام ٢٠٠٠ ، إلا أنها كانت تعاني في الأغلب من مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك التي تواجهها

مهدي ، جلال عبد الرزاق وآخرون ، مصدرسابق ، ص ٣٩-٤٠.

(١) مهدي ، جلال عبد الرزاق وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤١.

(٢) الكبيسي ، عبد الرزاق ، مشكلة البطالة بين الشباب في البلاد العربية ودور الصناعات الصغيرة في معالجتها ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، ع٢٧ ، حزيران ، ٢٠٠٣، ص ٨٠.

المنشآت الكبيرة الحجم ، ويمكن أن نحدد تلك المشاكل ونعالجها لتقوم هذه المشاريع في الإسهام بتقليص نسبة البطالة [١] .

ومن التداعيات الأخرى التي زادت من ارتفاع معدلات البطالة هي ظاهرة التهجير القسري للأسر من مناطق مختلفة من القطر الى مناطق أخرى أكثر أماناً بسبب أعمال العنف الدائرة ، مما تسبب في ظهور مشاكل إجتماعية أخرى إضافة للبطالة منها عدم الاندماج الاجتماعي مع المجتمعات التي انتقلوا اليها وزيادة المعاناة بسبب الظروف المعيشية وانعدام أدنى حد لسد الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر نتيجة تدني مدخولاتهم أو انعدامها أحياناً لفقدانهم مصادر عيشهم التي كانوا يزالونها في مناطقهم الأصلية أو فقدانهم لمعيلي أُسرهم لتعرضهم للقتل ، مما أدى ليس بمردودات سلبية على مستوى الدخل فحسب ، بل تسبب أيضاً بزيادة نسبة الأسر الفقيرة .

إن البحث في كيفية تطور الوضع الاقتصادي للأسر في عراق اليوم يكتنفه الغموض ، وذلك بسبب الغياب الكامل للاحصاءات حول دخل الأسر واستهلاكها. لكن معظم المراقبين يتفقون بأن الأسرة العراقية الطبيعية قد تحصل اليوم على دخل فعلي أقل مما كانت تحصل عليه عام ١٩٨٠ وذلك ناشيء عن مجموعة من الأسباب هي (الحروب والعقوبات وسوء الإدارة الاقتصادية) تستخدم بيانات الدخل او الاستهلاك لدراسة الرفاهية الاقتصادية للأُسر ، وفي دراسة مسحية لقياس مستويات المعيشة ، يحدد البنك الدولي ثلاث مشكلات في قياس الأسرة هي (عدم الافصاح بالكامل بسبب الخوف من المجرمين وسلطات الضرائب او الشرطة عندما يكون مصدر الدخل غير قانوني مثلاً ، وعدم الافصاح الكامل بسبب الجهل الحقيقي بالدخل الناتج من نشاطات الأعمال الخاصة وكذلك بسبب صعوبات في تحديد وإدراج كل المصادر الممكنة للدخل، وتوجد في العراق اشكال أخرى من التحديات منها صعوبة تحديد الفترة الزمنية المناسبة لقياس دخل الأسرة ، تذبذب دخل الأسرة بشكل كبير منذ الغزو الأمريكي للعراق مما يصعب على المستجيبين بين الادلاء بإجوبة دقيقة إضافة الى تدني سعر صرف العملة المحلية وتشير بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق الى أن تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الأخيرة للعراق ضعيفة بالطبع ، لكن بالامكان عمل مقارنة لأن النتائج متوافقة مع بيانات دخل الأسرة ، والبنك الدولي يضع القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد لعام ٢٠٠٣ بين (٤٨٠-٦٣٠) دولار أمريكي لتزداد هذه القيمة الى (٦٢٠-٨١٠) دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ . وبالنظر الى الوسط في دخل الأسرة ، نجد أن الوسط هو (٣٢٢) دولار امريكي لعام ٢٠٠٣ و(٤٢٢) دولار أمريكي لعام ٢٠٠٤ ويعادل ذلك (٥٨% . ٩,١%) والذي يقع عند نقطة الوسط في مدى الناتج المحلي الاجمالي البالغ (٥٥٥ و٧١٥ دولار أمريكي ، على التوالي) . وبالمقارنة مع المسح متعددة الأغراض للأسر في

---

[١] صالح ، مظهر محمد ، نحو برنامج تمويل جزئي لوحدات الانتاج الصغيرة في النشاط الخاص ، البنك المركزي العراقي ، تشرين الأول ، ٢٠٠٣، ص ٣.

الأردن ، فقد أظهر أن نصيب الفرد من دخل الأسرة قد بلغ (٧٦%) من الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد. مما يشير الى أنه على الرغم من الإنخفاض الشديد في بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق ، فأنها لا تزال ضمن القدر المتناسب مع تقديرات الناتج المحلي الاجمالي والجدول في أدناه يوضح ذلك :

جدول (٥) (*)

يبين نصيب الفرد الواحد من دخل الأسرة في العراق والأردن

نصيب الفرد من دخل الأسرة / وحدة القياس	العراق ٢٠٠٣ مسح الأحوال المعيشية	العراق ٢٠٠٤ مسح الأحوال المعيشية	الأردن ٢٠٠٣ المسح متعدد الأغراض للأسرة
الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد	٥٥٥	٧١٥	١,٨١٢
وسيط نصيب الفرد الواحد من دخل الأسرة	٣٢٢	٤٢٢	١,٣٧٢
نسبة نصيب الفرد الواحد من دخل الأسرة للناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد (وحدة القياس دولار أمريكي)	%٥٨	%٥٩	%٧٦

(*) **المصدر: مسح الأحوال المعيشية في العراق (٢٠٠٤) ، ج٢، التقرير التحليلي ، بغداد، ص ١٣٨-١٤١.**

أما بالنسبة لمصادر الدخل للأسر في العراق ، فحوالي (٤٥%) من الأسر لديها دخل ثابت من خلال سوق العمل الرسمي ، ثم يلي ذلك في الأهمية العمل الخاص بنسبة (٣٤%) ، أما الأسر المتبقية بنسبة (١٩%) فتعتمد على دخل الحوالات التي تشمل المساعدات العينية التي تقدمها مؤسسات عراقية على شكل حصة غذائية ، ورواتب التقاعد تشكل جزءاً يسيراً منها والجزء الباقي من حوالات يقدمها الأفراد العراقيين الذين يعيشون في الخارج وهذه لا تلعب أي

دور فعلي في ضمان رفاهية الأسر العراقية ، وتعتبر الحصة الغذائية احد مصادر الدخل في العراق والموزعة على جميع العراقيين تقريباً بموجب نظام التوزيع العام (*) ، الذي أقر من قبل الحكومة العراقية عام ١٩٩٠ ومع بداية برنانج النفط مقابل الغذاء ، في عام ١٩٩٦ تم تمويل

(*) تم الاعتماد على كل من برنامج الغذاء العالمي (٢٠٠٤) ، ومنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، وبرنامج الغذاء العالمي (٢٠٠٣) ومعلومات من موقع مكتب الأمم المتحدة لبرنامج العراق :
http:// www. Un.org/Depts/o/p/ background/ Indexhtml.
وينظر ايضاً الموقعين :
http:// www. WFP.org.
http:// www. FaO.org.

الواردات الغذائية التي كانت تخدم نظام التوزيع العام من أرباح مبيعات النفط العراقي ، إذ أن (٩٦%) من الأسر العراقية تستلم حصصاً غذائية ،بأستثناء محافظة الأنبار،إذ النسبة منخفضة (٨٢%) بسبب انعدام الأمن فيها [١] . يعتمد الدخل على عدد من الخصائص الاجتماعية . الاقتصادية كالتعليم ونوع النشاط الاقتصادي ويكون ذلك جزئياً من خلال الأثر المباشر لهذه الخصائص على كسب الفرد ، إذ أن هذه الخصائص تمثل عوامل أساسية أخرى يمكن تلخيصها تحت عنوان " رأس المال الاجتماعي " ويرتبط الدخل بثلاثة قياسات لوضع الأسرة الاجتماعي هي : ١- نسبة الأفراد العاملين من الأسرة ٢- الوضع الوظيفي بالنسبة لأفراد الأسرة ٣- المستوى التعليمي لرب الأسرة .

وبالطبع فأن الدخل يزيد مع زيادة مشاركة الأفراد العاملين في الأسرة مما يجعلها في حالة اقتصادية أفضل خلافاً لقياسات الدخل للفرد الواحد . والمقياس الأكثر أهمية في التوزيع الاجتماعي هو الوضع الوظيفي عند افراد الأسرة ، إذ تقسم الأسر هنا الى ثلاث مجموعات : أُسر بدون أفراد يعملون ، وأُسر بافراد يعملون في القطاع غير الرسمي ،وأُسر يعمل فيها فرد واحد على الأقل في القطاع الرسمي (موظف بأجر) . المجموعة الأولى تتلقى دخلاً متدنياً والمجموعة الثانية يكون دخل الفرد أقل بقليل من وسيط الدخل القومي والمجموعة الأخيرة قد يساهم نصيب الفرد الواحد في العمل الرسمي في رفع نصيب الفرد من دخل الأسرة [٢]. ونجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة ودخل الفرد الواحد وترتفع مستويات الأجور التي يكسبها الأفراد ذوي المستوى التعليمي الأعلى ، وبخلافه يقل مستوى الأجور ويؤدي الى تدني الدخل .

يعتبر تفاوت الدخل في العراق منخفضاً إذا ما قورن بغيره من دول المنطقة، وتفرز بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق معامل جيني للتفاوت في الدخل قدره (٠,٣٥١) لعام ٢٠٠٣ و (٠,٤١٥) لعام ٢٠٠٤ ، مما يدل على أن الزيادة في التفاوت سببها الانتشار الأوسع للدخل بين كافة السكان . غير أنه من الصعب قياس مستوى الفقر في العراق بسبب عدم توفر البيانات ، فبدون بيانات الاستهلاك والأسعار لا يمكن تحديد خط الفقر الوطني بالاعتماد على انماط الاستهلاك للأسر العراقية ، ولعدم امكانية استخدام بيانات الدخل لقياس مستوى الفقر بشكل مباشر ، يجب استخدام طرق بديلة لتحديد الأسر والأفراد الفقراء ، من خلال تقييم ذاتي لوضع الأسرة

---

(١) مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، مصدر سابق، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٨-١٥٦.

المادي تتمثل أولها حول قدرة الأسرة على تحمل نفقات البنود الستة[*] ، ويحاول التقييم الذاتي الآخر أن يقيس مدى تعرض الأسرة للأزمات حول امكانية الأسرة على جمع مبلغ (١٠٠,٠٠٠) ألف دينار لحالات الطوارىء أو المقياس الذاتي الثالث للرفاهية فيتناول الوضع الاقتصادي للأسرة بشكل مباشر ، فيما إذا كانت الأسرة تعتبر نفسها من بين الأثرياء أو التي تتدبر العيش الكريم أو ليست فقيرة ولا غنية أو أنها من بين الأُسر الفقيرة في العراق . وهناك علاقة واضحة بين المقاييس الذاتية للرفاهية وبيانات الدخل . واجمالاً فأن نسبة (١٦%) من الأسر العراقية غير قادرة على تحمل نفقات أي من البنود الستة المذكورة ، ونسبة (٣٥%) غير قادرة على جمع مبلغ مائة ألف دينار لغايات الطوارىء ونسبة (٢٨%) تعتبر نفسها بأنها من بين الفقراء في العراق ، وتعتبر هذه القيم غير مطلقة وقد استخدمت هذه المقاييس الثلاثة الذاتية بسبب عدم وجود خط ثابت للفقر وبالتالي لا يمكن تحديد ما إذا كان الأفراد فقراء أو غير فقراء استناداً الى بيانات الدخل لأنه من احدى المشكلات التي تطرأ عند استخدام المقاييس الذاتية هو غياب تعريف مقبول للفقر ، وبالتالي فنحن غير قادرين على التحديد فيما إذا كانت النسب أعلاه من السكان هم من الفقراء ، فالأمر يعتبر بمثابة خيار عشوائي من خلال استخدام المقاييس الذاتية للرفاهية التي لا يعرف أي منها يمكن استخدامه كمقياس لخط الفقر ويوضح لنا الجدول (٦) تفاصيل ما تقدم آنفاً :

(*) البنود الستة : استهلاك الغذاء والتعليم ، الصحة ، ظروف العمل ،ظروف السكن،الضمان الاجتماعي . ينظر في ذلك : د. شنودة سمعان شنودة ، فصول التخلف والتنمية واقتصاديات المعيشة ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٣٨.

" تمهيـــد "

إن الفرص المضاعة والتي أدت إلى تراجع المحتوى النوعي والروحي لحياة العراقيين تجعل من تطلعاتهم لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ، حقاً من حقوقهم الأساسية ، الا أن العديد من التساؤلات تبرز حين تتصدر قضايا أخرى أولويات البرامج الحكومية [١] فكيف نجعل من مؤشرات التنمية البشرية أداة مؤثرة في صياغة السياسات العامة أو الستراتيجيات التنموية لمستقبل العراق ؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تتبلور عند وضع ستراتيجية للتنمية البشرية في العراق فيتطلب الأمر النظر إلى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية ، وقدرة تلك الخطط على معالجة النقاط الجوهرية ، والى مجمل التعقيدات السائدة والمحيطة وفق رؤية تعبّر عن القواسم المشتركة لمصالح تلك الطبقات والفئات الاجتماعية ، التي يهمها تحقيق عملية التطوير التنموي الشامل مما يتطلب وضع خطط تنموية قائمة على مبدأ الشفافية ، تظهر من خلالها أهمية دور المواطن في صنع القرار ، كون مصالح ورغبات الأفراد لها من الأهمية والمكانة المؤثرة في السياسة العامة والقرار الاقتصادي وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط ما من شأنه درء مخاطر تغلغل الفساد الاداري اتقاء تنفيذ تلك القرارات أو السياسات عند صنعها أو تنفيذها يؤدي إلى تعاون واسع النطاق بين مكونات المجتمع والدولة وبين قطاع الدولة والقطاع الخاص.

أولاً: ستراتيجية التنمية البشرية في العراق

عند النظر الى واقع الاقتصاد العراقي وما أدت اليه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الشمولي المبنية على تخطيط عشوائي لا يخضع لتنسيق علمي بين القطاعات الاقتصادية والتنمية البشرية ، وانما تجاوز فقط على حركة وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية . أدى الى تخلف على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وأبرز سماته هي [٢] :

١. ركود اقتصادي .
٢. اقتصاد أحادي .
٣. تخلف اقتصادي (صناعي . تجاري . زراعي) .
٤. فساد مالي وإداري .
٥. غياب دور التكنوقراط .

---

(١) نشرة التنمية البشرية ، التنمية البشرية في العراق : تداعيات الماضي وضرورات المستقبل ، ع١، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، ك٢/يناير ، ٢٠٠٦ ، ص ٢.

(٢) الفضلي ، شهاب أحمد، نحو ستراتيجية للتنمية الاقتصادية . الاجتماعية ، صحيفة الصباح ، بغداد، ع ٨٢٦ في ٦/ آيار/٢٠٠٦ ، ص ٤.

لوضع أية ستراتيجية للتنمية البشرية ، لا بد أن تنطلق من قاعدة اقتصادية مشخصة للعناصر والأهداف ومحددة الوسائل والسياسات ومحكمة الإدارة ، ولتحقيق ذلك لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار تجارب بلدان سبقتنا في التطبيق ، تكون معيناً في البدء بتطبيق ستراتيجية التحول الى اقتصاد السوق في العراق ، والهدف تجاوز الخطأ في عملية بناء الستراتيجية مما سيعظم من نتائج الاصلاح ويقلل الكلف ويعزز دعائم النمو المستدام وتوزيع ثماره بشكل عادل من خلال بحث معمق لواقع المجتمع العراقي ، ليستند الى رؤية موضوعية تأخذ الجذر التأريخي للتحول الى اقتصاد السوق وفلسفته القائمة على فكرة الهدم والبناء . وما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد ، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها الى استثمارات عالية الانتاجية ، كان مبعثه أيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم [١] . وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصادات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت أكثر البلدان تقدماً حتى أطلق عليها " النمور الآسيوية [*] ، وأصبحت مثلاً يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم حتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة أستطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات ، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان ، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية ، وبأخضاع تجربة النمور الآسيوية للفحوصات التنموية بمعمل تأريخ الفكر الاقتصادي نجد أن تفسيرها يندرج تحت مفهوم التنمية البشرية .

وتشمل مراحل ستراتيجية التحول إلى إقتصاد السوق وعناصرها ثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى : تحرير الاقتصاد .

المرحلة الثانية : سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي .

---

(١) عبد العزيز ، سيد، التنمية البشرية من ثراء المفهوم الى فقر الواقع ، مصدر سابق .

(*) " النمور الآسيوية " : هي تلك الدول التي أعتمدت على الذات وقطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله الى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها الى استثمارات عالية الانتاجية ومثالها (هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية) أو ما يسمى بالنمور الأربعة ، وكان ثمار ذلك القفزات التنموية التي وصلت اليها بأن حققت معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً لاعتمادها وأيمانها في قدرات وعقول ابنائها وسواعدهم .

ينظر في ذلك الموقع الالكتروني عبر شبكة الانترنيت :

http: // www. Islam online. Net.

وكذلك: د. حاكم محسن محمد ، مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول النمور الآسيوية ، في صحيفة الصباح ، بغداد، ع ٨٢٦ في ٢٠٠٦/٥/٢٦ ، ص ١٤.

المرحلة الثالثة : التصحيح الهيكلي .

وأن تعمل على التغيير البنيوي المنشود في الاقتصاد والمجتمع وأن يكون لمفهوم التطوير التنموي شمولية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... الخ إضافة إلى شموله العلاقات الاقتصادية والاقليمية والدولية لوضع خطط تستند الى حاجات ومعوقات التنمية ، فكل بلد يهدف الى التحرك بشكل منتظم نحو تنفيذ الاصلاحات والمحافظة على استقرار اقتصاده يحاول اكتشاف المسار الصحيح الأمثل الذي يؤدي الى تحقيق أهدافه في النمو والكفاية والرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي هذا الإطار يتمحور اتجاهان هما [1] :

١- المسار الشامل والسريع (الصدمة Big-Bang) : وهذا المسار يتبنى برنامجاً شاملاً يتم بمقتضاه تنفيذ أكبر قدر ممكن من الاصلاحات بأسرع وقت أي ظهور آني ومتزامن للاصلاحات مثل :

أ- تحرير الأسعار والتجارة وقابلية تحويل العملة .

ب- تثبيت الاقتصاد الكلي .

جـ - تحويل ملكية المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص ، وازالة الاحتكارات الكبيرة .

د- اصلاح النظم (التشريعات) .

وهذا المسار كما يراه علماء الاقتصاد خطر ، إذ لا تتوفر تجربة تأريخية لانفتاح مفاجىء ومتزامن من الأسواق والسلع والعوامل والأصول المالية والعملات الأجنبية ... الخ ، وخاصةً عندما يكون اقتصاد دولة ما يعاني من اختلالات كبيرة والنتيجة المتوقعة في بداية (الصدمة) هو انكماش اقتصادي .

٢- المسار التدريجي (Gradulist) : ويقصد بهذا النهج هو عكس النهج السريع والشامل (الصدمة) . إذ تكون الاصلاحات جزئية وعلى مراحل في قطاع معين أو أقليم معين، ترسم من خلالها الدولة أهدافاً محددة لعملية تبني اقتصاد السوق وفي هذا الاطار يتم التعامل مع ثلاث عناصر مترابطة هي :

أ- التغيرات الهيكلية والمؤسسية .

ب- تحرير الأسعار والتجارة .

جـ - تثبيت الاقتصاد الكلي .

---

(١) الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٤.

ولكل منها أفق زمني في التنفيذ . وخير مثال على هذا المسار النموذج الصيني وهو الاسلوب والمسار المفضل ، إذ تؤطر العملية بأكملها بقوانين وتشريعات وبعدها بمؤسسات تنفيذ القوانين الجديدة والترابط بين هذه العناصر وتكون خاضعة للتعديل والمرونة أثناء التنفيذ تبعاً للظروف والتطورات لاحتواء الآثار الجانبية واختلال التوازن والانفلات .

ثانياً: <u>الاصلاح الاقتصادي والتكيف الاجتماعي</u>

تعاني البلدان النامية ومنها العراق مشكلات اجتماعية أضحت تهدد مستقبلها نتيجة للانحسار الملحوظ في النشاط الاقتصادي مصحوباً ببرامج للتثبيت والتكيف الهيكلي ، أضعفت من قدرتها على إشباع الحاجات الانسانية الأساسية لمجتمعاتها . وأدت إلى تضخم الفئات الاجتماعية الهامشية زيادة في نسبة الفقر للأسر مما يدعو الى وضع ستراتيجية للاصلاح الاقتصادي والهيكلي لتصحيح الاختلال بين جانبي العرض والطلب في الاقتصاد القومي الذي يبرز جلياً في عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وارتفاع في الأسعار قياساً للدخل وغيره من أوجه الاختلالات ما يجعل تبني حزمة من الاجراءات الاقتصادية الكلية ، ويقاس نجاح عملية الاصلاح الاقتصادي من عدمه بمدى ونجاح تحقيق أهدافه الأساسية في خفض العجز في ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة وتحرير الصرف والقضاء على الفقر أو القضاء على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي الى زيادة في معدل النمو وخلق فرص عمل جديدة والحد من التضخم [١] .

مما تقدم أن أبرز المقترحات التي تسهم في وضع ستراتيجية ناجحة للتنمية البشرية في العراق يمكن اجمالها بـ :

١- رسم ستراتيجية اقتصادية واجتماعية للمجتمع العراقي يتم من خلالها معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، ومدى تأثيره في عملية تطور المجتمع .
٢- حصر الفئات الاجتماعية المتضررة من تداعيات وتحولات الاصلاح الاقتصادي بصورة دقيقة وتطبيق برنامج الحماية الاجتماعية .
٣- التركيز على ضرورة منح أولوية للمناطق والمحافظات الفقيرة للشروع في برامج تنموية .
٤- وضع ستراتيجية تنموية للمناطق الريفية واشراك المرأة .
٥- مكافحة الفساد الاداري والمالي .
٦- وضع خطط تنموية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً ومراجعتها بشكل مستمر لتعزيزها في ضوء معطيات الواقع والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والعلمي .

---

(١) الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٤-٥.

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ الى الانتكاسات والتحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية ويؤكد التقرير أن مسار التنمية البشرية غير ثابت أو مستقر على الاطلاق ، فالعالم المتغير دائماً ما يجلب تحديات جديدة وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين انتكاسات وتحولات مضادة حقيقية ، ففي نهاية عام ٢٠٠٠ كان هناك ما يقارب من (٣٦) مليون فرد يعيشون بمرض نقص المناعة البشرية المكتسب / الأيدز . (٩٥%) منهم في الدول النامية وبسبب هذا المرض كعامل أساسي . شهدت أكثر من عشرين دولة هبوطاً في العمر المتوقع بين (١٩٨٥. ١٩٩٠) و (١٩٩٥. ٢٠٠٠) . وفي شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة أدى الأثر الموزع للتحول إلى إثقال الحياة البشرية بخسائر كبيرة مع آثار سلبية على الدخل والقيد بالمدارس والعمر المتوقع خاصة للذكور [١].

بالاضافة الى ذلك يظل الأمن الشخصي مهدداً من قبل الجريمة والصراعات. فقد خلقت العولمة فرصاً عديدة للجريمة عابرة الحدود وظهور شبكات ومؤسسات الجريمة متعددة الجنسيات ، في عام ١٩٩٥ قدر حجم تجارة المخدرات غير الشرعية بحوالي (٤٠٠) مليار دولار وحوالي (١,٨) مليون امرأة وفتاة كانوا ضحايا تجارة غير مشروعة ، وبسبب الصراعات فأن العالم يحتوي الآن على (١٢) مليون لاجىء و(٥) ملايين شخص مشرد داخلياً .

أما الديمقراطية نظام هش وعادةً ما يعاني من النكسات ، فالحكومات المنتخبة أسقطت في دول مثل كوت ديفوار وباكستان [٢].

شكلت المعطيات الدولية السياسية ، وفي مقدمتها تفكك الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والسعي المحموم لإقامة نظاماً دولياً جديداً ، تتربع على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية . ودوافع محمومة للفكر الرأسمالي الغربي وبنحو متلازم مع الحالة الوصفية ، لإعادة صياغة اقتصادات الدول النامية ومنها أقطارنا العربية بنحو يتكيف مع متطلبات الهيمنة الغربية، التي أفرزت جراء هذه التحولات السياسية . وتسعى اليوم النظم والمؤسسات الغربية إلى جانب الكتابات الاقتصادية لطرح مناهج تسعى الى فرضها على الدول النامية بشتى الوسائل المتاحة ، وتلاقي هذه التوجهات في بعض أقطارنا العربية القبول والتبني بدوافع مختلفة . على الرغم من ان هذه التوجهات تمثل بحد ذاتها تحديات ومعوقات كبيرة أمام حدوث عملية التنمية البشرية في اقطارنا النامية ، ربما كان نمط التركيب السلطوي وعلاقة التبعية خلفيتها الأساسية التي تغلفها بأسم

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، مطبعة جامعة أكسفورد ، نيويورك ، ٢٠٠١ ، ص ١٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣.

الواقعية ، بينما تشهد من جانب آخر الفكر الاقتصادي القومي الملتزم بقضايا أمته يقود نضالاً مريراً لتبيان مخاطر هذه التوجهات [١] .

ويرى الدكتور (جورج قرم) : أن تحريك عملية التنمية لا يمكن أن يتم فقط عبر السياسات الاقتصادية والمالية الاجمالية المحددة من قبل الجهاز المركزي للدولة تحت ضغوط الظروف الدولية المختلفة التي لا يُسيطر عليها (أسعار النفط ، تقلبات أسعار العملات ، المساعدات والتمويلات الخارجية) . بل إن القاعدة الحقيقية لانطلاقة التنمية المتواصلة التي تستغل قدرات المجتمع ، المادية والبشرية الاستغلال الأمثل ، يجب أن تعتمد على القاعدة البلدية والمحلية وان تعمل لتحريك جميع اركان التغيير فيها وتستنفرهم استنفاراً شاملاً . وعلى الدولة المركزية أن تخفف من دورها شبه الاحتكاري في المسار التنموي وان تضع كل ركن من أركان التغيير أمام مسؤولياته التنموية الجسيمة التي لا يعيها في معظم الأحيان ، وذلك لأننا ما نزال في الأقطار العربية أسيري نظرة ضيقة الى الآليات التنموية حيث نحمّل الدولة المركزية وأجهزتها كل الاعباء التنموية ونعفي الاطراف الأخرى الرئيسة من أية مسؤولية ! [٢] .

فنحن ننظر على سبيل المثال إلى القطاع الخاص على ان هدفه الرئيسي والحصري هو الربح ، بغض النظر عن كفاءته ومستوى أدائه في خدمة الاقتصاد وبغض النظر عن استهلاكه للموارد الطبيعية دون ضوابط أو عن عدم استفادته من القدرات البشرية المتوفرة أو عن إنتاجه سلعاً وخدمات لا تناسب كل فئات المجتمع ، سواء من ناحية الكلفة أو الجودة أو أهميتها الاستراتيجية في اطلاق عملية التنمية[٣].

فهنا نتساءل كيف يمكن إدخال القطاع الخاص في عملية التنمية ؟

الاجابة تكمن بالسماح لهذا القطاع بأن يعمل على نحو خلاق ، وبتشجيع نواحي أبتكاره. وهذا يتطلب وجود سياسات داخلية وتجارية متكاملة لضمان وجود بيئة سوقية تنافسية ، وتنظيم أي احتكار أو احتكار القلة ، لاسيما إذا كان يقدم خدمات أساسية ، وفي حالات كثيرة طالب القطاع الخاص بأعانات وحماية وبنية أساسية من الحكومة لكي يستفيدوا من الأسواق العالمية . ولكن في حالات أخرى قبلت الشركات المحلية تحدي تطويع العولمة لصالح البلد [٤] . إن معالجة الفجوات

---

(١) المهاجر، محمد كاظم ، مصدر سابق ، ص ١٤.

(٢) قرم، جورج ، التحديات التي تواجه التنمية البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، مطابع البحرين، البحرين ، ١٩٩٩، ص ٩٦.

والمعرقلات التنموية في العالم العربي تتطلب حقاً تغييراً ثورياً في النظرة الى التنمية ، وتتطلب كذلك تحديد الأطراف الرئيسة فليها وطريقة أيقاظ الوعي التنموي لدى تلك الأطراف ، وحثهم على الدخول في حوار متواصل لمعالجة القصور التنموي العربي ، ويتوجب من أجل ذلك تطبيق آليات مشاركة كل طرف من أطراف التنمية في المعالجة للوصول الى نهضة اقتصادية واجتماعية وانتاجية شاملة ، تقضي على مواقع التبذير وسوء الاداء وتحافظ على البيئة وتؤمن القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاقتصاد الدولي وتستثمر الموارد الطبيعية والبشرية استثماراً عقلانياً مفيداً لكل شرائح المجتمع [١] .

ويوضح تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ : بأن أزمة التنمية في الوطن العربي أضحت من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب ، بحيث أصبح أي اصلاح حق لاحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد جهد الاصلاح الى جنبات المجتمع العربية كافة . فكما يظهر جلياً من الرؤية الاستراتيجية المقدمة لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية ، فإن الاصلاح المجتمعي المطلوب يمتد إلى البنى الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، وقبل كل شيء الى السياق السياسي على الأصعدة القطرية والاقليمية والعالمية ، وبعبارة أخرى ، لم يعد الاصلاح الجزئي كافياً مهماً تعددت مجالاته ، ومن ثم فإن الاصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الابطاء او التباطؤ حرصاً على مصالح راهنة أياً كانت [٢] .

يتضح كذلك أن القيد السياسي على التنمية الإنسانية في البلدان العربية هو الأشد وطأة والأبعد إعاقة لفرض النهضة في الوطن العربي ، ونتيجة لغزو العراق واحتلاله ، خرج الشعب العراقي من تحت وطأة حكم استبدادي انتهك جميع حقوقه الأساسية وحرياته ، ليقع تحت سلطة احتلال أجنبي زاد من معاناته الانسانية وتداعيات هذا الاحتلال انعكست سلباً على التنمية البشرية في العراق [٣].

وعلى ضوء ما تقدم ، تواجه التنمية عامة تحديات جسيمة يمكن اجمالها بثمانية تحديات هي [٤] :

١- التحدي الأول يكمن في وضع استراتيجية فعالة للتعامل مع التهديدات الخطيرة الراهنة في شكلها العسكري والأمني كالحروب والإرهاب والنزاع ٠٠٠الخ.

---

(١) قرم ، جورج ، مصدر سابق .

(٢) تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ ، UNDP ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٥، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣.

(٤) الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣.

٢- التحدي الآخر يشمل كل ما يتصل باستعادة النمو الاقتصادي العريض القاعدة، والقابل للاستمرار ، ويطال ذلك شكل العلاقة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ، كما يقع ضمن هذا العنوان وضع تصورات لاستخدام الطاقات والموارد المتاحة والتجارة البينية(*) ، وتبادل عوامل الانتاج بين البلدان والتكامل الانتاجي ٠٠٠ الخ .

٣- التحدي الذي يتضمن المشكلات ذات الطابع الاجتماعي ، بدءاً من مشكلة الفقر ، والتفاوت في توزيع الثروة ، وتدهور شروط السكن ، وانتشار الأمية، وعدم كفاية الرعاية الصحية ، وقصور أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي ، وصولاً الى مشكلات التفكك الاجتماعي .

٤- التحدي الذي يشمل المشكلات ذات الطابع الديموغرافي والتي تتضمن تبعات التكوين العمري للسكان لجهة النسبة الكبيرة من الأطفال والشباب ، وهو ما يستتبع ضرورة التوسع المناسب في خدمات التعليم ، وتوفير فرص عمل لاجيال الشباب الذي يدخلون سوق العمل . كما تتضمن تبعات المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في ظل الأداء الاقتصادي المتراجع والسياسات الاجتماعية المتقلصة ، ومسألة الهجرة الداخلية وتضخم السكن في المدن وفي العشوائيات والضواحي .

٥- التحدي الذي يتعلق بشكل خاص بوضعية المرأة والشباب في المجتمع . فالطابع الأبوي للتشكل الاجتماعي والسياسي في معظم البلدان النامية ، معطوف على بعض الخصائص الثقافية في تفاعلها مع مؤثرات العولمة ، مما يؤدي الى تهميش متزايد للمرأة وللشباب في المجتمع ، وهو ما يعطل قدرات كبيرة لتطوير التنمية وتوفير مستقبل أفضل للبلاد ، بالاضافة الى كونه انتقاصاً لحقوق النساء والأطفال الأساسية .

٦- التحدي البيئي ، والمتمثل بشكل خاص في مشكلة التصحر ، وندرة المياه ، وتدهور بيئة السكن في المناطق والضواحي الفقيرة ، بما فيها توفر المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي والسكن اللائق . إضافة الى التدهور المستمر في القطاع الزراعي والانتاج الغذائي وما ينتج عنه من اضرار اقتصادية وضغوط على الموارد البيئية التي تشكل مصدر عيش السكان .

(*) التجارة البينية : وهي حركة تبادل السلع والبضائع والخدمات بين الدول ضمن إطار النظام العالمي . ينظر في ذلك : د. حسين عمر ، مبادىء المعرفة الاقتصادية ، منشورات ذات السلاسل، ط١، الكويت، ١٩٨٩ ، ص ٦٣٠.

٧- التحدي المتصل بمسألة ضعف الديمقراطية والمشاركة السياسية على الصُعد المركزية والمحلية . فبالاضافة الى ضعف مرونة النظام والمؤسسات السياسية ، وتضخم البيروقراطية والغياب العملي لآليات سليمة ودورية لتداول السلطة وأيضاً الطابع المركزي الشديد للنظام السياسي ، وأفتقاد المجتمع عموماً لمؤسسات التمثيل والسلطة المحلية الفعلية ، كما أن فكرة المجتمع المدني نفسها ، من حيث التعبير عن نسق من المؤسسات والممارسات التي تملك حيزاً من الاستقلال النسبي إزاء السلطة السياسية واجهزتها ، تكاد تكون غائبة تماماً عن ثقافة السلطات وثقافة المجتمع أيضاً .

٨- التحدي الثقافي . فهل بالامكان أن تحقق مجتمعاتنا تنمية حقيقية دون ثقافة تنمية ؟ فهل بأمكان مجتمعات تجد نفسها منقسمة بين ثقافة ماضية يعاد انتاجها بشكل مشوه غالباً باعتبارها ثقافة منغلقة على ذاتها باسم الهوية والخصوصية من جهة ، وبين ثقافة العولمة الاستهلاكية من جهة أخرى ، هل بامكانها تحقيق تنمية ؟ أم أن التنمية تتطلب وجود ثقافة أصيلة تقوم على المواطنة والديمقراطية والعدالة والعمل المنتج والتضامن الاجتماعي ؟ ثقافة تستطيع أن تميز بين الحداثة وقيمها ، وبين العولمة فتسهم في انجاز التحول التأريخي الذي لم ننجح في تحقيقه في الحقبات السابقة .

ويرى الدكتور عبد الستار البياتي [١] : أن التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية والاصلاح الاقتصادي في العراق تتمثل بعدة عوامل تشكل تحديات خاصة هي :

١٠ <u>الجانب الأمني :</u>

مما لا شك فيه ان أستتباب الأمن مهم جداً لاتاحة الفرص الملائمة لاجراءات الاصلاح الاقتصادي لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني ٠٠ وفي ظله يمكن إنجاز أية عملية نهوض اقتصادي ، والعكس صحيح أيضاً بمعنى آخر لا نتوقع إعادة اعمار العراق والنهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الأمني . وثمة بُعد آخر من أبعاد عدم الاستقرار والانفلات الأمني هو التوترات الأثنية [٢] ، بين مكونات الشعب العراقي ودور القوى الخارجية في إثارة التوترات الطائفية سعياً لاشعال حرب أهلية تجعل البلد في حالة من الفوضى لا تنتهي مما يمهد السبيل لبقاء القوات الأجنبية أطول فترة ممكنة من أجل نهب خيرات وثروات البلد وعدم تمكنه من التمتع بالسيادة والاستقلال الوطني . إن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في العراق

---

(١) البياتي ، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح ، بغداد، ع ٨٢٦ في ٦/ آيار/٢٠٠٦ ، ص ٣.

(٢) تقرير الراصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٤ ، العراق لا أمن للجميع ، مونتيفيديو ، أوروغواي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٢.

يتطلب توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة، لأن رأس المال سريع الهرب (التطاير) عند حدوث الازمات والانفلات الأمني ، ولهذا فأن الاستقرار الأمني محدد أساسي من محددات الاستثمار، وفي هذا الصدد يقول (كايث كراين) الاقتصادي في مؤسسة (راند Rand) الذي عمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة : (لست أعتقد أن بأستطاعة مجلس ادارة الشركة متعددة الجنسيات أن يوافق على استثمار كبير في هذه البيئة ، فإذا كان الناس يطلقون النار على بعضهم بعضاً فأنه من الصعب فعلاً تنفيذ مشروعات الأعمال) .

ومن أجل هذا عمدت الكثير من الشركات مثل شركة (جنرال موتورز) وشركة (سمنز أي جي) وشركة (بروكتر وغامبل) وغيرها، أما الى تجميد أعمالها أو عدم فتح فروع لها في العراق أو سحب موظفيها منها [١] .

وعلى الرغم من أهمية القول أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق سيكون عامل طرد لدخول الشركات المتعددة الجنسية الى داخل الاقتصاد العراقي والكثير من الآراء تؤكد على الافتراض بأن عدم حصول تقدم في المجال الأمني وشيوع الاستقرار السياسي هو معلماً بارزاً للشركات تستند إليه في احجامها عن الدخول في العملية الاقتصادية ، مع تواجد آراء تشير الى أن الشركات بامتلاكها لميليشيات عسكرية أو الاعتماد على الشركات الأمنية أو القوات الأجنبية يمكن ان تتجاوز هذا المحدد ، إذ أن الشركات المتعددة الجنسية أصبحت تمتلك ميليشيات عسكرية كبيرة [*] ذات كفايات وتقنيات عالية تعمل على تأمين الحماية والدفاع عن المنشآت الصناعية التابعة لهذه الشركات بل وللقيام بأي عمل عسكري أو قمع أو معارضة قد تكون مهددة لمصالح تلك الشركات التي تمثل مصالح دولها المتقدمة[٢].

ولا يخفى أيضاً أن عمليات التخريب عند غياب الأمن تكلف مبالغ ضخمة، وعلى سبيل المثال تشير تقارير وزارة النفط العراقية إلى أن قيمة الاضرار الناجمة عن تخريب أنابيب النفط خلال الفترة التي أعقبت سقوط النظام السابق قد بلغت (٧) مليارات دولار ، بالاضافة إلى الخسائر

---

(١) البياتي ، عبد الستار ، مصدر سابق ، ص ٣.

(*) وعلى الرغم من إدانة الأمم المتحدة لنشاط الارتزاق ، إلا أن العديد من الدول المتقدمة تدعم شركات الارتزاق . فنلاحظ ان الولايات المتحدة تعمد الى التلاعب في تعريف تلك الشركات بحيث تنفي عنها صفة الارتزاق وكذلك بريطانيا تسمح للعديد من هذه الشركات بممارسة نشاطها علناً . ومن أمثلة ذلك دور شركة ساند لاين البريطانية في سيراليون . للمزيد ينظر الموقع الألكتروني :

http:www.Albayan. Com.ac/Albayan/seyase/2003/issue6442/texts two 6.htm.

(٢) بريسارد، شارل وداسك ، غيوم، النفط وراء حروب أمريكا في العالم ، ترجمة ، فالح عبد القادر ، عرض في مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ع٢٨، آب، ٢٠٠٢، ص ٢٩-٣٠.

الناجمة عن الفرص الضائعة لتصدير النفط، وهكذا بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي تركت أعمال التخريب فيه آثاراً سلبية عميقة على حياة المواطنين والفعاليات الاقتصادية [١] .

٠٢ البطالة :

نظراً لعدم وجود احصاءات دقيقة حول البطالة فقد تناقضت بياناتها وتشكل البطالة في مختلف دول العالم المشكلة الأولى ، وهناك ما يقارب (مليار) عاطل عن العمل في الدول الفقيرة ، وهناك نحو ثلاثة ملايين شخص ينضمون سنوياً الى طابور البطالة في بلدان الشرق الأوسط وحدها ، ويبدو أن البطالة دخلت مرحلة جديدة تختلف عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتتفاوت معدلات البطالة ، خاصةً في البلدان النامية . ويأتي العراق في مقدمة دول الشرق الأوسط وكما أكدت وزارة التخطيط نسبتها بـ (٥٩%) من حجم قوة العمل و (٣١%) بطالة مؤقتة ونحو (٤٣%) بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات بـ (٨٥%) من قوة عمل النساء في العراق . فأنها تُعدُّ التحدي المعوق لعملية التنمية البشرية في العراق ، بسبب ما تتركه من آثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع ، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي ، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي ، وتراجع دور الدولة في ايجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الانتاج ، إضافة الى الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة ، والحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق (١٩٩١-٢٠٠٣) وتدني مستوى الانتاج والتنمية الى أدنى مستوى ، وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب . وتدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام وما تبع ذلك من أعمال التخريب والإرهاب وتوقف تام للانتاج وإنخفاض كبير في صادرات النفط والضرائب مما انعكس سلباً على احداث عملية التنمية البشرية في العراق بل شكل عائقاً مهماً أمامها [٢] .

٠٣ ظاهرة الفقر :

(١) البياتي ، عبد الستار ، مصدر سابق، ص ٣.

(٢) هادي ، غزوان ، البطالة ، صحيفة الصباح ، ع ٨٣٢ في ١٣/آيار/٢٠٠٦، ص ٢.

الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ينمو في سياق تأريخي . مجتمعي . جغرافي ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه [١].

ويعرّف البنك الدولي (الفقر) بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة .

ونرى أن الدكتور محمد حسين باقر في تعريفه هذا المفهوم قد اعطى مساحة أوسع في تفسير مضامينه عندما قال بأن الفقر : حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في إنخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعانة والبطالة والكوارث والازمات .

ومهما يكن من أمر ، فأن ظاهرة الفقر اليوم في العراق من أهم المعضلات التي تواجه الدولة وعملية الاصلاح الاقتصادي بعد أن وصلت نسبتها الى (٦٠%) كما أقرت بذلك استراتيجية التنمية الوطنية ، وطالما ستظل مرتفعة في المستقبل إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار العوامل الآتية [٢] :

أ- ارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل في العراق الى (٢,٨%) في متوسطه السنوي للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) وهذا المعدل له إنعكاساته في زيادة معدلات الاعالة وعرض القوى العاملة .

ب- ارتفاع معدل البطالة وتأثيراته السلبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الاخلاقية .

جـ - الانخفاض المستمر في معدلات الأجور الحقيقية ، وعلى الرغم مما شهدته الدخول النقدية من تحسين واضح منذ سنتين فأنها ما عادت مجزية اليوم لرفاهية العائلة العراقية وغير كافية لتلبية متطلباتها الضرورية نظراً لارتفاع نسبة ضريبة الدخل وارتفاع الأسعار وأجور الخدمات وغيرها .

---

(١) حمزة، كريم محمد ، الفقر : تطور مؤشرات الاطار المفاهيمي : في كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ، ٢٢-٢٣ ت١/٢٠٠٠، مجموعة باحثين ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

(٢) الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣.

تحتل موضوعة اجتثاث الفقر (Eradication of Poverty) صدارة اهتمامات المتخصصين والهيئات والمؤتمرات العالمية . ولم يبقَ مركز أو مؤسسة دولية لم تطالب بالوصول الى أهدافها [١] .

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إن تحقيق أهداف التنمية البشرية يعد أمراً مهماً نتيجة تنامي الاعتماد المتبادل (Interdependence) والتكامل بين بنى البشر في ظل عالم اليوم المعولم . فإذا كانت العولمة (Globatization) وبوادرها وإرهاصاتها هي التي جعلت التنمية البشرية مسألة واجبة وغاية في الأهمية ، لذلك لجأت الدول النامية إلى وصفات صندوق النقد الدولي وان الفكر النيوكلاسيكي مبني على النقيض من مفهومي اجتثاث الفقر والتنمية البشرية والذي يؤكده أيضاً التفسير الذي ينص على أنه هناك مجموعتين من السلع والخدمات احداهما تضم حزمة الحاجات الأساسية (متطلبات التنمية البشرية) والثانية تضم حزمة متطلبات الرفاهية (سلع الأغنياء) ولغرض تحقيق إشباع أكبر من حزمة سلع الحاجات الأساسية ومتطلبات التنمية البشرية ، فأن الأمر يقتضي إعادة توزيع الدخل لصالح أفراد المجتمع من ذوي الدخول المنخفضة حتى يمكن تغيير ميل خط الميزانية في وضع جديد مقارنة بمثيله ما قبل إعادة توزيع الدخل . وهذه المسألة لا تتفق والآراء النيوكلاسيكية ، مما يعني بالضرورة أن سيادة الآراء الأخيرة ستعمل على توزيع الموارد في غير صالح متطلبات سلع الفقراء في الأجل القصير في أقل تقدير [٢] .

نخلص إلى القول أنه لا بد من سبيل للخلاص ، فالعلة معروفة ، ديون كبيرة ودائنون غير صبورين ومشروطية صندوق النقد الدولي لن تزيد الأمر إلا سوءاً والفقر يزداد والاقطار العربية المدينة يزيدها الفقر اضطهاداً والحل نعتقده بصراحة بأصلاح الاصلاح ، أي أن ما خرّبه الاصلاح الاقتصادي الذي جاء على وفق سياسات الصندوق يحتاج إلى سياسات اصلاحية وطنية تعيد للمجتمع بعض هيمنته على إقتصاده الوطني مقابل اعطاء الفرصة لرؤوس الأموال العربية وبعض الأجنبية لأن تساعد في الاستفادة من امكانيات المجتمع الاجتماعية والعملية والجغرافية ، يكون ذلك في ظل انسحاب تدريجي من التزامات تلك الاقتصادات تجاه صندوق النقد ويمكن الاستفادة من بعض التجارب الحديثة لدول امريكا اللاتينية [٣] .

---

(١) المسافر ، محمود خالد ، أشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا أجتثاث الفقر في الوطن العربي : في كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨٥.

(٢) حافظ ، سعد، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي ، اعمال المؤتمر الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، تحرير مهدي الحافظ ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٩٤-٤٩٥.

(٣) المسافر ، محمود خالد ، مصدر سابق، ص ٣١٠.

٠٤ الفساد الإداري :

يمكن القول ان الفساد الإداري سلوكيات منحرفة يمارسها بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الإداري وخارجه تؤدي إلى صرف ذلك الجهاز عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف شخصية سواء كان ذلك باسلوب فردي أو جماعي . وبالتالي يؤدي هذا الفساد إلى تعطيل مسيرة التنمية والاصلاح الاقتصادي ويقف عبئاً أمام تنفيذ سياساته [١] . أصبحت قضية الاصلاح الاقتصادي في العراق حاجة فعلية ، في ظروف التشوهات العديدة للسوق ، نتيجة الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة والظروف المعيشية المتدنية ، علاوة على التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي ، كما ان السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في العراق زادت من حدة أزمة الاقتصاد العراقي بفعل انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي . ذكرت مجلة " نيوزيك " الامريكية أن تساهل الادارة الامريكية مع شركات مقاولات متوسطة في عمليات احتيال بالعراق حوّل العراق الى منطقة نهب حرة [٢] .

إن أية ستراتيجية للتنمية البشرية في العراق تتطلب تحديد والتزام مجموعة مبادىء ، تتقدمها : أولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقراً (الأقل إنتاجية) وفق مبدأ التنمية من الأسفل إلى الأعلى ٠٠ استمرار تبني الدولة ضمان الحد الأدنى لمعيشة المواطنين ، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية ٠٠ تأكيد احتضان الخبرات والمؤسسات العراقية ٠٠ تسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطية بأتجاه تحقيق الهدف الصعب وهو إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني [٣] .

ثالثاً: معوقات التنمية البشرية

إن التنمية هي مشروع وخيار للتطور الحضاري الشامل لمجتمعاتنا يشمل الأبعاد والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في آنٍ واحد، ويتضمن استعادة لجوهر

---

(١) الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣.

(٢) حميد رشيد ، عبد الوهاب ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، بحث منشور في موقع اسلام اون لاين، آذار، ٢٠٠٥م:

http:www.Islam online .org/Iraqi- writer– Iraqi-issue-27/28.3.2005-text- issue-27-33 htm.

(٣) المصدر نفسه .

مشروع النهضة العربية في بداية القرن الحالي والمشروع الوطني الاستقلالي لمرحلة ما بعد الاستقلال [١] .

إن الشروع في عملية التنمية ليست بالمسألة السهلة ، وذلك لما تتطلبه من بذل جهود كبيرة وانفاق أموال كثيرة ، ونشاطات مكثفة تتظافر جميعها على نجاح مسيرة التنمية بشكل متكامل ومتوازن ، ولا بد من أن تواجه مسيرة التنمية بجملة من المعوقات [٢] . وتعمل هذه المعوقات على أفشال أي جهد تنموي يبادر اليه المجتمع المعني بإحداث التحول والتغير في البنى والمضامين الاقتصادية والاجتماعية وتتبلور المعوقات في جملة من العوامل هي :

١- **العوامل الاقتصادية :**

تعاني أغلب الدول النامية ، بإستثناء البلدان الغنية بموارد النفط والمعادن الأخرى من نقص في رؤوس الأموال اللازمة التي من المؤمل أن تُستثمر في العملية الانتاجية والملاحظ في اقتصاديات هذه الدول، هو أن ندرة رؤوس الأموال حقيقة لا يمكن انكارها وبأنها تساهم في استمرار التخلف ، كما ان ضآلة المدخرات هي نتيجة لضآلة الدخول في هذه الدول [٣] . وقد أكدت دراسات الأمم المتحدة على أهمية العامل البشري في التنمية وان التقدم الاقتصادي في الدول النامية يستند في الجزء الأكبر منه على الاستثمار البشري وليس على رأس المال انطلاقاً من النظرة التي ترى أن توسيع آفاق الانسان من خلال برامج التثقيف ورفع كفايته المهنية عن طريق التدريب وتحسين درجة حيويته من خلال الرعاية الطبية هي في جوهرها عامل أساسي في تحقيق التقدم الاجتماعي [٤] . وبما أن الدول العربية هي من ضمن البلدان النامية والعراق بإعتباره جزء من الأمة العربية ونظراً لما تتمتع به الدول العربية ومنها العراق بسمات خاصة ميزته عن بقية دول الجنوب ومن أهمها [٥]:

٠١ السمة الأولى هي وجود كميات كبيرة من النفط فيه، الأمر الذي يجعله المصدر الأول لتوفير هذه الطاقة للدول الصناعية لسنوات طويلة ، وتلعب هذه السلعة الاستراتيجية دوراً

---

(١) التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، مصدر سابق، ص ٩.

(٢) كامل ، سميرة محمد ، التنمية الاجتماعية : مفهومات أساسية . رؤية واقعية ، الاسكندرية ، مصر، ١٩٨٤، ص ٤٣.

(٣) محمد قفطان ، محمد فاضل ، التنمية الاقتصادية ، بغداد، مطبعة الحوادث ، ١٩٨٤، ص ٣٤.

(٤) السمالوطي ، نبيل ، علم اجتماع التنمية ، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨١، ص ١١٣.

(٥) التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، مصدر سابق، ص ١٢.

هاماً في النمو الاقتصادي للوطن العربي من جهة، وفي تزايد مخاطر ومخططات إعادة السيطرة على المنطقة من أجل التحكم بهذه السلعة الاستراتيجية كما حصل ويحصل في العقدين الأخيرين في منطقة الخليج العربي ، ولاسيما بعد الدخول العسكري الامريكي المباشر إليها بعد حربين مكلفتين بهدف إحكام السيطرة على منابع النفط ، وطرقها وأسعارها وأسواقها ، ولقد تفرع عن وجود الثروة النفطية ، تراكم ثروات نقدية هائلة في الدول الخليجية ذهبت بمعظمها لتمويل فواتير شراء أسلحة وانظمة أمنية وتم إعادة تدويرها وامتصاصها في الدول المتقدمة بحيث تحولت المنطقة الى منطقة ينقصها رؤوس الأموال وتئن تحت الدين عوضاً عن الاستفادة من فائض الأموال المتوفرة من هذه السلعة الاستراتيجية ، كما ان العالم العربي قد شهد في العقود الأخيرة درجة من هجرة العمالة بين دولة عربية وأخرى .

٠٢ السمة الثانية المرتبطة بالأولى إلى حد كبير هي أهمية الموقع الاستراتيجي الذي احتله العالم العربي في إطار الحرب الباردة وتعرضه لصراع تأريخي طويل مع الغزو الاستيطاني الصهيوني المدعوم من المراكز العالمية المسيطرة مما عرضه الى اتباع نمط من العسكرة والتعرض لخمسة حروب كبيرة ومكلفة وصرف الكثير من الموارد الاقتصادية على الميزانيات العسكرية وعلى التسلح .

٠٣ السمة الثالثة المهمة هي قلة المياه وتحولها الى قضية أمنية استراتيجية وقضية تنموية مهمة .

٠٤ عرف العالم العربي خلال الخمسين سنة الأخيرة تعاظماً لدور الدولة في الاقتصاد .

٠٥ السمة الخامسة التي يتميز بها العالم العربي وتدفع بالبعض إلى إعتباره استثناءاً هو مشكلة الديمقراطية . فالدول العربية تشترك في خاصية غياب مبدأ تداول السلطة ، وضمن المشاركة السياسية ، وطغيان الدولة بما هي جهاز سلطوي وبعدم احترام حقوق الانسان ، وحقوق الاقليات القومية ، مع تهميش مفهوم دولة القانون .

٠٦ مسألة تخلف الإدارة والمركزية الشديدة في الدولة وأجهزتها ومسألة الفساد .

٠٧ مسألة العمالة العربية المهاجرة في العالم العربي ، وهنا تبرز مشكلات مختلفة منها مشكلات العمال المهاجرين انفسهم غير المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية وفقدان البلدان المصدرة للقوى العاملة إلى ثروة بشرية هامة جداً وضرورية للتنمية وعدم قدرة البلد المضيف على استقبال الاعداد الوافدة من العمال المهاجرين ... الخ .

٠٨ هناك خاصية مميزة لقضية المرأة في العالم العربي ، فالى جانب العوامل الاقتصادية . الاجتماعية العامة التي تعيق إندماج المرأة في المجتمع ومشاركتها النشطة في عملية التنمية ، هناك عوامل ثقافية اجتماعية خاصة بالتركيب الاجتماعي التقليدي السائد في العالم العربي والذي يغذي النزعة الذكورية المتطرفة ، مما يزيد من حدة التفاوت بين المرأة والرجل ويهمش دورها [١] .

وعلى الرغم من ان معظم البلدان العربية أحرز تقدماً بارزاً في عدد من المؤشرات الاجتماعية منذ العام ١٩٧٠ ، فإن هذا لم يمنع أن تبقى الدول العربية بالاجمال ، حسب تقارير التنمية البشرية في حالة تأخر واضح، قياساً إلى البلدان النامية في المناطق الأخرى فيما عدا دول افريقيا في جنوب الصحراء ، إن عوامل وشروط التنمية موزعة بشكل غير متساوٍ في العالم العربي ، الأمر الذي يجعل تحقيقها مشروطاً بأشكال التعاون والتكامل الاقتصادي المفقود الى حدٍ بعيد، إلا أن العلاقات الاقتصادية العربية البينية متدنية جداً مقارنةً بعلاقة الدول العربية مع الدول الأخرى وخصوصاً الدول الغربية ، إن حجم التجارة البينية في العالم الغربي لا تتجاوز (٤-٥%) من الحجم الاجمالي للتجارة العربية ، بينما تصل نسبة التبادل التجاري مع العالم العربي إلى أكثر من (٨٠%) [٢] . بالاضافة إلى ذلك فأن بعض الدول النامية تفتقر أو تعاني من نقص الموارد الطبيعية التي تساعدها على إدامة المشاريع الانتاجية التي تستحدثها ، إلى جانب افتقارها إلى التقنيات التي تعينها على تحويل مواردها الطبيعية إلى بضائع وسلع انتاجية . على الرغم من التغيرات التي احدثتها الدول العربية في إعادة هيكلة اقتصادياتها وتبني سياسات التحررية الاقتصادية وخصخصة مشروعاتها العامة ، وما انطوى عليه ذلك من اجراء تغيرات في مجال تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيقها للقوانين التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمقارنة مع المجموعات الاقليمية الأخرى وبلغ حجم التدفقات الاستثمارية الى الدول العربية الذي كان (١,٣ مليار دولار) عام ١٩٩١ ، إرتفع الى (١,٥ مليار دولار) عام ١٩٩٤ ثم

---

(١) التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، المصدر السابق ، ص ١٢-١٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٦.

إزداد الى (٢ مليار دولار) عام ١٩٩٦ [١] . ثم الى (٣,١ مليار دولار) عام ١٩٩٨ [٢] ، وارتفعت الى (٦ مليار دولار) عام ٢٠٠١ ، إلا أنها إنخفضت الى (٤ مليار دولار) عام ٢٠٠٢ [٣] .

وأغلب تلك الاستثمارات تركزت في الدول المنتجة للنفط لاسيما السعودية التي استحوذت على (٢مليار) دولار عام ٢٠٠١ وانها إنخفضت الى (٢٠٨) مليون دولار عام ٢٠٠٣ واستحوذت المغرب على (٢,٢٧٩) مليار دولار عام ٢٠٠٣ من مجموع التدفقات الداخلة إلى المنطقة العربية . وبما أن دراستنا تتركز حول العراق فأنه لا يمكن التكهن بمستقبل الاقتصاد العراقي بحسابات بسيطة نظراً لعدم وضوح الأهداف المترتبة على حالة التغيير في النظام الاقتصادي لاسيما وأن الأجهزة الموضوعة سلفاً مثقلة باجراءات عديدة كبيرة وواسعة وعميقة ، إلا أن ما يمكن تلمسه من الطافي على السطح بضمنها الاجراءات المعلقة إن إعادة هيكلة اقتصادية شاملة تنتظر الاقتصاد تبعاً لشكل النظام الاقتصادي المعلن عنه (الاقتصاد الحر) وما يترتب على كل ما هو آتي حتماً يصبح موضوع الاستثمار الأجنبي والشركات المتعددة الجنسية من أكثر الموضوعات التي يجب ان تحظى بالأهتمام إدراكاً منا أن التوجهات الليبرالية المشاعة في اقتصادات عالم الجنوب بما يرافقها من خصخصة المشروعات العامة وفتح الاقتصاد على مصراعيه دون ضوابط حقيقية أمام الشركات والاستثمار الأجنبي لا يمكن أن تكون في مجملها نابعة من مصلحة عراقية خالصة ، دون تكاليف باهضة سياسية واقتصادية ومجتمعية يصعب مستقبلاً تجاوزها بالاستناد الى ما آلت اليه أوضاع بلدان عربية . ومن عالم الجنوب ركبت الموجة ذاتها .

إن التداعيات المستقبلية للوضع العراقي تحظى بأهمية كبيرة بوصفه شهد منذ عام ٢٠٠٣ م بداية مرحلة جديدة ستنطوي على تغيرات جذرية في النواحي السياسية والاقتصادية التي منها إعادة الهيكلة الاقتصادية وما تنطوي عليه من التعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة التي من أهمها هي الشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية وانطلاقاً من وعينا بالتوجهات المحتملة للاقتصاد العراقي مستنيراً بمعرفتنا بالسوابق والتجارب التأريخية لتعامل الدول مع الشركات الأجنبية يمكن أن نكوّن على الأقل إدراكاً حذراً للتعامل مع تلك الشركات التي باتت تشكل كيانات اقتصادية قائمة بذاتها تفوق قدرات دول بعينها ، إن الاستثمار الأجنبي المباشر وحسب تعريف الانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ، بأنه"استثمار يشمل علاقات طويلة الأجل ويعكس المصلحة

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٧، ص ١٩.

(٢) منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابك) ، الاستثمارات الأجنبية والدول العربية ، نشرة المنظمة ، ع (٨-٩) ، آب ، ٢٠٠٠ ، ص ١.

(٣) مقال منشور عبر شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني :

www.Iknwanon Line.net/Article.asp? id=2466& Section id=309.

الدائمة والمسيطرة على كيان مقيم في أحد الاقتصادات (المستثمر الأجنبي المباشر أو المشروع الأم) في أحد المشروعات المعنية في أحد الاقتصاديات غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر أو المشروع التابع للفرع الأجنبي [١]. أما منظمة التجارة العالمية (W.T.) فقد عرّفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما (البلد الأم Home Country) بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر (البلد المستقل Host Country) مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل .

وعرّف الاستثمار أيضاً بأنه (عملية بناء الأصول الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي)[٢].

أما أنواع الاستثمارات الأجنبية فهي استثمارات غير مباشرة أي قصيرة الأجل أي استثمار في الأسهم والسندات الخاصة أو العامة من أجل الاستفادة من أرباحها عن طريق المضاربة في أسواق الدول المضيفة لهذا الاستثمار [٣]. والنوع الآخر هو الاستثمار الأجنبي المباشر وهو استثمار طويل الأجل ينطوي على قبول واستحسان الشركات المتعددة الجنسية ، إذ يوفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والاشراف والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد الأنشطة الانتاجية[٤]. وأن علاقة الشركات المتعدية الجنسية برأس المال يمكن القول أن النظام الرأسمالي أولاً مرّ بالمرحلة التجارية ، إذ أن رأس المال التجاري هو المتغير الحاسم في هذه المرحلة ، وكانت مهمته هي تصريف المنتجات وإدامة استمرارية عملية، من خلال توفير المواد الأولية والخامات أي كان له دور الوسيط وبظهور الثورة الصناعية برز رأس المال الصناعي وبدأت عملية انشاء المشروعات من أجل توفير مستلزمات الانتاج وإدامة التراكم الرأسمالي لتلك المشروعات [٥] .

والعلاقة بين العولمة والشركات المتعدية الجنسية نابعة من الازمة الاقتصادية وهي أزمة مشاريع . وهنا يأتي الانفتاح والتحررية الاقتصادية (العولمة) مخرجاً لأزمة النظام الرأسمالي التي هي أزمة شركات من أجل إيجاد منافذ لطلب خارجي يعوض النقص الحاصل في الطلب الكلي الداخلي ثم تنشيط الجهاز الانتاجي في الدول المتقدمة . لهذا برزت حاجة الرأسمالية للبحث عن

---

(١) وايلس ، ديفيد، التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١، أبو ظبي ، ١٩٩٨، ص ٧٤.

(٢) عبد الحسن، صلاح، الاستثمار الأجنبي المسوغات والاخطار ، سلسلة المائدة الحرة ٢، بيت الحكمة ، بغداد، ١٩٩٨، ص ٨.

(٣) السامرائي ، هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٧.

(٤) هندي ، منير إبراهيم ، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين ، منشأة المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٤٣.

(٥) الإمام ، محمد محمود ، تطور النظام الاقتصادي العالمي : في كتاب (العولمة)، تحرير د. عبد الباسط عبد المعطي ، ط١، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩ ، ص ٧٧-٨٤.

وضع جديد يساعدها في استئناف حالة التراكم الرأسمالي . لذا جاءت العولمة بأبعادها الاقتصادية للتكيف وتدويل الأزمة من خلال السوق العالمية الواحدة .

لذا يمكن القول أن الانفتاح الاقتصادي يعدُّ هدفاً رأسمالياً منذ نشوء الرأسمالية للاستحواذ على الأسواق [١] . ويعدُّ تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ومن ثم صدور قانون الاستثمار الجديد في العراق انطلاقاً من حاجة الاقتصاد العراقي من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط غير الشفاف إلى مرحلة اقتصاد السوق ، وقد تضمن هذا القانون بنوداً عديدة تشكل في حد ذاتها عوامل جذب للشركات المتعدية الجنسية لدخولها إلى الاقتصاد العراقي [٢] .

وعلى الرغم من الانتقادات الكبيرة التي وجهت إلى هذا القانون والادعاءات بأنه يجب أن يتغير ، الا أننا نقول بأنه حتى في حالة صدور قانون جديد للاستثمار فهو لا يمكن أن يخرج عن الاطار العام لهذا القانون ، وما انطوى عليه من حوافز كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي . إن الشركات المتعدية الجنسية تحاول دائماً الحصول على الأسواق وسعي هذه الشركات في الحصول على الأسواق الجديدة بات هدف واضح للعيان بعد إنتهاء الحرب الباردة وخاصةً بالنسبة للشركات الأمريكية التي أنتشرت بشكل كبير في أسواق الدول التي تمخضت عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في خطوة نحو تدعيم مركزها التنافسي وتوظيف لقوة دولتها العسكرية من أجل السيطرة على مزيد من الأسواق [٣] .

إن العراق يحتضن ثروات كبيرة وفي مقدمتها النفط ، الذي يشكل حوالي (١١%) من اجمالي الاحتياطي العالمي المثبت بعد السعودية وهذه النسبة مرشحة للزيادة بسبب توقف عمليات التنقيب من عام ١٩٩١ ، ويمثل الاحتياطي النفطي العراقي وحده أربعة أضعاف الاحتياطي النفطي الأمريكي فضلاً عن ان النفط العراقي يعتبر من جهة المواصفات الفنية من أفضل أنواع النفط في العالم فضلاً عن أن متوسط كلفة انتاجيته تعتبر الأدنى في العالم ، إذ تتراوح بين دولار الى دولارين مما يعكس القدرات الكامنة الهائلة لهذا النفط الذي يعدُّ مصدراً للانتاج والتصدير الى أسواق الاستهلاك التي يرتفع فيها الطلب [٤] .

---

(١) كوكس ، أوليفر ، الرأسمالية نظاماً ، ترجمة إبراهيم كبة ، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٧٠، ص ٣٥٣.

(٢) قانون الاستثمار الأجنبي منشور على شبكة الانترنيت عبر الموقع الالكتروني :
www.ALbasrah .net/maqalat-mukutara/Lami-0710 2003 htm.

(٣) المسافر ، محمود خالد ، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٣٧.

(٤) حمدان ، كمال ، سيطرة أمريكا على النفط ، واقع الغزو الأمريكي على العراق ، مجلة الطريق ، العدد ٣، السنة ٦٢، بيروت، آيار . حزيران ، ٢٠٠٣، ص ٨.

مفهوم العولمة (Globalization) :

العولمة مفهوم جديد . قديم ، إن المفهوم الظاهر والحديث للعولمة بدأ في العقد الأخير من القرن العشرين . ويقول الدكتور ناصر الدين الأسد : (العولمة لفظة مستحدثة لم تبدأ بالشيوع في العربية إلا منذ عام ١٩٩٠ . ١٩٩١ وهي لفظة جديدة لمعنى قديم سبقتها تطبيقات متفرقة لها ، فالاعلان العالمي لحقوق الانسان على سبيل المثال لا الحصر وفرض مبادئه على الآخرين من أهل الثقافات المختلفة منذ صدور وثيقته سنة ١٩٤٨ مظهر من مظاهر العولمة وأن لم يحمل اسمها) [١].

ويذهب البعض إلى القول بأن بدايات نشوء العولمة اقترنت ببزوغ ظاهرة الدولة القومية في القرن السابع عشر ، ويبرر الدكتور جلال أمين ذلك بأن : العناصر الأساسية في فكرة العولمة هي كثافة العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء تمثلت في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال ، أو انتشار وتبادل الأفكار والمعلومات والعناصر الحضارية بين أمة وأخرى وتأثر بعضها بقيم وعادات غيرها من الأمم والشعوب ، جميع هذه العناصر عرفت منذ قرون للعالم وعلى وجه الخصوص منذ الكشوفات الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر [٢] .

إن الخطورة الحقيقية للعولمة تكمن في أنها وطأت وتسربت إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية نتيجة لتعاظم أثر هذه الظاهرة وتجددها في كل حين ونتيجة التقدم السريع والمذهل في العلم والتكنولوجيا . وأثر هذا التقدم في ظهور وسائل حديثة للاتصال لا يحدها مكان وتختزل الزمان لتطوع الثقافة وتقفز على حاجز اللغة لتستوعب مليارات البشر (٦ مليار نسمة عام ١٩٩٩) بشكل يجعل اقتصادات الدولة الغنية وشركاتها العابرة للقوميات هي المستفيد الأساسي [٣] .

ويرى بعض الباحثين ان العولمة تحديثاً مفروضاً من أعلى يأخذ اشكالاً متعددة لخطط وبرامج اصلاح هيكلي واقتصادي كتلك التي تقترحها أو تفرضها مؤسسات الاقراض الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) ويكون هدفها الوحيد هو اندماج كل المجتمعات في السوق العالمية وبحسب رأي جوستاف ماسايا : ويتضمن الاصلاح جوانب عدة: الأولوية الممنوحة

---

(١) الأسد، ناصر الدين ، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية ، بحث من منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٥.

(٢) أمين ، جلال ، العولمة والدولة : ندوة (العرب والعولمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٧ ، ص ١٥٣.

(٣) الطبيب ، مولود زايد، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في مجال علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١م، ص ١٦.

للصادرات في السوق الداخلية ، خصخصة المؤسسات العامة، والانفتاح على الاستثمار الدولي ، حقيقة الأسعار مع إتخاذ أسعار السوق العالمية كأسعار مرجعية والغاء الدعم بمختلف اشكاله ، وخفض حجم المصروفات غير المنتجة ، لاسيما مصروفات الصحة والتعليم . ويفرض هذا النهج نفسه على الجميع ، على بلدان الجنوب والشرق والشمال [١] .

وان البعض يعتبر هذه الظاهرة هي طفرة تكنولوجية ومعلوماتية حديثة ، إذ برزت كما لم تبرز أية ظاهرة اجتماعية من قبل واصبحت (العولمة) حديث مختلف الفئات والشعوب ، ومرحلة تأريخية تتميز بالتقدم العلمي الهائل والمتدفق ، مؤثرة في كافة الميادين . واطلق بعضهم على هذه الظاهرة (الكوكبة) أو الكونية كما يعرّفها الدكتور إسماعيل صبري عبد الله : (المقصود بالكونية او الكوكبة هو التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة او انتماء الى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى اجراءات حكومية) [٢].

إن هذا التعريف يتميز كونه تعريفاً شاملاً يتناول الجوانب المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والسلوك .

ويركز الدكتور صادق جلال العظم على أن رأس المال هو أساس عملية العولمة فيقول: (العولمة هي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء ، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل عمق نمط الانتاج الرأسمالي ، وليس الى سطحة فقط) [٣].

بالاضافة الى الجانب الاقتصادي فهناك باحثون ينظرون إلى ظاهرة العولمة من منظور ايديولوجي أو ثقافي . فالايديولوجيا هي نظام للأفكار المتساندة التي تتكون من مجموعة من الاعتقادات والتقاليد والمبادىء وربما الخرافات والأساطير وتقوم الايديولوجيا بتقديم المبررات المنطقية والفلسفية لانماط سلوك الجماعة ومواقفها وظروفها الحياتية بصورة عامة وتفعل الايديولوجيا فعلها من خلال قيام جماعة أو مجتمع ما بتبنيها طالما عكست قناعاتها والتزاماتها

---

(١) ماسايا ، جوستاف ، كيف نواجه العولمة ، ترجمة بسمة البربري ، في كتاب: صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، مطبوعات التضامن ، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص ٢٣٣. ٢٣٤.

(٢) عبد الله ، إسماعيل صبري ، الكوكبة . الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، الطريق ، ع٤ ، ١٩٩٧ ، ص ٤٦.

(٣) العظم ، صادق جلال ، ما هي العولمة ، الطريق، ع٤، ١٩٩٧، ص ٢٦.

وتعهداتها ومصالحها الخاصة في كافة المجالات وهناك عدد من الايديولوجيات في كل مجتمع ، إلا أن الأكثر بروزاً منها هي أيديولوجيا الطبقة الحاكمة وتقابلها ايديولوجيا الطبقة المحكومة [١].

مثال على ذلك ما طرحه الدكتور محمد عابد الجابري لرسم إطار عام بين العولمة والهوية الثقافية فيقول: (العولمة نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد . العولمة الآن نظام عالمي ، أو يراد لها ان تكون كذلك يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصالات ٠٠٠ الخ ، كما يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والايديولوجيا) [٢].

وفي كل الأحوال فأن مصطلح (العولمة) ما يزال في طور التكوين ويحتاج الى تمثيل بمعنى تأصيل فكري وسياسي واقتصادي وقانوني حتى يكون مصطلحاً جامعاً مانعاً ، وعلى الرغم من تحقيق اطراد واسع في ميدان مادته العلمية والتكنولوجية التي تشكل أحد أهم مقوماته الأساسية فأننا نعتقد أنه ما يزال في طوره الجنيني ، فالمصطلح عالمياً له استخدامات عديدة،وهذا يعني الشمولية رتحرير التجارة ، وكلمة " عولمية" تستخدم للإشارة إلى الشموليةالاقتصادية مما يعني التأكيد على الجانب الاقتصادي الذي يعتبر البُعد الأساسي لمفهوم العولمة [٣] .

هنالك فرق بين (العولمة) والعالمية (Universalisme) ، تُعد العولمة اصطلاح ضبابي ما زال في اطواره الأولى ، وفي ضوء الحقائق البحثية فأنها تمثل نوعاً من إرادة الهيمنة ثم نوعاً من الاضطهاد والقمع والاقصاء الخصوصي ، بينما (العالمية) هي اصطلاح قد أستقر عليه تواتر العمل الدولي قانونياً ، فهي تعني طموحاً إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي [٤] .

الموقف من العولمة :

---

(١) سليمان ، قحطان والدعمي ، لاهاي عبد الحسين ، البعد الايديولوجي للعولمة : المفردات والتحديات : في العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي : من بحوث ومناقشات ندوة بغداد، الجزء السادس ، بيت الحكمة ، بغداد، ١٤. ١٦ نيسان، ٢٠٠٢، ص ٨٦.

(٢) الجابري ، محمد عابد، العرب والعولمة ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٢٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، شباط ، ١٩٩٨ ، ص ١٤.

(٣) مطرود، صلاح حسن ، العولمة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، سلسلة المائدة الحرة ، ع ٣٧ ، بيت الحكمة ، بغداد، ١٩٩٩، ص ٢١٢.

(٤) الجابري ، محمد عابد ، العولمة شيء والعالمية شيء آخر ، الإطروحة الخامسة : ندوة (العرب والعولمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٠١.

ظاهرة " العولمة" مثلها مثل كثير من القضايا المهمة الأخرى حظيت بقدر عالٍ من النقاش والمحاججة والتأمل والعمل بين مناهض ومؤيد ، كما أن فريقاً ثالثاً تتنازعه قوى تميل به ذات اليمين وذات الشمال بحسب القضايا موضوع الأهتمام . تمثل كتابات " فوكومايا " و" هنتنغتون" مصدراً من مصادر الألهام الأساسية لعدد كبير من أنصار العولمة . يرى هؤلاء أن التأريخ بلغ نهايته ، وحققت الرأسمالية الانتصار الحاسم من خلال الدعوة لإنهاء دور الدولة الوطنية وتحرير التجارة والسماح لاقتصاد السوق بالهيمنة والانتشار ، وكل ذلك تحقق بفضل " العولمة" ، ففي ظل العولمة يعيش الناس في عالم يقوم على عدد من المسلّمات منها أن الرأسمالية لم تعد نظام المجتمع الواحد ، وإنما النظام الاقتصادي الاوسع انتشاراً والأنجح أداءً [١] .

بكلمات أخرى ، فأن تعبير " نهاية التأريخ " لفوكومايا يشير الى فكرة أن العالم سيظل هكذا رأسمالياً الى الأبد .

أما " صراع الحضارات" لهنتنغتون فقد قام على فكرة انتهاء عصر الصراع الحضاري وبداية الحوار من أجل تحقيق هدف التعايش مع الرأسمالية . كِلا التعبيرين كما يستنتج " الدكتور جلال أمين " يوحيان بأن الرأسمالية هي النظام الأبقى ، وأن الحضارة الغربية الرأسمالية هي الحضارة الأفضل [٢] . وهذا ما أكده " فوكومايا" في كتابه " التصدع العظيم " : بأن الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الأخرى قامت خلال النصف قرن الماضي بالانتقال التدريجي الى ما أصبح يعرف بـ " مجتمع المعلوماتية " أو " عصر المعلوماتية" أو " ما بعد العصر الصناعي " وقد اطلق الباحث " ألفن توفلر " (Alvin Toffler) على هذا التحول أسم " الموجة الثالثة " مؤكداً أن هذه الموجة ستكون بنفس أهمية التحولين السابقين في تأريخ البشرية من مجتمع الطرائد الى مجتمع الزراعة ثم الى مجتمع الصناعة . والآن هي مجتمعات معلوماتية احتلت فيها المعرفة دور الانتاج واسع النطاق لتصبح المعرفة أساس الثروة والنفوذ والتفاعل

---

(١) الدعمي ، لاهاي ، هل العولمة فخ ، مجلة المعرفة ، ع ١٢٤ ، روناء للاعلام المتخصص ، الرياض ، آب / اغسطس ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٤.

الاجتماعي وهيمنة القوى والدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية [١] . أُبتدع مفهوم العولمة ليصف المرحلة الجديدة التي أعقبت أنهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الكتلة الشرقية . وقد عُني بهذا " تقارب وسقوط الحواجز، وسهولة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار بدرجة لم يعهدها التأريخ من قبل " . وتقوم المسلّمة الأخرى في كتاب هنتنغتون على فكرة أن العالم تحكمه اليوم حكومات عولمية كما يستدل على ذلك من خلال الدور المتصاعد للمنظمة الدولية . الأمم المتحدة . ووكالاتها الاقليمية المتخصصة . وانسجاماً مع رأي جمهرة من الباحثين يخلص البعض الى أن العولمة لا تزيد على أن تكون " وصفة أمريكية " ، ويعلّق بريجنسكي مسؤول الأمن القومي في ظل إدارة الرئيس الامريكي السابق جيرالد فورد على ذلك بالقول : أن التأكيد على " أمركة العولمة" صحيح ومرده عاملان رئيسيان ساعدا على انتشار وشيوع هذه الفكرة ، فالنموذج الامريكي يؤكد موضوع " الديمقراطية السياسية والتطور الاقتصادي " اللذين يبعثان برسالتين ايديولوجيتين بسيطتين يسهل فهمهما وهما أن السعي لتحقيق النجاح الفردي يعزز الحرية ويدر بالثراء على صاحبها وهذا لا يتعارض مع توجهات الآخرين وكذلك فأن العولمة تحرص على نشر وتعميم وتثبيت رسائل من هذا النوع لأنها في النهاية تخدمها وتساهم في ترسيخ أرضية توفر لها المزيد من التوسع والتغلغل والاندفاع [٢] .

بينما يرسم المناهضون للعولمة خطوطاً أخرى مختلفة ويروجون لفرضيات بديلة ، فالعولمة بنظر هؤلاء انما هي " عولمة القهر " التي تقوم على فكرة المنافسة غير المتكافئة وغير العادلة التي تقتحم فيها دول فقيرة ونامية للمصارعة ضد دول غنية ومتقدمة . ويسوق المناهضون فكرة أخرى تتعلق بالسعي إلى تقويض دور الدولة وافتراض أن العالم يمكن أن يعمل بصورة أفضل إذا ما تحرر من الضغوط والقيود المفروضة عليه من قبلها ويشيرون بذلك الى أن الدولة تؤدي دوراً مهماً في المجتمع .

وهناك الكثير من الآراء الأخرى المناهضة للعولمة ، أي هناك ما يمكن تسميتهم بالمناهضين المتفائلين ممن يحذرون من مغبة التسليم بأفكار العولميين على علتها . اولئك الذين يحاولون الايحاء بأن العولمة هي أشبه ما تكون بالحدث الطبيعي الذي لا سبيل إلى مقاومته ، هنا يجادل المتفائلون بالقول أن هذا غير صحيح ، فأيحاء من هذا النوع لا يزيد على أن يكون " فخ" .

---

(١) فوكومايا ، فرانسيس ، التصدع العظيم ، ترجمة عزة حسين كبة، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٤م ، ص ٥ . ٧.

(٢) الدعمي ، لاهاي ، مصدر سابق ، ص ١٠٥.

ذلك أن العولمة صنيعة ظروف اقتصادية وسياسية محددة ، لذلك فأن البديل يكمن في جهد يعمل على الحد من سطوتها من خلال تبني سياسات تنموية تمكن البلدان النامية من اللحاق بركب التقدم وخصوصاً في مجال النهوض بمستوى ونوع أداء الانسان فيه[١]. فقد ساعدت الحوارات على أن ترى العولمة من خلال عيون الناس ، إذ أن هناك اعتراف عام خلال الحوارات بمنافع العولمة غير أنه يتخللها اتجاه انتقادي في الرأي [٢] .

ويعتقد أن هناك حلولاً ممكنة وان الكثيرين يسعون بهمة لتطبيقها أو الترويج لها وأياً كانت سلبيات النموذج الحالي للعولمة فقد كان الاعتراف بأن العولمة حقيقة واقعة واضحاً بأنه من الضروري تكييف الأولويات السياسية لمعالجتها . وأن الأهم من ذلك أن من الممكن ، بل من اللازم ، إيجاد الاجابات ، ويقول أحد المشاركين في حوار اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي وهو " بولندي الجنسية " استعارة تدل على قوة يمكن الاستفادة منها فقال : " لو كانت العولمة نهراً ، فلنبنِ عليه السدود لكي تولد لنا الطاقة " [٣] .

إن هذا التشبيه فيه تشكيك بأن العولمة هي خيرٌ في خير والتأكيد على أنها شر مطلق .

جدلية العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية:

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ المفهوم بأنه : عملية تهدف الى توسيع الخيارات المتاحة امام الناس ، ومن حيث المبدأ فأن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، أما من حيث التطبيق ، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية ، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة ، هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ، وأن يكتسبوا المعرفة ، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة ، فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال ، بيد أن خيارات التنمية البشرية غير محددة لا تنحصر ضمن المؤشرات الأساسية المهمة لقياس نوعية الحياة فهي تمتد الى ضمان حقوق الإنسان والحصول على الحريات المختلفة ، وضرورة الحصول على الحكم الصالح ٠٠٠ الخ وهكذا . وعندما ناقشنا في مبحث المفاهيم والمصطلحات العلمية من الفصل الأول من هذه الدراسة ذكرنا بان للتنمية البشرية بعدين يهتم الأول بمستوى النمو الانساني

---

(١) الدعمي ، لاهاي ، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٢) تقرير مكتب العمل الدولي ، عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع ، منشورات مكتب العمل الدولي ، ط١، سويسرا ، جنيف ، نيسان / ابريل ، ٢٠٠٤م ، ص ١٢. وينظر الموقع الالكتروني عبر شبكة الانترنيت أيضاً : http.//www.ilo.org

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤.

والآخر يهتم باستثمار الموارد التي تولد الثروة والتي عن طريقها يمكن تنمية قدرات الناس والانتفاع بها .

وعلى ضوء ذلك فقد تنامى الوعي بقيمة الانسان في العقد الأخير من القرن الماضي هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة [١] .

نستطيع القول أن المشكلة التي تواجه تنمية البشرهي الاتجاه بالتركيز على الشكل دون المضمون باستخدام الإنسان وسيلة لتحقيق الأرباح دون تحقيق ذاته أو تحقيق مكاسب له ، حتى أن الاتجاهات الأخيرة أخذت تؤكد على مفهوم التنمية الانسانية دون البشرية ، بوصف أن تنمية الإنسان تتضمن احراز مكاسب لانسانية الانسان من رفاهية وحقوق ، في حين أن التنمية البشرية قد تركز على الجانب المادي دون تركيزها بشكل كبير على الجانب المعنوي [٢].

ومفهوم التنمية الذي يقدمه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، على هذا النحو، هو مفهوم شمولي ديناميكي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلاً أمام البشر .إلا أنه لا بد من التأكيد على أهمية التطبيق بشكل خلاّق في ضوء الواقع الملموس بما يؤدي الى الوصول الى نتائج في مستوى الطموح المستهدف ، كما لا بد من تطوير المفهوم نفسه بحيث تراعى الأبعاد الثقافية والحضارية وانعكاساتها على التنمية البشرية [٣] .

نتسائل هنا هل ستتحقق تنمية بشرية منشودة بالمعنى الانساني في العالم العربي مع كل تداعيات العولمة الموجودة على الساحة ؟

التنمية البشرية والنتائج الكارثية للعولمة:

حتى الوقت الراهن هناك تداخل كبير بين من يعدون العولمة ظاهرة ، وبين من يعدونها مشكلة ، إلا أنه يمكن القول أن العولمة ستبقى ظاهرة لاحتوائها على الجانبين الإيجابي والسلبي، وقوة هذه الظاهرة تنبع من كونها سلاح ذو حدين وتتوقف الفائدة أو الضرر منها على طريقة استقبالها وتقبلها . فهناك العديد من الدول وخصوصاً العربية منها أصبحت العولمة وبالاً عليها من ناحية نسف حضورها من خارطة المجتمع العالمي لتبنيها النموذج الغربي الليبرالي في سياساتها التنموية، وذلك رهن التعامل المنطقي معها ، وبالمقابل فأن دول أخرى مثل دول جنوب شرق آسيا وما تسمى بالنمور الآسيوية قد انتعشت بقدر جيد وحققت فائدة لا بأس بها ، الا أن ما هو ملاحظ

(١) أبو ملوح ، يوسف ، التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها ، مصدر سابق.

(٢) مرسول ، مازن ، مصدر سابق ، ص ٢.

(٣) الحمش ، منير ، العولمة والتنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص ١٦١.

أن العولمة في الأقطار العربية فعلت فعلها من ناحية تدني مستويات المعيشة والصحة والتعليم وازدياد مساحة الفقر الذي بات يشكل آفة تفتك بالانسان العربي وتقوض كيانه . بيد أن للعولمة خصائص وميزات تمثل حديها أو جانبيها الايجابي والسلبي حالها في ذلك حال أي نظام أو فكرة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية كون ان الفكر الإنساني هو ذو نزعة تتكون من الخير والشر لذلك فأن من أهم سلبيات العولمة هي [١] :

٠١ سعيها لتقويض سلطة الدولة مما أدى ذلك الى فقدان الدولة حتى في الدول الصناعية المتقدمة لأدوارها الوظيفية الأساسية ، وهذا ما إنعكس تأثيره بشكل أخطر على دور الدولة في البلدان النامية بحيث فقدت مصداقيتها في النهوض بشعوبها.

٠٢ أدى التطور المتسارع في وسائط النقل والمواصلات وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار الى تنميط متزايد للسلوك البشري في اتجاه ثقافة معولمة أو ما يسمى بثقافة الأمركة .

٠٣ سعيها لتشكيل عولمة وسائل الأعلام والاتصال ، مما إنعكس سلباً على الثقافة العربية وعانت أزدواجية نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بعلومها وتقنياتها وقيمها الحضارية .

٠٤ السعي نحو اقتصاد عالمي شمولي واحد يحتوي عدد هائل من الاقتصادات الاقليمية والوطنية يقوده الاقوياء الذين بإمكانهم مواجهة مخاطر المنافسة [٢].

٠٥ أدت العولمة إلى تقسيم العالم إلى شمال وجنوب أي إلى اغنياء وفقراء بعد أن كان مقسماً أيديولوجياً شرقاً وغرباً ، وسعيها إلى تعميم النموذج الأمريكي ونشره عالمياً من خلال وسائل الاعلام والدعاية الأمريكية [٣] .

٠٦ تهدف العولمة إلى إدخال مفاهيم جديدة واحداث متغيرات في المفاهيم العربية الأصلية ، فالشق الذي يحصل بين أصالة المفاهيم وحداثتها والتي لا تتلائم وسلوكيات المجتمع العربي المحافظ هو هدف عولمي ومخطط عدائي يؤثر سلباً في عمليات التنشئة

---

[١] مجدي ، أحمد ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، رؤية نقدية من العالم الثالث، مجلة عالم الفكر ،ع١، الكويت، أكتوبر/ديسمبر، ١٩٩٩، ص ١٤١. ١٤٢.

[٢] هانس، بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي ، تقديم أ.د. رمزي زكي ، عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٩٨، ص ٥٧.

[٣] مكي ، لقاء ، تكنولوجيا الاتصال وظاهرة العولمة التطور من أجل الهيمنة ، مجلة الأجيال ، ع١، نقابة المعلمين ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٦١.

الاجتماعية من خلال استهداف فئات الشباب بشكل خاص لتؤثر في قيمهم وسلوكهم من خلال الوسائل الاعلامية المختلفة والمتطورة لاشاعة ثقافة المجتمع الغربي [١].

٠٧ إن تأثير عولمة الأعلام أصبح واضحاً من خلال السعي إلى تنمية حالة الاغتراب والعزلة لدى المواطنين من خلال توجيه الضغوط النفسية المختلفة عن طريق عرض الافلام الامريكية والمسلسلات البذيئة التي تبعد الفرد عن واقعه وجعله يعيش في عالم الخيال والحياة السعيدة وهذا مما إنعكس سلبياً على شعوب العالم وبضمنها شعوبنا العربية لاختلاف ثقافات المجتمعات [٢] .

هذه بعض سلبيات العولمة ، إلا أن لها إيجابيات أيضاً وتتمثل بالآتي :

٠١ نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل والثورة المعلوماتية ، هذا ما جعل من السهولة على كل الناس في شتى بقاع الأرض مشاهدة ومتابعة ما يجري من احداث مختلفة في العالم ، إذ أن هذا التقدم العلمي هو الذي جعل العالم أشبه بما يسمى بالقرية الكونية [٣] ، ولا يحتاج الى السفر وقطع المسافات .

٠٢ تلعب آليات العولمة الجديدة من خلال وسائل الاعلام والاتصالات التي تغطي العالم أجمع وأذابت الحواجز الاقليمية عن طريقها إلى الاطلاع على أحوال الشعوب والأمم في العالم دون عناء مما ساعد على تقارب الثقافات المختلفة في العالم [٤] .

٠٣ الانتشار السريع للمعلومات والأفكار والابحاث العلمية لتكون مشاعة لدى جميع الناس يساعدها في ذلك التقدم التقني والمعلوماتي لوسائل الاتصال الحديثة [٥] .

---

(١) القصير ، أنعام جلال ، المرأة العراقية ومواجهة تحديات المرحلة الراهنة " الحرب والعولمة " ، مجلة الأجيال ، ع١، نقابة المعلمين ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٠٠. ٢٠١.

(٢) عبد الملك،أحمد ، الفضائيات ، مطبعة المجدلاوي ، الطبعة الأولى ، عمان، ٢٠٠٢م، ص ٣٩.

(٣) مجلة عالم الفكر، العولمة والحدود ، ع٤، الكويت ، ٢٠٠٤، ص ٦٨.

(٤) كميل ، أسعد، الاعلام المرئي وأثره على التحول الديمقراطي في سوريا ، مقال منشور على موقع بريد باند ، ٢٠٠٤: Http: hem.bred band.net/ cdpps/A 32. Htm.

(٥) خضير ، زهير، قطاع التعليم في العالم الثالث . تحديات العولمة ،مجلة الأجيال ،ع١، نقابة المعلمين ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٧٨.

إن هذه العمليات بمجملها قد تؤدي إلى نتائج إيجابية إلى بعض الشعوب والدول والى نتائج سلبية الى شعوب ودول أخرى . أي ان إيجابيات العولمة تطال دول محددة وشرائح اجتماعية معينة دون أخرى نتيجة هيمنة آليات العولمة ونهجها المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسات الاقراض الدولية . فالعولمة بجانبها الايجابي تتمثل بأنها أصبحت ذات شأن بفضل قوتها التأسيسية ضمن نظام الدولة ، ومن هناك امتدت لتفرض سيطرتها على الناس ، واصبح لها تأثير من خلال العملية العالمية لإعادة بناء الدول واقصادياتها وإعادة تشكيل أوضاع الناس ومختلف المناطق . وهذه العملية الدينامية ليست توسعاً كمياً في اقتصاديات الدول فحسب، بل انها نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي وعلامة تحول تأريخي شهده العالم الرأسمالي [١] .

لقد اتسمت العولمة بخصائص إيجابية عديدة منها أنها تساعد في إيجاد اقتصاد عالمي غني وتشجع التقدم التكنولوجي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتكافىء الحكومة الجديدة وتتبنى مشاركة سياسية عالمية أوسع وتساعد في بلورة ونمو الاسواق الجديدة وتقيم تعاون متعدد الجوانب وتشجع الاستثمارات والتبادلات التجارية [٢] .

إن مشروع العولمة ليس خاصاً بعصرنا كما قد يظن البعض ، لكن العولمة كرؤية لتنظيم العالم هي باتت خاصة بعصرنا وعالمنا [٣] .

إننا عندما نتكلم وبشكل لا غبار عليه عن مزايا العولمة إذا استطاع المتعامل معها أن يوظفها له، فأننا نجد أن ذلك المتعامل قد حقق ثروة طائلة من المعرفة والتكنولوجيا والتطور في جميع ميادين الحياة نقلتها له العولمة . فالعالم اليوم تحول إلى قرية صغيرة معروفة أطرها وامتداداتها ، ويمكن لأي إنسان عبر ثورة المعلومات والاتصالات أن يرى القارات والدول دون الحاجة إلى قطع المسافات والحدود. وانما يتم ذلك بسهولة ويسر وفرتها آليات العولمة المتمثلة بالمعلوماتية من انترنيت وفضائيات وخطوط اتصالاتية متنوعة [٤] ، إضافة إلى ما حققته الأسواق العالمية من مكاسب العولمة من وفرة من الاستثمارات وتشجيع انتقال الرساميل عبر الحدود ورصد

---

(١) ج. تيمونزروبيرتس ، ايمي هايت ، ترجمة: سمر الشيشكلي ، من الحداثة إلى العولمة، ج٢، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ع ٣١٠، الكويت، ٢٠٠٤م، ص ١٤٤.

(٢) تحديات قرن العولمة ، تقرير عن مشروع العولمة والأمن القومي ، معهد الدراسات الاستراتيجية القومية ، واشنطن ، ٢٠٠١ ، ص ٣.

(٣) من الحداثة إلى العولمة ، مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٤) مرسول ، مازن ، مصدر سابق ، ص ٥ .

المكاسب المتنوعة وحتى من الممكن الاستفادة من العولمة في تطوير الثقافة وخاصةً العربية ونقلها نقلة نوعية في التقدم والازدهار مع بقاء المحافظة على التراث .

إلا أن ما ينبغي التساؤل عنه هو هل حقق عالمنا العربي ذلك لاغتنام مكاسب العولمة دون التضرر بمساوئها قدر الأمكان ؟

إن ضعف الامكانات التنموية العربية جعل من العولمة آلية خطيرة جداً تهدد بنسف المجتمعات العربية . فحقيقة أن العولمة قد جاءت بآفة خطيرة للمجتمعات العربية تمثلت بوضع العالم العربي رغم مميزاتها في خانة أو كفة عالم الفقر حتى وأن تأقلمت بعض الدول العربية للفوز بمكاسبها ، إلا أنها في النهاية ستصبح تابعة لصناع العولمة يحركونها حسب أهوائهم وتحت مظلة التبعية، فاليوم لا تستطيع أية دولة في العالم وبالأخص الدول العربية أن تتحرك لوحدها في السوق العالمية دون الدخول في دوامة العولمة . فهل حقيقة أن العولمة جلبت الفقر للدول النامية ومنها أقطارنا العربية كغيرها من شعوب العالم ؟

على الرغم من أن التنمية البشرية تعد الانسان مصدر الغنى الحقيقي وتهدف الى خلق بنية تقدم للشعوب والافراد امكانية العيش الطويل وبصحة جيدة ، فإن العائدات المادية والغنى ليست سوى وسائل لأن الغاية الرئيسة هو الانسان ، صحته وتعليمه وغذاءه إضافة الى حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبحث عن أنجع الوسائل لتحقيق انسانية الانسان عبر الانتاج والابداع والاحترام المتبادل بينه وبين الآخرين [١] .

ولما كان الهدف الرئيسي للتنمية البشرية هو تلبية الحاجات والطموحات الانسانية المختلفة إلا أنه لم تجرِ للآن تلبية الحاجات الأساسية للأعداد الهائلة من الناس في البلدان النامية ومنها العربية من الغذاء والملبس والمسكن والطموحات في تحقيق الحريات والرفاهية للانسان [٢] .

إن عدد الدول العربية التي تمكنت من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح احدى عشرة دولة ، وتتفاوض دول أخرى للانضمام ، وبعض الدول دخل في إتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف للتبادل التجاري مع دول أخرى في الاتحاد الاوروبي أو الدول الصناعية الأخرى وعلى الرغم من رؤية الدول العربية للعولمة بأن لها فوائد متعددة ومتميزة ، إلا أنها من جانب آخر ترى أن لها اضرارها التي تنبع من الصدمات التي تنجم عن التذبذبات في التدفقات الرأسمالية ومن المنافسة الساحقة التي تعصف بالقطاعات الضعيفة واحتمالات الفقر لشرائح العمال ذوي المهارات المتواضعة التي تعتمد عليها [١] . وافقار متعمد لشرائح واسعة من المجتمع.

فما دور العولمة في ازدياد مساحة الفقر في بلادنا العربية ؟

---

[١] رزق، هدى، الثقافة والتنمية البشرية ، مصدر سابق .

[٢] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة: محمد كامل محمد، سلسلة عالم المعرفة ، ع ١٤٢ ، الكويت ، ١٩٨٩، ص ٨٣. ٨٤.

إن منظرو الفكر البرجوازي الامبريالي أمثال فوكومايا وبيرجنسكي وغيرهما، قد بنوا أباطيلهم النظرية بأبعادها السياسية في خدمة النظام الرأسمالي العالمي بناءاً على عاملين أساسيين لبلورة الطابع والمفهوم العصريين للعولمة ، العامل الأول دخول العالم الموجة التطورية الثالثة المتمثلة بالاتصالات المعلوماتية التي يعود اليها الفضل بانتقال الرأسمالية إلى مرحلة نوعية جديدة في تعاملها مع العالم بوصفه بنية موحدة وهي بنية الأسواق المالية المتشابكة ورؤوس الأموال المعولمة والاستثمارات الكبيرة واستيرادات الاعلام ، أما العامل الثاني فهو انهيار تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والانظمة الاشتراكية ، إذ انتقلت الرأسمالية إلى مرحلة سيادة العولمة وتعمقها لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي تقودها وتوجهها الولايات المتحدة الأمريكية [٢] ، وتحاول فرض غطرستها على الانسان بشكل عام والانسان العربي بوجه خاص .

كما أن مطوري العولمة يروجون أفكاراً وتوجهات ذات طابع شمولي، من خلال قولهم بأن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء ، أصبحت عبئاً لا يطاق ويجب على كل طرف أن يتحمل قدراً من التضحية لكسب المعركة أو الادعاء بأن اللامساواة باتت أمراً وشيكاً [١] ،ولا يمكن تجاهله . وهذا هو جوهر العولمة الحقيقي أفقار وافراغ العالم من كل المعطيات التي ترتفع بالانسان وتنميته إلى غاية قصوى تضمن له حياة مرفهة لا يشوبها قهراً أو انحساراً ، وتؤكد اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة بأن البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على المعونات ، أنها تعاني زيادة في التهميش في الأسواق المالية وهذا يعني حرمانها من أي موارد للتخفيف من آثار الانخفاض في المساعدة الانمائية الرسمية ونتيجة لذلك ، فأن كثيراً من هذه البلدان لا تزال أسيرة مصيدة الديون وهذا يشكل أحد أهم أهداف العولمة [٤] . .

---

(١) الصادق ، علي توفيق وآخرون ، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال ، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٩٩، السنة ٢٦، بيروت ، ٢٠٠٤م، ص ٣٧.

(٢) سعد، أحمد ،عولمة الثراء وفقر العولمة، مقال منشور عبر شبكة الانترنيت على الموقع:
Http:// www.Annahjaddimocrati.org/Pages/economic/mond- Pauv. Htm- k12.

(٣) شنوف، شعيب ، علاقة الإنسان بالاقتصاد والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة ، مقال منشور على موقع الشهاب عبر شبكة الانترنيت ، ٢٠٠٥م :
Http:// www. Chihab. Net/ modules Php? Name = news & file= article & Sid=666- 55k.

(٤) عولمة عادلة ، مصدر سابق ، ص ٣٣.

مفهوم الأمن الانساني :

ظهر مفهوم الأمن الانساني في سياق البحث عن السلام في الثمانينيات كرديف لمفهوم " الأمن القومي " الذي ساد خلال الحرب الباردة ، لينتشر انتشاراً واسعاً على الصعيد الدولي في عام ١٩٩٤ عندما تمحور " تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي حوله .فقد أكد التقرير على أن جوهر اللاأمن الانساني يكمن في التعرضية (Vulnerability) ، وهنا يتبادر سؤال مؤداه، هو كيف يمكن حماية الناس بالالحاح على اشراكهم وعلى الرابط الوثيق بين التنمية والأمن ؟ ، في البدء حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي ثمانية أبعاد للأمن الانساني (وبالتالي للاأمن الانساني) وهي : الاقتصادي أو المالي ، الغذائي ، الصحي، البيئي ، الشخصي ، الجذري ، المجتمعي ، السياسي [١] .

بعد مرور بضع سنوات تبنت حكومات بعض البلدان كـ (اليابان والنرويج وكندا) مجموعة من الأفكار التي أندرجت تحت هذا المفهوم في رسم سياساتها الخارجية . وتبنت هذه الحكومات قائمة موضوعات خاصة تضمنت حظر الألغام ضد الاشخاص ، مكافحة السلاح الخفيف وضبطه ، منع التجنيد العسكري من الأطفال،تعزيز القانون الانساني الدولي (International Humanitarian Law) . دعم هيئات الأمم المتحدة الجديدة المعنية بشؤون حقوق الانسان ، بذل المساعدات للاجئين ، المشاركة في عمليات حفظ السلام . إذن فمفهوم الأمن الانساني يتطور ، والنقاش حوله يشكل فرصة ممتازة لإعادة تحديد مخططات الأمن السابقة المبنية على القوة العسكرية ، ولإعادة تحديد الحاجات في كل انحاء الارض بكل تنوعها[٢].

إن مفهوم الأمن الانساني هو مفهوم أوسع من التفسيرات الضيقة التي رسمت للأمن بأنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي ، أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية ، أو بأنه الأمن العالمي من حدوث حرب نووية . بل هو أبسط من هذه التعقيدات وأشمل لحياة كل فرد من البشر وأمس لحاجاتهم اليومية وهو التماس الأمن في حياتهم اليومية ، وحمايتهم من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية . إن الأمن البشري او الانساني قضية ذات طبيعة عالمية وهو مهم للناس في كل مكان، الاغنياء والفقراء على السواء ، إذ هناك تهديدات مشتركة بالنسبة لجميع الناس مثل البطالة والمخدرات والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الانسان وغيرها مما يضر بمصلحة كل فرد من الناس . الأمن الذي محوره الناس ، إذ يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات وبمدى حريتهم في ممارستهم خبراتهم الكثيرة وبمدى وصولهم إلى الفرص

---

(١) باتثياني ، كارينا ، عقبات في وجه الأمن الانساني ،تقرير الراصد الاجتماعي ،٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ١٦. وينظر كذلك المصدر :

U.N.D.P, New Dimensions of Human Security, New York, Oxford University Press , 1994 .

(٢) باتثياني ، كارينا ، المصدر نفسه ، ص ١٦.

الاجتماعية والفرص الاقتصادية ، وبما إذا كانوا يعيشون في صراع أم سلام ، ونستطيع القول أن الأمن الانساني له جانبان رئيسيان فهو يعني أولاً السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والاضطهاد ، وهو يعني ثانياً الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحلية ، وفقدان الأمن البشري يمكن أن يكون عملية بطيئة أو حالة فجائية ، ويمكن أن يكون من صنع الانسان نتيجة لاختيارات سياسية خاطئة أو يمكن أن ينبع من قوى الطبيعة أو قد يكون مزيجاً من هذين معاً ، مثلما يحدث عادةً عندما يؤدي تدني البيئة إلى كارثة طبيعية تعقبها مأساة بشرية [١] .

وبحسب مفوضية الأمن الانساني (Commission on Human Security)،

يعني الأمن الانساني " حماية الحريات الحيوية ، وحماية الناس من الأوضاع والاخطار الحرجة والعامة ، وبناء قواهم وطموحاتهم " .

ويعني كذلك " خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبنوا بقاءهم وكرامتهم ومعيشتهم " [٢] .

هذا ، ويتمم الأمن الانساني أمن أراضي الدولة لجهة كونه يُعنى بالفرد والمجتمع أكثر مما يُعنى بالدولة نفسها . وهنا إذن يمكن التمييز بوضوح بين سياسات " الأمن الوطنية" التي تركز على وحدة أراضي الدولة وعلى حرية تعيين شكل حكومته ، وبين " الأمن الانساني " الذي يُعنى بالناس والمجتمعات المحلية، وتحديداً بالمدنيين الذين يعانون حالة متطرفة من التعرض والضعف ، سواء بسبب الحرب او التهميش الاجتماعي أو الاقتصادي . وتشمل الاخطار التي تهدد أمن الناس حالات وأوضاعاً لا تعتبرها الدولة من وجهة نظرها كذلك دائماً . إضافة لذلك ان تركيز الأمن الانساني يوسع طيف اللاعبين المنخرطين بطريقة لا تجعل الدولة اللاعب الوحيد . وأما هدف الأمن الانساني فلا يقتصر على حماية الناس فحسب ، بل يشمل كذلك تمكينهم على نحو يستطيعون معه حماية أنفسهم [٣] .

ودعا العديد من الاكاديميين ومن أبرزهم (أمارتياسن) ومنذ سنوات طويلة إلى تبني هذا المنظور الجديد للأمن الانساني كأداة لإعادة النظر في مفهوم التنمية نفسه وإعادة تقويمه ، بحيث لا يقتصر النمو على مدخول الفرد ، بل توسيعه ليشمل كذلك حرية الناس وكرامتهم ، ويدعو " أمارتياسن" أيضاً إلى إعادة تحديد المؤسسات الدولية القديمة ، التي نشأت في الاربعينيات والى

---

(١) العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية ، مقال منشور في مجلة النبأ في ٢٠٠٤/١١/٢٠ عبر الموقع الالكتروني :
http://www. annabaa.org/nba/relation.Html- 16k.

(٢) أصول الأمن الانساني وتعريفه ، مقال منشور على موقع مفوضية الأمن الانساني :
http://www.human security- chs. Org/Final report.(H.S.C) .

(٣) تقرير الراصد الاجتماعي ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ١٧.

صوغ أجندة المتغيرات الناجمة وبين العديد من العناصر يشمل " صِنْ " اتفاقيات التجارة وقوانين البراءات والمبادرات الصحية العالمية والتعليم الشامل ونشر التكنولوجيا والسياسات البيئية والدين الخارجي وإدارة النزاعات ونزع السلاح ٠٠٠ الخ وباختصار فهو يدعو إلى رسم أجندة تجعل الأمن الانساني أمناً حيوياً . ويتسم الأمن الانساني بالشمولية ويتمحور حول الانسان ، لأنه ينبثق من المجتمع المدني في محاولة لحماية الأفراد ومجتمعاتهم ، وهو أبعد من مسائل الدفاع عن الأرض والقوة العسكرية ويقوم على مقولة الأمن الشخصي وعلى أنه ليست الدولة وحدها هي المسؤولة عن التنمية ، بل يشترك في ذلك أيضاً اللاعبون غير الحكوميين والناس العاديون، فضلاً عن ذاك أن عليه أي " الأمن الانساني " أن يشمل تعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها تعزيز أمن الناس والتنمية . فالامن الانساني متعدد الأبعاد ، وهو يسعى إلى بلورة هذه الأبعاد (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية) التي تؤثر في أمن الناس ، والى تحديد الاخطار التي تهدد الامن القائم على حقيقة أنه ليس ذا بعد واحد ، بل إنه متسع ويشمل مجالات عديدة ، إذ أنه يشدد على الجهود المشتركة، وقد غيّر السياق الدولي الراهن ونتائج العولمة سُلّم اولويات المشكلات التي كان ينظر اليها سابقاً من منظور وطني أو (قومي) بحت [١] .

أما اليوم فنحن نجابه نظاماً عالمياً جديداً وتعدُّ فيه القدرة على التأثر (Interaction) أمراً ضرورياً إذا ما أرادت الدول إعادة اكتشاف قدراتها على العمل مع لاعبين آخرين وتوليد نظام يمكنه أن يلبي متطلبات الناس على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية .

ولشمولية أوسع وللصلة الوثيقة بينهما لا بد من احراز التقدم في مجال التنمية البشرية أيضاً ، لأن التقدم في مجال من هذين المجالين يعزز إحراز تقدم في المجال الآخر والفشل في أي مجال منهما يزيد أيضاً من حدة خطر الفشل في المجال الآخر. وفشل التنمية البشرية أو محدوديتها يؤدي إلى تراكمات من الحرمان البشري تأخذ شكل الفقر أو الجوع او المرض او تفاوتات مستمرة في الوصول إلى القوة والى الفرص الاقتصادية وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى العنف ، وعندما يتصور الناس أن أمنهم المباشر مهدد فإنهم يصبحون عادةً أقل تسامحاً مثلما يتضح من المشاعر المناهضة للاجانب والعنف الموجه ضدهم في أوربا ، أو عندما يرى الناس تآكل مصدر رزقهم أو في حالة التعرض للقمع وللظلم الذي قد تؤدي الى الاحتجاج العنيف على الاستبداد ، فالأمن الانساني كما هو واضح ليس مفهوماً دفاعياً كما هو الحال بالنسبة لأمن الحدود أو الأمن العسكري ، بل أنه مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة [١] .

---

[١] تقرير الراصد الاجتماعي ٢٠٠٤، المصدر السابق ، ص ١٧.

[١] العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية، مصدر سابق .

للأمن الانساني دائماً مكونان رئيسيان هما : التحرر من الخوف ، والتحرر من الحاجة، ولكن المفهوم يميل الآن ناحية المكون الأول ، لذا فقد آن الأوان للتحول من المفهوم الضيق للأمن القومي إلى المفهوم الأعم والاشمل للأمن البشري أو (الانساني) ، من خطر الجريمة ومن حرب المخدرات ومن انتشار مرض الأيدز ومن تدني التربة وارتفاع مستويات التلوث ومن الخوف من فقدان أعمالهم ، ومن دواعي قلق كثيرة تظهر عندما يتفكك النسيج الاجتماعي . أما في الأمم الفقيرة فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد المستمر الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى ، تضاف اليها التهديدات نفسها التي تتعرض لها البلدان الصناعية [٢] .

لقد كان الاقتصادي الاستشاري (محبوب الحق) على اتصال وثيق بفكرة الأمن الانساني منذ بدايتها . وقد حددت معالم طريقة محبوب الحق في بحثه المعنون (قواعد جديدة للأمن الانساني)عام ١٩٩٤ ،ويجيب " الحق" على سؤال الأمن لمن؟

بصورة مبسطة جداً فالأمن الانساني لا يتعلق بالدول والأمم بل بأفراد الشعوب . وهكذا فانه يشير إلى أن العالم يدخل مرحلة جديدة من الأمن الانساني وفيها سيتغير مفهوم الأمن بصورة شاملة . وسيكون تغيره دراماتيكياً وفي ظل هذا المفهوم الجديد فأن الأمن سوف يكون متعادلاً مع أمن الأفراد وليس مجرد أمن دولهم أو لنقل أمن الناس وليس أمن التراب الوطني وفي مجالات أخرى يقول "محبوب الحق " : نحن بحاجة إلى تصميم مفهوم جديد للأمن الانساني ينعكس في حياة الناس وليس في أسلحة بلادنا ، فهو يعني بوضوح السلامة الفردية والرفاهية في معناهما الأوسع بوصفها أهم القيم وفي حين أن المفهوم التقليدي للأمن يتركز على وحدة تراب البلد واستقلال الوطن بوصفها أهم القيم التي ينبغي حمايتها فأن الأمن الانساني يأتي مقدماً وهو سلامة ورفاهية الناس جميعاً في كل مكان . ثم يتسائل (الحق) مرة أخرى فيقول: ما هي التهديدات الرئيسة التي تواجه هذه القيم ؟ وحدد " محبوب الحق " الاجابة حول هذا التساؤل في قائمة مختصرة ومعبرة تحوي تهديدات : المخدرات والامراض والارهاب والفقر ، إضافة إلى تهديد أساسي هو النظام الدولي غير المتكافىء الذي فيه بعض البلدان وبعض النخب تهيمن على مقدرات سائر أفراد الأسرة الانسانية [١] .

هذا النظام الدولي يتجسم في المفاهيم السائدة وممارسات التنمية التي تؤدي إلى الاعتماد على الاسلحة من أجل الأمن وعلى الفصل بين الشمال والجنوب عالمياً والتهميش المتزايد

---

[٢] المصدر نفسه .

[١] محبوب الحق والأمن الانساني ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، بغداد، ع ٥، السنة الأولى ، آيار / ٢٠٠٦ ، ص ٢.

للمؤسسات الدولية على سبيل المثال (الأمم المتحدة وترتيبات بريتن وودز) ، وهذا يؤدي بنا إلى سؤال هو : كيف يمكن تحقيق الأمن الانساني ؟

يقول " محبوب الحق" : أن الأمن الانساني في الأساس سوف يتحقق من خلال التنمية وليس من خلال الاسلحة . وعلى وجه الخصوص فهناك خمس خطوات جذرية ضرورية لبعث الحياة في المفهوم الجديد للأمن هي [٢] :

٠١ تنمية بشرية يتم فيها التركيز على الانصاف .

٠٢ والقدرة على البقاء واسهام المجتمع وسلام يضمن جدول الأعمال الأشمل للأمن الانساني .

٠٣ وشراكة جديدة بين الشمال والجنوب مبنية على أساس من العدل لا الإحسان وهو ما يركز على الوصول المنصف إلى فرص الاسواق العالمية .

٠٤ وإعادة هيكلة الاقتصاد في إطار جديد لحكومة عالمية تتأسس على اصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأمم المتحدة .

٠٥ ودور متنامٍ للمجتمع المدني العالمي .

ويضيف " محبوب الحق" عدة مقترحات واسعة النطاق من أجل أمن انساني عالمي وتتضمن [٣] :

٠١ من حيث التنمية: القدرة على البقاء وتكافؤ الفرص أي توزيع أفضل للمنافع وفرص مفتوحة في السوق: إيجاد الاعمال شبكات الأمن الاجتماعي ، وعدالة عالمية من خلال إعادة هيكلية أساسية لدخل العالم واستهلاكه وأنماط الحياة فيه .

٠٢ من الناحية العسكرية: تقليص الانفاق على التسليح واغلاق القواعد العسكرية ، وابدال المعونات العسكرية بمعونات اقتصادية ، إيقاف نقل الاسلحة والغاء اتفاقيات تصدير وإعادة تدريب العاملين في الدفاع لتأهيلهم للعمل في الصناعة .

٠٣ إعادة هيكلة الشمال . الجنوب: الوصول المنصف إلى السوق العالمية للدول الفقيرة المبني على إزالة عوائق التجارة وتعويضات مالية من الدول الغنية مقابل محددات الهجرة والاستخدام المفرط للموارد البيئية للعالم وآلية دفع عالمية لمختلف الخدمات التي تتم تأديتها على سبيل المثال خدمات البيئة والسيطرة على

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢.

[3] المصدر نفسه ، ص ٢. ٣.

الأمراض والمخدرات في حالات الاضرار الاقتصادي أو في حالة سوء التصرف الاقتصادي .

٠٤ من حيث المؤسساتية: تقوية وإعادة هيكلة صندوق النقد والبنك الدوليين والأمم المتحدة من أجل التركيز بشكل أفضل على التنمية البشرية والتعديلات الاقتصادية التي تتجه نحو الاغنياء أكثر من الفقراء وعلى أنماط جديدة من الحكومة في كل مكان تعطي قوة للفقراء ، مؤسسات جديدة مثل بنك مركزي عالمي ، نظام ضرائب عالمي منظمة تجارة عالمية وقبل كل شيء مجلس أمن اقتصادي في الأمم المتحدة يمثل الجميع ويخلو من حق النقض ويكون اعلى سلطة لصنع القرار من أجل التعامل مع جميع المسائل التي تواجه الانسانية بما في ذلك الطعام والأمن البيئي والفقراء وإيجاد العمل ٠٠٠ الخ .

٠٥ نشوء مجتمع مدني عالمي: كل ما سبق ذكره يحتاج إلى مشاركة شاملة وتبديل الحكومات المستبدة لجعلها ديمقراطية .

إن الشعور بالأمن الاقتصادي يتطلب وجود دخل أساسي مضمون من عمل منتج ومجزٍ أو من شبكة للضمان الاجتماعي تؤسسها الدولة ، لكن طبقاً لهذا المفهوم لا يوجد غير ربع سكان العالم هم آمنون اقتصادياً . والمشاكل كبيرة وحادة بالطبع في البلدان النامية ، إذ معدل البطالة العلنية المسجلة يتجاوز (١٠%) ، وإذ معدل البطالة الاجمالي ربما يكون أكثر من ذلك بكثير . فمثلاً كان معدل البطالة المعلنة أعلى من (٢٠%) للشباب في أفريقيا وهو أحد العوامل الرئيسة وراء التطرف الديني في عدة بلدان ، أو التوترات العرقية في بلدان مثل كينيا [١] .

تتزايد اعداد الفقراء في الدول الغنية والدول الفقيرة ، ففي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يعيش حوالي (١٥%) من الناس تحت خط الفقر ويتفاوت الفقر أيضاً حسب الأصل العرقي . ولكن أشد المشاكل حدة موجودة في البلدان النامية ، إذ يعيش أكثر من ثلث الناس تحت خط الفقر ، بينما يعيش أكثر من بليون إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد [١] .

---

[١] العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية ، مصدر سابق .

[1] المصدر السابق .

(٢) الحديث النبوي الشريف .

إن هذا الحل أو ذاك يكمن بالاهتمام بالفرد و_ےےe٥_يبه وحà€ےش_ےےلا_ےےلا1يضمن سلا_ة المجتمع لا نجدها سوى في دين الاسلام وهو فهم مستقبلي ورؤية واضحة لضمان تماسك المجتمعات ، إذ كل تعاليم الاسلام موجهة للفرد بشخصه كل فرد مسؤول عن أعماله وأفعاله وتفكيره ونيته كما عن النبي ﷺ **(كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**)[٢] .

العلاقة المتفاعلة بين الأمن الانساني وأمن الدولة:

يواجه الأمن الانساني تحديات جديدة وتهديدات مباشرة وغير مباشرة وكانت التهديدات للأمن في الماضي ينظر اليها على أنها نابعة من مصادر خارجية . وأمن الدولة كان يتركز بصفة أساسية على حماية الدولة بحدودها وشعبها ومؤسساتها وقيمها من الهجمات الخارجية .

ويؤكد " ساداكو أوكاتا" رئيس مفوضية الأمن الانساني : أنه خلال العقود الأخيرة الماضية توسع فهمنا لأمن الدولة والانواع المتعددة من التهديدات التي تواجهنا وفضلاً عن أمن الحدود والشعب والقيم والمؤسسات بدأنا نفهم الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي والارهاب العابر للدول والهجرة بأعداد هائلة والامراض مثل الأيدز والأهم من ذلك أن هناك اعترافاً متبايناً بدور الشعب والأفراد والجماعات . في ضمان أمنهم . إن هذا التوسع في رؤية الأمن يعكس اختلاف المحيط الدولي والوطني . فالصراعات الداخلية قد زادت من الحروب فيما بين الدول بوصفها مهددات للأمن والسلم ، وعملية العولمة حولت الى حد بعيد العلاقات بين الدول في داخلها ، وعلى الرغم من أن الناس صاروا قادرين على الحصول على المعلومات أكثر من أي وقت مضى ، وكذلك على الضرورات الاجتماعية الأساسية ، لذلك فأن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وبين الناس الاغنياء والمحرومين لم يسبق إن كانت كما هي عليه اليوم [٣] .

إن عزل الكثير من الجماعات البشرية وحرمانها من المنافع والتطور يؤدي بصورة طبيعية الى التوترات والعنف والصراعات داخل الدول ومن أجل تحقيق السلم والاستقرار في عالمنا اليوم الذي يجري فيه تبادل الاعتماد فأن منع تأثير الصراعات العنيفة الداخلية او تخفيضه لم يعد كافياً ، فمن المهم أيضاً التمسك بحقوق الانسان والسير على نهج تطور شامل ومرضٍ واحترام الكرامة

---

(3) أوكاتا، ساداكو ، الأمن الانساني وأمن الدولة، ترجمة إبراهيم عبد الرزاق ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، بغداد، ع ٥، السنة الأولى ، آيار/ ٢٠٠٦ ، ص ٤ .

الانسانية والاختلاف، فمن الأمور الحاسمة وعلى القدر نفسه من الأهمية هو تطوير القدرة لدى الأفراد والجماعات من أجل أن ينتهجوا خيارات واعية ويتصرفوا بوعي من مصالحهم [١] .

يتطلب الأمن في الكثير من الاعتبارات أن يتضمن المُبعدين . فهو يركز على أقصى مدى ممكن من الناس الذين لهم ثقة كبيرة في مستقبلهم الذي يفكرون فيه للأيلم والاسابيع والسنوات المقبلة . لذا فأن حماية الناس ومدهم بالقوة يتم من خلال خلق امكانات حقيقية لعيش الناس في سلم وكرامة . وعند النظر من هذه الزاوية فأن الأمن الانساني يسهم بتقوية أمن الدولة ولكنه لا يحل محله .

أما التهديدات التي تواجه الأمن الانساني فمنها مباشرة وتشمل الموت العنيف والتعويق وضحايا الجرائم العنيفة كقتل النساء والاطفال والاعتداء الجنسي والارهاب والابادة الجماعية ، وانتهاك حقوق الانسان والتجارة بالنساء والاطفال والادمان على المخدرات والتفرقة والهيمنة والصراعات الدولية ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل . أما التهديد غير المباشر فيتضمن الحرمان والامراض والاوبئة والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان وتلكؤ عملية التنمية أي مستوى واطيء لنمو الدخل الفردي وعدم التكافؤ زيادة أو نقص النمو السكاني ، الفقر ، الركود والتميز الديمغرافي وهجرة السكان (وطنية، أقليمية ، عالمية) ، وتدمير البيئة [٢] .

إننا في بداية القرن الحادي والعشرين نقف في مفترق طرق خطر في رد فعل على الخطر المتمثل في الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، فقد تعود الدول إلى الفهم الضيق لأمن الدولة بدلاً من أن ترعى الأمن الانساني . وأن مصداقية وشرعية المؤسسات والستراتيجيات المتعددة الاطراف تصبح محل تساؤل،والتحالفات الطويلة الأجل بين الدول تتآكل وتحت شعار شن الحرب على الارهاب فأن حقوق الانسان والقانون الانساني تنتهك . وحتى الالتزام بالاتفاقيات الدولية المسبقة يُعاد النظر فيه ، أن الأعمال الانسانية اليوم تبدو في حالة أزمة وقليلة هي المواقف التي تعكس هذه التطورات الجديدة بشكل أفضل من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي القائم ، فانكار حق كل العاملين الانسانيين في الوصول الى المدنيين ، واغلاق مجتمعات كاملة وعزلها والتدمير المستمر للممتلكات المدنية كما هي الحالة في معسكر جنين للاجئين في عام ٢٠٠٢ ، كلها تشير إلى ان الناس يؤخذون رهائن من أجل متطلبات أمن الدولة والقليل من الأهتمام يبذل كما هي الحالة في العراق من أجل معرفة تأثير ذلك على المدنيين وعلى محاولة الحفاظ على مبادىء المساواة وعدم التحيز والاستقلال التي تقود الأعمال الانسانية. فالأمن الانساني اليوم أصبح أمراً أساسياً أكثر من أي وقت مضى [١] .

---

(١) أوكاتا، ساداكو، المصدر السابق ، ص ٤.

(٢) محبوب الحق و الأمن الانساني ، مصدر سابق ، ص ٣.

(١) أوكاتا ، ساداكو، الأمن الانساني وأمن الدولة ، مصدر سابق ، ص ٤.

يرى الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي أنان " أن الأمن الانساني بمعناه الاوسع، يشمل أبعد من غياب النزاع العنيف . فهو يضم حقوق الانسان والحاكمية الرشيدة والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان أن يكون في متناول كل فرد ذكر كان أم انثى . الفرص والخيارات لتحقيق قدراته الكامنة . وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو خفض الفقر وبلوغ النمو الاقتصادي والحؤول دون نشوب النزاعات ، أما التحرر من العوز والخوف وكذلك تحرر أجيال المستقبل حتى تتمكن من أن ترث بيئة طبيعية صحية ، فكلها تشكل لبنات متداخلة لبناء الأمن الانساني ، والأمن الوطني تالياً [٢] .

يربط نموذج التنمية البشرية بين كل من الأمن الانساني والتكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة بما أنها تتيح اجراء تقويم لمستوى الأمن الحياتي الذي يحرزه الناس في المجتمع ، فضلاً عن تفسير الامكانات والتحديات التي يمكن أن يصادفها المجتمع في مسيرة تقدمه نحو التنمية البشرية الناجزة والمستديمة ، ومن منظور الأمن الانساني ما يعنينا أنه ينبغي على الدول والمجتمعات أن تهتم بتأمين السلام في وجه التهديدات الخارجية ، بل عليها أن تُعنى بتأمين ظروف الحد الأدنى للناس ليكونوا آمنين وليشعروا بالأمن في مجتمعاتهم [٣] .

إن الأمن الانساني يتمم أمن الدولة ويدفع بالتنمية البشرية ويعزز حقوق الانسان ، أن ما يكمن في جوهر حماية الأمن الانساني هو احترام حقوق الانسان ، وأن تشجيع المبادىء الديمقراطية لهو خطوة نحو تحقيق الأمن الانساني والتنمية بما يسمح للناس بالمشاركة في بُنى الحكم ، وبما يكفل سماع أصواتهم . ولتحقيق ذلك فمن الضروري بناء مؤسسات مستقرة قادرة على أن تفرض حكم القانون وتمكين الناس ، والأمن الانساني ممكن فقط عندما يكون قائماً على التنمية البشرية المستدامة وهذا يفترض مسبقاً شيعوعة الأمن على كل المستويات ولكل أفراد

المجتمع : أي الأمن من الخطر الجسدي أو المادي والتهديدات وأمن التعليم والسكن والصحة والبيئة [١] .

تداعيات احتلال العراق على التنمية البشرية :

نتيجة لغزو العراق وأحتلاله ، خرج الشعب العراقي من تحت وطأة حكم استبدادي انتهك جميع حقوقه الأساسية وحرياته ، ليقع تحت سلطة احتلال أجنبي زاد من معاناته الانسانية، في ظل

---

[٢] باتثياني ، كارينا، عقبات في وجه الأمن الانساني، مصدر سابق، ص ١٧. ١٨. وينظر كذلك : *HTTP:// WWW.UN.ORG/ NEWS /PRESS/DOCS/2000/20000508.SGS M 7382. DOC. HTML.*

[٣] باثثياني ، كارينا ، المصدر السابق ، ص ١٨.

[1] المصدر السابق ، ص ١٨.

الاحتلال تدهور أمن المواطن العراقي ، واستبيحت حياته مجدداً . فلم تتوقف عمليات قتل المدنيين العراقيين بعد اعلان انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في شهر آيار/ ٢٠٠٣ ، وقدرت منظمة العفو الدولية عدد القتلى بأكثر من عشرة آلاف شخص منذ بدء العمليات العسكرية وحتى آذار ٢٠٠٤ . وبسبب فشل سلطات الاحتلال في تنفيذ التزامها كسلطة أحتلال ، وفق اتفاقيات جنيف في توفير الأمن للمواطنين ، شهد العراق انفلاتاً أمنياً غير مسبوق وانتشرت أعمال القتل والارهاب في معظم ارجائه [٢] .

وهنا بدأت معركة جديدة أثر الفراغ الأمني والسياسي[٣]. بعد ان كانت الدولة تبسط سلطانها ونفوذها وجبروتها على جميع مرافق الحياة ، فقد رافق غياب الدولة وتعويم السيادة ضياع الاستقلال الوطني وتزايد الانفلات الأمني الذي نجم عن فراغ دستوري وغياب الاجهزة العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى وساهم ذلك في انتشار اعمال السلب والنهب والتجاوز على ممتلكات الدولة [٤] . وفي أعقاب ذلك كانت مؤسسات العراق الوطنية قد تقوضت، ودمر ونهب (١٥٨) مبنى حكومياً في بغداد وحدها في الأيام التي أعقبت سقوط النظام[٥] .

كل مظاهر العنف والنهب والقتل والتدمير والخروج على القانون في العراق قوبلت بتجاهل من قبل قوات الاحتلال ، ومرت بلا عقاب منذ سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ حينما سُمح لأعمال النهب بأن تقع تحت نظر قوات الاحتلال وفي وقت لاحق ، لم تعالج مشكلة الزيادة في العنف والجرائم المدنية بطريقة مباشرة وبقوة ، لذلك تفاقم وضع الأمن أكثر من ذلك [١] .

---

(2) تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ٣٣.

(٣) كلارك ، سيرتيرانس ، وآخرون، موقف القوات الأمريكية والبريطانية من الأمن في العراق ، مقالة منشورة على الموقع : HTTP:/WWW. ALJAZEERA. NET .

(٤) القيسي ، حسين علي ، الانفلات السلوكي (الفرهود) ظاهرة تكراره في المجتمع العراقي، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٩.

(٥) الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، ع٢٩٥ ، أيلول / ٢٠٠٣، ص ٣٢.

(١) فرانكي ، رند رحيم ، مراقبة الديمقراطية في العراق : تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق ، أيلول /٢٠٠٣ ، المستقبل العربي ، بيروت، ع ٢٩٧ ، ت٢/٢٠٠٣ ، ص٧٢. وينظر كذلك: الفرهود سرقة بنوك العراق ، مقال منشور عبر شبكة الانترنيت على الموقع : HTTP: // WWW.ALDAAWAH.COM. .

وتصاعدت وتيرة العنف والتفجير والتهجير والقتل على الهوية واعمال السلب والاختطاف طيلة ثلاث سنوات من بعد سقوط النظام خلال الاعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦وفقد الأمان بشكل كبير جداً وارتفعت اعداد القتلى والمفقودين يومياً وقد أذاعت قناة العراقية الفضائية في خبر لها بتأريخ ٢٠٠٦/٦/٢٩ بأن مصادر وزارة الصحة اكدت ان دائرة الطب العدلي في بغداد استلمت (٨٠٠٠) جثة لاشخاص قد قتلوا خلال الأشهر الستة الماضية أي منذ بداية عام ٢٠٠٦ لغاية حزيران /٢٠٠٦ مجهولة الهوية ، أي ما يعادل أكثر من (١٢٠٠) قتيل شهرياً ، والاحصاءات تشير إلى زيادة هذه الأرقام ، نتيجة القتل العشوائي والتفجيرات الكبيرة بين الابرياء[*].مما يوحي بأن الهدف منها كان إثارة الفتنة الطائفية . وطالت الاعتداءات المرجعيات الدينية وائمة المساجد ، وشملت عدداً من علماء الذرة والرموز العلمية البارزة وأساتذة الجامعات والقضاة والاطباء والمبدعين في مجالات الأدب والفنون . وتعرض الآلاف من العراقيين للاعتقال منذ بداية الاحتلال وتعرض أمنهم وحريتهم للانتهاك نتيجة إشاعة الفوضى والانفلات الأمني ، وكانت النساء هن الأكثر معاناة ، إذ تعرضن منذ الاحتلال للخطف والاغتصاب من قبل عصابات محترفة مما أدى إلى حالة من الهلع بتن معها يتفادين الخروج من المنازل، وبات الأهل يترددون في إرسال بناتهم الى المدارس ، كما تعرضت سجينات للاغتصاب من قبل جنود الاحتلال [٢] .

من جانب آخر ، لم يمنع هذا الوضع من انتعاش المجتمع المدني ، فانشئت المؤسسات المدنية والاحزاب بحيث وصل عددها إلى أكثر من (٢٠٠) حزب تمثل اتجاهات سياسية مختلفة، كما ارتفع عدد الصحف فوصل في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى (٣٨) . ورغم إتساع مساحة الحرية لوسائل الاعلام ، لم تتوقف محاولات قمع وجهات النظر المناهضة للاحتلال ، وتشمل الامثلة على هذا قرار مجلس الحكم الانتقالي بتعطيل نشاط قناتي العربية والجزيرة في العراق ، وقرار الحاكم الامريكي للعراق بريمر ، باغلاق صحيفة " الحوزة " [١] .

كان تفكيك بنيان الدولة العراقية ، التي تجاوز عمرها الثمانين عاماً ، والتي تسبق نظام البعث وتتجاوزه، أحد السلبيات الكبرى التي صاحبت الاحتلال . والاشارات الاولى لهذا التفكيك كانت عندما تغاضت قوات الاحتلال عن نهب وتدمير الادارات الحكومية ، وصاحب هذا هدم البنى التحتية والمستلزمات المادية ووثائق الوزارات (باستثناءات كان أهمها وزارة النفط) خلل في

(*) نظراً لصعوبة الحصول على احصاءات رسمية موثقة من وزارة الصحة فقد تم الاعتماد على ما اذاعته قناة العراقية الفضائية باعتبارها جهة رسمية ومسؤولة ومن خلال معايشة الواقع الراهن .

(2) تقرير التنمية الانسانية العربية ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ٣٣.

(١) تقرير التنمية الانسانية العربية ، ٢٠٠٤، مصدر سابق ، ص ٣٤.

الهياكل الوظيفية. وبعد أهدار كيان الدولة العراقية ، لم تنجح سلطات الاحتلال في بناء كيان جديد بديل، على الرغم من تقارير الانجاز البراقة التي تصدرها فأن الاداء الفعلي ظل متواضعاً، فلم تصل بالخدمات إلى مستويات ما قبل الحرب ، وقد بيّن تقرير أمريكي أن سلطات الاحتلال لم تنفق على إعادة اعمار العراق حتى نهاية تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٤ سوى (١,٣) مليار دولار من أصل (١٨,٤) [٢] مليار دولار تم تخصيصها من قبل الكونغرس الأمريكي لهذا الغرض ، أي أقل من (٧%) [*] .

وبمعونة المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، عُينت في منتصف العام ٢٠٠٤، حكومة مؤقتة غير منتخبة ، استعداداً لاجراء الانتخابات وصياغة دستور دائم ، وسلمت السلطة إلى الحكومة المؤقتة رسمياً في ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٤ ثم تلتها اجراء الانتخابات وصياغة الدستور الدائم للبلاد وقيام حكومة منتخبة شرعية من قبل الشعب العراقي ، ورغم هذا التطور لا يزال مستقبل العراق محفوفاً بالمخاطر ، وفي منظور التنمية البشرية ومن زاوية الحرية والحكم الصالح ، سيصعب تجاوز هذه المخاطر في ضوء الاحداث الجسام التي حلت بالعراق والخسائر الفادحة التي تكبدها من جراء غزوه واحتلاله ، إلا إذا استقرت السيادة قطعاً للشعب العراقي وفق نسق حكم صالح وان يبقى العراق موحداً على أساس متين من المواطنة والحرية إضافة للتكلفة الانسانية المروعة ، فلهذه الاحداث ، لا ريب إنعكاسات بالغة السوء على الرفاه الانساني والنشاط الاقتصادي وبخاصة في البلدان العربية التي تعتمد على السياحة والاستثمار الخارجي ، وعلى الاستقرار السياسي الداخلي وفي دول الجوار ، بل في العالم كله [٣] .

العلاقة الترابطية بين التنمية البشرية وحقوق الانسان والأمن الانسانى:

إن التنمية البشرية معنية بإزالة مختلف العقبات التي تعوق وتحدد الحياة الانسانية وتمنع ازدهارها ، ولكن فكرة التنمية البشرية واسعة فأن لها صفة حمائية لكونها متصلة بالتقدم والنمو. وقد ظهرت لكي تسيطر على ميدان جديد من شأنه تحسين حياة الناس وهي تتفاعل بالتركيز على أعمال تمس الحاجة اليها لتأمين ما ينبغي حمايته ، وهنا تكمن فكرة الأمن الانساني على وجه الخصوص . إن الأمن الانساني كفكرة يكمل بشكل مثمر منظور التنمية البشرية من خلال الاهتمام المباشر لما يدعى أحياناً المخاطر الجانبية والتهديدات المحيقة بالبقاء الانساني والسلامة الانسانية في الحياة اليومية أو تعرض الناس الى الأمراض والاوبئة أو جعلها عرضة للفقر المدقع فجأة من

---

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٤. ٣٥ .

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، نقلاً عن تقارير وزارة الدفاع الأمريكية .

(3) تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

خلال الاعاصير الاقتصادية كل هذه تستدعى أن يبذل جهد خاص لبحث خطر الحرمان الفجائي . وبطبيعة الحال فليس هناك تعارض جوهري بين التركيز على الأمن الانساني ومناهج موضوع التنمية البشرية [١] . وهناك علاقة تكميلية مماثلة بين مفهوم حقوق الانسان والأمن الانساني ، وهناك شيء مثير للأهتمام الى حد بعيد في فكرة ان أي شخص ، من أي مكان من العالم بغض النظر عن جنسيته أو مكان وجوده له بعض الحقوق الأساسية التي ينبغي على الآخرين احترامها . والجاذبية الاخلاقية لحقوق الانسان لها أغراض متعددة من تحريم التعذيب والاعتقال الكيفي الى المطالبة بانهاء الجوع والمعاملة غير المتسمة بالمساواة للمرأة . وحقوق الانسان وأمن الانسان ذاته يمكن أن يكمل كل منهما بصورة مثمرة . لما كان الأمن الانساني هو مفهوم وصفي مهم يتطلب قوة أخلاقية واعترافاً سياسياً ، فمن الضروري والمفيد أن يتم ذلك من خلال النظر الى الحرية متصلة بالأمن الانساني بوصفه درجة مهمة من حقوق الانسان ، وبعيداً عن أي نوع من المنافسة بين الاثنين فأن الأمن الانساني والحرية يمكن النظر اليهما على إنهما فكرتان متكاملتان ، وهي العلاقة الترابطية التي للحقوق مع الواجبات المترتبة لسائر الناس والمؤسسات [٢] .

وخلاصة القول من المهم من جهة أن نرى كيف تختلف أفكار معينة حول حقوق الانسان والتنمية البشرية والأمن الانساني ولكن أيضاً يجب أن نفهم كيف يمكن ان يكوّن مفاهيم متكاملة ، وتطويرها المشترك يمكن أن يمضي يداً بيد مع التحديد والوضوح .

إن التهديدات للأمن البشري تتفاقم بأشكال أخرى نتيجة للعولمة من بينها [١] :

١. السيطرة على الجريمة العالمية : إن التلاحم القوي بين العولمة والجريمة المنظمة يستدعي وجود أدوات عالمية جديدة لمساندة التدابير الوطنية وللسيطرة على الصلات الدولية ، ويجري اعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومن بين التدابير الرئيسة في هذا المجال ما يأتي :

أ- تشجيع التعاون في إنفاذ القانون والاشراف عليه .

ب- تعزيز التعاون القضائي الدولي .

جـ - إلزام الدول بوضع برامج فعالة لحماية الشهود والمشتغلين بالمهن القانونية .

---

(١) صن، أمارتيا ، التنمية والحقوق والأمن الانساني، ترجمة إبراهيم عبد الرزاق ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، بغداد، ع ٥ ، السنة الأولى ، آيار/٢٠٠٦، ص ٥. ٦. وينظر كذلك :
HUMAN SECURITY NOW, COMMISSION ON HUMAN SECURITY, 2003.

(٢) المصدر السابق ، ص ٦.

(1) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ١٠٣. ١٠٤.

د- تجريم غسل الاموال واستحداث تدابير تعاونية لتعقبه ومنعه . وتلزم تدابير خاصة للتصدي لتجارة النساء والاطفال وتهريب المهاجرين والاسلحة .

٠٢ حماية التنوع الثقافي : الثقافة والمجتمع المحلي والأمن البشري أمور مترابطة ولكن كثيراً للغاية ما تقوضها غزوات العولمة .

٠٣ الحفاظ على البيئة .

٠٤ تضييق الفجوات العالمية (بين الشمال . الجنوب) ، واتخاذ التدابير الدولية اللازمة لذلك مثل دعم النمو المتسارع وازالة القيود على البلدان الفقيرة وإعادة تركيز المعونة للدعم من الفقر وتخفيف اعباء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية . على ضوء ما ذكر من التهديدات .

فأن الفقر يشكل تهديداً خطيراً للأمن الانساني ، إذ أن هناك (٢٣%) من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر [٢] . ويتبادر إلى اذهاننا قول الإمام علي (عليه السلام) " لو كان الفقر رجلاً لقتلته" ، ليس بامكاننا ان نتجاهل هذا الكلام البسيط على نفاذه إلى وعينا التمعن العميق لهذا القول يتجاوز ما هو شائع نحاول أن نستنبط منه دلالات تقترب من فهمنا المعاصر لظاهرة الفقر . إن " قتل الفقر يعني أولاً رفضاً قطعياً للفقر يناقض اي شكل من أشكال القبول القدري به . فأن الفقر هو انتهاك لحقوق الانسان وكرامته وحرمانه من وسائل العيش والمشاركة الكريمة واللائقة في الحياة الاجتماعية لا يمكن قبوله على الاطلاق . فحقيقة الفقر هي أنه ليس رجلاً أو شيئاً يمكن حصره في مكان أو جهة ، لذلك لم يمت الفقر أو لم يقتل بل وجدناه ينمو ويزدهر ويتناسل وينتشر منذ مئات السنين ، فلا الارادات قضت عليه، ولا النوايا الطيبة ولا الأخلاق الحميدة ولا التضامن بين البشر ولا التطور العلمي والتكنولوجي ، ولا النمو الاقتصادي ولا الفائض الهائل في الثروات المنتجة في عالمنا المعاصر والتي لا تحول دون وجود خُمس البشرية اي ما يقارب (١,٢) بليون انسان يعيشون في حالة الفقر المدقع بحسب خط الفقر المعتمد للمقارنات الدولية والمقدر بدولار واحد في اليوم للشخص الواحد . إن الفقر متغلغل في نسق العلاقات والهياكل السائدة في المجتمع ، وفي المفاهيم والعادات والمصالح بحيث يصعب عزله واستخراجه ، إن القضاء على الفقر يتجاوز البعد الأخلاقي وان كان ينطلق منه [١] .

---

(2) نعمة ، أديب ، الفقر ... تهديد خطير للأمن الانساني ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ع٥ ، السنة الأولى ، آيار/ ٢٠٠٦ ، ص ٨ . وينظر كذلك : منتدى حوارات الفاخرية ٢٠٠٥/١١/١٣ على الموقع :HTTP:// WWW. HEWARAAT.COM.

(١) المصدر السابق ، ص ٨ . ٩ .

ويتضح من خلال رؤية (سي. رانجان . موهاباترا) لتطوير نموذج من التنمية البشرية المستدامة ، نجد أن الحاجة تكمن في توفير الرعاية المتساوية للحاجات الانسانية بشقيها المادي والمعنوي ، بمعنى آخر إن تحقيق التنمية البشرية في أي بلد يتطلب تماثلاً وتناظراً في تطوير النظامين الاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء ولادراك أهمية التطوير المتماثل لهذين النظامين، نجد حالات كثيرة لتنمية اقتصادية منجزة لم تؤدِ إلى تنمية بشرية حقيقية وإلا لما ينحو الفرد ، وقد تحققت كافة حاجاته الأساسية ، باتجاه جمع وتخزين الثروة المادية ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب علينا فهم مجمل عملية التنمية البشرية كنظام كلي شامل يجمع بين دفتيه النظامين الاقتصادي والاجتماعي كعاملين يكمل أحدهما الآخر داخل هذا النظام، وهكذا ، فإذا نظرنا إلى التنمية البشرية من زاوية القيمة النوعية للحياة ، وهو ما يعتمد على درجة إشباع الحاجات الانسانية ، نجد أن النظام المتدرج للحاجات الانسانية المادية والمعنوية والمعروف بنظام " ماسلو للحاجات الانسانية " ، *" MASLOW'S NEED HIERARCHY" (1970)* يعطينا صورة واضحة عن التداخل بين العاملين الاقتصادي والاجتماعي ، ونجد كذلك أنه بينما يعمل النظام الاقتصادي على توفير الحاجات المادية كالغذاء والمأوى والملبس ، يعمل النظام الاجتماعي على توفير الحاجات المعنوية كاستقلال الشخصية وتبلورها وتبعيتها الفكرية ٠٠٠ الخ ويبين نظام ماسلو المذكور أدناه تمركز الحاجات المادية في قعر النظام واقترابها مع الحاجات الحيوانية ، بينما تتركز الحاجات المعنوية في أعلى النظام [٢] .

إن القوة الفعلية للقيم الانسانية في التنمية البشرية المستدامة تكمن في مجالين أساسيين وهما :

٠١ قدرة هذه القيم على الاسهام في النجاح الاقتصادي على المدى البعيد .

٠٢ قدرتها على تقوية نظام القيم الاجتماعية .

وهكذا فأن مجتمعاً مشحوناً بقيم سلبية ينجب اشخاصاً جشعين يربحون أموالاً أكثر من حاجاتهم الأساسية لها عبر وسائل غير مشروعة . وتتركز الثروة في هذا المجتمع في أيدي القلة التي تعمل على اعاقة إعادة توزيع الثروة بشكل عادل فيؤدي الى انتشار الفقر والمعاناة ، وتكون إشاعة القيم الايجابية المتعلقة بتحقيق الذات الانسانية والوصول إلى تطويرها ذاتياً هدفاً أساسياً من اهداف التنمية البشرية في المجتمعات التي حققت تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة [١] .

---

(2) قزازي ، فريد ، التنمية البشرية والبناء المادي والمعنوي للانسان ، بيت الحكمة ، بغداد، ع٥، السنة الأولى ، آيار /٢٠٠٦ ، ص ٧ .

(١) المصدر السابق ، ص ٧ .

وهنا تلعب الثقافة دوراً حيوياً في تحول المجتمعات نحو القيم الايجابية البناءة ووعي المواطن لدوره الأساسي في احداث عملية التنمية البشرية المستدامة .

نظام ماسلو للحاجات الانسانية (*)

الحاجة	التوصيف والهدف
الخامسة	تحقيق الذات والوصول إلى تطويرها ذاتياً
الرابعة	تكوين الشخصية : احترام الذات والمقام الاعتباري للشخصية
الثالثة	الحاجات الاجتماعية : الشعور بالاعتماد والحب ... الخ
الثانية	السلامة الفردية والاجتماعية : نشدان الحماية والطمأنينة
الأولى	الحاجات الفسلجية (الوظائفية) كالجوع والعطش والطعام والمأوى والملبس

كيف نجعل الأمن الانساني جوهر لفلسفة التنمية البشرية ؟

إنشغل عقل الانسان منذ بواكير وجوده على الأرض حول سؤال الوجود الذي يبحث عن ثلاثة محاور منها محور الانسان ، محور الطبيعة ومحور القوة الموجدة. ومما التقى عليه الفكر الانساني ومعطيات الأديان السماوية . إن هدف الوجود هو سعادة الانسان مباشرة أو بالتسبب ، وعبادة الانسان لله تبارك وتعالى تعزز معطيات رقي الانسان نحو مدارج الكمال وتحقيق الحياة الكريمة ، وجاء في القرآن الكريم إن الله تعالى هو ذاته قال **(ولقد كرمنا بني آدم)** (٢) . ولعل تسخير الموارد الطبيعية وتأهيل القوى الانسانية ووضع الاستعدادات فيها إنما كان لصنع الحياة ، وارتباط القواعد والاحكام بمصالح الانسان بوصفها ملاكات الاحكام الواقعية واعتبار المحرمات مفاسد للبيئة وللانسان نفسه هو دليل آخر على ذلك ، فقد التقى فكر الانسان المطلق ، وحقائق الأديان على أن الهدف الوجودي من الخلق كرامة الانسان وحياته ووعيه ، الذي يجب أن يبنى على منطق الاستقصاء والموضوعية وليس على الخرافة وتحكم الأساطير وعلى مقولة العمل الصالح الذي يتطلب حصراً للمشكلات التي تقف أمام سعادة الانسان على الأرض من خلال منطق علمي لحلها(١) .

إن ما تقدم يتطلب أن يعطى للعلم والتعلم والتعليم والتدريب والتأهيل بصوره الفضلى أهمية خاصة من الدولة ومؤسسات المجتمع ، إن العلم لوحده قد يكون ذا حدين ولأجل أن يكون العلم

(*) المصادر :
1. *HUMAN DEVELOPMENT @ YAHOO.COM.*
2. *VALUES: THE INVISIBLE POWER, BY S. RANJAN MOHAPATRA.*

(٢) القرآن الكريم ، سورة الاسراء ، الآية (٧٠) .

(1) زاهد ، عبد الأمير كاظم ، التنمية البشرية مقاربة في الأفكار ، نشرة التنمية البشرية، بيت الحكمة ، بغداد، ع٥، السنة الأولى ، آيار/ مايو ٢٠٠٦ ، ص ١.

مفردة إيجابية في الحياة فلا بد أن تقترن به حزمة من القيم المعيارية التي تنشد الخير والمنفعة والسعادة للانسان . مطلق الانسان [٢] .

لذلك لا بد من برنامج قيمي تتمسك به الأسرة وتغذيه ، وتعتمده المدرسة والجامعة ويحرص الاجتهاد الانساني على تطوير نظام القيم لكي يصاغ الموقف لتنمية الانسان على ركنيّ الحقيقة العلمية والحقيقة الأخلاقية .

خلاصة الفصل الرابع

إن العولمة خدعة كبيرة ومؤامرة عظمى للسيطرة الكاملة على العالم في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاخلاقية والقيمية ، وعلى الرغم من ان البعض يرفض هذا التفكير القائل بأن دوائر بعينها خططت للعولمة وتريد أن تبسط سيطرتها وهيمنتها على العالم فالبعض الآخر يرى أنها تطور علمي وثقافي يستوجب التكيف معه وإلا صرنا في عزلة عن العالم ، إلا أننا عندما نتحدث عن العولمة نجد أنفسنا أمام ظاهرة جديدة تمثل تحولاً نوعياً في تأريخ العالم .

---

(2) المصدر السابق ، ص ١.

فالعولمة ليست وليدة ثورة الاتصالات والمعلوماتية فحسب ولكنها أيضاً تعبير عن الرغبة في السيطرة والهيمنة من جانب الغرب المنتصر على الشيوعية والكتلة الشرقية بكاملها ، وطالما أن العولمة قادمة وكما يشاع بأنه لا خيار للناس سوى الاستسلام .

إن الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتقنياتها أمر لا يرفضه العقل وهو مسألة إيجابية ، ولكن الحداثة شيء والعولمة شيء آخر فالعولمة هي التغريب الكامل والتبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية ، ورغبتها المجنونة في إعادة السيطرة على العالم ، وعلى العالمين الثالث والاسلامي مقاومة هذه الرغبة بالطرق المشروعة ، والسعي لامتصاص دفعاتها العنيفة بالعلم والمعرفة [١] .

إن العولمة ايديولوجية للاستلاب الكامل والقضاء على الذات غير الغربية وسحقها نهائياً واخلاء السبيل للهيمنة الامريكية والصهيونية ، ومعظم مفكري النظام العالمي الجديد والعولمة من اليهود ومن على شاكلتهم من كهان السياسة الغربية الامبريالية الأمريكية الذين يرون أن دعم الكيان الصهيوني هو واجب مسيحي مقدس وان القضاء على ما يسمونه الخطر الأخضر القادم من الجنوب متمثلاً في الاسلام والانفجار السكاني هو واجب أمريكي ومسيحي مقدس في نظر هؤلاء الاصوليين المسيحيين وقد صرحوا بذلك دون خجل بعد القضاء على قدرات العرب الاقتصادية والعسكرية وتفوق اسرائيل عسكرياً على الدول العربية مجتمعة وبقبول التطبيع ثم الاحتواء الكامل للأمة العربية ثم بعده شن الحرب على الصين بعد تدمير اليابان والنمور الآسيوية السبعة ودفع تايوان لشن الحرب على الصين ، ليتم تدميرها كما تم تدمير الاتحاد السوفيتي واختراقه بالكامل وكذلك تدمير العراق .

ولكي تتمكن دول العالم الثالث وهي المستهدفة بمشروع العولمة من مواجهة هذا المشروع الاستعماري الاستكباري لا بد لها أولاً من فهم جيد وحقيقي لهذا المشروع الذي يقف على النقيض وندا ضد أي محاولات لتحقيق عملية التنمية البشرية التي تقوضها آليات العولمة ، وعليها ايضاً أن تدرك أن العولمة ليست مشروعاً عالمياً محايداً وإنما هي مشروع أيديولوجي متكامل (ثقافي ، سياسي ، اقتصادي وعسكري) هدفه هدم الانسان وخصوصاً العربي لأنه هو الثروة الحقيقية لاحداث أي تنمية في المجتمع .

---

[١] تيتاوي ، محي الدين ، العولمة وتحديات الاختراق الثقافي : في العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، من بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، بيت الحكمة ، الجزء/٦ ، بغداد ، ١٤.١٦ نيسان ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ . ٦.

وفي ظل العولمة فأن الهوة قد اتسعت كثيراً في مستويات التقدم والتطور بين البلدان الغنية والفقيرة ، حتى باتت هناك قارات بأكملها مثل أفريقيا غير قادرة على مجاراة بقية البلدان المتقدمة ، فالتجارة العالمية والتطور التكنولوجي تمركز وبشكل كبير حول الأقطاب المتنفذة الثلاثة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان) . وبالمقابل أزداد العالم النامي والعربي فقراً مدقعاً وهذه تتجلى في صور السيطرة التكنولوجية وازدياد عدد الأسواق والاستثمارات الكبيرة [١] ، وحتى تسيد هذه الأقطاب على عملية التصدير للعالم العربي وبقاؤها صاحبة المنشأ الأوحد مع سيطرتها على الرساميل الكبيرة التي باتت تحرك بها العالم .

إن قوة ومقدرة وتمكن الرأسمال الامريكي المتمثل بالشركات عبر الوطنية والسيطرة التكنولوجية الواضحة واقتصاده الذي لا يهزم والتحكم بأسواق المال والسلاح ، بات أمراً واضحاً جعله يفوق موازنات البلدان العربية ، وقد استطاع المجتمع الامريكي بإقتصاده ومؤسساته أن يتحدى العالم ويفرض سطوته وسيطرته وسعيه إلى إيراد العالم تحت ظله وتحت جناحه ، وتلك هي نظرية الأمركة التي تبعتها العولمة [٢] ، وراحت تنشرها بشكل مثير للعالم وجعلتها متبناة من أطراف عالمية عديدة تفرض مبادئها بقوة خفية تتحكم بالمصير ، فأما الاندماج معها مع البقاء تحت رحمة مقدراتها أو النكوص عنها ومعناها هلاكاً سريعاً .

البرنامج الانمائي للأمم المتحدة يقدم مفهوم التنمية البشرية على أنه يضم ثلاثة عناصر رئيسة هي تنمية الإنسان حتى يتمكن من المشاركة الكاملة في نواحي الحياة وفي جميع الجوانب، والتنمية من أجل الانسان أي توفير الفرص له للحصول على المكاسب الناجمة عن النمو الاقتصادي ، والتنمية بالانسان بمعنى توفير الفرصة لجميع المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم بما يحقق الانسانية الحقيقية لهم [٣] .

ولكن ما موقع بلداننا العربية على خارطة الفقر ؟

ربما يكون من الأفضل أن نبدأ بما تحدّث به الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" ، في قمة الألفية التي عقدت في منظمة الأمم المتحدة أواخر عام ٢٠٠٠، فقد لخص في حديثه حال

---

(١) سعد، أحمد ، عولمة الثراء وفقر العولمة ، مصدر سابق .

(٢) سعد، عصام ، فلسفة التغيير ... بين الأمركة والعولمة والداخل ، مقال منشورعبر شبكة الانترنيت ، ٢٠٠٥م :

Http: // Hem. Bredband.net/ b 155908/m 489.htm – 26k.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية : المشاركة ، تقرير منشور على موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي عبر شبكة الانترنيت :

Http://www.Pogar.org/arabic/themes/ Participation. asp-20k.

شعوب العالم في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين مشبهاً العالم بقرية يسكنها (١٠٠٠) شخص ، ومن بين هؤلاء الاشخاص : (٧٨٠) شخصاً من الفقراء .

(١٥٠) شخصاً من الأغنياء .

ويبقى (٧٠) شخصاً يمرون بمرحلة انتقالية ، بانتظار الصعود أو الهبوط . ويمضي كوفي عنان في عرضه قائلاً بأن : (٢٠٠) شخصاً من هؤلاء الألف شخص يتصرفون بـ (٨٦%) من مجموع الثروة . في حين يتحايل أكثر من نصف السكان من أجل العيش بأقل من دولارين في اليوم .

- ومن بين الألف شخص (٢٠) أمي .
- ويبلغ عدد من تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً ٣٦٠ شخصاً .
- يعيش ثلاثة أرباع الألف شخص في الاحياء الفقيرة ، ويبحث السواد الاعظم عن فرصة عمل لا وجود لها . ويملك أقل من (٦٠) شخصاً بهذه القرية حاسوباً ولا يستخدم الانترنيت سوى (٢٤) شخصاً منهم .
- يبلغ متوسط العمر في حي الأثرياء (٧٨) سنة .
- بينما لا يزيد عن (٦٤) سنة في المناطق النامية ، ولا يزيد عن (٥٢) سنة في الاحياء الأكثر فقراً .

والسؤال هو إلى متى ستظل هذه القرية (أي الكون) على قيد الحياة دون اتخاذ السياسات الكفيلة بتوفير امكانيات العيش للجميع آمنين من الجوع والفقر والعنف .

وبالطبع فإن قمة الألفية التي حضرها (١٥٠) زعيماً لم تستطع أن تجد الحلول لهذا الوضع المأساوي الذي خلفته عهود طويلة من الذل والاستعمار والسياسات الجشعة للامبريالية والاستعمار [١] ، ومن ثم في ظل الممارسات الرأسمالية المعولمة والليبرالية المتوحشة . وعلى ضوء ما تقدم ، فقد أدت سياسات وممارسات " العولمة" الى نتيجتين أساسيتين [٢] :

٠١ تراجع معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم ووصول العديد من البلدان الرأسمالية الصناعية إلى حالة من الركود الاقتصادي المستعصي ، مما إنعكس سلباً على مؤشرات التنمية البشرية .

---

[١] الحمش ، منير ، العولمة والتنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص ١٦١. ١٦٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٦٢.

٠٢ تراجع مؤشرات التنمية البشرية ، وخاصةً في بلدان العالم الثالث ولدى الشعوب الفقيرة أساساً . هذا إلى جانب زيادة الاستقطاب على المستوى العالمي، وزيادة تهميش الشعوب الفقيرة .

إن موقع البلاد العربية ضمن خارطة الفقر يبدو واضحاً من خلال هذه الرؤية للأمين العام للأمم المتحدة . وقد تنامت الهوة الواسعة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير وبتعاظم الثراء في الشمال وأزدياد الفقر في الجنوب ، إذ تعكس مؤشرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ هذه الحقيقة ، ويظهر الوجه اللاإنساني للعولمة في ذلك [١] ، من خلال سعيها المحموم لافقار العالم الثالث ومنه العالم العربي وجعله يدور حول الأقطاب الثلاثة الرئيسة التي تسيدت العالم، فلا يوجد اليوم من يعمل لحسابه دون مراعاة هذه الأقطاب والاطلاع على ما يريد العمل فيه، ولا يوجد ثراء دون علم هذه الأقطاب ، كما أنه لا يوجد فقر دون تدخل هذه الأقطاب.

إن الذي حدث في مؤتمر " سياتل" عام ١٩٩٩ يعكس تفرد دول الشمال بمركز القوة في العالم مقابل زحزحة واضحة لدول الجنوب ، التي أصبحت ضحية للتهميش واللامساواة بعد أن أصبح اكثر من (٨٠%) من التجارة الدولية تسيطر عليها شركات الاقطاب الثلاثة [٢] ، بما لها من استثمارات ورساميل كبيرة غزت الأسواق العالمية واستنزفت طاقات العالم النامي مقابل تهميشه وتعطيل قدراته الانمائية .

لقد أصبح الفقراء يشكلون الكتلة الكبرى في اللوحة الاجتماعية الراهنة في بلدان الجنوب، وما حدث في رواندا والجزائر دليل على دخول هذه الفئة إلى حلبة الصراع واستخدامها لضرب استقرار المجتمع [٣] .

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مؤكداً أن توسع التجارة لا يكون معناه دائماً مزيداً من العمالة وأجور أفضل . ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تخلفت عملية إيجاد فرص عمالة عن النمو الذي تحقق في الناتج المحلي الاجمالي وعن الزيادة التي تحققت في التجارة والاستثمار . فعلى الرغم من تحقيق نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتراوح بين (٢. ٣%) خلال العقدين الماضيين ، لم تنخفض البطالة ، وظلت عند مستوى يبلغ حوالي (٧%) ، مع ارتفاع معدلها أكثر من ذلك في الاتحاد الاوروبي (ما يتراوح١٠-١١%) وانخفاض معدلاتها عن ذلك في النرويج واليابان والولايات المتحدة . فهناك ما يربو على (٣٥)

---

(١) مصطفى، عدنان ياسين ، التنمية المستدامة بين ايديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب . رؤية سوسيولوجية ، مصدر سابق ، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩.

مليون نسمة عاطلين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [١] . ونبذ (١٠) ملايين آخرون فكرة البحث عن عمل . وواحد من كل خمسة من الشباب لا يعمل .

إن ازدياد الفقر في البلدان النامية ومنها البلدان العربية عن طريق العولمة إنعكس في أسواق العمل العربية مثل ارتفاع معدلات البطالة السافرة وزيادة التعطيل المستمر ونقص التشغيل وتدهور معدلات الأجور الحقيقية ، إضافة إلى تنامي اعداد المشتغلين في أسواق العمل غير الرسمية وانخفاض مستوى الدخول الحقيقية وذلك كله كفيل بزيادة آفة الفقر في هذه البلدان بشكل متزايد وكبير [٢] .

وتشير الاحصائيات التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، ففي بداية عقد السبعينيات كان عدد الدول الفقيرة يبلغ (٢٥) دولة وارتفع الى (٤٨) دولة في مطلع التسعينيات ثم تجاوز (٦٣) دولة خلال عام ٢٠٠٠ ، كما ان نصف سكان العالم الذي يبلغ حالياً (٦) بلايين نسمة يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد للفرد تقريباً ، ويعيش نحو (١,٢) بليون شخص على دولار واحد في اليوم [٣] .

إن احصاءات المنظمات الدولية تؤكد أن مشكلة الفقر بلغت أوجهاً من الخطورة خلال السنوات القليلة الماضية ، إذ تشير آخر الاحصاءات الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة (FAO) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي (٨٣٠) مليون شخص في العالم يشكلون ما نسبته نحو (١٤%) من سكان العالم انحدرت بهم الحال من الفقر الى الجوع والحرمان والانهاك المستمر [٤] . ولو قمنا بحساب عدد الدول التي خضعت للفقر المدقع من دول العالم النامي والعالم العربي ، لوجدناها نسبة كبيرة لتعاظم دور العولمة بأفقار العالم النامي وتفتيت مقدراته . فعلى الرغم من أن العالم برمته لا يخلو من الفقر وحتى المدقع منه ، إلا أن عالمنا العربي الذي يقف على التضاد والتناقض في تنميته مع العولمة ، قد أزدادت معدلات الفقر فيه بفعل هذه الظاهرة .

ومن المتوقع أن تزداد حدة الفقر بشكل كبير ويزداد عدد الذين يقبعون تحت خط الفقر إلى ما يقارب (٤) بلايين نسمة خلال الربع قرن القادم [١] . وذلك يشمل جميع العالم فكيف الحال

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ٣٢.

(٢) مصطفى ، عدنان ياسين ، مصدر سابق ، ص ١٠.

(٣) سميث، ألن ديفيد، تقرير خاص عن : عولمة الفقر والارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية في دول العالم الثالث ، تقرير منشور عبر شبكة الانترنيت ، ٢٠٠٢م ، على موقع مجلس الأمة :
Http:// www. Majles alommah.net/run. Asp? Id=524-31k.

(٤) سميث ، ألن ديفيد ، المصدر نفسه .

(١) سميث، ألن ديفيد ،المصدر السابق .

بعولمة الفقر المقصودة ضد عالمنا العربي ، وما هي معدلات الفقر المتوقعة خلال السنوات المقبلة ؟

تؤكد الاحصاءات الخاصة بوكالات الاغاثة الدولية أن هناك حوالي (٢٣) طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية والعربية بسبب مشكلة الفقر وإنعكاساتها ، الوشيكة الخطر والتي باتت من الصعب معها تحقيق قدراً ممتازاً من النمو الانساني المتقدم [٢] .

إن انتشار آفة الفقر على نطاق واسع بات يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه آليات الاصلاح في العالم العربي ، ويكون الفقر مصحوباً بالبطالة وسوء التغذية والأمية وتدني أوضاع المرأة وسوء الاوضاع البيئية وترديها ومحدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية ، وكل هذه العوامل تساهم في رفع مستويات الاعتلال والوفيات [٣] .

إن فقر الحياة والفرص ، أو الفقر البشري ، هو فقر ذو طابع متعدد الأبعاد كما أن محتواه يتسم بالتنوع لا بالتوحد يقيس الرقم القياسي البشري للحرمان في مجال التنمية البشرية الأساسية في نفس الأبعاد التي يتناولها دليل التنمية البشرية ألا وهي بالبقاء ومعرفة القراءة والكتابة والمستوى المعيشي اللائق . والمتغيرات المستخدمة هي النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين ، والنسبة المئوية للأمية بين البالغين ، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة [٤] .

لقد أصبح الناس في كل مكان أكثر ضعفاً . فتغيير أسواق العمل يجعل الناس غير آمنين فيما يتعلق بأعمالهم وسبل رزقهم . وتآكل دولة الرعاية الاجتماعية يزيل شبكات السلامة . والأزمة المالية أصبحت الآن أزمة اجتماعية . وكل ذلك يحدث مع تآكل القاعدة المالية للبلدان نتيجة للعولمة ، لاسيما البلدان النامية ، مما يؤدي إلى انكماش الموارد العامة والمؤسسات التي تحمي الناس [١] .

---

[٢] المصدر نفسه .

[٣] مركز حماية وحرية الصحفيين ، الاصلاح السياسي ٠٠٠ مصر في مفترق الطرق، حماية الحريات الأساسية هو حماية للحق في الحياة ،مقال منشور على شبكة الحريات الاعلامية عبر شبكة الانترنيت : Http:// www. Cdfj.org/ articles/Content-display. Php ? id=137/37k.

[٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢١ ت٢/نوفمبر ، ٢٠٠٣م ، ص ١٢.

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مصدر سابق ، ص ٩٠.

إن الذين يعانون من الفقر البشري من سكان دول الاسكوا [*] بلغت نسبتهم (٢٦%) ، كما أن هذه الدول تتباين من حيث مستويات الدخل بها وكذلك من حيث مستوى التنمية البشرية ، فأنها تتفاوت أيضاً في مستويات الفقر وخاصةً الفقر البشري ، إذ توجد الأردن على رأس الترتيب تليها البحرين وقد خفضت هذه البلدان من الفقر بين الناس إلى رقم قياسي للفقر البشري بلغت قيمته أقل من (١٠%) . وبمعنى آخر ، فإن هذه البلدان خفضت من نسبة الفقر البشري إلى النقطة التي لا يؤثر فيها الفقر إلا على نسبة أقل من (١٠%) من السكان . وفي أسفل القائمة هناك ثلاثة دول تجاوز فيها الرقم القياسي للفقر البشري نسبة (٣٠%) وهي اليمن ومصر والعراق ضمن المجموعة الرابعة والأخيرة لدول الاسكوا ذات الفقر البشري المرتفع جداً أكثر من (٣٠%) [٢] .

ويبين الجدول (٢٠) مقياس الفقر البشري ومكوناته ورتبة دول الاسكوا فيه حسب درجة الفقر البشري في كل منها :

(*) دول الاسكوا : تشمل هذه الدول كل من لبنان ، الكويت ، قطر، الامارات ، السعودية، اليمن، البحرين، العراق ، عُمان ، الأردن ، فلسطين ، مصر. ينظر في ذلك : تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مصدر سابق ، ص ١٣.

إن الفقر وبشيء لا يقبل الشك يشكل نقيضاً للتنمية البشرية سواء في الدول النامية أو العربية أو في أي مكان من العالم ، إذن فكيف يبني الانسان كيانه وشخصيته بحرمان بشري واضح من الحقوق الأساسية في الصحة والتغذية والتعليم والمطالبة بالحقوق في المشاركة السياسية

والتعبير عن الرأي وحرية الكلام ... الخ، ونستطيع القول أن ذلك يقودنا إلى معادلة بسيطة تتمثل بأنه لا تنمية بشرية مع الفقر .

إنتهاكات العولمة للرفاه الإنساني:

لما كانت التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس . لا مجرد ما بين أنواع مختلفة من مساحيق الغسيل أو قنوات التلفزيون أو موديلات السيارات بل الخيارات التي تنشأ عن طريق توسيع القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها البشر ، فإن الخيارات ستتغير بمرور الوقت وقد تكون من حيث المبدأ ، بلا نهاية، والتنمية البشرية تعني أيضاً عملية السعي الى تحقيق هذه القدرات على نحو عادل وقائم على المشاركة ومنتج ومستدام [١] . ولكن كيف السبيل إلى ذلك وهي تواجه ضغوط العولمة الهادفة إلى افقار وتهميش البلدان الفقيرة . وهل أن تنمية البشر باتت متعلقة فقط بالمتطلبات الأساسية كتوفير (الصحة والتعليم والتغذية)، أم أن هناك متغيرات مكملة وأساسية تحقق التنمية البشرية المرجوة ؟

إن تحسين حياة البشر والقيام بتنميتها يعتمد على تطمين الحاجات الأساسية والثانوية ، وتختلف الدول حول ما يعتبر أساسي وثانوي ، فالحاجات الأساسية تتمثل بتوفير متطلبات الإنسان الضرورية من غذاء ومياه مأمونة وكهرباء وكساء ومسكن وصحة وتعليم وأمن ، والثانوية تتعلق بأشباع الحاجات غير المادية والتي تتيح فرص تحقيق الذات الانسانية وخلق الانسان الجديد بالبحث عن السعادة والحصول على العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٢] .

فالنظرة المادية جعلت من الانسان مصدر انتاج فقط خالي من المشاعر ويحصل على حقوقه الانتاجية بمقدار عمله متناسية حقوقه المعنوية الأخرى من ناحية كونه إنساناً ويجب تجديد الصفة الانسانية فيه .

إن هناك عدة عوامل تتظافر في تسبيب تردي الرفاه الانساني في عالمنا العربي ، وهي قلة امتلاك غالبية البشر في المجتمعات العربية لرأس المال الانساني، وهي تعد من أهم الأسباب من منظور النوعية [١] .

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ١٦.

(٢) صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون . دروس السبعينيات وآفاق المستقبل ، سلسلة عالم المعرفة ، ع ١٠٣، الكويت ، ١٩٨٦م، ص ٤٢.

(١) فرجاني ، نادر ، التنمية الانسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ، بحث منشور على موقع المشكاة عبر شبكة الانترنيت ، ١٩٩٩م :
Http://www. almishkat .org/arbdoc 99/ ar- humdev/ ar- humdev 01. Htm. 53k.

لقد أصبحت مؤشرات التنمية العربية في العالم الثالث والعالم العربي التي تتمحور حول قضايا التعليم والصحة والغذاء ، غير كافية لوحدها لأن مؤشر التنمية البشرية يجب أن يعطي ثقلاً كبيراً ومهماً للحرية والديمقراطية والعدالة الانسانية [٢]، التي تجعل الانسان يسمو فوق الغايات المادية التي تحاول العولمة فرضها، بل أنها فرضتها بالفعل دون اللجوء أو وضع الانسانية في قوائم حساباتها . فبالحرية يمكن بلورة انسان واعي بالمعنى الجوهري للوعي ، وقادر على صياغة حياة مرفهة لا يمكن بالمعنى المادي فحسب ، وانما مرفهة في النوعية الانسانية الزاخرة بحرية الرأي والتعبير والمشاركة في القرارات التي تهم المجتمع وتقرير المصير وصياغة قواعد الحياة .

كما أن لهذه الحرية المنشودة بالتنمية البشرية مظاهر أخرى كالانتخابات الحرة والتعددية الحزبية والصحافة غير المراقبة ، إذ ان بلداناً مثل سريلانكا وكوستاريكا وشيلي وتايلندا أصابت تقدماً على صعيد التنمية البشرية أكثر من تحقيقها ارتفاعاً في معدلات الدخل ، بينما بلدان أخرى مثل موريتانيا والجزائر والسعودية تقدمت في ناتج الدخل المحلي ، وعرفت تأخراً هائلاً على صعيد التنمية البشرية [٣] . إن المسألة ليست متمثلة بتفضيل جانب على آخر ، وإنما ما هو مطلوب هو نسبة متوازنة من كلا الجانبين لتحقيق تنمية منشودة تصيب الأهداف المرجوة .

يذكر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م ، " أن الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمأوى والعمل ، لا يقل أهمية عن حرية الانسان من حصوله على حقوقه السياسية والمدنية " ، إذ أن الثروة والرفاهية مهمة ، إلا أن اكتساب وتنمية حرية الانسان مهمة هي الأخرى لتحقيق التنمية البشرية ، ويضيف التقرير أن حرية الانسان ضرورية ويجب أن يكون الناس احراراً لممارسة حقوقهم وخياراتهم التي تدخل ضمن نسيج حياتهم[٤] .

فاليوم ما أكثر منظمات وجمعيات حقوق الانسان التي تضع ضمن أهدافها العريضة حماية حق الانسان الطبيعي ، الذي لا يستوجب قيام منظمة أو نقابة بالمطالبة به للانسان على اعتبار أنه مصان سلفاً ، إلا أن عالمنا المليء بتقلبات الحرمان البشري أوجد مثل هذه الهيئات التي تسعى للظفر بنسبة لا بأس بها من حقوق الانسان لغرض تنمية البشر تنمية تتوافق والصفات الانسانية الحقيقية .

ومع ذلك كله وبعد استيضاح الدور الجوهري للعولمة في إعاقة التنمية البشرية وتركيز ظاهرة عولمة الفقر في البلدان العربية ، من الممكن أن نتسائل حول :

---

(٢) رزق، هدى ، الثقافة والتنمية البشرية ، مصدر سابق .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) عبد الله ، عبد الخالق ، البعد السياسي للتنمية البشرية . حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٩٠، السنة ٢٥ ، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٩٢.

هل أن إعاقة التنمية البشرية رهيناً بأبعاد العولمة فقط ، أم أن هناك عوامل أخرى معوقة وبشكل كبير للتنمية البشرية ؟

المعوقات الذاتية للتنمية البشرية :

لا يمكن أن نحصر معوقات التنمية البشرية في البلاد العربية بالذات بأرهاصات العولمة وأبعادها المختلفة دون النظر إلى الوضع الداخلي للمجتمعات العربية الذي من الممكن أن يضع يده بيد العولمة ويصبح أرضاً خصبة لاستفحال داء العولمة في الأقطار العربية وتحقيق مبتغياتها في الأقطار الافقار العولمي المتعمد للعرب . إن المجتمعات العربية وبشكل عام تعاني اليوم من التخلف العام والتأخر عن ركب التقدم والفقر والأمية مما يحوله دون الوعي بحقوق الانسان [١]، الضرورية والواجبة للارتفاع بشأن التنمية البشرية ، فبدون مراعاة لأبسط مستلزمات العيش ، لا يمكن الوصول إلى نسبة ولو ضئيلة من التي تشير إلى النمو البشري المتميز .

إن من العوائق الأساسية أمام التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي ، ربما تتمثل بمؤسسات الحكم التي تقوم بتكريس حكمها وسلطتها وهيمنتها القائمة على الاستبداد أو الجهل والدكتاتورية واللامساواة واللاعدالة وبالشكل الذي تتحول فيه حقوق الانسان والمواطنة والحريات الأساسية إلى مساحات للاتهام والتجويع والتعذيب والسجن والاختطاف والنفي والتهجير والقتل والاضطهاد والابادة والتدمير ، وترفع ذلك في شعاراتها الزائفة وتروج لها عبر المؤسسات الاعلامية المختلفة ، ويتصاعد الظلم والفساد المؤسساتي والامني والقانوني والاخلاقي، والذي يهدد بانهيار كبير يطال مختلف مكونات المجتمع الأساسية ويزداد البؤس الانساني [١] ، الذي من دون شك لا يتوافق مع المشهد التنموي الانساني ، فلا تنمية انسانية مع بؤس وحرمان واضطهاد .

وإذا كان النظام العالمي الجديد قد زاد من تهميش وافقار الدول النامية وكذلك الدول العربية ، فأن طبيعة تكوين هذه الدول قد ساعد بشكل أو بآخر في تفاقم الأوضاع بشكل أكبر ، فمعظم هذه الدول لم تستطع حتى الآن من بناء المفهوم العصري للدولة . فهذه الدول فشلت في حل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدول حديثة العهد بالاستقلال ، وقد تضاعفت هذه الأزمات بفعل الممارسات غير الديمقراطية المنبعثة من قبل العديد من هذه الدول [٢] ، والسياسة غير

---

(١) مركز حماية وحرية الصحفيين ، الاصلاح السياسي ٠٠٠٠ مصر في مفترق الطرق، مصدر سابق .

(١) المشاي ، أبو القاسم ، التنمية وحقوق الانسان بين الفشل المؤسساتي والوعي الاجتماعي، مقال منشور على موقع أمان عبر شبكة الانترنيت ، ٢٠٠٤م :
Http:// www. amanjotdan. org/amn- studies/wmview. Php? Art 10= 589-22k

(٢) عولمة الفقر والارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية في دول العالم الثالث ، مصدر سابق ، انترنيت .

الواعية في رسم خطط التنمية البشرية ، إذ أن أغلب هذه الدول تعاني أزمات في إدارة الدولة ، فكيف تساهم في خطط النمو البشري ؟

كما أن الاقتصادات العربية ما زالت تعاني من تشوهات بنيوية لاعتمادها وبشكل أساس على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية ، مما جعل ذلك التشوه من الاقتصادات العربية تابعة لحاجات السوق العالمية ومصالح القوى المهيمنة عليها ، مع استنزاف الموارد الطبيعية والاحتياطي الاستراتيجي من النفط [١] .

إن الوضع الداخلي العربي في حالٍ يرثى له ، فما يطفو على السطح من معوقات للتنمية البشرية ، بينما تكون الانظمة السياسية واقتصاداتها قد ساهمت بها بشكل كبير ، إلا أن ما زاد الطين بلّة هو توجه العولمة بشكل عدائي لإنهاك البلدان العربية ، فوجدت المجال مفتوحاً والمناخ ملائم لتعطيل كل فاعلية وتطور أن كان موجوداً فعلاً .

إذا ما استمرت العولمة في السير على هذا المنوال الذي كانت عليه فيما مضى، وإذا ما واصلنا الفشل في التعلم من اخطائنا فإن العولمة لن تفشل في تطوير فحسب ، بل ستواصل في تسبيب الفقر وعدم الاستقرار ، ومن دون اجراء اصلاحات عليها ، ستتصاعد ردة الفعل العنيفة التي بدأت أصلاً ويزداد الاستياء من العولمة [١] .

فنتسائل هنا ما الذي يجب عمله ؟

إذا قلنا بأننا سنضع بعض النقاط الجوهرية التي تُعد مرتكزات أساسية للنهوض بالتنمية البشرية في الوطن العربي ، فذلك ربما يكون ضرب من الخيال ، إلا أننا سنحاول أن نوضح بعض الملامح الرئيسة التي من الممكن أن تكون نواة لتلافي انحسار التنمية البشرية العربية ، إن الهدف الأساس الذي تتطلع له المجتمعات يتمثل في الحرية في اختيار الحكومات والتعبير عن الرأي والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات . فمستوى المؤشرات التنموية أوضح أن المنطقة العربية تفوق غيرها من بلدان العالم النامي في الموارد ، وان الانسان العربي تتوافر له ربما مقومات الحياة الكريمة اقتصادياً ، إلا أنه ليس بالخبز وحده يحيا ويعيش الانسان ويستقر [٢] ، فلا بد من اعطاء

---

(٣) في دراسة لمفكر عربي عن العولمة والتنمية الاقتصادية العربية منشورة عبر شبكة الانترنيت :
Htm- 18k. Htt[://www. alwatan. Com/ graphics /2002 /08 aug/ 11.8/geds/et 4.

(١) ستكلتز ، جوزيف، العولمة ومساوئها ، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي ، مراجعة: د. مظهر محمد صالح، بيت الحكمة ، ط١، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢٧٦.

(٢) الصادق، علي توفيق وآخرون ، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال ، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣) شنوف، شعيب ، علاقة الانسان بالاقتصاد والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة ، مصدر سابق .

الصبغة الانسانية للانسان وتمييزه عن سائر المخلوقات التي تستقر بالغذاء فقط دون أي شيء آخر ، فمع الغذاء والمستلزمات الأساسية لا بد من اعلاء شأن الانسان ليس الا لغرض أسمى وهو لكونه إنسان.

لقد باتت القضية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان العربية ليست قضية امكان مالي ، بقدر ما هي تعبئة للطاقات الاجتماعية تحركها إرادة حضارية ، إذ ان الامكان الاجتماعي هو الذي يحدد مصير الشعوب ، فكثير من الدول التي انشأت خطط تنموية على أساس الاستثمار المالي فقط تعثرت ، بينما نجد أن الصين مثلاً قد تقدمت اقتصادياً لأنها طبقت مبدأ الاعتماد على الذات، أي الاستثمار الاجتماعي الذي يتمثل بالتنمية البشرية ، وهو الذي عوض النقص في الاستثمار المالي [٣] .

إن إنسان التنمية هو الواسطة وهو الوسيلة والجسر الذي يمكننا من دخول العالمية التي هي بالفعل تختلف كما أسلفنا في بداية المبحث عن العولمة ، إذ يتشاركان في الشكل ويختلفان في المضمون ، فحسب ما يرى يمكن للعولمة والعالمية أن تصبحا مفهوماً واحداً ، متى ما تحررت العولمة من خللها الأساس الذي تشكو منه وهو الاستغلال والاحتكار والسيطرة [٤] .

فمتى ما استطاعت البلدان العربية أن تجد موازنة منطقية بين ما تملكه من ثروات هائلة يمكن توزيعها بنوع من العدالة الانسانية مع تحقيق رفاه إنساني متميز، يمكن القول انها قد أصابت في تحقيق التنمية البشرية المنشودة في الوطن العربي ودحض ادعاءات العولمة القوية والفعالة من خلال التعامل وبدقة معها بعد أن باتت وبشكل واضح للعيان ما هي مبتغياتها الرامية إلى تحطيم البنية العربية وبالتالي الانسان العربي ككل . فالعولمة لكي تحقق التنمية البشرية ، يجب أن يكون معناها [١]:

١- الاخلاقيات . أي انتهاكاً أقل لحقوق الانسان ، لا مزيداً منه ، وقدراً أقل من تجاهل القيم الانسانية .
٢- التنمية . أي فقراً أقل للبلدان والناس ، وليس مزيداً فيه .
٣- أي تفاوتاً أقل بين البلدان والأجيال وداخلها ، لا مزيداً منه .
٤- الأمن البشري . أي ضعفاً أقل للبلدان والناس ، لا مزيداً منه .
٥- الاستدامة . أي استنزافاً وتدهوراً أقل للبيئة ، لا مزيداً منهما .

---

(٤) المصدر نفسه .

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ٤٤.

إن البحث والتعمق في ملابسات التنمية البشرية مسألة غاية في التعقيد والتشابك ، فكيف بنا ونحن نركز على التنمية البشرية العربية التي يشكل بلدنا العراق جزءاً مهماً منها وهي تواجه مخاطر العولمة ، فبالتأكيد أنها قد أنطوت على تداعيات ونتائج كارثية كثيرة والتي لا نعتقد أننا قد الممنا بها إلى حدٍ كبير ، إلا أنه يجدر الاشارة إلى أن أخطر ما تواجهه التنمية البشرية العربية هو العولمة واخطر ما يواجه العولمة بالمقابل هو التنمية البشرية العربية ، لأنهما وبشكل مبسط جداً يمكن وصفهما صراع بين ثنائيتين قد تمثلتا بالغرب والعرب أو دول الشمال ودول الجنوب أو الدول الغنية المتقدمة والدول المتأخرة الفقيرة أو المعاصرة والتراث وغيرها من الثنائيات ، إلا أنه ومن خلال أسس توطيد ثقافة تنموية بشرية هي زيادة الوعي بانسانية الانسان نفسه بالمضمون لا بالشكل فحسب ، لأن الانسان يشكل حجر الزاوية الأساس لبناء ونجاح خطط التنمية البشرية في أي مجتمع كان والاهتمام به وزيادة الوعي بدوره هو السبيل الاجدى للوصول للرفاهية البشرية التي تحقق صحة وتغذية وتعليماً عالياً ناهيك عن الخيارات الأخرى التي تهم الانسانية جمعاء كالحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الانسان والاهتمام بالمرأة وحرية اختيار الحكم الصالح الذي يشكل أساساً ثابتاً وقوياً لبناء المجتمعات وتحقيق تنمية بشرية ناجحة .

يوجد هناك نموذج واحد للتنمية يتميز بأسبقية العوامل الروحية والاخلاقية وبدون هذه العوامل لا يمكن تحقيق انسجام وترابط النسيج الاجتماعي الذي تنجم عنه التنمية ويفترض هذا النموذج وجود نخبة مبدعة ، متعلمة ، ومعلمة على رأس الدولة وهذه النخبة هي التي تقود الدولة على وفق ستراتيجيتها الخاصة [1] ، بحيث لا تتبع القوى الخارجية ولا تسمح لها بالسيطرة على أسواق البلاد أن الدولة تخدم المجتمع وتقود تطوره وتعمل على دعم مصالح كافة الطبقات الاجتماعية .

[1] بينايون، أدريانو ، العولمة نقيض التنمية ، ترجمة: جعفر علي حسين ، مراجعة: د. عماد عبد اللطيف سالم ، بيت الحكمة ، ط١، بغداد، ٢٠٠٢م، ص ١١٧.

ثانياً: أبعاد العولمة (Globalization Dimensions)

من الأخطاء الشائعة بشأن العولمة أنها ظاهرة اقتصادية أحادية الجانب ، بمعنى أن الاقتصاد يمثل البعد الرئيسي لها . فإن العولمة ثمرة عوامل متنوعة تشتمل على السياسة والثقافة والاجتماع والاقتصاد [١] . وسنتناول الأبعاد بصورة سريعة وانعكاساتها على التنمية البشرية .

٠١ البعد الاجتماعي (Social Dimension) :

من الطبيعي أن تخدم العولمة البلدان الصناعية المتقدمة ، لأن هذه البلدان تمتلك مقومات التقدم الاقتصادي العولمي الذي يتمثل في القاعدة الصناعية والعلمية والمصرفية القوية التي تمكنها من المنافسة في السوق العالمية بحرية أكبر ، زيادة على ذلك فأنه يجب لفت الانتباه إلى أن للعولمة جوانب اجتماعية لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية . وتتمثل الجوانب الاجتماعية في مختلف الجماعات والأفراد الذين لا يستجيبون للعولمة وتأثيراتها بل يتخذون موقفاً سلبياً ازاءها ، ولهؤلاء الجماعات والأفراد أفكاراً واعتقادات وصيغ سلوكية تؤثر قطعاً على مدى ونوعية الاستجابة التي يرونها مناسبة للعولمة ، مما يجعل منهم مصدر قوة لمجتمعاتهم وليس مصدر ضعف . ولا يمثل هؤلاء دائماً مجموعة متجانسة من حيث الأهداف والمصالح والتوجهات ، مما يجعل التفاهم بينها والانفتاح على بعضها ضرورة لا بد منها .

وقد يؤدي إلى تطوير أستراتيجيات ذكية تضع حداً للاختراقات التي تمارسها العولمة في البناء الاجتماعي بعدم حساسية وبدون ايلاء أي اهتمام يذكر [٢] . ويقع في سياق ما هو اجتماعي حرص الناس (جماعات وأفراد) على المعاني والرموز والقيم التي يضفونها على أفعالهم وتفاعلاتهم وشبكة علاقاتهم ، الأمر الذي لا تشجعه العولمة ولا تريد له أن يمارس في الحياة اليومية للناس . وخاصةً فيما يتعلق بفئة الشباب ، فأن العولمة لا تريد التعامل معهم كفئة أو قطاع اجتماعي حيوي ومتفاعل، بل تريد لهذا القطاع ان يكون متلقياً وراضياً بما تمليه عليه من مفاهيم وما تسربه له من عادات وممارسات سلوكية مصممة لخدمة أغراضها ومآربها . إن العولمة تفعل ذلك مستهدفة اهواء الشباب ومستغلة براءتهم وضعف خبراتهم وعدم إكتمال كفاءاتهم .

إن العمليات التي يمارسها الأفراد والجماعات في المجتمع سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية ٠٠٠ الخ وما ينتج عنها من إنعكاسات إيجابية أو سلبية على الناس ، تشكل بحد ذاتها البعد الاجتماعي ، لغرض معرفة ما ينفع الناس ويتماشى مع مصلحة الأفراد والجماعات وفي

---

[١] الدعمي ، لاهاي عبد الحسين ، هل العولمة فخ ، مصدر سابق، ص ١٠٣.

[٢] الدعمي ، لاهاي عبد الحسين ، الاسلام والعولمة والشباب ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، ع ٦٦، بغداد، ٢٠٠٤م، ص ١٢٣.

النهاية يصب في مصلحة الانسانية عموماً ، كي يعيش البشر ، بكرامة ورفاهية فتسود المساواة وتكفل حقوق الانسان ، وقيام المنافسة الشريفة التي تخلق الابداع والابتكار الذي يخدم المجتمعات الانسانية وتزيد من رفاهيتها ، مما يؤدي إلى انحسار وتراجع الاستغلال والاحتكار والتبعية والهيمنة من قبل الدول الكبرى المتقدمة للدول الأقل نمواً والاضعف منها .

إن المؤيدين للعولمة يعتقدون أنها تجلب كل ما هو مفيد للشعوب وأنها ستساهم في تقدم ورقي البلدان النامية ، من خلال حرية التجارة واقتصاد السوق وما تضفيه التكنولوجيا الحديثة من تدفق علمي ومعرفي ، إلا أنه رغم ذلك العطاء الايجابي الذي يراها المناصرون للعولمة الا أنه لن يتم بهذه السهولة ، لأن كل شيء في عصر العولمة له ثمن ، وهذا الثمن سيكون مكلفاً بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تناضل من أجل حياة لائقة وكريمة ، فالرخاء والازدهار لا ينتشر بين شعوب العالم وقوع تحولات اقتصادية لصالح اقتصاديات ونظام السوق الحر ، وهذا التحول يتزايد مع تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي ونفاذ هذه السياسات التي تكون مصحوبة بتقليص الانفاق العام في المجالات الحيوية الأساسية ، وذلك تبعاً للشروط التي تعتبر أوامر على هذه البلدان والتي تفرضها المؤسسات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين بصورة خاصة ، وبطبيعة الحال فأن ذلك سيؤدي بصورة فعلية الى استبعاد فئات كبيرة من القوى الاجتماعية من هيكل الانتاج ، وتردي مكتسباتها الاجتماعية .

إن تسارع وتيرة العولمة قد ترافق بتردٍ واضح لعملية التنمية في غالبية بلدان الجنوب . ولعل الأمر الأكثر خطورة هو أن استمرار الأوضاع الراهنة يعني ضمنياً إهدار امكانية تنمية البشر في المنطقة ، مما يضع غالبية بلدان الجنوب في مواجهة تحدٍ سافر في مطلع القرن الحادي والعشرين ، يتمثل في تدهور بالغ في الرفاه البشري من جانب ، وضياع فرصة الارتقاء به جوهرياً كي يمكن اللحاق بالشرائح المتقدمة للبشرية من جانب آخر [١] .

إن عمليات التثبيت والتكييف الهيكلي التي طبقت في عدد من البلدان العربية مثل (مصر ، الأردن) في النصف الثاني من الثمانينيات ومطلع التسعينيات قد تركت آثاراً على القطاعات الفقيرة من السكان ، وباتت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدهور في الخدمات الاجتماعية ، على الرغم من توجيه قدر كبير من الانفاق العام لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، فأنه لم يتحقق

---

[١] فرجاني ، نادر، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد الأول ، ع الأول، ١٩٩٨ ، ص ٧١.

الكثير من الجهد في مجال زيادة الامكانات الاجتماعية ، ذلك أن الانفاق كان متحيزاً ضد الشريحة الأكثر فقراً من السكان الـ ١٠% الأكثر فقراً [١] .

ويشير تقرير مكتب العمل العربي ، أن من المتوقع أن تنطوي المراحل الأولى للعولمة على ارتفاع معدلات الفقر ، وزيادة اعداد المعوزين والجياع ، وتزايد معاناة الطبقات الوسطى والفئات الاكثر تعرضاً للصدمات (الفئات المهمشة) من مكونات المجتمع ، أي بمعنى أن عولمة القيادات التجارية ، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ... الخ يمكن ان تحمل في ثناياها وعوداً بالرخاء والرفاهية ، ولكن المرجح وقوعه أن تشكل مصدر عدم استقرار واختلال الأمن البشري في حالة ركود المجتمع عن التعامل معها ، فالتحول إلى العولمة سيزيد من فرص النمو الاقتصادي ، ولكن هذه العملية تنطوي على مخاطر تكاليف أيضاً، ولاسيما في بعدها الاجتماعي والانساني [٢] .

ومع تزايد إتساع الفجوة التي كانت أصلاً واسعة بين دول الشمال ودول والجنوب ، كما أنها كذلك بين الأفراد أيضاً في الدولة الواحدة ، قد زادتها العولمة إتساعاً بحسب معطيات العولمة المتوفرة حالياً ، وهذه نتاج النظام الرأسمالي المهيمن على النظم الاقتصادية في العالم .

وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، بأن انكماش الزمان والمكان وتلاشي الحدود ، قد يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري . لقد أستمر إتساع الفجوات في الدخل بين الأفقر والأغنى ، من أناس وبلدان على السواء . ففي عام ١٩٦٠ كان (٢٠%) من سكان العالم ممن يعيشون في أغنى البلدان يحصلون على دخل يعادل دخل أفقر نسبة (٢٠%) من السكان (٣٠) مرة . وفي عام ١٩٩٧ أصبح دخلهم يعادل دخل أفقر (٢٠%) من سكان العالم (٧٤) مرة . وهذا يمثل استمراراً لاتجاه دام زهاء عقدين من الزمن [٣] .

عندما تسري العولمة في إطار من التفاوت ، وهو ما يحصل بالفعل في عالم اليوم ، فأنها لا تؤدي إلى الاندماج فقط ، بل أيضاً إلى التفكيك والتفتت ، بحيث تقسم المجتمعات والدول إلى مجتمعات ودول مدمجة واخرى مستبعدة ومهمشة ، وظهور التوترات والصراعات الاجتماعية ، التي تحدث عندما ينتاب تلك المجتمعات شعور بإنعدام المساواة بين الضعفاء والاقوياء ، (إن العولمة توسع فرص تقدم بشري غير مسبوق للبعض ولكنها تؤدي إلى انكماش تلك الفرص بالنسبة لآخرين ، والى تآكل الأمن البشري ، فالعولمة في هذه الحقبة تسعى مدفوعة بقوى السوق التجارية ، إلى

---

(1) بدوي، ميرفت ، دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية ، بحث من ندوة دور الدولة في البيئة العربية الجديدة ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي ، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٠. ١٦١.

(2) تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، العولمة وآثارها الاجتماعية ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة /٢٥، الاقصر ، مصر ، آذار ، ١٩٩٨، ص ١١.

(3) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ٣٦.

تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتوليد النمو وكسب الأرباح ، لكنها تفعل أهداف العدل ، والقضاء على الفقر ، وتعزيز الأمن البشري) [1] ، تلك الأهداف التي تعزز صمود المجتمعات في وجه الانتكاسات العالمية ، وجعلت الهوة أكثر إتساعاً بين الأكثرية الفقيرة والأقلية الغنية . وما حققه التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات من اختراق للهوية الحضارية والثقافية للمجتمعات واختراق المحرمات الأسرية من خلال القنوات الفضائية الغربية المعولمة التي تهدف إلى الغاء العقل وتسييد العاطفة وابعاد الأفراد عن واقعهم الاجتماعي مما يزيد من حالات الشذوذ الجنسي والاضطرابات النفسية وازدياد نسبة الجرائم لأن ترويج هذه المعتقدات لا تنسجم مع معتقدات وأفكار بلادنا النامية الاسلامية المحافظة مما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي بدل تقويته وتماسكه وزيادة الوعي بين الأفراد والجماعات لدورهم في الحياة واسهامهم في تأدية هذا الدور بشكل ناجح يسهم في بناء المجتمع وخلق مرتكزات التنمية البشرية الناجحة المستندة إلى خطط علمية مدروسة تنسجم مع القدرات والامكانيات المتاحة للارتفاع بالمستوى المعيشي نحو الأحسن وزيادة فرص التعليم والقضاء على الأمراض والاوبئة وسوء التغذية ونشر الوعي الجماهيري بين ابناء المجتمع وترسيخ مبادىء العدالة والحرية بينهم وبخلاف ذلك فأن مخاطر العولمة رغم جانبها الايجابي فأنها ستفكك اواصر النسيج الاجتماعي وزيادة حالات العزلة والاغتراب وعدم الشعور بالانتماء للوطن وضعف المشاركة الشعبية وهذا ما يرسخ اهداف النظام الرأسمالي الليبرالي المتوحش وغلبة البلدان الغنية المتقدمة وسيطرتها على بلداننا النامية والأقل نمواً ومنها بلادنا العربية وجعلها تابعة لنهجها وسياساتها ما أستطاعت لذلك سبيلا . وهذا ما يقوّض التنمية البشرية ويحول دون حدوثها .

٠٢ البعد الثقافي (Cultural Dimension):

البُعد الثقافي للعولمة هو أخطر أبعادها وهو الوسيلة التي ترتكز عليها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . علماً بأن لهذا البعد علاقة مثلما تتصل بالحاضر فهي تتصل بالمستقبل . وإذا كان الحديث عن الحاضر يتسم بالسهولة فأن الحديث عن المستقبل يبدو صعباً لأنه يتصل بالتنبؤ في ظواهر العلوم الاجتماعية. ولما كانت ظواهر هذه العلوم معقدة وشديدة التغير فأن وصفها وتحليلها يمكن أن يعتبر من الأمور بالغة الصعوبة . وعلى عكس العلوم الاجتماعية ، فأن العلوم الطبيعية ، أو على الأقل بعضها ، قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال . وصعوبة التنبؤ في طبيعة الظواهر الاجتماعية أثناء تغيرها وتبدلها من حال إلى حال [1] ، لم تمنع كثيراً من

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، المصدر السابق ، ص ٤٣.

[1] الحسني ، عبد المنعم ، العولمة والأمن الثقافي : انطباعات أولية عن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية في العالم النامي ، بحث مقدم إلى ندوة بغداد في : العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤٧.

المفكرين والباحثين من الكتابة عن العولمة وعلاقتها بجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنتائج التي يمكن ان تتمخض عنها . أما ما يطلق عليها بـ (العولمة الثقافية) وما يترتب عليها من مخاطر على الثقافات الوطنية أو القومية أو المحلية في العالم النامي عموماً والعالم العربي خصوصاً ، ويسمي البعض هذه العملية بـ (الغزو الثقافي) أو(التبعية الثقافية) أو كما يسميها الدكتور محمد عابد الجابري (الاختراق الثقافي) . لذا سنحدد مدى تأثير العولمة الثقافية على الثقافات في العالم النامي سلباً أو ايجاباً ، فهي تشكل هذه العولمة تهديداً حقيقياً على الثقافات المحلية أو الوطنية ؟ وما هي الجوانب التي تهددها العولمة والتي تشكل نقاط ضعف تجاه العولمة ؟

إلا أننا لا بد أن نشير إلى ان هنالك اسئلة كثيرة تتعلق بهذا الجانب لا توجد الحلول والاجابات لها . فليس كل ما يطرح من تساؤل يجد له الاجابة أو الحلول السحرية . وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، بأن العولمة ، التي كانت قوة مسيطرة في العقد الأخير من القرن العشرين ، تشكل عهداً جديداً من التفاعل بين الدول والاقتصادات والناس . فهي تزيد الاتصالات بين الناس عبر الحدود الوطنية في الاقتصاد ، وفي التكنولوجيا ، وفي الثقافة ، وفي الحكم ، ولكنها أيضاً تؤدي إلى تجزئة عمليات الانتاج ، وأسواق العمل ، والكيانات السياسية ، والمجتمعات ، وهكذا ، لئن كانت العولمة ذات جوانب ايجابية ومبتكرة وديناميةفإن لها أيضاً جوانب سلبية وتهميشية ومسببة للاضطراب [٢] .

لا بد من القول بأن (تدويل الثقافة) سبقه تدويل الاقتصاد ورأس المال وقوة العمل والانتاج . فالذي يهمنا هو ما حدث وسيحدث للثقافات المحلية أو الوطنية وهل ستتبلور ثقافة عالمية على حسابها أو تطغي الثقافة الاستهلاكية على الثقافة الانتاجية والابتكار والابداع وتتعايش الثقافة المحلية مع الثقافة الكونية ؟

الثقافة هي المعبر الأساس للخصوصية لأية أمة من الأمم ، وعليه لا بد من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية وتحافظ على كيانها. ولكن من الصعوبة التصور بأن هذا النمط من الخصوصية الثقافية يقصد به الانغلاق والانكفاء على الذات ورفض الآخر دون رؤية وتبصر [١] . أما البعض الآخر يدعو إلى الانفتاح وعدم التحيز إلى أي دين أو فلسفة أو اديولوجيا والانتماء إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم ، إن هذا الرأي لا يرى في العولمة الثقافية غير الجوانب الايجابية ، أما جوانبها السلبية فأنهم يرون أن ذلك لا يشكل اشكالاً إذ

---

(2) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

(١) الحسني ، عبد المنعم ، العولمة والأمن الثقافي ، مصدر سابق ، ص ص ٤٩. ٥٠.

يمكن أن تواجه المخاطر ، أن وجدت ، وتوضع الاجراءات المناسبة لتلافيها ، أما الموقف الثالث تجاه هذه الرؤية فيتأرجح بين الانغلاق والانفتاح ويتخذ موقفاً وسطاً . وهذا الموقف هو أقرب إلى الحذر والترقب من العولمة . فهو ليس من المتحمسين لها كما أنه لا يقف موقفاً معادياً منها ، أي أنه يرى بالامكان اتباع السياسة المناسبة في الوقت المناسب تجاه العولمة بمعنى هناك امكانية للاندماج في العولمة مع الحذر من مخاطرها .

يذكر ناصر الدين الأسد [٢] في بحثه (الثقافة العربية بين العولمة والعالمية) في الجزء المتعلق بـ (العولمة الثقافية) ، عدة وسائل تستخدمها العولمة للوصول إلى أهدافها منها على سبيل المثال لا الحصر إشاعة مصطلحات جديدة ذات مضامين تحل محل المضامين الأصلية التي تتصل بحياة وشخصية ووجود الامة منها كمثال على ذلك مصطلح (منطقة الشرق الأوسط) وهو مصطلح يضم بعض البلدان العربية وبعض البلدان الاسلامية والكيان الصهيوني وهذا المصطلح كان في الأصل مصطلحاً حربياً استخدمه الحلفاء في الحرب العالمية الثانية واصبح يطلق عليه (قضية الشرق الأوسط) بدلاً من (قضية فلسطين) والهدف من ذلك ضياع أسم (فلسطين) لكي لا تصبح قضية فلسطينية أو عربية أو إسلامية وانما هي قضية الشرق الأوسط .

ومن وسائل العولمة الثقافية التي يشير اليها " الأسد" : نشر انظمة الفكر والتعليم والمفاهيم الخاصة بهما وتبني النموذج الغربي بعامة والأمريكي بخاصة في المؤسسات التعليمية ومن ضمنها الجامعات ، وكذلك من هذه الوسائل نشر الأفلام والمسلسلات التلفزيونية والاغاني الأجنبية ومحاولة جعل مضمونها ليسود بالتدرج كنمط تفكير وسلوك للأفراد في عالمنا العربي والعالم النامي على السواء .

يذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٩م، بأن الثقافة أصبحت هامة اقتصادياً ، فقد ظهر من دراسة أجرتها اليونسكو أن التجارة العالمية في السلع ذات المحتوى الثقافي كالمواد المطبوعة والأدب والموسيقى والسينما والاذاعة والتلفزيون ، حققت زيادة ثلاثية تقريباً في قيمتها حلال المدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩١ ، بحيث بلغت (٢٠٠) بليون دولار بعد أن كانت (٦٧) بليوناً . ولكن التركيز والاستقطاب أخذ يسود في السوق العالمية للمنتجات الثقافية ، ففي جوهر الصناعة الترفيهية كالافلام والموسيقى والتلفزيون فأن الاتجاه يشير إلى سيطرة متزايدة لمنتوجات الولايات المتحدة . ومع أن الهند تنتج أكبر عدد من الافلام سنوياً في العالم فأن هوليود تصل إلى كل سوق ، وفاقتها إتساعاً وانتشاراً وتحصل على أكثر من (٥٠%) من ايراداتها من الخارج بعد ما كانت (٣٠%) عام ١٩٨٠ وعلى النقيض من ذلك أن الافلام

---

[٢] المصدر نفسه، ص ٥١. ٥٢.

الأجنبية تقل نسبتها عن (٣%) في سوق الافلام السينمائية في الولايات المتحدة [١] . فهل يمكن مواجهة هذه التحديات ؟ إن هذه الظاهرة لايمكن النظر اليها كمجرد السيطرة على تجارة السلع الثقافية بل الأهم من ذلك ما يتم نشره من قيم وممارسات سلوكية مرتبطة بها وخطورة ذلك على الهوية الوطنية أو المحلية لأقطارنا النامية والعربية منها على وجه الخصوص ، ولمواجهة هذه التهديدات ترى بلدان كثيرة وجوب حماية السلع الثقافية بكافة الوسائل الممكنة ، ولم تقتصر هذه الدعوة على البلدان النامية بل شملت دول متقدمة مثل فرنسا، إذ هاجم وزير الثقافة الفرنسية الولايات المتحدة وشكا مما تقوم به من (غزو ثقافي) ، إذ قال (أن تلك الدول التي علمتنا قدراً كبيراً من الحرية ، ودعت الشعوب الى الثورة على الطغيان أصبحت لا تملك اليوم منهجاً أخلاقياً سوى الربح وتحاول أن تفرض ثقافة شاملة واحدة على العالم أجمع) [٢] .

وعلى الرغم من ذلك فأن هذه الدعوة للحفاظ على الهوية الثقافية وحماية السلع الثقافية لاقت معارضة دول صناعية متقدمة تعتبر السلع الثقافية سلعاً اقتصادية كأي سلع أو خدمات مثل المانيا والولايات المتحدة وحتى اليابان . ومع شعور عدد كبير من الناس بالقلق تجاه انتشار (الثقافة الاستهلاكية العالمية) فأن عدد الدول التي تتحول إلى التعدد العرقي يتزايد يوماً بعد آخر بحيث اكتسبت الثقافات المحلية أو الهوية المحلية والوطنية قوة وأهمية خاصة بعد ترويج الحركات السياسية للثقافة المحلية وغالباً ما حلت الايديولوجيا في السياسة كما يتضح من تزايد الحركات الأصولية [٣] .

لذلك نتسائل ما موقف علم الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية الأخرى المعنية بذلك ؟ فهل التوجه هو نحو التجانس الثقافي في العالم أو بمعنى آخر فرض العولمة الثقافية ؟

وتكمن الاجابة عن هذا التساؤل بأن الجدل لا زال قائماً في اوساط علم الانثروبولوجيا وبقية العلوم المعنية في هذا المجال ، فبينما يرى البعض أن أيديولوجيا تحاول أن تفرض ثقافة عالمية، يرى البعض الآخر بأن المنتجات الثقافية تنتشر في شتى أنحاء العالم ولكن الناس يستخدمونها بطرائق متباينة [١] . فإذا كان هذا هو وضع العولمة الثقافية في العالم النامي بعامة فكيف هو وضعها في الوطن العربي وهل تشكل تهديداً للأمن الثقافي العربي ؟ للإجابة عن هذا التساؤل يرى الدكتور الجابري :

---

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ٣٣. ٣٤.

(٢) الأسد، ناصر الدين ، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية ، مصدر سابق، ص ٤١.

(٣) الحسني ، عبد المنعم ، العولمة والأمن الثقافي ، مصدر سابق، ص ٥٢. ٥٣.

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ٣٤.

إن الثقافة العربية ومعها ثقافات العالم الثالث ، تتعرض بوجه عام إلى أختراق ثقافتين الفرنسية والانجلو أمريكية ، ويرى كذلك أن أوربا نفسها معرضة لاختراق ثقافي أمريكي ، إن الاختراق الثقافي في وقتنا الحاضر تقف خلفه ليس دوافع الاستعمار بل التطور الكبير والهائل في وسائل الاتصال المختلفة التي تغطي العالم أجمع لتمارس هيمنتها الثقافية على العالم النامي وبلدان أوربا . ويؤكد الدكتور الجابري بأن هذا الاختراق أخذ طابعاً خطيراً في بداية التسعينيات مختلف نوعياً عن جميع ما كان سائداً من قبل ، من أنواع الاختراق الثقافية خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وهيمنة الولايات المتحدة على العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً [٢] .

ويتضح لنا أن هذه الهيمنة باستغلال الثورة العلمية والتقنية وما صاحبها من قفزات كبيرة في تقنية الاتصالات وخصوصاً في مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة ، التي وظيفتها تكمن في تقريب المسافات أي المكان والزمان معاً وتوحيد أنماط الحياة المادية والفكرية ويتمثل ذلك من خلال دمج الدوائر الثقافية المختلفة وانشاء فضاء ثقافي مشترك أو قائم فوق الثقافات القومية ، يسمح لمنتجات الثقافة الأمريكية أن تروج وتنتشر وتنافس منتجات الثقافات الأخرى إلى حدٍ كبير [٣].

إن العولمة تعمل من خلال البعد الثقافي على تهديد القيم الأصلية وتشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية مما تؤدي الى تهميش الثقافات المحلية والوطنية والقومية [٤] .

يتضح لنا أن خطر العولمة في بعدها الثقافي له عدة أهداف منها الغاء دور الدولة أو تقليصه في الرقابة على وسائل الاعلام ، ويزداد الخطر أكثر في ان وساءل الاتصال الحديثة المتمثلة بالمعلوماتية كالانترنيت تتميز بأنها تخاطب الفرد قبل الجماعة وفي أحيان كثيرة يكون الخطاب بمعزل عن مرجعية الفرد الثقافية والاجتماعية ، وهذا ما يسهل عليه عملية الاختراق الفكري والثقافي في كثير من الأحيان .

إن الربط بين البعد الثقافي للعولمة والتنمية البشرية ومن خلال كل ما ذكرناه سلفاً نستطيع القول : بأن من متطلبات تحقيق عملية التنمية البشرية في عالمنا النامي عموماً والعالم العربي بوجه، والعراق كونه موضوع دراستنا لأنه جزء من العالمين النامي والعربي ، هو توفير بيئة ملائمة (ENABLING ENVIRONMENT) التي يعرفها معجم مفاهيم التنمية بانها (توفير

---

(٢) الجابري ، محمد عابد، المسألة الثقافية في الوطن العربي ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢، بيروت، ١٩٩٨ ، ص ١٧١.

(3) غليون، برهان، وأمين ، سمير ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دار الفكر ، دمشق، ١٩٩٩، ص ٤٤-٤٥.

(4) حجازي ، أحمد ، الثقافة العربية في زمن العولمة ، دار قباء للنشر، القاهرة ،مصر، ٢٠٠١، ص ٢٧.

البيئة والظروف الملائمة للابداع الفكري والمادي وممارسة حقوق المواطنية عبر تقوية إشراف المواطنين على الحكم . يتحقق ذلك عبر الاصلاحات في القطاع العام وهي التي تكفل حقوق الانسان ، وتمنع التمييز بين الجنسين ، وتفتح أبواب المجتمع على الحضارات والمعارف الأخرى) [1] .

يبدو واضحاً وجلياً من خلال توفير مطلب واحد لانجاح عملية التنمية البشرية أن ذلك يشجع بشكل إيجابي عملية الانفتاح على الحضارات والعلوم والمعارف بشكل يخدم المجتمع ويسير جنباً إلى جنب مع جهود التنمية التي أساسها هم الناس ، ومما قدمناه من رؤية شاملة للبعد الثقافي للعولمة لمسنا ومن خلال الامثلة التي عرضناها بأن العولمة الثقافية تستهدف الفرد قبل الجماعة لتسهيل انسيابية الطابع الغربي بقيمه ومبادئه إلى أفكار الأفراد وعزلهم عن مجتمعاتهم لتحقيق اختراقاً فكرياً وثقافياً واضعاف الشعور بالولاء والانتماء للوطن ، بالاضافة إلى أن لكل مجتمع قيم وتقاليد وتراث وعادات لا تتناسب مع قيم وعادات وتقاليد غيره من المجتمعات الأخرى ، رغم ذوبان الحواجز بينهم بسبب التكنولوجيا المتقدمة التي تهدف الى نشر ثقافة واحدة تسود في عالم واحد هو القرية الكونية أي ثقافة المهيمن التي تهدف الى تآكل وتدمير قيمنا الفكرية والحضارية والاجتماعية لاسيما عالمنا العربي وتقليص سلطة الدولة فكيف إذن نبني رفاهية الانسان ضمن بيئة غير ملائمة لجعل الانسان وسيلتها وهدفها ، وهي تسعى لتدميره بإتخاذه وسيلة رخيصة لتحقيق غاياتها .

٠٣ **البعد الاقتصادي (Economic Dimension):**

هل نحن أمام حقبة تأريخية تتيح لملايين البشر للانسانية جمعاء فرصة جديدة للتقدم ؟ وهل بالامكان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي أساس التنمية البشرية في البلدان النامية مما يتيح القضاء على الفقر والجهل والمرض في هذه البلدان ؟ أي هل العولمة المعاصرة قادرة على تمكين الناس وتوسيع خياراتهم حقاً أم انها ستقود البشرية إلى المزيد من البؤس ؟

لقد ذهب الكثير من المختصين والباحثين إلى ان العولمة هي بالدرجة الأولى مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو ثقافياً أو اجتماعياً أو سياسياً ، ويرجع هذا الارتباط بين العولمة من جانب والعولمة الاقتصادية من جانب آخر إلى أن المظاهر الاقتصادية للعولمة هي الأكثر بروزاً ووضوحاً في هذه المرحلة من مراحل بروز العولمة كحدث تأريخي جديد، وأن كل المؤشرات الموضوعية تشير إلى ان العولمة بجانبها الاقتصادي هي الأكثر اكتمالاً وتحقيقاً على

---

[1] معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق ، ص ٣٦.

أرض الواقع من الجوانب الأخرى للعولمة كالثقافية او السياسية ، ويبدو العالم اليوم معولم اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً أو اجتماعياً أو سياسياً ، ومن هنا جاء الارتباط الوثيق بين العولمة والاقتصاد المعولم [١] .

إن العولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد ، بمعنى آخر تدويل رأس المال والانتاج وقوة العمل ، وتحويل أفراده إلى مستهلكين للسلع والخدمات المنتجة من قبل شركاته العالمية المنتشرة في كل أنحاء العالم والتي تروج لهذه البضائع على المستوى العالمي ، من أجل زيادة التراكم الرأسمالي المعولم المستند على الاحتكار التكنولوجي والمعرفي والمالي من قبل الشركات المتعددة الجنسية في الوقت الذي تتضاءل فيه القوة التفاوضية للعمال ونقاباتهم في كل دول العلم بما فيها الدول الصناعية المتقدمة التي تحمل قدراً كبيراً من العداء والمناهضة للعولمة [٢] .

إن الأساس النظري للعولمة ، فالوقائع تثبت أنها أساساً نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة، وان جوهرها هو الليبرالية السياسية والاقتصادية ، في سعيها إلى فرض نظام عالمي جديد تتحكم به قوى السوق وتوجهه المصالح الرأسمالية ، ويدعو إلى ازالة الحدود بين الدول والقضاء على هوية الشعوب ، وتعميم ثقافة وسلوك وقيم السوق ، لذلك بدأ التفكير من قبل الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، ووضع أسس وقواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد لما بعد الحرب ، قبل انتهاء الحرب ، وكانت المنطلقات والدوافع تنصب لمافيه خدمة أهداف التطور الرأسمالي ، وكانت التطورات لهذا النظام تقوم على ثلاثة أسس هي [١] :

١. ضمان استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات .
٢. حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي .
٣. ضمان حرية التجارة الدولية .

ورافق هذا التوجه على الصعيد الاقتصادي ، توجه آخر على الصعيد السياسي ، تبلور في اعلان " الأمم المتحدة" ضمن ميثاق الاطلنطي الذي أصدره الرئيس الامريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل عام ١٩٤١ ، من أجل وضع برنامج مشترك للقواعد والمبادىء لما بعد الحرب ، ثم صدر اعلان موسكو عن وزراء خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا

---

(١) عبد الله ، عبد الخالق ، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ع٢، الكويت، ت١/اكتوبر ، ١٩٩٩، ص٦٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٩.

(١) الحمش ، منير ، العولمة والتنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص ١٥٥.

وسفير الصين عام ١٩٤٣ ، متضمناً التعهد بإقامة نظام دولي يستند ظاهرياً على مبادىء المساواة في السيادة لكل دولة محبة للسلام وفتح الباب لجميع الدول للانضمام إلى هذا النظام ، إلا ان هدف الولايات المتحدة وحلفائها من هذا النظام (منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) هو السعي لاستخدامها في تحقيق أهداف رأس المال في إطار الشرعية التي هي بنظرهم شرعية رأس المال . لقد كانت الدول الغربية الصناعية في سعيها إلى إيجاد النظام الاقتصادي الجديد واقعة تحت تأثير عدد من العوامل ، لعل أهمها [٢] :

٠١ منطق التوسع الرأسمالي ، ومتطلبات النمو الاقتصادي ، ونمطه وايديولوجيته المتمثلة في الليبرالية الاقتصادية بهدف خدمة مصالح رأس المال وعلى رأسه الرأسمال الامريكي .

٠٢ تعمير ما خربته الحرب في أوروبا واليابان .

٠٣ العمل على احتواء الاتحاد السوفيتي ، وتحقيق انحسار للمد الشيوعي ، وإقامة نموذج متقدم للرأسمالية ، يستطيع أن يقف في وجه الاشتراكية السوفيتية ويتجاوزها وقد هدفت الولايات المتحدة ، التي خرجت منتصرة من الحرب على المستويات كافة إلى تحقيق تكامل في الاقتصاد العالمي ، تحت قيادتها ، وهي التي تمتلك اقتصاداً قوياً لم يصبه أذىٍ من الحرب بل ازداد قوة ، فطالبت بتطبيق الحرية الاقتصادية ، وهو النظام الذي يخدم دائماً الاقتصاد والاقوى والاغنى ، وقد تمثل هذا النظام في محادثات بريتون وودز عام ١٩٤٤ التي تمخضت عن ولادة صندوق النقد والبنك الدوليين ، وفي ابرام اتفاقية الكات ١٩٤٧ وقد كان الاتجاه نحو إقامة " منظمة التجارة العالمية " رغم رفض الكونغرس الامريكي في حينها ، إلا أنه تم استحداثها عام ١٩٩٤. وخلال هذه الأوضاع برزت الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، ثم ان الاجواء التي ساعدت على انهيار الاتحاد السوفيتي كانت ممهدة بدعم كبير من الغرب لاسقاط نظام القطبية الثنائية مع انتهاء الحرب الباردة وعلى الصعيد العالمي كانت هناك بعض الدلالات ، إذ رافق انهيار الاتحاد السوفيتي أو سبقه أوتلاه احداث على غاية من الأهمية التأريخية تمثلت في سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ واحداث يوغسلافيا وتفككها وحرب الخليج الثانية ، وكان من تداعيات هذه الاحداث [١] ، بداية الترويج ، على نطاق واسع بأنها تعني انتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية ، أي انتصار النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة على الاشتراكية والاتحاد السوفيتي ، وبدأ الترويج أيضاً ، لنهاية التأريخ ، ولصراع الحضارات ووضعت السيناريوهات العديدة

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٥٦.

[١] المصدر السابق ، ص ١٥٨.

لمستقبل العالم تحت هيمنة الرأسمالية العالمية ومركزها العملاق في الولايات المتحدة بقيام النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد ،

ومع تفاقم أزمة المديونية الخارجية في بعض البلدان النامية ، وحاجة هذه البلدان بوجه عام الى الاستثمارات الأجنبية ، برزت وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين لاعادة هيكلة الاقتصاد ، وفرض برامج التثبيت والاصلاح الاقتصادي بما يؤدي الى انفتاح الأسواق وسيادة اقتصاد حرية السوق والخصخصة وتخفيض الانفاق العام ، وتقليص دور الدولة الاقتصادي . ومع انتهاء جولة الاورغواي (١٩٨٥. ١٩٩٤) واستحداث منظمة التجارة العالمية ، فأصبحت هذه المنظمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين الثالوث المؤسسي القائد لعملية العولمة باشراف وقيادة الولايات المتحدة [٢] .

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الذي يقوم أساساً على مبادىء الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، يقدم مبدأ حرية التجارة ، في إطار الترويج للنظام العولمي ، على أنه ينتج ازدهار التبادل ، وأن هذا الازدهار هو الذي يدفع بعملية التنمية ، ناسياً أو متناسياً أن الازدهار والنمو هو الذي يخلق التجارة ويصنع التبادل التجاري وليس العكس .

إن هذا النمط من الرأسمالية الانجلو . أمريكية ، ساعد على خلق عالماً ثالثاً في كل بلدان العالم ، حتى داخل الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية الأخرى، كما خلق في كافة البلدان تفاوتاً هائلاً بالثروة بين أفراد امجتمع ، ففي الولايات المتحدة يمتلك (١%) من سكانها نحو (٥٠%) من مجموع الثروة ، بينما يمتلك (٨٠%) من السكان ، أقل من (٨٠%) من تلك الثروة ، وان هذا النمط الاقتصادي غير العادل يتم تصديره للعالم عبر العولمة [١] .

إن افرازات العولمة وآلياتها تعمل جاهدة على زيادة اعداد الفقراء المرتبط بعجز أنظمة بلدانها الاقتصادية عن توفير فرص عمل كافية لتخفيض نسبة البطالة مما يزيد من حالة التهميش الاجتماعي وبروز ظاهرة عمالة الاطفال وتسربهم من التعليم وانخفاض معدلات الأجور وزيادة اعداد المهاجرين داخلياً وخارجياً ، إذن فهذا النظام يستبعد البعد الانساني في تعاملاته الاقتصادية ويدعو إلى الحرية الفردية غير مهتم بالمجتمعات والدول والأمم ، هدفه المزيدمن الربحية وتراكم رأس المال للأفراد والشركات مما سيؤدي في النهاية الى كارثة لشعوب العالم المختلفة بما في ذلك شعوب الولايات المتحدة والغرب الذين يقودون هذا النظام العولمي اللاانساني الذي يعمل على عدم

---

(2) المصدر نفسه ، ص ١٥٩.

(1) زلوم، عبد الحي يحيى ، نُذر العولمة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٩٩، ص ٥.

تمكين الناس وتوسيع خياراتهم المتعددة فهو يقود الى مزيد من البؤس والحرمان وليس لتحقيق الرفاهية وتحقيق التنمية في بلدان الجنوب .

٠٤ البعد السياسي (Political Dimension):

العولمة تمثل نظاماً عالمياً جديداً ، وبفضل السرعة التي تميز عصرنا الحالي فأنها شكلت الملامح النهائية لهذا النظام ، وكما هو معروف فأن السياسة في الماضي ولقرون مضت هي التي ترسم الطريق الذي ينبغي أن يتخذه الاقتصاد، إلا أن الأمر قد تغير منذ بدايات القرن الماضي وقد اتضح الأمر أكثر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي للدول الصناعية المتقدمة ، وأدى الى تراكم رأس المال ، فأصبح الاقتصاد القوي لهذه البلدان هو الذي يحدد ويرسم سياسات الدول مع غيرها من دول العالم ، ومع تبني دول الغرب النظام الرأسمالي كنظام سياسي ، وهنا تجتمع القوة والسلطة والثروة فتكون السيطرة للأغنى ، سواء على مستوى أفراد أو مؤسسات أو شركات أو دول .

ومع تقدم الصناعة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة وتدفق المعلومات وقوة ضغط رأس المال لإيجاد المزيد من الأسواق لتصريف منتجات هذه الدول الكبرى بوساطة الآليات التي تستخدمها عبر الشركات العابرة للقارات ومؤسسات الاقراض الدولية وخلق مثل هذه الأسواق ، وتوفير العمالة الرخيصة ، كل هذه الأمور جعلت هذه الشركات تتحكم من أجل خلق نظام جديد يهيمن على العالم ويحقق لها رغباتها .

نحن نحيا في عصر المعرفة والمعلومات ، محفوفين بالمخاطر والفرص . هناك فرص لغير المتميزين والفقراء كي يصبحوا أغنياء واقوياء . ولكن في الوقت نفسه هناك خطر إتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة . الرسالة واضحة يجب أن نستمر في تطوير مواردنا البشرية ، فالنجاح أو الفشل للأفراد أو الدولة ، وكذلك رفاهية الجنس البشري ، تعتمد على ما إذا كان في امكاننا تنمية مواردنا البشرية بحكمة [١] .

كان قد استعيض عن مفهوم اقتصاد السوق والديمقراطية بمفهوم العولمة وهناك من استخدم مفهوم (دمقرطة السوق) على افتراض أن هذا هو ما تسعى اليه العولمة على وجه التعيين ، وكانت هذه هي الرسالة الرئيسة للدبلوماسية الغربية ومنها الدبلوماسية الأمريكية التي مهدت لها على مدى عقود من الزمن .

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ مصدر سابق، ص ٢٤.

ظاهرياً ينسجم مفهوم اقتصاد السوق ولايتقاطع مع مفهوم الديمقراطية . فكلاهما يتطلب ضمان الحرية الفردية وما يرتبط بها من أمور مثل تحرير التجارة . إلا أن التأمل في هذين المفهومين لا بد أن يؤدي إلى الوقوف على التناقضات الجوهرية أو العضوية فيما بينهما . فاقتصاد السوق يستند إلى مجموعة من القوانين الصارمة التي تتحكم فيها الاحتكارات وأصحاب رؤوس الأموال من ذوي المصلحة في تأمين الحصول على مزيد من الأرباح . وبعكس ذلك تسعى الديمقراطية الى ضمان حقوق متساوية لجميع المواطنين وترفض التعسف والاحتكار وتدعو الى انشاء مؤسسات تعمل على حماية حقوق الأغلبية مع ضمان حق الأقلية في الاحتفاظ بما تراه مناسباً لها [٢] .

يظهر التناقض الجوهري بين اقتصاد السوق والديمقراطية من خلال النظر إلى شبكة المؤسسات البيروقراطية الاقتصادية والسياسية التي تتحكم بصنع القرار من أكثر الدول تقدماً . فهذه المؤسسات مصممة تصميماً طبقياً مراتبياً وهي لذلك تعمل ضد أي توجه ديمقراطي مساواتي يمكن ان يشكل تهديداً لمصادر قوتها أو تحكمها . فالبيروقراطية تعني بالحقيقة حكم أقلية تقف على قمة الهرم ، إلا أن أفراد هذه الأقلية من البيروقراطيين من صانعي القرار لا يتصرفون على هواهم بل تحكم سلوكهم وصلاحياتهم المطلقة [٣] .

لقد غيرت احداث مذهلة النظام السياسي العالمي خلال العقد الماضي ، وجلبت معها تقدماً تكنولوجياً ، واحدثت تحولاً في السياسات الاقتصادية . وهي احداث تحدد طابع العولمة وتعجل بها بدرجة كبيرة، فبانتهاء الحرب الباردة بدأت موجة من الاندماج السياسي العالمي ، وبدأت تكنولوجيا الاعلام والاتصالات ملايين من المحادثات العالمية وغيّر اتفاق مراكش الذي عقد عام ١٩٩٤ قواعد التجارة العالمية كل هذا حدث في أعقاب تحول أيديولوجي عالمي [١] .

إن الديمقراطية التي يتم الدفاع عنها الآن ، هي تلك التي تدافع عن مصالح الاثرياء والمتفوقين اقتصادياً وتحميها، وفي الوقت نفسه تضر بمصلحة العمال والطبقات الوسطى ، وذلك يتمثل في تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل، وفي أكثر الاحيان يجري طرد العمال وتقليص دور الدولة في الرعاية الاجتماعية [٢] .

---

(٢) سليمان، قحطان والدعمي ، لاهاي عبد الحسين ، البعد الايديولوجي للعولمة : المفردات والتحديات ، مصدر سابق ، ص ٩٣.

(3) المصدر نفسه ،ص ٩٤.

(1) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م ، مصدر سابق ، ص ٢٨.

(2) بيتر مارتين ، هانس وشومان ، هيرالد ، مصدر سابق ، ص ١.

إن إنهيار المكان والزمان والحدود ربما كان يخلق قرية عالمية ، ولكن لا يمكن لكل امرىء أن يصبح مواطناً فيها [٣] .

فالعملية الحكومية الدولية لوضع السياسة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي الالي محصورة في أيدي الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها تلك الدول . البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية . وربما كانت عملية وضع القواعد التي تقوم بها تهيء بيئة آمنة للأسواق المفتوحة ، ولكن لا توجد قواعد مقابلة لحماية حقوق الانسان وتعزيز التنمية البشرية والبلدان النامية ، التي يعيش فيها حوالي (٨٠%) من سكان العالم ولكن حصتها من الناتج المحلي الاجمالي العالمي تقل عن الخمس ، نفوذها ضئيل [٤] . إن تكنولوجيا الاتصالات تجعل عهد العولمة هذا عهداً متفرداً عن أي عهد آخر [٥] .

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانقضاء الحرب الباردة ، واشتداد عولمة الاقتصادات ، وما يكتنفها من تغيرات اجتماعية وسياسية على صعيد العالم ، طال الحكم على الصعيد العالمي تغييرات محورية . واشتد على وجه الخصوص ، تأثر الدول العربية بالبيئة العالمية مما أنتج آثاراً مهمة على الحرية والحكم في البلدان العربية [٦] .

ويقول الدكتور الجابري في هذا الخصوص أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن وبالتالي فأنه يعمل على التفتيت والتشتيت وايقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفية والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وتُفقد الهوية الوطنية [١] .

إن العولمة بآلياتها الحديثة قد أسهمت في تحجيم وتقليص دور الدولة ، وبشكل خاص في سيطرتها على الاقتصادات المحلية ، التي دخلت في تشابكات اقتصادية عالمية ، مع مؤسسات الاقراض الدولية ومنظمة التجارة العالمية التي تعتمد على رأس المال النقدي والصناعي والقروض والمديونية ، إلا أن العولمة على الرغم من ذلك لم تلغِ دور الدولة فأدى ذلك إلى تناقض جديد ، لن تستطيع الرأسمالية التغلب عليه، لأن الرأسمالية نظام شمولي وليس فقط اقتصادي .

إذن يسعى صناع العولمة ويحاولون بكل السبل إلى الغاء الحدود السياسية بين الدول معتمدة في ذلك على هيمنتها الاقتصادية التي هي اعلى من سلطات هذه الدول [٢] .

---

(3) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م، مصدر سابق ، ص ٣١.

(4) المصدر نفسه ، ص ٣٤.

(5) المصدر نفسه ، ص ٥٧.

(6) تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ ، undp ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٥م ، ص ١٤٧.

(1) الجابري ، محمد عابد، قضايا الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٤٩.

فالعولمة إذن ببُعدها السياسي ، تسعى الى تقليص دور الدولة الى اقصى قدر ممكن دون الغائه ، لأنها المؤسسة الوحيدة القادرة على تسهيل عمل شركات العولمة العابرة القارات في علاقتها بالاقتصاد الوطني ، لغرض الترويج لمنتجاتها في أسواق هذه الدول وتصريفها على حساب منتجات هذه البلدان . إن العولمة كانت ولا تزال نتاج عمل مخطط ودؤوب لعدد مهم وناجح من المؤسسات الاقتصادية التي تتحمل مسؤولية بناء وترميم ما يحصل في النظام الرأسمالي العالمي . وفي ظل هذا النوع من التنامي فأن من الطبيعي للعولمة ان تعمل على تطوير نظام ايديولوجي يسهل أمامها طرق كسب وتأييد أكبر عدد ممكن من المؤسسات والحكومات والانظمة والجماعات والاشخاص الذين يوفرون دعماً أدبياً ومعنوياً لا تغفل أهميته ، هذا الرغم من الولع بالتشديد على الطبيعة الاقتصادية لها [٣] .

إذن العولمة تسعى الى جعل العالم دويلات صغيرة ومنقسمة على نفسها وتابعة لقرارات وهيمنة القوى العظمى وخاصةً سيطرة القطب الواحد (الولايات المتحدة) ، من خلال الاندماج الاقتصادي (أو العولمة) الذي يقسم الاقتصادات النامية ، والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال الى اقتصادات تستفيد من الفرص العالمية واخرى لا تستفيد ، ويلاحظ ان المناطق التي لا تستفيد من الفرص العالمية مندمجة بشدة في التجارة العالمية ، أي أنها لم تجنِ من العولمة سوى الشقاء والبؤس والفقر .

(2) بيتر مارتين ، هانس وشومان، هيرالد ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

(3) سليمان ، قحطان ، والدعمي ، لاهاي عبد الحسين ، مصدر سابق ، ص ٨٨.

تمهيـــد :

الناس هم الثروة الحقيقية لأية دولة ، والغرض من التنمية البشرية هو تهيئة بيئة تمكّن الناس من التمتع بحياة طويلة صحية وخلاّقة [١] ، لذلك أصبحت معضلة التنمية البشرية الشغل الشاغل للمعنيين من اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين وخصوصاً في وطننا العربي ، الذي يواجه تحديات كبيرة وعظيمة بسبب هيمنة النظام الرأسمالي العالمي الجديد وما لعبته موجة " العولمة " التي سادت خلال العقد الأخير من القرن العشرين رغم أنها ظاهرة قديمة قدم المجتمعات وتكوّنها ، وبسبب التقدم التكنولوجي الهائل في ثورة الاتصالات والمعلومات الحديثة، كل ذلك أدى الى إنكماش المكان وإنكماش الزمان وتلاشي الحدود الجغرافية جعل العالم أشبه بقرية صغيرة تسمى القرية الكونية أو العالمية مما ساعد في انتشار العولمة سريعاً[٢].

إن تكنولوجيا الاتصالات تجعل عهد العولمة هذا عهداً متفرداً عن أي عهد آخر [٣] . فقد لعبت أطر العولمة دوراً رياديا كبيراً في الاتجاه بالتنمية البشرية العربية نحو الانحدار من خلال اتساع الفجوة العالمية بين من يملكون ومن لا يملكون وبين من لا يعرفون هذه الفجوة التي اتسعت بشكل كبير بين بلدان الشمال الغني وبلدان الجنوب الفقير وتهميش هذه البلدان وعدم تحقيقها للرفاهية أو تحقيق المستوى المعيشي اللائق لأناسها باعتبار أن التنمية البشرية ومن خلال أدبيات وتقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة أنها خُلقت للناس وبواسطتهم ولأجلهم .

فنتسائل هنا هل أصبحت العولمة عائقاً رئيساً يحول دون تحقيق التنمية البشرية في الوطن العربي ؟

وهل ستعمل على وقفها ، أو ستصل بهذه التنمية الى المجهول ؟

أم أنها إعادة صياغة من جديد على ضوء قوانين النظام العالمي الجديد للنموذج التنموي العربي المتقهقر [٤] ؟

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، مصدر سابق، ص ١.

(٢) المصدر السابق ، ص ٣١.

(٣) المصدر نفسه ،ص ٥٧.

(٤) مرسول ، مازن ، جدلية العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية في العالم العربي ، مقال منشور على الموقع عبر شبكة الانترنيت :
http: www. Tanmia.ma/ site. Php3 ? id- Syndic= 355-30k.

وفي هذا المبحث سيتم التركيز على أبرز التعريفات حول العولمة والتنمية البشرية الأكثر دقة وشمولية كما نراها دون الخوض في وجهات النظر الكثيرة حولهما ، فقد أشبع المفهومين بحثاً ودراسة للمفهوم والمضمون ، وينطوي المبحث على دراسة أبرز المفاهيم للعولمة والتنمية البشرية ودور العولمة في النهضة كظاهرة تسيدت عالم اليوم ، وما تخلقه من معوقات تمارس دورها في اجهاض خطط التنمية البشرية في دولنا النامية ، بالاضافة الى التعرف على الأساس النظري للعولمة وتداعياتها على التنمية البشرية وانتهاكها لخصوصيات الرفاهية البشرية وآثارها ، والمعوقات الذاتية للتنمية البشرية ، وما هو السبيل الذي ينبغي اتباعه للنهوض بهذه العملية الحيوية التي ترتكز على رأسمال حيوي هو الإنسان من أجل النهوض به وتنميته ؟

تمهيـــد :

إن غياب الأمن والاستقرار في البلاد ، وخلال مدة الدراسة الممتدة من عام (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) ، أدى إلى نتائج سلبية ووخيمة على كافة جوانب الحياة، سواء الاقتصادية منها ، أو الاجتماعية ، أو الثقافية ، أو السياسية لانعدام سلطة القانون وانتشار الفوضى في شتى مجالات الحياة ، ولا زال هذا الانعكاس السلبي مستمراً في مسار حياتنا عموماً ، وهذا ما تم توضيحه في الفصول السابقة من الجانب النظري للدراسة ، وأكدته بيانات الجانب الميداني .

إن تردي الأوضاع الأمنية أدى إلى آثار سلبية على كافة مؤسسات البناء الاجتماعي حتى على وظائفها ولا زالت مستمرة إلى يومنا هذا .

إن هذا الفصل يهتم بدراسة ثلاثة مباحث رئيسة هي :

المبحث الأول : يتناول توضيح العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية الأساسية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة .

المبحث الثاني: يتناول توضيح العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية الثانوية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة .

المبحث الثالث : يتناول توضيح العلاقة بين بعض المؤشرات التنموية الأخرى وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة .

المبحث الأول
العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية الأساسية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً: العلاقة بين المستوى المعيشي للمواطنين (مستوى الدخل) وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، وتتضمن ما يأتي :

١- العلاقة بين متغيري النوع وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري:

لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري النوع وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٤٢) مبحوثاً من الذكور من مجموع (٨٥) مبحوثاً من الجنسين وبنسبة (٤٩,٤%) ، و (٤٣) مبحوثة من الإناث من مجموع (٨٥) مبحوثاً من الجنسين وبنسبة (٥٠,٦%) أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٨٤) مبحوثاً من الذكور من مجموع (١٥٩) مبحوثاً من الجنسين وبنسبة (٥٢,٨%) ، و (٧٥) مبحوثة من الإناث من مجموع (١٥٩) مبحوثاً من كلا الجنسين وبنسبة (٤٧,٢%) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٣٧) مبحوثاً من الذكور من مجموع (٥٦) مبحوثاً من كلا الجنسين وبنسبة (٦٦,١%) ، و(١٩) مبحوثة من مجموع (٥٦) مبحوثاً من كلا الجنسين وبنسبة (٣٣,٩%) .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) من كلا الجنسين هي أعلى من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ،وبما ان نسبة الذكور الذين أجابوا بـ (نعم) مساوية تقريباً لنسبة الإناث اللاتي أجبن بـ (نعم) مما يدل على أن الاختلاف في الجنس لا يؤثر في إمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري . وشكل وجدول (٤٦) يوضحان ذلك :

شكل (٤٦)

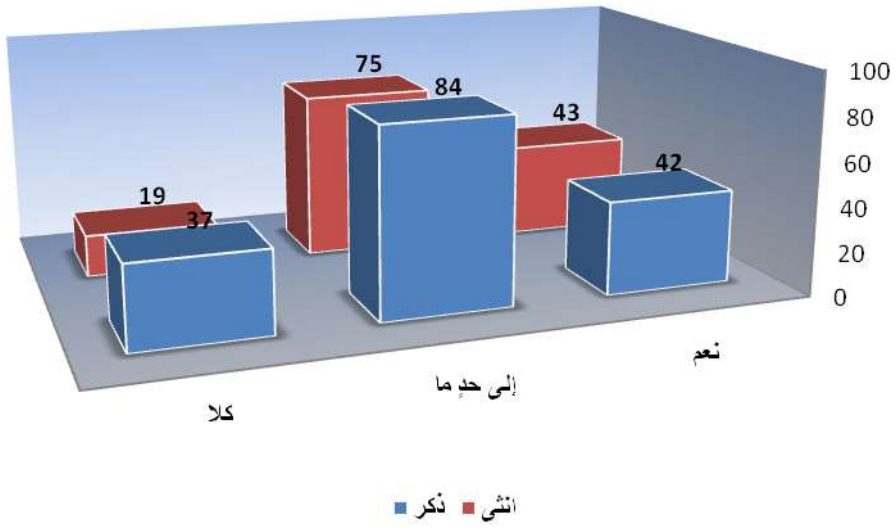

جدول (٤٦) يوضح العلاقة بين متغيري النوع وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري

النوع / إمكانية رب الأسرة	ذكر	انثى	المجموع
نعم	٤٢ %٤٩,٤	٤٣ %٥٠,٦	٨٥ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٨٤ %٥٢,٨	٧٥ %٤٧,٢	١٥٩ %١٠٠
كلا	٣٧ %٦٦,١	١٩ %٣٣,٩	٥٦ %١٠٠
المجموع	١٦٣ %٥٤,٣	١٣٧ %٤٥,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) [*] ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري النوع وإمكانية رب الأسرة للإيفاء باحتياجاتها من الدخل الشهري ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٤) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,١٣%) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين النوع وإمكانية رب الأسرة للإيفاء باحتياجاتها من الدخل الشهري ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٢- العلاقة بين متغيري العمر وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري العمر وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، فقد أشارت النتائج الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) ضمن الفئات العمرية المدرجة أدناه كانوا :

(٢٥-٢٩) سنة ، (٩) مبحوثين وبنسبة (١٠,٦%) من مجموع (٨٥) مبحوثاً .

(*) قام الباحث بتحليل المعلومات والبيانات عن طريق الحاسوب بأستخدام برنامج (SPSS) ، (Statistical Pacage Social Sciences) ويعني الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية : وهو برنامج احصائي رياضي يتميز بذات تقنية عالية جداً في تحليل المعلومات والبيانات وبأساليب رياضية بسيطة ومعقدة ، وهو يحسب مقدار دلالة الارتباط بين المتغيرات.

(٣٠-٣٤) سنة ، (١٠) مبحوثين وبنسبة (١١,٨%) .
(٣٥-٣٩) سنة، (١٠) مبحوثين وبنسبة (١١,٨%) .
(٤٠-٤٤) سنة، (٧) مبحوثين وبنسبة (٨,٢%) .
(٤٥-٤٩) سنة، (١١) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٩%).
(٥٠-٥٤) سنة، (١٢) مبحوثاُ وبنسبة (١٤,١%) .
(٥٥-٥٩) سنة، (٧) مبحوثين وبنسبة (٨,٢%) .
٦٠ سنة فأكثر ، (١٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٤%) .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) ضمن الفئات العمرية المدرجة أدناه كانوا:
(٢٥-٢٩) سنة ، (٣١) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٥%) من مجموع (١٥٩) مبحوثاً .
(٣٠-٣٤) سنة ، (٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٢%) .
(٣٥-٣٩) سنة، (٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٠,١%) .
(٤٠-٤٤) سنة، (١٨) مبحوثاً وبنسبة (١١,٣%) .
(٤٥-٤٩) سنة، (١٩) مبحوثاً وبنسبة (١١,٩%).
(٥٠-٥٤) سنة، (١١) مبحوثاُ وبنسبة (٦,٩%) .
(٥٥-٥٩) سنة، (١١) مبحوثاً وبنسبة (٢,٥%) .
٦٠ سنة فأكثر ، (٩) مبحوثاً وبنسبة (٥,٧%) .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) ضمن الفئات العمرية المدرجة أدناه كانوا:
(٢٥-٢٩) سنة، (٨) مبحوثين وبنسبة (١٤,٣%) من مجموع (٥٦) مبحوثاً .
(٣٠-٣٤) سنة، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٦%) .
(٣٥-٣٩) سنة، (١٢) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٤%) .
(٤٠-٤٤) سنة، (٧) مبحوثين وبنسبة (١٢,٥%) .
(٤٥-٤٩) سنة، (٧) مبحوثين وبنسبة (١٢,٥%) .
(٥٠-٥٤) سنة، (٤) مبحوثين وبنسبة (٧,١%) .
(٥٥-٥٩) سنة، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (١,٨%) .
٦٠ سنة فأكثر ، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (١,٨%) .

أتضح من خلال هذه النسب أن الذين أجابوا بـ (نعم) هم اعلى نسبة من الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على أن لمتغير العمر تأثير كبير في إمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، فالإمكانية تتضاءل بتقدم العمر وخصوصاً لأصحاب المهن والأعمال وحتى

بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة فأن هذه الإمكانية تؤثر على مستوى العطاء بتقدم العمر . وشكل وجدول (٤٧) يوضحان ذلك :

شكل (٤٧)

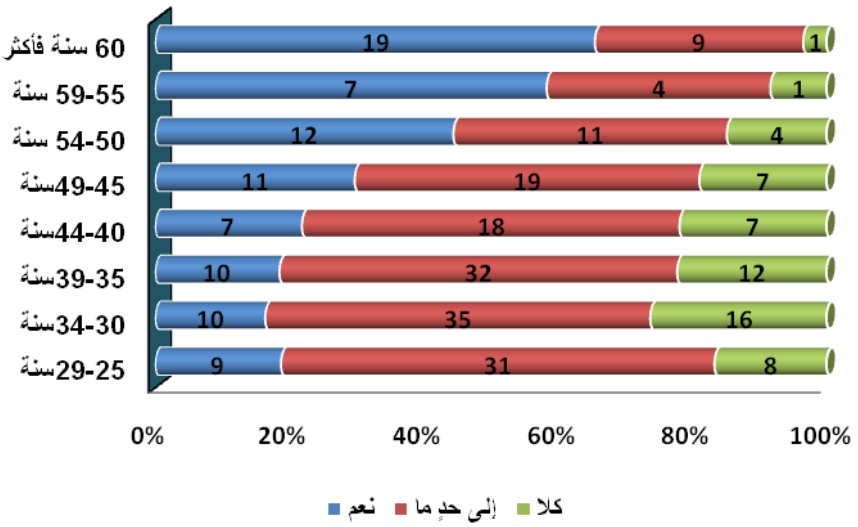

جدول توافق (٤٧) يوضح العلاقة بين متغيري العمر وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري

العمر / إمكانية رب الأسرة	٢٥-٢٩سنة	٣٠-٣٤سنة	٣٥-٣٩سنة	٤٠-٤٤سنة	٤٥-٤٩سنة	٥٠-٥٤سنة	٥٥-٥٩سنة	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
نعم	٩ %١٠,٦	١٠ %١١,٨	١٠ %١١,٨	٧ %٨,٢	١١ %١٢,٩	١٢ %١٤,١	٧ %٨,٢	١٩ %٢٢,٤	٨٥ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٣١ %١٩,٥	٣٥ %٢٢	٣٢ %٢٠,١	١٨ %١١,٣	١٩ %١١,٩	١١ %٦,٩	٤ %٢,٥	٩ %٥,٧	١٥٩ %١٠٠
كلا	٨ %١٤,٣	١٦ %٢٨,٦	١٢ %٢١,٤	٧ %١٢,٥	٧ %١٢,٥	٤ %٧,١	١ %١,٨	١ %١,٨	٥٦ %١٠٠
المجموع	٤٨ %١٦	٦١ %٢٠,٣	٥٤ %١٨	٣٢ %١٠,٧	٣٧ %١٢,٣	٢٧ %٩	١٢ %٤	٢٩ %٩,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري العمر وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، فقد أتضح أن قيمة كا٢ كانت (٤١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٠٠) أي بمعنى ان الارتباط بينهما عالياً ، وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً عالياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٣- العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين وإمكانية رب السرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٥٦) مبحوثاً وبنسبة (٦٥,٩%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٨٥) مبحوثاً .

(١٨) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٢%) يسكنون الأقضية .

(٨) مبحوثين وبنسبة (٩,٤%) يسكنون النواحي .

(٣) مبحوثين وبنسبة (٣,٥%) يسكنون القرى أو ضواحي المحافظة .

أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) وايضاً حسب مناطق سكناهم كالآتي:

(٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٦%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (١٥٩) مبحوثاً .

(٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٢%) يسكنون الأقضية .

(٢٧) مبحوثاً وبنسبة (١٧%) يسكنون النواحي .

(٧) مبحوثين وبنسبة (٤,٤%) يسكنون القرى أو ضواحي المحافظة .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) وحسب مناطق سكناهم كالآتي :

(٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,٦%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٥٦) مبحوثاً .

(١٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,٩%) يسكنون الأقضية .

(١١) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٦%) يسكنون النواحي .

(٧) مبحوثاً وبنسبة (١,٨%) يسكنون القرى أو ضواحي المحافظة .

يتبين من هذه النسب ، أن إمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري لا تتأثر بمتغير الموطن الأصلي للمبحوثين ، أي لا تحدد إمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلبات أسرته من الدخل الشهري حسب الموطن الأصلي للمبحوث . وشكل وجدول (٤٨) يوضحان ذلك :

شكل (٤٨)

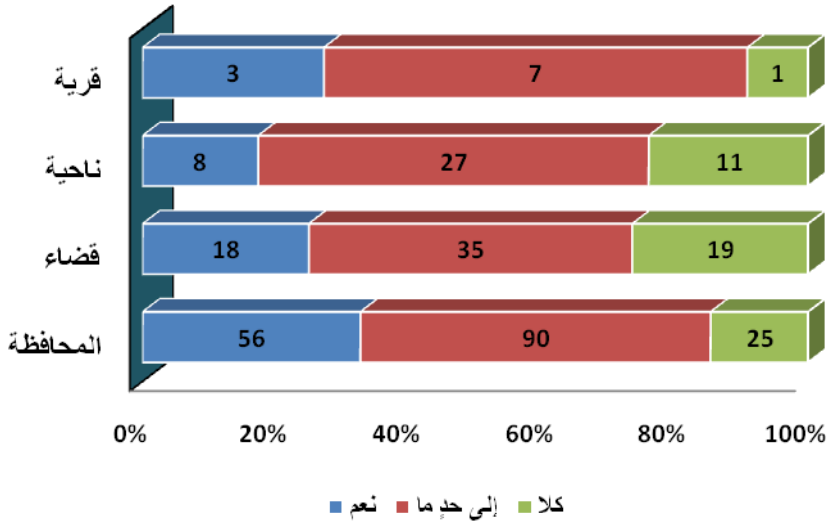

جدول (٤٨) يوضح العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري

الموطن الأصلي للمبحوث / إمكانية رب الأسرة	المحافظة	قضاء	ناحية	قرية	المجموع
نعم	٥٦ %٦٥,٩	١٨ %٢١,٢	٨ %٩,٤	٣ %٣,٥	٨٥ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٩٠ %٥٦,٦	٣٥ %٢٢	٢٧ %١٧	٧ %٤,٤	١٥٩ %١٠٠
كلا	٢٥ %٤٤,٦	١٩ %٣٣,٩	١١ %١٩,٦	١ %١,٨	٥٦ %١٠٠
المجموع	١٧١ %٥٧	٧٢ %٢٤	٤٦ %١٥,٣	١١ %٣,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٩,٢) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,١٦) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغير الموطن الأصلي للمبحوث وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٤- العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها:

لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري المرتبة العلمية وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٣٥,٣%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٨٥) مبحوثاً .

(١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٧,٦%) يشغلون مرتبة مدرس .

(١٤) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٥%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٠,٦%) يشغلون مرتبة أستاذ .

أما عدد الذين اجابوا بـ (إلى حدٍ ما) وحسب مراتبهم العلمية هم :

(٨٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٠,٣%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (١٥٩) مبحوثاً .

(٤٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٩%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٢٦) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٤%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٤,٤%) يشغلون مرتبة أستاذ .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) وحسب مراتبهم العلمية هم :

(٣٦) مبحوثاُ وبنسبة (٦٤,٣%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٥٦) مبحوثاً .

(١٢) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٤%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٦) مبحوثين وبنسبة (١٠,٧%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٢) مبحوثين وبنسبة (٣,٦%) يشغلون مرتبة أستاذ .

يتبين من هذه النسب ، أن هناك علاقة وثيقة ومترابطة بصورة طردية بين متغيري المرتبة العلمية وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري، أي ان إمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلبات الأسرة من الدخل الشهري تزداد كلما تقدم المبحوث في سلم المرتبة العلمية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الشهري له وترتفع إمكانيته للإيفاء بمتطلبات أسرته . وشكل وجدول (٤٩) يوضحان ذلك :

شكل (٤٩)

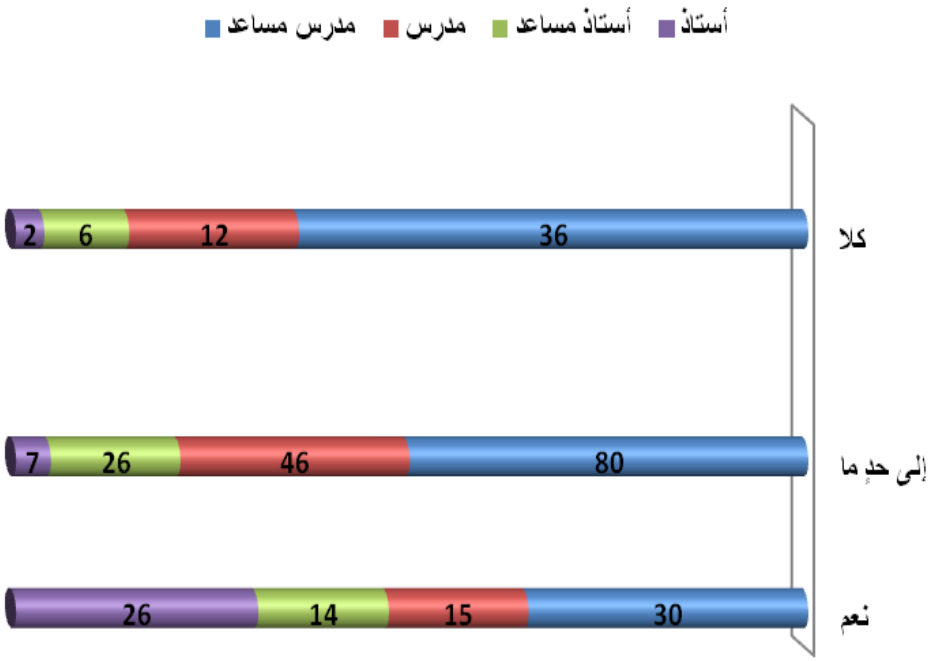

جدول توافق (٤٩) يوضح العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري

المرتبة العلمية / إمكانية رب الأسرة	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	المجموع
نعم	٣٠ %٣٥,٣	١٥ %١٧,٦	١٤ %١٦,٥	٢٦ %٣٠,٦	٨٥ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٨٠ %٥٠,٣	٤٦ %٢٨,٩	٢٦ %١٦,٤	٧ %٤,٤	١٥٩ %١٠٠
كلا	٣٦ %٦٤,٣	١٢ %٢١,٤	٦ %١٠,٧	٢ %٣,٦	٥٦ %١٠٠
المجموع	١٤٦ %٤٨,٧	٧٣ %٢٤,٣	٤٦ %١٥,٣	٣٥ %١١,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٤٧) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٠٠) مما يدل على أن معدل الثقة

بالبيانات هي (١٠٠%) ، وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٥- العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين أشارت النتائج إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٤) مبحوثين وبنسبة (٤,٧%) من مجموع (٨٥) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف دينار ، و(٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٠,٦%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار ، و(١٠) مبحوثين وبنسبة (١١,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ، و(١٢) مبحوثاً وبنسبة (١٤,١%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف دينار ، و(٦) مبحوثين وبنسبة (٧,١%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار،و(٢٧)مبحوثاً وبنسبة(٣١,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون دينار فاكثر .

أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) حسب فئات الدخل الشهري التي يتقاضونها هم :

(١٥) مبحوثاً وبنسبة (٩,٤%) من مجموع (١٥٩) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٠) ألف دينار ، و(٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٤٣,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار ، و(٣١) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ، و(٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٥,١%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف دينار ، و(٨) مبحوثين وبنسبة (٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠- ١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، و(١٢) مبحوثاً وبنسبة (٧,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون دينار فأكثر .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) حسب فئات الدخل الشهري التي يتقاضونهاهم :

(٣)مبحوثين وبنسبة (٥,٤%) من مجموع (٥٦) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف دينار، و(٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٦٠,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار ، و(١٠) مبحوثين وبنسبة (١٧,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ، و(٣) مبحوثين وبنسبة (٥,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف دينار ، ومبحوث واحد وبنسبة (١,٨%) يتقاضى دخلاً شهرياً

يتراوح من (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، و(٥) مبحوثين وبنسبة (٨,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون فأكثر .

يتبين من هذه النسب ، أن مقدار الدخل الشهري الذي يتقاضاه المبحوثين يتناسب مع إمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري وعلى الرغم من ذلك فأن هناك نسبة كبيرة منهم يطمحون للزيادة لأنهم بحاجة اكثر لدخل اكبر للإيفاء بما يحتاجونه من متطلبات تتناسب ودخلهم الشهري . وشكل وجدول (٥٠) يوضحان ذلك :

شكل (٥٠)

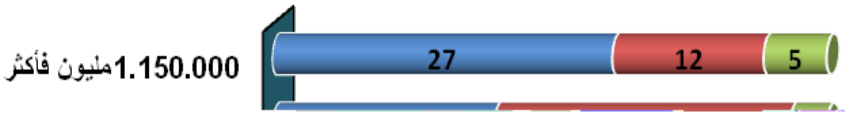

جدول التوافق (٥٠) يوضح العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وإمكانيتهم للإيفاء بمتطلبات أُسرهم من الدخل الشهري الذي يتقاضونه

مقدار الدخل الشهري / إمكانية رب الأسرة	١٥٠-٣٤٩ألف دينار	٣٥٠-٥٤٩ ألف دينار	٥٥٠-٧٤٩ ألف دينار	٧٥٠-٩٤٩ ألف دينار	٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠مليون دينار	١,١٥٠,٠٠٠مليون فأكثر	المجموع
نعم	٤ %٤,٧	٢٦ %٣٠,٦	١٠ %١١,٨	١٢ %١٤,١	٦ %٧,١	٢٧ %٣١,٨	٨٥ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٥ %٩,٤	٦٩ %٤٣,٤	٣١ %١٩,٥	٢٤ %١٥,١	٨ %٥	١٢ %٧,٥	١٥٩ %١٠٠
كلا	٣ %٥,٤	٣٤ %٦٠,٧	١٠ %١٧,٩	٣ %٥,٤	١ %١,٨	٥ %٨,٩	٥٦ %١٠٠
المجموع	٢٢ %٧,٣	١٢٩ %٤٣	٥١ %١٧	٣٩ %١٣	١٥ %٥	٤٤ %١٤,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند إجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وامكانيتهم للإيفاء بمتطلبات أسرهم من الدخول التي يتقاضونها، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٤٠) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين (١٠٠%) ، وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة التي تقول " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والمستوى المعيشي للمواطنين (مستوى الدخل) " .

ثانياً: العلاقة بين متغير دور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً وبعض البيانات الأساسية للعينة

١- العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، اشارت النتائج إلى ان الذين أجابوا بـ (نعم) : (٧) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٦٣,٦%) من مجموع (١١) مبحوثاً من كلا الجنسين ، و(٤) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٣٦,٤%) من مجموع (١١) مبحوثاً من كلا الجنسين أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٤٧) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٥٨%) من مجموع (٨١) مبحوثاً من الجنسين ، و(٣٤) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٤٢%) من مجموع (٨١) مبحوثاً من الجنسين ، في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) فكان عددهم (١٠٩) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٥٢,٤%) من مجموع (٢٠٨) مبحوثاً من الجنسين ، و (٩٩) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٤٧,٦%) من مجموع (٢٠٨) مبحوثاً من الجنسين.

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) من كلا الجنسين هي أقل من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على أن الاختلاف في النوع لا يؤثر على أداء المؤسسات الصحية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها للمواطنين كماً ونوعاً . وشكل وجدول (٥١) يوضحان ذلك :

شكل (٥١)

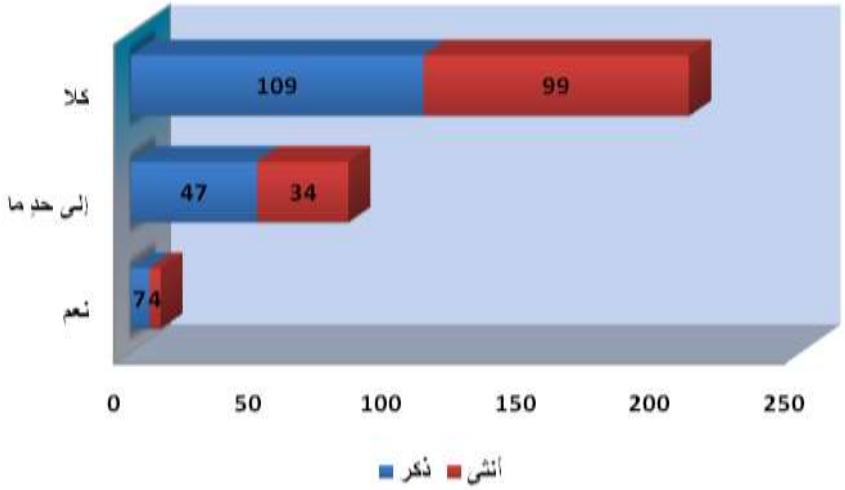

جدول توافق (٥١) يوضح العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

النوع / أداء المؤسسات الصحية	ذكر	أنثى	المجموع
نعم	٧ %٦٣,٩	٤ %٣٦,٤	١١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٤٧ %٥٨	٣٤ %٤٢	٨١ %١٠٠
كلا	١٠٩ %٥٢,٥	٩٩ %٤٧,٥	٢٠٨ %١٠٠
المجموع	١٦٣ %٥٤,٣	١٣٧ %٤٥,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند إجراء اختبار مربع كاي (كا٢) للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٦,٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٦) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين (٠,٠٣%) ، وهذا يدل على وجود فرقاً ذا دلالة احصائية بين متغير النوع ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٢- العلاقة بين متغيري العمر ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة، لم يسجل أي نسبة من المبحوثين فقد كانت (صفر%) من مجموع (١١) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة، (٣) مبحوثين وبنسبة (٢٧,٣%) .

(٣٥-٣٩) سنة، لم تسجل هذه الفئة أي نسبة تذكر فقد كانت (صفر%) .

(٤٠-٤٤) سنة، (٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٢%) .

(٤٥-٤٩) سنة، (٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٢%) .

(٥٠-٥٤) سنة، (٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٢%) .

(٥٥-٥٩) سنة، مبحوثاً واحداً وبنسبة (٩,١%) .

٦٠ سنة فأكثر ، مبحوثاً واحداً وبنسبة (٩,١%) .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) ضمن الفئات العمرية المدرجة أدناه كانوا:

(٢٥-٢٩) سنة، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٨%) من مجموع (٨١) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة، (١٤) مبحوثاً وبنسبة (١٧,٣%) .

(٣٥-٣٩) سنة، (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,٢%).

(٤٠-٤٤) سنة، (٩) مبحوثين وبنسبة (١١,١%) .

(٤٥-٤٩) سنة، (٧) مبحوثين وبنسبة (٨,٦%) .

(٥٠-٥٤) سنة، (٦) مبحوثين وبنسبة (٧,٤%) .

(٥٥-٥٩) سنة ، (٢) مبحوثاً وبنسبة (٢,٥%) .

٦٠ سنة فأكثر ، (٥) مبحوثين وبنسبة (٦,٢%) .

في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) ضمن الفئات العمرية المدرجة أدناه كانوا:

(٢٥-٢٩) سنة ، (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٤%) من مجموع (٢٠٨) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة، (٤٤) مبحوثاُ وبنسبة (٢١,٢%) .

(٣٥-٣٩) سنة، (٣٢) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٤%) .

(٤٠-٤٤) سنة، (٢١) مبحوثاً وبنسبة (١٠,١%).

(٤٥-٤٩) سنة، (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٥%) .

(٥٠-٥٤) سنة ، (١٩) مبحوثاً وبنسبة (٩,١%) .

(٥٥-٥٩) سنة، (٩) مبحوثين وبنسبة (٤,٣%) .

٦٠ سنة فأكثر ، (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (١١,١%) .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) ضئيلة جداً وهي أقل من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على أن عامل العمر لا يؤثر على أداء المؤسسات الصحية من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها للمواطنين كماً ونوعاً . وشكل وجدول (٥٢) يوضحان ذلك :

شكل (٥٢)

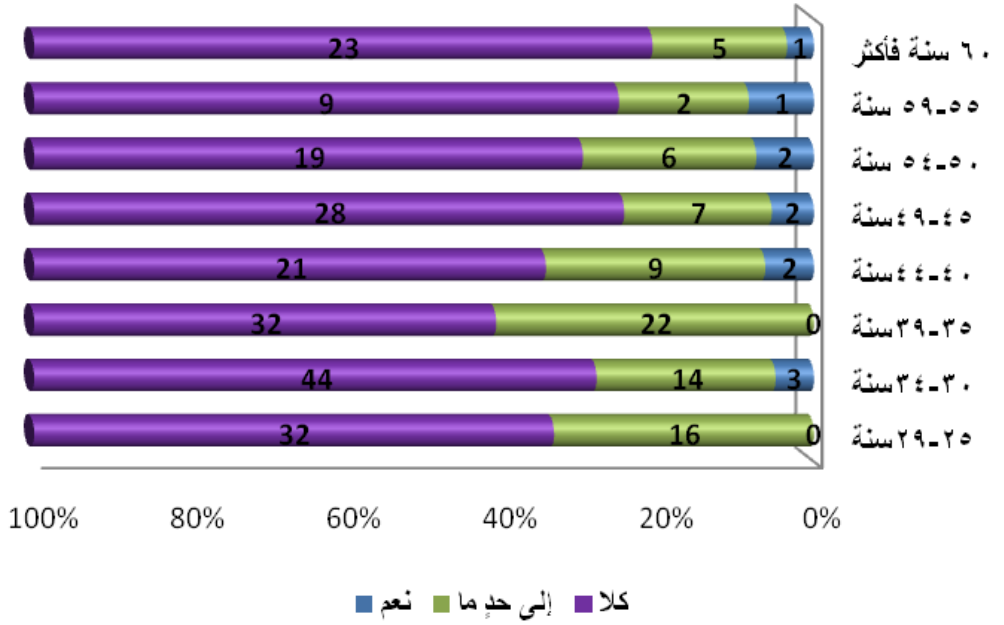

جدول توافق (٥٢) بين متغيري العمر ودور المؤسسات الصحية من الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

العمر / أداء المؤسسات الصحية	٢٥-٢٩سنة	٣٠-٣٤سنة	٣٥-٣٩سنة	٤٠-٤٤سنة	٤٥-٤٩سنة	٥٠-٥٤ سنة	٥٥-٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
نعم	صفر صفر%	٣ ٢٧,٣%	صفر صفر%	٢ ١٨,٢%	٢ ١٨,٢%	٢ ١٨,٢%	١ ٩,١%	١ ٩,١%	١١ ١٠٠%
إلى حدٍ ما	١٦ ١٩,٨%	١٤ ١٧,٣%	٢٢ ٢٧,٢%	٩ ١١,١%	٧ ٨,٦%	٦ ٧,٤%	٢ ٢,٥%	٥ ٦,٢%	٨١ ١٠٠%
كلا	٣٢ ١٥,٤%	٤٤ ٢١,٢%	٣٢ ١٥,٤%	٢١ ١٠,١%	٢٨ ١٣,٥%	١٩ ٩,١%	٩ ٤,٣%	٢٣ ١١,١%	٢٠٨ ١٠٠%
المجموع	٤٨ ١٦%	٦١ ٢٠,٣%	٥٤ ١٨%	٣٢ ١٠,٧%	٣٧ ١٢,٣%	٢٧ ٩%	١٢ ٤%	٢٩ ٩,٧%	٣٠٠ ١٠٠%

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢)، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري العمر ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، فقد أتضح أن قيمة

(كا٢) كانت (١٦) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين (٣٢%) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغيري العمر ودور المؤسسات الصحية من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها للمواطنين كماً ونوعاً ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٣- العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٧) مبحوثاً وبنسبة (٦٣,٦%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (١١) مبحوثاً.

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٩,١%) يسكنون الأقضية .

(٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٢%) يسكنون النواحي .؟

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٩,١%) يسكنون القرى أو ضواحي المدينة .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) وحسب مناطق سكناهم كان عددهم :

(٤٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٨%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٨١) مبحوثاً.

(٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٧%) يسكنون الأقضية .

(١١) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٦%) يسكنون النواحي .

(٤) مبحوثين وبنسبة (٤,٩%) يسكنون القرى أو ضواحي المدينة .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) وحسب مواطنهم الأصلية هم :

(١١٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٧%) يسكنون المحافظة من مجموع (٢٠٨) مبحوثاً .

(٥١) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٥%) يسكنون الأقضية .

(٣٣) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٩%) يسكنون النواحي .

(٦) مبحوثين وبنسبة (٢,٩%) يسكنون القرى .

يتبين من هذه النسب ، أن الموطن الأصلي للمبحوث لم يكن سبباً في ضعف أداء المؤسسات الصحية من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً . وشكل وجدول (٥٣) يوضحان ذلك :

شكل (٥٣)

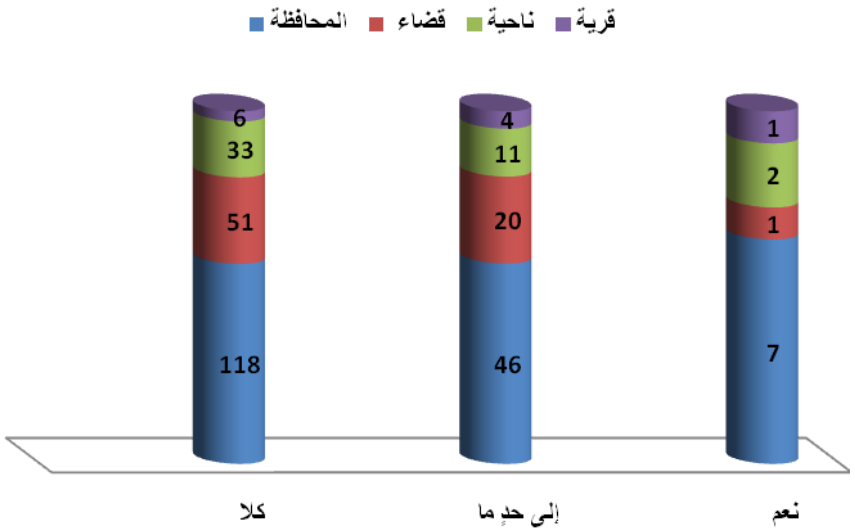

جدول توافق (٥٣) بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

الموطن الأصلي للمبحوث / أداء المؤسسات الصحية	المحافظة	قضاء	ناحية	قرية	المجموع
نعم	٧ %٦٣,٦	١ %٩,١	2 %١٨,٢	1 %٩,١	11 %١٠٠
إلى حدٍ ما	46 %٥٦,٨	20 %٢٤,٧	11 %١٣,٦	4 %٤,٩	81 %١٠٠
كلا	١١٨ %٥٦,٧	٥١ %٢٤,٥	٣٣ %١٥,٩	٦ %٢,٩	٢٠٨ %١٠٠
المجموع	١٧١ %٥٧	٧٢ %٢٤	٤٦ %١٥,٣	١١ %٣,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٣) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٨١) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٤-العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢) مبحوثان وبنسبة (١٨,٢%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (١١) مبحوثاً .

(٣) مبحوثين وبنسبة (٢٧,٣%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٥) مبحوثين وبنسبة (٤٥,٥%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(١) مبحوث واحد وبنسبة (٩,١%) يشغلون مرتبة أستاذ .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم :

(٤٩) مبحوثاً وبنسبة (٦٠,٥%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٨١) مبحوثاً .

(٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٤,٧%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٩) مبحوثين وبنسبة (١١,١%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٣) مبحوثين وبنسبة (٣,٧%) يشغلون مرتبة أستاذ .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هو :

(٩٥) مبحوثاً وبنسبة (٤٥,٧%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٢٠٨) مبحوثاً .

(٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٣٢) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٤%) يشغلون مرتبة استاذ مساعد .

(٣١) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٩%) يشغلون مرتبة أستاذ .

يتضح من ذلك ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي أقل من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) مما يدل على أن متغير المرتبة العلمية لا يؤدي إلى ضعف أداء المؤسسات الصحية من ناحية القيام بوظائفها للمواطنين كماً ونوعاً بل على العكس من ذلك يعدُّ عاملاً مساعداً في تطوير أداء المؤسسات الصحية من ناحية الكم والنوع . وشكل وجدول (٥٤) يوضحان ذلك :

شكل (٥٤)

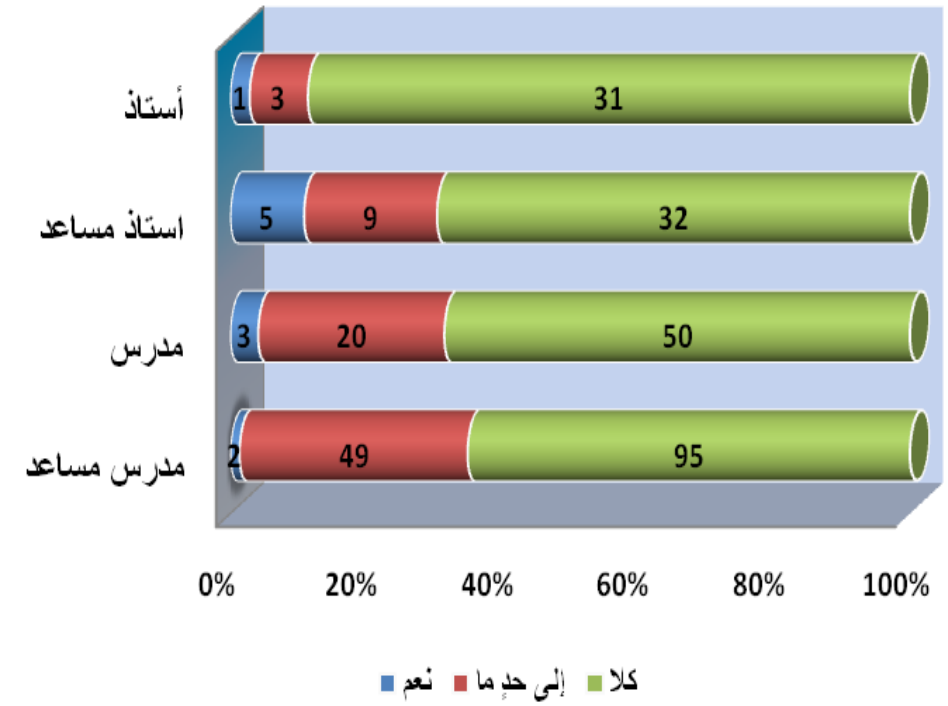

جدول توافق (٥٤) يوضح العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

المرتبة العلمية / أداء المؤسسات الصحية	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	المجموع
نعم	٢ %١٨,٢	٣ %٢٧,٣	٥ %٤٥,٥	١ %٩,١	١١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٤٩ %٦٠,٥	٢٠ %٢٤,٧	٩ %١١,١	٣ %٣,٧	٨١ %١٠٠
كلا	٩٥ %٤٥,٧	٥٠ %٢٤	٣٢ %١٥,٤	٣١ %١٤,٩	٢٠٨ %١٠٠
المجموع	١٤٦ %٤٨,٧	٧٣ %٢٤,٣	٤٦ %١٥,٣	٣٥ %١١,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (١٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين (٠,٠٥) ، وهذا يدل على وجود فرقاً ذا دلالة معنوية بين المتغيرين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٥- العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوث ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت النتائج الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٩,١%) من مجموع (١١) مبحوثاً يتقاضى دخلاً شهرياً يتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف دينار ، و(٣) مبحوثين وبنسبة (٢٧,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار ، و(٤) مبحوثين وبنسبة (٣٦,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ، وفئة الدخل الشهري التي تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) لم تسجل أي نسبة تذكر ، و(٢) مبحوثين وبنسبة (١٨,٢%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، ومبحوث واحد وبنسبة (٩,١%) يتقاضى دخلاً شهرياً من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون فأكثر .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم :

(١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٦%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف دينار ، و(٣٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٦,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار، و(١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٦%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ، و(٨) مبحوثين وبنسبة (٩,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف دينار ، و(٣) مبحوثين وبنسبة (٣,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار، و(٦) مبحوثين وبنسبة (٧,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون فاكثر .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

(٨) مبحوثين وبنسبة (٣,٨%) من مجموع (٢٠٨) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف دينار ، و(٨٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار ،و(٣٤) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ، و(٣١) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٩%) يتقاضون دخولاشهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف دينار ، و (١٠) مبحوثين وبنسبة (٤,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين

(٩٥٠- ١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، و(٣٧) مبحوثاً وبنسبة (١٧,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون دينار فأكثر .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي أقل من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا)، مما يدل على ضعف أداء المؤسسات الصحية مما ينعكس سلباً على مقدار الدخل الشهري للمبحوثين نتيجة اعتمادهم على العيادات الخاصة في العلاج وشراء الأدوية بأسعار مكلفة بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الصحية التي من المفروض ان تقدم العلاج والدواء للمواطنين بأسعار زهيدة لو كان اداءها وبنيتها التحتية جيدة لولا غياب الأمن والاستقرار الذي إنعكس سلباً على مستوى أداءها . وشكل وجدول (٥٥) يوضحان ذلك :

شكل (٥٥)

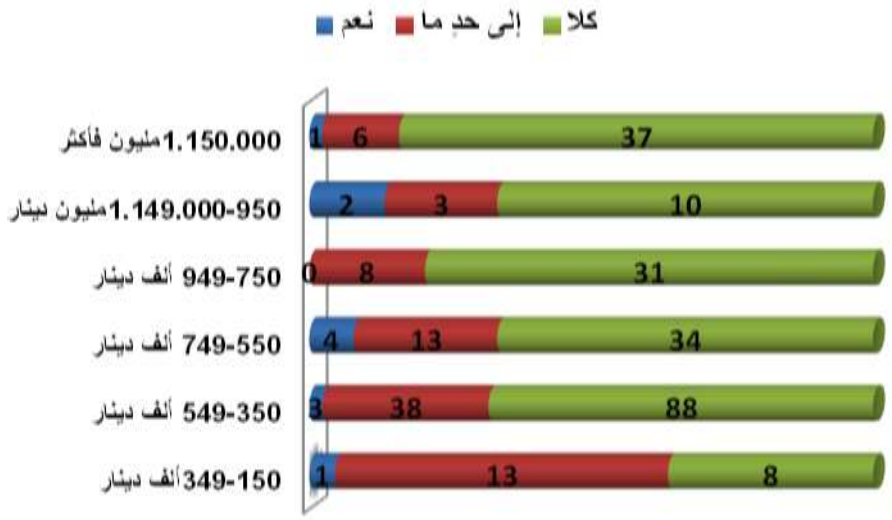

جدول توافق (٥٥) يوضح العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

مقدار الدخل الشهري / أداء المؤسسات الصحية	١٥٠-٣٤٩ألف دينار	٣٥٠-٥٤٩ ألف دينار	٥٥٠-٧٤٩ ألف دينار	٧٥٠-٩٤٩ ألف دينار	٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠مليون دينار	١,١٥٠,٠٠٠مليون فأكثر	المجموع
نعم	١ %٩,١	٣ %٢٧,٣	٤ %٣٦,٤	صفر صفر%	٢ %١٨,٢	١ %٩,١	١١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٣ %١٦	٣٨ %٤٦,٩	١٣ %١٦	٨ %٩,٩	٣ %٣,٧	٦ %٧,٤	٨١ %١٠٠
كلا	٨ %٣,٨	٨٨ %٤٢,٣	٣٤ %١٦,٣	٣١ %١٤,٩	١٠ %٤,٨	٣٧ %١٧,٨	٢٠٨ %١٠٠
المجموع	٢٢ %٧,٣	١٢٩ %٤٣	٥١ %١٧	٣٩ %١٣	١٥ %٥	٤٤ %١٤,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين كماً ونوعاً ، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٢٧) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين (٠,٠٠٣)، وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغير مقدار الدخل الشهري للمبحوثين ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقول (توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً) .

ثالثاً: العلاقة بين دور المؤسسات التعليمية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة وتتضمن ما يأتي:

١- العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١٢) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٧٠,٦%) من مجموع (١٧) مبحوثاً ، و(٥) مبحوثات إناث وبنسبة (٢٩,٤%) . أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) ، (٦٢) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٥٩%) ، و(٤٣) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٤١%) من مجموع (١٠٥) مبحوثاً ، في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) :

(٨٩(مبحوثاً من الذكور ، و(٨٩) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٥٠%) لكل منهما من مجموع (١٧٨) مبحوثاً من كلا الجنسين .

يتبين من هذه النسب، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) من كلا الجنسين أقل من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على ان الاختلاف في الجنس لا يؤثر في أداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كماً ونوعاً. وشكل وجدول (٥٦) يوضحان ذلك :

شكل (٥٦)

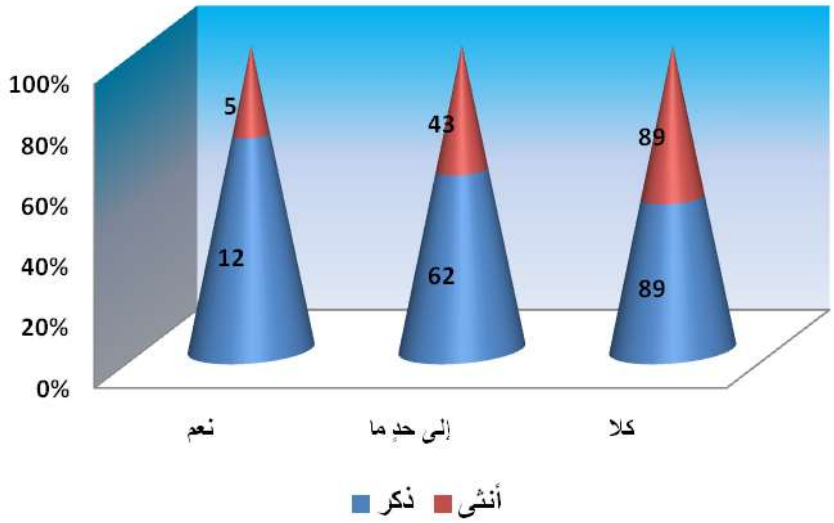

جدول توافق (٥٦) يوضح العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

النوع / أداء المؤسسات الصحية	ذكر	أنثى	المجموع
نعم	١٢ %٧٠,٦	٥ %٢٩,٤	١٧ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٦٢ %٥٩	٤٣ %٤١	١٠٥ %١٠٠
كلا	٨٩ %٥٠	٨٩ %٥٠	١٧٨ %١٠٠
المجموع	١٦٣ %٥٤,٧	١٣٧ %٤٥,٣	٣٠٠ %١٠٠

وعند إجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، أتضح أن قيمة(كا٢) كانت (٤) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,١٢) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغير النوع ودور المؤسسات التعليمية ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٢- العلاقة بين متغيري العمر ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت النتائج الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة ، (٦) مبحوثين وبنسبة (٣٥,٣%) من مجموع (١٧) مبحوثاً .
(٣٠-٣٤) سنة ، (٣) مبحوثين وبنسبة (١٧,٦%) .
(٣٥-٣٩) سنة ، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٥,٩%) .
(٤٠-٤٤) سنة ، (٤) مبحوثين وبنسبة (٢٣,٥%) .
(٤٥-٤٩) سنة ، (٢) مبحوثان وبنسبة (١١,٨%) .
(٥٠-٥٤) سنة ، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٥,٩%) .
٦٠ سنة فأكثر ، لم تسجل هذه الفئة أي نسبة تذكر .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة، (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١٩%) من مجموع (١٠٥) مبحوثاً .
(٣٠-٣٤) سنة ، (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٦,٧%) .
(٣٥-٣٩) سنة ، (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٩%) .
(٤٠-٤٤) سنة ، (١٢) مبحوثين وبنسبة (١١,٤%) .
(٤٥-٤٩) سنة ، (١٠) مبحوثين وبنسبة (٩,٥%) .
(٥٥٠٥٩) سنة، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٠,٩%) .
٦٠ سنة فأكثر ، (٥) مبحوثين وبنسبة (٤,٨%) .

في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة ، (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٤%) من مجموع (١٧٨) مبحوثاً .
(٣٠-٣٤) سنة ، (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٩%) .
(٣٥-٣٩) سنة ، (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٩%) .
(٤٠-٤٤) سنة ، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٩%) .
(٤٥-٤٩) سنة ، (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (١٤%) .
(٥٠-٥٤) سنة ، (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١١,٢%) .
(٥٥-٥٩) سنة ، (١١) مبحوثاً وبنسبة (٦,٢%) .
٦٠ سنة فاكثر ، (٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٥%) .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي أقل من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على أن متغير العمر لا يؤثر في اداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كماً ونوعاً . وشكل وجدول (٥٧) يوضحان ذلك :

شكل (٥٧)

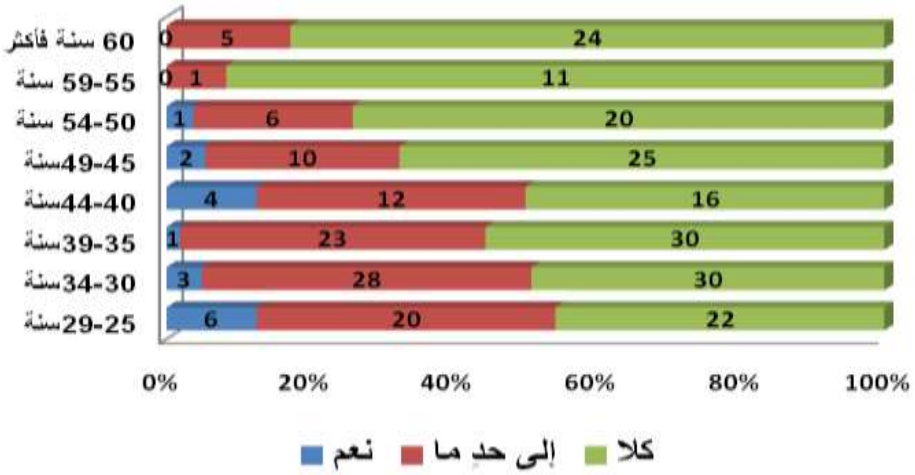

جدول توافق (٥٧) يوضح العلاقة بين متغيري العمر ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

العمر / أداء المؤسسات الصحية	٢٥-٢٩سنة	٣٠-٣٤سنة	٣٥-٣٩سنة	٤٠-٤٤سنة	٤٥-٤٩سنة	٥٠-٥٤ سنة	٥٥-٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
نعم	٦ ٣٥,٣%	٣ ١٧,٦%	١ ٥,٩%	٤ ٢٣,٥%	٢ ١١,٨%	١ ٥,٩%	صفر ٠%	صفر ٠%	١٧ ١٠٠%
إلى حدٍ ما	٢٠ ١٩%	٢٨ ٢٦,٧%	٢٣ ٢١,٩%	١٢ ١١,٤%	١٠ ٩,٥%	٦ ٥,٨%	١ ٠,٩%	٥ ٤,٨%	١٠٥ ١٠٠%
كلا	٢٢ ١٢,٤%	٣٠ ١٦,٩%	٣٠ ١٦,٩%	١٦ ٩%	٢٥ ١٤%	٢٠ ١١,٢%	١١ ٦,٢%	٢٤ ١٣,٥%	١٧٨ ١٠٠%
المجموع	٤٨ ١٦%	٦١ ٢٠,٣%	٥٤ ١٨%	٣٢ ١٠,٧%	٣٧ ١٢,٣%	٢٧ ٩%	١٢ ٤%	٢٩ ٩,٧%	٣٠٠ ١٠٠%

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري العمر ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٣١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٠٧) وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغيري العمر ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٣- العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، اشارت النتائج إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٨,٨%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (١٧) مبحوثاً.

(٢) مبحوثان وبنسبة (١١,٨%) يسكنون الأقضية .

(٤) مبحوثين وبنسبة (٢٣,٥%) يسكنون النواحي .

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٥,٩%) يسكنون القرى .

أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٥٢) مبحوثاً وبنسبة (٤٩,٥%) من مجموع (١٠٥) مبحوثاً .

(٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,٦%) .

(١٧) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٢%).

(٧) مبحوثين وبنسبة (٦,٧%) .

في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

(١٠٩) مبحوثاً وبنسبة (٦١,٢%) من مجموع (١٧٨) مبحوثاً .

(٤١) مبحوثاً وبنسبة (٢٣%) .

(٢٥) مبحوثاً وبنسبة (١٤%) .

(٣) مبحوثاً وبنسبة (١,٧%) .

يتبين من هذه النسب ، أن متغير الموطن الأصلي لا يؤثر على أداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كماً ونوعاً . وشكل وجدول (٥٨) يوضحان ذلك :

شكل (٥٨)

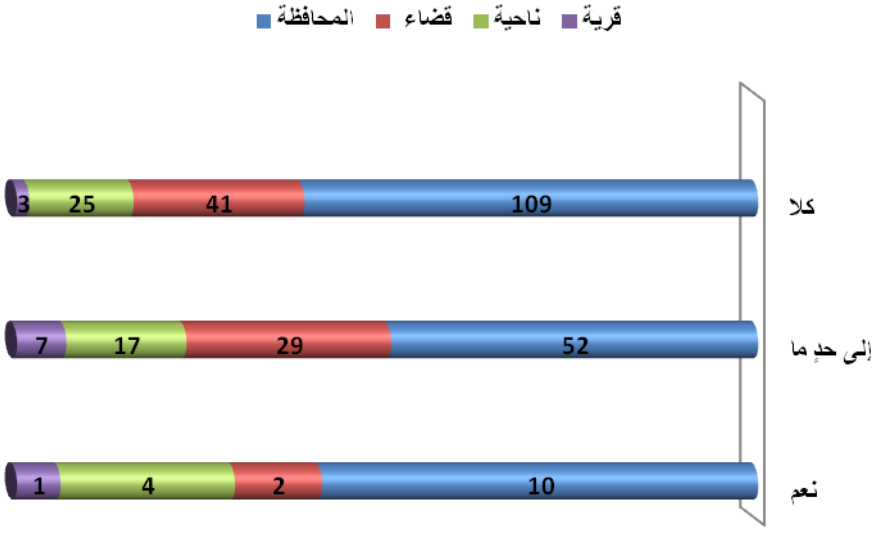

جدول توافق (٥٨) يوضح العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

الموطن الأصلي للمبحوث / أداء المؤسسات التعليمية	المحافظة	قضاء	ناحية	قرية	المجموع
نعم	١٠ %٥٨,٨	٢ %١١,٨	٤ %٢٣,٥	١ %٥,٩	١٧ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٥٢ %٤٩,٥	٢٩ %٢٧,٦	١٧ %١٦,٢	٧ %٦,٧	١٠٥ %١٠٠
كلا	١٠٩ %٦١,٢	٤١ %٢٣	٢٥ %١٤	٣ %١,٧	١٧٨ %١٠٠
المجموع	١٧١ %٥٧	٧٢ %٢٤	٤٦ %١٥,٣	١١ %٣,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع ماي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث وأداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كماً ونوعاً ، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٩) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠١) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً بين متغير الموطن الأصلي للمبحوثين ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٤- العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، اشارت النتائج إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١٠) مبحوثين وبنسبة (٥٨,٨%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (١٧) مبحوثاً .

(٦) مبحوثين وبنسبة (٣٥,٣%) يشغلون مرتبة مدرس .

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٥,٩%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

ومرتبة استاذ لم تسجل أي نسبة تذكر .

أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٦٥,٧%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (١٠٥) مبحوثاً .

(٢٢) مبحوثاً وبنسبة (٢١%) يشغلون مرتبة مدرس .

(١١) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٥%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٣) مبحوثاً وبنسبة (٢,٩%) يشغلون مرتبة أستاذ .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هم :

(٦٧) مبحوثاً وبنسبة (٣٧,٦%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (١٧٨) مبحوثاً .

(٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٥,٣%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٣٤) مبحوثاً وبنسبة (١٩,١%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٣٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) يشغلون مرتبة أستاذ .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي أقل من الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على متغير المرتبة العلمية لا ينعكس سلباً على أداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كماً ونوعاً وإنما يزيد من مستوى أداءها كلما ازداد عدد المراتب العلمية فيها على ضوء التحصيل الدراسي لشاغلي هذه المراتب العلمية . وشكل وجدول (٥٩) يوضحان ذلك :

شكل (٥٩)

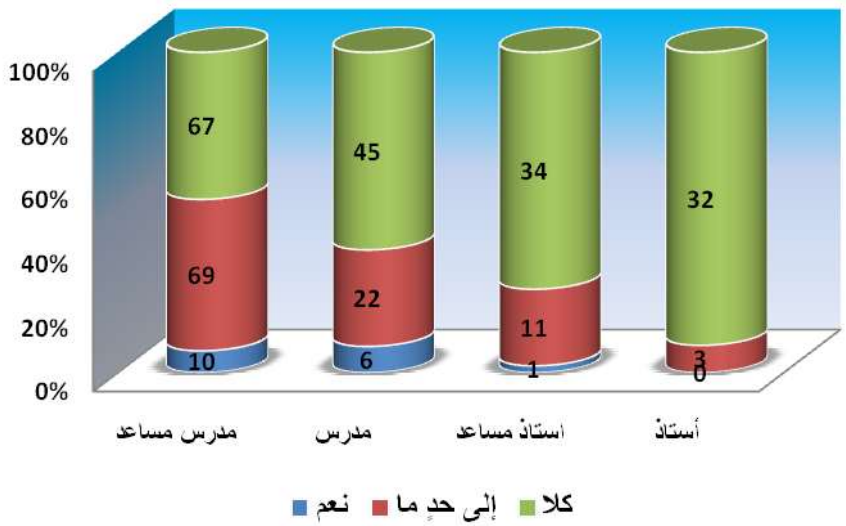

جدول توافق (٥٩) يوضح العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

المرتبة العلمية / أداء المؤسسات التعليمية	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	المجموع
نعم	١٠ %٥٨,٨	٦ %٣٥,٣	١ %٥,٩	صفر %٠	١٧ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٦٩ %٦٥,٧	٢٢ %٢١	١١ %١٠,٥	٣ %٢,٩	١٠٥ %١٠٠
كلا	٦٧ %٣٧,٦	٤٥ %٢٥,٣	٣٤ %١٩,١	٣٢ %١٨	١٧٨ %١٠٠
المجموع	١٤٦ %٤٨,٧	٧٣ %٢٤,٣	٤٦ %١٥,٣	٣٥ %١١,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي(كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية وأداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كماً ونوعاً ، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٣٢) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٥٥) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٥- العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت النتائج إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٤%) من مجموع (١٧) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٧) مبحوثاً وبنسبة (٤١,٢%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٣) مبحوثين وبنسبة (١٧,٦%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، ولم تسجل فئة الدخل من (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً أي نسبة تذكر ،

و(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٥,٩%) يتقاضى دخلاً شهرياً يتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، ومبحوث واحد وبنسبة (٥,٩%) يتقاضى دخلاً شهرياً من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون دينار فأكثر .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عدهم :

(١٢) مبحوثاً وبنسبة (١١,٤%) من مجموع (١٠٥) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٦) مبحوثين وبنسبة (٥٧,١%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(١٢) مبحوثاً وبنسبة (١١,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً، و(١٠) مبحوثين وبنسبة (٩,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ، و(٢) مبحوثان وبنسبة (١,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و (٩) مبحوثين وبنسبة (٨,٦%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون دينار فاكثر .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) :

(٥) مبحوثاً وبنسبة (٢,٨%) من مجموع (١٧٨) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٦٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٤,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٣٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٠,٢%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(٢٩) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ، و(١٢) مبحوثاً وبنسبة (٦,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(٣٤) مبحوثاً وبنسبة (١٩,١%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً فأكثر.

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي اقل من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) مما يدل على أن مقدار الدخل الشهري الذي يتقاضاه المبحوثين يتناسب طردياً مع أداء المؤسسات التعليمية ، فكلما إرتفع مقدار الدخل الشهري إنعكس ذلك إيجابياً على مستوى الأداء في هذه المؤسسات وبعكسه يكون مستوى الأداء سلبياً ، زد على ذلك أن ضعف أداء المؤسسات التعليمية خلال مدة الدراسة لا يتوقف على عامل واحد ، بل شاركت بذلك عدة عوامل مختلفة ومجتمعة ، منها غياب الأمن والاستقرار الذي إنعكس سلباً على أداء المؤسسات التعليمية . وشكل وجدول (٦٠) يوضحان ذلك :

شكل (٦٠)

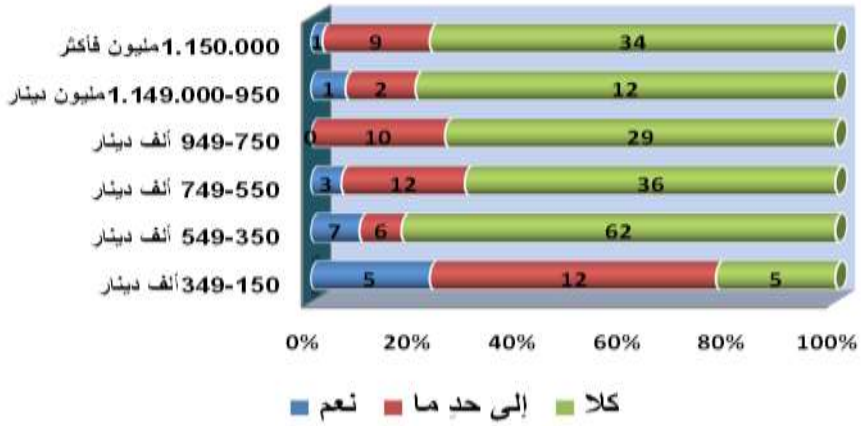

جدول توافق (٦٠) يوضح العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً

مقدار الدخل الشهري / أداء المؤسسات التعليمية	١٥٠-٣٤٩ألف دينار	٣٥٠-٥٤٩ ألف دينار	٥٥٠-٧٤٩ ألف دينار	٧٥٠-٩٤٩ ألف دينار	٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠مليون دينار	١,١٥٠,٠٠٠مليون فأكثر	المجموع
نعم	٥ %٢٩,٤	٧ %٤١,٢	٣ %١٧,٦	٠ %٠	١ %٥,٩	١ %٥,٩	١٧ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٢ %١١,٤	٦ %٥٧,١	١٢ %١١,٤	١٠ %٩,٥	٢ %١,٩	٩ %٨,٦	١٠٥ %١٠٠
كلا	٥ %٢,٨	٦٢ %٣٤,٨	٣٦ %٢٠,٢	٢٩ %١٦,٣	١٢ %٦,٧	٣٤ %١٩,١	١٧٨ %١٠٠
المجموع	٢٢ %٧,٣	١٢٩ %٤٣	٥١ %١٧	٣٩ %١٣	١٥ %٥	٤٤ %١٤,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا١) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوث ومتغير أداء المؤسسات التعليمية ، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٤٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٠٠) أي أن الارتباط بينهما كان عالياً (١٠٠%) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة التي تقول : (توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً) .

المبحث الثاني
العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية الثانوية وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً: العلاقة بين مؤشر عدم توفر فرص العمل للمواطنين (البطالة) وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة .

١- العلاقة بين متغيري النوع ومؤشر عدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، فقد اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم : (١٤٦)مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٥٣,٩%) من مجموع (٢٧١) مبحوثاً ، و(١٢٥) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٤٦,١%) من مجموع (٢٧١) مبحوثاً من الجنسين أجابوا بـ (نعم) . أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان (١٥) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٦٠%) من مجموع (٢٥) مبحوثاً من الجنسين ، و(١٠) مبحوثات من الإناث وبنسبة (٤٠%) من مجموع (٢٥) مبحوثاً من كلا الجنسين ، في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٢) مبحوث من الذكور وبنسبة (٥٠%) من مجموع (٤) مبحوثين من الجنسين والعدد والنسبة للإناث نفسها .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي أعلى من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) مما يدل على أن غياب الأمن والاستقرار أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة بين فئات القوى العاملة في المجتمع على اختلاف أنواعها وبالتأثير نفسه إن لم يكاد مساوياً بين الذكور والإناث ، مما ينعكس سلباً على حركة التنمية البشرية في القطر . وشكل وجدول (٦١) يوضحان ذلك :

شكل (٦١)

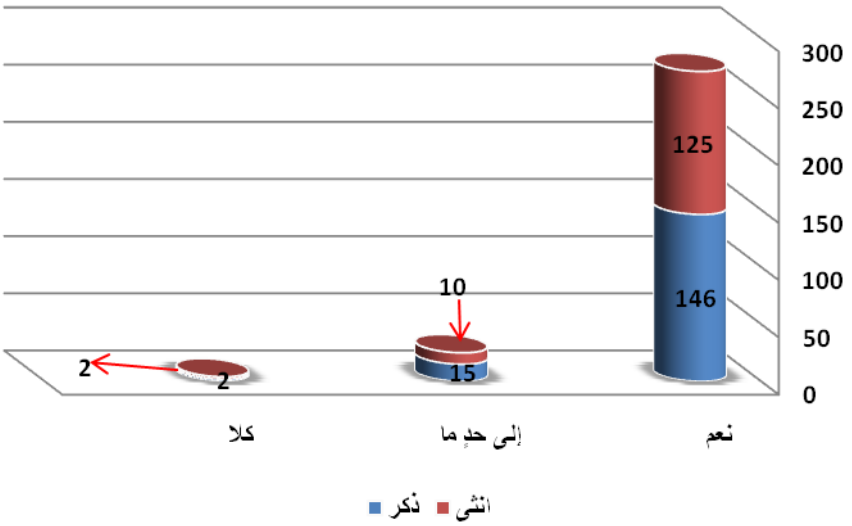

جدول توافق (٦١) يوضح العلاقة بين متغيري النوع وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) وإنعكاساتها السلبية في حركة التنمية البشرية في القطر

النوع / نسبة البطالة	ذكر	انثى	المجموع
نعم	١٤٦ %٥٣,٩	١٢٥ %٤٦,١	٢٧١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٥ %٦٠	١٠ %٤٠	٢٥ %١٠٠
كلا	٢ %٥٠	٢ %٥٠	٤ %١٠٠
المجموع	١٦٣ %٥٤,٣	١٣٧ %٤٥,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري النوع وإرتفاع نسبة البطالة ، اتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٤) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٤) ، وهذا يدل على وجود فرق معنوي له دلالة احصائية بين متغير النوع وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٢- العلاقة بين متغيري العمر ومؤشر عدم توفر فرص العمل (إرتفاع نسبة البطالة) بين المواطنين :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت النتائج إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة ، (٤٣) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٩%) من مجموع (٢٧١) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة ، (٥٧) مبحوثاً وبنسبة (٢١%) :

(٣٥-٣٩) سنة ، (٥١) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٨%) .

(٤٠-٤٤) سنة ، (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٣%) .

(٤٥-٤٩) سنة، (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٥%) .

(٥٠-٥٤) سنة،(٢٢) مبحوثاً وبنسبة (٨,١) .
(٥٥-٥٩) سنة ، (١١) مبحوثاً وبنسبة (٤,١%) .
٦٠ سنة فاكثر ، (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٩,٢%) .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم:

(٢٥-٢٩) سنة ، (٥) مبحوثين وبنسبة (١٧,٢%) من مجموع (٢٥) مبحوثاً .
(٣٠-٣٤) سنة ، (٤) مبحوثين وبنسبة (١٣,٨%).
(٣٥-٣٩) سنة ، (٣) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٣%) .
(٤٠-٤٤) سنة ، (٤) مبحوثين وبنسبة (١٣,٨%) .
(٤٥-٤٩) سنة، (٣) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٣%) .
(٥٠-٥٤) سنة ، (٥) مبحوثين وبنسبة (١٧,٢%).
(٥٥-٥٩) سنة، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٣,٤%).
٦٠ سنة فاكثر ، لم تسجل هذه الفئة أي نسبة تذكر .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة، (٢) مبحوثين وبنسبة (٥٠%) من مجموع (٤) مبحوثاً .
(٣٠-٣٤) سنة ، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٢٥%) .
(٣٥-٣٩) سنة، (١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٢٥%) .

في حين لم تسجل الفئات العمرية الباقية اي نسبة تذكر .

يتبين من هذه النسب ، أن الذين أجابوا بـ (نعم) هم أعلى نسبة من الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على أن غياب الأمن والاستقرار كانت له نتائج سلبية على إرتفاع نسبة البطالة نتيجة لعدم توفر فرص العمل ولجميع فئات القوى العاملة في المجتمع مما إنعكس سلباً على حركة التنمية البشرية في القطر . وشكل وجدول (٦٢) يوضحان ذلك :

شكل (٦٢)

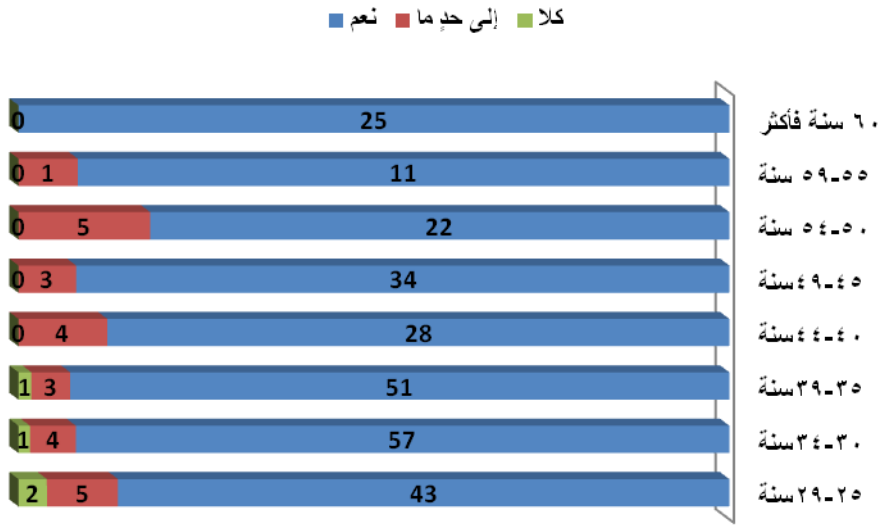

جدول توافق (٦٢) يوضح العلاقة بين متغيري العمر وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) وإنعكاساتها السلبية في حركة التنمية البشرية في القطر

العمر / إرتفاع نسبة البطالة	٢٥-٢٩سنة	٣٠-٣٤سنة	٣٥-٣٩سنة	٤٠-٤٤سنة	٤٥-٤٩سنة	٥٠-٥٤ سنة	٥٥-٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
نعم	٤٣ %١٥,٩	٥٧ %٢١	٥١ %١٨,٨	٢٨ %١٠,٣	٣٤ %١٢,٥	٢٢ %٨,١	١١ %٤,١	٢٥ %٩,٢	٢٧١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٥ %١٧,٢	٤ %١٣,٨	٣ %١٠,٣	٤ %١٣,٨	٣ %١٠,٣	٥ %١٧,٢	١ %٣,٤	صفر صفر%	٢٥ %١٠٠
كلا	٢ %٥٠	١ %٢٥	١ %٢٥	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	٥٦ %١٠٠
المجموع	٤٨ %١٦	٦١ %٢٠,٣	٥٤ %١٨	٣٢ %١٠,٧	٣٧ %١٢,٣	٢٧ %٩	١٢ %٤	٢٩ %٩,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري العمر وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (البطالة) ، أتضح ان قيمة (كا٢) كانت (٥,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٤) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(١٤) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٦٤) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٣- العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث ومؤشر عدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١٥٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٦%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٢٧١) مبحوثاً .

(٦٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٩%) يسكنون الأقضية .

(٤٣) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٩%) يسكنون النواحي .

(١٠) مبحوثاً وبنسبة (٣,٧%) يسكنون القرى .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(١٣) مبحوثاً وبنسبة (٥٢%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٢٥) مبحوثاً.

(٨) محبحوثين وبنسبة (٣٢,٣%) يسكنون الأقضية .

(٣) مبحوثين وبنسبة (١٢%) يسكنون النواحي .

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٣,٧%) يسكنون القرى .

في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

(٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٠%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٤)مبحوثين.

مبحوثاً واحداً وبنسبة (٢٥%) يسكنون الأقضية .

مبحوثاً واحداً وبنسبة (٢٥%) يسكنون النواحي .

في حين لم تسجل أي نسبة لمن يسكنون القرى .

يتبين من هذه النسب ، أن إرتفاع نسبة البطالة في مركز المحافظة هو أعلى من نسبته في الأقضية ، وهذه الأخيرة تتميز بإرتفاع نسبتها عن النواحي والقرى، لأن أكثر فرص العمل تكثر في مركز المحافظة وتقل تدريجياً في الأقضية والنواحي والقرى مما يدل على أن تردي الوضع الأمني في مدينة بغداد ذو تأثير سلبي على توفر فرص العمل للمواطنين في مركز المحافظة أكثر من باقي المناطق فيها . وشكل وجدول (٦٣) يوضحان ذلك :

شكل (٦٣)

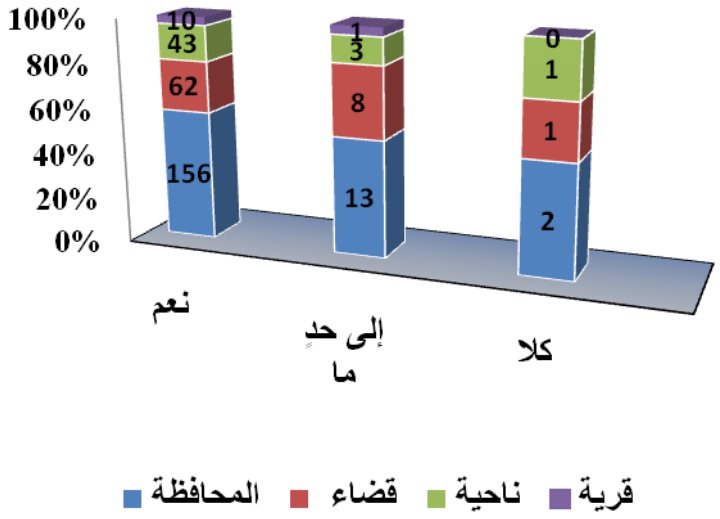

جدول توافق (٦٣) يوضح العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) وإنعكاساتها السلبية في حركة التنمية البشرية في القطر

الموطن الأصلي للمبحوث / إرتفاع نسبة البطالة	المحافظة	قضاء	ناحية	قرية	المجموع
نعم	١٥٦ %٥٧,٦	٦٢ %٢٢,٩	٤٣ %١٥,٩	١٠ %٣,٦	٢٧١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٣ %٥٢	٨ %٣٢,٣	٣ %١٢	١ %٣,٧	٢٥ %١٠٠
كلا	٢ %٥٠	١ %٢٥	١ %٢٥	صفر صفر%	٤ %١٠٠
المجموع	١٧١ %٥٧	٧١ %٢٣,٦	٤٧ %١٥,٦	١١ %٣٦,٦	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٢,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٧,٨) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٣)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط)) بين المتغيرين كان (٠,٥٤) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٤- العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية ومؤشرعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١٣٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٠,٩% يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٢٧١) مبحوثاً .

(٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٣٨) مبحوثاً وبنسبة (١٤%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١١,١%) يشغلون مرتبة أستاذ .

أما عد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان :

(٧) بحوثاً وبنسبة (٢٨%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٢٥) مبحوثاً.

(٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٨%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٨%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(٤) مبحوثين وبنسبة (١٦%) يشغلون مرتبة أستاذ .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، مبحوثاً واحداً لكل مرتبة علمية وبنسبة (٢٥%) من مجموع (٤) مبحوثين .

يتبين من هذه النسب ، أن الذين أجابوا بـ (نعم) ، هم أعلى نسبة من الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على غياب الأمن والاستقرار كانت له إنعكاساته السلبية على فئة الأساتذة الجامعيين على الرغم من أنهم يمتلكون مصدراً ثابتاً للدخل الشهري ، لأن بعضهم يزاول أعمالاً إضافية لعدم كفاية مدخولاتهم الشهرية وأدى تردي الوضع الأمني من إنعدام هذه الفرصة أمامهم لتحسين مستوى دخولهم . وشكل وجدول (٦٤) يوضحان ذلك :

شكل (٦٤)

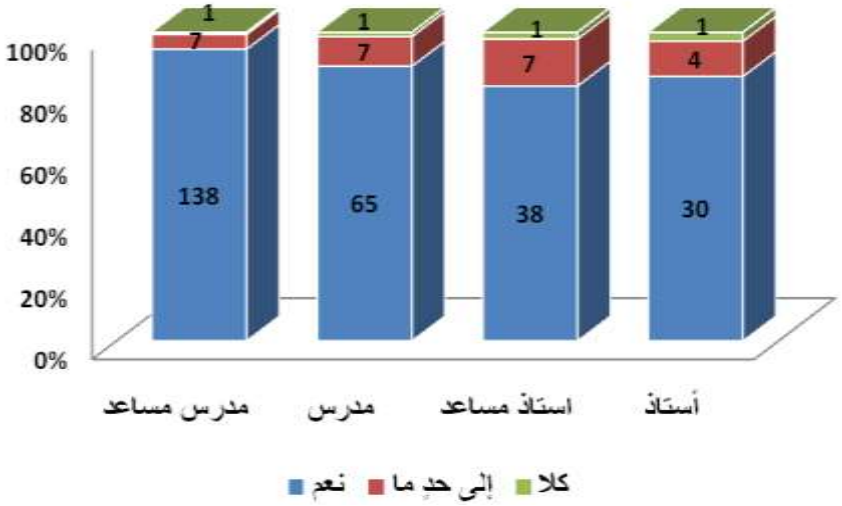

جدول توافق (٦٤) يوضح العلاقة بين متغير المرتبة العلمية وعدم توفر فرص العمل (إرتفاع نسبة البطالة) وإنعكاساتها السلبية في حركة التنمية البشرية في القطر

المرتبة العلمية / إرتفاع نسبة البطالة	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	المجموع
نعم	١٣٨ %٥٠,٩	٦٥ %٢٤	٣٨ %١٤	٣٠ %١١,١	٢٧١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٧ %٢٨	٧ %٢٨	٧ %٢٨	٤ %١٦	٢٥ %١٠٠
كلا	١ %٢٥	١ %٢٥	١ %٢٥	١ %٢٥	٤ %١٠٠
المجموع	١٤٦ %٤٨,٦	٧٣ %٢٤,٤	٤٦ %١٥,٤	٣٥ %١١,٦	٤ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية وعدم توفر فرص العمل (إرتفاع نسبة البطالة) بين المواطنين ، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٧,٨) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٣)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٤) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٥- العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين ومؤشر إرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١٩) مبحوثاً وبنسبة (٧%) من مجموع (٢٧١) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(١١) مبحوثاً وبنسبة (٤٣,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٤٨) مبحوثاً وبنسبة (١٧,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراُ، و(٣٦) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ، و(١٠) مبحوثين وبنسبة (٣,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و (٣٩) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً فأكثر .

أما عدد الذين أجابوا بـ (نعم) كان :

(٣) مبحوثين وبنسبة (١٢%) من مجموع (٢٥) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٨) مبحوثين وبنسبة (٣٢%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٣) مبحوثين وبنسبة (١٢%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً لكل فئة ، و(٤) مبحوثين وبنسبة (١٦%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، وأكثر من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

مبحوثاً واحداً وبنسبة (٢٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً على التوالي ، في حين أن الفئات من (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً فاكثر لم تسجل أي نسبة تذكر.

يتبين من هذه النسب ، أن الذين اجابوا بـ (نعم) هم أعلى نسبة من الذين أجابوا بـ (كلا) ، أي أن غياب الأمن والاستقرار كان له تأثير سلبي في عدم توفر فرص العمل لفئات القوى العاملة في المجتمع وكذلك له تأثير سلبي حتى على اصحاب الدخول الثابتة العاملين في دوائر الدولة والذين يزاولون اعمالاً إضافية لتحسين مستوى دخولهم أدى تردي الأوضاع الأمنية إلى حرمانهم من الاعتماد على هذا العمل الإضافي ، مما ينعكس ذلك بصورة عامة على عدم توفير بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لحدوث عملية التنمية البشرية في القطر . وشكل وجدول (٦٥) يوضحان ذلك :

شكل (٦٥)

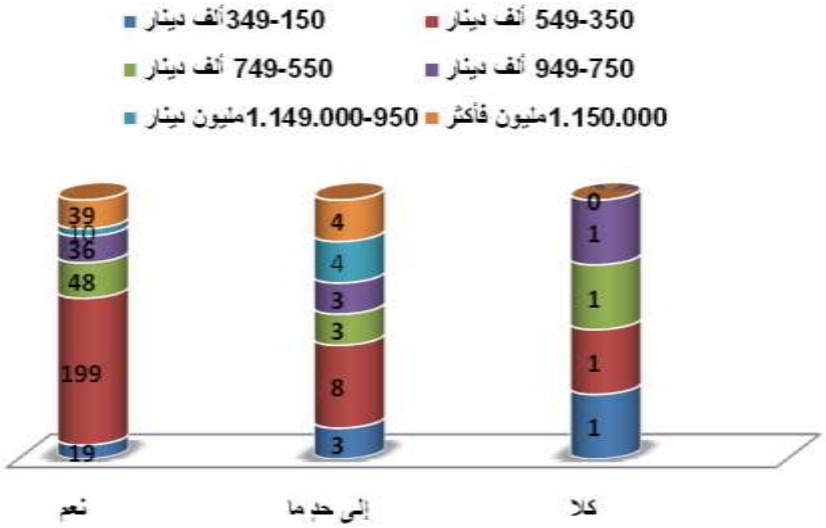

جدول توافق (٦٥) يوضح العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) وإنعكاساتها السلبية في حركة التنمية البشرية في القطر

مقدار الدخل الشهري / إرتفاع نسبة البطالة	١٥٠-٣٤٩ألف دينار	٣٥٠-٥٤٩ ألف دينار	٥٥٠-٧٤٩ ألف دينار	٧٥٠-٩٤٩ ألف دينار	٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠مليون دينار	١,١٥٠,٠٠٠مليون فأكثر	المجموع
نعم	١٩ %٧	١١٩ %٤٣,٩	٤٨ %١٧,٧	٣٦ %١٣,٣	١٠ %٣,٧	٣٩ %١٤,٤	٢٧١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٣ %١٢	٨ %٣٢	٣ %١٢	٣ %١٢	٤ %١٦	٤ %١٦	٢٥ %١٠٠
كلا	١ %٢٥	١ %٢٥	١ %٢٥	١ %٢٥	صفر صفر%	صفر صفر%	٤ %١٠٠
المجموع	٢٣ %٧,٦	١٢٨ %٤٢,٩	٥٢ %١٧,٣	٤٠ %١٣,٣	١٤ %٤,٦	٤٣ %١٤,٣	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري وعدم توفر فرص العمل للمواطنين (إرتفاع نسبة البطالة) ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢)

كانت (١٢) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١١) على مستوى ثقة(٩٥%) وبدرجة حرية (٥) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٣) ، وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغير مقدار الدخل الشهري وإرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة التي تقول : (توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم توفر فرص العمل (إرتفاع نسبة البطالة) بين المواطنين.

ثانياً: العلاقة بين مؤشر سوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة وتتضمن ما يأتي :

١- العلاقة بين النوع وسوء الفهم للحقوق والواجبات :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري النوع وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٠٠) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٥٨,٨%) من مجموع (١٧٠) مبحوثاً و(٧٠) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٤١,٢%) أجابوا بـ (نعم) ، أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان (٥٧) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٤٧,١%) من مجموع (١٢١) مبحوثاً و(٦٤) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٥٢,٩%) ، في حين عدد الذين أجابوا بـ (كلا) كان (٦) مبحوثين من الذكور وبنسبة (٦٦,٧%) من مجموع (٩) مبحوثين ، و(٣) مبحوثات من الإناث وبنسبة (٣٣,٣%) .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي اعلى من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ، من الجنسين وهذا يدل على أن الاختلاف في النوع أو الجنس له تأثير سلبي على درجة الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين في ظل غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة . وشكل وجدول (٦٦) يوضحان ذلك :

شكل (٦٦)

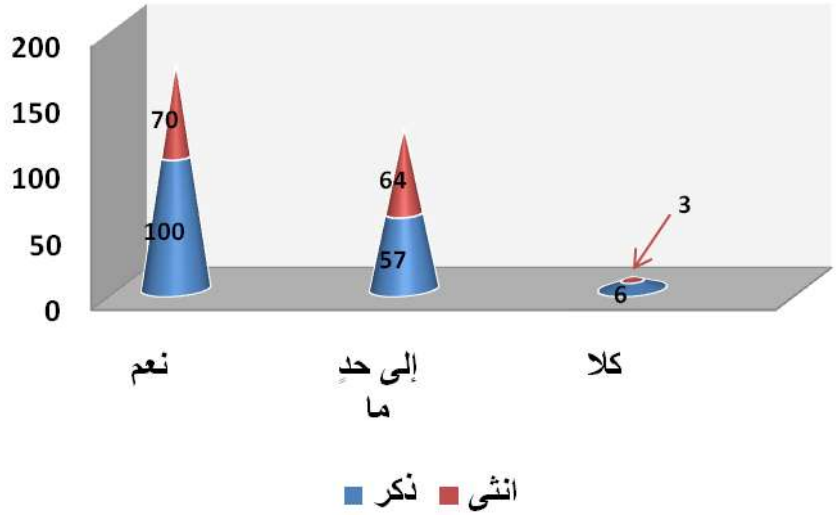

جدول توافق (٦٦) يوضح العلاقة بين متغيري النوع وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين

النوع / سوء الفهم للحقوق والواجبات	ذكر	انثى	المجموع
نعم	١٠٠ %٥٨,٨	٧٠ %٤١,٢	١٧٠ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٥٧ %٤٧,١	٦٤ %٥٢,٩	١٢١ %١٠٠
كلا	٦ %٦٦,٧	٣ %٣٣,٣	٩ %١٠٠
المجموع	١٦٣ %٥٤,٣	١٣٧ %٤٥,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي(كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري النوع وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد أتضح ان قيمة(كا٢) كانت (٤,٤) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,١٠) وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغيري النوع وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٢- لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري العمر وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة، (٢٩) مبحوثاً وبنسبة (١٧,١%) من مجموع (١٧٠) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة ، (٣٧) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٨%) .

(٣٥-٣٩) سنة ، (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%) .

(٤٠-٤) سنة ، (١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٦%).
(٤٥-٤٩) سنة ، (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٩%) .
(٥٠-٥٤) سنة ، (١٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٨%) .
(٥٥-٥٩) سنة ، (٤) مبحوثين وبنسبة (٢,٤%) .
٦٠ سنة فاكثر ، (١١) مبحوثاً وبنسبة (٦,٥%) .

أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة ، (١٩) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٧%) من مجموع (١٢١) مبحوثاً.
(٣٠-٣٤) سنة، (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٢%).
(٣٥-٣٩) سنة ، (١٩) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٧%) .
(٤٠-٤٤) سنة ، (١١) مبحوثاً وبنسبة (٩,١%) .
(٤٥-٤٩) سنة ، (١٤) مبحوثاً وبنسبة (١١,٦%) .
(٥٠-٥٤) سنة ، (١٢) مبحوثاً وبنسبة(٩,٩%) .
(٥٥-٥٩) سنة، (٨) مبحوثين وبنسبة (١٦%) .
٦٠ سنة فأكثر ، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٢%) .

في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

فئة (٢٥-٢٩) سنة لم تسجل أي نسبة تذكر .
(٣٠-٣٤) سنة ، (٢) مبحوثين وبنسبة (٢٢,٢%) من مجموع (٩) مبحوثين .
(٣٥-٣٩) سنة ، مبحوثاً واحداً وبنسبة (١١,١%) .
(٤٠-٤٤) سنة، (٣) مبحوثين وبنسبة (٣٣,٣%) .
(٤٥-٤٩) سنة، مبحوثاُ واحداً وبنسبة (١١,١%).

أما الفئات من (٥٠-٥٤) ، (٥٥-٥٩) لم تسجل أي نسبة تذكر .

فئة (٦٠ سنة فأكثر) ، (٢) مبحوثين وبنسبة (٢٢,٢%) .

يتبين من ذلك ، أن الاختلاف في العمر له تأثير كبير على زيادة درجة الوعي لدى المواطن لفهم ما له من حقوق وما عليه من واجبات أن يؤديها تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه ويقاس فهم المواطن بدرجة وعيه للفصل بين الحقوق والواجبات . وشكل وجدول (٦٧) يوضحان ذلك :

شكل (٦٧)

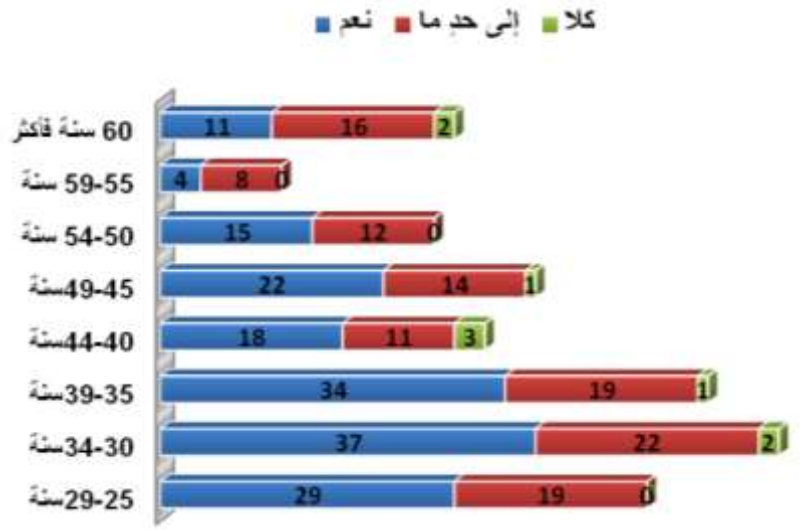

جدول توافق (٦٧) يوضح العلاقة بين متغيري العمر وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين

العمر / إرتفاع نسبة البطالة	٢٥-٢٩سنة	٣٠-٣٤سنة	٣٥-٣٩سنة	٤٠-٤٤سنة	٤٥-٤٩سنة	٥٠-٥٤ سنة	٥٥-٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
نعم	٢٩ %١٧,١	٣٧ %٢١,٨	٣٤ %٢٠	١٨ %١٠,٦	٢٢ %١٢,٩	١٥ %٨,٨	٤ %٢,٤	١١ %٦,٥	١٧٠ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٩ %١٥,٧	٢٢ %١٨,٢	١٩ %١٥,٧	١١ %٩,١	١٤ %١١,٦	١٢ %٩,٩	٨ %٦,٦	١٦ %١٣,٢	١٢١ %١٠٠
كلا	صفر صفر%	٢ %٢٢,٢	١ %١١,١	٣ %٣٣,٣	١ %١١,١	صفر صفر%	صفر صفر%	٢ %٢٢,٢	٩ %١٠٠
المجموع	٤٨ %١٦	٦١ %٢٠,٣	٥٤ %١٨	٣٢ %١٠,٧	٣٧ %١٢,٣	٢٧ %٩	١٢ %٤	٢٩ %٩,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري العمر وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (١٧) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن القيمة المعنوية بين المتغيرين هي (٠,٢٥) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغير العمر وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٣- لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين وإنعكاساتها السلبية على حركة التنمية البشرية في القطر ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٩٤) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,٣%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (١٧٠) مبحوثاً .

(٣٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٩%) يسكنون الأقضية .

(٢٨) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٥%) يسكنون النواحي .

(٩) مبحوثين وبنسبة (٥,٣%) يسكنون القرى .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم :

(٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٥%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (١٢١) مبحوثاً .

(٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٦,٤%) يسكنون الأقضية .

(١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٢%) يسكنون النواحي .

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٠,٨%) يسكنون القرى .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

(٥) مبحوثين وبنسبة (٥٥,٦%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٩) مبحوثين.

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (١١,١%) يسكنون الأقضية .

(٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٢%) يسكنون النواحي .

(١) مبحوثاً وبنسبة (١١,١%) يسكنون القرى .

يتبين من ذلك ، أن للموطن الأصلي للمبحوث تأثير كبير على درجة الفهم للحقوق والواجبات على الرغم من أن هذه الدرجة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتحصيل العلمي للمبحوث ، وعموماً فقد أوضحت النسب بأن الذين يسكنون المحافظة هم أعلى النسب لأن طبيعة الحياة فيها تختلف عن طبيعة الحياة في الأقضية والنواحي والقرى ، مما يدل على أن العلاقة بينهما لا تدل على تأثير كبير على درجة الفهم بين المواطنين للحقوق والواجبات . وشكل وجدول (٦٨) يوضحان ذلك :

شكل (٦٨)

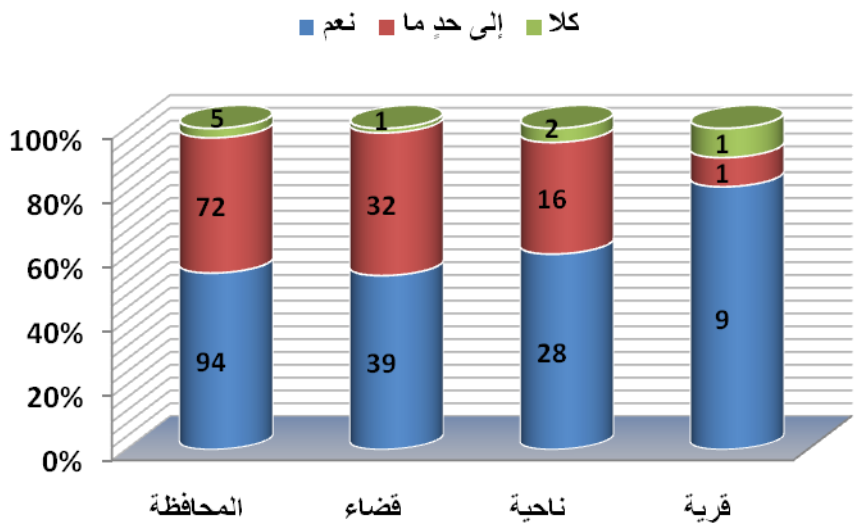

جدول توافق (٦٨) يوضح العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين

الموطن الأصلي للمبحوث / سوء فهم للحقوق والحريات	المحافظة	قضاء	ناحية	قرية	المجموع
نعم	٩٤ %٥٥,٣	٣٩ %٢٢,٩	٢٨ %١٦,٥	٩ %٥,٣	١٧٠ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٧٢ %٥٩,٥	٣٢ %٢٦,٤	١٦ %١٣,٢	١ %٠,٨	١٢١ %١٠٠
كلا	٥ %٥٥,٦	١ %١١,١	٢ %٢٢,٢	١ %١١,١	٩ %١٠٠
المجموع	١٧١ %٥٧	٧٢ %٢٤	٤٦ %١٥,٣	١١ %٣,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي(كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٧,٢) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٢٩) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٤- لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري المرتبة العلمية وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٨٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٠,٦%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع(١٧٠) مبحوثاً .
(٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٢%) يشغلون مرتبة مدرس .
(٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٩%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .
(١٤) مبحوثاً وبنسبة (٨,٢%) يشغلون مرتبة أستاذ .

اما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٥٧) مبحوثاً وبنسبة (٤٧,١%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع(١٢١) مبحوثاً .
(٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٥%) يشغلون مرتبة مدرس .
(٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٨%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .
(٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٥%) يشغلون مرتبة أستاذ .

في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) فكان عددهم :

(٣) مبحوثين وبنسبة (٣٣,٣%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٩) مبحوثين .
(٥) مبحوثين وبنسبة (٥٥,٦%) يشغلون مرتبة مدرس .

في حين لم تسجل مرتبة استاذ مساعد أي نسبة تذكر .

ومبحوث واحد وبنسبة (١١,١%) يشغلون مرتبة أستاذ .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي أعلى من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على أن للمرتبة العلمية تأثير على درجة الفهم للحقوق والواجبات ، فهذا الفهم يزداد بين وحدات عينة الدراسة كونهم ذو تحصيل علمي عالي ، فلذلك تعدُّ العلاقة مترابطة ترابطاً وثيقاً بين المتغيرين . وشكل وجدول (٦٩) يوضحان ذلك :

شكل (٦٩)

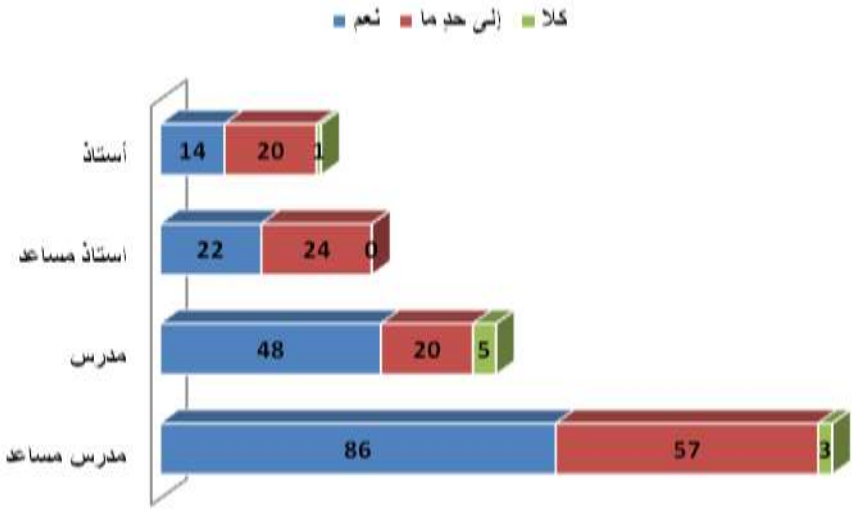

جدول توافق (٦٩) يوضح العلاقة بين المرتبة العلمية وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين

المرتبة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	المجموع

سوء الفهم للحقوق والواجبات					
نعم	٨٦ %٥٠,٦	٤٨ %٢٨,٢	٢٢ %١٢,٩	١٤ %٨,٢	١٧٠ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٥٧ %٤٧,١	٢٠ %١٦,٥	٢٤ %١٩,٨	٢٠ %١٦,٥	١٢١ %١٠٠
كلا	٣ %٣٣,٣	٥ %٥٥,٦	صفر صفر%	١ %١١,١	٩ %١٠٠
المجموع	١٤٦ %٤٨,٧	٧٣ %٢٤,٣	٤٦ %١٥,٣	٣٥ %١١,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد أتضح ان قيمة (كا٢) كانت (١٦,١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠١) ، وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٥- لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوث وسشوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان : (٢١) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٤%) من مجموع (٢٠١) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٩١) مبحوثاً وبنسبة (٤٥,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٣٢) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(٢٣) مبحوثاً وبنسبة (١١,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ،و(٨) مبحوثين وبنسبة (٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(٢٦) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً فأكثر .

أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان :

(١) مبحوثاً وبنسبة (١%) من مجموع (٩٦) مبحوثاً يتقاضى دخلاً شهرياً يتراوح بين(١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٦,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين

(٣٥٠-٥٤٩)ألف ديناراً ، و(١٩) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً، و(٧) مبحوثين وبنسبة (٧,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً فأكثر .

في حين لم تسجل الفئات للذين أجابوا بـ (كلا) أي نسبة تذكر سوى (٣) مبحوثين وبنسبة (١٠٠%) من مجموع (٣) مبحوثين يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين اجابوا بـ (نعم) هي اعلى من نسبة الذين اجابوا بـ (كلا) مما يدل على ان سوء الفهم للحقوق والواجبات قد ساهم في تردي الوضع الأمني ، مما إنعكس سلباً على مقدار الدخل الشهري للمواطنين ، وخاصةً ذوي المهن والأعمال الحرة لأن مصادر رزقهم تعتمد على الكسب اليومي. وشكل وجدول (٧٠) يوضحان ذلك :

شكل (٧٠)

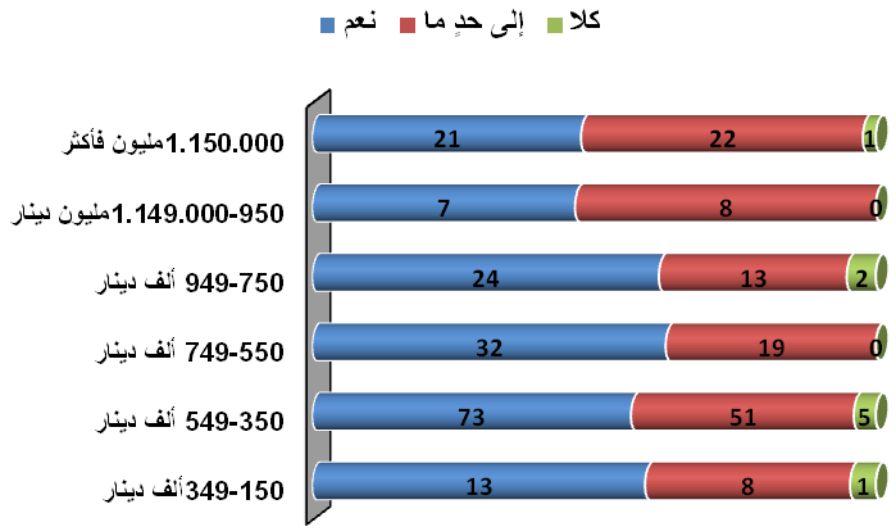

جدول توافق (٧٠) يوضح العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين

مقدار الدخل الشهري / سوء الفهم للحقوق والواجبات	١٥٠-٣٤٩ألف دينار	٣٥٠-٥٤٩ ألف دينار	٥٥٠-٧٤٩ ألف دينار	٧٥٠-٩٤٩ ألف دينار	٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠مليون دينار	١,١٥٠,٠٠٠مليون فأكثر	المجموع

نعم	١٣ %٧,٦	٧٣ %٤٢,٩	٣٢ %١٨,٨	٢٤ %١٤,١	٧ %٤,١	٢١ %١٢,٤	١٧٠ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٨ %٦,٦	٥١ %٤٢,١	١٩ %١٥,٧	١٣ %١٠,٧	٨ %٦,٦	٢٢ %١٨,٢	١٢ %١٠٠
كلا	١ %١١,١	٥ %٥٥,٦	صفر صفر%	٢ %٢٢,٢	صفر صفر%	١ %١١,١	٩ %١٠٠
المجموع	٢٢ %٧,٣	١٢٩ %٤٣	٥١ %١٧	٣٩ %١٣	١٥ %٥	٤٤ %١٤,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٦,٩%) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٨,٣%) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٧٣) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة . وبذلك يمكننا القول : (لا توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين) .

المبحث الثالث
العلاقة بين بعض المؤشرات التنموية الأخرى وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً: العلاقة بين مؤشر عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، وتتضمن ما يأتي :

١- العلاقة بين النوع وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري النوع ومؤشر عدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٠٩) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٥٤,٢%) من مجموع (٢٠١) مبحوثاً ، و(٩٢) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٤٥,٨%) من مجموع (٢٠١) مبحوثاً من الجنسين أجابوا بـ (نعم) . أما عدد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٥٢) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٤٥,٢%) من مجموع (٩٦) مبحوثاً من الجنسين ، و(٤٤) مبحوثة من الإناث وبنسبة ٤٥,٨%) من مجموع (٩٦) مبحوثاً من الجنسين . في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٢) مبحوث من الذكور وبنسبة (٦٦,٧%) من مجموع (٣) مبحوث من الجنسين ، ومبحوثاً واحداً وبنسبة (٣٣,٣%) من الإناث من مجموع (٣) مبحوث من الجنسين .

يتبين من ذلك ، أن نسبة المؤيدين هي أكثر من نسبة المعارضين ، مما يدل على أن عدم مراعاة الضوابط والمعايير الاجتماعية والقانونية في الممارسات الشخصية واستغلال حالة التدهور في الوضع الأمني قد ازداد خلال السنوات الثلاثة الماضية وتسبب بخلق مشاكل اجتماعية كثيرة . وشكل وجدول (٧١) يوضحان ذلك:

شكل (٧١)

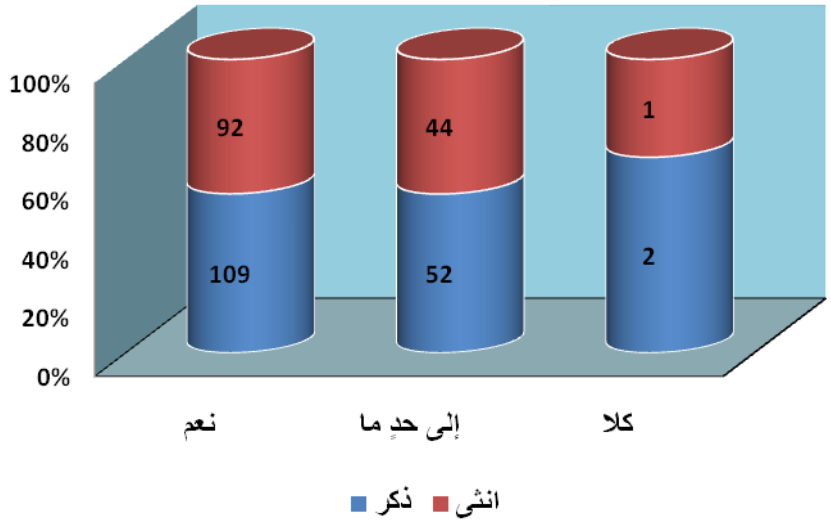

جدول توافق (٧١) يوضح العلاقة بين متغيري النوع وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين

النوع / عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة	ذكر	انثى	المجموع
نعم	١٠٩ %٥٤,٢	٩٢ %٤٥,٨	٢٠١ %١٠٠

إلى حدٍ ما	٥٢ %٥٤,٢	٤٤ %٤٥,٨	٩٦ %١٠٠
كلا	٢ %٦٦,٧	١ %٣٣,٣	٣ %١٠٠
المجموع	١٦٣ %٥٤,٣	١٣٧ %٤٥,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي(كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري النوع وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٠,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٩١) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذات دلالة احصائية بين متغير النوع وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٢- لمعرفة العلاقة بين متغيري العمر وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، فقد أشارت الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة، (٣٨) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٩%) من مجموع (٢٠١) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة ، (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٤%).

(٣٥-٣٩) سنة ، (٣٩) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٤%) .

(٤٠-٤٤) سنة، (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٩%) .

(٤٥-٤٩) سنة (٢١) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٤%) .

(٥٠-٥٤) سنة، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٠,٨%) .

(٥٥-٥٩) سنة، (٤) مبحوثين وبسبة (٢%) .

٦٠ سنة فأكثر ، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٨%) .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة ، (١٠) مبحوثين وبنسبة (١٠,٤%) .

(٣٠-٣٤) سنة، (١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٦%) .

(٣٥-٣٩) سنة ،(١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٦%) .

(٤٠-٤٤) سنة ، (٩) مبحوثين وبنسبة (٩,٤%) .

(٤٥-٤٩) سنة ، (١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٦%) .

(٥٠-٥٤) سنة ، (١١) مبحوثاً وبنسبة (١١,٥%) .

(٥٥-٥٩) سنة ، (٨) مبحوثين وبنسبة (٨,٣%) .

٦٠ سنة فأكثر ، (١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٥%) .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) لم يسجلوا أي نسبة تذكر سوى (٣) مبحوثين واحد لكل فئة وبنسبة (٣٣,٣%) ، فئة (٣٠-٣٤) سنة، وفئة (٤٠-٤٤) سنة، وفئة (٤٥-٤٩) سنة .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة المؤيدين هي أعلى من نسبة المعارضين، مما يدل على أن لمتغير العمر تأثير كبير على مؤشر عدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين ، فدرجة النضج والشعور بالمسؤولية تزداد كلما تقدم الإنسان بالعمر ويراعي الضوابط الاجتماعية والأخلاقية والقانونية ويكون هو نفسه الرقيب على سلوكه الشخصي . وشكل وجدول (٧٢) يوضحان ذلك :

شكل (٧٢)

جدول توافق (٧٢) يوضح العلاقة بين متغيري العمر وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين

العمر / عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة	٢٥-٢٩سنة	٣٠-٣٤سنة	٣٥-٣٩سنة	٤٠-٤٤سنة	٤٥-٤٩سنة	٥٠-٥٤سنة	٥٥-٥٩سنة	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
نعم	٣٨ %١٨,٩	٤٥ %٢٢,٤	٣٩ %١٩,٤	٢٢ %١٠,٩	٢١ %١٠,٤	١٦ %٨	٤ %٢	١٦ %٨	٢٠١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٠	١٥	١٥	٩	١٥	١١	٨	١٣	٩٦

	%١٠,٤	%١٥,٦	%١٥,٦	%٩,٤	%١٥,٦	%١١,٥	%٨,٣	%١٣,٥	%١٠٠
كلا	صفر صفر%	١ %٣٣,٣	صفر صفر%	١ %٣٣,٣	١ %٣٣,٣	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	٣ %١٠٠
المجموع	٤٨ %١٦	٦١ %٢٠,٣	٥٤ %١٨,٢	٣٢ %١٠,٦	٣٧ %١٢,٣	٢٧ %٩	١٢ %٤	٢٩ %٩,٦	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري العمر وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، فقد أتضح أن قمة (كا٢) (٢٤) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢٣,٦%) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ،علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان(٠,٠٣) ، وهذا يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغير العمر وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٣- لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١١٣) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٢%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٢٠١) مبحوثاً .

(٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٤%) يسكنون الأقضية .

(٣٤) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٩%) يسكنون النواحي .

(٩) مبحوثين وبنسبة (٤,٥%) يسكنون القرى .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم :

(٥٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٤%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (٩٦) مبحوثاً.

(٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,١%) يسكنون الأقضية .

(١١) مبحوثاً وبنسبة (١١,٥%) يسكنون النواحي .

(٢) مبحوثين وبنسبة (٢,١%) يسكنون القرى .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٣) مبحوثين ، مبحوث واحد وبنسبة (٣٣,٣%) يسكنون في مركز المحافظة والأقضية والنواحي، ولم تسجل أي نسبة يسكنون القرى.

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة المؤيدين هي أعلى من نسبة المعارضين، وتختلف نسبة المؤيدين فيما بينهم ، مما يدل على أن درجة الفهم للحريات الخاصة للذين يسكنون مركز المحافظة تختلف عمن يسكنون الأقضية وهذه بدورها تختلف عن سكنة النواحي والقرى . وشكل وجدول (٧٣) يوضحان ذلك :

شكل (٧٣)

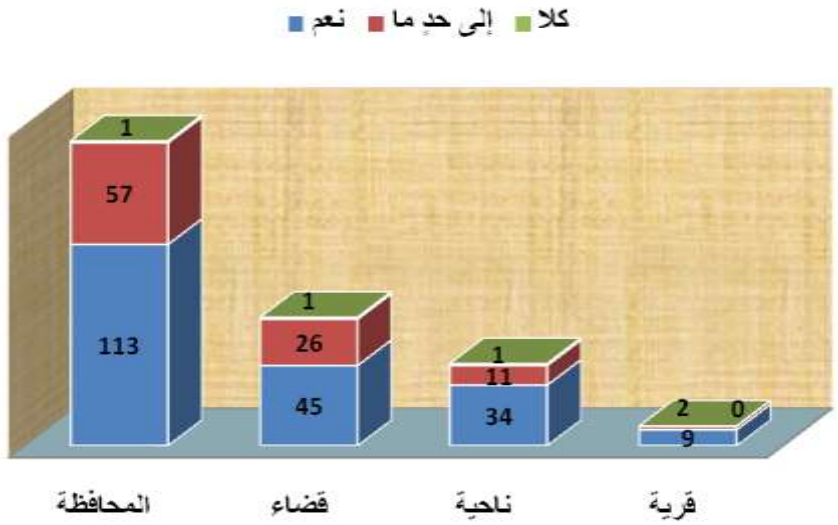

جدول توافق (٧٣) يوضح العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين ، وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين

الموطن الأصلي للمبحوث / عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة	المحافظة	قضاء	ناحية	قرية	المجموع
نعم	١١٣ %٥٦,٢	٤٥ %٢٢,٤	٣٤ %١٦,٩	٩ %٤,٥	٢٠١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٥٧ %٥٩,٤	٢٦ %٢٧,١	١١ %١١,٥	٢ %٢,١	٩٦ %١٠٠
كلا	١ %٣٣,٣	١ %٣٣,٣	١ %٣٣,٣	صفر صفر%	٣ %١٠٠
المجموع	١٧١ %٥٧	٧٢ %٢٤	٤٦ %١٥,٣	١١ %٣,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغير الموطن الأصلي للمبحوث وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٤,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٦٥) ، وهذا يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٤- لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(١٠٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٣,٢%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٢٠١) مبحوثاً .
(٥٥) مبحوثاُ وبنسبة (٢٧,٤%) يشغلون مرتبة مدرس .
(٢٣) مبحوثاً وبنسبة (١١,٤%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .
(١٦) مبحوثاً وبنسبة (٨%) يشغلون مرتبة أستاذ .

أما الذين اجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٣٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٧,٥%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٩٦) مبحوثاً .
(١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٨%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد .
(٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .
(١٩) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٨%) يشغلون مرتبة أستاذ .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) هم: (٣) مبحوثين من مجموع (٣) مبحوثاً ايضاً وبنسبة (١٠٠%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة المؤيدين هي أعلى من نسبة المعارضين، مما يدل على أن للمرتبة العلمية تأثيراً كبيراً في زيادة الوعي بالفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين وبخلافه تقل درجة الوعي بهذا المؤشر مما يؤدي إلى إنعكاسات سلبية على المجتمع . وشكل وجدول (٧٤) يوضحان ذلك :

شكل (٧٤)

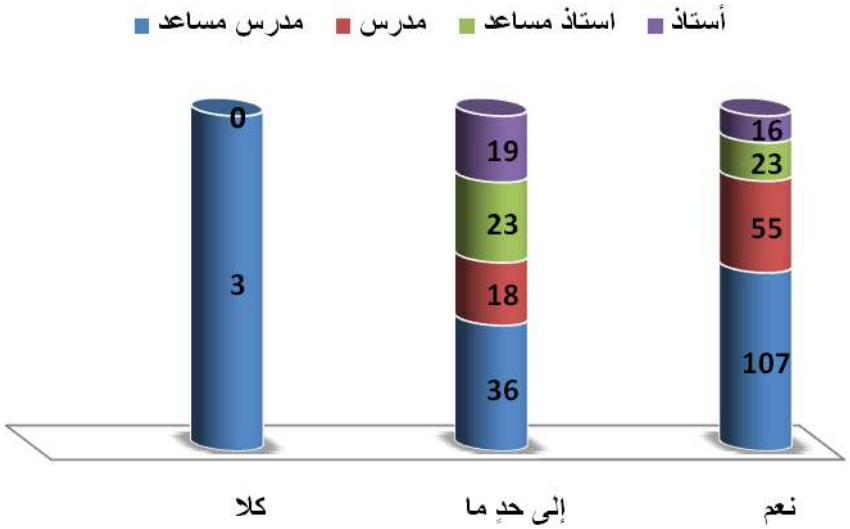

جدول توافق (٧٤) يوضح العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين

المرتبة العلمية / عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	المجموع
نعم	١٠٧ %٥٣,٢	٥٥ %٢٧,٤	٢٣ %١١,٤	١٦ %٨	٢٠١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٣٦ %٣٧,٥	١٨ %١٨,٨	٢٣ %٢٤	١٩ %١٩,٨	٩٦ %١٠٠
كلا	٣ %١٠٠	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	٣ %١٠٠
المجموع	١٤٦ %٤٨,٧	٧٣ %٢٤,٣	٤٦ %١٥,٣	٣٥ %١١,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين المرتبة العلمية للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٢٢,٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٠١) ، مما يدل على عدم وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٥- لمعرفة العلاقة التوافقية بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢١) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٤%) من مجموع (٢٠١) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف دينار ، و(٩١) مبحوثاً وبنسبة (٤٥,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار ، و(٣٢) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ، و(٢٣) مبحوثاً وبنسبة (١١,٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ، و(٨) مبحوثين وبنسبة (٤%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(٢٦) مبحوثين وبنسبة (١٢,٩%) يتقاضون دخولاً شهرية أكثر من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم :

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (١%) من مجموع (٩٦) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٦,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(١٩) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ، و(١٧) مبحوثاً وبنسبة (٧,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية أكثر من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، هم (٣) مبحوثين فقط وبنسبة (١٠٠%) من مجموع (٣) مبحوثين يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، ولم تسجل الفئات الأخرى أي نسبة تذكر .

يتبين من ذلك ، أن نسبة المؤيدين هي اعلى من نسبة المعارضين ، مما يدل على أن عدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين له تأثير سلبي على تدهور الوضع الأمني مما إنعكس سلباً على مقدار الدخل الشهري للمواطنين وخصوصاً الذين يزاولون المهن الوقتية . وشكل وجدول (٧٥) يوضحان ذلك :

شكل (٧٥)

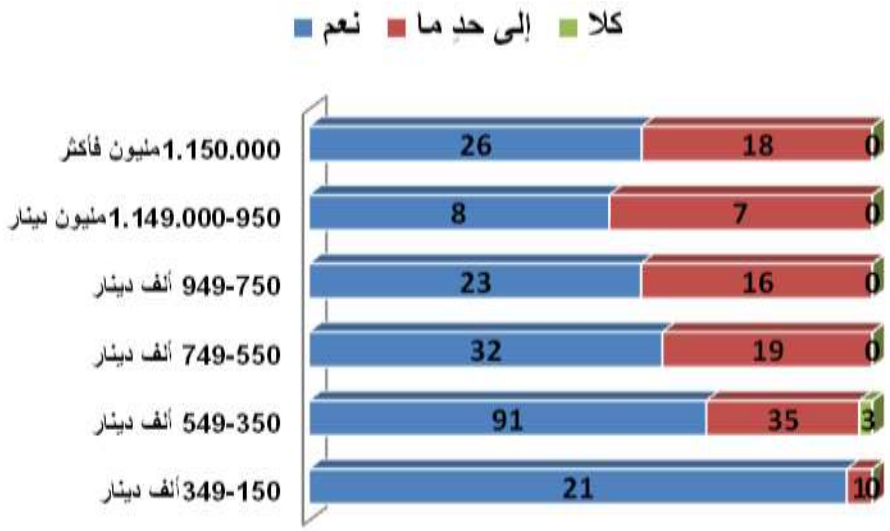

جدول توافق (٧٥) يوضح العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين

مقدار الدخل الشهري / عدم الفهم الصحيح لممارسةالحريات الخاصة	١٥٠-٣٤٩ألف دينار	٣٥٠-٥٤٩ ألف دينار	٥٥٠-٧٤٩ ألف دينار	٧٥٠-٩٤٩ ألف دينار	٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠مليون دينار	١,١٥٠,٠٠٠مليون فأكثر	المجموع
نعم	٢١ %١٠,٤	٩١ %٤٥,٣	٣٢ %١٥,٩	٢٣ %١١,٤	٨ %٤	٢٦ %١٢,٩	٢٠١ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١ %١	٣٥ %٣٦,٥	١٩ %١٩,٨	١٦ %١٦,٧	٧ %٧,٣	١٨ %١٨,٨	٩٦ %١٠٠
كلا	صفر صفر%	٣ %١٠٠	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	٣ %١٠٠
المجموع	٢٢ %٧,٣	١٢٩ %٤٣	٥١ %١٧	٣٩ %١٣	١٥ %٥	٤٤ %١٤,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (١٨,٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٠٥) ، مما يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة التي تقول :(توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم الفهم الصحيح للحريات الخاصة بين المواطنين).

ثانياً: العلاقة بين مؤشر الفهم الخاطىء من قبل المواطنين لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين وبعض البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، وتتضمن ما يأتي:

١- العلاقة بين النوع والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين في ضوء غياب الأمن والاستقرار خلال مدة الدراسة ، اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٠٠) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٥٨,١%) من مجموع (١٧٢) مبحوثاً ، و(٧٢) مبحوثاً من الإناث وبنسبة (٤١,٩%) من مجموع (١٧٢) مبحوثاً أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٥٦) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٤٦,٧%) من مجموع (١٢٠) مبحوثاً ، و(٦٤) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٥٣,٣%) من مجموع (١٢٠) مبحوثاً .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٧) مبحوثين من الذكور وبنسبة (٨٧,٥%) من مجموع (٨) مبحوثين ، ومبحوثة واحدة من الإناث وبنسبة (١٢,٥%) من مجموع (٨) مبحوثين .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) هي أعلى من نسبة الذين أجابوا بت (كلا) ، مما يدل على أن الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار له تأثير سلبي على حركة التنمية البشرية في القطر . وشكل وجدول (٧٦) يوضحان ذلك:

شكل (٧٦)

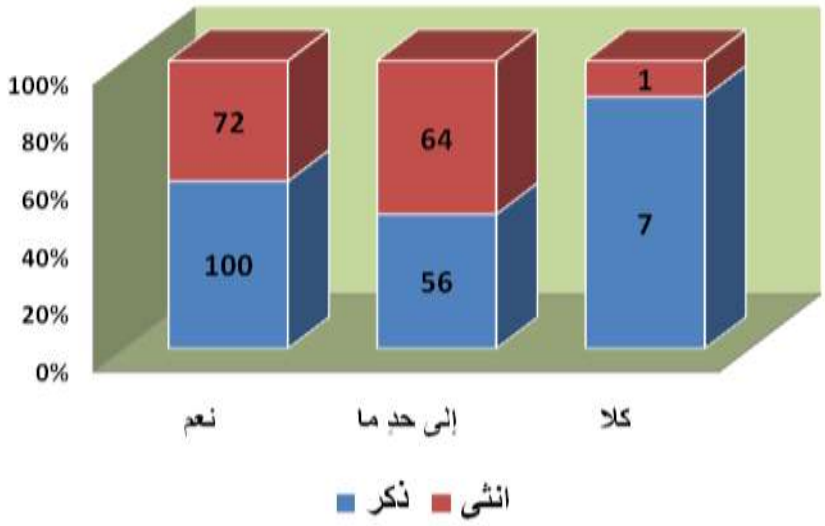

جدول توافق (٧٦) يوضح العلاقة بين متغيري النوع والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين

النوع / الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية	ذكر	انثى	المجموع
نعم	١٠٠ %٥٨,١	٧٢ %٤١,٩	١٧٢ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٥٦ %٤٦,٧	٦٤ %٥٣,٣	١٢٠ %١٠٠
كلا	٧ %٨٧,٥	١ %١٢,٥	٨ %١٠٠
المجموع	١٦٣ %٥٤,٣	١٣٧ %٤٥,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري النوع والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٧,٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٢)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٢) ، مما يدل على وجود فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين ،وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

٢- العلاقة بين متغيري العمر والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين في ضوء غياب الأمن والاستقرار في البلد خلال مدة الدراسة ، أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة، (٣١) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) من مجموع (١٧٢) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة، (٣٧) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٥%) .

(٣٥-٣٩) سنة، (٣٢) مبحوثاُ وبنسبة (١٨,٦%) .

(٤٠-٤٤) سنة ، (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٩,٣%) .

(٤٥-٤٩) سنة، (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١١,٦%) .

(٥٠-٥٤) سنة، (١٤) مبحوثاً وبنسبة (٨,١%) .

(٥٥-٥٩) سنة، (٥) مبحوثين وبنسبة (٢,٩%) .

٦٠ سنة فأكثر ، (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٩,٩%) .

أما الذين أجابوا بت (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٢٥-٢٩) سنة ، (١٧) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٢%) من مجموع (١٢٠) مبحوثاً .

(٣٠-٣٤) سنة، (٢١) مبحوثاً وبنسبة (١٧,٥%) .

(٣٥-٣٩) سنة، (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٧%) .

(٤٠-٤٤) سنة، (١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٨%) .
(٤٥-٤٩) سنة، (١٧) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٢%) .
(٥٠-٥٤) سنة، (١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٨%) .
(٥٥-٥٩) سنة، (٧) مبحوثين وبنسبة (٥,٨%) .
٦٠ سنة فأكثر ، (١٢) مبحوثاً وبنسبة (١٠%) .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) هم :

(٨) مبحوثين فقط وبنسبة (١٠٠%) من مجموع (٨) مبحوثين .
(٣٠-٣٤) سنة، (٣) مبحوثين وبنسبة (٣٧,٥%) .
(٣٥-٣٩) سنة، (٢) مبحوثين وبنسبة (٢٥%) .
(٤٠-٤٤) سنة، (٣) مبحوثين وبنسبة (٣٧,٥%) .

في حين لم تسجل الفئات العمرية الأخرى أي نسبة تذكر .

يتبين من ذلك ، أن نسبة المؤيدين هي أعلى من نسبة المعارضين ، مما يدل على أن درجة الفهم لهذا المفهوم تختلف باختلاف الفئات العمرية فهي تزداد نضوجاً ووعياً بهذا المفهوم كلما تقدم الإنسان بالعمر وازداد تحصيله العلمي وبخلاف ذلك يزداد الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية بوصفه اسلوباً جديداً للحياة بين المواطنين في مجتمعنا ، مما يؤدي إلى آثار سلبية على حركة التنمية البشرية في القطر ومما يزيد هذا التأثير هو تردي الوضع الأمني . وشكل وجدول (٧٧) يوضحان ذلك :

شكل (٧٧)

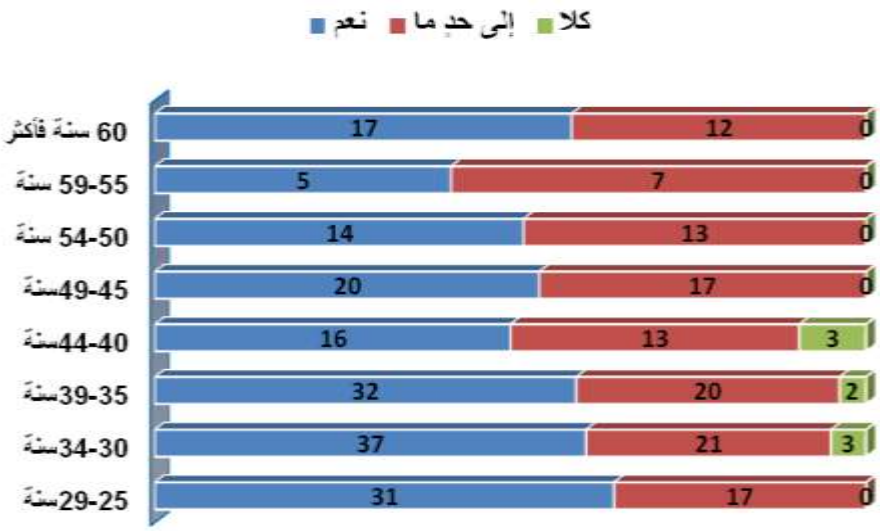

جدول توافق (٧٧) يوضح العلاقة بين متغيري العمر والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين

العمر / الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية	٢٥-٢٩سنة	٣٠-٣٤سنة	٣٥-٣٩سنة	٤٠-٤٤سنة	٤٥-٤٩سنة	٥٠-٥٤ سنة	٥٥-٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
نعم	٣١ %١٨	٣٧ %٢١,٥	٣٢ %١٨,٦	١٦ %٩,٣	٢٠ %١١,٦	١٤ %٨,١	٥ %٢,٩	١٧ %٩,٩	١٧٢ %١٠٠
إلى حدٍ ما	١٧ %١٤,٢	٢١ %١٧,٥	٢٠ %١٦,٧	١٣ %١٠,٨	١٧ %١٤,٢	١٣ %١٠,٨	٧ %٥,٨	١٢ %١٠	١٢٠ %١٠٠
كلا	صفر صفر%	٣ %٣٧,٥	٢ %٢٥	٣ %٣٧,٥	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	٨ %١٠٠
المجموع	٤٨ %١٦	٦١ %٢٠,٣	٥٤ %١٨	٣٢ %١٠,٧	٣٧ %١٢,٣	٢٧ %٩	١٢ %٤	٢٩ %٩,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي(كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري العمر والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار في البلد خلال مدة الدراسة ، فقد أتضح ان قيمة (كا٢) كانت (١٥,١) ، وهي أصغر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤)، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٣٦) ، مما يدل على عدم وجود فرق معنوي ذي دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٣- العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين في ضوء غياب الأمن والاستقرار في البلد خلال مدة الدراسة، أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٩٣) مبحوثاً وبنسبة (٥٤,١%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (١٧٢) مبحوثاً.

(٣٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,١%) يسكنون الأقضية .

(٣١) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) يسكنون النواحي .

(١٠) مبحوثاً وبنسبة (٥,٨%) يسكنون القرى .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم :

(٧٤) مبحوثاً وبنسبة (٦١,٧%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع (١٢٠) مبحوثاً .

(٣١) مبحوثاً وبنسبة (٢٥,٨%) يسكنون الأقضية .

(١٤) مبحوثاً وبنسبة (١١,٧%) يسكنون النواحي .

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (٨%) يسكنون القرى .

في حين الذين اجابوا بـ (كلا) كان عددهم:

(٤) مبحوثين وبنسبة (٥٠%) يسكنون مركز المحافظة من مجموع(٨) مبحوثين.

(٣) مبحوثين وبنسبة (٣٧,٥%) يسكنون الأقضية .

(١) مبحوثاً واحداً وبنسبة (١٢,٥%) يسكنون النواحي .

ولم تسجل أي نسبة يسكنون القرى.

يتبين من هذه النسب ، ان نسبة الذين أجابوا بت (نعم) هي اعلى من نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) ، مما يدل على أن نسبة المؤيدين عالية لوجود فهم خاطىء لمفهوم الديمقراطية بوصفه اسلوباً جديداً للحياة ويزداد المؤيدين لوجود هذا الفهم الخاطىء بين من يسكنون مركز المحافظة عن الأقضية ثم النواحي فالقرية على التوالي . وشكل وجدول (٧٨) يوضحان ذلك :

شكل (٧٨)

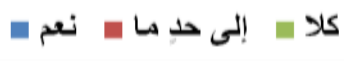

جدول توافق (٧٨) يوضح العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين

الموطن الأصلي للمبحوث / الفهم الخاطىء للديمقراطية	المحافظة	قضاء	ناحية	قرية	المجموع
نعم	٩٣ %٥٤,١	٣٨ %٢٢,١	٣١ %١٨	١٠ %٥,٨	١٧٢ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٧٤ %٦١,٧	٣١ %٢٥,٨	١٤ %١١,٧	١ %٨	١٢٠ %١٠٠
كلا	٤ %٥٠	٣ %٣٧,٥	١ %١٢,٥	صفر صفر%	٨ %١٠٠
المجموع	١٧١ %٥٧	٧٢ %٢٤	٤٦ %١٥,٣	١١ %٣,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢)، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوث والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار في البلد خلال مدة الدراسةن أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (٨,٨)

وهي اصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,١٨) ، مما يدل على عدم وجود فرق معنوي ذي دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

٤- العلاقة بين متغير المرتبة العلمية للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار في البلد خلال مدة الدراسة :

لمعرفة العلاقة بين متغير المرتبة العلمية للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين في الأوضاع التي يشهدها البلد، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم :

(٨٩) مبحوثاً وبنسبة (٥١,٧%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (١٧٢) مبحوثاً .

(٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٥,٦%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٨%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(١٧) مبحوثاً وبنسبة (٩,٩%) يشغلون مرتبة أستاذ .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٥٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٥%) يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع(١٢٠) مبحوثاً .

(٢٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%) يشغلون مرتبة مدرس .

(٢٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%) يشغلون مرتبة أستاذ مساعد .

(١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٥%) يشغلون مرتبة أستاذ .

في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هو :

(٣) مبحوث وبنسبة (٣٧,٥% يشغلون مرتبة مدرس مساعد من مجموع (٨) مبحوث .

(٥) مبحوثين وبنسبة (٦٢,٥%) يشغلون مرتبة مدرس .

في حين لم تسجل المراتب العلمية الأخرى أي نسبة تذكر .

يتبين من هذه النسب ، أن نسبة المؤيدين هي أعلى من نسبة المعارضين لوجود نسبة كبيرة من الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية بوصفه اسلوباً جديداً للحياة بين المواطنين ويزداد الوعي بهذا المفهوم كلما زادت المرتبة العلمية والتحصيل الدراسي . وشكل وجدول (٧٩) يوضحان ذلك :

شكل (٧٩)

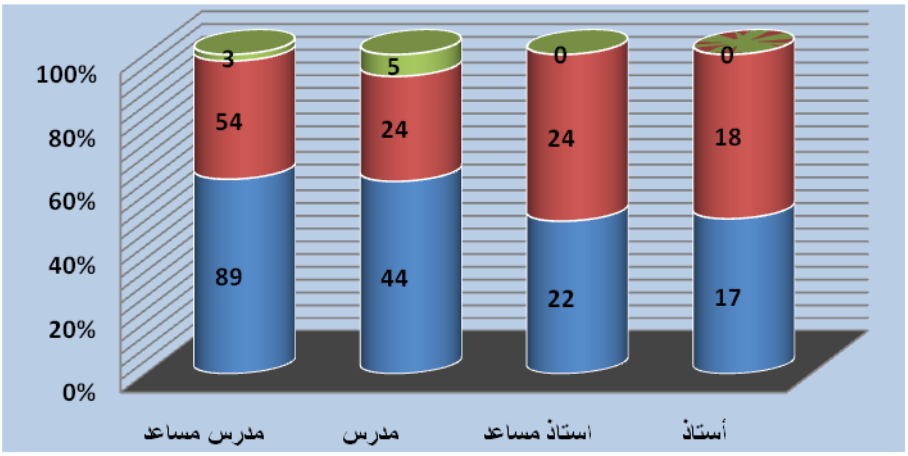

جدول توافق (٧٩) يوضح العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين

المرتبة العلمية / الفهم الخاطىء للديمقراطية	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	المجموع
نعم	٨٩ %٥١,٧	٤٤ %٢٥,٦	٢٢ %١٢,٨	١٧ %٩,٩	١٧٢ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٥٤ %٤٥	٢٤ %٢٠	٢٤ %٢٠	١٨ %١٥	١٢٠ %١٠٠
كلا	٣ %٣٧,٥	٥ %٦٢,٥	صفر صفر%	صفر صفر%	٨ %١٠٠
المجموع	١٤٦ %٤٨,٧	٧٣ %٢٤,٣	٤٦ %١٥,٣	٣٥ %١١,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين المتغيرين ، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (١٢,٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٤) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذي دلالة احصائية بين المتغيرين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة.

٥- العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين :

لمعرفة العلاقة التوافقية بين المتغيرين ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن عدد الذين أجابوا بـ (نعم) كان :

(١٧) مبحوثاً وبنسبة (٩,٩%) من مجموع (١٧٢) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٧٦) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,٢%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٢٧) مبحوثاً وبسنبة (١٥,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(٨) مبحوثين وبنسبة (٤,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(٢٦) مبحوثاً وبنسبة (١٥,١%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً فأكثر .

أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم :

(٤) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) من مجموع (١٢٠) مبحوثاً يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً، و(٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٤١,٧%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٢٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف ديناراً ، و(١٧) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٢%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ، و(٧) مبحوثين وبنسبة (٥,٨%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون ديناراً ، و(١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٥%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليون ديناراً فأكثر .

في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم :

(١) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٥%) من مجموع (٨) مبحوثين يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف ديناراً ، و(٣) مبحوثين وبنسبة (٣٧,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف ديناراً ، و(٤) مبحوثين وبنسبة (٥٠%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف ديناراً ، في حين لم تسجل الفئات الأخرى للدخول الشهرية أي نسبة تذكر .

تبين من هذه النسب ، أن نسبة المؤيدين هي اعلى من نسبة المعارضين الذين يعتقدون بأن الإنعكاسات السلبية لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين تنعكس أيضاً على مقدار الدخل الشهري للمواطنين وخاصةً لأصحاب المهن والأعمال الحرة التي تعتمد الكسب اليومي . وشكل وجدول (٨٠) يوضحان ذلك :

شكل (٨٠)

جدول توافق (٨٠) يوضح العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين

مقدار الدخل الشهري / الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية	١٥٠-٣٤٩ألف دينار	٣٥٠-٥٤٩ ألف دينار	٥٥٠-٧٤٩ ألف دينار	٧٥٠-٩٤٩ ألف دينار	٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠مليون دينار	١,١٥٠,٠٠٠مليون فأكثر	المجموع
نعم	١٧ %٩,٩	٧٦ %٤٤,٢	٢٧ %١٥,٧	١٨ %١٠,٥	٨ %٤,٧	٢٦ %١٥,١	١٧٢ %١٠٠
إلى حدٍ ما	٤ %٣,٣	٥٠ %٤١,٧	٢٤ %٢٠	١٧ %١٤,٢	٧ %٥,٨	١٨ %١٥	١٢٠ %١٠٠
كلا	١ %١٢,٥	٣ %٣٧,٥	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	صفر صفر%	٨ %١٠٠
المجموع	٢٢ %٧,٣	١٢٩ %٤٣	٥١ %١٧	٣٩ %١٣	١٥ %٥	٤٤ %١٤,٧	٣٠٠ %١٠٠

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، للتأكد من وجود العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية بوصفه اسلوباً جديداً للحياة بين المواطنين في ضوء غياب الأمن والاستقرار في البلد خلال مدة الدراسة، فقد أتضح أن قيمة (كا٢) كانت (١٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠) ،

علماً أن (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كان (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذي دلالة احصائية بين متغير مقدار الدخل الشهري والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية بوصفه اسلوباً جديداً للحياة بين المواطنين ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة التي تقول : (توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية بوصفه اسلوباً جديداً للحياة بين المواطنين) .

خلاصة الفصل السابع :

إن تردي الأوضاع الأمنية وإنعدام الاستقرار في العراق عموماً ، ومدينة بغداد بشكل خاص كانت له تأثيراته السلبية على جميع مؤشرات التنمية البشرية الأساسية منها والمتمثلة بـ (

الدخل ، والصحة ، والتعليم) ، وكذلك على المؤشرات التنموية الثانوية الأخرى كـ (عدم توفر فرص العمل للمواطنين ، وسوء الفهم للحقوق والواجبات ، وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة ، والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين) ، وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية إلى أنه رغم المؤشرات التنموية الطفيفة التي لمسناها من تحسين رواتب الموظفين عموماً ، وبناء وترميم بعض المدارس والمستشفيات ، وشعور المواطن بالحرية نوعاً ما على الرغم من غياب الأمن والاستقرار ، فإن كل ذلك لا يصل إلى المستوى الذي يستحق أن نطلق عليه اسم تنمية بشرية حقيقية ، لأن التنمية الحقيقية نابعة من المواطن وشعوره بمسؤوليته الوطنية تجاه بلده وإرتفاع درجة وعيه بأهمية تحقيق وإحداث عملية التنمية البشرية واحساسه بأنها تحقق له حياة الرفاهية والعيش الكريم .

على الرغم من الواقع المأساوي الذي نعيشه فإنه لا بد من تكاتف كل الجهود الخيّرة من كل فئات المجتمع وبالتعاون مع الدولة لجعل العراق بلداً آمناً ومستقراً يجعل الاستجابة كبيرة لتحقيق عملية التنمية البشرية بصورة ناجحة تضمن حياة الرفاهية لكل المواطنين على حدٍ سواء.

تمهيـــد :

تعدَّ البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة المدخل الأساسي للتعريف بعينة مجتمع البحث ، إذ أن تلك البيانات تحظى باهتمام كبير من الدارسين ، فمن خلالها يمكن تحديد الفروق الفردية بين المبحوثين ، فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بهم ، والتي قد تكون مختلفة قليلاً أو كثيراً عن ظروف باقي فئات المجتمع الأخرى .

إن هذا النوع من البيانات يعطي حقائق معينة عن طبيعة حياة كل مبحوث ، والتي لها تأثير كبير في نوعية الإجابة المعطاة من قبله ، لأن الظروف المحيطة بالمبحوثين والتي أشرنا إليها في أعلاه لا يمكن أن تكون متشابهة لجميع أفراد العينة، إذ لا بد أن تكون هناك اختلافات على ضوءها تحدد نوعية الإجابات .

ويؤدي تحديد البيانات الأساسية ، إلى توضيح مجمل الأفكار والقيم والعادات والمواقف التي يتبناها المبحوثين والتي قد يكون لها تأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في إجاباتهم .

سيتم القاء الضوء في هذا الفصل على أهم البيانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتميز بها وحدات عينة الدراسة .

كذلك إحتوى الفصل على البيانات المتعلقة بعلاقة المؤشرات التنموية الأساسية وهي (الدخل ، الصحة ، التعليم) في حركة التنمية البشرية في العراق . وايضاً البيانات المتعلقة بعلاقة المؤشرات التنموية الثانوية الأخرى وهي (البطالة، وسوء الفهم للحقوق والواجبات ، وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة ، الفهم الخاطىء للديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين) خلال مدة الدراسة.

المبحث الأول
البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً: البيانات الاجتماعية لوحدات عينة التنمية البشرية في العراق ، وتشمل هذه البيانات الجوانب الآتية :

أ- النوع :

يؤثر نوع المبحوث سواء كان ذكراً أم انثى في طبيعة الإجابات التي يدلي بها في الدراسة ، وكما هو معروف أن التكوين البايولوجي للذكر يختلف عن الانثى، إذ أن ذلك يُعد سبباً مهماً في إحداث تغيرات كبيرة في حياة كلاً منهما وينعكس على طبيعة إجابة كل منهما على الأسئلة ونوعية الأفكار والآراء والتوجهات بالنسبة لكل منهم ، فإجابات الجنسين يمكن ان تعطينا صورة واضحة أزاء موضوع الدراسة .

إن العينة التي أخذها الباحث من أساتذة جامعة بغداد ، تتكون من (٣٠٠) مبحوثاً ذكوراً وإناثاً ، تم أخذهم بالطريقة العشوائية المنتظمة ذات المراحل المتعددة (العينة المركبة) ، فقد كان عدد الذكور (١٦٣)مبحوثاً من مجموع(٣٠٠) مبحوثاً ، أي بنسبة (٥٤,٣%) ، بينما كان عدد إناث العينة (١٣٧) مبحوثة من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٥,٧%) .

يتبين من هذه النسب الاحصائية أن النسبة كانت أعلى للذكور مقارنة مع الإناث ، ويرجع السبب في ذلك إلى :

١- إن عدد الأساتذة الذكور في الملاك الموجود في رئاسة جامعة بغداد والذي اعتمدنا عليه في استخراج حجم العينة الكلي للدراسة أكبر من عدد الأساتذة الإناث.

٢- الأسئلة التي تتضمنها استمارة الاستبانة تمس معاناة كل فئات المجتمع على حدٍ سواء لأنها تمس الواقع اليومي لطبيعة معيشة المواطنين عموماً إضافة لذلك فأن تجاوب الذكور كان أكثر في الإجابة على الأسئلة ، أما الإناث غالبيتهن تعذرن بضيق الوقت وتردي الوضع الأمني واملاء الاستمارة قد يستغرق منهن عدة أسابيع لحين تسليمها للباحث .

وشكل وجدول (١) يوضحان ذلك :

شكل (١)

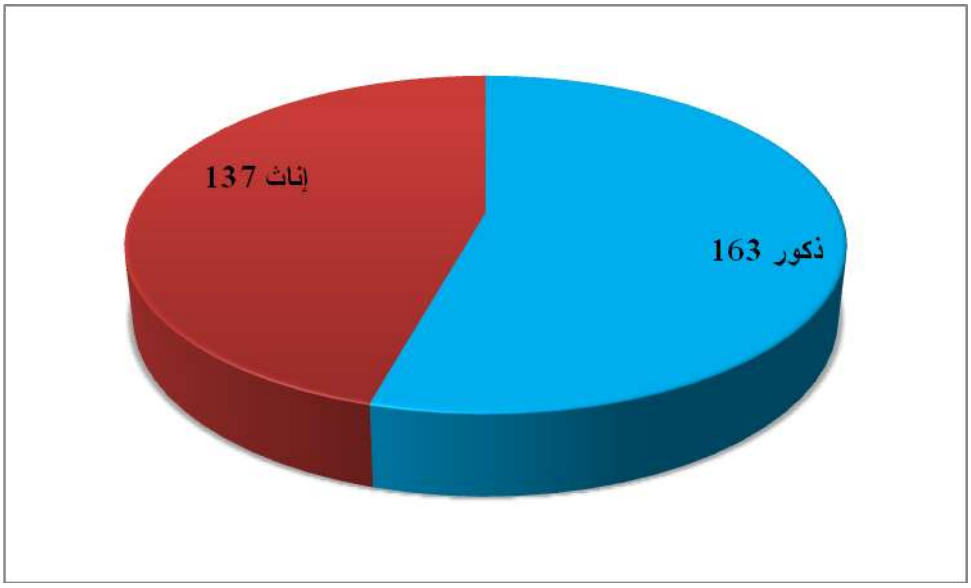

جدول (١) يبين توزيع وحدات العينة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكور	١٦٣	%٥٤,٣
إناث	١٣٧	%٤٥,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ب- العمر :

للعمر أهمية كبيرة في طبيعة إجابة المبحوث ، فمن الممكن أن تكون إجابات فئة الشباب تختلف عن إجابات فئة متوسطي العمر ، وإجابات الفئة الأخيرة تختلف عن إجابات فئة كبار العمر . وهذا الفارق في العمر بين جميع الفئات يمكن أن يكون له تأثير واضح في عملية فهم طبيعة الأسئلة والإجابة عليها ، من خلال فهم مضمون الحياة وكيفية التعامل معها . أما بالنسبة للتنمية البشرية فأن للعمر أثر كبير في مقياس مؤشراتها وفي كيفية التعامل معها وتحديد مستويات هذه المؤشرات التنموية .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٤٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوث كانت أعمارهم تتراوح بين (٢٥-٢٩) سنة وبنسبة (١٦%) ، (٦٠) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٣٠-٣٤) سنة وبنسبة (٢٠,٢%) ، و(٥٤) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٣٥-٣٩) سنة وبنسبة (١٨,١%) ، و (٣٢) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٤٠-٤٤) سنة وبنسبة (١٠,٦%) ، و(٣٧) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٤٥-٤٩) سنة وبنسبة (١٢,٣%) ، و (٢٧) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٥٠-٥٤) سنة وبنسبة (٩,٢%) ، و(١٢) مبحوثاً كانت

أعمارهم تتراوح بين (٥٥-٥٩) سنة وبنسبة (٤%) ، أما المبحوثين الذين كانت أعمارهم (٦٠ سنة فأكثر) فكان عددهم (٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٩,٦%) .

وعند قياس الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين كان (٤٠) سنة بينما كان الإنحراف المعياري لأعمار المبحوثين (١٠) سنوات ، ويتبين من هذه النسب أن الفئات من (٢٥-٤٩) سنة هي الأكثر تجاوباً مع استمارة استبانة التنمية البشرية في العراق من بقية الفئات الأخرى ، كما ظهر في العينة ، في حين أن النسب الأقل كانت من نصيب الفئات العمرية من (٥٠-٦٠) سنة فأكثر ، وقد يكون لكبر العمر والتخوف من تردي الأوضاع الأمنية اثر في ضعف التجاوب مع اسئلة موضوع الدراسة وهذا ما لمسه الباحث من خلال مقابلة المبحوثين شخصياً .

وشكل وجدول (٢) يوضحان ذلك :

شكل (٢)

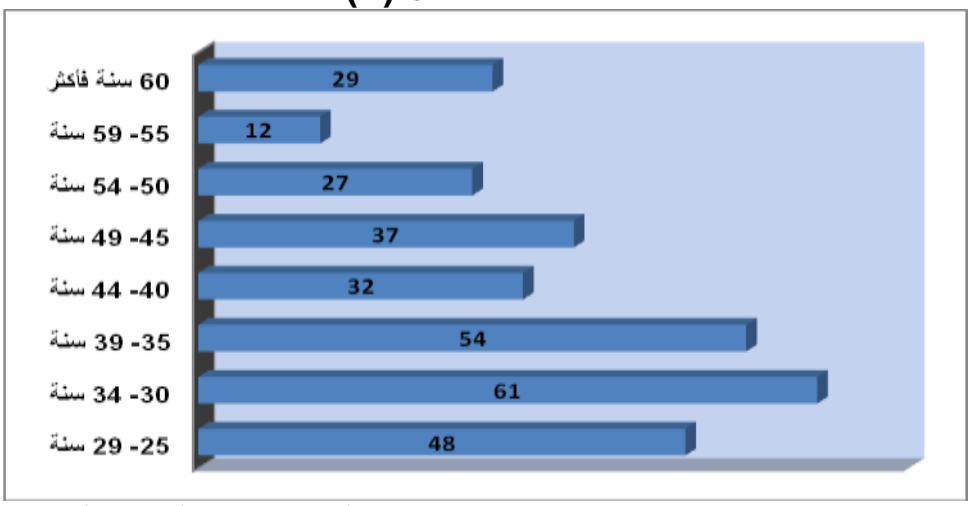

جدول (٢) يوضح الفئات العمرية لوحدات عينة الدراسة

أعمار المبحوثين	العدد	النسبة المئوية
٢٥- ٢٩ سنة	٤٨	%١٦
٣٠- ٣٤ سنة	٦١	%٢٠,٢
٣٥- ٣٩ سنة	٥٤	%١٨,١
٤٠- ٤٤ سنة	٣٢	%١٠,٦
٤٥- ٤٩ سنة	٣٧	%١٢,٣
٥٠- ٥٤ سنة	٢٧	%٩,٢
٥٥- ٥٩ سنة	١٢	%٤
٦٠ سنة فأكثر	٢٩	%٩,٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ج- الموطن الأصلي للمبحوث :

يقصد بالموطن الأصلي للمبحوث ، المنطقة التي ولد أو ترعرع فيها المبحوث، سواء أكانت ريفية أم حضرية ، ويلعب الموطن الأصلي للمبحوث دوراً كبيراً في طبيعة الإجابات ، لأنه وكما هو معروف بأن نمط معيشة الريف أو الذين عاشوا فيه سابقاً يختلف عن نمط معيشة الحضر ، والاختلاف يتجلى في طبيعة القيم والعادات والأفكار والتقاليد والتوجهات الشخصية التي يتميز بها ذوي الأصول الريفية ، بالمقارنة مع ذوي الأصول الحضرية ، والتي تنعكس بالتأكيد على سلوكهم وشخصياتهم وطبيعة الاستجابات والتعامل مع الحياة ، ومع مؤشرات التنمية البشرية بالذات ، وقد اتضح ذلك للباحث عند اجراء المقابلة معهم .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٧١) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٧%) كانوا يسكنون مركز المحافظة ، و(٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%) يسكنون أقضية محافظة بغداد ، و(٤٦) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٣%) يسكنون النواحي ، أي أن (٢٨٩) مبحوث من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٩٦,٣%) كانوا ذوي أصول حضرية ، في حين بلغ عدد المبحوثين من أصول ريفية (١١) مبحوث من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٣,٧%) الذين يسكنون القرى ، علماً أن الباحث قد اعتمد المعايير العراقية التي استخدمتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عند اجرائها الدراسات الميدانية لعموم القطر حول مسح أحوال الأسرة المعيشية ، ومسح الحالة التغذوية ومسح وفيات الأطفال الرضع ، وهي اعتبار من يسكنون (المحافظة ، القضاء ، الناحية) ذوي اصول حضرية ، أما الذين يسكنون (القرية) ذوي أصول ريفية .

وشكل وجدول (٣) يوضحان ذلك :

شكل (٣)

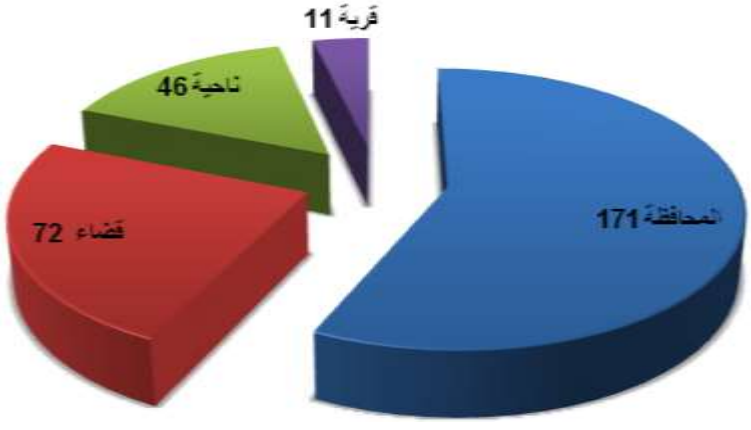

جدول (٣) يوضح الموطن الأصلي لوحدات عينة الدراسة

الموطن الأصلي للمبحوث	العدد	النسبة المئوية
المحافظة	١٧١	%٥٧

قضاء	٧٢	%٢٤
ناحية	٤٦	%١٥,٣
قرية	١١	%٣,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

د- الخلفية الاجتماعية والانحدار الطبقي :

إن ذلك يعني الوسط الاجتماعي والطبقي الذي ينحدر منه المبحوث ، والذي يكون له بالتأكيد تأثير واضح في طبيعة إجابات المبحوثين وطريقة تفكيرهم ومواقفهم وردود أفعالهم . علماً أنه في دراستنا الحالية لم يحدد الباحث الطبقات أو الفئات الاجتماعية والمناطق التي ينتمي إليها المبحوثين وإنما تم تحديدها من خلال إجابات المبحوثين أنفسهم لأن عينة الدراسة حددت بفئة أساتذة جامعة بغداد ولكلا الجنسين ولمختلف الألقاب العلمية و لـ (٦) كليات إنسانية وعلمية .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٧) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥,٧%) ينتمون إلى خلفية اجتماعية غنية ، وان (٢١٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٠,٦%) ينتمون إلى خلفية اجتماعية وسطى ، و(٧١) مبحوثاً وبنسبة (٢٣,٧%) ينتمون إلى خلفية اجتماعية فقيرة . ويتبين من ذلك أن أكثر المبحوثين كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى ذات الإمكانات المادية الجيدة ، وجاء بعدها وبنسبة غير متقاربة المبحوثين الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة ، في حين أن الطبقة الاجتماعية الغنية ، سجلت أقل النسب ، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة حتمية لأن العينة هي من فئة الاكاديميين (التدريسيين) ، وهو مجتمع شبه متجانس في خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأن أختلف فان الاختلاف ليس كبيراً، وشكل وجدول (٤) يوضحان ذلك:

شكل (٤)

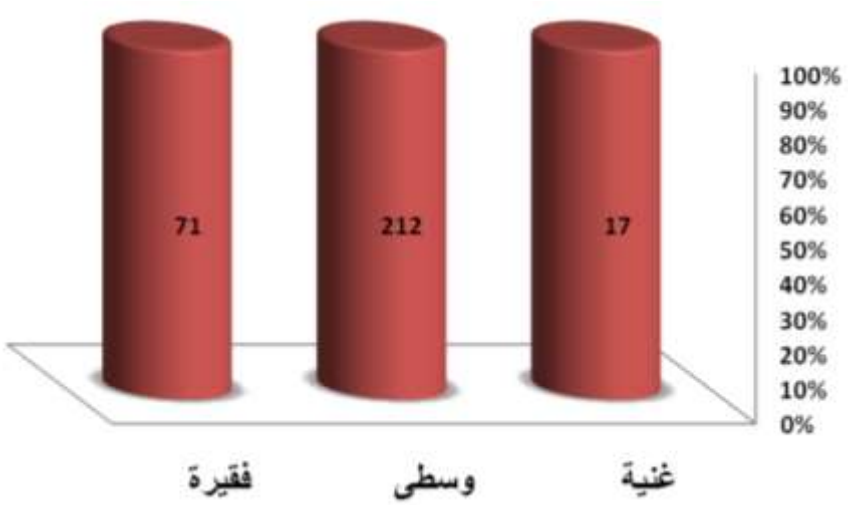

جدول (٤) يوضح الخلفية الاجتماعية والإنحدار الطبقي لوحدات عينة الدراسة

الخلفية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
غنية	١٧	%٥,٧
وسطى	٢١٢	%٧٠,٦
فقيرة	٧١	%٢٣,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

هـ – الحالة الزواجية للمبحوثين :

تعني الحالة الاجتماعية للمبحوث أن كان أعزباً أو متزوجاً أو منفصلاً أو مطلّقاً أو أرملاً . إذ لها تأثير كبير في طبيعة الإجابات التي يدلي بها على اسئلة الباحث . وهذه الاختلافات في الحالة الاجتماعية لها ارتباط وثيق بمؤشرات التنمية البشرية وخاصةً الأساسية منها كالدخل والصحة والتعليم لأن الأعباء التي يتحملها المتزوج تختلف اختلافاً جذرياً عن نوع الأعباء التي يتحملها الأعزب أو المطلق أو المنفصل أو الأرمل .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (٦٥) مبحوث من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٧%) هم عزاب ، أما المتزوجين فكان عددهم (٢٠٥) مبحوث وبنسبة (٦٨,٣%) ، والمطلقين فكان عددهم (١٥) مبحوث وبنسبة (٥%) ، أما الآرامل فكان عددهم (١٥) مبحوثاً أيضاً وبنسبة (٥%) ، أما المنفصلين فلم يسجلوا أي نسبة في العينة المختارة .

وشكل وجدول (٥) يوضحان ذلك :

شكل (٥)

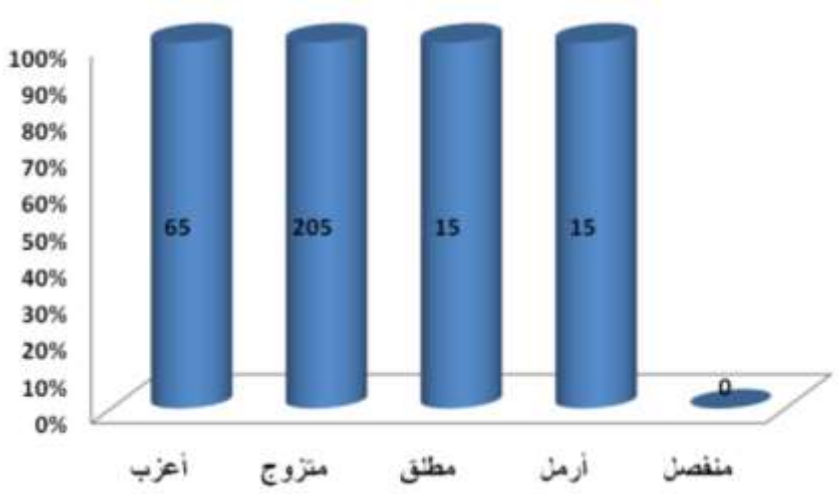

جدول (٥) يوضح الحالة الزواجية لوحدات عينة الدراسة

الحالة الزواجية للمبحوثين	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٦٥	%٢١,٧
متزوج	٢٠٥	%٦٨,٣
مطلق	١٥	%٥
أرمل	١٥	%٥
منفصل	.	.
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ط – عدد افراد الأسرة للمبحوثين :

إن عدد أفراد الأسرة له تأثير كبير على المستوى المعيشي للأسرة أي على مقدار الدخل المتأتي من خلال مزاولة رب الأسرة عملاً ما لأنه كلما ازداد عدد افراد الأسرة كلما ازداد حجم الانفاق وهذا التناسب بطبيعة الحال يتخفض كلما إنخفض عدد افراد الأسرة ، يقل حجم الانفاق ويكون مقدار الدخل الشهري يفي بمتطلبات الأسرة ، وذلك ينعكس على المؤشرات التنموية الأخرى كالصحة والتعليم. والتي من خلالها يمكن ان نقيس مستوى التنمية البشرية لأي مجتمع كان ، بقياس مردودات هذه المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٢) مبحوث فقط من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٠,٧%) بدون أطفال، و(١٢٧) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٣%) من حجم العينة المختارة ، لديهم أطفال من (٢–٤) طفل، و(١٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٧%) لديهم أطفال من (٥–٧) طفل، و (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٠%) لديهم أطفال

من (٨-١٠) طفل ، و(١٠) مبحوثاً لديهم أطفال من (١١-١٣) طفل وبنسبة ٣,٣%) ، و(٣) مبحوثين لديهم أطفال من (١٤) طفل فأكثر وبنسبة (١%) .

وشكل وجدول (٦) يوضحان ذلك :

شكل (٦)

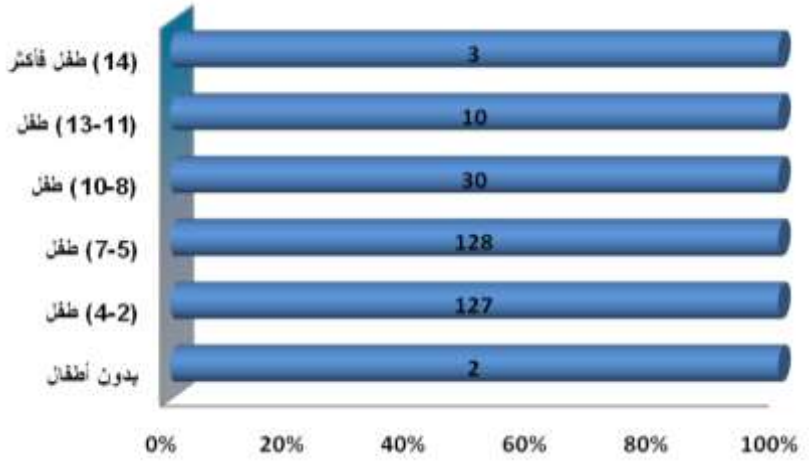

جدول (٦) يوضح عدد افراد الأسرة لوحدات عينة الدراسة

عدد افراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية
بدون أطفال	٢	%٠,٧
(٢-٤) طفل	١٢٧	%٤٢,٣
(٥-٧) طفل	١٢٨	%٤٢,٧
(٨-١٠) طفل	٣٠	%١٠
(١١-١٣) طفل	١٠	%٣,٣
(١٤) طفل فأكثر	٣	%١
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ثانياً: البيانات التعليمية أو الثقافية

أ- **التحصيل الدراسي :**

للمستوى الدراسي ايضاً اثر واضح وكبير في تحديد إجابات المبحوثين ، خاصةً وأن العينة المختارة لدراسة التنمية البشرية في العراق ، هم من الأكاديميين في جامعة بغداد ، لأن مفهوم التنمية البشرية يحتاج إلى وعي وإدراك لمضمونه خصوصاً وان مجتمعنا ونتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها ، والتي أدت إلى غياب الوعي الحقيقي بهذا المفهوم الحيوي الذي يعتبر حاجة ماسة لكل مواطن لأن بتحقيقه على أرض الواقع ينعم المواطن بحياة الرفاهية والحياة الكريمة على كافة المستويات ، ورغم اختيار وحدات العينة من فئة مثقفة وواعية ، إلا أن الباحث قد رصد ومن خلال المقابلات التي قام بها مع المبحوثين بأن هناك جهل حقيقي وتلكؤ لدى البعض لما يعنيه مفهوم التنمية البشرية ، مما حدى بالباحث إلى بذل جهد كبير جداً لتوضيح مضمون وأهداف هذا المفهوم وتوضيح اسئلة الاستبانة لهم لغرض الحصول على الإجابة الصحيحة والدقيقة . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (١٨) مبحوث من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٦%) يحملون شهادة البكالوريوس ، ومبحوث واحد يحمل شهادة الدبلوم العالي وبنسبة (٠,٣%) ، أما الذين يحملون شهادة الماجستير فكان عددهم (١٤١) مبحوث وبنسبة (٤٧%) ، والذين حصلوا على شهادة الدكتوراه (١٤٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٦,٧%) . وشكل وجدول (٧) يوضحان ذلك :

شكل (٧)

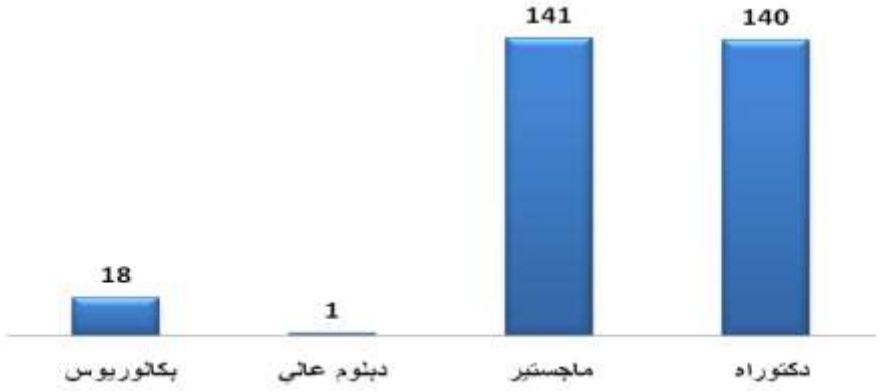

جدول (٧) يوضح التحصيل الدراسي لوحدات عينة الدراسة

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية

بكالوريوس	١٨	%٦
دبلوم عالي	١	%٠,٣
ماجستير	١٤١	%٤٧
دكتوراه	١٤٠	%٤٦,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ب- التخصص العلمي (الاختصاص العام) :

إن التخصص العلمي لأفراد العينة المختارة قد أعتمد على الطريقة العشوائية التي تم بها سحب ستة كليات من جامعة بغداد ثلاثة منها للدراسات الإنسانية وهي كليات اللغات والتربية . ابن رشد والآداب وثلاثة كليات للدراسات العلمية وهي الصيدلة والهندسة والعلوم وبطبيعة الحال فأن التخصص العام للمبحوثين يحدد طبقاً لانتسابهم لهذه الكليات . علماً أن التخصص العلمي بشكل عام له تأثير كبير في طبيعة الإجابة على الاسئلة وفهم مضمونها بدقة ومراعاة عدم التناقض والتكرار ، وقد تم رصد ذلك من خلال المقابلات التي قام بها الباحث .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٩) مبحوث ينتسبون إلى قسم اللغة الانكليزية واللغة الالمانية لكلية اللغات على التوالي من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٣%) لكل منهم ، أما الذين ينتسبون إلى أقسام اللغة التركية واللغة العبرية واللغة الروسية هم (٨) مبحوث لكل منهم للكلية نفسها وبنسبة (٢,٦%) ، أما الذين ينتسبون إلى أقسام (العلوم التربوية والنفسية واللغة العربية والتاريخ) من كلية التربية . ابن رشد فكان عددهم (٩) مبحوث من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٣%) لكل منهم ، أما الذين ينتسبون لقسم العلوم الإسلامية واللغة الكردية فكان عددهم (٨) مبحوث للكلية نفسها وبنسبة (٢,٦%) لكل منهم ، أما نصيب أقسام كلية الاداب وهي (علم النفس ، الجغرافية ، اللغة الانكليزية ، الفلسفة ، الآثار) فكان عدد كل قسم (١٠) مبحوث وبنسبة (٣,٣%) لكل منهم ، أي أن مجموع المبحوثين للكليات الإنسانية الثلاثة بلغ (١٣٥) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاُ وبنسبة (٤٥%) .

وأشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن مجموع عدد المبحوثين للكليات العلمية الثلاثة (١٦٥) مبحوث من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٥%) ، وقد كان نصيب عدد المبحوثين لأقسام كلية الصيدلة وهي (الصيدلة السريرية والتحليلات المرضية والكيمياء الصيدلانية ، وقسم السموم وقسم الصيدلانيات) هي (١٠) مبحوث لكل قسم وبنسبة (٣,٣%) لكل منهم على التوالي ، أما أقسام كلية الهندسة وهي (المدني ، الكهرباء ، البيئة ، الطرق ، الميكانيك) هي (١٢) مبحوث لكل قسم وبنسبة (٤%) لكل منهم ، وكان نصيب عدد المبحوثين لأقسام كلية العلوم وهي (الكيمياء ، البايولوجي ، الرياضيات ، الفيزياء ، الحاسبات والبرامجيات) هي (١١) مبحوث لكل قسم وبنسبة (٣,٦%) لكل منهم . وجدول (٨) يوضح ذلك :-

جدول (٨) يوضح إجابات المبحوثين بشأن التخصص العلمي (الاختصاص العام) لوحدات عينة الدراسة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
اللغة الانكليزية	٩	%٣
اللغة الألمانية	٩	%٣
اللغة التركية	٨	%٢,٦
اللغة العبرية	٨	%٢,٦
اللغة الروسية	٨	%٢,٦
العلوم التربوية والنفسية	٩	%٣
اللغة العربية	٩	%٣
التاريخ	٩	%٣
العلوم الإسلامية	٨	%٢,٦
اللغة الكردية	٨	%٢,٦
علم النفس	١٠	%٣,٣
الجغرافية	١٠	%٣,٣
اللغة الانكليزية	١٠	%٣,٣
الفلسفة	١٠	%٣,٣
الآثار	١٠	%٣,٣
الصيدلة السريرية	١٠	%٣,٣
التحليلات المرضية	١٠	%٣,٣
الكيمياء الصيدلانية	١٠	%٣,٣
السموم	١٠	%٣,٣
الصيدلانيات	١٠	%٣,٣
الهندسة المدنية	١٢	%٤
الهندسة الكهربائية	١٢	%٤
هندسة البيئة	١٢	%٤
هندسة الطرق	١٢	%٤
هندسة الميكانيك	١٢	%٤
الكيمياء	١١	%٣,٦
البايولوجي	١١	%٣,٦
الرياضيات	١١	%٣,٦
الفيزياء	١١	%٣,٦
الحاسبات والبرامجيات	١١	%٣,٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ج- التخصص العلمي (الاختصاص الدقيق) :

أعتمد التخصص العلمي الدقيق الاختصاص العام للمبحوثين في عينة الدراسة والغرض من شمول أكبر عدد من الاختصاصات العلمية الدقيقة إنما أراد الباحث بذلك هو الوصول إلى إجابات علمية وموضوعية وبصورة دقيقة تخص موضوع الدراسة واختلاف الآراء يعطينا السلبيات التي تواجه عملية التنمية البشرية خلال مدة الدراسة بصورة صحيحة ، هذا من جانب ، أما الجانب الآخر الذي حاول الباحث تحقيقه من خلال توزيع استمارة الاستبانة على المبحوثين واجراء

المقابلات معهم هو نشر مفهوم التنمية البشرية وزيادة الوعي بهذا المفهوم الذي يمس حياة كل مواطن على حدٍ سواء وبيان أهمية توفر البيئة المؤاتية لتحقيقه في المجتمع العراقي.

وأشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٩) مبحوث من مجموع (٣٠٠) مبحوث ذو اختصاص دقيق على التوالي (أدب انكليزي ، علم الاسلوب ، أدب ألماني) وبنسبة (٣%) لكل منهم على التوالي ، و(٨) مبحوث ، اختصاص اللغة الالمانية وبنسبة (٢,٦%) ، و(١٠) مبحوث اختصاص علم اللغة والأدب التركي وبنسبة (٣,٣%) ، و(٨) مبحوث اختصاص علم النحو التركي وبنسبة (٢,٨%) ،و (١٠) مبحوث اختصاص أدب عبري وبنسبة (٣,٣%) ، و (٩) مبحوث اختصاص علم اللغة العبرية وبنسبة (٣%) ، وكان عدد الاختصاصات الآتية (أدب روسي ، كيمياء عضوية ، مناهج وقياس تربوي) ، (١٠) مبحوث لكل منهم وبنسبة (٣,٣%) لكل اختصاص دقيق ، وبلغ عدد المبحوثين للاختصاصات (نقد حديث ، تاريخ إسلامي، تاريخ عباسي) /(٩) مبحوث لكل منهم وبنسبة (٣%) لكل اختصاص على التوالي، و(٧) مبحوث اختصاص جغرافية مدن وبنسبة (٢,٣%) ، و(٨) مبحوث اختصاص وراثة وبنسبة (٢,٦%) ، و(١١) مبحوث اختصاص جغرافية مناخ وبنسبة (٣,٦%) ، و(١٠) مبحوث اختصاص فيزياء كهربائية وبنسبة (٣,٣%) ، وبلغ عدد المبحوثين للاختصاصات (علم النفس الاجتماعي ، والشخصية ، آثار قديمة ، فلسفة إسلامية) ، (٩) مبحوث لكل اختصاص دقيق وبنسبة (٣%) لكل منهم ، (٨) مبحوث اختصاص هندسة انشاءات وبنسبة (٢,٦%) ، (١٣) مبحوث اختصاص هندسة الكترونيك واتصالات وبنسبة (٥,١%) ، (٦) مبحوث اختصاص هندسة بيئة / موائع وبنسبة (٢%) ، وبلغ عدد المبحوثين للاختصاصات (هندسة الطرق ، والميكانيك / انتاج ، هندسة التربة والأسس ، صيدلة سريرية ، كيمياء صيدلانية) ، (٩) مبحوث لكل منهم وبنسبة (٣%) لكل اختصاص ، أما(صيدلة العقاقير ، صيدلة تحليلات مرضية) ، بلغ (٨) مبحوث لكل اختصاص دقيق وبنسبة (٢,٦%) لكل منهم ، أما اختصاص الصيدلانيات بلغ عدد المبحوثين (١١) وبنسبة (٣,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث .وجدول (٩) يوضح ذلك .

جدول (٩) يوضح إجابات المبحوثين بشأن التخصص العلمي
(الاختصاص الدقيق) لوحدات عينة الدراسة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية

ادب انكليزي	٩	%٣
علم الاسلوب	٩	%٣
أدب ألماني	٩	%٣
علم اللغة الألمانية	٨	%٢,٦
علم اللغة والأدب التركي	١٠	%٣,٣
علم النحو التركي	٨	%٢,٦
أدب عبري	١٠	%٣,٣
علم اللغة العبرية	٩	%٣
أدب روسي	١٠	%٣,٣
كيمياء عضوية	١٠	%٣,٣
مناهج وقياس تربوي	١٠	%٣,٣
برامجيات	٥	%١,٦
نقد حديث	٩	%٣
تاريخ عباسي	٩	%٣
جغرافية مدن	٧	%٢,٣
وراثة	٨	%٢,٦
جغرافية مناخ	١١	%٣,٦
فيزياء كهربائية	١٠	%٣,٣
علم النفس الاجتماعي	٩	%٣
شخصية	٩	%٣
اثار قديمة	٩	%٣
فلسفة إسلامية	٩	%٣
هندسة انشاءات	٨	%٢,٦
هندسة الكترونيك واتصالات	١٣	%٥,١
هندسة بيئة / موائع	٦	%٢
هندسة طرق	٩	%٣
هندسة ميكانيك/ انتاج	٩	%٣
هندسة التربة والأسس	٩	%٣
صيدلة سريرية	٩	%٣
كيمياء صيدلانية	٩	%٣
صيدلة عقاقير	٨	%٢,٦
صيدلة تحليلات مرضية	٨	%٢,٦
صيدلانيات	٦	%٢
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

د- المرتبة العلمية :

إن للمرتبة العلمية أثراً كبيراً في تحديد إجابات المبحوثين فهي ترتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بالعمر ومقدار الدخل الشهري وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد المستوى الاقتصادي الذي يحتله المبحوث وكذلك تحدد إنحداره الاجتماعي أو الطبقي في المجتمع ، لأن مرتبة مدرس مساعد

تختلف عن مرتبة مدرس ، والأخيرة تختلف عن مرتبة أستاذ مساعد ، وهذه تختلف عن مرتبة أستاذ فكل منها تختلف في الفئة العمرية ومقدار الدخل الشهري وفي بعض الأحيان التحصيل الدراسي يضاف لذلك فارق الخبرة في الحياة وكيفية التعامل معها . وهذا الاختلاف له تأثير على طبيعة الإجابة على الأسئلة والأفكار والقيم التي يحملها المبحوث طبقاً لما أشرنا اليه من اختلاف بينهم .

فقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن (١٤٦) مبحوث من مجموع (٣٠٠) يشغلون مرتبة (مدرس مساعد) وبنسبة (٤٨,٧%) ، و(٧٣) مبحوث يشغلون مرتبة (مدرس) وبنسبة (٢٤,٣%) ،و(٤٦) مبحوث يشغلون مرتبة (استاذ مساعد) وبنسبة (١٥,٣%) ، و(٣٥) مبحوث يشغلون مرتبة (استاذ) وبنسبة (١١,٧%) .

وشكل وجدول (١٠) يوضحان ذلك :

شكل (١٠)

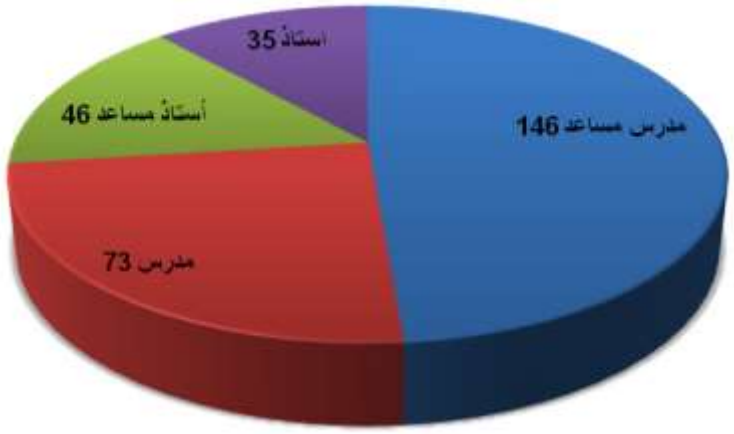

جدول (١٠) يوضح إجابات المبحوثين بشأن المرتبة العلمية لوحدات عينة الدراسة

المرتبة العلمية	العدد	النسبة المئوية
مدرس مساعد	١٤٦	%٤٨,٧
مدرس	٧٣	%٢٤,٣

أستاذ مساعد	٤٦	%١٥,٣
استاذ	٣٥	%١١,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

هـ – الكلية والقسم العلمي :

لقد قام الباحث بأختيار الكليات بالطريقة العشوائية البسيطة وحددت بست كليات ثلاث منها للدراسات الإنسانية وثلاث منها للدراسات العلمية ، ثم قام الباحث بتحديد عدد المبحوثين المطلوب أخذهم من كل كلية من حجم العينة الكلي ، ثم حدد نوعهم إلى ذكور وإناث لكل كلية ثم قام بتقسيم المبحوثين حسب الأقسام العلمية لكل كلية ولمختلف الألقاب العلمية وبالطريقة العشوائية المنتظمة ، علماً أن هذا النوع من العينات ذات وحدات اجتماعية مختلفة وذات حجم صغير في الوقت نفسه ، أي تقسيم مجتمع الأصل إلى أقسام كبيرة ثم إلى أصغر فأصغر ، لأن الباحث أعتمد في دراسته العينة العشوائية المنتظمة ذات المراحل المتعددة (العينة المركبة) ، وقد تم توضيح ذلك في الفصل الخامس من الدراسة في الجدول ( ) ، علماً أن الاختلاف في الكليات والأقسام العلمية والتخصص العلمي ، له تأثير كبير على طبيعة إجابات المبحوثين ونوع الأفكار والآراء التي يحملونها نظراً لاختلافهم في العمر والنوع والتخصص العلمي والمرتبة العلمية والخلفية الاجتماعية التي ينحدرون منها . وشكل وجدول (١١) يوضحان ذلك :

شكل (١١)

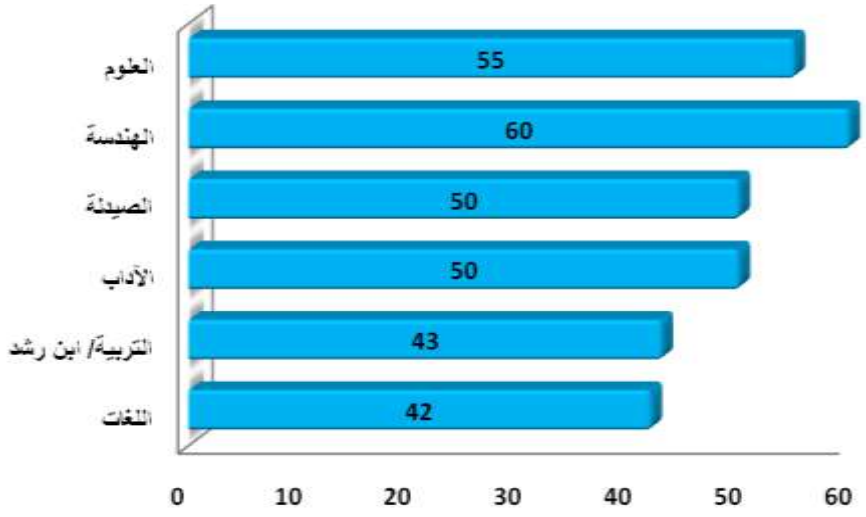

جدول (١١) يوضح توزيع وحدات العينة حسب الكلية والقسم العلمي

ت	اسم الكلية	عدد المبحوثين في الكلية	عدد الأقسام العلمية	عدد المبحوثين في القسم	النسبة المئوية
١	اللغات	٤٢	٥	٨ مبحوث وقسمين ٩ مبحوث	%١٤
٢	التربية/ ابن رشد	٤٣	٥	٩ مبحوث وقسمين ٨ مبحوث	%١٤,٣
٣	الآداب	٥٠	٥	١٠ مبحوث	%١٦,٦
٤	الصيدلة	٥٠	٥	١٠ مبحوث	%١٦,٦
٥	الهندسة	٦٠	٥	١٢ مبحوث	%٢٠
٦	العلوم	٥٥	٥	١١ مبحوث	%١٨,٥
	المجموع	٣٠٠	٣٠ قسم علمي		%١٠٠

ثالثاً: البيانات الاقتصادية لوحدات عينة التنمية البشرية في العراق وتتضمن ما يأتي:

أ- **الدخل الشهري :**

يلعب الدخل الشهري دوراً مهماً في قياس المستوى الاقتصادي للمبحوثين وأسرهم . فأصحاب الدخول الواطئة يختلفون في إمكانياتهم للإيفاء بمتطلبات أسرهم من توفير الغذاء والعلاج ومستلزمات التعليم وكافة الخدمات التي تحتاجها الأسرة والفرد عن اصحاب الدخول المتوسطة ، وأصحاب الدخول الأخيرة يختلفون ايضاً في الإمكانية عن اصحاب الدخول العالية ، وهكذا بالنسبة لكل فئة مقارنة بالفئة الأخرى ، ويرتبط مستوى الدخل ارتباطاً وثيقاً ويتناسب تناسباً طردياً مع مؤشري التنمية البشرية الأساسية الأخرى وهي الصحة والتعليم فكلما إرتفع مستوى الدخل إنعكس ذلك إيجابياً على مستوى الصحة والتعليم والعكس بالعكس . وعليه فأن للدخل الشهري دور في تحديد طبيعة إجابات المبحوثين كما تبين النسب الموضحة أدناه :

تشير نتائج المسح الميداني إلى أن (٢٢) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٧,٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (١٥٠-٣٤٩) ألف دينار ، و (١٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٣,٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار ، و(٥٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٦%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار ،و(٣٩) مبحوثاً وبنسبة (١٣%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٤٩) ألف دينار ، و(١٥) مبحوثاً وبنسبة (٥%) يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، و(٤٤) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٦%) يتقاضون دخولاً شهرية من (١,١٥٠,٠٠٠) مليوزن ومائة وخمسون ألف دينار فأكثر .

يظهر من ذلك أن الذين يتقاضون دخولاً شهرية تتراوح بين (٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار أي ما يقارب (١٤,٩٠٠) ألف دينار يومياً هم أكثر أفراد العينة . ومن ذلك وجد الباحث أن هناك تفاوتاً في مدخولات الدخل الشهري للمبحوثين . فهناك من يمتلك الإمكانية لتلبية احتياجاته واحتياجات أسرته ضمن ميزانية صرف يومي لا يتجاوز (١٠-١٥) ألف دينار ، وفئة أخرى تمتلك الإمكانية للصرف اليومي (٢٥-٣٠) ألف دينار لتلبية احتياجاتها ، وفئة لديها الإمكانية لتلبية صرف يومي يتراوح من (٤٥) ألف دينار فأكثر . وقد قام الباحث بتصنيف الدخل الشهري إلى ثلاث فئات وهي (واطئة ، وسطى ، عالية) ، والفئة الأولى تتراوح الدخول الشهرية لها من (١٥٠-٥٤٩) الف دينار وعدهم (١٥٢) مبحوث وبنسبة(٥٠,٨%) ، أما الفئة الثانية وهي الوسطى فتتراوح الدخول الشهرية لها من (٥٥٠-٩٤٩) ألف دينار وعددهم (٨٩) مبحوث وبنسبة (٢٩,٦%) .

والفئة الأخيرة وهي العالية فتتراوح الدخول الشهرية لها من (٩٥٠) ألف دينار فأكثر وعددهم (٥٩) مبحوث وبنسبة (١٩,٦%) .

وتختلف إمكانيات هذه الفئات فيما بينها في تلبية احتياجاتها الضرورية والثانوية بما يتناسب ومقدار ما يتقاضونه من دخول شهرية . وشكل وجدول (١٢) يوضحان ذلك :

شكل (١٢)

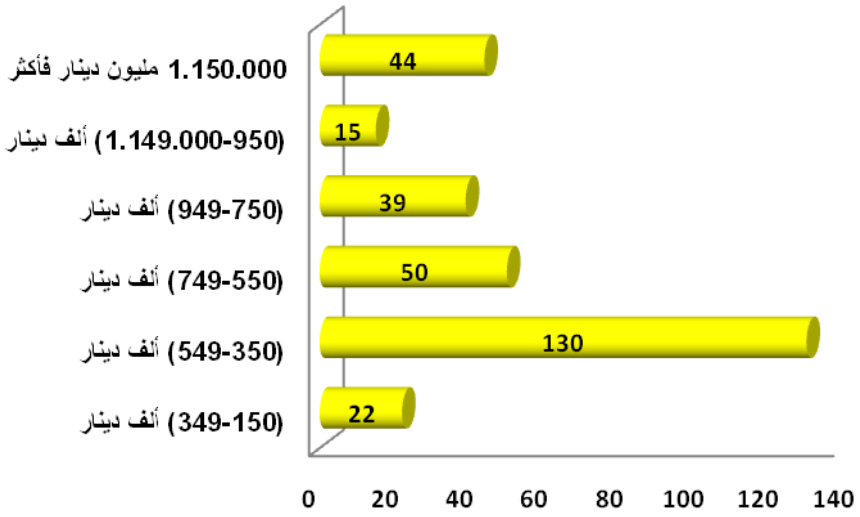

جدول (١٢) يوضح الدخل الشهري لوحدات عينة الدراسة

الدخل الشهري للمبحوث	العدد	النسبة المئوية
(١٥٠-٣٤٩) ألف دينار	٢٢	%٧,٣
(٣٥٠-٥٤٩) ألف دينار	١٣٠	%٤٣,٥
(٥٥٠-٧٤٩) ألف دينار	٥٠	%١٦,٦
(٧٥٠-٩٤٩) ألف دينار	٣٩	%١٣
(٩٥٠-١,١٤٩,٠٠٠) ألف دينار	١٥	%٥
١,١٥٠,٠٠٠ مليون دينار فأكثر	٤٤	%١٤,٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ب- عائدية السكن :

تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعائدية السكن ، إلى أن (١٨٦) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٦٢%) يسكنون في مساكن خاصة بهم، و(٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٧%) يسكنون في مساكن مؤجرة ، وأن الذين يسكنون في أنواع أخرى ، كأن تكون مساكن ورثة أو عائدة إلى الدولة أو أي نمط آخر ، كان عددهم (٤٩) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٣%) .

ويتبين من ذلك أن الذين يملكون مساكن خاصة بهم من المبحوثين يشكلون النسبة الأكبر، وقد يعود ذلك إلى أمورهم المادية الجيدة ، في حين أن الذين يسكنون في مساكن مؤجرة من المبحوثين ، هم أقل نسبة من الذين يملكون المساكن ، كما أن الذين يسكنون في أنماط أخرى، يشكلون اقل نسبة بين الفئات عموماً ، وربما ذلك يعود إلى قلة إمكاناتهم المادية .

وشكل وجدول (١٣) يوضحان ذلك :

شكل (١٣)

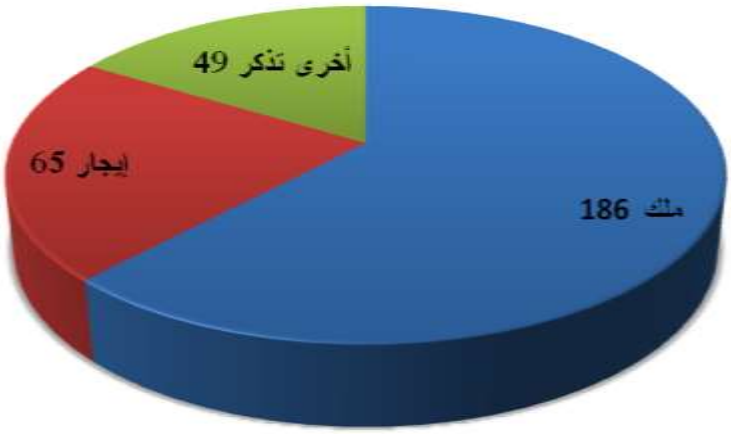

جدول (١٣) يوضح عائدية السكن لوحدات عينة الدراسة

عائدية السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك	١٨٦	%٦٢
إيجار	٦٥	%٢١,٧
أخرى تذكر	٤٩	%١٦,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جـ – نوع الوحدة السكنية :

تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بنوع الوحدة السكنية ، إلى أن (٢٦٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٩٨,٤%) يسكنون في دار سكنية ، و(٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣%) يسكنون في شقة سكنية ، أما الذين يسكنون في أنماط أخرى فيشكلون نسبة قليلة هي (٧) مبحوثاً وبنسبة (٢,٣%) .

وشكل وجدول (١٤) يوضحان ذلك :

شكل (١٤)

جدول (١٤) يوضح نوع الوحدة السكنية لوحدات عينة الدراسة

نوع الوحدة السكنية	العدد	النسبة المئوية
دار سكنية	٢٦٨	%٨٩,٤
شقة	٢٥	%٨,٣
أخرى تذكر	٧	%٢,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

المبحث الثاني

البيانات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للتنمية البشرية لوحدات عينة الدراسة

أولاً: مؤشر المستوى المعيشي للمواطنين (مستوى الدخل)

يعدُّ مؤشر الدخل من المؤشرات المهمة في تحديد المستوى المعيشي للمواطنين طبقاً لمصادر الدخل الرئيسية للأسرة التي تتقاضاها الأسرة من خلال عمل رب الأسرة ، كان يكون المصدر الرئيسي للأسرة اعتمادها على الراتب الشهري لرب الأسرة ، أو نتيجة مزاولته لعمل إضافي أو من خلال عمل زوجته أو أحد أفراد الأسرة الذين يعيشون معاً في المسكن نفسه . ويقاس إرتفاع المستوى المعيشي للأسرة أو إنخفاضه طبقاً لحجم الدخل الشهري الوارد اليها ، فالأسرة التي تعتمد في معيشتها على مصدر واحد للدخل وتمتاز بارتفاع عدد افرادها ، يختلف مستوى معيشتها عن اصحاب الدخول المتوسطة والعالية وخاصةً الذين يكون عدد أفراد أسرهم محدود ويتمتعون بتوفر أكثر من مصدر للدخل .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٦٣) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً يملكون مصدراً واحداً للدخل هو الراتب الشهري الذي يتقاضونه نتيجة عملهم في دوائر الدولة وبنسبة (٥٤,٣%) ، و(٥٥) مبحوثاً يزاولون عملاً إضافياً مع الراتب الشهري من أجل التمكن من الإيفاء بمتطلبات أسرهم التي يحتاجونها ، وبنسبة (١٨,٣%) ، (١٠) مبحوثاً يزاولون أعمال تجارية صغيرة إضافة لراتبهم الشهري للإيفاء باحتياجاتهم وبنسبة (٣,٣%) ، و(٦٨) مبحوثاً يتقاضون مخصصات أخرى إضافة لرواتبهم الشهرية لأن العينة محددة بأساتذة الجامعة وبنسبة (٢٢,٧%)، و(٤) مبحوثاً يزاولون إضافة لتقاضيهم مخصصات إضافة لرواتبهم الشهرية أعمال إضافية وقتية لتحسين مستوى دخولهم الشهرية من الإيفاء بأحتياجات أسرهم . وشكل وجدول (١٥) يوضحان ذلك :

شكل (١٥)

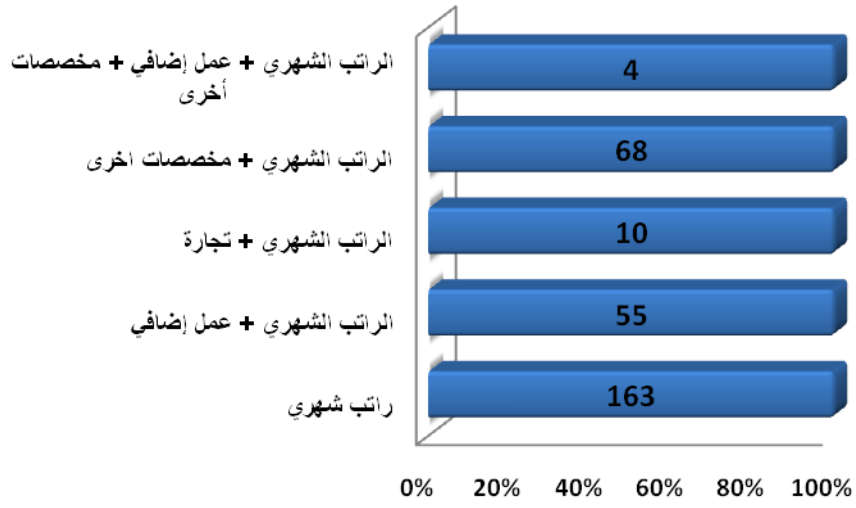

جدول (١٥) يوضح مصادر الدخل الرئيسية لوحدات عينة الدراسة

مصادر الدخل الرئيسية	العدد	النسبة المئوية
راتب شهري	١٦٣	%٥٤,٣
الراتب الشهري + عمل إضافي	٥٥	%١٨,٣
الراتب الشهري + تجارة	١٠	%٣,٣
الراتب الشهري + مخصصات اخرى	٦٨	%٢٢,٧
الراتب الشهري + عمل إضافي + مخصصات أخرى	٤	%١,٤
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وعند السؤال عن إمكانية رب الأسرة الإيفاء بمتطلبات أسرته من الدخل الشهري ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٨٥) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٣%) قد أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) قد بلغ عددهم (١٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٣%) ، أما الذين أجابوا بـ (كلا) بلغ عددهم (٥٦) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٧%) . تبين من هذه النسب أن الذين أجابوا بعدم إمكانيتهم الإيفاء بمتطلبات أسرهم يشكلون نسبة قليلة ، لكن إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الذين اجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فأن جوابهم يتداخل بين الـ (نعم) والـ (كلا) وهم يشكلون نسبة كبيرة ، مما يدل على أن إمكانية المبحوثين للإيفاء بمتطلبات أسرهم لا ترقى إلى توفير مستوى معيشي لائق بهذه الفئة من المجتمع رغم أنهم يمتلكون دخولاً شهرية ثابتة . وإذا عكسنا الوضع على باقي فئات المجتمع الذين لا يمتلكون مثل هذه الدخول الشهرية الثابتة وقد تفشت نسبة البطالة بينهم نتيجة غياب الأمن والاستقرار فأنهم لا يملكون حتى الحد الأدنى الذين يضمن معيشة الكفاف . وشكل وجدول (١٦) يوضحان ذلك :

شكل (١٦)

جدول (١٦) يوضح تأثير الأوضاع الراهنة التي يمر بها البلد على إمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلبات الأسرة من الدخل الشهري

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٥	%٢٨,٣
إلى حدٍ ما	١٥٩	%٥٣
كلا	٥٦	%١٨,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ولمعرفة المصادر الأساسية التي يلجأ اليها المبحوثون للأيفاء بمتطلبات أسرهم في حالة عدم كفاية الدخل الشهري لتلبية هذه المتطلبات . فقد أتضح أن هناك عدة نتائج محتملة يلجأ اليها المبحوثون لسد أحتياجات اسرهم ، ومنها القيام بعمل إضافي ، وقد جاء هذا الاحتمال بالتسلسل المرتبي الأول ، إذ أشره (٥٥) مبحوثاً من مجموع (٨٥) مبحوثاً من الذين اعتقدوا بامكانيتهم الإيفاء بهذه المتطلبات وبنسبة (٦٤,٩%) ، والاقتراض أو لحصوله على مساعدة مالية من الأقارب أو الأصدقاء قد جاء بالتسلسل المرتبي الثاني ، إذ أشره (١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٧,٦%) ، والاعتماد على المدخرات ، وقد جاء بالتسلسل المرتبي الثالث ، إذ أشره (٩) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٥%) ، وبيع بعض الممتلكات ، وقد جاء بالتسلسل المرتبي الرابع ، إذ أشره (٤) مبحوثاً وبنسبة (٤,٧%) ، في حين أن التسليف من البنوك الحكومية لم يسجل نسبة كبيرة وجاء بالتسلسل المرتبي الخامس ، إذ أشره (٢) مبحوثاً وبنسبة (٢,٣%) . وشكل وجدول التسلسل المرتبي (١٧) يوضحان ذلك :

شكل (١٧)

جدول (١٧) يوضح المصادر الأساسية التي يلجأ اليها رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها كما أشرها (٨٥) مبحوثاً

النتائج المحتملة للإيفاء بمتطلبات الأسرة لعدم كفاية الدخل الشهري	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
القيام بعمل إضافي	١	٥٥	%٦٤,٩
الاقتراض أو الحصول على مساعدة مالية من الأقارب أو الأصدقاء	٢	١٥	%١٧,٦
المدخرات	٣	٩	%١٠,٥
بيع بعض الممتلكات	٤	٤	%٤,٧
التسليف من البنوك الحكومية	٥	٢	%٢,٣
أخرى تذكر	.	.	.
المجموع		٨٥	%١٠٠

وعند السؤال عن الدخل الشهري الصافي او ما يسمى (الدخل الطموح) الذي يحتاجه المبحوثين للإيفاء باحتياجات أسرهم ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٦) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥,٣%) يحتاجون دخولاً شهرية تتراوح بين (٢٠٠-٣٩٩) ألف دينار ، و(٧١) مبحوثاً وبنسبة (٢٣,٧%) يحتاجون دخولاً شهرية تتراوح بين(٤٥٠-٦٩٩) ألف دينار ، و(٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٨,٧%) يحتاجون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٠٠-٧٤٩) ألف دينار ، و (١٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٤١,٨%) يحتاجون دخولاً شهرية تتراوح بين (٧٥٠-٩٩٩) ألف دينار ، و(٥) مبحوثاً وبنسبة (١,٦%) يحتاجون دخولاً شهرية تتراوح بين (١,٠٠٠,٠٠٠-١,٢٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، و(٤٠) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٣%) يحتاجون دخولاً

شهرية تتراوح بين (١,٢٥٠,٠٠٠- ١,٤٩٩,٠٠٠) مليون دينار ، ومبحوث واحد وبنسبة (٠,٣%) يحتاج دخلاً شهرياً يتراوح بين (١,٥٠٠,٠٠٠-١,٧٤٩,٠٠٠) مليون دينار ، و(١٤) مبحوثاً وبنسبة (٤,٧%) يحتاجون دخولاً شهرية تتراوح بين (١,٧٥٠,٠٠٠- ١,٩٩٩,٠٠٠) مليون دينار،و(٢)مبحوثاً وبنسبة(٠,٦%) يحتاجان دخلاً شهرياً(٢,٠٠٠,٠٠٠)مليون دينار فأكثر.

يتبين من هذه النسب الاحصائية أن الدخول الشهرية التي يتقاضاها المبحوثون والتي اشرنا إليها في الجدول (١٢) وإن كانت تتخطى الحد العالمي الأدنى للفقر إلا أنهم ما يزالون بحاجة للإيفاء بمتطلبات الحياة الأسرية ومتطلباتهم الشخصية كما مؤشر في النسب السابقة وهذا ما يسمى بالدخل الطموح للمبحوثين للإيفاء بالتزاماتهم . وشكل وجدول (١٨) يوضحان ذلك :

شكل (١٨)

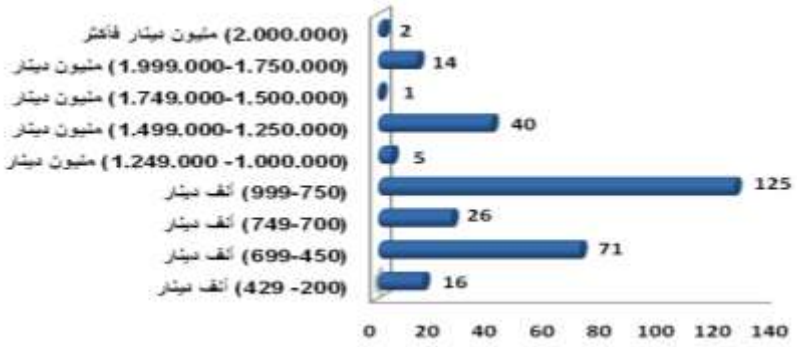

جدول (١٨) يوضح الدخل الشهري الصافي الذي تحتاجه الأسرة للإيفاء باحتياجاتها

الدخل الشهري الصافي الذي تحتاجه الأسرة	العدد	النسبة المئوية
(٢٠٠-٤٤٩) ألف دينار	١٦	%٥,٣
(٤٥٠-٦٩٩) ألف دينار	٧١	%٢٣,٧
(٧٠٠-٧٤٩) ألف دينار	٢٦	%٨,٧
(٧٥٠-٩٩٩) ألف دينار	١٢٥	%٤١,٨
(١,٠٠٠,٠٠٠-١,٢٤٩,٠٠٠) مليون دينار	٥	%١,٦
(١,٢٥٠,٠٠٠-١,٤٩٩,٠٠٠) مليون دينار	٤٠	%١٣,٣
(١,٥٠٠,٠٠٠-١,٧٤٩,٠٠٠) مليون دينار	١	%٠,٣
(١,٧٥٠,٠٠٠-١,٩٩٩,٠٠٠) مليون دينار	١٤	%٤,٧
(٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار فأكثر	٢	%٠,٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

أما فيما يتعلق بحجم الانفاق للأسرة شهرياً ، فقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن حجم الانفاق على السلع الغذائية جاء بالتسلسل المرتبي الأول ، إذ أشره (١٠٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٣٦%) ، وجاء بالتسلسل المرتبي الثاني في حجم الانفاق الوقود ، إذ أشره (١٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,٣%) ، فيما جاء بالتسلسل المرتبي الثالث الانفاق على الملابس ، إذ أشره (٤٣) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٣%) ، وفي التسلسل المرتبي الرابع جاء التدخين ، إذ أشره (٣٣) مبحوثاً وبنسبة (١١%) ، واحتلت الخدمات الأخرى التسلسل الأخير ، إذ أشرها (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٥,٤%) . وهذه النسب تمثل حجم الانفاق الافتراضي للمبحوثين ، وإذا أردنا أن نقيس مدى كفاية الدخل الشهري للمبحوثين نطرحه من حجم الانفاق الافتراضي الشهري ، فيظهر أن كفاية الدخل أو عجز ميزانية الأسرة عن تلبية احتياجاتها الشهرية وعندئذٍ نستطيع ان نصنف الدخول الشهرية إلى أدنى مستوى ومستوى متوسط ، ومستوى عالي . وشكل وجدول التسلسل المرتبي (١٩) يوضحان ذلك :

شكل (١٩)

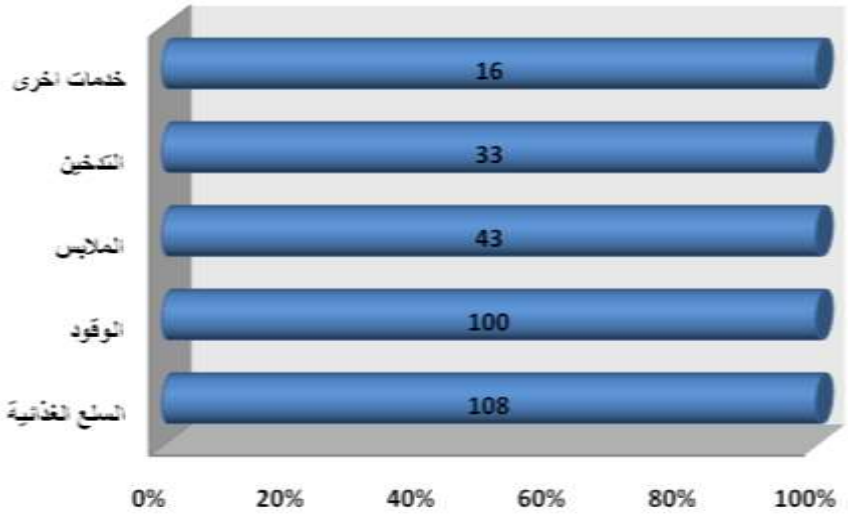

جدول (١٩) يوضح حجم الانفاق الشهري للأسرة

ميادين الانفاق	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
السلع الغذائية	١	١٠٨	%٣٦
الوقود	٢	١٠٠	%٣٣,٣
الملابس	٣	٤٣	%١٤,٣
التدخين	٤	٣٣	%١١
خدمات أخرى	٥	١٦	%٥,٤
المجموع		٣٠٠	%١٠٠

ولمعرفة مدى كفاية مفردات الحصة التموينية لحاجة الأسرة ، لأن كل أسرة عراقية تحصل على سلة غذاء تعتبر جزءاً من الدخل الشهري للأسرة ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٣٣) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (١١%) قد أجابوا بـ (نعم) ، و(٩٤) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٣%) أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) ، و(١٧٣) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٧%) قد اجابوا بـ (كلا) وهي نسبة عالية تدل على عدم كفاية مفردات الحصة التموينية لحاجة الأسرة . وشكل وجدول (٢٠) يوضحان ذلك :

شكل (٢٠)

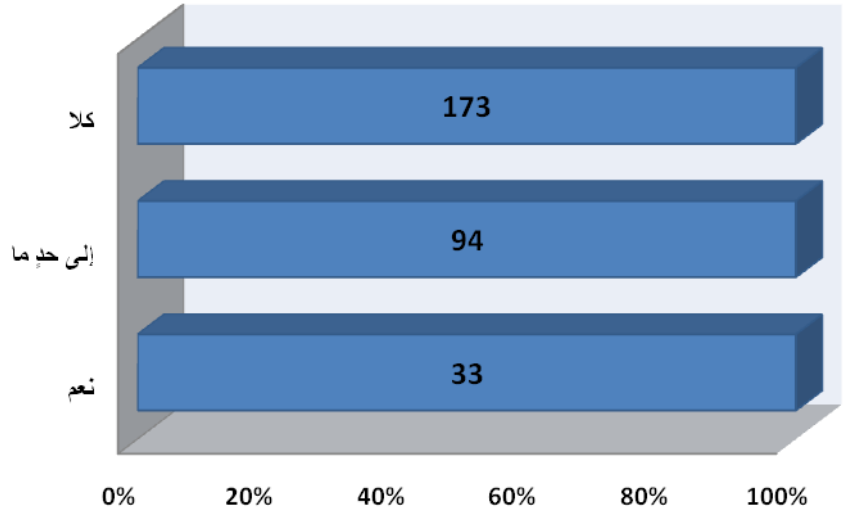

جدول (٢٠) يوضح مدى كفاية مفردات الحصة التموينية لحاجة الأسرة

الاجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٣	%١١
إلى حدٍ ما	٩٤	%٣١,٣
كلا	١٧٣	%٥٧,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ولمعرفة المبالغ التي تصرف شهرياً لتغطية النقص الموجود في مفردات الحصة التموينية للأسرة ، فقد أتضح أن هناك عدة فئات للصرف لتغطية هذا النقص، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٨٣) مبحوثاً من مجموع (١٧٣) مبحوثاً وبنسبة (٤٧,٩%) جاء بالتسلسل المرتبي الأول ، إذ ينفقون شهرياً ما يتراوح بين (١٥٠-٢٩٩)ألف دينار لتغطية النقص الموجود في مفردات الحصة التموينية ، و(٥٧) مبحوثاً وبنسبة (٣٢,٩%) جاءوا بالتسلسل المرتبي الثاني ،

إذ ينفقون مبالغ شهرية لتغطية النقص في مفردات الحصة التموينية أقل من (١٥٠) ألف دينار ، في حين أجاب (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٧%) أنهم ينفقون مبالغ تتراوح بين (٣٠٠- ٤٤٩) ألف دينار شهرياً ، في حين احتلت الفئات الباقية نسب قليلة لا تؤشر شيئاً ذو أهمية بالنسبة للانفاق على تغطية نقص مفردات الحصة التموينية ، إذ أجاب (٤) مبحوثاً وبنسبة (٢,٣%) بأنهم ينفقون أكثر من (٧٥٠) ألف دينار شهرياً وجاءوا بالتسلسل المرتبي الرابع ،و(٣) مبحوثاً وبنسبة (١,٧%) بالتسلسل المرتبي الخامس وينفقون من (٤٥٠-٥٩٩) ألف دينار شهرياً، وجاء بالتسلسل المرتبي الأخير مبحوث واحد وبنسبة (٠,٥%) إذ ينفق شهرياً مبلغاً يتراوح بين (٦٠٠-٧٤٩) ألف دينار . وشكل وجدول التسلسل المرتبي (٢١) يوضحان ذلك :

شكل (٢١)

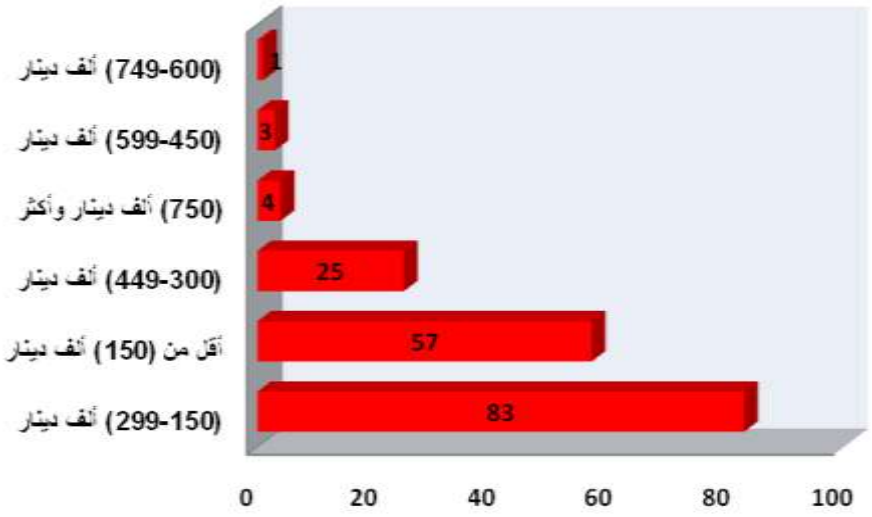

جدول (٢١) يوضح إجابات المبحوثين بشأن المبالغ التي تصرف لتغطية النقص الموجود في مفردات الحصة التموينية كما أشرها (١٧٣) مبحوثاً

المبالغ التي تصرف لتغطية النقص في الحصة التموينية	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
(١٥٠-٢٩٩) ألف دينار	١	٨٣	%٤٧,٩
أقل من (١٥٠) ألف دينار	٢	٥٧	%٣٢,٩
(٣٠٠-٤٤٩) ألف دينار	٣	٢٥	%١٤,٧
(٧٥٠) ألف دينار	٤	٤	%٢,٣
(٤٥٠-٥٩٩) ألف دينار	٥	٣	%١,٧
(٦٠٠-٧٤٩) ألف دينار	٦	١	%٠,٥
المجموع		١٧٣	%١٠٠

وعند السؤال عن الاعتقاد بأن عدم استقرار الأوضاع في البلد قد ادى إلى إنعكاسات سلبية على مستوى الدخل الشهري للمواطنين ، فقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن (٢٥٥) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٨٥%) قد أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٤٣) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٣%) ، أما الذين أجابوا بـ (كلا) فعددهم (٢) مبحوثاً وبنسبة (٠,٧%) .

يتبين من ذلك أن نسبة الذين أكدوا أن غياب الأمن والاستقرار أثر بشكل سلبي على مستوى الدخل الشهري للمواطنين كانت نسبتهم كبيرة جداً مما يدل على أن أحد أسباب تدني المستوى المعيشي للمواطنين وإنخفاض دخلهم الشهري وفي أحيان كثيرة إنعدام هذا الدخول لأصحاب الأعمال الحرة لإنعدام فرص العمل لهم . وشكل وجدول (٢٢) يوضحان ذلك :

شكل (٢٢)

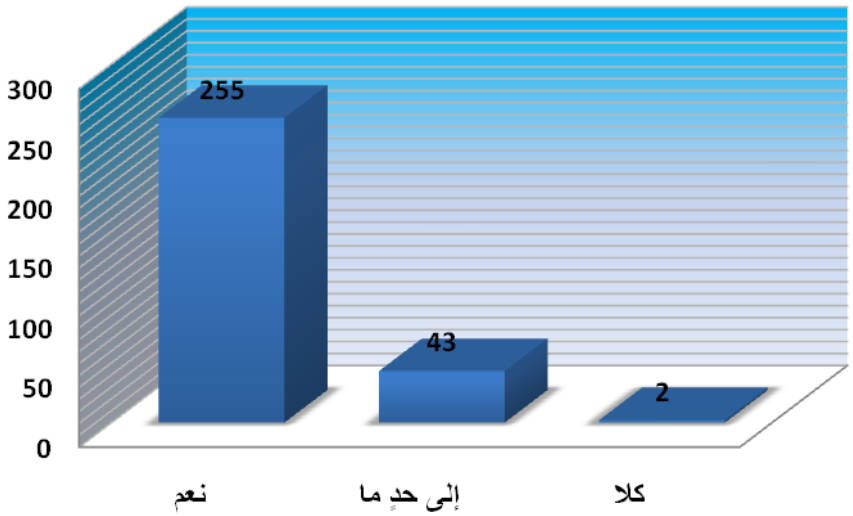

جدول (٢٢) يوضح إجابات المبحوثين بشأن إنعكاس عدم استقرار الأوضاع في البلد على مستوى الدخل الشهري للمواطنين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٥٥	%٨٥
إلى حدٍ ما	٤٣	%١٤,٣
كلا	٢	%٠,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ولمعرفة ما يمكن أن يؤدي إليه عدم استقرار الأوضاع من نتائج محتملة للتأثير السلبي على المستوى المعيشي للمواطنين ، فقد أتضح أن هناك عدة نتائج منها إنحسار حركة المواطنين ،

وقد جاء بالتسلسل المرتبي الأول ، إذ أشره (٩٠) مبحوثاً من مجموع (٢٥٥) مبحوثاً الذين اعتقدوا أن غياب الأمن والاستقرار يحدد حركة المواطنين مما ينعكس سلباً على المستوى المعيشي لهم وبنسبة (٣٥,٢%) ، ويؤدي عدم الاستقرار أيضاً إلى قلة توفر فرص العمل وخاصةً بالنسبة لأصحاب المهن الحرة والذين لا يملكون تحصيل دراسي يؤهلهم للعمل في دوائر الدولة ، وقد جاء بالتسلسل المرتبي الثاني ، إذ أشره (٦٢)مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٥%) ، وتعذر القيام بعمل إضافي لتحسين مستوى الدخل الشهري ، وقد جاء بالتسلسل المرتبي الثالث ، إذ أشره (٦١) مبحوثاً وبنسبة (٢٣,٩%) ، أما تعطل العديد من المشاريع الانتاجية والخدمية ، وقد جاء بالتسلسل المرتبي الرابع ، إذ أشره (٤٢) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٤%) فيما لم تظهر أي نسبة لاحتمالات أخرى . وشكل وجدول التسلسل المرتبي (٢٣) يوضحان ذلك :

شكل (٢٣)

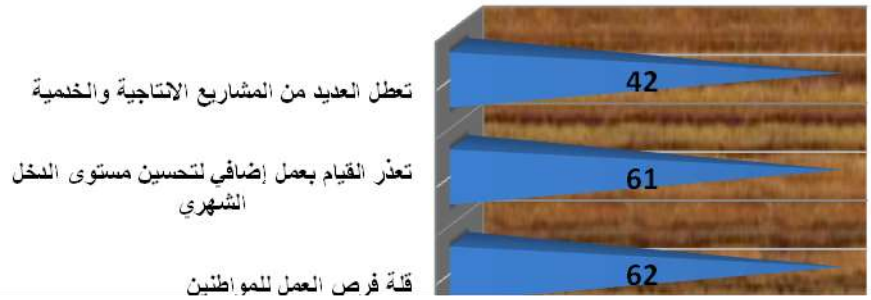

جدول (٢٣) يوضح النتائج المحتملة للتأثير السلبي لعدم استقرار الأوضاع في البلد على مستوى الدخل الشهري للمواطنين كما أشرها (٢٥٥) مبحوثاً

النتائج المحتملة للتأثير السلبي على مستوى الدخل الشهري	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
إنحسار حركة المواطنين	١	٩٠	%٣٥,٢
قلة فرص العمل للمواطنين	٢	٦٢	%٢٤,٥
تعذر القيام بعمل إضافي لتحسين مستوى الدخل الشهري	٣	٦١	%٢٣,٩
تعطل العديد من المشاريع الانتاجية والخدمية	٤	٤٢	%١٦,٤
أخرى تذكر	.	.	.
المجموع		٢٥٥	%١٠٠

ثانياً: مؤشر الصحة

لقد اشارت نتائج المسح الميداني بشأن الاعتقاد بالتأثيرات السلبية التي يتركها تردي الأوضاع الأمنية التي يمر بها البلد على مستوى أداء المؤسسات الصحية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها والتي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً خلال مدة الدراسة . وعليه فأن (٢٠٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٦٩,٣%) أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) ، والذين أجابوا بـ (كلا) فكان عددهم (١١) مبحوثاً وبنسبة (٣,٧%) .

يظهر من هذه النسب أن الذين أكدوا بأن المؤسسات الصحية ضعيفة جداً في أداء وظائفها التي تقدمها للمواطنين هم أعلى نسبة إلى حدٍ ما من الذين رفضوا ذلك معللين أسباب ذلك إلى غياب الأمن والاستقرار وإرتفاع أعمال العنف والحوادث الناجمة عنها وقلة المستشفيات التي تستوعب الحالات الناتجة عن هذه الأعمال وضعف إمكانية المؤسسات الصحية من ناحية الأجهزة والمعدات والأدوية في تقديم الخدمات الصحية . وشكل وجدول (٢٤) يوضحان ذلك :

شكل (٢٤)

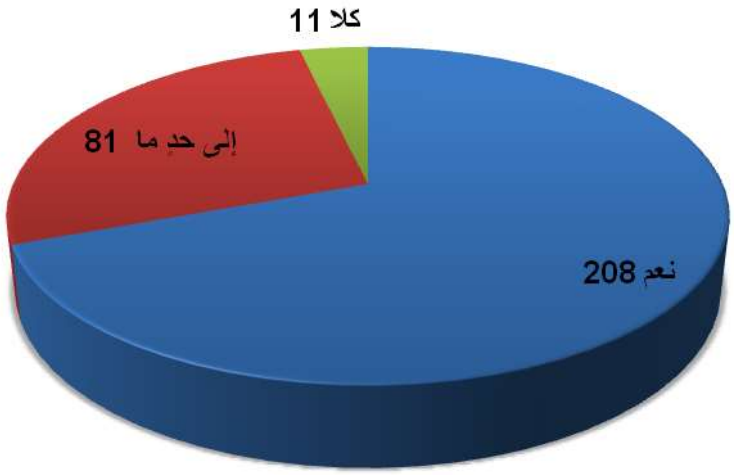

جدول (٢٤) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بالتأثيرات السلبية للأوضاع التي يمر بها البلد على مستوى أداء المؤسسات الصحية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٠٨	%٦٩,٣
إلى حدٍ ما	٨١	%٢٧
كلا	١١	%٣,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وعندما أردنا معرفة النتائج المحتملة للتأثيرات السلبية نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في البلد ، على مستوى أداء المؤسسات الصحية اليوم فقد أتضح أن هناك عدة إجابات حول ذلك منها ، فقدان أو افتقار بعض المؤسسات الصحية للأجهزة والمعدات الطبية المستخدمة في تقديم الخدمات الصحية ، وقد جاءت هذه الإجابة بالتسلسل المرتبي الأول ، إذ أشرها (٦٠) مبحوثاً من مجموع (٢٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٨%) ، وجاءت إجابة افتقار بعض المؤسسات الصحية للكثير من الأدوية التي تحتاجها في العلاج ، بالتسلسل المرتبي الثاني ، إذ أشرها (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٢%) ، وإجابة أن هجرة أعداد كبيرة من الأطباء إلى خارج القطر ، قد جاءت بالتسلسل المرتبي الثالث ، إذ أشرها (٤٠) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٢%) ، واجابة أن الضعف في قدرة وإمكانيات المؤسسات الصحية ، قد جاءت بالتسلسل المرتبي الرابع ، إذ أشرها (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٤%) ، في حين أن إجابة انتشار الكثير من الأمراض المزمنة ، جاءت بالتسلسل المرتبي الخامس ، إذ أشرها (١٠) مبحوثين وبنسبة (٤,٨%) ، أما إجابة زيادة في وفيات الأطفال الرضع أو ممن هم دون سن الخامسة من العمر ، وجاءت بالتسلسل المرتبي السادس ، إذ أشرها (٩) مبحوثين وبنسبة (٤,٣%) ، في حين أن إجابة زيادة نسبة الاجهاض والولادات المشوهة ، فقد جاءت بالتسلسل المرتبي السابع ، إذ أشرها (٥) مبحوثين وبنسبة (٢,٤%) ، وظهرت نسبة لاحتمالات أخرى وهي تدني رواتب الكوادر الطبية ، وجاءت بالتسلسل المرتبي الأخير ، وبنسبة (١,٩%) . وشكل وجدول التسلسل المرتبي (٢٥) يوضحان ذلك :

شكل (٢٥)

جدول (٢٥) يوضح إجابات المبحوثين بشأن النتائج المحتملة للتأثيرات السلبية نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في البلد على مستوى أداء المؤسسات الصحية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كما أشرها (٢٠٨) مبحوثاً

النتائج المحتملة لضعف أداء المؤسسات الصحية	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
فقدان أو افتقار بعض المؤسسات الصحية للأجهزة والمعدات الطبية المستخدمة في تقديم الخدمات الصحية	١	٦٠	%٢٨,٨
افتقار بعض المؤسسات الصحية الكثير من الأدوية التي تحتاجها في العلاج	٢	٥٠	%٢٤,٢
هجرة اعداد كبيرة من الأطباء إلى خارج القطر	٣	٤٠	%١٩,٢
ضعف في قدرة وإمكانيات المؤسسات الصحية	٤	٣٠	%١٤,٤
انتشار الكثير من الأمراض المزمنة	٥	١٠	%٤,٨
زيادة في وفيات الأطفال الرضع أو ممن هم دون سن الخامسة من العمر	٦	٩	%٤,٣
زيادة نسبة الاجهاض والولادات المشوهة	٧	٥	%٢,٤
أخرى تذكر (تدني رواتب الكوادر الطبية)	٨	٤	%١,٩
المجموع		٢٠٨	%١٠٠

وبشأن إمكانية المبحوثين من شراء الأدوية وتغطية نفقات العلاج في ضوء مستوى الدخل الشهري لهم ، فقد أظهرت النتائج أن (٨٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٣%) ، قد أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (١٨٧) مبحوثاُ وبنسبة (٦٢,٤%)، وكان عدد الذين نفوا ذلك (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣%) .

يتبين من هذه النسب بصورة عامة أن الذين لديهم الإمكانية في شراء الأدوية وتغطية نفقات العلاج أكثر من الذين لا يتمكنون من تلبية الاحتياجات الطبية والعلاج ويرجع ذلك إلى كون المبحوثين يمتلكون دخلاً شهرياً يتمكنون في حدوده من تلبية احتياجاتهم الطبية حتى وإن كان دون الطموح لأن الباحث قد رصد من خلال اجراء المقابلات مع المبحوثين أن لديهم أولويات في حجم الانفاق تتقدمها الاحتياجات الطبية والعلاج وتوفير الغذاء للأسرة أكثر من الاهتمامات الأخرى لهم . وشكل وجدول (٢٦) يوضحان ذلك :

شكل (٢٦)

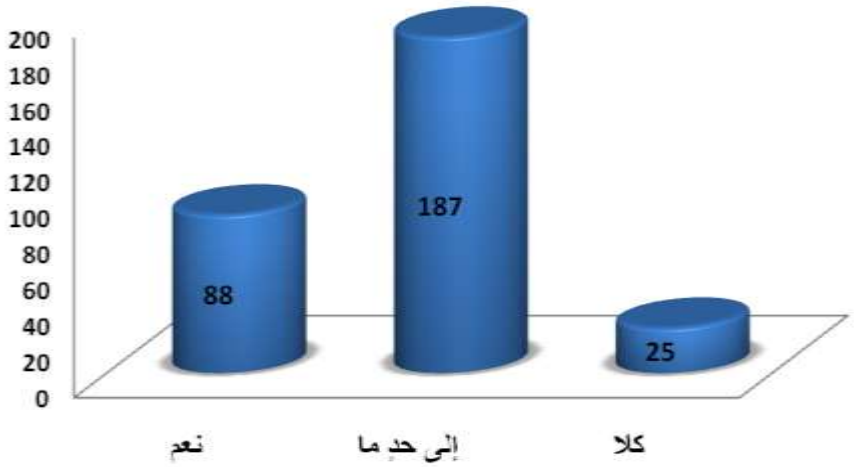

جدول (٢٦) يوضح إجابات المبحوثين بشأن إمكانية شراء الأدوية وتغطية نفقات العلاج في ضوء مستوى دخل الأسرة الحالي

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٨	%٢٩,٣
إلى حدٍ ما	١٨٧	%٦٢,٤
كلا	٢٥	%٨,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وبشأن الاعتقاد بأن سبب إرتفاع نسبة الوفيات بين فئات عمرية مختلفة وخاصةً بين الأطفال الرضع يعود إلى ضعف أداء المؤسسات الصحية، فقد اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٨٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٣%) ، قد اجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (١٦٤) مبحوثاً وبنسبة (٥٤,٧%) ، والذين نفوا ذلك فكان عددهم (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (١٦%) .

يتبين من هذه النسب أن الذين أكدوا أن سبب إرتفاع نسبة الوفيات بين فئات عمرية مختلفة وخاصةً بين الأطفال الرضع يعود إلى ضعف أداء المؤسسات الصحية ، نتيجة نقص المعدات والأجهزة الطبية الضرورية في العلاج وايضاً نقص الكثير من الأدوية التي تحتاجها في العلاج إضافة إلى حالات التلوث البيئي وانتشار الأمراض المزمنة بسبب الحروب التي مرت على بلدنا . وشكل وجدول (٢٧) يوضحان ذلك :

شكل (٢٧)

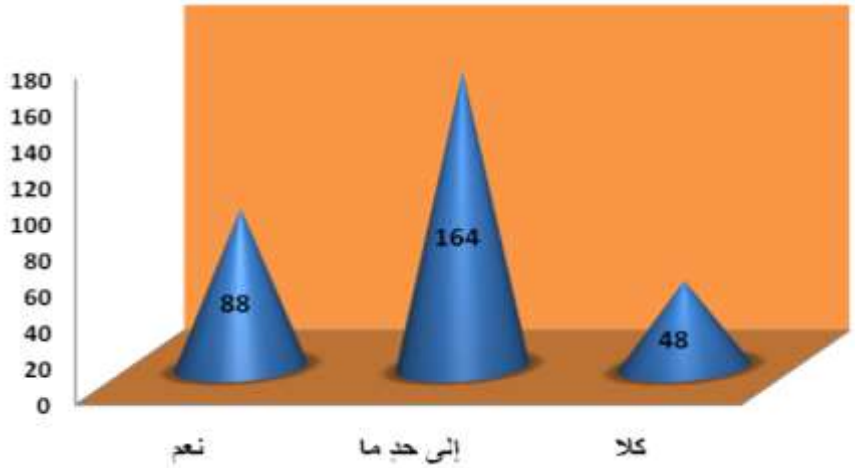

جدول (٢٧) يوضح إجابات المبحوثين حول الاعتقاد أن سبب إرتفاع نسبة الوفيات بين فئات عمرية مختلفة وخاصةً بين الأطفال الرضع يعود إلى ضعف أداء المؤسسات الصحية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٨	%٢٩,٣
إلى حدٍ ما	١٦٤	%٥٤,٧
كلا	٤٨	%١٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وعند السؤال عن اجراء التلقيحات الضرورية لأطفال اسر المبحوثين دون سن الخامسة من قبل مراكز الرعاية الصحية الأولية ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٢٧١) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) وبنسبة (٩٠,٣%) ، قد أجابوا بـ (نعم) ، و(٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٩,٧%) ، قد أجابوا بـ (كلا) .

ويتبين من ذلك أن نسبة الذين أكدوا باجراء التلقيحات الضرورية للأطفال دون سن الخامسة من العمر من قبل مراكز الرعاية الصحية الأولية هي أعلى من نسبة الذين نفوا ذلك ، وسبب ذلك أرجعوه إلى أنهم يسكنون في مناطق غير مستقرة أمنياً وتخوف الفرق الصحية على حياتهم من القيام بواجباتهم وتعرضهم للتهديد حالَ دون ذلك . وبعضهم ليس لديهم أطفال دون سن الخامسة من العمر. وشكل وجدول (٢٨) يوضحان ذلك :

شكل (٢٨)

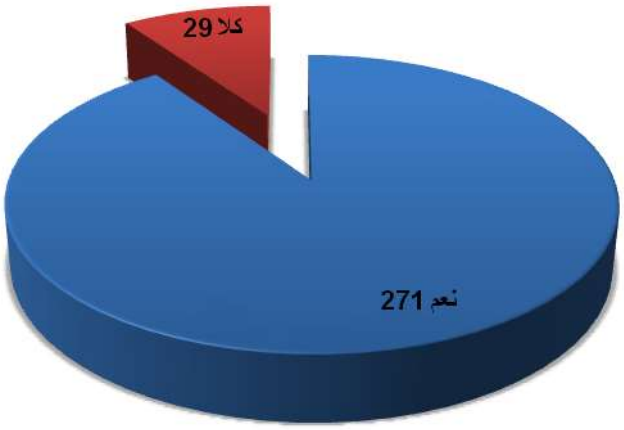

جدول (٢٨) يوضح إجابات المبحوثين حول اجراء التلقيحات الضرورية لأطفالهم دون سن الخامسة من العمر من قبل مراكز الرعاية الصحية الأولية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٧١	%٩٠,٣
كلا	٢٩	%٩,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ثالثاً: مؤشر التعليم

لقد اشارت نتائج المسح الميداني حول الاعتقاد بالتأثيرات السلبية التي يتركها تردي الأوضاع الأمنية التي يمر بها البلد على مستوى أداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها والتي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً خلال مدة الدراسة ، وعليه فأن (١٧٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٩,٣%) ، أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم (١٠٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) ، والذين أجابوا بـ (كلا) فكان عددهم (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٥,٧%) .

يظهر من هذه النسب أن الذين أكدوا بأن المؤسسات التعليمية ضعيفة في أداء وظائفها هم أعلى نسبة إلى حدٍ كبير من الذين رفضوا ذلك . ومن خلال قيام الباحث باجراء المقابلات مع المبحوثين توصل من خلال ذلك بأن أهم أسباب ضعف أداء المؤسسات التعليمية يرجع إلى غياب الأمن والاستقرار واستهداف العملية التربوية برمتها ، من استهداف الكفاءات العلمية من التدريسيين وحتى الطلبة قلة الدعم المادي والمعنوي لهذه المؤسسة الحيوية ، والتي تشكل احد المرتكزات الأساسية لنجاح عملية التنمية البشرية ليس في مجتمعنا وحسب ، إنما في أي مجتمع كان ،وقد سبقتنا مجتمعات كدول شرق آسيا التي وصلت إلى مستويات عالية من التنمية البشرية نتيجة اعتمادها التعليم محوراً للعملية التنموية والاهتمام بتطويره وجعله في متناول الجميع .وشكل وجدول (٢٩) يوضحان ذلك :

شكل رقم (٢٩)

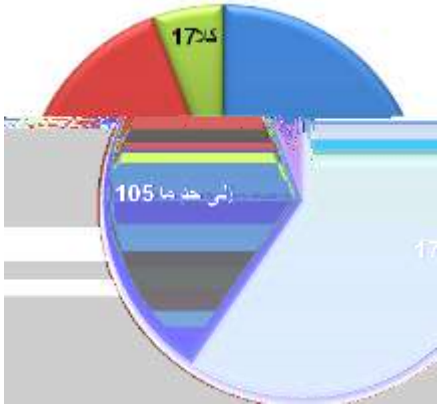

جدول (٢٩) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بالتأثيرات السلبية للأوضاع التي يمر بها البلد على مستوى أداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٨	%٥٩,٣
إلى حدٍ ما	١٠٥	%٣٥
كلا	١٧	%٥,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وفيما يخص معرفة الأسباب التي من الممكن أن تؤدي إلى ضعف أداء المؤسسات التعليمية من ناحية القيام بوظائفها ، فقد أتضح ان هناك عدة أسباب تؤدي إلى ذلك منها ، نتيجة أعمال العنف الدائرة والتي استهدفت التدريسيين والطلبة ، وقد جاء هذا السبب بالتسلسل المرتبي الأول ، إذ اشره (٩٠) مبحوثاً من مجموع (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٠,٥%) ، أما قلة الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية ، فقد جاء بالتسلسل المرتبي الثاني ، إذ أشره (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٢%) ، وعدم تطوير المناهج الدراسية ، فقد جاء بالتسلسل المرتبي الثالث ، إذ أشره (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٧%) ، أما قلة الدورات التدريبية والتطويرية للتدريسيين ، فقد جاء بالتسلسل المرتبي الرابع ، إذ أشره (١٠) مبحوثين وبنسبة (٥,٦%) ، في حين لم تظهر أي نسبة لاحتمالات أخرى . وشكل وجدول التسلسل المرتبي (٣٠) يوضحان ذلك :

شكل (٣٠)

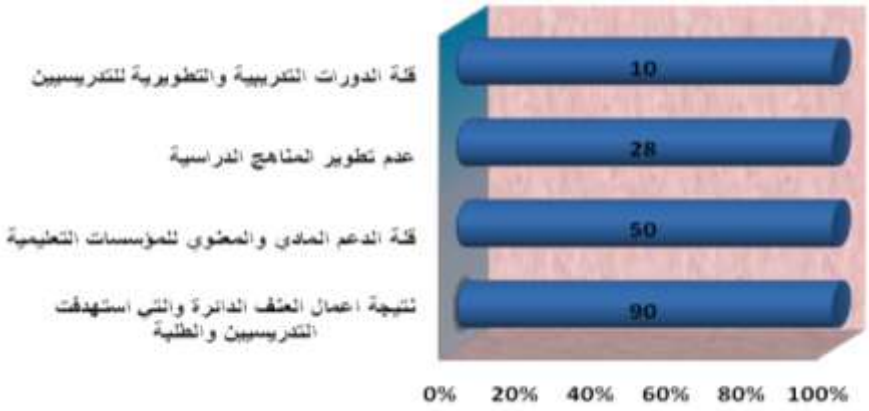

جدول (٣٠) يوضح إجابات المبحوثين بشأن النتائج المحتملة للتأثيرات السلبية نتيجة تردي الأوضاع الأمينة في البلد على مستوى أداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها كما أشرها (١٧٨) مبحوثاً

النتائج المحتملة لضعف أداء المؤسسات التعليمية	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
نتيجة أعمال العنف الدائرة والتي استهدفت التدريسيين والطلبة	١	٩٠	%٥٠,٥
قلة الدعم المالي والمعنوي للمؤسسات التعليمية	٢	٥٠	%٢٨,٢
عدم تطوير المناهج الدراسية	٣	٢٨	%١٥,٧
قلة الدورات التدريبية والتطويرية للتدريسيين	٤	١٠	%٥,٦
أُخرى تذكر	.	.	.
المجموع		١٧٨	%١٠٠

وبشأن الاعتقاد بأن (نسبة الالتحاق الصافي) [*] للأطفال في المدارس الأبتدائية وحتى التعليم الثانوي هل تتماشى مع القوانين والأنظمة التي توجب هذا الالتحاق . فقد أظهرت النتائج أن (٧٥) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٥%) ، قد أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) ، قد بلغ عددهم (٢٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٧٥%) . يظهر من ذلك أن الذين أكدوا بأن نسبة الالتحاق الصافي للأطفال في المدارس الأبتدائية وحتى التعليم الثانوي لا تتماشى مع القوانين والأنظمة التي توجب هذا الالتحاق ضمن الفئات العمرية لهم هم أعلى نسبة بكثير من الذين وافقوا على ذلك ، ويعود سبب ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلد وإرتفاع حالات التسرب من الدراسة نتيجة تخوف الأهالي على أطفالهم من عمليات الاختطاف أو التعرض للحوادث ، إضافة إلى تفشي ظاهرة عمالة الأطفال في الشوارع أو في أي أماكن أخرى لمساعدة عوائلهم بسبب تدني المستوى المعيشي لأسرهم وقلة فرص العمل لمن يعيلونهم ، مما تؤدي هذه الظاهرة إلى انتشار الجريمة وكثرة الانحرافات السلوكية ، لذلك فأن غياب الأمن والاستقرار في البلد قد أدى إلى مشاكل متشعبة مما إنعكس سلباً على أداء المؤسسة التربوية . وشكل وجدول (٣١) يوضحان ذلك :

[*] (نسبة الالتحاق الصافي) : تم التنويه إليها في المبحث الثالث من الفصل الأول للدراسة.

شكل (٣١)

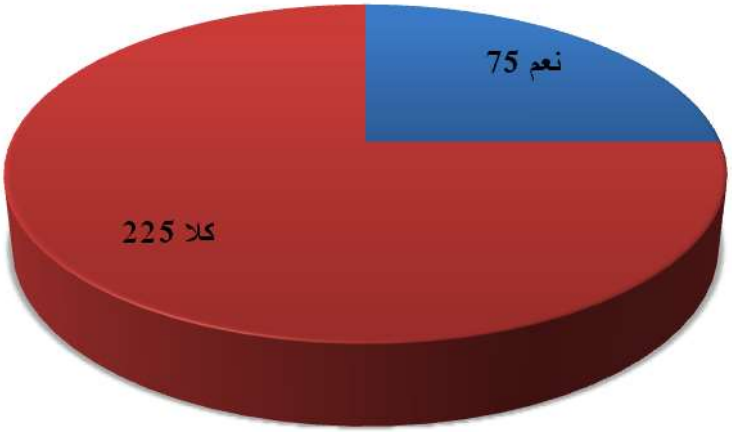

جدول (٣١) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد أن نسبة الالتحاق الصافي للأطفال في المدارس الأبتدائية وحتى التعليم الثانوي يتماشى مع القوانين والأنظمة التي توجب هذا الالتحاق

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٥	%٢٥
كلا	٢٢٥	%٧٥
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وبشأن الاعتقاد بأن تردي الأوضاع الأمنية وخصوصاً في مدينة بغداد تسبب بحالات تسرب الطلبة من الدراسة لكافة المراحل الدراسية وخاصةً بالنسبة للطالبات، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٢١٦) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٢%) ، قد أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) ، بلغ عددهم (٨٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٦,٧%) ، أما الذين أجابوا بـ (كلا) بلغ عددهم (٤) مبحوثين وبنسبة (١,٣%) .

يتبين لنا من هذه النسب أن الذين أكدوا بأن تردي الأوضاع الأمنية وخاصةً في مدينة بغداد تسبب بإرتفاع حالات التسرب من الدراسة لكافة المراحل الدراسية لاسيما بالنسبة للطالبات هم أعلة نسبة من الذين رفضوا ذلك ، ويرجع إلى الخوف من أعمال القتل العشوائي والمستهدف وحالات الاختطاف التي تستخدم لابتزاز المواطنين ومقايضتهم بابناءهم مقابل مبالغ مالية ، وانتشار عصابات الجريمة المنظمة التي تستغل غياب سلطة القانون وتردي الأوضاع الأمنية للقيام بأعمالهم الاجرامية إنعكس سلباً بدرجة كبيرة على سير العملية التربوية وإرتفاع حالات التسرب من الدراسة . وشكل وجدول (٣٢) يوضحان ذلك :

شكل (٣٢)

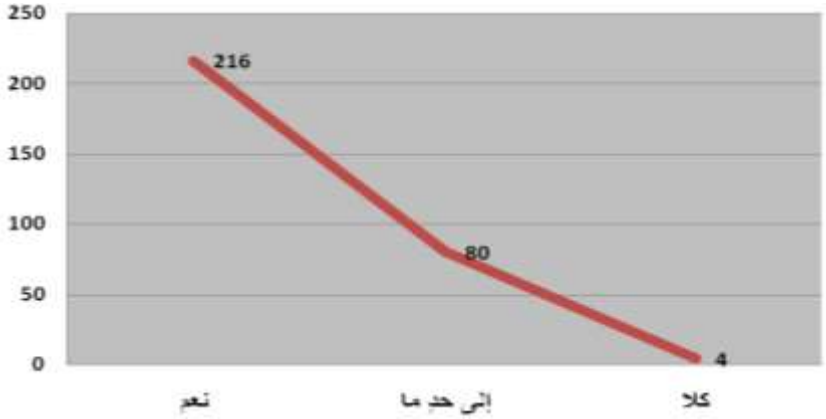

جدول (٣٢) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بأن تردي الأوضاع الأمنية وخاصةً في مدينة بغداد تسبب بحالات تسرب الطلبة من الدراسة لكافة المراحل الدراسية وخاصةً بالنسبة للطالبات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢١٦	%٧٢
إلى حدٍ ما	٨٠	%٢٦,٧
كلا	٤	%١,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ولمعرفة أن نسبة التمويل للمؤسسات التعليمية غير كافية للإيفاء باحتياجاتها الأساسية ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٢٤٤) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٨١,٣%) ، قد أجابو بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٥١) مبحوثاً وبنسبة (١٧%) ، وكان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٥) مبحوثاً وبنسبة (١,٧%) .

يتبين من هذه النسب أن الذين أكدوا بعدم كفاية نسبة التمويل للإيفاء بأحتياجات المؤسسات التعليمية ، هم أعلى نسبة من الذين رفضوا ذلك بنسبة كبيرة جداً ، مما إنعكس ذلك بصورة سلبية على مستوى أداء المؤسسات التعليمية . وشكل وجدول (٣٣) يوضحان ذلك :

شكل (٣٣)

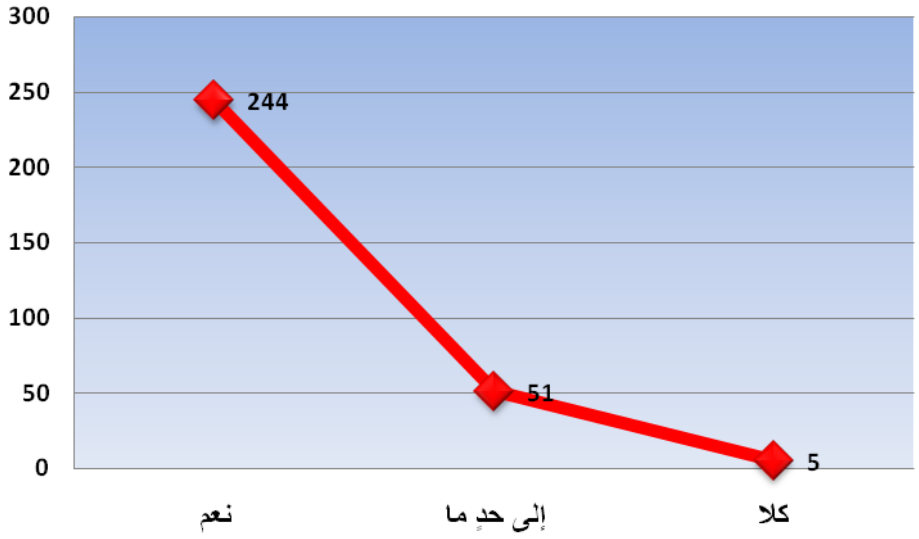

جدول (٣٣) يوضح إجابات المبحوثين بشأن عدم كفاية نسبة التمويل للمؤسسات التعليمية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٤٤	%٨١,٣
إلى حدٍ ما	٥١	%١٧
كلا	٥	%١,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ولمعرفة النتائج المحتملة لعدم إيفاء نسبة التمويل للمؤسسات التعليمية من نتائج سلبية على سير العملية التربوية ، فقد أتضحت نتائج محتملة عديدة منها تضخم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات التعليمية ، وقد جاء هذا الاحتمال بالتسلسل المرتبي الأول ، إذ أشره (١٩٦) مبحوثاً من مجموع (٢٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٨٠,٥%) ، وعدم ملاحظة حركة واضحة شملت بناء وترميم المدارس ، وجاء هذا الاحتمال بالتسلسل المرتبي الثاني ، إذ أشره (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (١١,٤%) ، وعدم ملاحظة تغيير في المناهج الدراسية بما يواكب التقدم العلمي المعاصر ، فقد جاء بالتسلسل المرتبي الثالث ، إذ أشره (١٢) مبحوثاً وبنسبة (٤,٩%) ، أما الضعف في قدرة وإمكانية المؤسسات التعليمية في أداء مهامها العلمية ، جاء بالتسلسل المرتبي الرابع ، إذ أشره (٨) مبحوثاً وبنسبة (٣,٢%) ، في حين لم تظهر أي نسبة لاحتمالات أخرى . وشكل وجدول التسلسل المرتبي (٣٤) يوضحان ذلك .

شكل (٣٤)

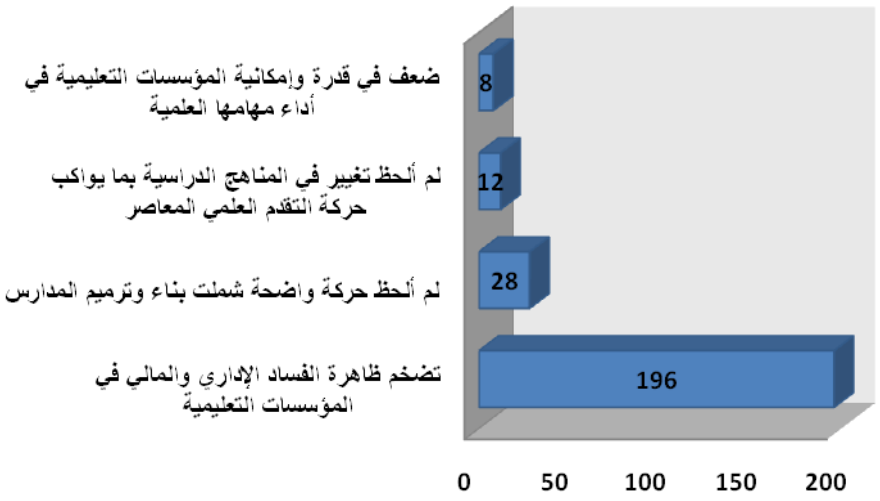

النتائج المحتملة للتأثير السلبي على سير العملية التربوية من عدم إيفاء نسبة التمويل للمؤسسات التعليمية	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
تضخم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات التعليمية	١	١٩٦	%٨٠,٥
لم ألحظ حركة واضحة شملت بناء وترميم المدارس	٢	٢٨	%١١,٤
ضعف في قدرة وإمكانية المؤسسات التعليمية في أداء مهامها العلمية	٤	٨	%٣,٢
اخرى تذكر	.	.	.
المجموع		٢٤٤	%١٠٠

المبحث الثالث

البيانات المتعلقة بالمؤشرات التنموية الثانوية للتنمية البشرية لوحدات عينة الدراسة

أولاً: مؤشر عدم توفر فرص العمل للمواطنين (البطالة)

لم تقتصر النتائج السلبية لغياب الأمن والاستقرار في البلد على المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية وهي (الدخل ، الصحة ، التعليم) بل إمتدت لتشمل المؤشرات التنموية الأخرى ومنها مؤشر البطالة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل الأمن والاستقرار وبغياب هذا العامل يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة بصورة كبيرة بين معظم فئات المجتمع وخصوصاً أصحاب المهن والأعمال الحرة والذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع ، مما ينعكس سلباً على حركة التنمية البشرية في القطر .

وأشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٢٧١) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٩٠,٣%) أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٥%) ، في حين أن (٤) من المبحوثين بنسبة (١,٢%) قد نفوا ذلك .

يتبين من هذه النسب أن لغياب الأمن والاستقرار آثار سلبية على توفر فرص العمل للمواطنين ، إذ بتردي الأوضاع الأمنية ترتفع نسبة البطالة بين فئات القوى العاملة في المجتمع مما يؤثر سلباً على حركة التنمية البشرية في القطر وهذا المؤشر يعدُّ أحد معوقات التنمية البشرية لأنها تحتاج إلى بيئة آمنة مستقرة لتحقيقها لكي تمتص هذه النسب المرتفعة من البطالة . وشكل وجدول (٣٥) يوضحان ذلك:

شكل (٣٥)

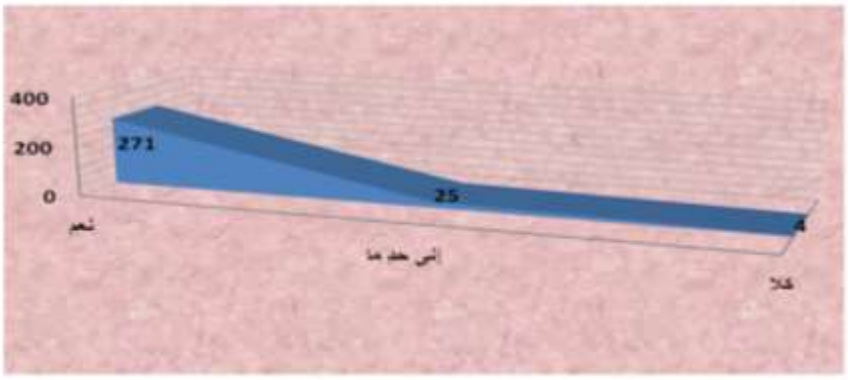

جدول رقم (٣٥) يوضح إجابات المبحوثين بشأن انعكاس ارتفاع نسبة البطالة بين فئات القوى العاملة سلباً في حركة التنمية البشرية في القطر

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	271	%٩٠,٣
إلى حدٍ ما	25	%٨,٥
كلا	4	%١,٢
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ولمعرفة أن تشجيع الاستثمار الأجنبي بأعتماد آليات كفوءة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مع تشجيع وتطزير الاستثمار الوطني يساعد في القضاء على ظاهرة البطالة في العراق . اشارت النتائج إلى أن (٢١٧) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٢,٣%) ،أجابوا بـ(نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٧%) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (١٨) مبحوثاً وبنسبة (٦%) .

يتبين من هذه النسب أن الذين أجابوا بـ (نعم) هم أعلى نسبة من الذين أجابوا بـ (كلا) مما يدل على أن تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية مع التأكيد على تشجيع وتطوير الاستثمار الوطني من العوامل المساعدة للقضاء على ظاهرة البطالة في القطر وامتصاص الأيدي العاملة ، وذلك كفيل باستتباب الأمن والاستقرار في البلد ، لتوفير بيئة آمنة مستقرة تساعد على إحداث التنمية البشرية في عموم القطر . وشكل وجدول (٣٦) يوضح ذلك :

شكل (٣٦)

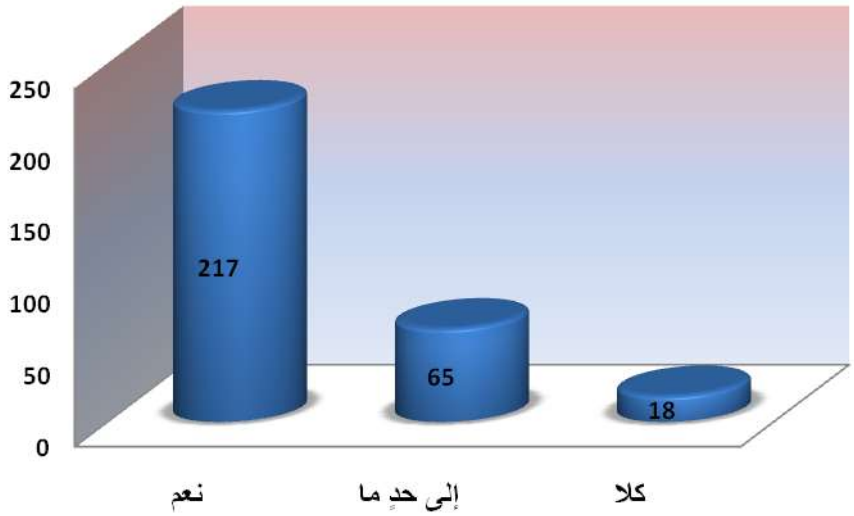

جدول (٣٦) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بأن تشجيع الاستثمار الأجنبي بأعتماد آليات كفوءة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مع تشجيع وتطوير الاستثمار الوطني يساعد في القضاء على ظاهرة البطالة في القطر

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢١٧	%٧٢,٣
إلى حدٍ ما	٦٥	%٢١,٧
كلا	١٨	%٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

أما عن ضرورة الاهتمام في خلق فرص عمل في القطاع الخاص بدلاً من العمل في القطاع العام للقضاء على ظاهرة البطالة ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٧١) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٧%) ، قد أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (كلا) فكان عددهم (١٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٤٣%) .

يتبين من هذه النسب أن الذين أجابوا بـ (نعم) هم اعلى نسبة قليلاً من الذين رفضوا ذلك ، وهذا يدل على ضرورة خلق فرص عمل في القطاع العام افضل من توفيرها في القطاع الخاص ، إلا أن آراء الخبراء في هذا المجال يؤكدون في هذا المجال على ضرورة خلق فرص عمل في القطاعين بإشراف الدولة لامتصاص نسب البطالة المرتفعة . وشكل وجدول (٣٧) يوضحان ذلك :

شكل (٣٧)

جدول (٣٧) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بأن خلق فرص عمل في القطاع الخاص بدلاً من العمل في القطاع العام للقضاء على ظاهرة البطالة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧١	%٥٧
كلا	١٢٩	%٤٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ثانياً: مؤشر سوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين

أشارت نتائج الدراسة الميدانية بأن سوء فهم المواطنين للحقوق والواجبات سواء تجاه أنفسهم أو تجاه مجتمعهم ووطنهم يشكل عائقاً كبيراً دون تحقيق تنمية بشرية ناجحة في القطر . وعليه فإن (١٧٠) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٣%) أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) كان عددهم (١٢١) مبحوثاً وبنسبة (٤٠,٣%) ، أما الذين أجابوا بـ (كلا) فكان عددهم (٩) مبحوثاً وبنسبة (٣%) .

يظهر من هذه النسب أن الذين أكدوا بأن سوء الفهم للحقوق والواجبات يعدُّ أحد معوقات إحداث تنمية بشرية ناجحة لأنها تتطلب عملية الفهم الصحيح لكل مواطن بأن يعرف ما له من حقوق تجاه نفسه ومجتمعه وما عليه من واجبات عليه أن يؤديها تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه وعند تحقق هذا الفهم يصبح إحداث التنمية ممكن وبصورة ناجحة . وشكل وجدول (٣٨) يوضحان ذلك :

شكل (٣٨)

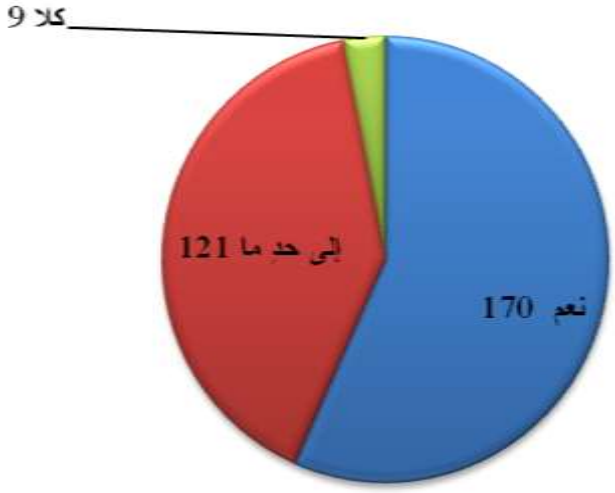

جدول (٣٨) يوضح إجابات المبحوثين بشأن سوء فهم المواطنين لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات يشكل عائقاً كبيراً لتحقيق تنمية بشرية ناجحة في القطر

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٠	%٥٦,٧
إلى حدٍ ما	١٢١	%٤٠,٣
كلا	٩	%٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وبشأن ضعف الشعور بالمواطنة هل ساهم في تردي الأوضاع الأمنية في البلد ما أدى إلى ضعف تحقيق عملية التنمية البشرية ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٨٧) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٦٢,٣%) أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (١٠٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٦,٤%) ، وكان عدد الذين رفضوا ذلك (٤) مبحوثاً وبنسبة (١,٣%) .

يتبين من هذا النسب أن الذين أكدوا بأن سوء فهم المواطنين لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات يشكل عائقاً كبيراً يحول دون تحقيق عملية التنمية البشرية هم أعلى نسبة من الذين رفضوا ذلك بنسبة عالية جداً ، وهذا يدل على ضعف دور المواطن للإسهام بتحقيق حياة الرفاهية التي تنشدها عملية التنمية عند تحقيقها بشكل ناجح وبمشاركة الجميع دون الاقتصار على المصالح الشخصية والآنية لأنها عملية تهدف مصلحة وخدمة جميع المواطنين واشراكهم بتحقيقها وخلاف ذلك يعدُّ هذا الفهم أحد معوقات التنمية البشرية . وشكل وجدول (٣٩) يوضحان ذلك .

شكل (٣٩)

جدول (٣٩) يوضح إجابات المبحوثين بشأن ضعف الشعور بالمواطنة هل ساهم في تردي الأوضاع الأمنية في البلد مما أدى إلى ضعف تحقيق عملية التنمية البشرية في القطر

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٨٧	%٦٢,٣
إلى حدٍ ما	١٠٩	%٣٦,٤
كلا	٤	%١,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وبشأن شعور المواطن العراقي بحالة الحرمان هي التي جعلته يتمسك بحقوقه في الحياة ويهمل واجباته أي عدم الوعي بما له وما عليه تؤدي إلى انعكاسات سلبية على حركة التنمية البشرية ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) كان عددهم (٢٤٩) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٨٣%) ، أما الذين أجابوا بـ (كلا) فكان عددهم (٥١) مبحوثاً وبنسبة (١٧%) .

يتبين من هذه النسب أن شعور المواطن العراقي بحالة الحرمان بسبب ما عاناه من ويلات الحروب والحصار الاقتصادي ، وعدم حصوله على حقوقه في العيش الكريم لعقد طويلة، وشعوره بحالة الحرمان الدائم ، جعله هذا الشعور يتمسك بما له من حقوق مهملاً ما عليه من واجبات ، وهذا ما أكده أغلب المبحوثين الذين كانت نسبتهم عالية جداً في تأكيد هذا الشعور قياساً إلى نسبة الذين رفضوا ذلك فقد كانت نسبتهم ضئيلة جداً ، مما إنعكس سلباً على حركة التنمية البشرية التي تتطلب الوعي الكامل من قبل المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. وشكل وجدول (٤٠) يوضحان ذلك :

شكل (٤٠)

جدول (٤٠) يوضح إجابات المبحوثين بشأن شعور المواطن العراقي بحالة الحرمان هي التي جعلته يتمسك بحقوقه في الحياة ويهمل واجباته أي عدم الوعي بما له وما عليه ذات آثار سلبية في حركة التنمية البشرية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٤٩	%٨٣
كلا	٥١	%١٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

ثالثاً: مؤشر عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية ، بشأن الاعتقاد بأثر الفهم الخاطىء لمعنى الحرية الخاصة للمواطنين له إنعكاسات سلبية على حركة التنمية البشرية ، إلى أن (٢٠١) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٦٧%) أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٩٦) وبنسبة (٣٢%) ، في حين ان (٣) من المبحوثين بنسبة (١%) قد نفوا ذلك .

يتبين من هذه النسب أن للفهم الخاطىء لمعنى الحرية الخاصة من قبل المواطنين له إنعكاسات سلبية على حركة التنمية البشرية ، بتأكيد نسبة عالية من المبحوثين ذلك مقارنة بنسبة ضئيلة جداً بالذين رفضوا ذلك . إذ أن عدم مراعاة الضوابط والمعايير الاجتماعية والقانونية في الممارسات الشخصية واستغلال حالة التدهور في الأوضاع الأمنية التي يمر بها البلد إنما تدل على عدم وعي المواطن بدوره في المجتمع ويؤدي سوء الفهم في التصرفات الشخصية إلى خلق مشاكل اجتماعية كثيرة لأن للحرية الخاصة ضوابط ومعايير يجب التمسك بها والتصرف باسلوب عقلاني وحضاري ينسجم وقيم المجتمع . وشكل وجدول (٤١) يوضحان ذلك :

شكل (٤١)

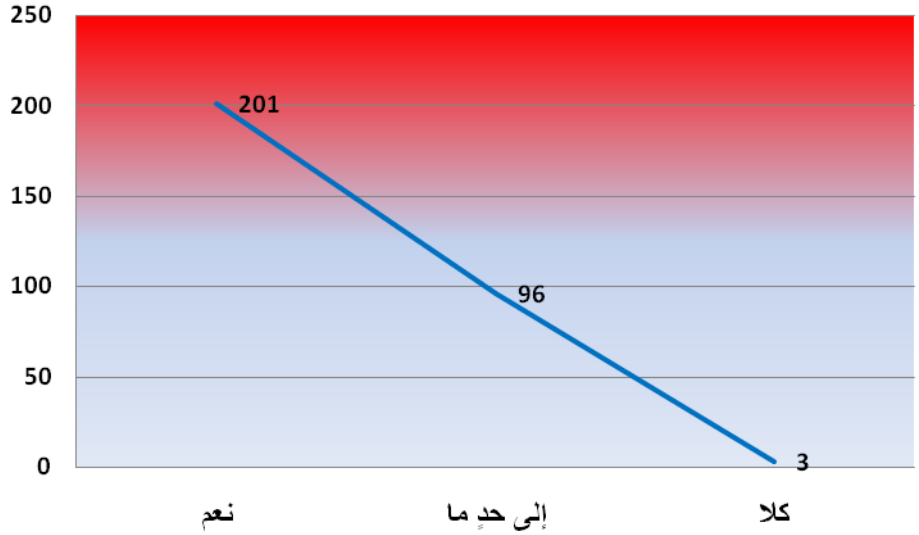

جدول (٤١) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بأثر الفهم الخاطئ لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين له انعكاسات سلبية في حركة التنمية البشرية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٠١	%٦٧
إلى حدٍ ما	٩٦	%٣٢
كلا	٣	%١
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

أما بشأن الاعتقاد بأن تحقيق الرفاهية للمواطنين (تنمية بشرية عالية) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفهم المواطن لمعنى الحرية الصحيح ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٧٩) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٧%) أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (١٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٦%) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (١٣) مبحوثاً وبنسبة (٤,٣%) .

ويتبين من ذلك أن نسبة المؤيدين هي أكبر من نسبة المعارضين بفارق كبير، لأن الفهم الصحيح من قبل المواطن لممارسة الحرية الخاصة والعامة يؤدي إلى نتائج إيجابية في المجتمع ويزيد من وعي المواطنين بأن دورهم الايجابي ذو فاعلية وارتباط وثيق نحو تحقيق حياة الرفاهية لجميع المواطنين لأن أساس نجاح وتحقيق أي تنمية يرتبط ارتباط مباشراً وفعالاً بمشاركة المواطنين الواعية بتحقيق هذا الهدف. وشكل وجدول (٤٢) يوضحان ذلك :

شكل (٤٢)

جدول (٤٢) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بأن تحقيق حياة الرفاهية للمواطنين (تنمية بشرية عالية) يرتبط ارتباط وثيقاً بفهم المواطن لمعنى الحرية الصحيح

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٩	%٥٩,٧
إلى حدٍ ما	١٠٨	%٣٦
كلا	١٣	%٤,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

رابعاً: مؤشر الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين :

إن تحقيق حالة الأمن والاستقرار في البلد تتطلب تظافر ومشاركة جميع المواطنين كل ضمن موقع مسؤوليته في المجتمع بدعم من الدولة ، لأن اتحاد الجهود غير الرسمية من قبل الجماهير مع جهود الدولة ذات الطابع الرسمي يؤدي إلى تحقيق بيئة مستقرة ومجتمع آمن ، مما يمهد الطريق لإحداث عملية التنمية البشرية بنجاح وتؤدي ثمارها لمصلحة الجميع . فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (١٦٨) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦%) أجابوا بـ (نعم)، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (٦٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٣%) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٧%) .

يتبين من هذه النسب أن نسبة المؤيدين هي أكبر من نسبة المعارضين ، مما يدل على أن تحقيق حالة الاستقرار أساسها المشاركة الجماهيرية الفعالة بين جميع الأوساط الشعبية منها والرسمية كل ضمن مسؤوليته في المجتمع مدعومة باسناد الدولة لهذا الدور مما يؤدي إلى تحقيق بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لإحداث عملية التنمية بصورة صحيحة وناجحة . وشكل وجدول (٤٣) يوضحان ذلك :

شكل (٤٣)

جدول (٤٣) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بأن تحقيق حالة الاستقرار في المجتمع تتطلب مشاركة المواطنين كل ضمن موقع مسؤوليته في المجتمع مما يمهد الطريق لإحداث عملية التنمية البشرية في القطر

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٦٨	%٥٦
إلى حدٍ ما	٦٧	%٢٢,٣
كلا	٦٥	%٢١,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وبشأن معرفة أن الفهم الخاطىء من قبل المواطنين لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة ساهم بشكل سلبي على عملية التنمية البشرية ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٧٢) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٣%) أجابوا بـ (نعم) ، اما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (١٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٠%) ، في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٨) مبحوثين وبنسبة (٢,٧%) .

يتبين من ذلك ان نسبة المؤيدين هي أكبر من نسبة المعارضين ، وهذا يدل على أن الفهم الخاطىء من قبل المواطنين لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة له آثار سلبية على إحداث التنمية البشرية في القطر . وشكل وجدول (٤٤) يوضحان ذلك :

شكل (٤٤)

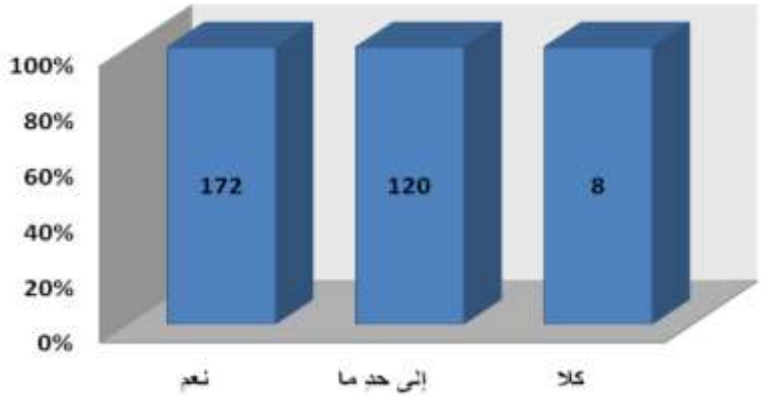

جدول (٤٤) يوضح إجابات المبحوثين بشأن الاعتقاد بأثر الفهم الخاطىء من قبل المواطنين لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين له انعكاسات سلبية في حركة التنمية البشرية في القطر

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٢	%٥٧,٣
إلى حدٍ ما	١٢٠	%٤٠
كلا	٨	%٢,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

وبشأن ما أدت إليه الأوضاع التي يمر بها البلد خلال السنوات الثلاثة المنصرمة نتيجة غياب الأمن والاستقرار إلى تضييق دائرة العلاقات الاجتماعية بين الأقارب والأصدقاء ، فقد اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٧٤) مبحوثاً من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً وبنسبة

(٥٨%) أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فكان عددهم (١١٦) بنسبة (٣٨,٧%) في حين أن الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (١٠) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) .

يتبين من هذه النسب أن نسبة المؤيدين هي أكبر من نسبة المعارضين ، مما يدل على أن تردي الأوضاع الأمنية في البلد خلال السنوات الثلاثة الماضية أدى إلى تضييق دائرة العلاقات الاجتماعية بين الأقارب والأصدقاء ، نتيجة إنحسار حركة المواطنين والخوف من توقع المجهول في أي لحظة واقتصرت حركتهم على توفير سبل المعيشة بنسبة أكبر من الاهتمام بتوثيق دائرة العلاقات الاجتماعية سواء بين الأقارب أو الأصدقاء ليس إلى درجة إنعدامها بشكل نهائي وإنما اقتصر التواصل على الحالات الضرورية جداً . وشكل وجدول (٤٥) يوضحان ذلك :

شكل (٤٥)

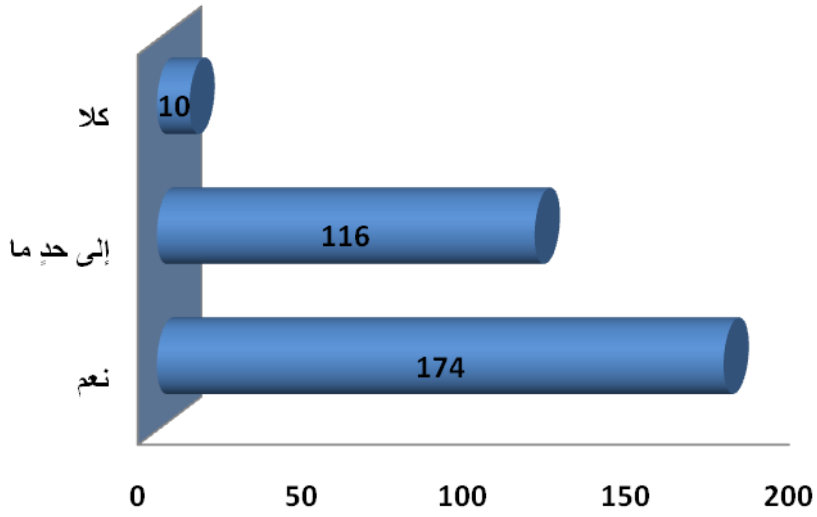

جدول (٤٥) يوضح إجابات المبحوثين بشأن ما أدت إليه الأوضاع التي يمر بها البلد خلال السنوات الثلاثة المنصرمة إلى تضييق دائرة العلاقات الاجتماعية بين الأقارب والأصدقاء

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٤	%٥٨
إلى حدٍ ما	١١٦	%٣٨,٧
كلا	١٠	%٣,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

خلاصة الفصل السادس :

تحتل البيانات الأساسية أهمية كبيرة في إغناء الدراسة بمعلومات خاصة تتعلق بحياة المبحوثين بصورة عامة ، مع ملاحظة الاختلافات الأساسية في الإجابات تبعاً لاختلاف النوع والعمر والموطن الأصلي للمبحوث والخلفية الاجتماعية والإنحدار الطبقي والحالة الاجتماعية والتحصيل الدراسي وعدد أفراد الأسرة والتخصص العلمي والمرتبة العلمية ومقدار الدخل الشهري وعائدية السكن ونوع الوحدة السكنية .

وعلاقة هذه البيانات بمؤشرات التنمية البشرية الأساسية وهي (الدخل،الصحة، التعليم) وعلاقتها كذلك بالمؤشرات التنموية الأخرى كـ (البطالة ، وسوء الفهم للحقوق والواجبات ، وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة ، الفهم الخاطىء للديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين) ، وهذا ما تضمنته فقرات هذا الفصل وعينة الدراسة .

تمهيـــد :

لقد تم تحديد فرضية عامة وسبع فرضيات فرعية في الفصل الخامس من الدراسة ، وأشتقت هذه الفرضيات من الجانب النظري للدراسة ، إذ أخضعت الفرضيات إلى الفحص والتجريب العلمي ميدانياً لغرض التأكد من مصداقيتها أو عدم مصداقيتها وفقاً لإجابات المبحوثين التي تم الحصول عليها ، فإذا كانت صحيحة بناءاً على النتائج الاحصائية التي تم التوصل إليها من المسح الميداني ، فإن الفرضية تثبت صحتها . أما إذا لم تتطابق النتائج الاحصائية مع مصداقية الفرضية فإن الفرضية ترفض .

وبعد ذلك تم وضع الاستنتاجات ثم التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن توضح كيفية التعامل مع المعوقات التي تواجه حركة التنمية البشرية في العراق وسبل مواجهتها لخلق بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لإحداث عملية التنمية البشرية للوصول إلى تحقيق حياة الرفاهية التي تخدم جميع المواطنين وتوفر لهم سبل العيش الكريم . وعليه فقد تكوّن هذا الفصل من :

أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة . ثانياً: الاستنتاجات .

ثالثاً: التوصيات . رابعاً: المقترحات .

أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة :

لقد تم أختبار جميع فرضيات الدراسة بعلاقتها بخمسة متغيرات مستقلة هي(النوع ، العمر ، الموطن الأصلي للمبحوث ، المرتبة العلمية ، مقدار الدخل الشهري) ، وسيرد ذلك عند مناقشة كل فرضية على حدة وبالتفصيل .

الفرضية الأولى : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والمستوى المعيشي للمواطنين (مستوى الدخل) " .

تشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٤٦) في عينة التنمية البشرية في العراق وبشأن العلاقة بين متغيري النوع وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري (مستوى الدخل) ، إلى أن (٨٥) مبحوثاً من كلا الجنسين وبنسبة (٢٨,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً أجابوا بـ (نعم) ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) قد بلغ عددهم (١٥٩) مبحوثاً من كلا الجنسين وبنسبة (٥٣%) في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هو (٥٦) مبحوثاً من الجنسين وبنسبة (١٨,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) ، علماً أن القيمة المعنوية (

مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,١٣) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وبشأن العلاقة بين متغيري العمر ومؤشر الدخل ، فقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٤٧) ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) ولمختلف الفئات العمرية قد بلغ (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٥٦) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٠٠) أي أن الارتباط بينهما كان عالياً (١٠٠%) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

أما العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين ومؤشر الدخل ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها من جدول (٤٨) ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وحسب مناطق سكناهم قد بلغ عددهم (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) (٥٦) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ،وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٩,٢) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,١٦)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

والعلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين ومؤشر الدخل ، اشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٤٩) ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبحسب مراتبهم العلمية قد بلغ عددهم (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) قد بلغ عددهم (١٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا)، (٥٦) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤٧) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦)،علماً أن القيمة

المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٠٠) أي أن الارتباط بين المتغيرين كان عالياً (١٠٠%) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

واشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٠) بشأن العلاقة بين متغيري الدخل الشهري للمبحوثين وإمكانية رب الأسرة للإيفاء بمتطلباتها من الدخل الشهري إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) والذين يختلفون في مقدار الدخل الشهري الذي يتقاضونه قد بلغ عددهم (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا)، (٥٦) مبحوثاً وبنسبة (١٨,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤٠) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة(٩٥%) وبدرجة حرية(١٠) علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المغيرين كانت (٠,٠٠٠) أي أن الارتباط بين المتغيرين كان عالياً (١٠٠%) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة . وبذلك يمكننا القول : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والمستوى المعيشي للمواطنين (مستوى الدخل) " .

الفرضية الثانية : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً " .

تشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥١) بشأن العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) من كلا الجنسين قد بلغ عددهم (١١) مبحوثاً وبنسبة (٣,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) ، في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هو (٢٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت(٦,٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٣) أي أن الاختبار يحقق فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية على مستويات ثقة (٩٠%، ٩٥%، ٩٧%) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

واشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٢) بشأن العلاقة بين متغيري العمر ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) من مختلف الفئات العمرية قد بلغ (١١) مبحوثاً وبنسبة (٣,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فقد بلغ عددهم (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) ، في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هو(٢٠٨) وبنسبة (٦٩,٤%).

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (١٦) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ،علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٣٢) وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وبشأن العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، فقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٣) ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وحسب مناطق سكناهم قد بلغ عددهم (١١) مبحوثاً وبنسبة (٣,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فقد بلغ عددهم (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٢٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٣) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٦)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٨١) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٤) بشأن العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، إلى ان الذين أجابوا بـ (نعم) وحسب مراتبهم العلمية قد بلغ عددهم (١١) مبحوثاً وبنسبة (٣,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) فقد بلغ عددهم (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) ، في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هو (٢٠٨) وبنسبة (٦٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي(كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (١٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥)على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦)، علماً أن القيمة المعنوية (

مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٥) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٥) بشأن العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وعلى اختلاف مقادير الدخول الشهرية التي يتقاضونها ، قد بلغ عددهم (١١) مبحوثاً وبنسبة (٣,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) ، في حين كان عدد الذين أجابوا بـ (كلا) هو (٢٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي(كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٢٧) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٠٣) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وبذلك يمكننا القول : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات الصحية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً " .

الفرضية الثالثة : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً " .

تشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٦) بشأن العلاقة بين متغيري النوع ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) من كلا الجنسين (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٥,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) من الجنسين بلغ عددهم (١٠٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) فقد بلغ عددهم (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,١٢)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٧) بشأن العلاقة بين متغيري العمر ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف فئاتهم العمرية قد بلغ عددهم (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٥,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٠٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٣١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٠٧) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وتشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٨) بشأن العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وحسب مناطق سكناهم قد بلغ عددهم (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٥,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٠٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٩) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠١) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٩) بشأن العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف مراتبهم العلمية قد بلغ عددهم (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٥,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٠٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٣٢) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦)، علماً أن القيمة المعنوية(

مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت(٠,٥٥) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

أما بشأن العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً ، فقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٠) إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف مقادير دخولهم الشهرية التي يتقاضونها فقد بلغ عدهم (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٥,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٠٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٤%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٠٠) أي أن الارتباط بينهما (١٠٠%) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وبذلك يمكننا القول :" توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار ودور المؤسسات التعليمية من ناحية الخدمات التي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً .

الفرضية الرابعة: " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم توفر فرص العمل (إرتفاع نسبة البطالة) بين المواطنين " .

تشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦١) في العلاقة بين متغيري النوع وإرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) من كلا الجنسين قد بلغ عددهم (٢٧١) مبحوثاً وبنسبة (٩٠,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٤) مبحوثين وبنسبة (١,٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(١)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط)بين المتغيرين كانت (٠,٠٤)،وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٢) في العلاقة بين متغيري العمر وإرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين ،إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف

فئاتهم العمرية قد بلغ عددهم (٢٧١) مبحوثاً وبنسبة (٩٠,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٤) مبحوثين وبنسبة (١,٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٥,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٤) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٧)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٦٤) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٣) في العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي وإرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وحسب مناطق سكناهم قد بلغ عددهم (٢٧١) مبحوثاً وبنسبة (٩٠,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٤) مبحوثين وبنسبة (١,٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٢,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٧,٨)على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٣)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٥٤) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٤) في العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية وإرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف مراتبهم العلمية قد بلغ عددهم (٢٧١) مبحوثاً وبنسبة (٩٠,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٤) مبحوثين وبنسبة (١,٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة (٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٧,٨) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٣)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٤) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول(٦٥) بشأن العلاقة بين مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وإرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبحسب مقادير دخولهم الشهرية التي يتقاضونها فقد بلغ عددهم (٢٧١) مبحوثاً وبنسبة

(٩٠,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٤) مبحوثين وبنسبة (١,٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (١٢) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١١) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٥) علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٣)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وبذلك يمكننا القول " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم توفر فرص العمل (إرتفاع نسبة البطالة) بين المواطنين " .

الفرضية الخامسة : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين " .

تشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٦) بشأن العلاقة بين متغيري النوع وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، إلى ان الذين أجابوا بـ (نعم) قد بلغ عددهم (١٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢١) مبحوثاً وبنسبة (٤٠,٤%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا)، (٩) مبحوثين وبنسبة (٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤,٤) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت(٠,١٠)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٧) بشأن العلاقة بين متغيري العمر وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) بمختلف فئاتهم العمرية قد بلغ عددهم (١٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢١) مبحوثاً وبنسبة (٤٠,٤%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بـ (كلا) ، (٩) مبحوثاً وبنسبة (٣%) .

وعند اجراء اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (١٧) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن

القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٢٥) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٨) بشأن العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبحسب مناطق سكناهم قد بلغ عددهم (١٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢١) مبحوثاً وبنسبة (٤٠,٤%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٩) مبحوثين وبنسبة (٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٧,٢) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن القيمة المعنوية(مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٢٩) وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وبشأن العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين ، اشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٩) إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) لمختلف المراتب العلمية قد بلغ عددهم (١٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢١) مبحوثاً وبنسبة (٤٠,٤%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٩) مبحوثين وبنسبة (٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢)،وجد أن القيمة المحسوبة كانت (١٦,١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٦)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠١)اي ان الارتباط بينهما (٩٩%) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة.

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧٠) إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف مقادير دخولهم الشهرية التي يتقاضونها قد بلغ عددهم (١٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٦%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢١) مبحوثاً وبنسبة (٤٠,٤%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٩) مبحوثين وبنسبة (٣%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المسحوبة كانت (٦,٩) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠) ، علماً أن القيمة

المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٧٣) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وبذلك يمكننا القول : " لا توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وسوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين " .

الفرضية السادسة : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين " .

تشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧١) بشأن العلاقة بين متغيري النوع وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) من كلا الجنسين قد بلغ عددهم (٢٠١) مبحوثاً وبنسبة (٦٧%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين اجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٩٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٣) مبحوثين وبنسبة (١%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت(٠,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٢)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٩١) ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول(٧٢) بشأن العلاقة بين متغيري العمر وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ، إلى أن الذين اجابوا بـ (نعم) من مختلف الفئات العمرية قد بلغ عددهم (٢٠١) مبحوث وبنسبة (٦٧%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين اجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٩٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٣) مبحوثين وبنسبة (١%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت(٢٤) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٤)،علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٣) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وعن العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ، اشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧٣) ، إلى ان الذين أجابوا بـ (نعم) وحسب مناطق سكناهم قد بلغ عددهم (٢٠١) مبحوث

وبنسبة (٦٧%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٩٦) مبحوثاُ وبنسبة (٣٢%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٣) مبحوثين وبنسبة (١%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ،وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٤,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٦٥)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول(٧٤)، عن العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف مراتبهم العلمية قد بلغ عددهم (٢٠١) مبحوث وبنسبة (٦٧%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٩٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%)، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٣) مبحوثين وبنسبة (١%) .

وعند اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٢٢,٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٦)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٠١)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧٥) بشأن العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ، إلى أن الذين اجابوا بـ (نعم) وبمختلف مقادير دخولهم الشهرية التي يتقاضونها قد بلغ عددهم (٢٠١) مبحوث وبنسبة (٦٧%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (٩٦) مبحوث وبنسبة (٣٢%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٣) مبحوثاً وبنسبة (١%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ،وجد أن القيمة المسحوبة كانت(١٨,٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٥)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وبذلك يمكننا القول : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وعدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين " .

الفرضية السابعة : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين " .

تشير نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧٦) عن العلاقة بين متغيري النوع والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) قد بلغ عددهم (١٧٢) مبحوثاً من كلا الجنسين وبنسبة (٥٧,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٠%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) بلغ عددهم (٨) مبحوثين وبنسبة (٢,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت(٧,٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٢)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٠٢)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧٧) عن العلاقة بين متغيري العمر والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) من مختلف الفئات العمرية قد بلغ عددهم (١٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٠%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) بلغ عددهم (٨) مبحوثاً وبنسبة (٢,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ،وجد أن القيمة المحسوبة كانت(١٥,١) وهي أصغر من القيمة الجدولية (٢٣,٦) على مستوى ثقة(٩٥%) وبدرجة حرية (١٤) ، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,٣٦)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧٨) عن العلاقة بين متغيري الموطن الأصلي للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية بوصفه اسلوباً جديداً للحياة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وحسب مناطق سكناهم قد بلغ (١٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٤%)من مجموع (٣٠٠) مبحوثاً ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٠%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٨) مبحوثاً وبنسبة (٢,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ، وجد أن القيمة المحسوبة كانت(٨,٨) وهي أصغر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٦) ، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت (٠,١٨)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية الدراسة .

وعن العلاقة بين متغيري المرتبة العلمية للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين ، فقد أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٧٩) إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف مراتبهم العلمية قد بلغ عددهم (١٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٠%) ،في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٨) مبحوثاً وبنسبة(٢,٦%).

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢) ،وجد أن القيمة المحسوبة كانت(١٢,٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية(٦)، علماً أن القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط) بين المتغيرين كانت(٠,٠٤)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وأشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٨٠) عن العلاقة بين متغيري مقدار الدخل الشهري للمبحوثين والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كأسلوب جديد للحياة بين المواطنين ، إلى أن الذين أجابوا بـ (نعم) وبمختلف مقادير دخولهم الشهرية التي يتقاضونها قد بلغ عددهم (١٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٤%) من مجموع (٣٠٠) مبحوث ، أما الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) بلغ عددهم (١٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٠%) ، في حين الذين أجابوا بـ (كلا) كان عددهم (٨) مبحوثاً وبنسبة (٢,٦%) .

وعند اجراء اختبار مربع كاي (كا٢)، وجد أن القيمة المحسوبة كانت(١٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية(١٨,٣) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (١٠)، علماً ان القيمة المعنوية (مقدار دلالة الارتباط)بين المتغيرين كانت(٠,٠٥)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة .

وعليه يمكننا القول : " توجد علاقة بين غياب الأمن والاستقرار والفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين".

ومن مجمل ذلك كله يمكننا القول : " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين غياب الأمن والاستقرار وبعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق " .

ثانياً: الاستنتاجات

من خلال دراستنا لموضوع التنمية البشرية في العراق خلال المدة من عام (٢٠٠٣-٢٠٠٥) فقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

١- أشارت نتائج الدراسة إلى ان غياب الأمن والاستقرار له إنعكاسات سلبية على جميع مفاصل الحياة في العراق ، بحيث اصبح بيئة غير مؤاتية لإحداث عملية التنمية البشرية بنجاح .

٢- إن العراق لا يشهد نمواً إقتصادياً حقيقياً سوى في قطاع النفط وبشكل متعثر وجعل ذلك القطاع مصدراً وحيداً للثروة لا يحقق أو يؤدي إلى تحقيق تنمية بشرية بالمعنى الصحيح.

٣- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين غياب الأمن والاستقرار وتدني المستوى المعيشي لمعظم فئات المجتمع العراقي ، وخاصةً الفئات التي تعتمد في معيشتها على الكسب اليومي كاصحاب المهن والأعمال الحرة لإنحسار حركة المواطنين وقلة فرص العمل .

٤- تعطل معظم المشاريع الانتاجية والخدمية نتيجة الخراب الذي طالها بسبب الحروب التي شهدها البلد ، وانكماش الحياة بشكل شبه كامل ، ممازاد من إرتفاع نسبة البطالة بين معظم فئات القوى العاملة بشكل كبير إنعكس سلباً على تدني المستوى المعيشي للمواطنين .

٥- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة عموماً مما تسبب بهدرٍ كبير في المال العام لتحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام وضياع فرص الاستفادة من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية في كافة الميادين.

٦- أشارت نتائج الدراسة بأن مستوى حجم الانفاق الشهري للأسرة العراقية للسلع الغذائية والوقود كانت له الأولوية بحيث فاق مستوى الدخل الشهري ، مما تسبب بعجز واضح بميزانية الأسرة ، أدى إلى عدم كفاية الدخل الشهري للإيفاء بمتطلباتها الأساسية ، نظراً لعدم كفاية مفردات الحصة التموينية (سلة الغذاء) لحاجة الأُسر وشحة الوقود وغلاء الأسعار ثانياً ولعدم وجود الرقابة الحكومية الصارمة ، على الرغم من تحسن رواتب الموظفين وأصحاب الدخول الثابتة .

٧- انتشار الفوضى واللانظام وضعف سيطرة القانون وعدم فرض هيبة الدولة.

٨- ضعف دور الدولة في توفير الخدمات من ماء وكهرباء ووقود ومجاري الصرف الصحي ... الخ ، ساهم في تردي الوضع الأمني وعدم الاستقرار في البلد خاصةً في مدينة بغداد .

٩- عدم وضوح السياسات الاقتصادية للقطر مع غياب التخطيط السليم للمشاريع التنموية .

١٠- غياب ثقافة التنمية على مستوى المجتمع وضعف روح المشاركة الجماهيرية.

١١- اغتراب المواطن عن اجهزة الدولة وعدم وجود رؤية واضحة لإتجاه الاقتصاد العراقي المستقبلي .

١٢- إزدياد نسبة الفقراء وانتشار ظاهرة التسول لإرتفاع نسبة البطالة بين عموم فئات المجتمع ، وأدى تردي الأوضاع الأمنية إلى عجز اصحاب الدخول الثابتة من مزاولة أعمال إضافية لتحسين مستوى دخولهم الشهرية ، وأيضاً إزدياد نسبة الجرائم وتفاقم المشاكل الاجتماعية بشكل مضطرد .

١٣- هجرة أعداد كبيرة من الأطباء الكفوئين وأصحاب المهارات ورؤوس الأموال خارج القطر بحثاً عن بيئة آمنة مستقرة .

١٤- إن التحول الاقتصادي الهائل الذي اقام أسسه النظام الرأسمالي الغربي ، بأن الشركات متعددة الجنسية بأجهزتها القوية ونفوذها الواسع ، وبواسطة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة ، قد اصبحت المسيطر الحقيقي على الوضع الاقتصادي وايضاً السياسي بدول العالم ، مما أدى إلى إضعاف نفوذ الدولة تحت ضغط النظام الرأسمالي ، تخلت الدول النامية عن العديد من مهامها ، وإرتفاع نسب البطالة فيها .

١٥- إدارة المؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات الصحية من قبل اشخاص غير كفوئين مما أدى إلى ضعف الشعور بالمسؤولية واستغلال المناصب لتحقيق منافع فئوية وشخصية ، منها سرقة الأدوية والعلاجات الطبية وبيعها في الأسواق بأسعار مضاعفة مما تسبب بضعف أداء هذه المؤسسات .

١٦- قيام موظفي هذه المؤسسات بتهويل الروتين عند مراجعة المواطنين لها وتعذرهم بتدني رواتبهم لاستغلال المواطنين مادياً .

١٧- إرتفاع حالات الاجهاض والولادات المشوهة نتيجة التلوث البيئي وتلوث المياه لفقدان وافتقار المؤسسات الصحية للأجهزة والمعدات الطبية اللازمة في تقديم الخدمات الصحية.

١٨- تدني مستوى الدخل للمواطنين وعدم تمكنهم من شراء الأدوية والعلاج على نفقتهم الخاصة مما زاد من الأعباء على كاهلهم وتسبب نوعاً ما بضعف أداء المؤسسات الصحية .

١٩- ضعف الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة للمؤسسات الصحية إضافة إلى ضعف الكوادر الطبية الموجودة حالياً لهجرة العقول العلمية وارتفاع وتيرة العنف وازدياد اعداد

القتلى والجرحى نتيجة الحوادث اليومية أدى إلى استنزاف إمكانيات المؤسسات الصحية لعلاج هذه الحالات .

٢٠- إن غياب الأمن والاستقرار أدى إلى ضعف إمكانية المؤسسات الصحية للقيام بالوظائف المناطة بها والتي تقدمها للمواطنين كماً ونوعاً .

٢١- إن غياب الأمن والاستقرار في البلد وخاصةً في مدينة بغداد أدى إلى استهداف التدريسيين والاكاديميين والطلبة على حدٍ سواء مما زاد من حالات تسرب الطلبة من الدراسة لكافة المراحل الدراسية وخاصةً بالنسبة للطالبات.

٢٢- قلة المدارس والجامعات وعدم بناء مدارس جديدة سوى القيام بأعمال ترميم سطحية للمدارس القديمة وعدم تغيير وتطوير في المناهج الدراسية بما يواكب حركة التقدم العلمي الحاصل في دول العالم .

٢٣- ضعف نسبة التمويل للمؤسسات التعليمية التي تعتبر غير كافية لتوفير المستلزمات الأساسية للعملية التربوية من مختبرات ووسائل إيضاح وأجهزة اتصالات حديثة (انترنيت) داخل هذه المؤسسات .

٢٤- عدم تطوير كفاءة الملاكات التدريسية من خلال اشراكهم بدورات علمية تدريبية وتطويرية لرفع مستوى أداءهم وكفاءتهم للإسهام في تقدم الحركة التربوية في القطر .

٢٥- عدم تقديم الدعم المادي للطلبة بصورة عامة ، والمتعففين منهم بصورة خاصة لمساعدتهم على الاستمرار في الدراسة والتحصيل العلمي المتواصل مما يسهم في تقليص نسب التسرب من الدراسة .

٢٦- قلة البعثات والزمالات الدراسية إلى خارج القطر ، وإنعدام التبادل العلمي والثقافي بين الجامعات العراقية وجامعات الدول العربية ودول العالم للاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في مجال التعليم .

٢٧- عدم تشريع قوانين جديدة تخدم الاستثمار في العراق ، وقانون الاستثمار الأجنبي الذي شرع أخيراً يخدم مصلحة المستثمر الأجنبي لدرجة كبيرة .

٢٨- أكدت نتائج الدراسة أن مبررات الخصخصة رغم أهميتها نظرياً واقتصادياً ، إلاّ أننا نقول بأن خصخصة الاقتصاد العراقي ستكون تحت مبررات ومسوغات داخلية وخارجية ، وهذه الأخيرة تتمثل بالضغوطات الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية لأن أحد دوافعها في دخول العراق يكمن في خصخصة الاقتصاد العراقي التي ستمارسها المؤسسات الاقتصادية الدولية على العراق .

٢٩- عدم تشجيع وإدامة الصناعات الوطنية واهمالها مما إنعكس سلباً على عملية التنمية وإنعدام الدعم للقطاع الخاص مما أدى كل ذلك إلى زيادة نسبة البطالة في البلد .

٣٠- أشارت نتائج الدراسة إلى أن ضعف الشعور بالمواطنة وعدم تعزيز الروح الوطنية وإنعدام الثقة بين المواطن والدولة قد ساهم في تردي الأوضاع الأمنية مما إنعكس سلباً على حركة التنمية البشرية في القطر .

٣١- ضعف دور الأعلام المحلي في نشر الوعي بمؤشرات التنمية البشرية الأخرى بين فئات المجتمع المختلفة والفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين ضمن القوانين والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع والتي كانت لها إنعكاساتها السلبية على حركة التنمية البشرية في القطر لتردي الأوضاع الأمنية بشكل سيء وإنعدام سلطة القانون .

٣٢- ضعف دور الأعلام المحلي في نشر الوعي الصحيح بمفهوم الديمقراطية بوصفه أسلوباً جديداً للحياة بين المواطنين والفهم الخاطىء لهذا المفهوم يشكل عائقاً أمام تحقيق أي تنمية في البلد

٣٣- أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأوضاع التي يمر بها البلد خلال مدة الدراسة أدت إلى تضييق دائرة العلاقات الاجتماعية بين الأقارب والأصدقاء .

٣٤- أكدت نتائج الدراسة بأن ما حدث في البلد خلال مدة الدراسة لا يرقى إلى أن نطلق عليه اسم تنمية بشرية حقيقية ، غير أنه عبارة عن مؤشرات تنموية طفيفة شملت ترميم المدارس وبناء قسم منها وتحسين رواتب الموظفين وهذا لا يدل على وجود تنمية بشرية ناجحة في العراق خلال هذه المدة .

٣٥- أشارت نتائج الدراسة إلى ان هناك تطور ملحوظ في تنمية الأقاليم بالنسبة للمحافظات وإقامة عدة مشاريع تنموية صغيرة فيها .

٣٦- إن تحقيق حالة الأمن والاستقرار تتطلب مشاركة المواطنين كل ضمن موقع مسؤوليته في المجتمع بالتكاتف مع الدولة ، مما يمهد الطريق إلى خلق بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لإحداث عملية التنمية البشرية في القطر بشكل ناجح وتحقيق حياة الرفاهية التي توفر كل متطلبات العيش الكريم لكل المواطنين على حدٍ سواء .

ثالثاً: التوصيات

قام الباحث بوضع مجموعة من التوصيات من أجل أن تكون دراسة (التنمية البشرية في العراق) مفيدة وذات أهمية علمية ، والتي من شأنها الحد أو التقليل من الآثار السلبية التي يتركها غياب الأمن والاستقرار على إحداث عملية التنمية البشرية في العراق ، وتمثلت هذه التوصيات بالآتي :

١- **توصيات في مجال تحسين المستوى المعيشي للمواطنين (إرتفاع مستوى الدخل) :**

أ- على الدولة الالتزام بسياسة اقتصادية متوازنة يتم فيها التكامل بين القطاعين العام والخاص لإمتصاص النسب العالية للبطالة

ب- تنشيط شبكة الحماية الاجتماعية بحيث تشمل كل العاطلين عن العمل والأُسر الفقيرة ، بما يوفر لهم الحد الآدنى من مستويات المعيشة .

جـ - إعادة الحياة إلى المصانع والمشاريع الانتاجية والخدمية التي أُغلقت ودمّرت بسبب الحرب لتشغيل الأيادي العاطلة عن العمل والقضاء على البطالة .

د- تشجيع المشاريع الفردية ودعمها مادياً ومعنوياً من قبل الدولة.

ك- على الدولة تكريس حالة الأمن الإنساني بمعناه الشامل .

ق- يجب على الدولة توفير الخدمات العامة للمواطنين كالكهرباء والوقود والمياه المأمونة ومفردات الحصة التموينية والخدمات الصحية والتعليمية مما يساعد المواطنين ويرفع عن كاهلهم أعباء ثقيلة .

ن- تنشيط شبكة التنمية الاجتماعية لأداء دورها المعرفي والأعلامي .

هـ - يتوجب على الدولة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لمساندتها وتقديم العون للأسر الفقيرة وتوفير فرص العمل لهم .

و- زيادة الرواتب ورفع سعر العملة المحلية ومراقبة أسعار المواد عموماً ومحاسبة المقصرين بشدة للقضاء على ظاهرة التضخم في البلد .

ي- بعد أن وقّع العراق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فأن على الحكومة البدء بإتخاذ اجراءات تطبيقية حازمة للقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري ومنع الهدر في المال العام .

٢- التوصيات الخاصة بعمل المؤسسات الصحية :

أ- الاستفادة من الكوادر الطبية الكفوءة في إدارة المؤسسات الصحية والعمل فيها وتقديم الحوافز لكافة العاملين في هذه المؤسسات لمعالجة ضعف الأداء.

ب- تشكيل لجان خاصة داخل هذه المؤسسات لمراقبة عمل المسؤولين ومنع تسرب أو سرقة الأدوية ومحاسبة المقصرين .

جـ - تحسين رواتب الكوادر الطبية عموماً ، وتطوير إمكانياتهم الطبية بأستخدام التقنيات الحديثة ومن خلال اشراكهم بدورات تطويرية لرفع مستوى كفاءتهم وأداءهم .

د- زيادة نسبة التمويل للمؤسسات الصحية من قبل الحكومة وتوفير الأدوية والمعدات والأجهزة الطبية اللازمة في تقديم مختلف الخدمات الصحية للمواطنين كماً ونوعاً .

هـ - توفير الخدمات الصحية بكافة أنواعها ولجميع شرائح المجتمع وبأسعار رمزية .

٣- التوصيات الخاصة بعمل المؤسسات التربوية :

أ- إعادة بناء المدارس المهدمة وتوفير الخدمات فيها وانشاء مدارس وكليات وأقسام علمية جديدة في عموم القطر لاستيعاب عدد الطلبة بشكل علمي يساعد في فهم المادة العلمية المعطاة لهم على أن لا يزيد عدد الطلبة في الشعبة الواحدة عن (٢٥) طالب كحد نموذجي عالمي .

ب- إعادة تأهيل الجهاز التعليمي بما في ذلك الإدارات .

جـ - إيجاد بيئة إجتماعية آمنة .

د- توفير الحماية اللازمة للتدريسيين والطلبة داخل المؤسسات التعليمية مما يسهم في استمرارية الدوام فيها وزيادة العطاء العلمي ، وتحسين رواتبهم أسوة بإقرانهم في دول الجوار .

ح- زيادة نسبة التمويل لهذه المؤسسات بما يخدم العملية التربوية من توفير جميع المستلزمات الأساسية من مختبرات ووسائل إيضاح ووسائل اتصالات حديثة للارتقاء بمستوى التعليم في العراق بما يتناسب ومعطيات العصر .

خ- تطوير المناهج الدراسية لكافة المراحل بشكل علمي متطور يواكب حركة التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في دول العالم والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال لتجنب الاخطاء وتلافيها .

ط - دراسة الحالة المعاشية للطلبة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم لمساعدتهم على إكمال تحصيلهم الدراسي ومعالجة نسب التسرب من التعليم .

ك- تطوير كفاءة الهيئات التدريسية عن طريق فتح دورات تدريبية وتطويرية باستخدام التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة على أن تكون هذه الدورات داخل هذه المؤسسات لتدهور الوضع الأمني .

ل- توفير وسائل الاتصال الحديثة (خدمة الانترنيت) للطلبة داخل المؤسسات التعليمية مجاناً لتطوير قابلياتهم العلمية ومواكبة حركة التقدم العلمي والتواصل مع جامعات العالم.

ن- وضع بعض الاستراتيجيات لضبط نظام التعليم من حضور الطالب والاستاذ معاً ووضع ضوابط للتسرب الدراسي لدى الطلبة من خلال اعتماد مبدأ الثواب والعقاب .

هـ - تحصين المؤسسة التربوية عموماً من أي انتماءات داخلها على ان يكون الانتماء الحقيقي والوحيد للعلم والوطن .

و- تفعيل دور وسائل الأعلام من اجل توعية المجتمع بأهمية التعليم لأن جميع المجتمعات التي حققت مستويات عالية من التنمية البشرية إنما جعلت التعليم ركيزة لعملها من أجل التنمية .

ي- زيادة نسبة القبول في الدراسات العليا لكافة الاختصاصات .

٤- توصيات خاصة في مجال تلافي أو تخفيف السلبيات المؤثرة على بعض المؤشرات التنموية الأخرى :

أ- لا بد أن يكون للأعلام العراقي حصراً نصيب كبير للقيام بعملية التثقيف وتوعية المواطن بحقوقه التي له والواجبات الملقاة على عاتقه حتى يكون للمواطن دور بارز في استتاب الأمن والاستقرار مما يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية البشرية في القطر .

ب- تنمية الشعور بالمسؤولية والانتماء للوطن وزرع الثقة بين المواطنين جميعاً وعدم الشعور باليأس نتيجة الواقع المأساوي الراهن الذي يمر به مجتمعنا العراقي عموماً .

جـ - تنمية الوعي الكامل بمفهوم التنمية البشرية من خلال القيام بحملات توعية واسعة بين مختلف شرائح المجتمع وبيان اهمية هذا المفهوم في تحقيق حالة الرفاهية للجميع .

د- ضرورة نشر الوعي الصحيح بمفهوم الديمقراطية وتطبيق المزيد منها بما ينسجم وعادات وتقاليد واعراف مجتمعنا ورفض الأفكار الغربية الدخيلة التي تروّج عن طريق وسائل الاتصال الحديثة التي تعتبر إحدى آليات النظام الرأسمالي في السيطرة على المجتمعات النامية ومحاولة تفكيكها أخلاقياً فينبغي التعامل معها بحذر ودقة من قبل المواطنين مع كل ما يبث عبر هذه الآليات من مواد قد تكون لا أخلاقية ، من أجل تجاوزها وعدم التفاعل معها، والعمل على إفهام المواطنين بكيفية ممارسة الحريات الخاصة ضمن الضوابط القانونية والأخلاقية للمجتمع والابتعاد عن كل ما يفرضه النمط الغربي من خلال ما يروّج له من أفكار لا تنسجم وطبيعة مجتمعنا العربي والإسلامي.

هـ - لا بد من العمل ومن خلال منظمات المجتمع المدني على تفعيل مشاركة المواطنين في العمل على بث روح التسامح وتعزيز الروح الوطنية والمساهمة الفعالة في استقرار الأوضاع في العراق بما يحقق الفائدة للجميع .

رابعاً: المقترحات

١- يجب على الحكومة توفير الخدمات العامة للمواطنين بكافة أنواعها مع العمل على بسط الأمن والاستقرار في عموم البلاد وخاصةً في مدينة بغداد لتوفير بيئة آمنة ومستقرة ومؤاتية لإحداث عملية التنمية البشرية في العراق .

٢- تطبيق قانون الضمان الاجتماعي وتفعيله بحيث يشمل شريحة واسعة من المجتمع .

٣- نشر الوعي الثقافي والمجتمعي بمفهوم التنمية البشرية وأهميتها ودورها في رقي المجتمعات والشعوب وتوضيح تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وما وصلت إليه من رقي وتقدم في كافة مفاصل الحياة .

٤- انشاء مراكز للأبحاث الطبية ولمعالجة الأمراض المستعصية والمزمنة بأستخدام أفضل التقنيات الطبية الحديثة في مختلف مناطق القطر .

٥- بناء مستشفيات تخصصية وعامة وتجهيزها بكافة الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة وتوفير جميع الخدمات الصحية للمواطنين فيها بأسعار رمزية .

٦- انشاء مراكز للبحوث والدراسات العلمية داخل المؤسسات التعليمية وتزويدها بوسائل الاتصال الحديثة (خدمة الانترنيت) للأساتذة والطلبة مجاناً لتطوير قابلياتهم العلمية ورفع مستوى أداء الهيئات التدريسية ، وعمل توأمة بين الجامعات العراقية والعربية والأجنبية للاستفادة من خبراتهم ومواكبة حركة التقدم العلمي المعاصر ، مع فتح باب الايفادات إلى الخارج للأساتذة وزيادة البعثات والزمالات الدراسية للطلبة لاكمال دراساتهم العليا في الخارج .

٧- اعتماد مبدأ الكفاءة العلمية في اشغال الوظائف في كل دوائر الدولة ، آخذين بنظر الاعتبار الاختصاص العام والدقيق .

٨- يجب أن يكون شعارنا نحو (تعليم عالي للجميع) وليس (نحو محو الأمية) اسوة بالدول المتقدمة .

٩- لا بد من العمل الدؤوب والتخطيط العلمي والعملي والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي ومزيداً من مراعاة الديمقراطية الحقيقية والحرية وحقوق الإنسان ، لأن الإبداع لا يتم تحت وطأة الكبت وبذلك نستطيع من تطويع العولمة بالاتجاه الذي نريد .

١٠- ضرورة الاهتمام بكافة مجالات التنمية البشرية ورفع مهارة الأيدي العاملة، واعتماد البرامج العلمية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والمعلوماتية لمواكبة حركة التقدم العلمي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... الخ .

١١- لمواجهة أخطار آليات العولمة كمنظمة التجارة العالمية ومؤسسات الاقراض الدولية التي تعمل على جعل الدول أسواق مفتوحة للمنتجات الرأسمالية وهذا بطبيعة الحال يُعدُّ عائقاً يقف أمام إحداث عملية التنمية البشرية يجب أن لا تتسرع الدول العربية عموماً والعراق خصوصاً في الانضمام إلى هذه المؤسسات لأنها ستعمل وستخضع لشروطها ، إلا بعد أن تسعى لتشكيل كتلة تجارية بمثابة معقل تجاري يحقق لها فوائد الانضمام ويقلل من الخسائر المتوقعة ، لأن أي انضمام بصورة فردية سيكون عديم الجدوى وسوف يُعظم الخسائر ، لذلك فأن ترتيب الأوضاع التجارية العربية داخل البيت العربي ضرورة مركزية قبل الانضمام لهذه المؤسسات .

١٢- توجيه الاستثمارات العربية إلى داخل الوطن العربي وتوظيفها لخدمة برامج التنمية البشرية العربية ، وإعطاء مزيد من الحريات للجماهير العربية التي هي صاحبة المصلحة والحق في الاستفادة القصوى من مواردها والتي بإرادتها يتحقق ذلك .

١٣- إقامة سوق عربية مشتركة وتوحيد العملة والتوجه لتوظيف الأموال العربية داخل محيط الوطن العربي بما يسهم في وضع الخطط العلمية والامكانات والموارد المطلوبة لتحقيق عملية التنمية البشرية بصورة ناجحة .

١٤- التأكيد على ضرورة أن يكون التخطيط للتنمية في العراق ينطلق من رؤية إسلامية تنسجم مع قدرات وإمكانيات وموارد البلد وتقاليده وأعرافه بما يخدم المواطنين ضمن تعاليم الدين الإسلامي وبما يحقق لهم العدالة والرفاهية على حدٍ سواء .

١٥- تشجيع وتحفيز الباحثين الاجتماعيين وطلبة الدراسات العليا في علم الاجتماع على ضرورة اجراء بحوث ودراسات تتناول موضوع التنمية البشرية من نواحٍ مختلفة ، من أجل تفعيل دور علم اجتماع التنمية ، والتعريف بأهمية هذه العملية الحيوية في حياة الناس ، لأنه عند تطبيقها في بيئة آمنة مستقرة مع توفير جميع متطلبات هذه العملية واعتماد التخطيط العلمي السليم ، فأننا نصل إلى تحقيق حياة الرفاهية التي تضمن لكل المواطنين التمتع بحياة حرة كريمة ومستوى معيشي ومعرفي لائق وحياة صحية وطويلة وخالية من العلل والأمراض على حدٍ سواء .

خلاصة الفصل الثامن :

تضمنت الرسالة عدداً من الفرضيات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل على ضوء نتائج المسح الميداني ، فضلاً عن ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات ومن ثم جملة من التوصيات والمقترحات التي يأمل الباحث أن يؤخذ بها لتساعد في تحسين مؤشرات التنمية البشرية وخاصةً الأساسية منها وهي (الدخل، الصحة، التعليم) رغم تردي الأوضاع الأمنية في البلد لأن تلافي السلبيات أو التقليل من آثارها بالنسبة لهذه المؤشرات يساعد في توفير بيئة آمنة مستقرة بتعاون وتكاتف الجميع نتمكن من تحقيق عملية التنمية البشرية في العراق بنجاح والوصول إلى حياة الرفاهية التي تضمن حياة حرة كريمة بكل مفاصلها ولجميع المواطنين بدون استثناء .

جدول (٤) (*)

يبين الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (معدلات التضخم) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)

السنة	المواد الغذائية	الدخان والكحوليات	الاقمشة والملابس والدخان	السلع المنزلية (الاثاث)	الوقود والاضاءة	النقل والمواصلات	الخدمات الطبية والادوية	سلع وخدمات متنوعة	الايجار	الرقم القياسي (معدل التضخم)
٢٠٠٣**	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٥٣٢
٢٠٠٤	٤٥٤٤,٢	١٢١٠,٤	٣١٣٢,٠٠٠	٣٢٨٤,١	٣٢٢٢٦,٥	٧٠٩٦,٧	٣٢٥٩٤,٦	٦٧٣٧,٣	٣٤٣٣٦,٢	٨٨١٥,٦
٢٠٠٥	٥٥٥٨,١	١٢١٧,٩	٣٤٢٨,١	٣٦١٣,٧	٦٤١٦١,٤	١٠٩٠٣,٧	٣٥٠٢٢,٥	٨٤٠٦,٦	٤٨٩١١,٦	١٢٠٧٣,٨

(*) المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الارقام القياسية للأعوام : ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ص ٩.

(**) معدل التضخم لعام ٢٠٠٣ ، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي ، عدد خاص ، ٢٠٠٣، جدول (١١) ، ص ٢٦. إضافة لذلك فان معدل التضخم لعام ٢٠٠٦ بلغ (١٦٦٠٨,٨) حسب احصاءات مديرية الأرقام القياسية .

جدول (١٦) (*)

يبين معدل الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية حسب السكن وسهولة الوصول الى المدرسة (نسبة مئوية)

الالتحاق بالمدارس	ريـــــف				حضـــــر				المجموع
الوقت اللازم للوصول	اقل من ١٥ دقيقة	١٥-٢٩ دقيقة	٣٠-٥٩ دقيقة	٦٠ دقيقة أو أكثر	اقل من ١٥ دقيقة	١٥-٢٩ دقيقة	٣٠-٥٩ دقيقة	٦٠ دقيقة أو أكثر	
غير ملتحقين	٣٤	٤٣	٥٣	٥٧	١٩	١٩	٣٣	٧	٢٥
ملتحقون	٦٦	٥٧	٤٧	٤٣	٨١	٨١	٦٧	٩٣	٧٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) **المصدر : مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤، مصدر سابق،ص ٩٧.**

جدول (١٨) (*)

يبين تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السنة / المؤشر	١٩٩٠*	١٩٩٥*	١٩٩٦*	١٩٩٧*	١٩٩٨*	١٩٩٩*	٢٠٠٠*	٢٠٠١*	٢٠٠٢*	٢٠٠٣*	٢٠٠٤**
نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الابتدائي	٥,٩٧	٥,٨٠	٣,٨١	١,٨١	٥,٨٠	٢,٨٠	٨٠	٢,٧٩	٨,٧٨	٠٠٠	٥,٨٥
نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الثانوي	١,٦٤	٠٠	٣,٦٤	٦,٦٣	٥,٦٤	٣,٦٤	٥,٦٢	٤,٦٣	٢,٦٤	٠٠٠	٨,٧٠
نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الجامعي	٩,٥٠	١,٥٢	٦,٥٠	٥١	٦٠	٠٠٠	٦,٥١	٣,٥٣	٥٢	٠٠٠	٣,٦٣
نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم العالي	٣,٢٥	٤,٣٦	٥,٤٦	٩,٣٩	٩,٤٦	٧,٥٣	٧,٥١	٥٣	١,٤٩	٠٠٠	٥٤*

(*) **المصدر : تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، مصدر سابق، ص ٦.**

* مديرية الاحصاء الاجتماعي . الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

** نتائج مسح أحوال الأسرة المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤ / الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات و (UNDP) .

الجدول (٢٠) يبين مقياس الفقر البشري ومكوناته في دول منطقة الاسكوا [٣]

الدولة	مقياس الفقر البشري	مؤشر الحرمان من مستوى لائق	عدم الاتصال بشبكة مياه [٢]	نقص الوزن مقابل العمر [٢]	نسبة الأمية للسكان (١٥+)[٢]	احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين [١]	الرتبة حسب الفقر البشري
البحرين	٩,١١	٦,٧٠	٤,٧	٨,٧	١٢,٤	٤,٠	٢
مصر	٣١,٠٧	٣,٥٠	٣,٠	٤,٠	٤٤,٧	٨,٦	١١
العراق	٣٠,٥٠	١٥,٥٠	١٥,٠	١٦,٠	٤٢,٣	١٧,٩	١٠
الأردن	٧,٩٦	٥,٥٠	٥,٩	٥,١	١٠,٢	٦,٦	١
الكويت	١٢,٤٠	٥,٤٠	١,٠	٩,٨	١٧,٧	٢,٦	٤
لبنان	١٠,٤٦	٨,٧٥	١٤,٥	٣,٠	١٣,٩	٤,٣	٣
عُمان	٢٥,٠٨	٢٩,٢٥	٣٤,٩	٢٣,٦	٢٨,١	٥,٢	٩
فلسطين	...	...	١٤,١	...	١٣,٩	...	...
قطر	١٣,٠٩	٣,٧٠	١,٤	٦	١٨,٧	٥,١	٥
السعودية	١٧,٦٦	١٦,١٥	١٨,٠	١٤,٣	٢٣,٠	٥,٢	٧
سورية	١٨,١٩	١٠,٣٠	١١,٥	٩,١	٢٥,٦	٥,٧	٨

الامارات	١٦,٥٩			١٤,٤	٢٣,٥	٣,٤	٦
اليمن	٤١,٨٤	٣٨,٥٠	٣١,٠	٤٦,٠	٥٣,٨	١٩,١	١٢
دول الاسكوا[٣]	٢٦,٠٠	١٣,١٠	١١,٦٤	١٤,٥٧	٣٧,٥	١٠,٠٨	٠٠٠

[*]المصدر :(١) تقرير التنمية البشرية في العالم ، ٢٠٠٣. ويراجع كذلك : الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا ، ٢٠٠٣.

(٢) مجموعة الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية لدول الاسكوا ، ٢٠٠٢.

(٣) الرقم التجميعي هو وسط مرجح لدول الاسكوا واوزان الترجيح هي أعداد السكان في الفئة العمرية التي يقاس المؤشر على أساسها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية الآداب . قسم الاجتماع

إستمارة استبانة خاصة بدراسة الماجستير الموسومة

(التنمية البشرية في العراق)

للمدة من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م

دراسة ميدانية

تسلسل الاستمارة الاستبيانية ( )

تاريخ اجراء المقابلة : / / ٢٠٠٦

الأستاذ (ة) الفاضل (ة) بالنظر لما تتمتعون به من مكانة علمية مرموقة وجدنا من المفيد جداً أن نستأنس برأيكم لما له من قيمة علمية رصينة ذات العلاقة بموضوع دراستنا الحالية الموسومة (التنمية البشرية في العراق) والتي ترمي إلى التعرف على أهم مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، وإقتراح الحلول المناسبة للنتائج السلبية التي تمثل إحدى متطلبات نجاح هذه العملية الحيوية في حياة المجتمع وجعلها تصب في الجانب الإيجابي الذي يحقق حالة الرفاهية وتمتع المواطنين بحياة حرة كريمة وصحية وذات جانب معرفي يواكب حركة التقدم الحضاري المتسارع نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل في ثورة الاتصالات والمعلومات في العالم .

إن المعلومات التي ستقدم لهذه الدراسة سوف تكون لأغراض البحث والدراسة العلمية ولا تستخدم لأي أغراض أخرى ، لذلك يرجى الإجابة عن اسئلة الاستبانة بدقة وصراحة وعلمية حتى تساهم إجاباتكم في التوصل إلى نتائج ومقترحات قد تساعد في إنجاح عملية التنمية البشرية في العراق رغم الواقع الراهن الذي نعيشه .

يرجى وضع علامة ( ) في المكان المناسب ، ويمكن وضع علامة ( ) في أكثر من مكان في الاسئلة التي تعتمد على عدة خيارات .

شاكرين تعاونكم معنا ..

المشرف

الأستاذ الدكتور

مازن بشير محمد الراوجي

الباحث

وليد عبد جبر الخفاجي

أولاً: البيانات الأساسية عن وحدات عينة الدراسة

* **البيانات الاجتماعية :**

١- النوع : ذكر ☐ أنثى ☐

٢- العمر : ☐ سنة

٣- الموطن الأصلي للمبحوث : المحافظة ☐ قضاء ☐ ناحية ☐ قرية ☐

٤- الخلفية الاجتماعية والانحدار الطبقي : غنية ☐ وسطى ☐ فقيرة ☐

٥- الحالة الزواجية للمبحوث :أعزب ☐ متزوج ☐ طلق ☐ أرمل ☐ منفصل ☐

٦- عدد أفراد الأسرة : المجموع ☐

** **البيانات التعليمية :**

٧- التحصيل الدراسي للمبحوث :

بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٨- التخصص العلمي : (الاختصاص العام) ☐

٩- التخصص العلمي : (الاختصاص الدقيق) ☐

١٠- المرتبة العلمية : ( )

١١- الكلية : ( ) القسم العلمي ( )

*** **البيانات الاقتصادية :**

١٢- مقدار الدخل الشهري للمبحوث بالألف (دينار) : ( ) .

١٣- عائدية السكن : ملك ☐ إيجار ☐ أخرى تذكر ( )

١٤- ما نوع الوحدة السكنية : دار ☐ شقة ☐ أخرى تذكر( )

ثانياً : البيانات المتعلقة بعلاقة المؤشرات التنموية الأساسية (الدخل ، الصحة ، التعليم) وحركة التنمية البشرية في العراق والسلبيات الناجمة عنها :

* **مؤشر المستوى المعيشي للمواطنين (مستوى الدخل) :**

١٥- من خلال المصادر المدرجة أدناه حدد (ي) مصادر الدخل الرئيسية للأسرة :

- راتب شهري ☐
- عمل إضافي ☐
- تجارة ☐
- مخصصات أخرى ☐

١٦- هل تعتقد وفي ظل الأوضاع الراهنة التي يمر بها البلد ان إمكانية رب الأسرة قد تضاءلت للإيفاء بمتطلبات الأسرة من الدخل الشهري ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

١٧- في حالة الإجابة بـ (نعم) للسؤال السابق ما هي المصادر الأساسية التي يلجأ اليها رب الأسرة من أجل الإيفاء بهذه المتطلبات ؟

- المدخرات ☐
- بيع بعض الممتلكات ☐
- الاقتراض أو الحصول على مساعدة مالية من الأقارب أو الأصدقاء ☐
- القيام بعمل إضافي ☐
- التسليف من البنوك الحكومية ☐
- أخرى تذكر .....

١٨- ما هو الدخل الشهري الصافي الذي تحتاجه أسرتك للإيفاء باحتياجاتها ؟

( ) ألف دينار .

١٩- ما هو حجم الانفاق للأسرة شهرياً على الآتي :

- السلع الغذائية ( ) ألف دينار .
- الملابس ( ) ألف دينار .
- الوقود ( ) ألف دينار .
- التدخين ( ) ألف دينار .
- خدمات أخرى ( ) ألف دينار .

٢٠- هل تكفي مفردات الحصة التموينية لحاجة اسرتك ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٢١- إذا كان الجواب (كلا) كم من المبالغ تصرف لتغطية النقص الموجود ؟

( ) ألف دينار .

٢٢- هل تعتقد أن عدم استقرار الأوضاع في البلد قد إنعكس سلباً على مستوى الدخل الشهري للمواطنين ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٢٣- إذا كان الجواب بـ (نعم) فهل أدى ذلك إلى (اختيار واحد أو أكثر من احتمال)

- انحسار حركة المواطنين ☐
- قلة فرص العمل للمواطنين ☐
- تعطل العديد من المشاريع الانتاجية والخدمية ☐
- تعذر القيام بعمل إضافي لتحسين مستوى الدخل الشهري ☐
- أخرى تذكر .....

** **مؤشر الصحة :**

٢٤- هل تعتقد وفي ظل الأوضاع التي يمر بها البلد قد إنعكست سلباً على مستوى أداء المؤسسات الصحية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٢٥- إذا كان الجواب بـ (نعم) للسؤال السابق ، فهل أدى ذلك إلى (اختيار واحد أو أكثر من احتمال) .

- انتشار الكثير من الأمراض المزمنة ☐
- ضعف في قدرة وامكانيات المؤسسات الصحية ☐
- فقدان أو افتقار بعض المؤسسات الصحية للأجهزة والمعدات الطبية المستخدمة في تقديم الخدمات الصحية ☐
- افتقار بعض المؤسسات الصحية للكثير من الأدوية التي تحتاجها في العلاج ☐
- زيادة في وفيات الأطفال الرضع أو ممن هم دون سن الخامسة من العمر ☐
- زيادة نسبة الاجهاض والولادات المشوهة ☐
- هجرة أعداد كبيرة من الأطباء إلى خارج القطر ☐
- أخرى تذكر .....

٢٦- في ضوء مستوى دخل أسرتك الحالي ، هل تتمكن هذه الأيام من شراء الأدوية وتغطية نفقات العلاج ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٢٧- هل تعتقد ان سبب إرتفاع نسبة الوفيات بين فئات عمرية مختلفة وخاصة بين الأطفال الرضع يعود إلى ضعف أداء المؤسسات الصحية ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٢٨- هل تم اجراء التقليحات الضرورية لأطفال اسرتك دون سن الخامسة من قبل مراكز الرعاية الصحية الأولية ؟

نعم ☐ كلا ☐

*** **مؤشر التعليم :**

٢٩- هل تعتقد وفي ظل الأوضاع التي يمر بها البلد قد إنعكست سلباً على مستوى أداء المؤسسات التعليمية اليوم من ناحية القيام بالوظائف المناطة بها ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٣٠- إذا كان الجواب بـ (نعم) للسؤال السابق ، فهل أدى ذلك إلى (اختيار واحد أو أكثر من احتمال) :

- نتيجة اعمال العنف الدائرة والتي استهدفت التدريسيين والطلبة ☐
- قلة الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية ☐
- قلة الدورات التدريبية والتطويرية للتدريسيين ☐
- عدم تطوير المناهج الدراسية ☐
- أخرى تذكر .....

٣١- ما هي المقترحات التي تتقدمون بها لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية بسبب عدم استقرار الأوضاع والتي تسهم في إحداث عملية التنمية البشرية ؟

١ ..... ٢ ..... ٣ .....

٣٢- ما هي مظاهر اللاأمن التي توثر بشكل سلبي في إحداث عملية التنمية البشرية ؟

١..... ٢ ..... ٣ .....

٣٣- هل تعتقد أن نسبة الالتحاق الصافي للأطفال في المدارس الابتدائية وحتى التعليم الثانوي يتماشى مع القوانين والأنظمة التي توجب هذا الالتحاق ؟

نعم ☐ كلا ☐

٣٤- هل تعتقد أن تردي الأوضاع الأمنية وخصوصاً في مدينة بغداد تسبب بحالات تسرب الطلبة من الدراسة بكافة المراحل الدراسية وخاصة بالنسبة للطالبات ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٣٥- هل تعتقد أن نسبة التمويل للمؤسسات التعليمية غير كافية للإيفاء بأحتياجاتها الأساسية ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٣٦- إذا كان الجواب للسؤال السابق بـ (نعم) فهل أدى ذلك إلى (اختيار واحد أو أكثر من احتمال) :

- لم ألحظ حركة واضحة شملت بناء وترميم المدارس ☐
- لم ألحظ تغيير في المناهج الدراسية بما يواكب التقدم العلمي المعاصر ☐
- ضعف في قدرة وإمكانية المؤسسات التعليمية في أداء مهامها العلمية ☐
- تضخم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات التعليمية ☐
- أخرى تذكر .....

٣٧- ما هي المقترحات التي تتقدمون بها لمعالجة المشكلات التي تواجهها العملية التربوية في القطر ؟

١-

٢-

٣-

٤- أخرى تذكر .....

ثالثاً: البيانات المتعلقة بعلاقة بعض المؤشرات التنموية الأخرى وحركة التنمية البشرية والسلبيات الناجمة عنها :

* **مؤشر عدم توفر فرص العمل للمواطنين (البطالة) :**

٣٨- هل تعتقد أن إرتفاع نسبة البطالة بين فئات القوى العاملة ذات تأثير سلبي في حركة التنمية البشرية في القطر ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٣٩- هل تعتقد أن تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتماد آليات كفوءة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مع تشجيع وتطوير الاستثمار الوطني يساعد في القضاء على ظاهرة البطالة في القطر ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٤٠- هل تتفق على ضرورة الاهتمام في خلق فرص عمل في القطاع الخاص بدلاً من العمل في القطاع العام للقضاء على ظاهرة البطالة ؟

نعم ☐ كلا ☐

** **مؤشر سوء الفهم للحقوق والواجبات بين المواطنين :**

٤١- برأيك هل أن سوء فهم المواطنين الصحيح لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات يشكل عائقاً كبيراً لتحقيق تنمية بشرية ناجحة في القطر ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٤٢- هل تعتقد أن ضعف الشعور بالمواطنة قد ساهم في تردي الأوضاع الأمنية مما أدى إلى ضعف تحقيق عملية التنمية البشرية في القطر ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٤٣- هل تتفق أم لا ، بأن شعور المواطن العراقي بحالة الحرمان هي التي جعلته يتمسك بحقوقه في الحياة ويهمل واجباته أي عدم الوعي بما له وما عليه ، ذات آثار سلبية في حركة التنمية البشرية ؟

نعم ☐ كلا ☐

*** **مؤشر عدم الفهم الصحيح لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين :**

٤٤- هل تعتقد أن الفهم الخاطىء لممارسة الحريات الخاصة بين المواطنين له إنعكاسات سلبية في حركة التنمية البشرية ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٤٥- هل تعتقد أن تحقيق حياة الرفاهية للمواطنين (تنمية بشرية عالية) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفهم المواطن لمعنى الحرية الصحيح ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

****** مؤشر الفهم الخاطىء لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة بين المواطنين :**

٤٦- هل ترى أن تحقيق حالة الاستقرار تتطلب مشاركة المواطنين كل ضمن موقع مسؤوليته في المجتمع مما يمهّد الطريق لإحداث عملية التنمية البشرية في القطر؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٤٧- هل تعتقد أن الفهم الخاطىء من قبل المواطنين لمفهوم الديمقراطية كاسلوب جديد للحياة يساهم بشكل سلبي في عملية التنمية البشرية في القطر ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

٤٨- بالنظر لما تتمتعون به من مكانة علمية مرموقة يرجى تحديد الأسباب التي تقف عائقاً دون حدوث تنمية بشرية في القطر ؟

١-

٢-

٣-

٤- أخرى تذكر .....

٤٩- ما هي المعالجات التي تتقدمون بها لمواجهة هذه المعوقات ؟

١-

٢-

٣-

٤-

٥- أخرى تذكر .....

٥٠- هل أدت الأوضاع التي يمر بها البلد خلال السنوات الثلاث المنصرمة إلى تضييق دائرة علاقاتك باقاربك واصدقائك ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ كلا ☐

المصادر العربية

* القرآن الكريم .
* السنّة النبوية الشريفة .

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

١- ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، دار مكتبة الهلال،بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م .

٢- ـــــ ، مقدمة ابن خلدون ، دار الأرقم ابن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١م .

٣- أبو زيد، أحمد، البناء الاجتماعي ، (المفهومات) ، ج١، دار الكتاب العربي للطباعة، الاسكندرية ، ١٩٦٥م.

٤- أرووجودي ، نيلسون ، إنهيار الليبرالية الجديدة ، ترجمة : جعفر علي حسين السوداني ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩م .

٥- الأبرش ، محمد رياض ، ومرزوق نبيل ، الخصخصة ... آفاقها وابعادها، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩م .

٦- الأتربي ، محمد صبحي ، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات ، الطبعة الأولى ، دار الثورة للصحافة والنشر ، ١٩٧٧م.

٧- أمين ، جلال ، العولمة والتنمية البشرية ، من حملة نابليون إلى جولة أوروغواي (١٧٩٨-١٩٩٨م) ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩م.

٨- البلاوي ، حازم ، دور الدولة في الاقتصاد ، مطبوعات القاهرة ، القاهرة، ١٩٩٨م .

٩- بتلهايم ، شارل ، التخطيط والتنمية ، ترجمة : د. إسماعيل صبري عبدالله، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٨م.

١٠- بدوي ، عبد الرحمن ، مناهج البحث العلمي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

١١- بلبل ، علي أحمد ، تحليل قضايا رئيسة في التخصيص في سياسة وبرامج التخاصية في المملكة الأردنية الهاشمية ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٩٧م.

١٢- بينانون ، أدريانو، العولمة نقيض التنمية ، دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني ، مراجعة : د. عماد عبد اللطيف سالم ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢م .

١٣- تشومسكي ، نعوم ، سنة ٥٠١ الغزو مستمر ، ترجمة : مي النبهان ، المدى ، الطبعة الثانية ، دمشق ، سورية ، ١٩٩٩م .

١٤- الجابري ، محمد عابد، قضايا الفكر المعاصر ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٧م .

١٥- ـــ ، المسألة الثقافية في الوطن العربي ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨م .

١٦- الجميل ، سيّار ، العولمة والمستقبل ، استراتيجية تفكير العرب والمسلمون في القرن الحادي والعشرين ، الطبعة العربية الأولى ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠م.

١٧- حجازي ، أحمد مجدي ، الثقافة العربية في زمن العولمة ، دار قباء للنشر، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١م .

١٨- حرب ، علي، حديث النهايات ، فتوحات العولمة ومزالق الهوية ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء / بيروت ، ٢٠٠٠م.

١٩- الحسن، إحسان محمد ، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي ، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٢٠- حسن ، عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١م .

٢١- ـــ ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة التضامن ، القاهرة ، ١٩٨٢م.

٢٢- حسن ، عبد الباسط محمد ، التنمية الاجتماعية ، الطبعة السابعة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٢٣- حافظ ، ناهدة عبد الكريم ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، مطبعة دار المعارف ، بغداد ، ١٩٨١م .

٢٤- دليو ، فضيل ، وآخرون ، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، منشورات جامعة منتوري ، مطابع دار البعث ، قسطنطينة ، ١٩٩٩م.

٢٥- دوهيم ، روجيه، مدخل إلى الاقتصاد ، ترجمة : د. سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧١م.

٢٦- الذهب ، محمد عبد العزيز ، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢م .

٢٧- الرداوي ، تيسير ، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، ١٩٨٥م .

٢٨- رشدي ، مصطفى ، البناء الاقتصادي للمشروع ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٠م .

٢٩- زكي ، جمال ، والسيد ياسين ، أسس البحث الاجتماعي ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٦٨م.

٣٠- زكـي، رمـزي ، الليبراليـة المتوحشـة ، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت ، لبنـان ، ١٩٩٤م .

٣١- زلوم، عبد الحـي ، نُذر العولمـة ، الطبعـة العربيـة الأولـى ، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر ، بيروت، ١٩٩٩م.

٣٢- السـامرائي ، هنـاء عبـد الغفـار ، الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والتجـارة الدوليـة، الطبعـة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢م.

٣٣- السامرائي ، هناء عبد الغفار ، وسالم، عماد عبد اللطيف ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢م.

٣٤- ستكلتز ، جوزيف ، العولمة ومساوئها ، الطبعة الأولى، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي ، مراجعة: د. مظهر محمد صالح ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣م .

٣٥- سعيد ، يعرب فهمي ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧م.

٣٦- السمالوطي ، نبيل ، علم اجتماع التنمية ، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١م.

٣٧- شـافعي ، محمـد زكـي ، التنميـة الاقتصـادية ، الكتـاب الأول ، دار النهضـة العربيـة ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٣٨- شـفيق ، محمـد ، البحـث العلمـي ، الخطـوات المنهجيـة لاعـداد البحـوث الاجتماعيـة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٣م .

٣٩- شكارة ، عادل عبد الحسين ، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق ، مطبعة دار السلام ، بغداد، ١٩٧٥م .

٤٠- شكارة ، عادل عبد الحسين ، والحسني ، عبد المنعم علي ، التخطيط الاجتماعي ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٧م .

٤١- شكري، فهمي محمود ، النظرة المستقبلية لتكامل الموازنة العامة والخطط القومية للتنمية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،عمان ،الأردن ، ١٩٨٠م.

٤٢- شنودة، شنودة سمعان ، فصول التخلف والتنمية واقتصاديات المعيشة ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

٤٣- شوسودوفسكي ، ميشيل ، عولمة الفقر ، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١م .

٤٤- صادق ، مهدي ، الحلقات الدراسية في خدمة التنمية ، الطبعة الأولى ، مركز التدريب الاجتماعي ، ١٩٨١م .

٤٥- الصـائغ ، يوسـف ، التنميـة العربيـة مـن قصـور الماضـي إلـى هـاجس المسـتقبل، منتـدى الفكر العربي ، عمان ، الأردن ، حزيران/يونيو،١٩٩٤م.
٤٦- الصـقور ، محمـد وآخـرون ، دراسـة جيـوب الفقـر فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية ، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان ، الأردن ، ,١٩٩٦
٤٧- عـارف ، نصـر محمـد، نظريـة التنميـة السياسـية المعاصـرة ، المعهـد العـالي للفكـر الإسلامي ، فرجينيا ، ١٩٩٢م.
٤٨- العتابي ، جبر مجيد ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٩١م .
٤٩- عبـد البـاقي ، زيـدان، وسـائل وأسـاليب الاتصـال فـي المجـالات الاجتماعيـة والتربويـة والإدارية والاعلامية ،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة،١٩٧٤م.
٥٠- عبد الرزاق ، جلال وآخرون ، الاقتصاد ، مطبعة شركة الأقلام المتحدة العالمية للطباعة ، بغداد، ٢٠٠٥م .
٥١- عبد العزيز ، اكرام ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ، بغداد، ٢٠٠٢م.
٥٢- عبد القادر ،محمد أحمد ، دور الاعلام في التنمية ،دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م .
٥٣- عبد المعطي ، عبد الباسط ، بعض المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥م .
٥٤- عبد الملك ، احمد، الفضائيات ، الطبعة الأولى ، مطبعة المجدلاوي ، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م .
٥٥- عمـار، حامـد ، المـنهج العلمـي فـي دراسـة المجتمـع ، مكتبـة القـاهرة الحديثـة، القـاهرة، ١٩٦٤م.
٥٦- ـ ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، سينا للنشر ، القاهرة، ١٩٩٢م .
٥٧- عمر ، إبراهيم احمد، فلسفة التنمية رؤية إسلامية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، الرياض ، ١٩٩٥م .
٥٨- عمر، حسين ، مبادىء المعرفة الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، ١٩٨٩م .
٥٩- عمـر، معـن خليـل ، الموضـوعية والتحليـل فـي البحـث الاجتمـاعي ، الطبعـة الأولـى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٦٠- عيسى ، نجيب ، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٦م .
٦١- العوالمة، نائل عبد الحافظ ، إدارة التنمية وتطبيقاتها ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٠م .
٦٢- عيد، حسن إبراهيم ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٤م .
٦٣- غليون ، برهان ، وأمين ، سمير ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، الطبعة الأولى، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ١٩٩٩م .
٦٤- غيث ، محمد عاطف ، ومحمد، محمد علي ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩م .
٦٥- فرجاني ، نادر ، هدر الإمكانية في : مدى تقدم الشعب العربي نحو غايته، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٠م .
٦٦- فوكومايا ، فرانسيس ، التصدع العظيم ، ترجمة: عزة حسين كبة ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٤م .
٦٧- قنديل،عبد الفتاح محمد، اقتصاديات التخطيط ،دارالنهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م .
٦٨- كامل ، سميرة محمد، التنمية الاجتماعية : مفهومات أساسية . رؤية واقعية ، الاسكندرية ، مصر، ١٩٨٤م .
٦٩- كوكس ، أوليفر ، الرأسمالية نظاماً ، ترجمة: إبراهيم كبة ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠م .
٧٠- محمد، محمد علي ، دراسات في علم الاجتماع الطبي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٩م .
٧١- محمد قفطان ، محمد فاضل ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الحوادث، بغداد، ١٩٨٤م .
٧٢- المسافر ، محمود خالد ، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٢م .
٧٣- المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، مطبعة النعمان ، النجف ، العراق ، ١٩٧٣م .
٧٤- المقدم ، مها سهيل ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها تطبيقات على الريف اللبناني ، الطبعة الأولى ، معهد الانماء العربي ، بيروت، ١٩٧٨م.
٧٥- ملتون ، فريدمان ، الرأسمالية والحرية ، ترجمة: يوسف عليان ، عمان ، ١٩٨٧م .
٧٦- المهاجر ، محمد كاظم ، الفقر في العراق ، قبل وبعد حرب الخليج ، الأمم المتحدة ، الاسكوا ، نيويورك ، ١٩٩٦م .

٧٧- نامق ، صلاح الدين ، قضايا التخلف الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة، مصر ، ١٩٦٨م .

٧٨- النجار ، يحيى ، وشلاش ، آمال عبد الأمير ، التنمية الاقتصادية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩١م .

٧٩- النجفي، سالم توفيق ، والقريشي ، محمد صالح تركي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨م.

٨٠- هانس ، بيتر مارتين، وشومان، هارالد ، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة : عدنان عباس علي، تقديم : أ.د. رمزي زكي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٨م .

٨١- هدبرو ، غوران ، الإتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية ، الطبعة الأولى ، ترجمة : محمد ناجي الجوهر ، بغداد، ١٩٩١م .

٨٢- هندي، منير إبراهيم ، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

٨٣- وايلس ، ديفيد، التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ١٩٩٨م .

٨٤- الوحيد، مهدي علي، ومجيد، هلال إدريس ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد، ١٩٨٨م .

٨٥- ورثنفتون ، آمي ، ونيسك ، روبرت ، العراق الغزو ،الاحتلال، المقاومة، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

٨٦- ويبستر ، آندرو ، مدخل لسسيولوجية التنمية ، الطبعة الأولى ، ترجمة: حميدي يوسف ، مراجعة: د. قيس النوري ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٦م .

ثانياً: المجلات والدوريات :

٨٧- الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٥) ، بيروت، أيلول ، ٢٠٠٣م .

٨٨- بريسارد ، شارل ، وداسك ، غيوم، النفط وراء حروب أمريكا في العالم، ترجمة: فالح عبد القادر ، عرض في مجلة الحكمة ، العدد (٢٨) ، بيت الحكمة، بغداد، آب ، ٢٠٠٢م .

٨٩- البستاني ، باسل ، الاقتصاد يعتلي العرش الدولي ، مجلة دراسات عربية، العدد(٩)، دار الطليعة ، بيروت ، تموز ، ١٩٩٠م .

٩٠- تسينغ ، واند ، " آثار التكيف ، للتكيف تكاليفه ، لكن تكلفة عدم التكيف قد تكون أكثر"، التمويل والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢)، السنة (٢١) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، كانون الأول ، ١٩٨٤م.

٩١- الجابري ، محمد عابد، العرب والعولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٢٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط ، ١٩٩٨م .

٩٢- الجبوري ، سطام حمد، تطوير التربية والتعليم في العراق ، استشراف مستقبلي في ضوء علم الاجتماع التربوي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(٩) ، السنة الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١م .

٩٣- ج تيمونز، بيرتس ، وأيمي هايت ، من الحداثة إلى العولمة ، ترجمة: سمر الشيشكلي، ج٢، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(٣١٠) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ، ٢٠٠٤م .

٩٤- الجوهر ، محمد ناجي ، دور الأعلام في التنمية القومية ، حوليات الأعلام، مجلة كلية الآداب ، بغداد، ١٩٩١م .

٩٥- حمزة ، كريم محمد ، التنمية البشرية والديمقراطية ، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (٣٦) ، بيت الحكمة ، بغداد ، آيار/ مايو، ٢٠٠٤م .

٩٦- خضير، زهير ، قطاع التعليم في العالم الثالث . تحديات العولمة ، مجلة الاجيال ، العدد(١) ، نقابة المعلمين ، بغداد، ٢٠٠٢م .

٩٧- الدعمي ، لاهاي ، هل العولمة فخ ، مجلة المعرفة ، العدد (١٢٤) ، روناء للاعلام المتخصص ، الرياض ، آب / اغسطس ، ٢٠٠٥م .

٩٨- زين، الياس ، تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي ، قضايا عربية ، العدد (٦)، السنة العاشرة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣م .

٩٩- سالم، عماد عبد اللطيف ، نحو منهج تنموي عراقي جديد ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد(٣) ، السنة الثانية ، بيت الحكمة ، خريف، ٢٠٠٠م .

١٠٠- السامرائي ، متعب مناف ، مراجعة كتاب التنمية حرية ، ترجمة: شوقي جلال، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(١٧) ، السنة الخامسة ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م .

١٠١- الشماع ، همام، ومهدي ، يسرى ، احتساب التفاوت في توزيع الدخول في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٣-٤) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، شتاء ، ١٩٩٩/٢٠٠٠م .

١٠٢- الصادق، علي توفيق وآخرون ، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٢٩٩) ، السنة(٢٦) ، بيروت، ٢٠٠٤م .

١٠٣- صـادق ، محمـد توفيـق ، التنميـة فـي دول مجلـس التعـاون . دروس السـبعينيات وآفـاق المستقبل ، سلسلة علم المعرفة ، العدد(١٠٣) ، الكويت، ١٩٨٦م .
١٠٤- عـالم المعرفـة ، الإنسـان هـو مفتـاح نجـاح الشـركات المندمجـة ، مجلـة عـالم المعرفـة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ٢٠٠١م.
١٠٥- عبد الله ، إسماعيل صبري ، الكوكبة . الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة الطريق، العدد(٤) ، ١٩٩٧م .
١٠٦- عبد الله ، عبد الخالق ، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر ، العدد(٢) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، تشرين الأول / أكتوبر ، ١٩٩٩م .
١٠٧- ــ ، البعد السياسي للتنمية البشرية . حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٢٩٠) ، السنة(٢٥)، بيروت، ٢٠٠٣م .
١٠٨- العظم ، صادق جلال ، ما هي العولمة ، مجلة الطريق ، العدد(٤) ، ١٩٩٧م .
١٠٩- عمايرة ، محمد ناجي ، النظريات الوظيفية والصراعية وأثرها في التربية والتعليم ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد (١٦) ، السنة الرابعة، بيت الحكمة، بغداد، خريف ، ٢٠٠٢م .
١١٠- فرانكي ، رند رحيم ، مراقبة الديمقراطية في العراق ، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق ،مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٧)،بيروت، تشرين الثاني ، ٢٠٠٣م .
١١١- فرجاني ، نادر ، آثار إعادة الهيكلية الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد الأول ، العدد الأول، الكويت ، ١٩٩٨م .
١١٢- القصير ، إنعام جلال ، المرأة العراقية ومواجهة تحديات المرحلة الراهنة"الحرب والعولمة " ، مجلة الأجيال، العدد(١)، نقابة المعلمين، بغداد، ٢٠٠٢م .
١١٣- الكبيسي ، عبد الرزاق ، مشكلة البطالة بين الشباب في البلاد العربية ودور الصناعات الصغيرة في معالجتها ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (٢٧) ، حزيران ، ٢٠٠٣م .
١١٤- الكواري ، علي خليفة ، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٩) ، بيروت، ١٩٨٣م .
١١٥- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل محمد، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(١٤٢) ، الكويت، ١٩٨٩م .
١١٦- مجدي، أحمد، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، مجلة عالم الفكر ، العدد(٢) ، الكويت، أكتوبر/ديسمبر ، ١٩٩٩م.

١١٧- مجلة عالم الفكر ، العولمة والحدود ، العدد(٤) ، الكويت، ٢٠٠٤م .
١١٨- مرسـي ، فـؤاد ، الرأسـمالية تجـدد نفسـها ، مجلـة عـالم الفكـر ، العـدد(١٤٧)، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠م .
١١٩- مركز الدراسات الدولية ، العولمة بين التقييم وتحديد المواقف منها، محطات ستراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد(٩)،جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٨م .
١٢٠- مصطفى ، عدنان ياسين ، التنمية المستدامة بين آيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب ، رؤية سوسيولوجية ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(٩)،السنة الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠١م .
١٢١- ـــ ، هاجس التنمية ، مجلة دراسات اجتماعية ،العدد(١٦)، السنة الرابعة ، بيت الحكمة، بغداد، خريف ، ٢٠٠٢م .
١٢٢- مطـرود ، صـلاح حسـن ، العولمـة وقضـايا حقـوق الإنسـان وحرياتـه الأساسـية، سلسـلة المائدة الحرة ، العدد(٣٧) ، بيت الحكمة ، بغداد،١٩٩٩م.
١٢٣- مكي، لقاء ، تكنولوجيا الاتصال وظاهرة العولمة التطور من أجل الهيمنة، مجلة الأجيال ، العدد(١) ، نقابة المعلمين ، بغداد، ٢٠٠٢م .
١٢٤- المهاجر، محمد كاظم، خيارات أمام تحديات التنمية العربية ،مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(٦) ، السنة الثانية ، بيت الحكمة، بغداد، صيف، ٢٠٠٠م .
١٢٥- هوانـغ ، يوكون، ونيكولاس ، بيتر، " التكاليف الاجتماعية للتكيف" ، التمويل والتنمية، مجلـة المسـتقبل العربـي ، العـدد(٢) ، السـنة (٢٤)، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة ، بيروت، حزيران ، ١٩٨٧م .
١٢٦- هينو، هيرويوكي، التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، التمويل والتنمية ، العدد(٣) ، ١٩٨٦م .

ثالثاً: النشرات والندوات والمؤتمرات :

١٢٧- أمين ، جلال ، العولمة والدولة : ندوة (العرب والعولمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٧م .
١٢٨- أوكاتا، ساداكو، الأمن الإنساني وأمن الدولة ، ترجمة: إبراهيم عبدالرزاق، نشرة التنمية البشرية ، العدد(٥) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة، بغداد، آيار، ٢٠٠٦م .
١٢٩- بدوي، ميرفت ، دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية، بحث من ندوة : دور الدولـة فـي البيئـة الاقتصـادية الجديـدة ، الصـندوق العربـي للانمـاء الاقتصـادي ، بيروت، ١٩٩٨م .
١٣٠- البياتي ، عـلاء الـدين جاسم ، محـو الأميـة والتنميـة ، مجلـة العلـوم الاجتماعيـة، مطبعـة مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد، العراق، ١٩٨١م .

١٣١- تيتاوي ، محيي الدين ، العولمة وتحديات الاختراق الثقافي في : العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، من بحوث ومناقشات ندوة بغداد، ج٦، بيت الحكمة، بغداد، ١٤-١٦ نيسان ، ٢٠٠٢م .

١٣٢- الجابري، محمد عابد، العولمة شيء والعالمية شيء آخر ، الإطروحة الخامسة: ندوة (العرب والعولمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧م .

١٣٣- حافظ ، سعد، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي ، أعمال المؤتمر الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، تحرير مهدي الحافظ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩م .

١٣٤- الحسني ، عبد المنعم علي ، القوى العاملة والتنمية في العراق ، مجلة العلوم الاجتماعية ،مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية،بغداد، العراق، ١٩٨١م .

١٣٥- ـــ ، العولمة والأمن الثقافي : انطباعات أولية عن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية في العالم النامي ، بحث مقدم إلى ندوة بغداد في : العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢م .

١٣٦- حمزة ، كريم محمد، ستراتيجية التخفيف من الفقر ، ورقة مقدمة إلى الاتحاد العام لنساء العراق بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بغداد، ١٩٩٨م .

١٣٧- ـــ ، الفقر : تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي : في كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية (٢٢-٢٣) تشرين الأول /٢٠٠٠م ، مجموعة باحثين ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م .

١٣٨- الحمش، منير، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، ج٦، بيت الحكمة ، بغداد، ١٤-١٦ نيسان ، ٢٠٠٢م.

١٣٩- زاهد، عبد الأمير كاظم ، التنمية البشرية مقاربة في الأفكار ، نشرة التنمية البشرية ، العدد (٥) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة، بغداد، آيار، ٢٠٠٦م.

١٤٠- سليمان ، قحطان ، والدعمي ، لاهاي، البعد الايديولوجي للعولمة: المفردات والتحديات في : العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي : من بحوث ومناقشات ندوة بغداد، ج٦، بيت الحكمة، بغداد، ١٤-١٦ نيسان ، ٢٠٠٢م.

١٤١- الصائغ ، يوسف ، التنمية العربية والمثلث الحرج في : التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م .

١٤٢- صن، آمارتايا ، التنمية والحقوق والأمن الإنساني ، ترجمة: إبراهيم عبدالرزاق ، نشرة التنمية البشرية ، العدد(٥) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة، بغداد، آيار،٢٠٠٦م .

١٤٣- عبد الله ، إسماعيل صبري ، (التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجمل) ، بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٧م .

١٤٤- العلي، أحمد أبريهي ، في سبيل إزالة الفقر : مفاهيم وآراء ، ورقة مقدمة إلى الاتحاد العام لنساء العراق بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، بغداد، ١٩٩٨م .

١٤٥- العيسوي ، إبراهيم ، مؤشرات قطرية للتنمية العربية في : عادل حسين وآخرون (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، ١٩٨٤م .

١٤٦- فرجاني ، نادر ، عن غياب التنمية في الوطن العربي ، في : التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، ١٩٨٤م .

١٤٧- قزازي ، فريد، التنمية البشرية والبناء المادي والمعنوي للإنسان ، نشرة التنمية البشرية ، العدد(٥) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، آيار، ٢٠٠٦م .

١٤٨- محمد، عصمت أبو العلا، نظام معلومات مقترح لدعم إتخاذ القرار للتنمية البشرية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، جامعة الزيتونة، عمان ، الأردن، آيار، ٢٠٠٢م .

١٤٩- المسافر، محمود خالد، اشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي في : كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية من (٢٢-٢٣) تشرين الأول /٢٠٠٠م ، مجموعة باحثين، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢م .

١٥٠- مصباح ، الخيرو، وحمزة ، كريم محمد ، البحث الاجتماعي والتنمية، من بحوث المؤتمر العلمي الثاني لمؤسسة البحث العلمي ، بغداد، ١٩٧٥م.

١٥١- مكتب العمل الدولي ، تقرير بعنوان (التدريب من أجل الاستخدام ، الاندماج الاجتماعي ، الانتاجية واستخدام الشباب) ، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس ، جنيف ، ٢٠٠٠م .

١٥٢- منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوابك) ، الاستثمارات الأجنبية والدول العربية ، نشرة المنظمة ، العدد (٨-٩) ، آب ، ٢٠٠٠م .

١٥٣- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

١٥٤- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٢، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٣م .

١٥٥- نشرة التنمية البشرية ، التنمية البشرية في العراق : تداعيات الماضي وضرورات المستقبل ، العدد(١) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني/ يناير ، ٢٠٠٦م .
١٥٦- ـــ ، مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، العدد(٢)، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، شباط ، ٢٠٠٦م .
١٥٧- ـــ ، محبوب الحق والأمن الإنساني ، العدد(٥) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، آيار ، ٢٠٠٦م .
١٥٨- النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلي المصري ، العدد(٤)، السنة(٤٤) ،القاهرة،١٩٩١م .
١٥٩- نعمة ، أديب ، الفقر ... تهديد خطير للأمن الإنساني ، نشرة التنمية البشرية ، العدد (٥) ، السنة الأولى ، بيت الحكمة، بغداد، آيار، ٢٠٠٦م .
١٦٠- والرتز ، الآن ، التحرير الاقتصادي والتخصيصية ، نظرة عامة في: سعيد النجار : التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، ندوة مشتركة بين صندوق النقد العربي والدولي ، أبو ظبي ، ١٩٨٨م .

رابعاً: المعاجم :

١٦١- بدوي، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨م .
١٦٢- خياط، يوسف ، معجم المصطلحات العلمية والفنية ، دار لسان العرب، بيروت، بدون سنة طبع .
١٦٣- عقل ، فاخر ، معجم العلوم النفسية ، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان ، ١٩٨٨م .
١٦٤- معجم مفاهيم التنمية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . الاسكوا ومؤسسات الإمام الصدر والبنك الدولي ، مؤسسات الإمام الصدر، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٤م .
١٦٥- المنجد، معجم مدرسي اللغة العربية ، تأليف لويس معلوف ، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية عشرة ، بيروت، نيسان ، ١٩٥١م.
١٦٦- ميشيل ، دينكن ، معجم مصطلحات علم الاجتماع ، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .

خامساً: المقالات والبحوث :

١٦٧- أ.أيف جرينيه ، صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، مطبوعات التضامن ، القاهرة، ١٩٩٧م .
١٦٨- الأسد، ناصر الدين ، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية ، بحث من منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٠م .

١٦٩- الإمـام ، محمـد محمـود ، الأبعـاد المجتمعيـة للتنميـة البشـرية ، القسـم الثـاني مـن كتـاب التنميـة البشـرية فـي الـوطن العربـي : (الأبعـاد الثقافيـة والمجتمعيـة)، سلسـلة دراسـات التنمية البشرية رقم (٢)، الأسكوا ، ١٩٩٥م.

١٧٠- ـــ ، التنمية البشرية من المنظور القومي ، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، شباط ، ١٩٩٥م .

١٧١- ـــ ، تطور النظام الاقتصادي العالمي ، في: كتاب (العولمة) ، تحرير : د. عبد الباسط عبد المعطي ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ١٩٩٩م .

١٧٢- بدران، إبراهيم ، تطلعات لمصر المستقبل في السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمي ، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٧م.

١٧٣- بسكايا ، فكرت ، ما العمل ضد الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية في: كتاب صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، مطبوعات التضامن ، القاهرة، (١٠-١٢) آذار / مارس ، ١٩٩٧م .

١٧٤- البصام، دارم، التنمية البشرية وانظمة التعليم وأنماط الثقافة في الوطن العربي، في: كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥م .

١٧٥- بول بابادو بولس ، الخصخصة في البلاد العربية الإتجاهات والآفاق ، مجلة الاقتصاد والمال، العدد(١٩٩) ، تموز، ١٩٩٦م .

١٧٦- توفيق ، محسن عبد الحميد وآخرون ، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢م.

١٧٧- التومي ، عمر محمد، قضايا الإنسان ، في: كتاب الفكر التربوي العربي الإسلامي الأصول والمبادىء ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ، ١٩٨٧م .

١٧٨- الجابري، محمد عابد ، التنمية البشرية والخصوصية الاجتماعية : العالم العربي إنموذجاً ، في : كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي (الأبعاد الثقافية والمجتمعية) ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (٢)، الأسكوا، ١٩٩٥م .

١٧٩- الجميلي ، حميد، العولمة وأشكالية تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، في: كتاب التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ، المطبعة العالمية ، بغداد، ٢٠٠١م .

١٨٠- ـــ ، المحتوى الأيديولوجي لمنظمة التجارة العالمية، رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي للعولمة النيوليبرالية ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، ج٣، في منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العربي ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م .

١٨١- الحسني ، عبد المنعم علي ، التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة للعالم العربي ، بحث منشور في مجلة شؤون عربية، العدد(٩٢)، القاهرة ، كانون الأول ، ١٩٩٧م .

١٨٢- حمدان، كمال، سيطرة أمريكا على النفط دوافع الغزو الأمريكي على العراق ، مجلة الطريق ، العدد(٣) ، السنة (٦٢) ، بيروت، آيار/ حزيران، ٢٠٠٣م.

١٨٣- الحوات ، علي، التنمية البشرية في ليبيا، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، ليبيا ، آيار ، ٢٠٠٢م .

١٨٤- الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية للدولة(٢٠٠٢-٢٠٠٧م) لقطاعي التعليم والصحة في مصر ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة، ٢٠٠٣م .

١٨٥- الدعمي ، لاهاي، الإسلام والعولمة والشباب ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد(٦٦) ، بغداد، ٢٠٠٤م .

١٨٦- الذيفاني ، عبد الله أحمد، التربية والمجتمع والثقافة ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد (٥) ، السنة الثانية ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م .

١٨٧- الراوي ، علي عبد محمد، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية، في كتاب : دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، الطبعة الأولى ، المطبعة العالمية ، بغداد ، ٢٠٠١م .

١٨٨- رجب، علي ، دور النفط العراقي في الأسواق العالمية للنفط ، الثقافة الجديدة، العدد (٣١١) ، دمشق ، ٢٠٠٤م .

١٨٩- زكي ، رمزي ، أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وإنعكاساتها على اوضاع التنمية البشرية ، في كتاب : التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م .

١٩٠- زريق ، قسطنطين ، مطالب المستقبل العربي ، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد(١١) ، كانون الثاني،١٩٨٢م.

١٩١- الشربيني ، عبد العزيز ، حول برنامج متكامل للخصخصة ، مجلة أخبار الإدارة، العد(١٨) ، آذار ، ١٩٩٧م .

١٩٢- شلاش ، آمال عبد الأمير ، التنمية البشرية المستدامة : المنظور العام ومنظور الخصوصية ، في كتاب : دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، الطبعة الأولى ، المطبعة العالمية، بغداد، ٢٠٠١م .

١٩٣- صالح ، مظهر محمد، وغيلان ، بدر ، نحو تمويل جزئي لوحدات الانتاج الصغيرة في النشاط الخاص ، البنك المركزي العراقي ، تشرين الأول ، ٢٠٠٣م .
١٩٤- الصطوف، محمد الحسين ، التطور التقني والمعلوماتي ومنعكساتهما على التنمية البشرية ، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، جامعة الزيتونة ، عمان ، ٢٠٠٢م .
١٩٥- عبد الحسن ، صلاح ، الاستثمار الأجنبي المسوغات والأخطار ، سلسلة المائدة الحرة /٢٥، بيت الحكمة ، بغداد، ١٩٩٨م .
١٩٦- عبد الرحمن ، عواطف ، الدراسات المستقبلية الأشكاليات والآفاق ، عالم الفكر، العدد (٤) ، بيروت، آذار، ١٩٨٨م .
١٩٧- عبد الله ، إسماعيل صبري، التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً : حالة كوريا الجنوبية ، في كتاب : التنمية البشرية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م .
١٩٨- عبد الله ، طارق ، التنمية مطلب حضاري أم استمرارية وهم، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٤٦) ، السنة(٢٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٩م .
١٩٩- عبد الله ، عبد الخالق ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، العد(١٦٧) ، السنة الـ (١٥) ، بيروت، كانون الثاني ، ١٩٩٣م .
٢٠٠- غيلان، بدر ، مناخ الاستثمار وتطوير الصناعة الوطنية ، بحث مقدم إلى اتحاد رجال الأعمال العراقيين في ٢٠٠٤/٩/١، بغداد، ٢٠٠٤م .
٢٠١- الفارس ، عبد الرزاق ، الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٣٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٠م .
٢٠٢- فرجاني ، نادر ، عن البشر والتنمية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(١١٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،١٩٨٨م.
٢٠٣- فرجاني ، نادر ، مؤشر نوعية الحياة ، المدلول والبيانات في : نادر فرجاني وآخرون، وقائع ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٥م .
٢٠٤- القصيفي، جورج، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م .
٢٠٥- كورا، كالوس ، نقل التكنولوجيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالميةن جدول الأعمال الايجابي ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٢م .

٢٠٦- لبيب ، الطاهر ، التنمية الاجتماعية العربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥٣) ، السنة(٢٣) ، بيروت، آذار ، ٢٠٠٠م .
٢٠٧- ماسايا ، كوستاف ، كيف نواجه العولمة ، ترجمة: بسمة البربري ، في كتاب صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، مطبوعات التضامن ، القاهرة، ١٩٩٧م .
٢٠٨- ماينيرو ، آديمار ، العولمة: الآثار الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية ودور المنظمات غير الحكومية ، ترجمة: د. عبد العزيز صبحي حسون ، في كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، ج٦، بيت الحكمة، بغداد، نيسان ، ٢٠٠٢م .
٢٠٩- محمد، أحمد، الخصخصة الإتجاهات المؤيدة والمعارضة إشارة لبرنامج الخصخصة في الجمهورية اليمنية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(٤) ، جامعة عدن ، اليمن، ١٩٩٩م .
٢١٠- محمد ، عدنان شهاب ،والعلاق ، مهدي محسن ، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الاحصائية ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد، ٢٠٠٠م .
٢١١- الناصر ، ناصر عبيد ، العولمة ومنظمة التجارة العالمية إلى أين ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، ج٣، في : منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العربي، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢م .
٢١٢- النجار ، باقر سليمان ، التعليم والتدريب والعمالة في الخليج العربي ، قراءة سوسيولوجية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الأول ، العدد (١-٢) ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
٢١٣- النجفي، سالم توفيق ، بيئة الاقتصاد العراقي (مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار) ، في : كتاب الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢م .
٢١٤- ياسين ، سعد غالب، العرب والإدارة اليابانية ماذا يمكن أن نتعلم من اليابان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٢٦٥) ، السنة (٢٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م .

سادساً : الوثائق العربية والتقارير :

٢١٥- الكسندر ، نانسي ، القاضي والمحلفون : جدول أولويات البنك الدولي لسرقة الحكومات ، تقرير الراصد الاجتماعي عام ٢٠٤،مونتيفيديو . أوروغواي، ٢٠٠٤م .
٢١٦- باقر، محمد حسين ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٦م .

٢١٧- باتثياني، كارينا، عقبات في وجه الأمن الإنساني ، تقرير الراصد الاجتماعي ، مونتيفيديو ، أوروغواي ، ٢٠٠٤م .
٢١٨- برنامج العمل العام الثامن ، منظمة الصحة العالمية ، سويسرا، ١٩٨٧م.
٢١٩- البنك المركزي العراقي ، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي من (١٩٩١-٢٠٠٣) ، عدد خاص ، بغداد، ٢٠٠٣م .
٢٢٠- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكالة الأهرام للاعلان ، القاهرة، ١٩٩٠م .
٢٢١- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٢م .
٢٢٢- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٣م .
٢٢٣- تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، بغداد، ١٩٩٥م .
٢٢٤- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مطبعة جامعة أكسفورد ، نيويورك ، ١٩٩٧م .
٢٢٥- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مطابع البحرين ، البحرين ، ١٩٩٨م .
٢٢٦- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مطابع البحرين ، البحرين ، ١٩٩٩م .
٢٢٧- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مطبعة جامعة أكسفورد ، نيويورك ، ٢٠٠١م .
٢٢٨- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مطبعة جامعة أكسفورد ، نيويورك ، ٢٠٠٣م .
٢٢٩- تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منشورات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢م .
٢٣٠- تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٤ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منشورات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤م .

٢٣١- تقرير الراصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٤ ، العراق لا أمن للجميع ، مونتيفيديو ، أوروغواي ، ٢٠٠٤م .
٢٣٢- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، العولمة وآثارها الاجتماعية ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة (٢٥) ، الأقصر ، مصر، آذار، ١٩٩٨م.
٢٣٣- تقرير مدير مكتب العمل الدولي ، العمل اللائق في آسيا ، أنشطة منظمة العمل الدولية في الأقليم ، الاجتماع الأقليمي الآسيوي الثالث عشر ، جنيف، آب ، ٢٠٠١م .
٢٣٤- تقرير مدير مكتب العمل الدولي ، عولمة عادلة : توفير الفرص للجميع ، منشورات مكتب العمل الدولي ، الطبعة الأولى ، جنيف ، سويسرا ، نيسان / ابريل ، ٢٠٠٤م .
٢٣٥- تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات التنمية البشرية، بغداد، العراق ، ٢٠٠٥م .
٢٣٦- تحديات قرن العولمة ، تقرير عن مشروع العولمة والأمن القومي ، معهد الدراسات الاستراتيجية القومية ، واشنطن ، ٢٠٠١م .
٢٣٧- تقرير صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ، تقرير عام ١٩٨٣ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٣م .
٢٣٨- التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، تقارير مقدمة إلى الدورة غير العادية للأمم المتحدة في جنيف،أصدارات شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية، جنيف، ٢٠٠٠م .
٢٣٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح احوال الأسرة المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤ ، بغداد، ٢٠٠٤م .
٢٤٠- ــ ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٤/ بغداد، مايس ، ٢٠٠٤م .
٢٤١- ــ ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٥، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٥م .
٢٤٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية (الأرقام القياسية لاسعار المستهلك) لسنة ٢٠٠٤، بغداد، ٢٠٠٤م .
٢٤٣- ــ ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية (الأرقام القياسية لاسعار المستهلك) لسنة ٢٠٠٥، بغداد، ٢٠٠٥م .

٢٤٤- جمهوريـة العـراق ، وزارة التخطـيط والتعـاون الانمـائي ، الجهـاز المركـزي للاحصـاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية (الأرقام القياسية لاسعار المستهلك) لسنة ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٦م .
٢٤٥- غورتنر، برونو ، التهرب من الضريبة : مليارات محجوبة عن التنمية ، تقرير الراصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٤ ،مونتيفيديو ، أوروغواي ، ٢٠٠٤م.
٢٤٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا لعام (١٩٩٦-١٩٩٧) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٧م .
٢٤٧- ـــــ ، الفقر وطرق قياسه في منطقة الأسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر، ٢٠٠٣م.

سابعاً: الصحف :

٢٤٨- البياتي ، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح، العدد(٨٢٦) في ٦/آيار/٢٠٠٦ ، بغداد، ٢٠٠٦م .
٢٤٩- عليوي ، هادي حسن ، التنمية في العراق ، صحيفة الصباح، العدد(٨٢٨) في ٨/ آيار/٢٠٠٦ ، بغداد، ٢٠٠٦م .
٢٥٠- الفضلي ، شهاب أحمد، نحو ستراتيجية للتنمية الاقتصادية . الاجتماعية، صحيفة الصباح ، العدد (٨٢٦) في ٦ /آيار/٢٠٠٦، بغداد،٢٠٠٦م.
٢٥١- قرار مجلس قيادة الثورة في العراق المرقم ٢٣ في ١٩٩٤/٣/٧ ، منشور في الوقائع العراقية ، العدد(٣٥٠١) في ١٩٩٤/٣/١٤م .
٢٥٢- محمد، حاكم محسن ، مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة النمور الآسيوية ، صحيفة الصباح ، العدد(٨٢٦) في ٦/آيار/٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٦م .
٢٥٣- هادي ، غزوان ، البطالة ، صحيفة الصباح ، العدد(٨٣٢) في ١٣/آيار/٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٦م .
٢٥٤- ـــ، التنمية البشرية المفهوم ... المكونات ، صحيفة الصباح ، العدد (٨٢٦) في ٦/آيار/٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٦م .

ثامناً: الرسائل والأطاريح

٢٥٥- الطاهر، مي عصام ، قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهكيلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن ، إطروحة دكتوراه مجازة، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ١٩٩٩م .
٢٥٦- الطبيب، مولود زايد، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في مجال علم الاجتماع ، كلية الاداب ،جامعة بغداد، ٢٠٠١م .
٢٥٧- القيسي ، حسين علي ، الانفلات السلوكي (الفرهود) ظاهرة تكراره في المجتمع العراقي ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م .

المصادر الأجنبية : **A.Books**

258- Beveridge, W.L., The art of Scientic investigation, London, 1953.

259- Blalock Hubert M, 1972, Social statistics , MC, Graw- Hill Book Co, New York, 1972.

260- D. Hunt, Economic Theories of Development, New York, Harvester, 1989.

261- Devries ,E., and Echavarria, J., Social Aspects of Economic Development in Latin America Vol.1, Unesco, 1963.

262- Dexter, Perking , the American approach to foreign Policy, Harvard university Press, 1952.

263- Felipe Pazos: Reguirment For Rapid Economic and Social Development ; in social Aspects of Economic Development in Latin America, Vol.1, 1963.

264- G. Myrdal : Asian Drama, Vo.111, New York, 1968.

265- Heilbroner, The making of Economic Society prentice- Hall N.j., 1963.

266- Human Development , Atext Book, United Nationa Development Programme, Moscow stat university school of Economics, Moscow, 2000.

267- Madge , J, The tools of Social Science , Longmangroup, London, 1976.

268- M. Blay , Economics of Education in Developing countries, Third World Quarterly, No.2, 1983.

269- Moor, Wilbert, Social change , London, 1964.

270- Oskar Lane, on the Functioning of the Socialist Economy, C.S.P. in warsaw , A. C.N.E.P, Part 1, Vol.23, Warsaw, 1968.

271- R.Graboski, " Economic Development and the Traditional Sector" , The Developing Economics, Vol.3, 1991.

272- Schatzman, L. and Anselm L. Strauss, Field research: Strategies For aNatural Sociology, Prentice Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1972.

273- Smelser, N. J., The Sociology of Economic Life Foundations of modern Sociology Series, New Jersey, 1963.

274- United Nations : Economic Bulletin For Asia and the Far East, Social Development Planning , Vol.XIN, No.2, Sept, 1963.

275- United Nations. Investment in Human Resources and Man Power Planning , New York, 1971.

B. Documents and Reports:

276- Development Study Programme and North South Round Table, Istanbul , Istanbul statement on Development: The Human Dimension Istanbul, 1-4 Sepember , 1985.

277- Development Study programme and North South Round Table , United Nations Development Programme , Budapest statement on Human Development in a changing World , Budapest, 6-9 September , 1987.

278- Human Security Now , Commission on Human Security, 2003.

279- IMF, Recent Economic indictors about Iraq, September, 2004.

280- -------- , what is the IMF Financial Role, international monetry Fund, March, 2000.

281- Robert Collier and Sanfrancisco chronicle, Oil Firms wait as Iraq Crisis unfolds, Septemberm 29, 2002.

282- U.N, Economic and Social Council , Development and Utilizat of Human Resources in development countries , Reports of the Secretary – General, 3 May , 1967.

283- ----- , Devekopment Programme , Development Study Programme and North South Table , Amman statement on Human Development Goals and Straregies for the Year 2000, Amman , 3-5 Sept, 1988.

284- U.N , General Assembly, " Forty- Fourth sessions , Human Resources Development & the Activities of the United Nations system in that Field Report of the Secretary General , May , 1989.

285- U.N.D.P, New Dimensions of Human Security, New York; Oxford University Press, 1994.

286- ---------- , (1995), Human Development Report, 1995, New York, UNDP Puplication, 1995.

287- WHO , " Development of indicators for monitoring Progress to wards Health for All by the Year 2000" .

مصادر الانترنيت

المصادر العربية

أولاً: المجلات

٢٨٨- أبو ملوح ، محمد يوسف ، التنمية البشرية ودورها في التربية ، بحث منشور في مجلة المعلم ، مجلة تربوية ثقافية جامعة ، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي ، غزة ، ٢٠٠٣م .

Http//: www. Almualem.net/ tanmiya 1. html.

٢٨٩- أبو ملوح ، يوسف ، التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها ، بحث منشور في مجلة المعلم ، ٢٠٠٣م .

Http:// www. Almualem.net/tanmiya 1.htm1.

٢٩٠- العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية ، بحث منشور في مجلة النبأ في ٢٠٠٤/١١/٢٠م .

Http:// www.annabaa. Org/nba/relation. Htm 1. 16k.

٢٩١- فرجاني ، نادر ، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ، بحث منشور على موقع المشكاة ، ١٩٩٩م.

Http:// www.almiskat.orf/arbdoc 99/ar- hum dev/ ar-hum dev/ ar- hum dev 01. htm. 53k.

٢٩٢- في دراسة لمفكر عربي عن العولمة والتنمية الاقتصادية العربية ، منشورة على موقع مجلة الوطن ، ٢٠٠٢م .

Http:// www.alwaten.com/graphics/2002/08aug/ 11.8/heads/et 4.htm. 18k.

٢٩٣- مرسول، مازن ، جدلية العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية في العالم العربي ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية ، ٢٠٠٤م .

Http:// www. Tanmia.ma/site.phP3? id –syndic= 355- 35k.

ثانياً: التقارير والمقالات والبحوث

٢٩٤- أصول الأمن الإنساني وتعريفه ، مقال منشور في موقع مفوضية الأمن الإنساني :

Http:// www.human security –chs. Org/Final report.(H.S.C).

٢٩٥- برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية : المشاركة ، تقرير منشور في موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

Http:// www. Pogar.org/arbic/themes/participation.asp-20k.

٢٩٦- بحث بعنوان (الاحتكارات الدولية) ، منشور في موقع الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

Http:// www. Alharamain.co.uk/text/10 tob/64/txt/ 1.htm.

٢٩٧- تقرير بعنوان (الاندماجات المصرفية في ماليزيا) ، منشور في موقع الجزيرة .

Http:// www. Alhazeera.. net/NR/exeres. Htm 1.

٢٩٨- تقرير بعنوان (نظام التوزيع العام للغذاء) ، منشور في موقع الأمم المتحدة .

Http://www.Un.org/Depts/oip/background/index.htm102/articl01.shtm 1.

٢٩٩- تقرير بعنوان (النظام الصحي في العراق) ، تقرير منشور في موقع أيرين نيوز .

Http:// www. Irin news .org/report asp ? Report ID= 41116 & select Region = Iraq – crisis & select country = IRAQ, UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

٣٠٠- رزق ، هدى ، الثقافة والتنمية البشرية ، مقال منشور في موقع الإمام الصدر للأخبار، ١٩٩٩م .

Http:// www. Imam Sadr News. Net/archeive/news 1999/ 99 1111- 12. htm .

٣٠١- رشيد، عبد الوهاب حميد، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، بحث منشور في موقع اسلام أون لاين ، آذار ، ٢٠٠٥م .
Http:// www. Islam on Line.org/Iraqi- writer- Iraqi- issue-27/28.3.2005- text- issue- 27-33 htm.
٣٠٢- سعد، أحمد ، عولمة الثراء وفقر العولمة ، مقال منشور في موقع .
Http:// www. Annahjaddimocrati. Org/Pages/ecnomic /mond- Pauv. Htm- 12k.
٣٠٣- سعد، عصام ، فلسفة التغيير ... بين الأمركة والعولمة والداخل ، مقال في موقع بريدباند ، ٢٠٠٥م .
Http:// www. Hem.bredband .net/b 155908/ m 489.htm- 26k.

٣٠٤- سميث ، ألن ديفيد ، تقرير خاص عن عولمة الفقر والارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية في دول العالم الثالث ، تقرير منشور في موقع مجلس الأمة ، ٢٠٠٢م .
Http:// www. Majles alommah. Net/run. Asp ? id= 524-31k.

٣٠٥- شنوف ، شعيب ، علاقة الإنسان بالاقتصاد والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة ، مقال منشور في موقع الشهاب .
Http:// www. Chihab.net/modules. Php ? name = news & File= article & sid= 666-55k.
٣٠٦- صن ، أمارتيا، التنمية حرية ، ترجمة: شوقي جلال ، الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ايلول ، ٢٠٠٤م، منشور على الموقع .
Http:// www. Alshaha Fa-inFo/index, php ?type= 7 & id= 399 & issue- no= 4057 & issue- date= 2004- 09-13.
٣٠٧- عارف ، نصر محمد ، مفهوم التنمية ... إعادة الاعتبار للإنسان ، مقال منشور في موقع اسلام أون لاين ، شباط ، ٢٠٠٤م .
Http:// www. Islam On Line.net/arabic/mafahee m/2004.
٣٠٨- عبد العزيز ، سيد، التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع ، مقال منشور في موقع اسلام أون لاين ، تشرين الأول ، ٢٠٠٣م.
Http:// www. Islam on line.net/arabic /mafahessm/ 200/ article 1 shtm- 81k.
٣٠٩- العراق يعطي تصريحات لشركات أجنبية ، مقال منشور في موقع البوابة، ١٨ آذار ، ٢٠٠٤م
Http:// www. Albawaba. Com/ headlines / the news, php 31. sid= 2728438 Lang, & dir= business.
٣١٠- (الفرهود سرقة بنوك العراق) ، مقال منشور في موقع .
Http:// www. Aldaawah. Com.
٣١١- قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في العراق ، منشور في موقع البصرة، ٢٠٠٣م .
Http:// www. Albasrah . net/maqalat- mukutara/ Lami- 0710.2003 htm.

٣١٢- قرم، جورج ، التحديات التي تواجه التنمية البشرية في الوطن العربي ، المؤتمر العربي الأول لمنتدى التنمية البشرية ، القاهرة ، شباط / فبراير، ٢٠٠٣م ، بحث منشور في الموقع .
Http:// www. Georges corm. Com/ar/articles/articledetail/ article 08.shtm 1. 36k.
٣١٣- كلارك ، سيرتيرانس ، وآخرون ، موقف القوات الأمريكية والبريطانية من الأمن في العراق ، مقال منشور في موقع الجزيرة .
Http:// www. Aljazeera. Net .
٣١٤- كميل، أسعد، الأعلام المرئي وأثره على التحول الديمقراطي في سوريا، مقال منشور في موقع بريدباند ، ٢٠٠٤م .
Http:// www. Hem. Bred band ,netcdpps/A 32.htm.

٣١٥- مركز حماية وحرية الصحفيين ، الاصلاح السياسي ... مصر في مفترق الطرق ، حماية الحريات الأساسية هو حماية للحق في الحياة ، مقال منشور في موقع شبكة الحريات الأعلامية .
Http:// www. Cdfj. Irg/articles /content – display. Php? Id=137.37k.
٣١٦- المشاي، ابو القاسم ، التنمية وحقوق الإنسان بين الفشل المؤسساتي والوعي الاجتماعي ، مقال منشور في موقع أمان ، ٢٠٠٤م .
Http:// www. Aman jordan. Org/aman – studies/wm view. Php? Art 10= 589-22k.
٣١٧- معهد هدسون ، ومؤسسة هيريتيج وهما متخصصتان بأمور الدفاع القومي ومبادىء الأعمال الحرة ، ينظر في ذلك : جيمزج، مكغان ، مؤسسات الفكر والرأي ، أجندة السياسة الخارجية الأميركية ، تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٢م ، منشور في موقع .
Http:// www. Usin Fo. State. Gov/journals /itps/1102/ihpa/ 1102.htm.
٣١٨- مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الأردن ، ٢٠٠٥م ، مقال منشور في موقع .
Http:// www. Nic.jordan/Ar/annual 2005/96.htm-93k.
٣١٩- مكتب العمل الدولي ، أنشطة منظمة العمل الدولية في الأقليم ، الاجتماع الأقليمي الآسيوي الثالث عشر ، تقرير منشور في موقع اسلام أون لاين وموقع اليقظة الالكتروني .
Http://www.IslamonLine.nte10/may/2000,www. lyaqza.com/ektesadeya/ sub 3. htm 1-alhadath 13. asp.
٣٢٠- ملخص موجز لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ م (توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية) ، منشور في موقع اسلام أون لاين ، تموز، ٢٠٠١م .

Http://www.Islamon Line .net /arabic/economics/2001/07/article 8.shtm 1-110k.

٣٢١- نعـوش، صـبـاح، إعـادة جدولـة الـديون ، مقـال منشـور فـي موقـع الجزيـرة ، نيسـان ، ٢٠٠٢م.

Http:// www. Aljazeera/ net/ in- depth/arabic – depts/ 2002/4/4-29-1. htm.

ثالثاً: المنتديات

٣٢٢- نعمـة، أديـب ، الفقر ... تهديـد خطيـر للأمـن الإنسـاني ، منتـدى حـوارات الفاخريـة، فـي ٢٠٠٥/١١/١٣م .

Http:// www. Hewaraat. Com.

المصادر الأجنبية في الانترنيت

323- Http://www.Albayan.Com. a c/albayan/sey/ase/2003/issue 642/texts two 6. htm.
324- Http:// www. Arabic propledaily. Com. Cn/2003/ 10/28/ara 2003. 10. 28-71294. htm.
325- Http://www.Alwatan.Com/graphics/2003/07 jul/1707/headset 8. htm.
326- Http:// www. CNN.com/24/3/2003.
327- Http:// www. Fao.org.
328- Http://www.Global Policy.org/security/ Oil/2002/0929 Courtesy htm.
329- Http:// www. Iknwan in Line.net/Article .asp? id=2466 & section id= 309.
330- Http:// www. ilo.org.
331- Http:// www. Islam on line.net.
332- Http:// www. Oxfam.org .uk/ shat new/Press/ tax.htm.
333- Http://www.Un.org/News/Press/docs/2000/ 20000508.sgsm 7382.doc.htm1.
334- Http:// www. WFP. Org.

المقابلات الشخصية :

١- د. آمـال عبـد الأمير شـلاش ، اسـتاذ الاقتصـاد ، رئـيس مجلـس أمنـاء بيـت الحكمـة ، بغداد، في ٢٠٠٦/٣/١٤م .

٢- د. مهـدي العـلاق ، رئـيس الجهـاز المركـزي للاحصـاء وتكنولوجيـا المعلومـات فـي وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، في ٢٠٠٦/٦/٢٠م .

٣- د. محمد علي موسى المعموري ، أستاذ الاحصاء في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد سابقاً ، مدير الشؤون الإدارية في رئاسة جامعة بغداد حالياً ، في ٢٠٠٦/٩/٦م .

ملحق (١)
يوضح حساب دليل العمر المتوقع والمعادلة العامة لأي مكون من مكونات التنمية البشرية

يستند دليل التنمية البشرية الى ثلاثة مؤشرات هي : طول العمر ، مقاساً بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، والتحصيل العلمي ، مقاساً بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ثلثا وزن مرجح) ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً (ثلث وزن مرجح) ؛ ومستوى المعيشة ، مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) [١] .

قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان :

ولبناء الدليل حُددت قيمتان دنيا وقصوى لكل مؤشر من هذه المؤشرات :

- العمر المتوقع عند الولادة : ٢٥ عاماً و٨٥ عاماً .
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين : صفر% و١٠٠% .
- نسبة القيد الاجمالية معاً : صفر% و١٠٠% .
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) : ١٠٠ دولار حسب تعادل القوة الشرائية و٤٠٠,٠٠٠ دولار (حسب تعادل القوة الشرائية) .

وبالنسبة لأي مكون من مكونات دليل التنمية البشرية يمكن حساب كل دليل على حدة وفقاً للمعادلة العامة الآتية :

$$\text{الدليل} = \frac{\text{قيمة Xi الفعلية . قيمة Xi الدنيا}}{\text{قيمة Xi القصوى . قيمة Xi الدنيا}}$$

فإذا كان مثلاً العمر المتوقع عند الولادة في بلد ما يبلغ (٦٥) عاماً ، يكون دليل العمر المتوقع لهذا البلد كما يأتي :

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{٦٥ - ٢٥}{٨٥ - ٢٥} = \frac{٤٠}{٦٠} = ٠,٦٦٧$$

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩،مصدر سابق، ص ١٥٩.

أما بالنسبة لأي مكون من مكونات دليل التنمية البشرية يمكن حساب كل دليل على حدة ووفقاً للمعادلة العامة الآتية :

$$Hij = \frac{Xij - \min(Xi)}{Max(Xi) - Min(Xi)}$$

حيث أن : **Hij** = دليل المؤشر i للبلد j . (حيث i العمر المتوقع ، معرفة القراءة والكتابة بين البالغين نسبة القيد الاجمالية معاً).

Xij = القيمة الفعلية للمؤشر .

Max(Xi) = القيمة القصوى للمؤشر .

Min (Xi) = القيمة الدنيا للمؤشر .

ملحق (٢)
يوضح حساب دليل المعرفة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل

أما حساب المعرفة فيقوم على مؤشر التحصيل العلمي ، والذي يقاس بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ثلثا وزن مرجح) ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي من (ثلث وزن مرجح) أي أن [١] :

$$E = \frac{2}{3} a_1 + \frac{1}{3} a_2$$

حيث أن :

E = دليل المعرفة (التحصيل العلمي) .

a_1 = دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين .

a_2 = دليل نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً .

وقد كان من مبررات استخدام هذا المؤشر ، هو أن هذه المتغيرات التي يتضمنها هذا المؤشر تتعلق بتكوين رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره الى زيادة القدرة على توليد الدخل واتساع المشاركة في حياة المجتمع .

أما بالنسبة للآخر والذي نعني به نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، فقد استخدم لوغاريتم الدخل بدلاً من القيمة الفعلية لحساب دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي . والنهج الأساس المتبع فيما يتعلق بمعادلة الدخل مستمد من حقيقة أن تحقيق مستوى محترم من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً بلا حدود ، ولذلك فقد تم خصم الدخل الذي يتجاوز خط الفقر في العالم . وللتعبير عن ذلك كان الدخل يخصم دائماً في حساب دليل التنمية البشرية وبالشكل الآتي [٢] :

$$W(y) = \frac{Logy - Logy\ min}{Logy\ max - Logy.\ min}$$

حيث أن : W(y) = دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل.

أما الحكمة في أعتماد مستوى خط الفقر كمعيار لخصم الدخل نابع من الأهمية الخاصة للقضاء على الفقر في الفكر التنموي الحديث ، إضافة الى ذلك فقد حدد هذا الدليل حد أدنى من الدخل لا يمكن النزول عنه لتحقيق مستوى مقبول من التنمية البشرية .

ملحق (٣)

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٥٩.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥٩.

يوضح حساب دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس

حساب دليل التنمية البشرية [١] :

$$H = (H_1 + H_2 + H_3) / 3$$

حيث أن :

H= دليل التنمية البشرية .

H_1= دليل العمر المتوقع .

H_2 = دليل التحصيل العلمي .

H_3 = دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل .

ويمكن وضع الدليل بالصيغة الآتية :

$$Hj = \frac{1}{3} - Hij \qquad o< Hj < I$$

حيث أن :

Hj = دليل التنمية البشرية للبلد j .

Hij = دليل التنمية البشرية للبعد i للبلد j .

ملحق (٤)

[١] المصدر السابق ، ص ١٦٠.

يوضح حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس

حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس [١] :

تتم عملية حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس كما يأتي:

$$HDI.G = H^{*}_1 + H^{*}_2 + H^{*}_3$$

حيث أن :

HDI.G= دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس .

H^{*}_1 = دليل العمر المتوقع (الموزع بالتساوي) بين الجنسين .

H^{*}_2 = دليل التحصيل التعليمي (الموزع بالتساوي) بين الجنسين .

H^{*}_3= دليل الدخل (الموزع بالتساوي) بين الجنسين .

ملحق (٥)

[١] المصدر السابق ، ص ١٦١.

يوضح حساب الأدلة الفرعية لمعادلة دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس

$$H^{*}_{1}= \left\{ [(A_1)(H_{11})]^{-1} + [(A_2)(H_{12})]^{-1} \right\}^{-1} \quad \ldots\ldots \quad (1)$$

حيث أن :

A_1 = حصة الإناث من مجموع السكان .

A_2= حصة الذكور من مجموع السكان .

H_{11}= دليل العمر المتوقع للإناث .

H_{12}= دليل العمر المتوقع للذكور .

$$H^{*}_{2}= \left\{ [(A_1)(H_{21})]^{-1} + [(A_2)(H_{22})]^{-1} \right\}^{-1} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

عندما :

H_{21}= دليل التحصيل التعليمي للإناث .

H_{22}= دليل التحصيل التعليمي للذكور .

$$H^{*}_{3}= \left\{ [(A_1)(H_{31})]^{-1} + [(A_2)(H_{32})]^{-1} \right\}^{-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

عندما :

H_{31}= حصة الإناث النسبية من الدخل .

H_{32}= حصة الذكور النسبية من الدخل .

وهنا لا بد من الإشارة الى أن الدخل (حصة الإناث أو الذكور النسبية من الدخل) يُعامل بالطريقة نفسها التي عومل بها في دليل التنمية البشرية . أما القيمة القصوى والدنيا للعمر المتوقع للإناث فهي (87.5 ,27.5) و (82.5 ,22.5) على التوالي[١].

[١] المصدر السابق ، ص ١٦٣.

Human Development in IRAQ For the period 2003-2005

A Field study in Baghdad City

A Thesis Submitted by
Waleed Abid Jabbur AL-Khafaji

To the Council of College of Arts/University of Baghdad as a Partial Fulfillment to the Requirements of Master of Arts Degree in Sociology

Supervised by
Prof.Dr. Mazin Basheer Mohammed AL-Rawchi

1428 A.H **2007 A.D**

Abstract

The Study included two main parts , the First Part Contained the theortical side where the Researcher had shed the Light on the declined situation in the country in general because of absence of security, stability and Law and order during the study period. All these effects had Negative reflections and great danger on the citizens and Institutions as well, of which is the recession in percapita income particularly among the classes that depend totally in earnings their living on free businesses and trades, the high cost of living and the continueous increase in prices resulted in rising the standards of Inflation dramatically and decreasing the Local currency value and then increasing Unemployment rate to very high standards among age categories, and growing the rate of the poor between various classes of Society and immigration of scholars , intellectuals Scientists, Doctors and highly Efficient individuals.

Of what it could be said about the standard of living , it could also be said about the performance of the medical institution and their standard which became unable to perform its basic duties and the obvious wearness in the level of services that they provide to the citizens because of shortages in medicine and medical equipment necessary for trcating patients and the break out of chronic diseases and the rise of death rate among infants or below Five Years of age as an effect to bad Nutrition and large cases of severe diarahea because of polluted water, the increased rate of abortion and deformed deliveries with mothers due to the environmental pollution that the Continueous Wars had left behind in addition to the immigration of alarge Unmber of professional doctors to outside Iraq , and the decline in the medical staff payoffs and the phenomenon of corrupion that covered this vital institution and the insufficient government funings to meet its demands.

The Same things could be said about the performance level of the educational institutions which because of the absence of security and stability Led to the suspension of the daily office hours for Long periods and the flight of students and the teaching staff because of being exposed to threatening.

As aresult to the decline in the standard of living and the fear of the students parents on their sons they were obliged to have them infiltrate from education and drive them to seek jobs and there appeared the Question of children labor down the streets and the increase in the Number of beggers which created so many Social and moral peoblems represented in the ever increasing rate of crime, apart from the Little government funding to these institutions, and the poor educational methods that did not

witness any serious changes to accompany the contemporary Scientific advance movement or hocding training and development courses to the instituations faculties, after Iraq was enjoying a First class medical and educational system reaching the developed Countries standard .

As the absence of Security and stability Led to nagative effects on the basic Human development indicators such as the Income, Health and Education , other growth indicators have its significance in people's life even though it was secondary in comparison with the basic indicators , that is the misunder standing of the New democratic concept and the disorder that the country had faced in the early days of the military occupation of Iraq which Led to wrong behaviour of a lot of people who mis understood the concept of the Society turn from totalitarian regimes to astate of Near disintegration due to the absence of the proper mechanisms that enlighten the people and make them recognize their rights and their duties and stay away from mixing between the two, the Law is applicable on everybody without discrimination since what separate between democracy and disorder is a thin Line.

In addition to the New foreign investment Law which has been sett out to the interest of the foreign investor, howmany true and imaginary protects executed during the past three years which the citizens felt nothing of its advantages but steeling the country's fortunes in favour of abunch of thieves on Account of the poor majority.

All of these negative impacts did not make Iraq A suitable environment for Human development which is Considered one of the most important requirements for this crucial operation to function, since the deteriorating security circumstances and disorder in Iraq Led to hundreds of forgien Companies to refrain from investing inside Iraq and participate in the re-construction operation until the situation become stable because availibility of security is absic factor for these companies to work .

The Second part covers the field side which adopted the perfect at randon sample of numerous stages (Complex Sample) taking the University of Baghdad faculty of both sexes , and different Scientific titles as a unit to the sample and the sample contained (300) Researcher.

The study depended on three basic methods , which are: the historical method the deducation method and the Social survey method , Besides the reseracher depended on in the operation of collecting the study data's on the questionnaires, inter view and simple observation.

Various statistical methods were also applied like the arithmetic mean and standard deviation and ranks association .

We made sure of the hypothesis of the study by the data obtained from the study sample, which was examined by the application of statistical techinques .

And the Researcher did not Miss the positive sides that the country had experienced during the study Period such as the increase in the level of salaries paid to the staff in the government general sector of teachers, professors and employees of different professions and the operation of rehabilitation schools and building of new scientific sections in some of the Universities and the rehabilitation of some hospitals and providing some essential medical equipment and forming an elected government to secure peace and stability and enforce Law and order and prestige to the state, and situation Law continually to country.

The study reached several important facts , that Iraqhad never seen true economic growth but in the Oil sector and was met with difficulties . The developments that the country had experienced is not considered but simple growth indicators that could not be called real development and the other fact is there is no real human development in Iraq during the study period extending from (2003-2005) .

In the Light of the above , we must not loose the hope and forget all the negatories which we mentioned above, and to achieve high human development in Iraq to approach a Luxury Life which every body should enjoy by suitable standard of living and decent Life and advanced health and teaching standard .That could not be considered something impossible but in needs hard work and toil to activate all the citizens and raise the sence of responsibility among them so that security and stability prevail . By that Iraq will be asafe and suitable environment for development and construction , particularly when possessing all the necessary constituents capabilities and material and physical resources . Recommendations and suggestions were submitted in the thesis .